CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/7/1/Add.2
15 January 2004

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الإتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي
الاجتماع السابع
كوالالمبور ، 9 – 20 و27 شباط /فبراير 2004

مشروع مقررات للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في إتفاقية التنوع البيولوجي

مذكرة من الأمين التنفيذي

مقدمة

1- إن المذكرة الحالية هي عبارة عن تجميع مختلف مشاريع التوصيات التي قدمتها - كي ينظر فيها الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف - الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (الهيئة الفرعية) ، والاجتماع المعقود بين دورات الانعقاد المعني البرنمج العملي المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع ، والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعقود بين دورات الانعقاد والمعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام ، أو قدمها الأمين التنفيذي إذا لزم الأمر . وهذه العناصر مرتبة وفقاً لجدول الأعمال المؤقت للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/7/1 and Corr.1) .

2- أعدت هذه الوثيقة لمساعدة الأطراف في تحضيرها للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف . وقد أدخلت بعض التصحيحات الصياغية البسيطة على بعض المقترحات في سبيل جعلها أشد صلة بالاجتماع . والديباجات لم تدرج عادة في هذه النصوص . وأدرجت الترويسات أو وضعت بين أقواس معقوفة لكفالة الوضوح والإرشاد ولكن لن يقتضي الأمر حتماً أدراجها في النص النهائي لأي مقرر يصدر . ومصدر أو منشأ العناصر مبين في بداية مشروع المقرر .

3- في الحالات التي لم يمكن فيها بسهولة وضع توصية كجزء من مشروع المقرر (مثلاً عندما يكون ثمة توصية بإن يقوم مؤتمر الأطراف " بالنظر في الحاجة إلى ") فإن العنصر المشار إليه لم يدرج في مشروع المقرر ، ولكن ينوه به في أخر القسم المتعلق بالموضوع ، بحروف غليظة مائلة في النص التقديمي ، بوصفه خطوة إضافية موصى بأن يتخذها مؤتمر الأطراف .

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

المحتويات

البند ***الصفحة***

9- تقارير الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية 7

10- تقرير رئيس مؤتمر الأطراف في الإجتماع السادس عن نتيجة القمة الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.....7

11- تقرير اجتماع بما بين الدورات عن برنامج المعمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010.....8

12- تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع 8

13- تقرير الفريق العامل بين دورات الانعقاد المخصص المفتوح العضوية المعني بتنفيذ المادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام 8

14- تقرير مرفق البيئة العالمية 8

16- تقرير الأمين التنفيذي عن إدارة شؤون الاتفاقية وعن ميزانية الصندوق الاستئماني للاتفاقية.....8

17- برامج العمل المواضيعية : تقارير مرحلية عن تنفيذ ودراسة المقترحات لتدابير المستقبل:

ألف.التنوع البيولوجي للغابات 9

باء.التنوع البيولوجي للمياه الجافة وشبه ابرطبة 9

جيم. التنوع البيولوجي الزراعي 9

18- برامج العمل المواضيعية – الإستعراض ومزيد من الصياغة والتنقيح : التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي 18

ألف : التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية 18

باء : التنوع البيولوجي البحري والساحلي 45

19- القضايا المشتركة بين عدة قطاعات : تقارير مرحلية عن التنفيذ والنظر في مقترحات لخطوات المستقبل 94

19-1 تحديد الهوية والرصد والمؤشرات والتقييمات (المادة 7)

19-2 المبادرة العاملمية للتصنيف 96

19-3 الإستراتيجية العلمية لحفظ النبات 97

19-4 نهج الأنظمة الإيكولوجية 99

19-5 الإستعمال المستدام (المادة 10) 132

19-6 الأنواع الغريبة التي تهدد الأنظمة الإيكولوجية أو الموائل أو الأنواع (المادة 8(ح)) 153

19-7 التنوع البيولوجي والسياحة 156

19-8 المادة (ي) وما يتصل بها من أحكام 181

ألف- تقرير مرحلي عن إدماج المهام ذات الصلة من برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) في المجالات المواضيعية للإتفاقية .

باء – استعراض التقدم في تنفيذ المواد ذات الأولولوية في نظام العمل بشأن المادة 8(ي)

في المجالات المواضيعية للإتفاقية وما يتصل بها من أحكام

جيم – تكنولوجيات تقييد الإستعمال الجيني

دال - تقرير متعدد الجوانب عن الوضع القائم والإتجاهات بشأن ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معارف وإبتكارات وممارسات متصلة بالحفظ والإستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

هاء – مشروع خطوط إرشادية طوعية Akwe:Kon لإجراء تقييم ثقللواقع الثقافي والبيئي والإجتماعي بشأن التطورات المقترح إحداثها أو المحتمل أن يكون لها وقع على المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

واو – آليات تشاركية لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

زاي – إيجاد عناصر أنظمة فريدة لحماية المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية .

حاء – توصيات المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين إلى إتفاقية التنوع البيولوجي .

9-19 المسئولية والجبر التعويضي (المادة 14 ، الفقرة 2) 210

10-19التدابير الحافزة (المادة 11) 211

11-19الحصول وتقاسم المنافع بشأن الموارد الجينية (المادة 15) 219

ألف . خطوط بون الإرشادية بشأن الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستعمالها

باء . إستعمال المصطلحات والتعاريف و/ أو معجم الألفاظ ، حسب مقتضى الحال .

جيم . نهوج أخرى كما جاءت في المقرر 6 / 24 باء

دال . نظام دولي عن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع .

هاء . تدابير – تشمل النظر في إمكانية تنفيذها و طابعها العملي وتكاليفها – لمساندة الإمتثال مع الموافقة المسبقة عن علم من جانب الطرف المتعاقد القائم بتوفير الموارد الجينية ، والشروط المتفق عليها تبادلياً التي صدر على أساسها الإذن بالحصول في الأطراف المتعاقدة لمن يستعملون تلك الموارد الخاضعين لولايتها .

(واو) الإحتياجات إلى بناء القدرة التي تبينتها البلدان ، لتنفيذ خطوط بون الإرشادية .

12-19 التنوع البيولوجي وتغير المناخ 239

20. آليات التنفيذ 242

1-20 الموارد المالية والآلية المالية (المادتان 20و21) 242

ألف . موارد مالية إضافية

باء . إستعراض فعالية الآلية المالية .

جيم . إرشاد إلى الآلية المالية .

2-20 . التعاون العلمي والتقني وآلية تبادل المعلومات (المادة 18، فقرة 3) 247

ألف . آلية تبادل المعلومات .

باء . الإجراءات التشغيلية للجنية الإستشارية غير الرسمية لآلية تبادل المعلومات .

3-20. التثقيف وتوعية الجمهور (المادة 13) 250

4-20. التبليغ الوطني 251

ألف . خطوط إرشادية للتقرير الوطني الثالث .

باء . التبليغ الوطني

21. التعاون مع المبادرات والمنظمات والإتفاقيات الدولية الأخرى 251

22. ميزانية برنامج العمل لفترة العامين 2005-2006 252

23. التنوع البيولوجي للجبال 259

24. المناطق المحمية (المواد 8 من أ – هـ) 274

25. نقل التكنولوجيا والتعاون فيها (المادتان 16 و 18) 300

26. متابعة القمة العالمية للتنمية المستدامة ، وبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى 2010، والخطة الإستراتيجية وعمليات الإستراتيجية 314

ألف . برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف لسنة 2010

باء . تنفيذ الإتفاقية والخطة الإستراتيجية : التقييم المستقبلي للتقدم المحرز

جيم . برنامج عمل الإتفاقية وغايات الألفية للتنمية .

دال . عمليات الإتفاقية .

عناصر مشاريع المقررات مرتبة حسب بنود جدول الأعمال

أولا- الشؤون التنظيمية

1- ليس هناك مشاريع مقررات متوقعة تحت القسم الأول من جدول الأعمال المؤقت (الشؤون التنظيمية) ، الذي يضم أمور مثل افتتاح الاجتماع وتنظيم العمل وانتخاب أعضاء المكتب ، ومكان وزمان الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ، إلخ .. والخطوات المطلوبة من مؤتمر الأطراف تحت بنود هذا القسم مبينة في الشروح ، المنقحة لجدول الأعمال المؤقت (UNEP/CBD/COP/7/Add.1/Rev.1) .

ثانيا- الموافقة على التقارير

2- وفقا للممارسة السابقة يدعو جدول أعمال المشروح مؤتمر الأطراف إلى يحيط علماً بالتقارير المقدمة من الهيئات الفرعية وأن يتناول الشؤون المواضيعية التي اثيرت في هذه التقارير ، تحت البنود المتصلة بها الواردة في جدول الأعمال . ونصوص المقررات التي تصدر في هذا الشأن مقدمة فيما يلي من الأمين التنفيذي بالنسبة لكل تقرير اقتراح بشأن اتخاذ النهج المقترح (البنود 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 14 من جدول الأعمال المؤقت)

9- تقارير الهيئة الفرعية

إن مؤتمر الأطراف :

1- يحيط علماً بالتقرير الاجتماع السادس لـ هفمعتت المعقود بمونتريال من 12 إلى 16 مارس 2001 (UNEP/CBD/COP/6/3) .

2- يحيط علماً أيضا بتقرير الاجتماع السابع لـ هفمعتت المعقود بمونتريال من 12 إلى 16 نوفمبر 2001 (UNEP/CBD/COP/6/4) .

10- تقرير رئيس مؤتمر الأطراف في الإجتماع السادس عن نتيجة القمة العالمية للتنمية المستدامة .

إن مؤتمر الأطراف

يحيط علماً بتقرير رئيسي مؤتمر الأطراف في الإجتماع السادس عن نتيجة القمة العالمية للتنمية المستدامة .

11- تقرير إجتماع ما بين الدورات عن برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى 2010

إن مؤتمر الأطراف :

يحيط علماً بتقرير ما بين الدورات المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى 2010 ، المعقود بمونتريال من 17 – 20 مارس 2003 (UNEP/CBD/COP/7/5) .

12- تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع

إن مؤتمر الأطراف ،

يحيط علماً بتقرير الإجتماع الثاني للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع ، المعقود في مونتريال من 1 إلى 5 ديسمبر 2003 من 22 إلى 26 أكتوبر 2001 (UNEP/CBD/COP/7/6) .

13- تقرير الفريق العامل بين دورات الانعقاد ، المخصص المفتوح العضوية المعني بتنفيذ المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام .

إن مؤتمر الأطراف ،

يحيط علماً بتقرير الإجتماع الثالث للفريق العامل بين دورات الانعقاد المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام في إتفاقية التنوع البيولوجي ، المعقود بمونتريال من 8 إلى 12 ديسمبر 2003 (UNEP/CBD/COP/7/7)

14- تقارير عن الوضع القائم بالنسبة لبروتوكول السلامة الأحيائية

إن مؤتمر الأطراف

1- *يحيط علماً بتقرير الأمين التنفيذي عن الوضع القائم في العمل التحضيري للإجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كإجتماع للأطراف في البروتوكول* (UNEP/CBD/COP/7/8) .

2- يحيط علماً أيضاً بتقرير اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة بشأن السلام الأحيائية عن عمل الإجتماع الثالث والنهائي المعقود بلاهاي من 22-26 أبريل 2002 (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/1/3/Add.3) .

15- تقرير مرفق البيئة العالمية

إن مؤتمر الأطراف يحيط علماً في المعتاد بهذا التقرير (UNEP/CBD/COP/7/9) كجزء من مقرره بشأن إصدار مزيد من الإرشاد للآلية المالية (أنظر البند 20 – 1) .

16- تقرير الأمين التنفيذي عن إدارة شؤون الاتفاقية وميزانية الصندوق الاستئماني للاتفاقية

إن مؤتمر الأطراف لا يحيط علماً في المعتاد بهذا التقرير (UNEP/CBD/COP/7/10) . ويجب أن يصدر مقرر بشأن ميزانية البرنامج إعمالاً للبند 22 من جدول الأعمال الخاص بالاجتماع الحالي . ومقترحات الأمين التنفيذي الناشئة عن خبرته في إدارة شؤون الاتفاقية واردة في مشروع المقرر المتعلق بالبند 22 .

ثالثا- استعراض تنفيذ برنامج العمل

17- مجالات العمل المواضيعية : تقارير مرحلية عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي والتنوع البيولوجي للأراضي الجافة ودون الرطبة والتنوع البيولوجي الزراعي .

[نص عام]

*في الفقرة 2 (أ) من التقرير المرحلي الذي وضعه الأمين التنفيذي بشأن تنفيذ برنامج العمل في المجالات المواضيعية (UNEP/CBD/COP/6/11) **من المقترح أن مؤتمر الأطراف قد يرغب في تقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ برامج العمل وأصدار أرشاد إضافي إلى الأمين التنفيذي ، حسب اللزوم ، بشأن مواصلة تنفيذ برامج العمل** ،*

ألف – التنوع البيولوجي للغابات

إن الفقرة 1 من مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرتين 6 و 7 من التوصية 9-1 الصادرة عن الهيئة الفرعية (UNEP/CBD/COP/7/4, annex 1) والفقرة الثانية تتضمن إقتراحاً من الأمين التنفيذي في جدول الأعمال المؤقت المشروح المنقح (UNEP/CBD/COP/7/1/Add/Rev.1) . ومؤتمر الأطراف مدعو أيضاً إلى أن ينظر في التوصيات المستمدة من تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص الذي أنشئ إعمالاً للمقرر 22/6 الفقرة 26 ، بإسداء مشورة إلى الأمين التنفيذي والهيئة الفرعية عن إستعراض تنفيذ برنامج العمل المتصل بالتنوع البيولوجي للغابات (UNEP/CBD/COP/7/1Add17, annexes I and II) التي تتضمن :

(أ) إقتراحاً عن كيفية تنفيذ برنامج العمل الموسع كجز من التقرير الوطني الثالث :
(ب) دعوة إلى المنظمات الدولية لتقديم معلومات عن إسهامها في تنفيذ برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .
إن مؤتمر الأطراف
1- يدعو القائم بالتنسيق ورئيس محفل أمانة الأمم المتحدة بشأن الغابات والشراكة التعاونية المعنية بأعضاء الغابات وغيرهم من الشركاء ذوي الصلة والمنظمات المعنية ، المحددة في الفقرة 19(ب) من المقرر 22/6 ، إلى تقديم مزيد من الأراء عن التقييم التمهيدي الذي قام به الأمين التنفيذي عن العلاقة بين مقترحات IPF/IFF بخطوات وبأنشطة تبذل في نطاق برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/31) :
2- يحيط علماً بتقرير الإجتماع الأول لفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بإستعراض تنفيذ برنامج العمل المتصل بالتنوع البيولوجي للغابات ، المعقود في مونبلييه بفرنسا من 24-27 نوفمبر 2003 (UNEP/CBD/COP/7/INF/20) :

باء- التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة

إن الفقرات 1-6 من مشروع المقرر الآتي مأخوذن من الفقرة 2 من التوصية 4/8 الصادرة عن الهيئة الفرعية . أما الفقرة 7 فهي صدى الدعوة الصادرة عن الهيئة الفرعية في الفقرة 3 من التوصية ذاتها واضيفت الفقرتين 8 و 9 كما إقترحهما الأمين التنفيذي .

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يقر* العملية المقترحة للقيام بتقييم دورى للوضع القائم والاتجاهات فى التنوع البيولوجى للأراضى الجافة وشبه الرطبة، كما جاء وصف ذلك فى الجدول 1 أدناه ، مع التركيز على تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي على القيام بتقييمات على الصعيد الوطني مع البناء على ما يوجد من معرفة وهياكل فى التقييمات العالمية الجارية وكذلك على التقييمات الوطنية ؛

(2) *أن يعتمد* الاقتراح الذى أعده الأمين التنفيذى فى سبيل ادخال مزيد من التنقيح على برنامج العمل، والذى يقترح الاستعانة بشركاء متعاونين حسبما جاء فى المرفق بالمذكرة الحالية.

(3) *أن يطلب* من الأمين التنفيذى أن يكفل أن تؤخذ في الحسبان ، عند وضع واستعراض برامج العمل هذه ، إجزاء برنامج العمل المتعلقة ببرامج العمل المواضيعية للاتفاقية .

(4) *أن يطلب* من الأمين التنفيذى، فى تعاون مع الأطراف، أن يقوم بوضع أهداف لتنفيذ برنامج العمل ، آخذاً في الحسبان بصفة خاصة الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات ، والمبادرة العالمية للتصنيف ، والخطة الاستراتيجية للاتفاقية وخطة تنفيذ القمة العالمية عن التنمية المستدامة، كي تنظر فيها الهيئة الفرعية ويمكن أن تتبع تلك العملية النهج المعمول به في وضع الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات . (المقرر 9/6 ، المرفق)

(5) ويطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم ، في تعاون مع أمانات اتفاقيات ريو الأخرى وغيرها من الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي بمواصلة إيجاد آليات لتسهيل التنفيذ التضافري للاتفاقيات المذكورة ، خصوصاً على الصعيد الوطني ، كما جاء ذلك في القسمين الثالث والرابع من الوثيقة (UNEP/CBD/SBSTTA/8/10) . ويمكن لتلك الآليات أن تشمل ما يلي :

(أ) برامج عمل مشتركة ،

(ب) أنشطة فريق الاتصال المشترك بين اتفاقيات ريو الثلاث وبين أعضاء إضافيين محتملين ؛

(ج) أنشطة مشتركة تركز على عدة عناصر :

(1) التكامل بين الأنشطة المتصلة باستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية وبرامج العمل الوطنية للـ UNCCD وبرامج العمل التواؤمية الوطنية التابعة للـ UNFCCC ، وسياسات رامسار للأراضي الرطبة ، وغير ذلك من البرامج ذات الصلة ، شاملة الاستراتيجيات الوطنية في سبيل التنمية المستدامة وتخفيض الفقر .

(2) بناء القدرة ، وأنظمة إعلامية وترتيبات مؤسسية ، وأنشطة تخطيط مشترك بين هيئات التنسيق ونقاط الاتصال التابعة للاتفاقيات .

(3) وضع معايير للمشروعات التضافرية وإيجاد مشروعات تضافر في مجال "الممارسات الجيدة" .

(4) التحضير وصياغة الأهداف والتنظيم والمتابعة السديدة للورش التضافرية ، من وطنية وإقليمية .

(5) دراسات تدريب وتوعية بين أصحاب المصلحة .

(6) مشاركة كاملة من أصحاب المصلحة ، بما فيهم السكان الأصليين والمحليين ، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المشاورات وصنع القرار وعمليات التنفيذ في هذا الموضوع .

وينبغي أن تؤخذ في الحسبان في هذه العملية الخبرة الموجودة كما تدل عليها وثائق عدة جهات ، منها لجنة استعراض التنفيذ التابعة للـ UNCCD ، و "الخطوط التوجيهية التشغيلية في سبيل التمويل السريع للاحتياجات الوطنية إلى بناء القدرة التي يجرى تقييمها ذاتياً " الصادرة عن مرفق البيئة العالمية.

(6) وأن يطلب كذلك من الأمين التنفيذي أن يقوم ، في تعاون مع اتفاقات ريو والاتفاقات الأخرى المتصلة بالتنوع البيولوجي ، بوضع إرشاد في سبيل استعراض استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتصلة باتفقية التنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر ، مع التركيز على تخفيف وطأة الفقر والتكامل بين شتى القطاعات.

(7) يعترف بأن التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل مرتهن بإتاحة الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية ويحث الأطراف والبلدان والمنظمات الدولية القادرة على ذلك على إسداء المساندة اللازمة.

(8) يحيط علماً بتقارير تقييم الألفية وتقييم تدهور الأراضي في مشروع الفاو للأراضي الجافة وبالكيفية التي تعالج بها احتياجات تقييم برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة ، ولاسيما طرائق تعزيز الجهود الوطنية للقيام بالتقييمات .

(9) يرحب بخطة العمل المشترك بين إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/7/INF/28) ويشجع الأطراف على الإسهام في تنفيذ مكونات تلك الخطة .

الجدول 1

عملية مقترحة للتقييم الدوري للوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة (الأطوار 2-4 ستكون مرتهنة بالتوصيات التي ستصدر بعد إتمام الطور الأول)

الطور الاول : 2002-2004	1- دعوة LADA وتقييم الألفية إلى التحرى عن الكيفية التى	

(الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف)	يمكن بها أن تدرج احتياجات برنامج الأراضى الجافة وشبه الرطبة فى التقييمات الجارية. 2- وضع اقتراح بالآلية أو الآليات التى تربط التقييمات الوطنية بعمليات التقييم والتبليغ الإقليمية / العالمية. 3- وضع مشروع خطوط توجيهية، بجهد تشاركى، للتقييمات الوطنية، شاملة المؤشرات التى يشرع فى وضعها.
الطور الثانى : 2004-2006 (الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف)	4- الموافقة على خطوط توجيهية نهائية للتقييمات الوطنية وإقرار تلك الخطوط لتنفيذها. 5- الاتفاق على آلية التنفيذ وتشغيلها.
الطور الثالث : 2006-2012	6- تجميع البيانات ومعالجتها وتبليغها وفقاً للخطوط التوجيهية والآليات المتفق عليها. 7- فى 2010 سيقوم الأطراف بالتبليغ، حسب مقتضى الحال، عن الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجى، ضمن أهداف القمة العالمية للتنمية المستدامة. 8- تقرير عن التقييم العالمى للوضع القائم والاتجاهات للتنوع البيولوجى للأراضى الجافة وشبه الرطبة، يكون متاحاً فى 2012.
الطور الرابع : تقارير تقييم دورية كل عشر سنوات	9- تقرير دورى كل عشر سنوات ، يقوم على أساس التقييمات المتواصلة على الصعيد الوطنى، مع تطوير وتحسين تلك التقييمات.

المرفق

المرفق 1 : جدول تجميعى للنتائج المتوقعة والمواعيد والفاعلين الاحتماليين ومؤشرات التقدم فى تنفيذ برنامج العمل

النشاط	النتائج المتوقعة	الموعد	الفاعلون الرئيسيون	الوضع القائم	مؤشرات التقدم	التاريخ
الجزء ألف : التقييمات						
النشاط 1 : تقييم الوضع القائم والاتجاهات	• استعراض شامل وتقرير عن تقييم الوضع القائم والاتجاهات للتنوع البيولوجى فى الأراضى الجافة وشبه الرطبة.	2012	الفاو، LADA، MA، الأطراف، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجى	مزمع	تقييم تمهيدى مشروع تقييم كامل	2006 2010
النشاط 2 : مجالات ذات قيمة خاصة و/أو تحت تهديد	• اشتعراض وتقييم المجالات ذات القيمة / تحت التهديد.	2012	مركز التراث العالمى، أمانة MAB، WCPA، IUCN، WCMC، الأطراف	مزمع	مشروع خريطة وتقرير تقييمى	2008
نشاط 3 : مؤشرات	• التشغيل الكامل لمؤشرات لتقييم الوضع القائم والاتجاهات.	2012	الفاو، LADA، MA، الأطراف، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجى	جار	مشروع مجموعة مؤشرات	2004
النشاط 4 : المعرفة بشأن العمليات التى تؤثر فى التنوع البيولوجى	• تقارير ومنشورات بشأن الهيكلة والأداء للأنظمة الإيكولوجية للأراضى الجافة وشبه الرطبة، شاملة الوقع المحتمل لتغير المناخ على الأراضى الجافة وشبه الرطبة	جار	معاهد بحث وتنمية مختلفة، تشمل أنظمة المعرفة المحلية، الأطراف	جار	مشروع نشرة موجزة من فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالتنوع البيولوجى وتغير المناخ	2006 2003
النشاط 5 : المنافع المستمدة من التنوع البيولوجى	• تجميع المعلومات بشأن المنافع العالمية والمحلية	2012	معاهد بحث وتنمية مختلفة، تشمل المعرفة المحلية، الأطراف.	جار	فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالأراضى الجافة وشبه الرطبة. مشروع نشرة	2002 2006
	• تقييم الوقع الاجتماعى – الاقتصادى لضياع التنوع البيولوجى وصلة ذلك بالفقر	2006	الأطراف، معاهد بحث وتنمية مختلفة تشمل المعرفة المحلية.	جار	فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالأراضى الجافة وشبه الرطبة مشروع تقرير	2002 2005
	• دراسات الحالات بشأن الترابط بين	2006	الأطراف، الشركاء المتعاونون، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجى	مزمع	تقديم دراسات حالات من الأطراف	2005

النشاط	النتائج المتوقعة	الموعد	الفاعلون الرئيسيون	الوضع القائم	مؤشرات التقدم	التاريخ
	ضياع التنوع البيولوجي والفقر.					
النشاط 6 : أفضل الممارسات فى الإدارة	• دراسات حالات تشمل النظر فى المعرفة التقليدية.	2006	الأطراف، الشركاء المتعاونون، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.	مزمع	تقديم دراسات حالات من الأطراف	2005
	• خطوط توجيهية بشأن تقييم الممارسات الجيدة.	2004	أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، الأطراف	مزمع	مشروع خطوط توجيهية	2003
الجزء باء : الخطوات المستهدفة						
النشاط 7 : تدابير الحفظ والاستعمال المستدام						
(أ) المناطق المحمية	• خطوط توجيهية بشأن إنشاء "شبكات وافية وفعالة من المناطق المحمية".	2008	WCPA، الاتفاقيات البيئية، الـ IUCN، مركز التراث العالمي، أمانة MAB، الأطراف	جار		
	• إنشاء مناطق محمية إضافية.	جار		جار	تقرير عن المناطق المحمية	2012
(ب) اعادة التأهيل و/أو اعادة الوضع السابق	• تقرير وقاعدة بيانات بشأن التكنولوجيات وآليات التحويل الملائمة	2004 جار	النرويج، أمانة أتفاقية التنوع البيولوجي، الأطراف شركاء متعاونون مختلفون	جار	ورشة عن نقل التكنولوجيات	2003
	• تقييم فعالية التدابير فى مواقع اختبار.			مقترح [1]	تم انشاء المواقع؛ تبادل زيارات بين البلدان المتضررة	2008
	• تدابير منفذة من خلال NBSAP ، NAP		الأطراف الأطراف	مقترح	تنفيذ عالمى لمشروع صريح لإعادة التأهيل	2008
(جـ) الأنواع الغريبة الغازية	• مزيد من المعلومات وتبادل المعلومات بشأن الأنواع الغريبة الغازية	جار	الأطراف يساندها GISP	جار	ورش، إدراج معلومات صريحة فى آلية تبادل المعلومات	2008
	• خطوط توجيهية وآليات لأفضل الإدارة؛ التكامل من خلال NBSAPs.	2008	الأطراف ، GISP	جار	مشروع خطوط توجيهية	2006

([1]) إن الجداول الزمنية للنتائج المقترحة لا بد أن بتم الاتفاق عليها مع الأطراف. ويمكن أن يكون ذلك جزءا من الفقرة 4 من مشروع المقرر التي تطلب من الأمين التنفيذي أن يضع، في تشاور مع الأطراف، أهدافا لتنفيذ برنامج العمل

(د) أنظمة الأنتاج	• خطوط توجيهية بشأن الاستعمال المستدام والممارسات الجيدة فى الفلاحة ونظام الانتاج المتكامل والاستعداد للجفاف. • تقرير مرحلى عن ايجاد حوافز، تشمل "الاسواق العادلة والمنصفة".	2004	الأطراف، الفاو، مراكز CGIAR، WB، معاهد بحث مختلفة الأطراف	جار مقترح	مشروع خطوط توجيهية مشروع ورقة عن الموارد؛ التقارير الوطنية الثالثة	2003 2006
(هـ) الموارد المائية	• تنفيذ الخطوط توجيهية بشأن الإدارة والاستعمال المستدام للموارد المائية. • إتاحة دراسات حالات عن أفضل الممارسات		الأطراف، اتفاقية رامسار والاتفاقات البيئية الأخرى، GIWA، معاهد البحث الأطراف	مترح مقترح	تم وضع مشروع المبادئ التوجيهية تقديم الأطراف لدراسات الحالات	2008 2007
(و) الحفظ داخل الموضع وخارج الموضع	• تنفيذ الخطوط التوجيهية للحفظ داخل الموضع وخارج الموضع واحتياجات الإدارة على أساس أفضل الممارسات. • تعزيز قدرات حدائق الحيوان وبنوك البذور وغيرهما من المؤسسات على الحفظ خارج الموضع		WCPA، IUCN، WWF، مراكز CGIAR، الأطراف الأطراف، المراكز الإقليمية	مقترح مقترح	مشروع خطوط توجيهية الإدماج فى NBSAP، NAP	2006 2008
(ز) التقييم الاقتصادى والتكنولوجيات التواؤمية	• دراسة عن التقييم الاقتصادى للسلع والخدمات فى مجالات ذات قيمة محددة للتنوع البيولوجى. • تنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن استعمال الادوات الاقتصادية من خلال NBSAP.		الأطراف، WB، معاهد مختلفة للبحث والتنمية الأطراف، مختلف معاهد البحث والتنمية	مقترح مقترح	مشروع تقرير من فريق الخبراء التقنيين المخصص مشروع خطوط توجيهية	2002 2006
(ح) الكتلة الاحيائية النباتية والحيوانية	• دراسات حالات بشأن أفضل الممارسات. • إدماج الدروس المستفادة فى NBSAPs، NAPs		الأطراف، مختلف الشركاء المتعاونين الأطراف	مقترح مقترح		
(ط) التدريب والتعليم وتوعية الجمهور	• إتمام وضع برامج التدريب القطرية والإقليمية. • حملات توعية الجمهور بأهمية التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبه الرطبة.		الأطراف، مراكز الامتياز الإقليمية، TPN التابع للـ UNCCD الأطراف ، CBD، UNCCD	مقترح مقترح	ورش تدريب فى السنة الواحدة والمنطقة الواحدة سنة التنوع البيولوجى فى المناطق الجافة وشبه الرطبة	2006

(ى) معلومات عن الاستعمال المستدام	• تنمية آليات تبادل المعلومات.		الأطراف، المنظمات دون الإقليمية، TPNs	مزمـــــع، جار	مناقشة الـ TPNs لموضوعين عن POW في السنة	2008
(ك) تعزيز برامج البحث والتنمية	• إتمام وضع أولويات البحث. • مشروعات رائدة قد تم وضعها وتنفيذها على الصعيد المحلى.		الأطراف ، معاهد البحث والتنمية الأطراف	مزمع.جار مزمع.جار	شراكات للبحث التعاونى مواقع التدليل تم انشاؤها فى كل منطقة	2006
(ل) الإدارة المتكاملة للاستجماع والانواع المعرضة للخطر	• دراســـات حـــالات عـــن (1) الإدارة المتكاملـــة لمنـــاطق الاســـتجماع (2) ممـــرات الأنـــواع المهـــاجرة (3) حفـــظ الأنـــواع النـــادرة والمعرضة للخطر.		الأطراف	مقترح	تم وضع الوثائق الخاصة بدراسات الحالات فى كل منطقة	2006
(م) التعاون مع الاتفاقيات ذات الصلة	• مـــذكرات تعـــاون مـــع الاتفاقيـــات ذات الصلة. • برنامج عمل مشترك مع الاتفاقيات ذات الصلة.		اتفاقيات مختلفة اتفاقيات مختلفة	جار جار	ورش تضافر مشروعات رائدة للتضافر	
النشاط 8 : تعزيز الادارة المسئولة عن الموارد						
(أ) الهياكل المؤسسية المحلية؛ التقنيات الأصلية والمحلية	• إتمام دراسات الحالات ووضع الوثائق الخاصة بقصص النجاح وتقاسمها. • التنفيذ الواسع من خلال NBSAP ، NAP.		الأطراف الأطراف	مقترح مقترح	تم وضع برامج تبادل الزيارات على المستوى الاقليمى	2006
(ب) اللامركزية فى الإدارة	• دراسات حالات وقصص نجاح فى إدارة الموارد على يد المجتمعات.		الأطراف	مقترح	نشر دراسات الحالات؛ تبادل زيارات المواقع	2006
(جـ) مؤسسات لحيازة الأراضى وفض المنازعات	• دراسات الحالات وقصص نجاح تعزيز هياكل التنظيم الوطنى.		الأطراف	مقترح	ورش تقـــوم بالتـــدليل علـــى أمثلـــة للحالات	2008
(د) القضايا العابرة للحدود	• خطـوط توجيهيـة بشـأن التعـاون العـابر للحـدود، قـد تـم تنفيـذها مـن خـلال NBSAP ، NAP. • زيـادة عـدد الترتيبـات التعاونيـة الثنائيـة ودون الاقليمية التى تم إنجازها.		الأطراف ، WCPA، IGOs الأطراف	مقترح جار	مشروع خطوط توجيهية	2008
(هـ) السياسات والأدوات	• آليـات للتعـاون بـين نقـاط الاتصـال الوطنية، قد تم انشاؤها.		الأطـراف، أمانـة اتفاقيـة التنـوع البيولوجى، UNCCD	جار	ورش تضافر معقودة فى كل سنة	2004

	• دراسات حالات، خطوط توجيهية للتكامل بين القطاعات والتكامل بين NBSAP ، NAP.		الأطراف	جار	تقديم أول دراسات حالات (UNCCD CRIC 1)	2002
النشاط 9 : مساندة وسائل العيش المستدامة						
(أ) تنويع الدخل	• دراسات حالات بشأن تنويع الدخل. • خطوط توجيهية لفرص تنويع الدخل، قد جرى تنفيذها على يد NBSAP ، NAP.		الأطراف الأطراف	مقترح مقترح	تقديم تقرير عن أولى دراسات الحالات مشروع خطوط توجيهية	2006 2008
(ب) الحصاد المستدام	• خطوط توجيهية بشأن أفضل الممارسات المدرجة فى NBSAP، NAP والسياسات الأخرى ذات الصلة.		الأطراف	مقترح	مشروع خطوط توجيهية	2004
(جـ) ابتكارات لتوليد الدخل المحلى	• إتاحة دراسات الحالات ذات الصلة.		الأطراف	مقترح	ورش وتبادل زيارات	2006
(د) تنمية الأسواق	• تزايد تسويق المنتجات المستمدة من الاستعمال المستدام. • إيجاد علاقات لفتح الأسواق.		الأطراف، منظمة الصحة العالمية الأطراف، منظمة الصحة العالمية	مقترح مقترح	الإبلاغ عن دراسات الحالات الأولى	2006
(هـ) التقاسم العادل والمنصف للمنافع	• وضع خطوط توجيهية وإدماجها فى NBSAP ، NAP والسياسات الأخرى ذات الصلة.		الأطراف، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجى	مقترح	مشروع خطوط توجيهية	2006

قائمة بيانية بالمتعاونين الاحتماليين وبالرموز المستعملة فى اللغة الانجليزية :**

CBD : أتفاقية التنوع البيولوجى؛ CCD : اتفاقية مكافحة التصحر؛ CGIAR : الفريق الاستشارى بشأن البحث الزراعى الدولى؛ CIAT : المركز الدولى للزراعة المدارية ؛ CIFOR : مركز البحوث الحراجية الدولية ؛ CILSS : اللجنة الدائمة بين الدول للتحكم فى الجفاف فى السهل الأفريقى ؛ CITES : اتفاقية الاتجار الدولى فى الأنواع المعرضة للخطر من الفونا والفلورا الآبدة ؛ CMS : أتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات الآبدة ؛ CPF : الشراكة التعاونية بشأن الغابات ؛ FAO : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ؛ GEF : مرفق البيئة العالمية ؛ GISP : المشروع العالمى للأنواع الغازية ؛ GIWA : التقييم العالمى للمياه الدولية ؛ ICARDA : المركز الدولى للبحوث الزراعية فى برنامج أنواع المناطق الجافة ؛ ICRAF : المركز الدولى للزراعة الحراجية ؛ ICRISAT : المعهد الدولى لبحوث المحاصيل للمناطق المدارية نصف

(**) كما جاء فى تقرير الخبراء التقنيين المعنى بالتنوع البيولوجى للأراضى الجافة وشبه الرطبة (UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/2) وتم تحديثه فى استبيان أرسل فى أغسطس 2002 إلى الجهات المطلوب منها الرد عليها

القاحلة ؛ IFAD : الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ؛ IGBP : البرنامج الدولى للكرة الجغرافية والكرة الأحيائية ؛ IITA : المعهد الدولى للزراعة المدارية ؛ ILRI : المركز الدولى لبحوث المواشى ؛ ILTER : الشبكة الدولية للبحوث الإيكولوجية الطويلة الأجل ؛ IPGRI : المعهد الدولى للموارد

الجينية النباتية ؛ IPPC : التحكم المتكامل فى التلويث ومنعه ؛ IGO : منظمة حكومية دولية ؛ IUCN : الاتحاد الدولى للحفظ ؛ IUFRO : الاتحاد الدولى لمنظمات البحث الحراجى ؛ LUCC : برنامج استعمال الأراضى وتغير الغطاء (التابع للـ IGBP) ؛ MA : تقييم الأنظمة الإيكولوجية للألفية ؛ OIE : المنظمة العالمية لصحة الحيوان ؛ OSS : مرصد الصحراء والسهل الأفريقى ؛ SADC : الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقى ؛ TPN : شبكات البرامج المواضيعى للـ CCD ؛ UNDP : برنامج الأمم المتحدة الانمائى ؛ UNEP : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛ UNEP-WCMC :المركز العالمى لرصد الحفظ ؛ UNESCO : منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة ؛ UNESCO-MAP : مشروع الإنسان والكرة الأحيائية ؛ UNFCCC : اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ ؛ UNFF : محفل الأمم المتحدة للغابات ؛ UNITAR : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ؛ WB : البنك الدولى ؛ WCPA : اللجنة العالمية للمناطق المحمية ؛ WHC : مركز التراث العالمى (UNESCO) ؛ WIPO : المنظمة العالمية للملكية الفكرية ؛ WMO : المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛ WRI : المعهد العالمى للموارد ؛ WTO : المنظمة العالمية للتجارة ؛ WWF : الصندوق العالمى لحفظ الطبيعة.

جيم – التنوع البيولوجي الزراعي

إن الفقرة 4 من المشروع المقرر الآتي مأخوذة من الفقرة 2 من التوصية 2/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية . والفقرات الأخرى مقترحة من الأمين التنفيذي . وفيما يتعلق بتكنولوجيات تقييد الإستعمال الجيني ينبغي أن يشار أيضاً إلى القسم جيمُ من مشروع المقررات المتعلقة بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام ومؤتمر الأطراف مدعوُ كذلك إلى إسداء مزيد من الإرشاد حسبما يراه مناسباً بشأن تنفيذ المقرر 5/6 .

إن مؤتمر الأطراف :

1- *يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر 5/6 بشأن برنامج العمل المتصل بالتنوع البيولوجي الزراعية.*

2- *يحيط علماً بتأجيل إعداد التقرير النهائي عن التقييم الشامل للتنوع البيولوجي الزراعي وعن المراحل المتصلة به ، لمدة عامين* (UNEP/CBD/COP/7/11,PARA,66):

3- *يحيط علماً بتقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالوقع المحتمل لتكنولوجيات تقييد الإستعمال الجيني على المزارعين من صغار الحائزين وعلى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وعلى حقوق المزارعين ، المقررة بالفقرة 21 من المقرر 5/6 ، وهو الفريق الذي إجتمع بمونتريال من 19-21 فبراير 2003* (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/6):

4- *يطلب من الهيئة الفرعية أن تنظر في إجتماعها العاشر في تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بتكنولوجيات تقييد الإستعمال الجيني ، بقصد إسداء المشورة إلى مؤتمر الأطراف في إجتماعه الثامن .*

5- *يحيط علماً مع التقدير بتقرير الفاو ولجنتها المعنية بالموارد الجينية للأغذية والزراعة عن الوقع المحتمل لتكنولوجيات تقييد الإستعمال الجيني على التنوع البيولوجي الزراعي وأنظمة الإنتاج الزراعي ، وهو التقرير اذي أعد إعمالاً للفقرتين 20 و 21 من المقرر 5/5* (UNEP/CBD/COP/7/INF/31) .

6- *يحيط علماً أيضاً بمذكرتي الأمين التنفيذي عن وقع تحرير التجارة على التنوع البيولوجي الزراعي اللتين أعدتا إعمالاً للفقرة 17 من المقرر 5/6* (UNEP/CBD/COP/7/INF/14 and 15)

18- برامج العمل المواضيعية – إستعراضها ومزيد من صياغتها وتنقيحها : التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي .

ألف . التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 2/8 الصادرة عن الهيئة الفرعية . وينبغي أن يلاحظ أن الأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج فعليه لخطة العمل المنقحة المقترحة (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.4) والمقصود منها في خاتمة المطاف في برنامج العمل المنقح بشأن التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، هي أهداف منسوخة تحت البند 26 أدناه الذي يعالج أموراً منها النهج الشامل لإدراج الأهداف في برامج العمل .

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

استعراض تنفيذ برنامج العمل

(1) *أن يلاحظ* ما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأنظمة الايكولوجية للمياه الداخلية كما جاء في مذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/COP/7/12) .

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

(2) *أن يعترف* بأن وجوه النقص الرئيسية في الاستعراض الجاري هى محدودية المعلومات الحديثة المتاحة بشأن كل نشاط من أنشطة برنامج العمل ، والاعتراف كذلك بفائدة التقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خصوصاً كموائد للطيور المائية (رامسار – ايران ، 1971) في سبيل تحديد الوضع القائم عالمياً في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، وتبعاً لذلك يطلب المؤتمر من الأمين التنفيذي أن يقدم ، كي تنظر فيه الاجتماع الثامن ، اقتراحاً عن الطرائق والوسائل ، شاملة التقارير المواضيعية وتجميعاً للتقارير ذات الصلة المقدمة إلى اتفاقيات واتفاقات دولية أخرى ذات صلة بالتنوع البيولوجي ، لجعل عملية الاستعراض أكثر شمولاً ؛

(3) *ويطلب أيضاً* من الأمين التنفيذى أن يضع ، مع مكتب امانة اتفاقية رامسار ، اقتراحاً ينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع بشأن تنسيق التقارير الوطنية المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، وتحسين فعاليتها مع مراعاة عمل الفريق العامل المعني بتنسيق التبليغ عن الغابات ، الذي أنشئ في سياق محفل الأمم المتحدة للغابات، والمبادرات السابقة لتحقيق الانسجام بين التقارير الوطنية المتصلة بالتنوع البيولوجي ؛

(4) *أن يرحب ويشجع* بصفة خاصة التآزر الجاري بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار ، في تنفيذ برنامج العمل ؛ ويلاحظ ما أحرز من تقدم في تنفيذ برامج العمل المشتركة بين الاتفاقيتين ويشجع بذل مزيد من الأنشطة التي ترمي إلى تفادي التراكب في عمل كلتيهما .

(5) أن *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يواصل وضع وتنسيق التعاون مع المنظمات والمؤسسات والاتفاقيات الأخرى كطريقة لتنسيق كثير من الأنشطة الواردة في برنامج العمل ، وتعزيز التآزر وتفادي الازدواجية التي لا لزوم لها ؛

(6) وأن يلاحظ الحاجة إلى تحوير العناصر الواردة في برنامج العمل حسب مقتضي الحال استجابة لتطورات جديدة في شؤون الطوارئ وأن يقرر القيام بالاستعراض المتعمق القادم لبرنامج العمل في موعد لا يتأخر عن عشر سنوات من الآن ، مع مراعاة برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف وهدف 2010 في الخطة الاستراتيجية ؛

برنامج العمل المنقح

(7) *أن يعترف* بأن استعراض تنفيذ برنامج العمل قد تبين فجوات وضغوطاً يقتضي الأمر التصدى لها لتحقيق أهداف الاتفاقية ، وأن يقر ، تبعاً لذلك ، برنامج العمل المنقح (المقترح في المرفق بهذه التوصية) الذي يعالج ما تم تبينه من فجوات وضغوط ، في العناصر الثلاثة لبرنامج العمل بشأن :

(أ) الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، شاملاً تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية .

(ب) الأنشطة التمكينية التي تعالج كثيراً من الفجوات الاجتماعية – الاقتصادية التي تم تبينها في استعراض برنامج العمل .

(ج) الرصد والتقييم .

(8) *ويوصي* بأن يسترشد تنفيذ برنامج العمل المنقح بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية بالخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي وخطة القمة العالمية للتنمية المستدامة وهدفها لعام 2010 بإحداث تخفيض كبير في متوسط ضياع التنوع البيولوجي .

(9) *ويعترف* بالحاجة إلى موارد بشرية وتكنولوجية ومالية للتنفيذ العمال للأنشطة الداخلة في برنامج العمل المنقح .

(10) *ويحث الأطراف* وغيرها من الحكومات والمنظمات على إدراج الأهداف والأنشطة ذات الصلة الوارد في برنامج العمل في استراتيجياتها وخطط عملها وسياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالأراضي الرطبة المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وعلى تنفيذها وأن تعزيز المزيد من التنسيق والتعاون بين العاملين الوطنيين المسؤولين عن الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي .

(11) *ويعترف* بوجود المياه الداخلية في الأراضي الزراعية والغابات والأراضي الجافة وشبه الرطبة والجبال والترابط البيئي بين المياه الداخلية ومصاب الأنهار والمناطق الساحلية داخل الشواطئ ، وتبعاً لذلك *يشجع* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الأخرى على كفالة الترابط ببرامج العمل المواضيعية الأخرى ، مع تنفيذ برنامج العمل هذا.

(12) يحث الأطراف على تقاسم المعلومات والدروس المستفادة من تطبيق الأطر الوطنية والإقليمية للمياه ؛

(13) *ويدعو الأطراف* إلى وضع وإقرار أهداف موجهة نحو تحقيق النتائج والأولويات التي تم تبينها لكل نشاط شاملاً الجداول الوطنية ، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للاتفاقية والخطة الاستراتيجية لاتفاقية رامسار 2003-2008 والاستراتيجية العالمية لحفظ النبات وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ؛

(14) أن يُطلب من الأمين التنفيذي ما يلي :

(أ) أن يقوم كي ينظر في في ذلك مؤتمر الأطراف في إجتماعه الثامن بتجميع المعلومات المتعلقة بتوريد المياه في الجبال ، وأمثلة على التكنولوجيات القابلة للتحويل المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل المنقح المقترح بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية والمتصلة أيضاً بالأنظمة الإيكولوجية للجبال، وأن يكفل أن تؤخذ هذه المعلومة في الاعتبار عن وضع برنامج العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي للجبال ومع مراعاة أمور منها عمل لجنة الحراجة التابعة للفاو.

(ب) أن يكفل أدراج القضايا المتعلقة بالنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية إدراجاً كاملاً حسب مقتضى الحال في جميع برامج العمل المواضيعية .

(ج) أن يطلب من الأطراف والبلدان الأخرى توفير معلومات بشأن أمثلة محددة تدل على نجاح تدخلات السياسة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للمياه الداخلية ، باعتبار هذا الموضوع من المواضيع ذات الأولوية .

(د) أن يلخص هذه البيانات وغيرها من المعلومات المتاحة للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف .

(هـ) في تعاون مع المنظمات والاتفاقيات المتصلة بالموضوع ، أن يضع وسائل مجدية من ناحية التكاليف لتقديم تقارير عن تنفيذ برنامج العمل بالقياس إلى الأهداف العالمية المحددة في الخطة الاستراتيجية، وفي الاستراتيجية العالمية للحفظ النبات ، وفي خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، خصوصاً باستعمال تقييمات المستوى العالمي التي تقوم بها المنظمات الدولية وما يوجد من بيانات وأن يقترح تلك الوسائل على هفمعتت قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف .

تقييم الوضع والاتجاهات والتقييم السريع

(15) يحيط علماً بالوضع القائم والاتجاهات والتهديدات للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية والأسباب الكامنة وراءها ، المذكورة في مذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/8/8/Add.1) وفي الوثائق الإعلامية المتصلة بالموضوع ، ويولي انتباها خاصة بيان التهديدات الرئيسية الواقعة على التنوع البيولوجي للمياه الداخلية كأساس لتبين الأولويات في سبيل اتخاذ خطوات عاجلة ، مع الاعتراف بالأهمية النسبية للتهديدات والأسباب الكامنة وراءها وهي أهمية سوف تتباين حسب المناطق والبلدان .

(16) *أن يعترف* بالحاجة إلى تقييمات وطنية منتظمة للوضع القائم والاتجاهات والتهديدات للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية على أساس صنع القرار والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، وتبعاً لذلك يطلب من الأمين التنفيذي ، أن يقوم ، في تعاون مع الأطراف وغيرها من المنظمات ذات الصلة، ولاسيما اتفاقية رامسار ، وتقييم الأنظمة الإيكولوجية للألفية ، والتقييم العالمي للمياه الدولية (GIWA) ، واستعمال كافة المعلومات المتاحة لإعداد ما يلي كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن :

(أ) خطة عمل ذات جدول زمني وطرائق ووسائل محدد وتبين احتياجات القدرة لتقييم المدى والتوزيع والخصائص شاملة مثلاً الخصائص الفيزيقية والكيميائية والبيولوجية في جميع أنواع الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، على الصعيد العالمي والإقليمي ؛

(ب) تقرير عن المعلومات ومصادرها بشأن الاتجاهات في التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، وتحديد خطوط الأساس المتفق عليها والمؤشرات المتعلقة بالموضوع وتيرة التقييمات ؛

(ج) خطة عمل لتقييم العمليات وفئات الأنشطة التي لها أو يمكن أن يكون لها وقع مناوئ هام على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ؛

(17) *أن يشجع* الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات ذات الصلة على تحسين البيانات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن السلع والخدمات المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، واستعمالاتها وما يتصل بها من متغيرات اجتماعية – اقتصادية ؛ وعن الأنواع ذات الرتبة الأخفض في الترتيب التصنيفي ؛ وعن الجوانب الهيدرولوجية الأساسية وتوريد الماء ، وعن التهديدات الواقعة على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ؛

(18) *أن يرحب* بتقرير اجتماع الخبراء بشأن الخطوط التوجيهية المتعلقة بالتقييم السريع للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/5) ، وبالخطوط التوجيهية المرفقة بذلك التقرير ؛

(19) *أن يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى استعمال وتشجيع تطبيق الخطوط التوجيهية ، ولاسيما في ظروف الدول النامية الجزرية الصغيرة وأراضي الدول التي تعاني فيها الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية من كوارث إيكولوجية ؛

(20) *أن يعترف* بأن الخطوط التوجيهية مركزة على العوامل البيولوجية ، وعلى نحو أشد تحديداً ، على تقييمات مستوى الأنواع وأنها لا تمس إلا مستوى الأنظمة الإيكولوجية والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله ، *وأن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم ، في تعاون مع مكتب رامسار وغيره من المنظمات ذات الصلة ، بوضع مجموعة تكميلية من الأدوات اللازمة لتقييم وظائف الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية وصحة تلك الأنظمة ، والقيم الاجتماعية الاقتصادية والقيم الثقافية للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ؛ والقيم الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية لذلك التنوع على أن تقدم هذه البيانات على صورة ورقة إعلامية الى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف

(21) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم ، *با*لتعاون مع المنظمات ذات الصلة ، بتعزيز القدرات بما فيه من خلال التدريب العملي ، على التطبيق ، وكذلك حسب مقتضى الحال ، على التحوير للتمشى مع الظروف والخطوط التوجيهية المحلية ، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة وللأراضي الموجودة في بعض الدول التي تعاني فيها الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية من كوارث إيكولوجية ؛

(22) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم ، بوضع نظام للرصد والتقييم ، لتقييم الخبرات التي يتم تجميعها فيما يتعلق بفائدة الخطوط التوجيهية وإمكانية تطبيقها ، شاملة حصول الأمين التنفيذي على تلك المعلومات من خلال التقارير الوطنية المقدمة تنفيذاً لاتفاقية التنوع البيولوجي ؛

(23) *وأن يشجع* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على مساندة إشراك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين بنشاط في جميع مراحل التقييمات السريعة للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية التي تشغلها تلك المجتمعات أو تستعملها بصفة تقليدية ، بما يتمشى والتوصيات المعتمد في المرفق الثاني بالمقرر 10/6 .

(24) *أن ينوه* بأهمية التنوع البيولوجي للمياه الداخلية لتوفير سبل العيش المستدامة وبناء على ذلك يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم في تعاون مع الفاو وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بإعداد دراسة الترابط بين الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية وبين تخفيف وطأة الفقر /سبل العيش المستدامة ، شاملة اعتبارات الصحة البشرية ، كي ينظر في هذه الدراسة مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن . وينبغي أن تتضمن الدراسة اقتراحات بشأن الوسائل والطرائق الكفيلة بتنفيذ برنامج العمل على نحو يسهم فعلاً في تخفيف وطئة الفقر ويحقق وسائل عيش مستدامة .

(25) أن يُطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم ، في تعاون مع المنظمات والخبراء المعنيين بالأمر بتجميع ما يوجد من معلومات وبنشرها بشكل يكون مفيداً لراسمي السياسة العامة ، معترفاً بأن المعلومات الشاملة بشأن وظيفة الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية هو أمر ذو قيمة لا تقدر لمديري شؤون الأراضي والموارد في عمليات التخطيط وتقييم وخطط وبرامج التنفيذ . وينبغي التركيز على التقييم والبحث بشأن العوامل التي تؤثر في وظائف الأنظمة الإيكولوجية وتقييم تلك الوظائف والخطوات التصحيحية الكفيلة باستعادة وظائف الأنظمة الإيكولوجية .

أنظمة التصنيف ومعايير لتبين التنوع البيولوجي الهام للمياه الداخلية

(26) أن *يطلب* من الأطراف التي يناسبها الأمر الأخذ بتصنيف رامسار للأراضي الرطبة باعتباره نظام تصنيف مؤقت واستعماله كإطار لوضع قائمة جرد مبدئية للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، بغرض إعداد قوائم دلالية للأنظمة الإيكولوجية الهامة للمياه الداخلية في إطار الاتفاقية ، كما طلب ذلك الفقرة 12 من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية والمرفق بالمقرر 4/4 .

(27) *أن يطلب* من الهيئة الفرعية أن تستعرض النظام المؤقت للتصنيف قبل الاجتماع العاشر للهيئة، مع مراعاة برنامج العمل المتعدد السنوات ، على أساس الخبرات المتراكمة لدى الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات

ذات الصلة ، ومع مراعاة الخيارات الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/8/8/Add.4)

(28) *ويدعو* مكتب رامسار وفريق الاستعراض التقني والعلمي إلى أن يقوما ، في تعاون مع الأمين التنفيذي والهيئة الفرعية على التوالي ، وتمشياً مع الفقرة 30 من المقرر 10/8 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية رامسار وبقصد تحقيق تغطية أشمل لعناصر التنوع البيولوجي من خلال تعيين مواقع رامسار :

(أ) أن يواصل وضع الخطوط التوجيهية بشأن المعايير الموجودة بالنسبة للسمات الآتية :

(1) الأراضي الرطبة التي تعول الأقارب الآبدة للأنواع المستأنسة أو التي تجرى تربيتها ؛

(2) الأراضي الرطبة التي تعول أنواعاً أو مجتمعات وجينومات أو جينات ذات أهمية اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو ثقافية ؛

(3) الأراضي الرطبة التي تعول أنواعاً أو مجتمعات ذات أهمية لبحث في الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، شاملاً مؤشرات على سلامة الأنظمة الإيكولوجية وصحتها ؛

(4) الأراضي الرطبة التي تعول أواهل هامة من المجموعات التصنيفية ذات الأنواع التي تعتمد على الأراضي الرطبة ، وتشمل من ضمن تشمله البرمائيات ؛

(ب) النظر في وضع معايير إضافية تشمل حسب مقتضى الحال المعايير الكمية ؛

(ج) وضع خطوط توجيهية عن المقياس الجغرافي الذي ينبغي تطبيق المعايير عليه ، و/أو ؛

(29) *وتدعو* أيضا أمانة اتفاقية رامسار أن تقوم ، في تعاون مع الأمين التنفيذي لإتفاقية التنوع البيولوجي ، بإسداء توجيهيات ، قائمة على أساس الخبرات المكتسبة ، لتفسير وتطبيق معايير رامسار على الصعيدين الوطني والإقليمي ؛

مرفق

بيانات برنامج عمل منقح مقترح بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

المحتويات

الغاية 1-1: إدراج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في جميع القطاعات ذات الصلة في إدارة الموارد المائية وأحواض الأنهر ، مع مراعاة نهج الأنظمة الإيكولوجية

الغاية 1-2: إنشاء واستبقاء أنظمة شاملة ووافية وذات صفة تمثيلية للأنظمة الإيكولوجية المحمية للمياه الداخلية ، في إطار الإدارة المتكاملة للاستجماع/خط انحدار المياه /أحواض الأنهار

الغاية 1-3: تعزيز الوضع القائم في مجال الحفظ للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، من خلال إعادة التأهيل والاستعادة للأنظمة الإيكولوجية التي حدث فيها تدهور وانعاش الأنواع المهددة

الغاية 1-4: الحيلولة دون دخول أنواع غريبة غازية يمكن أن تهدد التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، والتحكم في الأنواع الغريبة الغازية التي تم استيطانها ، وإن إمكن استئصالها في تلك الأنظمة الإيكولوجية

الغاية 2-1: تعزيز إدماج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية في القطاعات ذات الصلة والخطط الشاملة عدة قطاعات وفي البرامج والسياسات والتشريعات

الغاية 2-2: التشجيع على وضع وتطبيق ونقل التكنولوجيا الملائمة ، ذات التكلفة المنخفضة ، والنهوج غير المهيكلة والمبتكرة إلى إدارة الموارد المائية والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، مع مراعاة أي مقرر يكون قد صدر عن مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون

الغاية 2-3: إيجاد الحوافز وتدابير التقييم المناسبة لمساندة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، وإزالة وإصلاح ، حسب مقتضى الحال ، لجميع الحوافز الضارة التي تعمل ضد هذا الحفظ وذلك الاستعمال المستدام

الغاية 2-4: تنفيذ برنامج العمل للمبادرة العالمية بشأن الاتصال والتعليم وتوعية الجمهور (على نحو ما أقره مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بموجب مقرره 19/6) ، مع إيلاء عناية خاصة للشؤون المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية

الغاية 2-5: تعزيز إشراك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الحفظ والاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية

الغاية 3-1: إيجاد تفهم أفضل للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، ووظائفها الإيكولوجية والسلع والخدمات المستمدة منه

الغاية 3-2: إيجاد - على أساس قوائم الجرد والتقييمات السريعة وغيرها من التقييمات المطبقة على الأصعدة الإقليمي والوطني والمحلي – تفهم أفضل لاستجابات الأنماط المختلفة من الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، للوقع الأنثروبوجيني

الغاية 3-3: كفالة أخضاع جميع المشروعات والتدابير التي يحتمل أن يكون لها وقع سلبي على التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، - أخضاعها لتقييمات للوقع ، ذات صرامة ملائمة ، تشمل النظر في وقعها المحتمل على المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين

الغاية 3-4: إدخال وحفظ ترتيبات رصد ملائمة لتبين ما يحدث من تغيرات في الوضع القائم و3 الاتجاهات في التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

مقدمة

1- أن برنامج العمل المنقح والذي جرى تطويره ، المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، يبنى على الأنشطة الجارية ويستعمل ما يتوفر من معرفة ويركز أيضا الانتباه على الفجوات في الأطر المؤسسية والقاعدة المعرفية التي تتخذ على أساسها القرارات الإدارية . ويسعى ذلك البرنامج إلى الاستجابة للضغوط التي تبينتها الأطراف من خلال تقاريرها الوطنية وإلى توفير صفقة متكاملة من الأنشطة لمعالجة تلك العوائق والعقبات . والأنشطة الداخلة في برنامج العمل مقصود منها أن تستهدف في المقام الأول الأولويات الوطنية المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل لكل طرف من الأطراف .

2- في سبيل تعزيز العمل في نطاق هذا البرنامج ينبغي تفادي ازدواجية الجهود ، وتحقيق الانسجام في برامج العمل المختلفة وذلك من خلال تنسيق قوي بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقيات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع ، مع النظر بصفة خاصة إلى قائمة الفاعلين والمتعاونيين الرئيسيين . والبرنامج والأنشطة التي تجرى في ظل اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ، وفريقها العلمي والتقني(STRP) قد درست بعناية وتم تبين التدابير الكفيلة بتحقيق الانسجام الأمثل لأنشطة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وشريكها الرئيسي في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية . وقد تم ذلك وفقاً لخطة العمل المشتركة الثالثة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار ، التي أيدها المقرر 20/6 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي .

3- من المتوقع أن يواصل الأمين التنفيذي ويطور التعاون مع البرامج والمنظمات والمؤسسات والاتفاقيات التي تعمل في مجال البحث والإدارة والحفظ للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية . تشمل هذه ، على سبيل المثال لا الحصر ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو والفاو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع المعرضة للمخاطر (CITES) ، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات الآبدة (CMS) ، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خصوصاً لكونها موائل للداوجن المائية (اتفاقية رامسار) وهيئة حياة الطيور الدولية ، وهيئة الحفظ الدولية ، وDIVERSITAS ، والتقييم العالمي للمياه الدولية ، والشراكة العالمية للمياه ، ومركز الأسماك العالمي (سابقاً المركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية ، ICLARM) ، وIUCN – الاتحاد العالمي للحفظ ، وتقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية ، والمجلس العالمي للماء ، والهيئة الدولية للأراضي الرطبة ، والصندوق العالمي لصون الطبيعة (WWF) والبنك الدولي .

4- ينبغي أن يستمر استعمال آلية تبادل المعلومات بوصفها الأداة الأولى لتعزيز وتسهيل تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالحفظ وباستعمال التنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

5- أن المقصود من برنامج العمل المنقح بشأن التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية هو مواصلة تعزيز تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في هذا المجال ، على مستوى الاستجاع (eatchment) /خط أنحدار المياه /أحواض الأنهار ، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ، وأنجاز دورها القيادي في القضايا الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، المتصلة بالأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية . وليس في هذا البرنامج ما يؤدي إلى إنشاء أو استبقاء حواجز تعرقل التجارة الدولية أو إيجاد تدابير مساندة داخلية تشوه عمليات التجارة بما ينافي القانون الدولي ، شاملاً الاتفاقات التجارية .

6- أن برنامج العمل المنقح يتبين غايات وأهدافاً وأنشطة تدخل في العناصر الثلاثة للبرنامج : الحفظ والاستعمال المستدام وتقاسم المنافع ؛ البيئة التمكينية المؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية ؛ والمعرفة والتقييم والرصد . وبرنامج العمل ليس مقصوداً منه أن يكون ملزماً للأطراف ، نظراً لأن ظروفها وقدراتها وأولوياتها الوطنية يمكن أن تختلف ، ويحدث فيها فعلاً كثير من الاختلاف . وعلى هذا الأساس ينبغي أن ينظر إلى برنامج العمل باعتباره إطاراً شاملاً ومتكاملاً للأنشطة التي يمكن للأطراف على أساسها أن تصوغ إجاباتها الوطنية الملائمة في سياق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي .

7- من خلال برنامج العمل ينبغي افتراض أن الإشارات المرجعية إلى التنوع البيولوجي ، ما لم يكن هناك تحديد غير ذلك ، إنما تشير إلى الجينومات والجينات والأنواع والمجتمعات والأنظمة الإيكولوجية والموائل . وينبغي أن يفهم كذلك أن ترتيب التقديم الداخل في برنامج العمل هذا لا يعني أولوية نسبية في الأمور المذكورة في برنامج العمل المشار إليه .

8- توجد ضمن برنامج العمل قائمة بالغايات والأهداف الخاصة بكل عنصر من عناصر البرنامج . وتنطبق على كل ذلك وتعتبر من المبادئ الأساسية الموجهة (بكسر الجيم المشددة) الأمور التالية :

(أ) تعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، شاملاً نقل وتطوير التكنولوجيات كما ينبغي ، وتوفير التمويل المناسب لهذه العملية ؛

(ب) تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية لإدارة الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ؛

(ج) تمكين مجتمعات السكان المحليين والأصليين من وضع وتنفيذ نهوج إدارية محورة كي تلاءم الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ؛

(د) تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع المكتسبة من استعمال الموارد الجينية للمياه الداخلية وما يرتبط بها من معرفة تقليدية ، على أساس القبول المسبق عن علم وفقا للقوانين الوطنية.

(هـ) استعمال المعرفة التكنولوجية والتقنية والعلمية الموجودة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية والاستمداد من تلك المعرفة ، بمشاركة من تلك المجتمعات وعلى أساس قبولها المسبق عن علم وفقا للقوانين الوطنية، في تنفيذ جميع عناصر البرنامج .

العنصر 1 من البرنامج : الحفظ والاستعمال المستدام وتقاسم المنافع

الغاية 1-1: إدراج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في جميع القطاعات ذات الصلة في إدارة الموارد المائية وأحواض الأنهر ، مع مراعاة نهج الأنظمة الإيكولوجية/1

السياق والترابطات :

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي 6 (a) and (b)

أهداف الخطة الاستراتيجية : 1.2, 1.5, 2.1, 3.1, 3.3 and 3.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول : 8 (c), 9 (a) (i) and (ii), (b) (i), (g) (i) and (ii), (k), (m) (v)

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية *1-2 (الحفظ داخل الموضع من خلال المناطق المحمية)*

الأهداف 2-1 (التكامل مع قطاعات أخرى ، إلخ)

الغاية 3-2 المتصلة بتبين الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية الواقع عليها ضغوط

خطة تنفيذ القمة العالمية 24, 32 (c), 40 (b) and 66 (b)

الأهداف

(أ) الأخذ بنهوج متكاملة في إدارة الأراضي ومناطق الاستجماع /خطوط أنحدار المياه /أحواض الأنهار ، التي تضم نهج الأنظمة الإيكولوجية والحفظ والاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية للمياه ، شاملة الاستجماعات وخطوط إنحدار المياه وأحواض الأنهار العابرة للحدود ؛

(ب) تشجيع الأخذ بتلك الاستراتيجيات للإدارة المتكاملة لخطوط أنحدار المياه ومناطق الاستجماع وأحواض الأنهار ، في سبيل الحفاظ على جودة وتوريد موارد المياه الداخلية ، وإعادة إنعاشها وتحسين الجودة والتوريد ، وكذلك التنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والروحي والهيدرولوجي والبيولوجي وغير ذلك من الوظائف والقيم المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

(ج) أن تدرج في نهوج إدارة استعمال الأراضي والمياه الإجابات المتلائمة في مجال الإدارة وتخفيف الوقع ، لمكافحة الوقع السلبي – وللحيلولة دون حدوثه إذا كان ذلك ممكناً – لتغير المناخ ، والنينيو ، والاستعمال غير المستدام للأراضي ، والتصحّر ، على التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

أنشطة الأطراف

1-1-1 تقييم النهوج والاستراتيجيات الجارية في مجال الإدارة فيما يتعلق باستيعابها لنهج الأنظمة الإيكولوجية ومبادئ الاستعمال المستدام ، وتصحيحها حسب مقتضى الحال .

2-1-1 تطبيق ما يلزم من تخصيصات الماء حسب مقتضيات البيئة (من حيث مقادير الماء وجودته) في سبيل استبقاء أو تحسين الوظائف الإيكولوجية والإنتاجية للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ذات الأولوية ، شاملة الأنظمة التي تبين أنها تخضع لأشد الضغوط (أنظر الأنشطة 1-1-6 و 3-2-2 أدناه) . وفي ذلك

ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الوقع المرجح لتغير المناخ والتصحّر ، وعوامل التخفيف الملائم من الوقع ونهوج الإدارة التواؤمية (أنظر أيضا الغاية 1-5)

1-1-3 تبين وإزالة (أو تخفيف وقع) مصادر تلويث المياه (من تلويث كيمائي أو حراري أو ميكرو بيولوجي أو فيزيقي) على التنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

1-1-4 تعزيز التعاون الفعال بين علماء البيئة وأصحاب المصلحة المحليين والمخططين والمهندسين وأخصائي الاقتصاد ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين بشرط قبولهم المسبق عن علم (سواء داخل البلدان أو فيما بين البلدان) في التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية في سبيل تحقيق إدماج أفضل للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية في أنشطة تنمية الموارد المائية .

1-1-5 المساهمة والمشاركة حسب مقتضى الحال في مبادرة أحواض الأنهار (RBI) بتقاسم دراسات الحالات والخبرات والدورس المستفادة بشأن ما يلي :

(أ) أمثلة على إدارة شؤون خطوط أنحدار المياه التي تضم الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية مع الإشارة بنوع خاص إلى الأمثلة التي تستعمل نهج الأنظمة الإيكولوجية للوفاء بغايات إدارة شؤون الماء ؛

(ب) أمثلة على مشروعات تنمية موارد المياه (توريد المياه ، والنظافة الصحية ، والري ، والقوى الكهربائية المائية ، والتحكم في الفيضانات ، والملاحة ، واستخراج المياه الجوفية) التي تضم اعتبارات الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

1-1-6 الإدخال – في الاستجماع وخط أنحدار المياه ومستوى أحواض الأنهار ، وفي تخطيط وإدارة المياه المحلية واستعمال الأراضي المحلية على الصعيد الوطني، الإدارة التواؤمية واستراتيجيات تخفيف الوقع لمكافحة أو إزالة – إذا كان ذلك ممكناً – الوقع السلبي لتغير المناخ والنينيو ، وممارسات الاستعمال غير المستدام للأراضي ، والتصحّر ، مع مراعاة العمل الذي يقوم به فريق الخبراء التقني المخصص المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ ، وبرنامج العمل المتعلق بالأراضي الجافة وشبه الرطبة .

1-1-7 إسداء مشورة للأمين التنفيذي بشأن الخبرات والنهوج الوطنية لتعزيز وتنفيذ الإدارة المتوائمة واستراتيجيات تخفيف الوقع ، لمكافحة وقع تغير المناخ والنينيو والتصحّر .

1-1-8 استعمال جميع المعلومات المتاحة ، إذا لزم الأمر ، بشأن الخزانات لكفالة المراعاة الكاملة للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية في صنع القرارات المتعلقة بالخزانات الكبيرة .

الأنشطة المساندة

1-1-9 ينبغي أن تقوم الهيئة الفرعية بما يلي :

(أ) استعراض ما يوجد من معلومات عن تخصيص وإدارة الماء لحفظ الوظائف الإيكولوجية ، شاملة الخطوط التوجيهية المتصلة بالموضوع والأوراق التقنية حول الموضوع ، وإعداد مشورة لمؤتمر الأطراف ؛

(ب) وضع إرشاد محدد من الخبراء بشأن إدارة الوقع السلبي الناشئ عن تغير المناخ والنينيو وممارسات الاستعمال غير المستدامة والتصحّر على التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، وما يلزم من شؤون الإدارة المتوائمة وتخفيف الوقع ، في تعاون مع الشركاء المعنيين بالأمر .

1-1-10 ينبغي أن تقوم أمانة الاتفاقية ومكتب رامسار بالصياغة النهائية لتنفيذ الـ RBI ، تنفيذاً كاملاً ، مع إسهامات من المنظمات الشريكة المتعاونة حسب متقضى الحال .

1-1-11 ينبغي دعوة أمانة رامسار إلى استرعاء انتباه أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي إلى ما ينبغي من إرشاد أو نهوج أخذت بها اتفاقية رامسار في سبيل الاستعمال الحكيم للأراضي الرطبة ، مثل ما يلي :

(أ) الخطوط التوجيهية لاتفاقية رامسار لإدماج حفظ الأراضي الرطبة واستعمالها الحكيم في إدارة أحواض الأنهار ؛

(ب) نهوج نموذجية لخطوط أنحدار المياه العابرة للحدود أو إدارة أحواض الأنهر العابرة للحدود التي يمكن أن تثبت وجود آليات فعالة للإدارة التعاونية ؛

12-1-1 ينبغي أن يقوم الأمين التنفيذي ، في تعاون مع الشركاء المعنيين حسب متقضى الحال ، بتجميع ونشر ما يلي ، بوسائل منها آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي :

(أ) دراسات حالات ودروس مستفادة وإرشاد إلى أفضل الممارسات بشأن الطرائق والوسائل لمعالجة جميع أشكال تلويث الماء على الصعيدين المحلي وصعيد مناطق الاستجماع ؛

(ب) أمثلة على مشروعات تنمية موارد المياه (توريد المياه والنظافة الصحية ، والري ، وتوليد القوة الكهربائية من الماء ، والتحكم في الفيضانات ، والملاحة ، واستخراج المياه الجوفية) التي تضم اعتبارات التنوع البيولوجي ؛

(ج) المعلومات المقدمة من الأطراف استجابة للنشاط 1-1-7 المذكور أعلاه .

13-1-1 في تعاون أيضا مع الشركاء الملائمين ، ينبغي أن يقوم الأمين التنفيذي بإصدار إرشاد عملي للإدارة وما يرتبط بها من أدوات للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، مع إيلاء عناية خاصة لتطوير السياحة المستدامة والاستعمال المستدام لأرصدة أسماك المياه العذبة ، والممارسات الزراعية القابلة للاستدامة ، المرتبطة بالأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، مع مراعاة العمل الجاري استجابة لتنفيذ المقررين 24/5 و 13/6 الصادرين عن مؤتمر الأطراف بشأن الاستعمال المستدام .

14-1-1 ينبغي دعوة أمانة رامسار إلى أن يتيح للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الخطوط التوجيهية لاتفاقية رامسار للعمل العالمي بشأن أراضي الخث (peatlands) ، وهي الخطوط التي اعتمدها الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار ؛

الشركاء الرئيسيون

أمانة رامسار وSTRP ، RBI، اليونسكو ، المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) ، والهيئات العلمية التابعة للـ UNFCCC ، CCD ، رامسار ، IPCC ، WMO.

المتعاونون الأخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، مثل اليونيب ، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية (ICSU) ، DIVERSITAS، IUCN ، الفاو .

الغاية 1-2: إنشاء واستبقاء أنظمة شاملة ووافية وذات صفة تمثيلية للأنظمة الإيكولوجية المحمية للمياه الداخلية ، في إطار الإدارة المتكاملة للاستجماع/خط انحدار المياه /أحواض الأنهار.

السياق والترابطات :

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي 8 (a), (b), (c), (d) and (e) :

أهداف الخطة الاستراتيجية : 1.2, 1.5, 2.1, 3.1, 3.3 and 3.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول : paragraph 8 (c) (vii)

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية *3-3 (قوائم الجرد والتقييم الوطنية)*

الغاية 3-6 (المزيد من وضع المرفق الأول)

خطة تنفيذ القمة العالمية paragraph 32 (c)

الهدف

(أ) أنظمة شاملة ووافية وذات صفة تمثيلية للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية المحمية (شاملة جميع فئات المناطق المحمية للـ IUCN حسب مقتضى الحال) يتم وضعها واستبقاؤها في إطار الإدارة المتكاملة للاستجماع/خط انحدار المياه ، أحواض الأنهار .

(ب) أن توضع في الحالات التي يقتضيها الأمر نهوج تعاونية عابرة للحدود لتبين الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية المحمية ، والاعتراف بها وإدارة شؤونها ، بين الأطراف المتجاورة .

أنشطة الأطراف

1-2-1 تزويد الأمين التنفيذي حسب مقتضى الحال بأمثلة على استراتيجيات إنشاء وإدارة مناطق محمية ، تساند الحفظ والاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

2-2-1 القيام بما يلزم من تقييمات لتبين المواقع ذات الأولوية لإدراجها في نظام من الأنظمة الإيكولوجية المحمية للمياه الداخلية ، على أن يطبق ذلك بصفة خاصة الإرشاد عن تنفيذ المرفق الأول بالاتفاقية ، وتطبيقه على نحو منسجم مع معايير تبين الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية في ظل اتفاقية رامسار (أنظر النشاط 3-2-3) .

3-2-1 كجزء من النشاط 1-2-2 أعلاه ، تبين المواقع الهامة للأنواع المهاجرة التي تعتمد على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

4-2-1 الايجاد الإضافي – على قدر ما تسمح بذلك إتاحة الموارد وتحدد ذلك الأولويات الوطنية ، وكجزء من نهج إداري متكامل للاستجماع/خط إنحدار المياه /أحواض الأنهار، - (أنظمة من المناطق المحمية (المراتع المائية ، مواقع رامسار ، الأنهار التراثية ، إلى أخره) ، التي يمكن أن تسهم بطريقة منظمة في الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، وفي الحفاظ على الوظيفة الشاملة للأنظمة الإيكولوجية وإنتاجيتها و" صحتها " في كل حوض من أحواض الصرف .

5-2-1 حسب مقتضى الحال، العمل في تعاون مع الأطراف المجاورة لتبين الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية المحمية العابرة للحدود ، والتوصل إلى الاعتراف الرسمي بها وإدارتها .

6-2-1 في القيام بالنشاط 1-2-4 أعلاه ، ينبغي للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي التي هي أيضا أطراف في اتفاقية رامسار[٤]/ أن تحقق الانسجام بين هذا العمل وإنشاء الشبكات الوطنية من الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ، تكون " شاملة ومتماسكة " بما يتمشى والإطار الاستراتيجي لـ رامسار المتعلق بالتنمية المستقبلية لقائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية .

أنشطة مساندة من الأمين التنفيذي

7-2-1 استعراض وتوزيع المعلومات والإرشادات ذات الصلة ، بما في ذلك من خلال غرفة تبادل المعلومات ، بشأن الخبرات ودراسات الحالات الوطنية والعابرة للحدود ، لمساعدة الجهود الرامية إلى أنشاء واستبقاء أنظمة إيكولوجية للمياه الداخلية المحمية ، مع النظر لأمور منها ما يلي :

(أ) طائفة المواد والإرشادات بشأن الموارد المتاحة من خلال لجنة الـ IUCN للمناطق المحمية؛

(ب) الإطار الاستراتيجي لاتفاقية رامسار في سبيل التنمية المستقبلية لقائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ، والإرشاد المحدد الخاص بها بما يتعلق بتبين وتحديد بعض أنواع الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية مثل الكرتز (karsts) والأنظمة الهيدرولوجية الجوفية ، والأراضي الخثية ، وأراضي الأعشاب الرطبة ، إلى أخره .

(ج) أن الخطوط التوجيهية الجديدة لـ رامسار بشأن تخطيط الإدارة لمواقع رامسار والأراضي الرطبة الأخرى ، التي أقرها مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار في اجتماعه الثامن ؛

(د) مشورة وإرشاد متاحان من برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) ومركز التراث العالمي .

---

[٤] / 133 حتى 14 مارس 2003

8-2-1 في تعاون مع أمانتى أتفاقية الأنواع المهاجرة واتفاقية رامسار ، تبين الفرص للعمل التعاوني بشأن شبكات المناطق المحمية للأنواع المهاجرة التي تعتمد على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، من خلال خطط العمل المشتركة الثنائية لكلتا الاتفاقيتين .

الشركاء الرئيسيون

أمانة رامسار وSTRP ، ، أمانة CMS والمجلس العلمي ، اليونسكو-MAB ، مركز التراث العالمي ، الـ IUCN .

المتعاونون الأخرون

المنظمات ذات الصلة ، من دولية وإقليمية ووطنية ، والأطراف المعنية بالأمر

الغاية 1-3: تعزيز الوضع القائم في مجال الحفظ للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، من خلال إعادة التأهيل والاستعادة للأنظمة الإيكولوجية التي حدث فيها تدهور وانعاش الأنواع المهددة/3 .

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي 8 (f), 9 (c), 10 (d) :

أهداف الخطة الاستراتيجية : 1.2, 1.5, 2.1, 3.1, 3.3 and 3.4

*العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول :*paragraph 8 (c) (iv)

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 1-1 (إدماج حفظ التنوع البيولوجي في إدارة الموارد المائية وأحواض الأنهار) . إلى جانب المنافع الواضحة لحفظ التنوع البيولوجي ، الناشئة عن استعادة إو إعادة انعاش الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، هناك المنفعة الإضافية المتمثلة في " الصحة " الشاملة لمناطق استجماع المياه وأحواض الأنهار بفضل إعادة تأهيل وتشغيل هذا الجزء من البنية التحتية للمياه الطبيعية .

الغاية 1-2 (المناطق المحمية)

الغاية 1-2 (التكامل مع قطاعات أخرى ، إلخ)

خطة تنفيذ القمة العالمية paragraphs 26 (c) and 37 (d)

الأهداف

(أ) تؤهل من جديد أو تستعاد الأنظمة الإيكولوجية المتدهورة للمياه الداخلية إذا كان ذلك مناسباً وممكناً

(ب) تحسين الوضع القائم في الحفظ بالنسبة للأنواع المهددة التي تعتمد على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

أنشطة الأطراف

1-3-1 تزويد الأمين التنفيذي حسب مقتضى الحال بدراسات حالات ، وبالخبرات الوطنية وأي إرشاد محلي أو وطني أو إقليمي ذي صلة بالموضوع ، يتعلق بأعادة التأهيل الناجحة أو استعادة الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية المتدهورة ، وإعادة انعاش الأنواع المهددة .

2-3-1 تبين على الصعيد الوطني الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية المرشحة كي تكون لها الأولوية و/أو مواقع إعادة التأهيل أو الاستعادة ، والشروع في القيام بهذه الأعمال ، قدر ما تسمح به الموارد . وعند تبين المواقع التي يمكن أن تكون مرشحة للنشاط ، النظر في الوضع القائم النسبي في مجال الحفظ للأنواع المهددة المعنية بالأمر ، والمكاسب المحتملة لتشغيل الأنظمة الإيكولوجية بأجمعها ، والإنتاجية و" الصحة " في كل حوض من أحواض الصرف (أنظر النشاط 1-2-4) .

3-3-1 التبين على الصعيد الوطني ثم العمل حسب مقتضى الحال لتحسين الوضع القائم في مجال الحفظ بالنسبة للأنواع المهددة ، بما في ذلك الأنواع المهاجرة التي تعتمد على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية (أنظر النشاطتين 1-2-3 و 1-2-4) مع مراعاة برنامج العمل المتعلق بالاستعادة وأعادة التأهيل للأنظمة الإيكولوجية المتدهورة ، الذي يقوم بوضعه مؤتمر الأطراف كجزء من برنامج عمله المتعدد السنوات حتى عام 2010 .

الأنشطة المساندة

4-3-1 ستقوم هفمعتت بإعداد خطوط توجيهية بشأن تعزيز أعادة التأهيل والاستعادة للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، على أساس مبادئ رامسار وخطوطها التوجيهية بشأن استعادة الأراضي الرطبة ، والنتائج التي توصلت إليها لجنة بقاء الأنواع التابعة للـ IUCN ، بشأن الوضع القائم في مجال الحفظ بالنسبة للأنواع المهددة التي تعتمد على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، والمعلومات الأخرى التي تقدمها الأطراف (أنظر النشاط 1-3-1).

الشركاء الرئيسيون

أمانة رامسار وSTRP ، هيئة الأراضي الرطبة الدولية ، الأمانة والمجلس العلمي للـ CMS ، والاتفاقات المتعلقة بالـ CMS ، الـ IUCN ، DIVERSITAS

المتعاونون الأخرون

MAB و غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة

الغاية 4-1: الحيلولة دون دخول أنواع غريبة غازية يمكن أن تهدد التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، والتحكم في الأنواع الغريبة الغازية التي تم استيطانها ، وإن إمكن استئصالها في تلك الأنظمة الإيكولوجية /4 .

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 7 (c), 8 (h), 8 (l) and 14 (a)

أهداف الخطة الاستراتيجية : 1.2, 1.5, 2.1, 3.1, 3.3, 3.4, 4.1, 4.3 and 4.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: paragraphs 8(c)(vi) and 9(h):

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 2-1 (التكامل مع قطاعات أخرى ، إلخ)

الغاية 2-4 (CEPA)

الغاية 2-3 و 3-3 (التقييمات)

الهدف

القيام ، من خلال استراتيجيات وخطط عمل وطنية تتعلق بالتنوع البيولوجي وغيرها من السياسات الوطنية والإقليمية ذات الصلة والبرامج والخطط ، باتخاذ الخطوات المناسبة للحيلولة دون دخول الأنواع الغريبة الغازية ، التي تهدد التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، بحيث يمنع انتشارها أو يتم التحكم فيها أو استئصالها في الحالات التي تم فيها الغزو فعلاً .

أنشطة الأطراف

1-4-1 تعزيز وتنفيذ الخطوط التوجيهية أو المبادئ الموجهة (بكسر الجيم المشددة) فيما يتعلق بالأنواع الغريبة الغازية ، مع استعمال الإرشاد الخبير المتاح مثلاً عن طريق "محفظة أدوات" البرنامج العالمي للأنواع الغازية (GISP) وSCOPE و ICSU، وغير ذلك من المصادر المشار إليها تحت عنوان "الأنشطة المساندة " الوارد أدناه .

2-4-1 تزويد الأمين التنفيذي حسب مقتضى الحال بأمثلة عن وقع الأنواع الغريبة الغازية والبرامج المستعملة للتحكم في دخولها وتخفيف عواقبها السلبية على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، خصوصاً على الاستجماع وخط انحدار المياه وأحواض الأنهار .

3-4-1 رفع مستوى الوعي كجزء من الاتصال ، والتثقيف وتوعيه الجمهور ، (انظر الغاية 2-4) ، والمشكلات المحتمل نشوجها والتكاليف المرتبطة بالدخول المتعمد أو الطارئ للأنواع الغريبة ، والأنماط الجينية والكائنات المحورة جينياً ، التي تؤثر تأثيراً ضاراً في التنوع البيولوجي المائي ، مع مراعاة بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية لاتفاقية التنوع البيولوجي .

4-4-1 في سياق إدارة الاستجماع العابر للحدود وخط أنحدار المياه وأحواض الأنهار ، وخصوصاً فيما يتعلق بتحويل المياه بين حوض وحوض ، إيجاد الآليات اللازمة الكفيلة بمنع انتشار الأنواع الغريبة الغازية .

5-4-1 استعادة الأرصدة السمكية الأبدة الأصلية التى تؤسر في المنطقة ، بتفضيلها على أية تطورات أخرى خاصة بتربية الأحياء المائية ..

الأنشطة المساندة

6-4-1 في تعاون مع GISP ، ينبغي أن يقوم الأمين التنفيذي بتنفيذ المشروع المتعلق بتقييم الوقع الناشئ عن الأنواع الغريبة الغازية على المياه الداخلية [°]/ وأن يقدم مقترحات بشأن تقييمات المستقبل ، كي تنظر فيها هفمعتت.

7-4-1 ينبغي أن يطلب من أمانة رامسار أن يتيح لأطراف اتفاقية التنوع البيولوجي نتائج النظر في قضية الأنواع الغريبة الغازية في الأراضي الرطبة وذلك في الاجتماع الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار .

8-4-1 ينبغي أن يقوم الأمين التنفيذي بتجميع المعلومات التي تقدمها الأطراف إعمالاً للنشاط 1-4-2 الآنف الذكر ، وغيرها من المعلومات الملائمة ، بما في ذلك مدونة سلوك الفاو لمصائد الأسماك المسؤولة ، والمعلومات التي أعدتها أمانة رامسار ، وأمانة الكومنولث ، والـ IUCN ، للاتصالات ومشروع رفع مستوى الوعي بشأن الأنواع الغريبة الغازية في الأراضي الرطبة الأفريقية .

9-4-1 ينبغي دعوة CITES وSTRP التابعة للـ رامسار ، وTRAFFIC وغيرها من المتعاونيين المناسبين إلى إسداء المشورة إلى الأطراف بشأن وقع الاتجار في أحواض تربية الكائنات المائية واستعمال أعشاب الرعي القادمة من مناطق بعيدة على حفظ التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، وإتاحة نتائج هذه الدراسة للأطراف .

الشركاء

GISP و ICSU-SCOPE

المتعاونون الآخرون

الأمانة وSTRP لاتفاقية رامسار ، وما يتبعها من STRP ، CITES ، TRAFFIC ، أمانة الكومنولث ، الفاو ، الـ IUCN ، اليونيب-WCMC ، IWMI ، ICLARM .

العنصر 2 من البرنامج : البيئة التمكينية المؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية

الغاية 2-1: تعزيز إدماج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية في القطاعات ذات الصلة والخطط الشاملة عدة قطاعات وفي البرامج والسياسات والتشريعات /5 .

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي 6(a) and (b), 14.1 (b) and 18.1, 24.1 (d)

أهداف الخطة الاستراتيجية : 1.2, 1.3, 1.5, 2.1, 3.1, 3.3, 3.4, 4.1, 4.3 and 4.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول : 9 (a) (i), 9 (e) (ii), 9 (g), 9 (j), 9 (l) (iii), 9 (m) (iv) and (v)

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 3-5 (EIAs)

خطة تنفيذ القمة العالمية : paragraphs 32 (e) and 40 (b).

الأهداف :

(أ) الخطط القطاعية والبرامج والسياسات والتشريعات المتصلة بالموضوع تجعل متمشياً وإذا لزم الأمر مساندة للخطط والسياسات والبرامج والقوانين المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية

(ب) تشغيل التقييمات الاستراتيجية البيئية لكفالة اتخاذ ترتيبات مؤسسية وطنية (خطط وبرامج وسياسات وتشريعات) تساند تنفيذ برنامج العمل هذا .

[°] / تم توزيع البيان عن المشروع في الاجتماع السابع لـ هفمعتت (UNEP/CBD/SBSTTA/7/3) .

(ج) التنفيذ الوطني لاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة ، التي تتعلق بالتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، يجرى بشكل متكامل وفعال .

أنشطة الأطراف

2-1-1 القيام باستعراضات وأدخال أصلاحات على السياسات والأطر القانونية والإدارية حسب مقتضى الحال ، في سبيل إدماج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية في صلب النشاط الحكومي والأعمال وصنع القرار في المجتمع .

2-1-2 إعمالا لما حث عليه المقرر 7/6، تطبيق مشروع الخطوط التوجيهية لإدماج القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تشريعات و/او عمليات تقييم الوقع البيئي (أنظر الغاية 3-3) وفي التقييم البيئي الاستراتيجي ، [التي ينبغي عدم استعمالها عندما يكون هناك خرق للقانون الدولي ، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالتجارة].

2-1-3 استعراض الترتيبات المؤسسية (السياسات ، الاستراتيجيات ، نقاط الاتصال ، نهوج التبليغ الوطنية) في سبيل التنفيذ الوطني للاتفاقات البيئة المتعددة الأطراف المتصلة بهذا الموضوع (أنظر الهدف ج أعلاه وأدخال اصلاحات في سبيل التنسيق وكذا إذا لزم الأمر في سبيل تحقيق التكامل في التنفيذ .

2-1-4 تزويد الأمين التنفيذي بدراسات حالات وبمعلومات عن الدروس المستفادة من السياسة والاستعراض القانوني والمؤسسي وعمليات الاصلاح المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، شاملة التدابير المتخذة لتحقيق الانسجام بين التنفيذ الوطني للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع .

الأنشطة المساندة التي يبذلها الأمين التنفيذي

2-1-5 تبين وإتاحة الإرشادات ودراسات الحالات والدورس المكتسبة ، شاملة الدروس المتعلقة بالتطبيق العملي لتقييم الوقع الاستراتيجي ، وإتاحة ذلك للأطراف ، للمساعدة على استعراض وتنقيح الأطر المؤسسية (الخطط ، البرامج ، السياسات ، التشريعات) في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

2-1-6 مواصلة المساندة والمشاركة في مشروع WCMC بشأن تحقيق الانسجام في إدارة المعلومات بين الاتفاقيات الخمس المتصلة بالتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي ، رامسار ، CITES ، CMS ، اتفاقية التراث العالمي) .

2-1-7 إلى جانب الاتفاقات المتعددة الأطراف البيئية الأخرى ذات الصلة بالموضوع وإلى جانب الأطراف المعنية ، السعى إلى الموارد اللازمة لاستحداث نماذج قابلة للتشغيل (مواقع تدليل) لتبين التنفيذ التعاوني للأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف المتكاملة لعدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف .

الشركاء الرئيسيون

الرابطة الدولية لتقييم الوقع (IAIA) ، وأمانة رامسار والـ STRP ، UNFCCC ، UNCCD ، CITES ، CMS ، التراث العالمي ، اليونسكو - MAB ، WCMC .

المتعاونون الأخرون

IWMI ، والمنظمات الأخرى المعنية بالأمر من دولية وإقليمية ووطنية ، والأطراف المهتمة .

الغاية 2-2: التشجيع على وضع وتطبيق ونقل التكنولوجيا الملائمة ، ذات التكلفة المنخفضة ، والنهوج غير المهيكلة والمبتكرة إلى إدارة الموارد المائية والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، مع مراعاة أي مقرر يكون قد صدر عن مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون /6 .

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 16 and 17

أهداف الخطة الاستراتيجية :

*العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول :*9 (b) (i) and (ii) and 9 (c)

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج : الأخرى جميعاً

خطة تنفيذ القمة العالمية : 9 (e), 10 (a), 25 (a), (c) and (d), 26 (e) and (f), 28, 41 (a) and 54 (l)

الأهداف

(أ) تعزيز استحداث وتوثيق ونقل التكنولوجيات والنهوج الملائمة لإدارة الموارد المائية وللحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

(ب) التطبيق – حسب مقتضى الحال - للتكنولوجيات والنهوج التي يتم تبينها وإتاحتها استجابة للهدف الآنف الذكر .

أنشطة الأطراف

2-2-1 أن تتاح للأمين التنفيذي المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الملائمة والنهوج الفعالة في إدارة التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، في سبيل نقلها إلى الأطراف الأخرى .

2-2-2 تشجيع استعمال التكنولوجيات الملائمة ذات التكلفة المنخفضة ، والنهوج غير المهيكلة والمبتكرة ، وإذا لزم، ومن خلال موافقة مبلّغة مسبقة، الممارسات التقليدية أو التي تطبقها المجتمعات الأصلية ، لتقييم التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، ولتحقيق غايات إدارة خط انحدار المياه ، مثل استعمال الأراضي الرطبة لتحسين جودة الماء ، واستعمال الغابات والأراضي الرطبة لإعادة شحن الأرض بالماء الجوفي ، والحفاظ على الدورة الهيدرولوجية ، ولحماية موارد المياه واستعمال سهول الفيضان الطبيعية للحيلولة دون أضرار الفيضان ، واستعمال الأنواع الأصلية في تربية الأحياء المائية كل ما كان هذا الاستعمال ممكنا ؛

2-2-3 تشجيع وضع استراتيجيات وقائية مثل إنتاج أشد نظافة ، وتحسين البيئة باستمرار ، وتبليغ الشركات عن شؤون البيئة ، ورعاية الإنتاج والتكنولوجيات السليمة بيئياً لتفادي التدهور وتحقيق الصون اللازم ، وإذا كان الأمر مكناً ، استعادة الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

2-2-4 التركيز على حفظ وكفاءة أشد فعالية في استعمال المياه إلى جانب الحلول غير الهندسية . وينبغي تبين التكنولوجيات السليمة بيئياً ، مثل المعالجة المنخفضة التكلفة لمياه المجاري ، وإعادة تدوير المياه الصناعية للمساعدة على الحفظ والاستعمال المستدام للمياه الداخلية .

الأنشطة المساندة التي يبذلها الأمين التنفيذي

2-2-5 أن يتيح من خلال غرفة تبادل المعلومات للأطراف المعلومات بشأن التكنولوجيات والنهوج المناسبة في إدارة الموارد المائية والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

2-2-6 من خلال الشراكات مع المنظمات ذات الصلة ، السعى إلى تحقيق توصل الأطراف إلى أخر التكنولوجيات ونهوج الإدارة المبتكرة المتعلقة بالعنصرين 1 و 3 من عناصر البرنامج ، وهي النهوج التي يضعها القطاع الخاص ، وهيئات إدارة الاستجماع وغيرها من الهيئات العاملة بنشاط في شؤون الإدارة المتكاملة لموارد المياه .

الشركاء الرئيسيون

برنامج التحدي بشأن الماء والغذاء للفريق الاستشاري للبحث الزراعي الدولي (CGIAR) ، والمعهد الدولي لإدارة الماء (IMWI)، وأمانة رامسار وSTRP .

المتعاونون الأخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة والأطراف المعنية بالأمر .

الغاية 2-3: إيجاد الحوافز وتدابير التقييم المناسبة لمساندة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، وإزالة وإصلاح ، حسب مقتضى الحال ، لجميع الحوافز الضارة التي تعمل ضد هذا الحفظ وذلك الاستعمال المستدام للنظم الإيكولوجية والتي تشمل المساعدات للإنتاج المحلي و/أو الاستهلاك الذي يشوه التجارة الدولية /7 .

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 11

أهداف الخطة الاستراتيجية : 1.2, 1.3, 1.5, 3.1, 3.3 and 3.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: paragraphs 8(d), 9(f)(i) and (iii), 9(m):

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 2-1 – فيما يتعلق بالتقييم البيئي الاستراتيجي .

خطة تنفيذ القمة العالمية : Articles 26 (b) and 40 (k)

الأهداف

(أ) أن تطبق على التنوع البيولوجي للمياه الداخلية اقتراحات تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة (التي ساندها المقرر 15/6 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ، والواردة في المرفق الأول بذلك المقرر) .

(ب) التشجيع على تقييم الطائفة الكاملة من السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي للمياه الداخلية وتوفرها الأنظمة الإيكولوجية ، في مقترحات التنمية وفيما يتعلق بتطبيق التدابير الحافزة وتبين الحوافز الضارة وإزالتها أو تعديلها .

أنشطة الأطراف

2-3-1 أن تطبق على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية اقتراحات تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة ، شاملة تبين الحوافز الضارة وإزالتها أو تخفيف وطئها كما ساند ذلك مؤتمر الأطراف بموجب مقرره 15/6 مع مراعاة نظام حيازة الأراضي . وبصفة خاصة القيام بما يلي :

(أ) استعراض طائفة الحوافز والإعانات واللوائح وغير ذلك من الآليات المالية ذات الصلة ، على الصعيد الوطني ، التي يمكن أن تؤثر في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، سواء تأثيراً ضار أو تأثيراً مفيداً ؛

(ب) إعادة توجيه تدابير المساندة المالية التي يمكن أن تضاد أهداف الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ؛

(ج) تنفيذ التدابير التي تستهدف تدابير الحفظ والتنظيم التي لها وقع إيجابي على التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ؛

(د) تنمية القدرة في سياسة البحث اللازم لتنوير عملية صنع القرار بطريقة متكاملة تضم مختلف فروع العلم ومختلف القطاعات .

(هـ) تشجيع تحديد الاعتماد المتبادل بين الحفاظ على النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية واستخدامها المستدام والتنمية المستدامة .

(و) [على المستويات المناسبة (أي الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية) تشجيع تبين المياه الداخلية الواقع عليها ضغوط ، وتخصيص الماء واحتجازه لصون النظام الإيكولوجي وصيانة التدفقات البيئة كعنصر لا يجزأ من الآليات المناسبة من قانونية وإدارية واقتصادية .

2-3-2 وفقاً للمقرر 15/6 عرض دراسات الحالات والدورس المكتسبة وغير ذلك من المعلومات بشأن الحوافز السلبية أو الإيجابية ، وممارسات استعمال الأراضي وحيازة الأراضي المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، على الأمين التنفيذي . وينبغى أن تتضمن هذه البيانات الخبرات الوطنية والإرشادات المتعلقة بالحقوق على الماء وبسياسات السوق وسياسات الأسعار .

2-3-3 القيام بتقييمات شاملة للسلع والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي للمياه الداخلية والأنظمة الإيكولوجية ، بما في ذلك قيمتها الذاتية والجمالية والثقافية والاجتماعية – الاقتصادية ، في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة بالموضوع ، خلال القطاعات المناسبة (أنظر أيضا الغاية 3-3 فيما يتعلق بتقييمات الوقع البيئي والثقافي والاجتماعي) .

الأنشطة المساندة

2-3-4 ينبغي دعوة STRP ، التابعة لـ رامسار إلى النظر في اقتراحات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في سبيل تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة (التي ساندها المقرر 15/6 ، وتبين الطرائق والوسائل لمواصلة تطوير تلك الإرشادات ، خصوصاً بالنسبة للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية) على وجه التحديد .

2-3-5 ينبغي أن تقوم هفمعتت بتجميع ونشر الدراسات بشأن تقييم السلع والخدمات المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية وأن تتبين الطرائق والوسائل لتحقيق المزيد من إدماج استعمال التقييم الاقتصادي في الخطط والبرامج والسياسات الوطنية المتصلة بالمياه الداخلية (مثلاً ضمن نهوج الإدارة المتكاملة للمياه) بوصف ذلك عنصراً أساسياً في إصلاح السياسة .

2-3-6 في تعاون من الشراكاء الرئيسيين مثل OECD، IAIA ، IUCN ، WWF ، رامسار ، (STRP ، ومكتب ينبغى أن يقوم الأمين التنفيذي بتجميع المعلومات عن الإرشاد ذي الصلة ومحفظات الموارد وغير ذلك من المعلومات بشأن التدابير الحافزة ، بما فيها التدابير المتصلة بوضع الخيارات الحافزة من خلال الحقوق على المياه ، والأسواق ، وسياسات الأسعار ، واستعمال الأراضي وحيازتها. وقد يرغب الأمين التنفيذي ، على نحو أشد تحديداً ، فيما يلي :

(أ) تجميع ونشر دراسات الحالات وأفضل الممارسات بشأن استعمال التدابير الحافزة لإدارة السلع والخدمات المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ؛

(ب) أن يواصل استكشاف المزايا والعيوب للمساندة المصرفية التي تقدم لتخفيف الوقع في الأراضي الرطبة ، شاملة تبين المتطلبات المؤسسية ، وما قد يوجد من وجوه النقص والقيود التى تحد من الأنشطة ؛

(ج) أن يواصل استكشاف المزايا والعيوب المتعلقة بنهوج الضرائب/الرسوم وكذلك تفاعلها ، شاملة تبين المتطلبات المؤسسية وما قد يوجد من وجوه التقصير أو القيود التى تحد من الأنشطة.

(د) تبين الطرائق والوسائل لتحقيق المزيد من إدماج استعمال التدابير الحافزة في الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بالماء ، بما في ذلك فرص إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة .

(هـ) مواصلة رصد المناقشات التي درات مؤخراً حول التدابير الحافزة ، وذلك بقصد تبين تدابير أخرى يمكن استعمالها بالذات للإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

الشركاء الرئيسيون

الأمانة وSTRP لاتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ، IUCN ، WWF ، IWMI .

المتعاونون الأخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة والأطراف المعنية .

الغاية 2-4: تنفيذ برنامج العمل للمبادرة العالمية بشأن الاتصال والتعليم وتوعية الجمهور (على نحو ما أقره مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بموجب مقرره 19/6) ، مع إيلاء عناية خاصة للشؤون المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية /8 .

السياق والترابطات

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 13

أهداف الخطة الاستراتيجية : 3.1, 3.4, and 4.1

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: : (i) 9 paragraph

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

برنامج عمل المبادرة العالمية بشأن الاتصالات والتربية وتوعية الجمهور (كما أقره مؤتمر الأطراف بموجب المقرر 19/6) .

خطة تنفيذ القمة العالمية :(d) 41 and (c) 7 paragraphs

الأهداف

(أ) البرامج الوطنية الشاملة والحسنة الأستهداف ، في مجال الاتصال والتربية وتثقيف الجمهور وتوعيته ، في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، على أن يتم وضع ذلك كله وتشغيله بكفاءة .

(ب) أن يتم تبين صانعي القرار الرئيسين الوطنيين في مجال الاستجماع /أحواض الأنهار والمستوى المحلي وكذلك أصحاب المصلحة في هذه المجالات ، وإنشاء آليات الاتصال المناسبة فيما بينهم جميعاً .

أنشطة الأطراف

2-4-1 استعراض المبادرة العالمية للاتصال ولتثقيف الجمهور وتوعيته (CEPA) الواردة في المقرر 19/6 ، بقصد تبين أفضل كيفية لتطبيق تلك المبادرة لمساندة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، على أن يراعى حسب مقتضى الحال البرنامج الثاني لـ CEPA الذي أقره مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار في اجتماعه الثامن .

2-4-2 عند القيام بالنشاط 2-4-1 تبين دراسات الحالات وأفضل الممارسات وتقديمها إلى الأمين التنفيذي كي يتيحها إلى الأطراف الأخرى .

2-4-3 كفالة ترابط عمل فعال بين نقاط الاتصال لاتفاقية التنوع البيولوجي ونقاط اتصال رامسار (حكومية وغير حكومية) للاتصالات والتثقيف وتوعية الجمهور في شؤون الأراضي الرطبة ، بما في ذلك الدمج ، على المستوى الوطني ، لبرامج الاتصال والتربية وتوعية الجمهور (CEPA) وذلك بموجب الاتفاقيتين .

2-4-4 تبين صانعي القرار وأصحاب المصلحة الرئيسين الوطنين في مجال الاستجماع /أحواض الأنهار والمستوى المحلي ، وإيجاد الاتصالات المناسبة وآاليات لرفع الوعي لكفالة أن يكون الجميع على علم بتنفيذ برنامج العمل وأن يساندوا ذلك التنفيذ بتدابير من جانبهم .

2-4-5 القيام بالمبادرات الملائمة لتعزيز الوعي بما يوجد لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معرفة ، والإجراءات الملائمة مثل الموافقة المبلّغة المسبقة للتوصل إلى تلك المعرفة ، وفقاً للتشريع الدولي بشأن الحصول على المعارف التقليدية .

2-4-6 استعراض المناهج التدريسية الرسمية ، وإدخال ما يلزم من اصلاحات عليها ، لكفالة أن يتم تشغيلها للإعلام والتثقيف ، بشأن الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

أنظر أيضا النشاط 3-1-5 المتعلق بالإبلاغ عن نتائج البحث

الأنشطة المساندة التي يبذلها الأمين التنفيذي :

2-4-7 في تعاون مع الشراكاء والمتعاونيين الرئيسيين استعراض المبادرة العالمية بشأن الاتصال والتثقيف وتوعية الجمهور ، ووضع إرشادات واتاحتها للأفراد عن أفضل طريقة لتعزيز تطبيقها لمساندة برنامج العمل هذا .

2-4-8 إعمالا للنشاط 2-4-2 أن يتيح للأطراف دراسات الحالات والمشورة بشأن أفضل الممارسات والنهوج ، بالإضافة إلى مصادر إعلام أخرى وخبرة في مجال الاتصالات والتثقيف وتوعيه الجمهور .

الشركاء الرئيسيون

اليونيب ، اليونسكو ، أمانة رامسار [والفريق العامل لـ CEPA] والـ IUCN والهيئة الدولية للأراضي الرطبة .

المتعاونون الأخرون

نقاط الاتصال الوطنية لـ رامسار لشؤون الاتصالات والتثقيف وتوعية الجمهور ، والاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف ، والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة .

الغاية 2-5: تعزيز إشراك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الحفظ والاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية /9 .

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 8(j), 10, 17, 18

أهداف الخطة الاستراتيجية : 4.3

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: 9 (l):

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 2-1 (التكامل مع قطاعات أخرى ، إلخ)

الغاية 3-3 (تقييم الوقع الثقافي والبيئ والاجتماعي)

خطة تنفيذ القمة العالمية : paragraphs 7(c), 24, 40 (b), (d) and 66 (a) :

الهدف

اشراك أصحاب المصلحة بما فيهم ممثلي مجتمعات السكان الأصليين والمحليين بقدر متقضى الحال ، في رسم السياسة وفي التخطيط والتنفيذ والرصد لتنفيذ برنامج العمل .

أنشطة الأطراف

2-5-1 إشراك مجتمعات السكان المحليين والأصليين بقدر الإمكان وبقدر ما يكون الأمر مناسباً ، في وضع خطط إدارة لتنفيذ المشروعات التي يمكن أن تؤثر في التنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

2-5-2 تنفيذ المادة 8(ي) بوصفها تتصل بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

2-5-3 تشجيع حسب الملائم إشراك ومشاركة الأطراف المتأثرة ، بما فيها المستعملين النهائين ومجتمعات السكان المحليين والأصليين ، في رسم السياسة ، والتخطيط والتنفيذ .

2-5-4 تنفيذ تدابير بناء القدرات لتسهيل إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية وتطبيق المعارف الأصلية بموافقتها المبلّغة المسبقة، في الإدارة والحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للمياد الداخلية .

أنشطة الأمين التنفيذي

2-5-5 تعزيز تنفيذ برنامج العمل ومقررات مؤتمر الأطراف بشأن المادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام .

العنصر 3 من البرنامج : المعرفة والتقييم والرصد

الغاية 3-1: إيجاد تفهم أفضل للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، وكيفية قيام هذه النظم بمهمتها ، وسلع وخدمات النظام الإيكولوجي والقيم التي يمكن أن تقدمها .

السياق والترابطات

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 5, 7, 12, 14, 17, 18

أهداف الخطة الاستراتيجية : 1.2, 1.3, 2.1, 2.5, 3.1, 3.3 and 3.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: 1, 8 (a), 9 (d), 13, 15 (b), 16, 18 and 21 :

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 1-1 يتعلق بتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية

الغاية 2-4 (الاتصالات والتربية وتوعية الجمهور) متصلة أيضاً بالموضوع .

ولهذه الغاية روابط بجميع الغايات الأخرى التي تندرج تحت العنصر 3 من البرنامج .

خطة تنفيذ القمة العالمية : paragraph 40 (c)

الأهداف

(أ) وضع صورة مجودة (بتشديد الواو المفتوحة) للوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي للمياه الداخلية واستعمالاته وتصنيفه وما يقع عليه من تهديدات ، وكفالة التوزيع السليم لهذه المعلومات .

(ب) إيجاد واستبقاء وتطوير الخبرة في التنوع البيولوجي للمياه الداخلية والأنظمة الإيكولوجية لتلك المياه .

أنشطة الأطراف

3-1-1 التشجيع وإن أمكن المساندة للبحث التطبيقي لاكتساب تفهم أفضل للوضع القائم والاتجاهات والتصنيف والاستعمالات للتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، شاملة الأنظمة العابرة للحدود حيثما ينطبق ذلك .

3-1-2 تعزيز البحث لتحسين تفهم الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والثقافية في المجتمع المدني التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

3-1-3 تمشيا مع المبادرة العالمية للتصنيف ، تشجيع الدراسات الرامية إلى تحسين تفهم التصنيف الخاص بالتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

3-1-4 مساندة الجهود الرامية إلى تحقيق التماسك الدولي والتشغيل التبادلي لقائمة مصطلحات التصنيف وقواعد بياناتها ومقاييس الميتابيانات، وكذلك سياسات تقاسم البيانات .

3-1-5 كجزء من الاتصالات الوطنية وأنشطة /برنامج التثقيف وتوعية الجمهور (أنظر الغاية 2-4)، إيجاد آليات لنشر نتائج البحث على جميع أصحاب المصلحة الذين يهمهم الأمر ، على شكل يكون أفيد ما يكون لهم وإتاحة هذه المعلومات نفسها إلى الأمين التنفيذي لتقاسمها مع الأطراف الأخرى .

الأنشطة المساندة التي يبذلها الأمين التنفيذي

3-1-6 تعزيز الشراكات العاملة مع المنظمات والمؤسسات المناسبة التي تقوم أو يمكن أن تقوم بالمساعدة على تعبئة جهود البحث المؤدية إلى تحسين تفهم التنوع البيولوجي وطريقة أدائه في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، والتطبيق العملي لنهج الأنظمة الإيكولوجية .

3-1-7 كجزء من برنامج العمل المتفق عليه للمبادرة العالمية للتصنيف ، القيام ، بتعاون مع الشراكاء المناسبين ، بمساندة ومساعدة وضع سلسلة الكتب المرجعية الإقليمية للتصنيف المستعملة في تصنيف أسماك ولافقاريات المياه العذبة (شاملة الأشكال البرية البالغة النمو إذا كان الأمر مناسباً) وذلك بصفة إسهام في رصد الأنظمة الإيكولوجية لتحقيق صحة الأنهر والبحيرات (كما يقضى بذلك المقرر 8/6 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي) .

3-1-8 مواصلة وضع منهجيات وتقنيات لتقييم السلع والخدمات المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، وحوافز وإصلاح السياسة ، وتفهم وظيفة الأنظمة الإيكولوجية .

الشراكاء الرئيسيون

IUCN ، اليونيب ، WCMC ، WRI ،الفاو ، World Fisheries Trust

المتعاونون

التقييم العالمي للمياه الدولية (GIWA) ، البرنامج العالمي لتقييم المياه (WWAP) ، تقييم الأنظمة الإيكولوجية للألفية (MA) ، الفاو ، Global Environmental Outlook ، المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIF) ، WRI، هيئة الحفظ الدولية ، وغير ذلك من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة .

الغاية 3-2: إيجاد - على أساس قوائم الجرد والتقييم السريعة وغيرها من التقييمات المطبقة على الأصعدة الإقليمي والوطني والمحلي – تفهم أفضل للتهديدات المحدقة بالنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية ولاستجابات الأنماط المختلفة من الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية لهذه التهديدات/10.

السياق والترابطات

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 7 (a), (c) and (d)

أهداف الخطة الاستراتيجية : 2.1, 3.1, 3.3 and 3.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: : paragraphs 6, 7, 8 (b), 9 (e) (i)-(iv) and 9 (m) (v), 12, 19 and 20

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 2-1 (إدراج حفظ التنوع البيولوجي في إدارة المياه)

الغاية 1-3 (الحفظ داخل الموضع من خلال المناطق المحمية).

الغاية 3-3 و 4-3

خطة تنفيذ القمة العالمية: paragraph 66 (c) :

الأهداف

(ا) تقييمات وقوائم جرد للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، يجرى وضعها ، تشمل الحاجة الملحة لتبين الأنظمة الإيكولوجية الخاضعة لضغوط للمياه الداخلية ، والأنظمة المذكورة في المرفق الأول بالاتفاقية .

(ب) التقييمات السريعة ، باستعمال المؤشرات المناسبة ، تجرى بالنسبة للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، ولاسيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة والجزر التي تعاني فيها أنظمة المياه الداخلية من كوارث إيكولوجية .

(ج) بناء القدرة الوطنية على القيام بالتقييمات الآنفة الذكر من خلال آليات مناسبة .

أنظر أيضا الغاية 3-3 فيما يتعلق بتقييمات الوقع البيئي والثقافي والاجتماعي

أنشطة الأطراف

3-2-1 وفقاً للأولويات المقررة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ، القيام بوضع قوائم جرد وطنية شاملة وتقييمات للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ، يمكن اعتبارها مهمة وفقاً شروط المرفق الأول بالاتفاقية . وبالإضافة إلى ذلك ، القيام بتقييمات للموائل والأنواع المهددة ووضع قوائم جرد وتقييمات للوقع الناشئ عن الأنواع الغريبة في الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، مع استعمال الخطوط التوجيهية التي اقرها مؤتمر الأطراف بموجب مقرره 7/6 ألف . والطبيعة العابرة للحدود لكثير من الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ينبغي أن تؤخذ للاعتبار تماماً في عمليات التقييم ، وقد يكون من المناسب ، بالنسبة للهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة ، أن تسهم في تلك التقييمات .

3-2-2 تبين النهوج الأشد تحقيقاً لكفاءة التكاليف ، وتبين المنهجيات لوصف الوضع القائم والاتجاهات والتهديدات في المياه الداخلية وتبين أحوالها من حيث الوظائف ومن حيث الأنواع .

3-2-3 الأخذ بنهج متكامل في التقييم والإدارة وإن إمكن التدابير العلاجية للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، شاملة ما يرتبط بذلك من أنظمة إيكولوجية برية وبحرية ساحلية . وينبغي أن يلاحظ ما يلي :

(أ) أن التقييمات ينبغي أن تمتد إلى جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية ، وأن تكون شاملة لمختلف القطاعات وينبغي أن تستعمل المعرفة التي لدى السكان الأصليين ، استناداً إلى الموافقة المبلّغة المسبقة .

(ب) ينبغي تبين الكائنات المناسبة التي يكون لها أهمية خاصة لتقييم الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية . ومن الناحية المثلى أن هذه المجموعات (الأصناف) ينبغي أن تتحقق فيها المعايير الآتية :

(1) ينبغي أن تتضمن المجموعة عدداً معقولاً من الأنوع التي لها متطلبات إيكولوجية متنوعة

(2) إن تصنيف المجموعة ينبغي أن يكون مفهوماً فهماً جيداً إلى حد معقول ؛

(3) ينبغي أن تكون الأنواع سهلة التبين ؛

(4) ينبغي أن تكون المجموعة سهلة من حيث أخذ عينات منها ومراقبتها لإمكان تقدير الكثافة إما الكثافة المطلقة أو المؤشرات على الكثافة ، واستعمالها بشكل موضوعي ومعالجتها من الناحية الاحصائية .

(5) ينبغي أن تكون المجموعة بمثابة مؤشرات على الصحة العامة للنظام الإيكولوجي أو تكون مؤشرات تدل على ظهور تهديد رئيسي على صحة النظام الإيكولوجي .[٦]/

(ج) نظراً للأهمية الاقتصادية لبعض المجموعات (مثلاً أنواع الأسماك في المياه الداخلية) ونظراً للفجوات الواسعة في العلم التصنيفي بالنسبة لكثير من الأنواع ، ينبغي التركيز على بناء القدرة في مجال التصنيف بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية للأصناف ذات القيمة الاقتصادية .

3-2-4 تطبيق الخطوط التوجيهية للتقييم السريع [على افتراض أن الخطوط التوجيهية الإقليمية يمكن وضعها على يد اجتماع من الخبراء ويقوم مؤتمر الأطراف باعتمادها في اجتماعه السابع] للظروف الوطنية ، وتحويرها كي تتمشى حسب مقتضى الحال مع الأولويات الحالية والمستجدة . ووفقاً لتوصية هفمعتت 1/2 التي ساندها مؤتمر الأطراف في مقرره 10/3 ، ينبغي أن تكون التقييمات بسيطة وغير مكلفة وسريعة وسهلة الاستعمال . وهذه البرامج التقييمية لن تحل أبداً محل قوائم الجرد الكاملة .

3-2-5 السعي إلى إيجاد الموارد والفرص والآليات لبناء القدرة الوطنية على القيام بالتقييمات وبوضع قوائم الجرد .

3-2-6 وضع المعايير والمؤشرات لتقييم الوقع على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، للمشروعات الفيزيقية للبنيات التحتية وأنشطة خط أنحدار المياه ويشمل ذلك أموراً منها الزراعة والحراجة والتعدين والتعديلات الفيزيقية، مع مراعاة التغير الطبيعي لظروف الماء .[٧]/

3-2-7 ينبغي القيام بالتقييمات بقصد تنفيذ المواد الأخرى في الاتفاقية ، ولاسيما بالتصدى للتهديدات الواقعة على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، في إطارات العمل المناسبة ، كالإطار الوارد في الفقرات 39-41 من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الخيارات لتنفيذ المادة 7 من الاتفاقية ، التي أعدت للاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/3/12) . ومما له أهمية خاصة القيام بتقييمات للوقع البيئي على التنوع البيولوجي للمشروعات التي تم وضعها وترتبط بالأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية .

الأنشطة المساندة

3-2-8 أن يتاح للأطراف خطوط توجيهية للتقييمات السريعة البسيطة غير المكلفة وسهلة الاستعمال للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية مع مراعاة الأنماط المختلفة لتلك الأنظمة الإيكولوجية والاعتبارات الإقليمية ، ومع المراعاة الخاصة لاحتياجات الأولوية للدول النامية الجزرية الصغيرة والدول التي تكون فيها الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية متضررة من كوارث إيكولوجية .

3-2-9 في تعاون اتفاقية رامسار ومع شركاء آخريين أن يتاح للأطراف إرشاد عما يلي :

(أ) القيام بوضع قوائم جرد وطنية وتقييمات للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

(ب) تبين الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية الواقع عليها ضغوط ؛

(ج) قيام البلدان بوضع المرفق الأول لإتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

(د) قائمة من المؤشرات مجموعة بوصفها من الدوافع ، والوضع القائم والوقع ، والاجابة للضغوط على التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية (مع مراعاة تنفيذ المقرر 7/6 باء الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ، بشأن الرصد والمؤشرات),

3-2-10 والبرنامج العالمي لتقييم المياه من خلال استمرار تعاون مع التقييمات العالمية والإقلمية ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر، التقييم العالمي للمياه الدولية GIWA ، البرنامج العالمي لتقييم المياه WWAP ، نظام الألفية لتقييم الأنظمة الإيكولوجية، تقييم مصائد الأسماك للفاو ، والنظرة العامة العالمية إلى البيئة GEO ، والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي GBIF ، والتقرير عن حالة الموارد الحيوانية والنباتية للعالم في تقييم التنوع البيولوجي للمياه العذبة التابع للـ IUCN ، وقائمة الـ IUCN الحمراء للأنواع المهددة ، السعى إلى

---

[٦] / أنظر المقرر 4/4 ، المرفق الأول ، الفقرة 15

[٧] / أنظر المقرر 4/4 المرفق الأول الفقرة 9(هـ) (2) .

تشجيع توليد المعلومات بشأن الوضع القائم والاتجاهات ، التي يمكن أن تساعد وتساند عمليات وضع الأولويات العالمية والعابرة للحدود والوطنية ، في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية .

3-2-11 أن يتاح للأطراف معلومات عن مختلف التقييمات العالمية والإقليمية المشار إليها في النشاط 3-2-10 وكيف يمكن أن توفر تلك التقييمات معلومات تساند تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي فيما يتعلق بالمياه الداخلية .

الشركاء الرئيسيون

أمانة رامسار وSTRP التابعة لاتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ، وهيئة الحفظ الدولية

المتعاونون الأخرون

اليونسكو (برنامج GIWA (SIDS ، WWAP ، تقييم الأنظمة الإيكولوجية للألفية ، وغير ذلك من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، لاسيما المنظمات النشطة في الدول الجزرية الصغيرة . والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة بالموضوع .

الغاية 3-3: كفالة إخضاع المشروعات والتدابير التي يحتمل أن يكون لها وقع سلبي على التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، وفق التشريع الوطني وحسب مقتضى الحال، لتقييمات الوقع ذات صرامة ملائمة ، تشمل النظر في وقعها المحتمل على المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين /11 .

<u>السياق والترابطات</u>

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 14

أهداف الخطة الاستراتيجية : 2.1, 3.1, 3.3 and 3.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: paragraphs 9 (e) (ii), 18, and 20:

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج :

الغاية 2-1 التقييمات البيئة الاستراتيجية هي جزء أساسي من أدراج اعتبارات حفظ التنوع البيولوجي في المؤسسات والبرامج الوطنية

وهذا العنصر من برنامج عمل المياه الداخلية إنما هو مزيد من مواصلة العمل الشامل لعدة قطاعات بشأن تقييم الوقع الذي تنشده الاتفاقية .

*خطة تنفيذ القمة العالمية :*paragraph 37

الأهداف

(أ) القيام بتقييمات للوقع البيئي، وفق التشريع الوطني وحسب مقتضى الحال ، بالنسبة لجميع المشروعات التي يمكن أن تؤثر في التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، مع كفالة أن تراعي تلك المشروعات الوقع المترابط على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي – والثقافي وصعيد الصحة البشرية ، سواء أكان الوقع مفيداً أو ضاراً .[٨]/

(ب) القيام بتقييمات الوقع البيئي والاجتماعي – الاقتصادي ، وفق التشريع الوطني وحسب مقتضى الحال ، بشأن التطويرات المقترح إجراؤها أو التي يرجح أن يكون لها تأثير على المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، وفق المقرر 10/4 .

أنشطة الأطراف

3-3-1 مع مراعاة المقرر 6-7ألف الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ، بشأن الخطوط التوجيهية لإدماج قضايا التنوع البيولوجي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي ، وفي التقييم البيئي الاستراتيجي ، والمقرر 10/6 بشأن المادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام ، بما في ذلك مرفقها الثاني الذي يتضمن

[٨] / الفقرة 1(أ) من المرفق بالمقرر 7/6 ألف .

توصيات لإجراء تقييمات للوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي ، بشأن التطويرات المقترح إجراؤها ، أو التي يرجح أن تجرى ويكون لها وقع على المواقع المقدسة وعلى الأراضي والمياه التي يشغلها أو يستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان المحليين والأصليين .

(أ) تطبيق تقييم الوقع البيئي على مشروعات تنمية المياه ، وتربية الأحياء المائية وأنشطة خطوط أنحدار المياه بما في ذلك الزراعة والحراجة والتعدين ، وأفضل التنبؤات التي تصدر على أساس خطط ترتكز إلى عينات تكون وليدة تصميم جيد ، ويمكن أن تفرق تفريقاً سديداً بين آثار الأنشطة الانثربوجينية ، والعمليات الطبيعية ؛

(ب) تطبيق تقييمات الوقع البيئي التي تنطوى على تقييم الوقع ليس فقط بالنسبة للمشروعات الفردية المقترحة بل كذلك الآثار التراكمية لما يوجد أو ما من تطويرات في مجال خطوط أنحدار المياه والاستجماع أو أحواض الأنهار ؛

(ج) إدماج ، حسب مقتضى الحال ، تقييمات التدفق البيئي في عمليات تقييم الوقع بالنسبة لأية مشروعات يرجح أن تغير أو الأنظمة الطبيعية لتدفق الأنهار ، وكذلك القيام بتقييمات للأنظمة الإيكولوجية في خط الأساس بمرحلة التخطيط التي تكفل أن تكون بيانات الأساس اللازمة متاحة لمساندة عملية تقييم الوقع البيئي ووضع تدابير تخفيف فعالة إذا لزم الأمر .

3-3-2 تطبيق توصيات تتعلق بالقيام بتقييمات ثقافية وبيئة واجتماعية بشأن التطويرات المقترح إجرؤها أو التي يرجح أن تحدث وتؤثر في المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

3-3-3 بالنسبة للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية عبر الحدود ، القيام بتقييمات تعاونية للوقع والتدفق البيئي عند تطبيق الخطوط التوجيهية للاتفاقية ، لإدماج قضايا التنوع البيئي في تشريعات و/أو عمليات التشريع المتعلقة بتقييم الوقع البيئي ، وفي التقييم البيئي الاستراتيجي ، وذلك عندما يكون من الممكن والملائم وبإتفاق بين الأطراف المعنية .

الأنشطة المساندة التي يبذلها الأمين التنفيذي

3-3-4 التعاون مع الرابطة الدولية لتقييم الوقع وغيرها من المنظمات الأخرى ذات الصلة للإسهام في تنفيذ المقرر 7/6 ألف بشأن مواصلة وضع وتنقيح الخطوط التوجيهية ، ولاسيما لشمولها جميع مراحل تقييم الوقع البيئي مع مراعاة نهج الأنظمة الإيكولوجية .

3-3-5 تجميع ما يلي :

(أ) معلومات بشأن تقييم الوقع وغير ذلك من المنهجيات التي تعالج قضايا التنوع البيولوجي للمياه الداخلية في إطار من الإدارة التواؤمية ؛

(ب) أمثلة على وقع الأنواع الغريبة الغازية والبرامج المستعملة للتحكم في دخولها وتخفيف عواقبها السلبية على الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، خصوصاً عند خطوط أنحدار المياه والاستجماع وأحواض الأنهار .

الشركاء الرئيسيون

IAIA ، أمانة اتفاقية رامسار ، STRP ، IUCN ، هيئة الحفظ الدولية .

من المتوقع أن تقوم أمانة رامسار بالتقاسم مع الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي للمقررات الصادرة عن الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار بشأن الخطوط التوجيهية لإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في تقييمات الوقع البيئي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي ، وفي تقييم الوقع الاجتماعي – الاقتصادي ، المرفقة بالمقرر 7/6 ألف .

المتعاونون الأخرون

المنظمات ذات الصلة من دولية وإقليمية ووطنية ، والأطراف المعنية بالأمر .

الغاية 3-4: إدخال وحفظ ترتيبات رصد ملائمة لتبين ما يحدث من تغيرات في الوضع القائم وفى الاتجاهات في التنوع البيولوجي للمياه الداخلية /12 .

السياق والترابطات

مواد اتفاقية التنوع البيولوجي : 7 (b)

أهداف الخطة الاستراتيجية **:** 2.1, 3.1, 3.3 and 3.4

العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الأول: : New element

الترابطات داخل كل برنامج وفيما بين البرامج **:**

الغاية 3-2 – المؤشرات وقوائم الجرد الوطنية والتقييمات السريعة وغيرها من التقييمات .

خطة تنفيذ القمة العالمية :paragraph 66(c)

الهدف

استحداث واستبقاء برامج رصد وطنية لعناصر التنوع البيولوجي للمياه الداخلية مع العناية بصفة خاصة بالعناصر التي تقتضي تدابير حفظ عاجلة والعناصر التي تمثل أكبر إمكانية للمساعدة على الاستعمال المستدام .

أنشطة الأطراف

3-4-1 أدخال أنظمة رصد ملائمة تقوم على أساس اتفاقية التنوع البيولوجي وغير ذلك من الإرشاد للتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية ذات الأولوية في المقام الأول ، مع مراعاة تنفيذ المقرر 7/6 بشأن التبين والرصد والمؤشرات والتقييمات واحتمال إقرار مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع لمبادئ تتعلق بوضع وتنفيذ تدابير رصد ومؤشرات على الصعيد الوطني .

أنشطة مساندة يبنلها الأمين التنفيذي

3-4-2 وضع اقتراح عن إنشاء برامج رصد للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية مع مراعاة ما يوجد من إرشاد ، يشمل إرشاد اتفاقية رامسار ، المتعلق بإنشاء برامج رصد لمواقع الأراضي الرطبة .

الشركاء الرئيسيون

مكتب اتفاقية رامسار وSTRP

المتعاونون الأخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة .

بـاء - التنوع البيولوجي البحري والساحلي

إن الفقرتين 1 و 2 من مشروع المقرر الآتي مأخوذتان من الفقرة 1 من التوصية 3/8 ألف الصادرة عن الهيئة الفرعية . أما الفقرة 3 والمرفق وتذييلاته الخمسة فهي مأخوذة من مذكرة الأمين التنفيذي عن برنامج العمل المفصل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي (UNEP/CBD/COP/7/12/Add2) . والفقرة 4 هي إقتراح من الأمين التنفيذي بينما الفقرات 5-32 مأخوذة من توصية الهيئة الفرعية 3/8 باء ، والفقرات 33-46 من التوصية 3/8 جيم ، والفقرات 47-49 من التوصية 3/8 دال . أما المرفقات الثاني والثالث فهما تكرار للمرفقين الثاني والثالث من توصية الهيئة الفرعية 3/8 باء . وينبغي أن يلاحظ أن الأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية والمقصود إدماجها في خاتمة المطاف في برنامج العمل المنقح المتصل بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.5) ، فهي واردة أدناه تحت البند 26 الذي يعالج أموراً منها النهج الشامل لإدماج الأهداف في برامج العمل .

[إستعراض برنامج العمل المتعلق بالبرنامج البيولوجي البحري والساحلي]

إن مؤتمر الأطراف قرر :

(1) *أن يحيط* علماً بما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي ، وبما قامت به الأمانة من تسهيل شؤون التنفيذ؛

(2) *أن يقرر* أن عناصر برنامج العمل لا تزال تتمشى والأولويات العالمية ، التي لم يتم تنفيذها تنفيذاً كاملاً ، ولذا أن يمد الفترة الزمنية لبرنامج العمل بست أو عشر سنوات إضافية ، مع مراعاة برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر يحيط علماً بأن برنامج العمل قد جرى تنقيحه كي يأخذ في الحسبان التطورات الحديثة والأولويات الجديدة ويساند برنامج العمل المفصل كما جاء في المرفق وفي التذييلات 1-5 للمرفق بالمقرر الحالي

(3) *يلاحظ أن* برنامج العمل قد تم تنقيحه كي يأخذ في الحسبان التطورات الحديثة والأولويات الجديدة ، *ويساند* برنامج العمل المفصل الوارد في المرفق الأول في المقرر الحالي وتذييلاته 5/1 .

(4) *يدعو* مرفق البيئة العامية ومؤسسات التمويل الأخرى ووكالات التنمية إلى إسداء المساندة الملية لتنفيذ برنامج العمل المفصل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي .

[المناطق البحرية والساحلية المحمية]

5- أن يرحب بتقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص المعنى بالمناطق المحمية البحرية والساحلية (هامش[9]) وأن تشكر حكومتى نيوزيلاندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد العالمى للحفظ (IUCN) على مساندتها المالية والتنظيمية والتقنية لهذا العمل وأن تشكر أيضاً رئيس وأعضاء فريق الخبراء التقنيين على عملهم.

6- أن يحيط علماً بأن التنوع البيولوجى البحرى والساحلى يخضع فى الوقت الحاضر لضغط بشرى يتزايد بسرعة بل وضغط حاد فى المناطق المحلية بحيث يتناقص أو يضيع التنوع البيولوجى البحرى والساحلى على الأصعدة العالمي والأقليمى والوطنى. ومن أسباب هذا المستوى من التهديد ضعف إيجاد وتطوير المناطق المحمية البحرية والساحلية.

7- أن يحيط علماً أن المناطق المحمية البحرية والساحلية قد ثبت أنها :

(أ) تحمى التنوع البيولوجى.

(ب) تكفل الاستعمال المستدام للموارد.

---

[9] / إن فريق الخبراء التغذية المخصص أخذ بالتعريف التالي " للمنطقة المحمية البحرية والساحلية " الذي يضم جميع فئات المناطق المحمية التي وضعتها الـ IUCN :

إن عبارة المنطقة المحمية البحرية والساحلية تعني أية منطقة محددة تقع داخل البيئة البحرية أو تكون متاخمة لها ، مع ما فوقها من مياه وما يرتبط بها من فلورا وفونا ومن سمات تاريخية وثقافية والتي تم التحفظ عليها بموجب التشريع أو بموجب وسائل فعالة أخرى تشمل الجمارك ، مما يؤدي أن يتمتع تنوعها البيولوجي البحري و/أو الساحلي بمستوى من الحماية أرفع من مستوى حماية المناطق المحيطة بها .

" والمناطق الداخلة في البيئة البحرية تشمل المياه البحرية الضحلة بإستمرار : والخلجان والمضائق البحرية ، "واللاغونات" ومصاب الأنهار والأحواض المائية التي يغطيها المد (أحواض Kelp وأحواض الأعشاب البحرية والحرجات البحرية المدارية وشعاب المرجان والطين الفاصل بين المد والجزر ومسطحات الرمال والملح والمستنقعات والشعاب المرجانية في المياه العميقة والمتنفسات Vents في المياه العميقة والموائل في المحيط المفتوح "

(ج) تخفف من حدة الصراعات وتعزز الرفاهه الاقتصادى وتحسن (بالسين المكسورة المشددة) نوعية الحياة.

8- يلاحظ أنه يوجد عدد متزايد من المناطق المحمية البحرية والساحلية ولكنها لم تكن محمية في حالات كثيرة بسبب مشكلات تتعلق بإدارة تلك المناطق وحجمها وما تغطيه من موائد .

9- أن يحيط علماً أيضاً بأن البيانات المتاحة تبين أن شبكات المناطق المحمية البحرية والساحلية، على الصعيدين الأقليمى والعالمى، يشوبها نقص شديد من عدة وجوه وأنها تحمى على الأرجح نسبة صغيرة جداً من البيئات البحرية والساحلية ولا تسهم إلا إسهاماً قليلاً نسبياً فى الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى؛

الغايات المنشودة من المناطق البحرية والساحلية المحمية

10- *أن يوافق* على أن *المناطق* المحمية البحرية والساحلية إنما هى عنصر جوهرى فى الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى البحرى والساحلى؛ وإن إنشاء تلك المناطق حيثما تكون داخلية ضمن الولاية الوطنية ، ستكون متمشية مع التشريع والبرامج والسياسات الوطنية إذا وجدت ومع القانون الدولي حينما تكون موجودة في مساحات خارجة عن نطاق الولاية الوطنية .

11- *أن يلاحظ* أنه يوجد طائفة دولية من الدلائل تدل على أن المناطق المحمية البحرية والساحلية التى ليس فيها استعمالات استخراجية، لها منافع لمصائد الأسماك فى المناطق المحيطة بها وللمجتمعات المتاخمة وللسياحة المستدامة ولأنشطة اقتصادية أخرى داخل وخارج المنطقة المحمية البحرية والساحلية؛

12- أن يوافق على أن غاية العمل الذى يجرى فى ظل الاتفاقية بشان المناطق المحمية والبحرية ينبغى أن يكون ما يلى :

" الإنشاء والحفاظ الدائم على نظام عالمى إيكولوجى ذى صفة تمثيلية يدار بكفاءة من شبكات المناطق المحمية البحرية والساحلية حيث تدار فيها الانشطة البشرية فى سبيل الحفاظ على هيكل وأداء الطائفة الكاملة للأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية، فى سبيل توليد منافع لكلتى الأجيال الحاضرة والمستقبلة". إن إنشاء وصيانة نظام عالمي من شبكات المناطق البحرية والساحلية المحمية، التي لها صفة تمثيلية، تدار فيها الأنشطة البشرية وفقا للتشريع والبرامج والسياسات الوطنية، حيثما توجد، وذلك في سبيل الحفاظ على هيكل وأداء الطائفة الكاملة للأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية في سبيل توليد منافع لكلتا الأجيال الحاضرة والمستقبلة."

13- أن يلاحظ أن القمة *العالمية* للتنمية المستدامة وافقت على إنشاء وتسهيل استعمال نهوج وأدوات مختلفة مثل إنشاء مناطق بحرية محمية، تشمل شبكات ذلت صفة تمثيلية، تنشأ بحلول عام 2012 ويوافق على الأخذ بهذا النهج لعمل الاتفاقية بشأن المناطق البحرية والساحلية المحمية ووضع استراتيجية لتحقيق هذه الغاية تشمل وضع مؤشرات على ما يحرز من تقدم.

إطار وطنى للمناطق المحمية البحرية والساحلية

14- أن يعترف بأن المناطق المحمية البحرية والساحلية ينبغى أن تكون جزءاً من إطار أوسع نطاقاً لإدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وتبعاً لذلك أن تحث الأطراف والحكومات الأخرى التى لها ولاية على المناطق البحرية والساحلية على أن تنشئ، كموضوع ذى أولوية عالية وطابع مستعجل، إطاراً فعالاً لإدارة التنوع البيولوجى البحرى والساحلى يغطى جميع المناطق الخاضعة للولاية الوطنية بما فيها المناطق الاقتصادية الخالصة ومناطق الأجراف القارية، وتشمل العناصر المبينة فى المرفق الثانى أدناه، بوسائل شتى تشمل إنشاء مناطق محمية جديدة، بحرية وساحلية، وتحسين فعالية ما يوجد الآن من مناطق محمية بحرية وساحلية؛

15- *أن يوافق على* أن إطارا فعالا لإدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي يتضمن ممارسات وخطوات مستدامة للإدارة الرامية الى حماية التنوع البيولوجي على مدى البيئة البحرية والساحلية الواسعة شاملة شبكة من المناطق البحرية والساحلية المحمية تتكون مما يلي:

(أ) مناطق ذات صفة تمثيلية تُستبعد منها الإستعمالات الإستخراجية وتُستبعد كذلك أو تُخفَّض الضغوط البشرية الثقيلة الأخرى لإمكان الإستمرار أو الإسترداد في سلامة وهيكلة وأداء الأنظمة الإيكولوجية؛

(ب) مناطق بحرية وساحلية محميّة أخرى يمكن أن تستكمل أهداف التنوّع البيولوجي في المجالات المشار اليها في الفقرة السابقة، التي تُدار فيها التهديدات في سبيل حفظ و/أو الأستعمال المستدام للتنوّع البيولوجي وبذلك يمكن أن يُسمَح فيها بالإستعمالات الإستخراجية؛

16- *أن يوافق* على أنّ التوازن بين المناطق البحرية والساحلية المحميّة من الفئتين أ وب والمناطق الساحلية المحمية في التوصية 11 أعلاه هو أمر يختاره البلد وأنّه ينبغي للبلد عند اختياره التوازن المنشود أن يراعي مشورة الفريق المخصَّص القائلة بأنّ بعض الأهداف مثل المناطق التي تُعدُّ مناطق علمية مرجعيّة لا يمكن تحقيقها إلاّ من خلال الأخذ بالفئة (أ) : المناطق البحرية والساحلية المحمية .

17- *أن يلاحظ* أنّ هناك بعض المنافع الناجمة عن الإطار لا يمكن أن تتحقّق يقيناً إلاّ بالأخذ بمناطق ذات حماية عالية وأنّ تحقي المنافع كاملةً يقتضي الأمر أن تشمل هذه الشبكة مناطق متميِّزة ذات صفة تمثيليّة وأن تتضمّن مساحة كافية من البيئة الساحلية والبحرية كي تكون فعّالة وقابلة للبقاء من الناحية الإيكولوجية.

18- *أن يوافق* على أن العوامل الرئيسية لتحقيق الإدارة الفعالة للمناطق المحمية البحرية والساحلية تشمل الحكم السديد وتوفر الإطارات الواضحة، سواء أكانت عرفية أو قانونية، للحيلولة دون الأنشطة الضارة، والامتثال والتطبيق الفعالين، والقدرة على التحكم فى الأنشطة الخارجية التى تؤثر فى المنطقة المحمية البحرية والساحلية، والتخطيط الاستراتيجى والتمويل المستدام؛

19- *أن تحث* الأطراف على أن تتصدى على وجه الاستعجال، عن طريق نهوج ملائمة فى الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، لجميع التهديدات شاملة التهديدات الناشئة من الأرض (مثل جودة الماء والترسيب) فى سبيل زيادة فعالية المناطق المحمية البحرية والساحلية وشبكاتها، فى تحقيق أهداف التنوع البيولوجى البحرى والساحلى؛

20- *أن يوافق* على أن مشاركة أصحاب المصلحة والسكان الأصليين والمحليين أمر جوهري لتحقيق الهدف العالمى ولإنشاء وإستبقاء المناطق المحمية الفردية، من بحرية وساحلية، والشبكات الوطنية والإقليمية؛

21- *أن تلاحظ* المشورة التقنية الصادرة عن فريق الخبراء التقنيين المخصص والواردة فى المرفق الثالث أدناه وفى تقريره، بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية الواقعة تحت الولاية الوطنية، وأن تحث الأطراف والحكومات على استعمال تلك المشورة فى عملها الرامى إلى إنشاء شبكة من المناطق المحمية البحرية والساحلية.

المناطق المحمية البحرية والساحلية فى الانحاء الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية

22- *أن يلاحظ* وجود أخطار متزايدة على التنوع البيولوجى فى المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، وأن المناطق المحمية البحرية والساحلية فى تلك الأنحاء تعانى من وجوه نقص شديدة، من حيث الغرض والعدد والتغطية.

23- *أن يوافق* على وجود حاجة ملحة إلى إنشاء المزيد من المناطق المحمية البحرية والساحلية فى الأنحاء الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، بما فى ذلك مناطق التلال البحرية، والفتحات الهيدروحرارية والشعاب المرجانية فى المياه الباردة والمحيط المفتوح؛

24- *أن يلاحظ* أنّ الولاية في أعالي البحار يقرّرها قانون البحار ويطلب من الأمين التنفيذى أن يعمل مع الهيئات الدولية الأخرى، لاسيما إدارة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحر، والمنظمة البحرية الدولية وخطط العمل والاتفاقات البحرية الإقليمية، والفاو، والمنظمات الاقليمية لمصائد الأسماك واللجنة الاوقيانوغرتفية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو وغيرها من المنظمات ذات الصلة، لتبين الآليات الملائمة لإنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية خارج حدود الولاية الوطنية وإدارتها بفعالية، وأن يقدم نتائجه إلى اجتماع مؤتمر الأطراف؛

الأولويات فى التقييم والرصد والبحث

25- *أن يلاحظ* أن أولويات البحث والمشروعات الرائدة المبينة فى المرفق الثالث سوف تسدى مساعدة هامة للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إقامة وإستبقاء المناطق المحمية البحرية والساحلية والشبكات الوطنية والإقليمية؛

26- *أن يوافق* على إدماج أولويات البحث والمشروعات الرائدة الواردة في المرفق الثالث أدناه في برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وأن يطلب من الأمين التنفيذي تبين الشركاء الذين يتبنون أولويات البحث ويقومون بتلك المشروعات على وجه الاستعجال؛

27- *أن يلاحظ* أنه من الضروري وضع برامج للبحث تتعلق بحفظ موارد التنوع البيولوجي البحري فيما يجاوز المناطق البحرية والساحلية المحمية، وذلكبقصد إنشاء شبكات من المناطق المحمية.

المساندة الدولية لإنشاء شبكات من المناطق المحمية البحرية والساحلية

28- *أن يحث* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على إسداء مساندة فعالة مالية وتقنية ومساندات أخرى لإنشاء نظام عالمي من شبكات المناطق المحمية البحرية والساحلية وتنفيذ الأحكام الواردة في هذا المقرر، في إطار تلك الشبكات، بما في ذلك تبين وإزالة العوائق التي تعرقل إنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية وإزالة الحوافز الضارة التي تؤدي إلى الأنشطة غير المستدامة في البيئة البحرية والساحلية، وذلك إعمالاً للمقرر 15/6 بشأن التدابير الحافزة، وذلك في إطار ما يوجد من صكوك قانونية دولية ونظام معمول به تحكم الشئون البحرية.

29- *أن يقرّر* أن ينظر في الحاجة إلى إسداء مساندة، من خلال الآلية المالية، إلى البلدان النامية الأطراف، ولاسيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، للقيام بالأنشطة التي تتولى زمامها البلدان نفسها والرامية إلى تعزيز القدرات على القيام بأنشطة تتعلق بإنشاء وإستبقاء المناطق المحمية البحرية والساحلية وشبكات تلك المناطق، وأن يساعد بصفة خاصة الأطراف على إيجاد أنظمة من شأنها أن تجعل شبكاتها من المناطق البحرية والساحلية المحمية معتمدة على نفسها في البقاء على المدى المتوسط والطويل.

30- *أن يلاحظ* أنّ إصدار المزيد من المشورة التقنيّة بشأن تصميم الشبكات ولا سيّما بشأن الترابط الإيكولوجي بينها أمر يحتاج الى مساعدة الأطراف على تنفيذ البرنامج، ويطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم/ في تشاور مع مكتب الهيئة الفرعية، بتبيُّن آليّة ملائمة لإصدار تلك المشورة وأن يقوم إمّا بتنشيط تلك الآليّة أو العودة بالموضوع الى الهيئة الفرعيّة إذا كانت موافقة الهيئة أو موافقة مؤتمر الأطراف لازمة.

رصد ما يحدث من تقدم نحو إدراك الغاية العالمية

31- *أن يدعو* المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لليونيب، في تعاون مع المنظمات والسلطات ذات الصلة إلى توفير وصيانة معلومات حديثة بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية، بما يتمشى والفئات المقترحة لوضع قوائم الجرد والمعلومات السياقية المبينة في المرفق الرابع أدناه، في سبيل توفير قاعدة لعمل الاتفاقية في مجال التقييم؛

32- *أن يطلب* من الأمين التنفيذي تقديم تقييم لما يحرز من تقدم نحو تحقيق الغاية العالمية، كجزء من التبليغ عن برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي.

[تربية الأحياء البحرية]

33- أن يرحب بالتقرير الموجز الصادر عن فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتربية الأحياء المائية(UNEP/CBD/SBSTTA/8/9/Add.2)) وبالتقرير الكامل الذي وضعه الفريق والمقدم بوصفه وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/6)؛ للإجتماع الثامن للهيئة الفرعية .

34- يعرب عن تقديرها للفاو على مساندتها التقنية وتوفيرها التسهيلات للاجتماع الذي عقده فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتربية الأحياء المائية ؛

35- يحيط *علماً* بالآثار السلبية على التنوع البيولوجي لتربية الأحياء المائية ، كما جاء وصفها في القسم الثاني التقرير الموجز الصادر عن الفريق المذكور ، وبالأساليب والتقنيات المتاحة لتخفيف وقعها ، كما جاء وصفها في القسم الثالث من ذلك التقرير ؛

36- *أن يحيط كذلك علماً* بأن تربية الأحياء البحرية قد يكون لها بعض الآثار الإيجابية على التنوع البيولوجي ، كما جاء وصف ذلك في القسم الرابع من التقرير الموجز .

37- يحث *الأطراف* والحكومات الأخرى على أن تأخذ باستعمال الأساليب والتقنيات ذات الصلة لتفادي الآثار الضارة التي تنشأ عن تربية الأحياء المائية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، وإدخالها في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ؛

38- يعترف بتعقيد أنشطة تربية الأحياء البحرية، وبالظروف الشديدة التغير تبعاً للمناطق الجغرافية المختلفة ، ولممارسات تربية الأحياء المائية وللأنواع التي تتم تربيتها وكذلك للظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي سوف تؤثر في خيارات تخفيف الوقع ، وتبعاً لذلك ، *أن توصي* بأن تأخذ الأطراف والحكومات الأخرى بالأساليب والتقنيات أو الممارسات المحددة الآتية لتفادي الآثار الضارة على التنوع البيولوجي لتربية الأحياء البحرية :

(أ) التقييم الإجباري لتقييم الوقع البيئي أو التقييمات المماثلة وأجراءات الرصد ، على تطويرات تربية الأحياء البحرية، مع النظر كما ينبغي إلى حجم التشغيل وطبيعته ، وكذلك إلى ما للأنظمة الإيكولوجية من قدرات حاملة، مع مراعاة الخطوط التوجيهية بشأن إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي وفي تقييم الوقع الاستراتيجي وهي أمور ساندها مؤتمر الأطراف في مقرره 7/6 ألف وكذلك التوصيات التي ساندها المقرر 10/6، المرفق الثاني، بشأن إجراء تقييمات للوقع الثقافي والبيئي والإجتماعي عن التطورات المقترح الإتيان بها أو التي يمكن أن تؤثر على المواقع المقدسة وعلى الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها تقليدياً المجتمعات الأهلية والمحليّة. وهناك أيضا حاجة إلى التصدى للوقع المحتمل الفوري وعلى المدى المتوسط والمدى الطويل على جميع مستويات التنوع البيولوجي ؛

(ب) إيجاد أساليب فعالة لاختيارات المواقع ، في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية ؛ مع مراعاة الحاجات والمصاعب الخاصة لأصحاب المصلحة في البلدان النامية

(ج) إيجاد منهجيات فعالة للتحكم في مياه المجاري والنفايات؛

(د) وضع الخطط المناسبة لإدارة الموارد الجينية ، على مستوى التفريخ وفي مناطق التناسل ، بما في ذلك تقنيات الحفظ باستعمال البرودة ، الرامية إلى صون التنوع البيولوجي .

(هـ) إيجاد وسائل قليلة التكاليف وخاضعة للرقابة التفريخ وللتناسل السليم من الناحية الجينية وإتاحة هذه الوسائل للاستعمال الواسع ، في سبيل تفادي تجميع البذور من الطبيعة إذا لزم الأمر . فإذا تعذر هذا التجميع ينبغي استعمال ممارسات سليمة بيئياً للقيام بعمليات تجميع المحارات الناشئة التي يتكّون فيها اللؤلؤ ؛

(و) استعمال أدوات الصيد الانتقائي في سبيل تفادي أو في سبيل الإقلال من الاصطياد الجانبي في الحالات التي يتم فيها تجميع البذور من الطبيعة ؛

(ز) استعمال الأنواع المحلية الأصلية أو الفرعية في تربية الأحياء البحرية ، ملاحظة أن الأنواع غير المحلية يمكن أن تكون ملائمة في بعض الأحيان .

(ح) تنفيذ التدابير الفعالة للحيلولة دون الإفراج العارض عن أنواع تدخل في تربية الأحياء البحرية ، وعن polyploids خصبة ، شاملة الكائنات الحية المحورة في إطار بروتوكول قرطاجنة عن السلامة الأحيائية

(ط) استعمال طرائق سوية في التربية واختيار الأماكن المناسبة للأفراج في سبيل حماية التنوع الجيني .

(ط) الإقلال من استعمال المضادات الحيوية من خلال استعمال تقنيات أفضل في مجال التربية؛

(ك) كفالة إدارة شؤون الأرصدة السمكية المستعملة للحصول على دقيق السمك وزيت السمك بطريقة مستدامة وفي سبيل الحفاظ على شبكة التغذية

(ل) استعمال منهجيات انتقائية في صيد الأسماك صناعياً لخفض أو تفادي الإلتقاط الجانبي

(م) اعتبار المعرفة التقليدية ، في الحالات المناسبة ، كمصدر لتنمية التقنيات المستدامة في تربية الأحياء البحرية ،

39- *تحث* الأطراف والحكومات الأخرى على أن تأخذ بأفضل ممارسات الإدارة وبالترتيبات القانونية والمؤسسية المثلى للتربية المستدامة للأحياء البحرية ، خصوصاً من خلال تطبيق المادة 9 من مدونة السلوك المتعلق بمصائد الأسماك المسؤولة ، وكذلك تطبيق الأحكام الأخرى الواردة في المدونة التي تعالج التربية المائية ، مع الاعتراف بأن المدونة توفر الإرشاد اللازم لسن الأطر التشريعية والسياسية اللازمة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي؛

40- *تطلب* من الأمين التنفيذي القيام باستعراض شامل للوثائق ذات الصلة في أفضل الممارسات المتعلقة بتربية الأحياء البحرية ونشر النتائج وكذلك استعراض دراسات الحالات ذات الصلة بالموضوع ، من خلال غرفة تبادل المعلومات وذلك قبل الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف ؛

41- *توافق* على أولويات البحث والرصد التي تبينها فريق الخبراء التقنيين المخصص في مجال تربية الأحياء البحرية ، كما ورد ذلك في المرفق الأول أدناه ، *وأن توصي* بتنفيذ تلك الأولويات كجزء من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ؛

42- *توصي* بأن يقوم الأمين التنفيذي ، في تعاون مع الفاو وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، باستكشاف طرائق ووسائل تنفيذ هذه الأولويات في البحث والرصد ، بما في ذلك تقييم الوسائل التي يمكن عن طريقها استعمال تربية الأحياء البحرية لإعادة انعاش التنوع البيولوجي أو الحفاظ عليه ؛

43- *توصي* بأن يقوم الأمين التنفيذي ، في تعاون مع الفاو وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، بإيجاد انسجام في استعمال المصطلحات المتعلقة بتربية الأحياء البحرية، وذلك بمواصلة وضع وإقرار فهرس مصطلحات الفاو ؛

44- *تعرب* عن تأييدها للتعاون الإقليمي والدولي لمعالجة الوقع العابر للحدود على التنوع البيولوجي ، الناشئ عن تربية الأحياء البحرية ، وهو وقع يتمثل مثلاً في نشر الأمراض والأنواع الغريبة الغازية؛

45- *تقرر* تعزيز التبادلات التقنية وبرامج التدريب ونقل الأدوات والتكنولوجيا ؛

46- *تقرر* أن يقوم مؤتمر الأطراف بالنظر في الحاجة إلى المساندة من خلال الآلية المالية للبلدان النامية الأطراف ، لمساندة الأنشطة التي تتولى زمامها للبلدان نفسها والرامية إلى تعزيز القدرات على تخفيف الآثار الضارة لتربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي.

[الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الجينية لقاع البحر العميق ، الخارج عن نطاق الولاية الوطنية : دراسة العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار]

47- أن تطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتشاور مع الأطراف والحكومات الأخرى وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل إدارة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسلطة الدولية لقاع البحار واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لليونسكو، تجميع وتركيب المعلومات بشأن حالة واتجاهات الموارد الجينية لقاع البحر العميق وبشأن الطرق لتحديد وتقييم ورصد الموارد الجينية لقاع البحر العميق في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية بما في ذلك تحديد التهديدات المحدقة بهذه الموارد الجينية والوسائل لحمايتها، بهدف تناول العمليات والأنشطة بموجب المادة 4 (ب) من الاتفاقية والإبلاغ بشأن التقدم المحرز بهذا الشأن إلى الهيئة الفرعية التي سوف تعمل على إعداد توصيات ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.

48- أن يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة الى مناشدة المنظمات الدولية ذات الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحر، واللجنة الحكومية الدولية لرسم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، والمنظة الدولية لرسم الموارد المائية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وقسم الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، لاستعراض القضايا المتعلقة بالحفاظ على الموارد الجينية واستخدامها المستدام لقاع البحر العميق الخارج عن نطاق الولاية الوطنية وتقديم التوصيات الملائمة إلى الجمعية العمومية بشأن الإجراءات المناسبة.

49- أن يدعو الأطراف والدول الأخرى إلى تحديد الأنشطة والعمليات الواقعة تحت نطاق ولايتها أو رقابتها والتي قد يكون لها أثر سلبي على النظم الإيكولوجية لقاع البحر العميق والأجناس الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، بغية الامتثال للمادة 3 من الاتفاقية.

المرفق الأول

مشروع برنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي

أولا — رؤية برنامج عمل التنوع البيولوجي البحري والساحلي ومهمته وأهدافه وأغراضه

ألف — الرؤية الشاملة

1- إن الرؤية الشاملة التي يسعى إليها التنفيذ الفعّال لبرنامج العمل التفصيلي للتنوع البيولوجي البحري والساحلي تتعلق بوقف ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي وطنيا وإقليميا وعالميا، وتأمين قدرته على توفير السلع والخدمات.

باء — المهمة

2- والغاية الشاملة لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، تمشيا مع الخطة الإستراتيجية للاتفاقية، تكمن في التشجيع على تنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية، وتحقيق خفض محسوس في معدل الضياع الحالي للتنوع البيولوجي البحري والساحلي بحلول عام 2010. وقد أيدت الهيئة الفرعية هذا الهدف في توصيتها 3/8 ألف.

جيم — الغايات والأهداف

3- سوف تدمج الغايات والأهداف المقدمة لنظر مؤتمر الأطراف، بعد اعتمادها، (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.5) في هذا القسم من برنامج العمل.

ثانيا — مبادئ أساسية

4- وفقا للمقرر 5/4، المرفق، الفقرات من 2 إلى 14، يلعب نهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي دورا مركزيا في توجيه جميع الأنشطة التي تنفذ كجزء من برنامج العمل، ويعطيان بذلك أساسا لتنفيذه. ويعتمد نجاح برنامج العمل أيضا على البحث العلمي الذي يهدف إلى توفير فهم لتشغيل النظام الإيكولوجي الأوسع من زاوية الأجزاء التي يتكون منها والتواصل فيما بينها. فجهود البحث الموجهة نحو حاجة الإدارة إلى المعلومات تضمن استناد قرارات الإدارة على أفضل المعارف العلمية المتاحة في سياق النهج التحوطي. وما زال سجل الخبراء يوفر للأمين التنفيذي مصدرا قيما للخبرة في مجال التنوع البيولوجي البحري والساحلي، ويلقي استعمال وتحديث هذا السجل على نحو مستمر كل التشجيع. وسوف يستعين برنامج العمل أيضا بالمعارف العلمية والتقنية والتكنولوجية للمجتمعات الأصلية والمحلية ويستمد منها ذلك، تمشيا مع فحوى المادة 8 (ي) للاتفاقية بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهجيات المستندة إلى المجتمعات والمستخدمين.

5- ينفذ برنامج العمل، حسبما ورد في المقرر 5/4، على المستويات التالية:

(أ) **الوطني والمحلي**، الذي يقدم المستوى الأول لتنفيذ الأنشطة في برنامج العمل،

(ب) **الإقليمي**، من خلال المنظمات والترتيبات والهيئات الإقليمية،

(ج) **العالمي**، من خلال المنظمات والترتيبات والهيئات الدولية.

6- وينبغي تشجيع اشتراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج العمل. ويتمثل دور الأمانة في تشجيع وتسهيل تنفيذ برنامج العمل، والقيام بدور تنسيقي شامل.

ثالثا — عناصر البرنامج

عنصر البرنامج رقم 1: تنفيذ نظام متكامل لإدارة المناطق البحرية والساحلية (IMCAM).

الغاية: التشجيع على تنفيذ نظام متكامل لإدارة المناطق البحرية والساحلية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

الهدف التشغيلي 1-1: *استخدام أدوات للسياسة العامة واستراتيجيات ملائمة، بما في ذلك بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للنظام المتكامل لإدارة المناطق البحرية والساحلية. [جديد].*

الأنشطة

(أ) التشجيع، في إطار النظام المتكامل، على إدماج شواغل التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تضر بالبيئة البحرية والساحلية.

(ب) تحديد العوائق التي تعترض تنفيذ النظام المتكامل على الصعيد الوطني والإقليمي، وإعداد وتنفيذ استراتيجيات، مثل الشراكات والأدوات والوسائل الأخرى، للتغلب على هذه العوائق، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن استخدام هذه الأدوات *[التوصية 3/8 ألف]*

(ج) التشجيع على تطبيق نهج النظام الإيكولوجي، وتعزيز الإدارة المتكاملة المتعددة التخصصات والقطاعات للمحيطات والمناطق الساحلية على الصعيد الوطني، وتشجيع الدول على وضع سياسات المحيطات وآلياتها فيما تتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية [*خطة التنفيذ، WSSD، الفقرة 30 (هـ)]*

(د) التشجيع على تحديد أو إنشاء عمليات دون إقليمية أو إقليمية أو عالمية لتطوير المشورة عن تطبيق النظام المتكامل والقضايا المحددة تحت هذا الهدف التشغيلي.

(هـ) المساعدة في تطوير بناء القدرات الوطنية والإقليمية.

(و) تقديم معلومات عن المسائل القانونية والمؤسسية ذات الصلة، مع مراعاة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وغيرها من الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

(ز) المساعدة في تطوير برامج التثقيف والتوعية العامة الملائمة على جميع المستويات.

(ح) تقديم المشورة بصدد حفظ المعارف المحلية والتقليدية واستخدامها على نطاق واسع.

(ط) التعاون مع مفهوم النظام الإيكولوجي البحري الكبير [LME]، والبناء على هذا المفهوم، وكذلك التعاون مع مشروعات النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى سواء الجارية أو المزمعة *[التوصية 3/8 ألف، الفقرة 2 (و)]*

الطرائق والوسائل

يقوم الأطراف بتنفيذ الأنشطة، بمساعدة من المنظمات الإقليمية والدولية، والأمين التنفيذي. وسوف يقوم فريق خبراء تقنيين مخصص لتنفيذ النظام المتكامل بتقديم الإرشاد عن تنفيذ النشاط (ب) *[التوصية 3/8، المرفق]*

الهدف التشغيلي 1-2: *القيام بعمل مباشر لحماية البيئة البحرية من التأثيرات السلبية [جديد]*

الأنشطة

(أ) التشجيع على الحماية الملائمة للمناطق المهمة للتكاثر، مثل مناطق وضع البيض والحضانة واستعادة حالة هذه المناطق وغيرها من الموائل المهمة للموارد الحية البحرية.

(ب) التشجيع على العمل لتقليل ومكافحة مصادر التلوث البحرية.

(ج) تحقيق تقدم كبير لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية من خلال التطبيق الفعال لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وغيره من الأدوات الملائمة، بما في ذلك الاستخدام السليم للأراضي الساحلية، وتخطيط مستجمعات المياه، وإدماج إدارة المناطق البحرية والساحلية في القطاعات الرئيسية. *[خطة التنفيذ، WSSD، الفقرتان 33 (د) و 32 (ج)]*

الطرائق والوسائل

يقوم بتنفيذ هذه الأنشطة الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وسوف يساعد الأمين التنفيذي في تنفيذ هذه الأنشطة.

الهدف التشغيلي 1-3: *وضع خطوط توجيهية لتقييم وتقدير النظم الإيكولوجية، مع إعطاء الاهتمام للحاجة إلى تحديد واختيار المؤشرات، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الوفيات، التي تميز بين التأثيرات الطبيعية والتأثيرات من صنع البشر.*

الأنشطة

(أ) التشجيع على إعداد مجموعات المؤشرات التي يستند إليها صنع القرار، وعقد ورش عمل إقليمية للمساعدة في اختيار المؤشرات الرئيسية.

(ب) تحديد المنظمات والمبادرات القائمة.

(ج) التشجيع على تحديد الموائل الرئيسية للموارد الحية البحرية على أساس إقليمي، بغية مواصلة تطوير السياسات للعمل من أجل منع التغير المادي لهذه الموائل ومنع دمارها، والسعي إلى استرجاع الحالة الطبيعية للموائل المتدهورة، بما في ذلك نظم الشعاب المرجانية، ضمن أشياء أخرى.

(د) التشجيع على إنشاء أو تعزيز الآليات للبحث والرصد والتقييم للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ومواردها الحية.

(هـ) التشجيع على تبادل المعلومات والخبرة باستعمال آلية غرفة تبادل المعلومات وغيرها من الآليات الملائمة.

(و) التعاون مع المنظمات المناسبة في إعداد الخطوط التوجيهية.

(ز) تسهيل إنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي، وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية القائمة. *[خطة التنفيذ، WSSD، الفقرة 36 (ب)]*

الطرائق والوسائل

سوف يقوم الأمين التنفيذي بدور قيادي في تنفيذ الأنشطة (أ) على المستوى الدولي، (ب) و (هـ) و (ز). وسوف ينفذ الأطراف الأنشطة (أ) و (ب) و (ج) و(د) و (هـ) على المستوى الوطني، مع قيام المنظمات الدولية، مثل اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل الإقليمية، بدور قيادي في الأنشطة ذات الصلة على المستوى الإقليمي.

عنصر البرنامج 2: الموارد الحية البحرية والساحلية

الغاية: *كفالة الاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية*

الهدف التشغيلي 2-1: *التشجيع على منهجيات النظم الإيكولوجية لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية، بما في ذلك تحديد متغيرات أو تفاعلات رئيسية، لغرض تقييم ورصد مكونات التنوع البيولوجي أولا، والاستخدام المستدام لهذه المكونات ثانيا، وتأثيرات النظام الإيكولوجي ثالثا.*

الأنشطة

(أ) تطوير صلات تعاونية مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة.

(ب) تشجيع تبادل المعلومات والخبرة باستعمال آليات ملائمة.

(ج) تشجيع تحديد وتطوير منهجيات النظم الإيكولوجية المتوافقة مع الاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية.

(د) التشجيع على تحديد مكونات النظم الإيكولوجية الحيوية لتشغيل النظام الإيكولوجي وتعريف التهديدات الرئيسية.

(هـ) النهوض ببناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، بما في ذلك المعارف المحلية والتقليدية.

(و) القيام بدراسة عن تأثيرات تعزيز المخزون بالعلاقة إلى التنوع البيولوجي البحري والساحلي على مستوى الأنواع والجينيات.

(ز) تنفيذ مدونة السلوك لمصائد الأسماك الرشيدة لعام 1995 والإرشادات المرتبطة بإعلان ركيافيك بشأن مصائد الأسماك الرشيدة في النظام الإيكولوجي البحري. *[الفقرة 31 (ج)، خطة التنفيذ، WSSD]*

(ح) القضاء على ممارسات صيد الأسماك التدميرية وحفظ مخزونات لمصائد الأسماك والعودة بها إلى مستويات مستدامة. *[الفقرتان 32 (ج) و 31 (أ)، خطة التنفيذ، WSSD]*

(ط) الحفاظ على إنتاجية المناطق البحرية والساحلية المهمة والمعرضة للخطر والحفاظ على تنوعها البيولوجي، بما في ذلك المناطق التي تقع داخل حدود الولاية الوطنية وفيما ورائها. *[الفقرة 32 (أ)، خطة التنفيذ، WSSD]*

(ي) التشجيع، بالتعاون مع المبادرة الدولية للتصنيف، على تعزيز خبرات التصنيف على المستوى الإقليمي والوطني.

الطرائق والوسائل

سيقوم بتنفيذ الأنشطة الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية. وسوف يساعد الأمين التنفيذي في تنفيذ الأنشطة، ويضطلع بالنشاط (و).

الهدف التشغيلي 2-2: *إتاحة معلومات للأطراف عن الموارد الجينية البحرية والساحلية، بما في ذلك التنقيب البيولوجي.*

الأنشطة

(أ) القيام، بالتشاور مع الأطراف والحكومات الأخرى وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل إدارة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسلطة الدولية لقاع البحار، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لليونسكو، القيام بجمع وتقديم المعلومات بشأن حالة واتجاهات الموارد الجينية لقاع البحر العميق، وبشأن الطرق لتحديد وتقييم ورصد الموارد الجينية لقاع البحر العميق في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك تحديد التهديدات المحدقة بهذه الموارد الجينية ووسائل حمايتها، بهدف تنفيذ العمليات والأنشطة بموجب المادة 4 (ب) من الاتفاقية. *[التوصية 8/3 دال، الفقرة (أ)]*

(ب) أن يحدد الأطراف والدول الأخرى الأنشطة والعمليات الواقعة تحت نطاق ولايتها أو رقابتها والتي قد يكون لها أثر سلبي على النظم الإيكولوجية لقاع البحر العميق والأنواع الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية، بغية الامتثال للمادة 3 من الاتفاقية. *[التوصية 8/3 دال، الفقرة (ج)]*

الطرائق والوسائل

سيقوم الأمين التنفيذي بدور قيادي في تنفيذ النشاط (أ)، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة (كما هو موضح في النشاط (أ))، وسوف تنفذ الأطراف ودول أخرى النشاط (ب) كما هو موضح.

الهدف التشغيلي 2-3*: جمع وتنسيق المعلومات، وبناء القدرات، والنهوض بإعداد السياسات واستراتيجيات التنفيذ بشأن ما يلي: (1) الآثار البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التدهور المادي للنظم الإيكولوجية الاستوائية والشعاب المرجانية في المياه الباردة ودمارها، بما في ذلك تحديد وتشجيع ممارسات ومنهجيات الإدارة لخفض وتخفيف التأثيرات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستعادة وإعادة تأهيل الشعاب المرجانية التالفة، وبوجه خاص (2) تأثيرات ابيضاض النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية ونسب التدهور المرتبطة بذلك في النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية والمجتمعات البشرية التي تعتمد على خدمات الشعاب المرجانية، وذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، ضمن أمور أخرى.*

الأنشطة

الأنشطة بشأن ابيضاض المرجان والتدهور المادي للشعاب المرجانية ودمارها، كما اعتمدت في المقرر 3/6، متضمنة في التذييلين الأول والثاني أدناه.

الطرائق والوسائل

سينفذ الأنشطة الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية. وسوف يسهل الأمين التنفيذي عملية التنفيذ من خلال التعاون النشط مع مبادرة الشعاب المرجانية الدولية وشركائها، وبرامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الحكومية الدولية الاقيانوغرافية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغير ذلك من المنظمات المناسبة.

عنصر البرنامج 3: المناطق البحرية والساحلية المحمية

الغاية 3-1: *إنشاء وحفظ مناطق بحرية وساحلية تدار بفاعلية وتستند إلى الاعتبارات الإيكولوجية وتساهم في إنشاء شبكة عالمية دائمة تمثيلية من المناطق البحرية والساحلية المحمية، استنادا إلى الشبكات الوطنية، على أن تتضمن نطاقا من مستويات الحماية، وتدار فيها الأنشطة البشرية، وخصوصا من خلال التشريع الوطني والبرامج والسياسات الإقليمية والممارسات الثقافية والاتفاقيات الدولية، وذلك في سبيل الحفاظ على بنية وأداء نطاق كامن من الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية، من أجل تقديم المنافع للأجيال الحاضرة والقادمة. [التوصية 3/8 باء، الفقرة 8]*

الهدف التشغيلي 3-1: *إنشاء وتعزيز النظم الوطنية والإقليمية للمناطق البحرية والساحلية المحمية مع إدماجها في شبكة عالمية كإسهام نحو تحقيق غايات متفق عليها عالميا.*

الأنشطة:

(أ) القيام، كموضوع ذي أولوية عالية يتسم بطابع الاستعجال، بإقامة إطار فعال لإدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية. ويتضمن هذا الإطار لإدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي، ممارسات وخطوات مستدامة للإدارة الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي على امتداد البيئة البحرية والساحلية الواسعة، شاملة شبكة من المناطق البحرية والساحلية المحمية تتكون مما يلي:

(1) مناطق ذات صفة تمثيلية تُستبعد منها الاستعمالات الاستخراجية وتُستبعد كذلك أو تُخفَّض الضغوط البشرية الثقيلة الأخرى لإمكان الاستمرار أو الاسترداد في سلامة وهيكلة وأداء الأنظمة الإيكولوجية؛

(2) مناطق بحرية وساحلية محمية أخرى يمكن أن تستكمل أهداف التنوع البيولوجي في المجالات المشار إليها في الفقرة السابقة، التي تُدار فيها التهديدات في سبيل حفظ و/أو الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وبذلك يمكن أن يُسمَح فيها بالاستعمالات الاستخراجية.

كما أنّ التوازن بين المناطق البحرية والساحلية المحميّة من الفئتين (1) و (2) والمناطق الساحلية المحمية هو أمر يختاره البلد، وأنه ينبغي للبلد عند اختياره التوازن المنشود مراعاة أن بعض الأهداف مثل المناطق التي تُعدُّ مناطق علمية مرجعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الأخذ بالفئة (1): المناطق البحرية والساحلية المحمية. *[التوصية 3/8 باء، الفقرات 10-12]*

(ب) القيام، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحر، والمنظمة البحرية الدولية وخطط العمل والاتفاقات البحرية الإقليمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بتحديد الآليات الملائمة لإنشاء وإدارة مناطق بحرية وساحلية محمية خارج حدود الولاية الوطنية، بما يتمشى مع القانون الدولي، واستنادا إلى المعلومات العلمية، وكذلك بالعلاقة إلى القمم البحرية، والشقوق الحرارية المائية، ومرجان المياه الباردة، والمحيطات المفتوحة. *[التوصية 3/8 باء، الفقرة 20]*

الطرائق والوسائل

النشاط (أ) ينفذ من جانب الأطراف والمنظمات الإقليمية الدولية، وسوف يساعد الأمين التنفيذي في عملية التنفيذ. كما سيتعاون الأمين التنفيذي مع المنظمات المشار إليها في النشاط (هـ) لتسهيل تنفيذه. ويحتوي التذييل (3) أدناه على مزيد من التفصيل للعناصر التي تتألف منها شبكة إدارة التنوع البيولوجي.

الهدف التشغيلي 3-2: *تحقيق الإدارة الفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية القائمة حاليا [جديد]*

الأنشطة

(أ) تحقيق الإدارة الفعالة للمناطق المحمية البحرية والساحلية، من خلال حسن الإدارة، وتوفر الإطارات الواضحة، سواء أكانت عرفية أو قانونية، للحيلولة دون الأنشطة الضارة، والامتثال والإنفاذ الفعالين، والقدرة على التحكم في الأنشطة الخارجية التي تؤثر في المنطقة المحمية البحرية والساحلية، والتخطيط الاستراتيجي، وبناء القدرات والتمويل المستدام. *[التوصية 3/8 باء، الفقرة 14]*

(ب) استخدام منهجيات ملائمة في الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، للتعامل مع جميع التهديدات شاملة التهديدات الناشئة من الأرض (مثل جودة الماء والترسيب) في سبيل زيادة فعالية المناطق المحمية البحرية والساحلية وشبكاتها، في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي البحري والساحلي مع الأخذ في الحسبان الآثار المحتملة لتغير المناخ/ مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. *[التوصية 3/8 باء، الفقرة 15]*

(ج) تسهيل مشاركة أصحاب المصلحة والسكان الأصليين والمحليين كأمر جوهري لتحقيق الهدف التشغيلي 3-2. *[التوصية 3/8 باء، الفقرة 16]*

الطرائق والوسائل

سيقوم بتنفيذ الأنشطة الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية. وسوف يسهل الأمين التنفيذي عملية تنفيذها.

***الهدف التشغيلي 3-3**: تقديم مساندة للشبكات الوطنية والإقليمية للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتسهيل رصد هذه النظم. [جديد]*

الأنشطة

(أ) تقديم مساندة فعالة مالية وتقنية وأنوع أخرى من المساندة أخرى لإنشاء نظام عالمي من شبكات المناطق المحمية البحرية والساحلية وتنفيذ الأحكام الواردة في هذا المقرر، في إطار تلك الشبكات، بما في ذلك تبين وإزالة العوائق التي تعرقل إنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية وإزالة الحوافز الضارة التي تؤدى إلى الأنشطة غير المستدامة في البيئة البحرية والساحلية، وذلك إعمالاً للمقرر 15/6 بشأن التدابير الحافزة، وذلك في إطار ما يوجد من صكوك قانونية دولية ونظام معمول به تحكم الشؤون البحرية. *[التوصية 3/8 باء، الفقرة 24]*

(ب) القيام، بالتعاون مع المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتعاون مع المنظمات والسلطات ذات الصلة، بتقديم وحفظ معلومات حديثة بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية، من أجل توفير أساس لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الهدف التشغيلي. *التوصية 3/8 باء، الفقرة 27]*

الطرائق والوسائل

سيقوم بهذه الأنشطة وكالات التمويل والأطراف والمنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد الحفظ. وسوف يساعد الأمين التنفيذي في عملية تنفيذها.

***الهدف التشغيلي 3-4**: تيسير أنشطة البحث والرصد التي تعكس فجوات عالمية محددة في المعارف والاحتياجات ذات الأولوية إلى المعلومات لإدارة MCPA. [جديد]*

الأنشطة

(أ) التعاون مع المنظمات ذات الصلة في إعداد مقترحات المشروعات لتسهيل تنفيذ أولويات البحث والرصد المشروحة في التذييل (4) أدناه. [الوصية 3/8 باء، الفقرة 22]

(ب) تبين وتنفيذ آلية ملائمة لإصدار المشورة المتعلقة بتصميم الشبكة والاتساق الإيكولوجي للشبكات. [التوصية 3/8 باء، الفقرة 26]

(ج) استخدام آلية غرفة تبادل المعلومات للمساهمة في تبادل المعلومات بشأن البحوث ومسائل الإدارة ومشاكلها (بما في ذلك التدابير الحافزة) بين القائمين على إدارة المناطق البحرية المحمية في تيسير التحسين المتواصل في فاعلية الإدارة على امتداد الشبكة العالمية للمناطق البحرية المحمية. *[المقرر 5/5، المرفق]*

الطرائق والوسائل

النشاط (أ) سيقوم بتنفيذه الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك منظمات البحوث، بينما يقوم الأمين التنفيذي بتسهيل تنفيذ هذا النشاط. وسوف يضطلع الأمين التنفيذي بالدور القيادي في تنفيذ النشاطين (ب) و (ج).

عنصر البرنامج 4: تربية الأحياء البحرية

الغاية: منع التأثيرات السلبية لتربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي أو التقليل من هذه التأثيرات إلى أدنى حد، وتعزيز التأثيرات الإيجابية.

***الهدف التشغيلي 4-1**: التشجيع على استعمال الوسائل التي تقلل من التأثير الضار لتربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي. [جديد]*

الأنشطة

(أ) تبني استعمال الطرائق والتقنيات والممارسات المناسبة لتجنب وقوع التأثيرات الضارة لتربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وإدماجها في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي حسبما هو ملائم، بما في ذلك ما يلي:

(1) استخدام تقييمات الأثر البيئي أو ما شابه ذلك من تدابير التقييم والرصد لتطورات تربية الأحياء البحرية، مع إقامة اعتبار الواجب لحجم العملية وطبيعتها، بالإضافة إلى القدرات الحاملة للنظام الإيكولوجي، مع مراعاة الخطوط التوجيهية بشأن إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في تشريعات و/أو عمليات تقييم الأثر البيئي، وفي تقييم الأثر الاستراتيجي، التي أيدها مؤتمر الأطراف في مقرره 7/6 ألف، بالإضافة إلى التوصيات المعتمدة في المقرر 10/6، المرفق الثاني، بشأن إجراء تقييمات الأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي، بخصوص التطورات المقترح الآتيان بها، أو التي يحتمل أن تؤثر في مواقع مقدسة أو على أراضي ومياه يشغلها أو يستعملها بصفة تقليدية مجتمعات أصلية ومحلية. وثمة حاجة إلى معالجة التأثيرات المحتمل حدوثها فورا أو على المدى المتوسط والبعيد على كافة مستويات التنوع البيولوجي؛

(2) إيجاد طرائق فعالة لاختيار المواقع، ضمن إطار الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة والصعوبات التي تواجه أصحاب المصلحة في البلدان النامية؛

(3) تطوير طرائق فعالة لتحكم في مياه المجاري والنفايات؛

(4) وضع خطط ملائمة لإدارة الموارد الجينية على مستوى التفريخ ومناطق التناسل، بما في ذلك أساليب الحفظ بالتبريد، التي تهدف كلها إلى حفظ التنوع البيولوجي؛

(5) إيجاد وسائل قليلة التكاليف وخاضعة للرقابة للتفريخ والتناسل السليم من الوجهة الجينية، والمتاحة للاستعمال واسع الانتشار، من أجل تجنب تجميع البذور من الطبيعة، في الحالات الملائمة. وفي الحالات التي يتعذر فيها تجميع البذور من الطبيعة، يجب استخدام ممارسات سليمة بيئيا لجمع المحار اليرقي؛

(6) استخدام أدوات صيد انتقائية لتجنب الالتقاط الجانبي في الحالات التي تجمع فيها البذور من الطبيعة؛

(7) استعمال أنواع محلية أصلية أو فرعية في تربية الأحياء البحرية، مع ملاحظة أن استعمال الأنواع غير المستوطنة قد يكون ملائما في بعض الظروف؛

(8) تنفيذ إجراءات فعالة لمنع الإفراج بدون قصد عن أنواع الأحياء البحرية المنتجة بالتربية، والكائنات الخصبة (polyploids)، بما فيها الكائنات الحية المحورة في إطار بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

(9) استعمال طرائق سليمة للتربية واختيار أماكن مناسبة للإفراج من أجل حماية التنوع الجيني؛

(10) الإقلال من استخدام المضادات الحيوية من خلال استعمال أساليب تربية محسنة.

(11) التأكد من أن الأرصدة السمكية المستعملة لإنتاج مطحون السمك وزيت السمك، تدار بطريقة تؤمن استدامتها وفي سبيل الحفاظ على شبكة التغذية.

(12) استخدام طرائق انتقائية في مصائد الأسماك الصناعية لتجنب الالتقاط الجانبي والتقليل منه؛

(13) اعتبار المعرفة التقليدية مصدرا لتنمية الأساليب المستدامة في تربية الأحياء البحرية، في الحالات المناسبة. *[التوصية 3/8 جيم، الفقرتان 5 و 6]*

(ب) الأخذ بأفضل ممارسات الإدارة والترتيبات القانونية والمؤسسية المثلى للتربية المستدامة للأحياء البحرية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة والصعوبات التي يواجهها أصحاب المصلحة في البلدان النامية، خصوصا من خلال تطبيق المادة 9 من مدونة السلوك بشأن بمصائد الأسماك الرشيدة، وكذلك تطبيق الأحكام الأخرى الواردة في المدونة التي تعالج التربية المائية، مع الاعتراف بأن المدونة توفر الإرشاد اللازم لسن الأطر التشريعية والسياسية اللازمة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. *[التوصية 3/8، جيم، الفقرة 7]*

(ج) القيام باستعراض شامل للوثائق ذات الصلة في أفضل الممارسات المتعلقة بتربية الأحياء البحرية ونشر النتائج وكذلك استعراض دراسات الحالات ذات الصلة بالموضوع، من خلال غرفة تبادل المعلومات وذلك قبل الاجتماع العاشر للهيئة الفرعية. [التوصية 3/8، جيم، الفقرة 8]

(د) تسهيل تنفيذ أولويات البحث والرصد المذكورة في التذييل (5) أدناه بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات المناسبة. *[التوصية 3/8، جيم، الفقرة 11]*

الطرائق والوسائل

النشاطان (أ) و (ب) سينفذان من جانب الأطراف بمساعدة من منظمات إقليمية ودولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة) والأمين التنفيذي. وسوف يقوم الأمين التنفيذي بدور قيادي في تنفيذ النشاط (ج). وسينفذ النشاط (د) الأطراف ومنظمات إقليمية ودولية، بما في ذلك هيئات البحوث. وسوف يسهل الأمين التنفيذي هذه المهمة.

عنصر البرنامج 5: الأنواع الغريبة الغازية والكائنات الجينية (Genotypes)

الغاية: منع إدخال أنواع غريبة غازية في البيئة البحرية والساحلية والقضاء، إلى أقصى حد ممكن، على الأنواع الغريبة التي دخلت بالفعل.

الهدف التشغيلي 5-1: *تحقيق فهم أفضل لأسباب إدخال أنواع غريبة وكائنات جينية وتأثير ذلك على التنوع البيولوجي.*

الأنشطة

(أ) تحليل وتوزيع المعلومات والبيانات ودراسات الحالة حول الموضوع؛

(ب) تطوير التعاون مع المنظمات ذات الصلة؛

(ج) كفالة تبادل المعلومات والخبرة باستعمال آليات ملائمة.

الطرائق والوسائل

سيقوم الأمين التنفيذي بدور قيادي في تنفيذ هذه الأنشطة بمساعدة من منظمات دولية (مثل المنظمة البحرية العالمية، والبرنامج الدولي للأنواع الغازية) ومنظمات إقليمية وأطراف.

الهدف التشغيلي 5-2: *إنشاء آليات لمراقبة مسارات انتقال الأنواع الغريبة الغازية في البيئة البحرية والساحلية، بما في ذلك النقل البحري والتجارة وتربية الأحياء البحرية. [جديد]*

الأنشطة

(أ) دعوة المنظمة البحرية العالمية والبرنامج العالمي للأنواع الغازية (GISP) ومنظمة الأغذية والزراعة واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة على أن تعمل سويا على وضع مبادرة تعاونية دولية للتصدي للعوائق التي تعرقل إدارة الأنواع الغريبة البحرية وأن تتصدى بصفة خاصة للمشكلات التقنية المتعلقة بتبين ومكافحة المزيد من الغزوات البحرية. *[التوصية 3/8، ألف، الفقرة 2 (ج)]*

(ب) تبادل المعلومات وتسهيل التعاون التقني حول الأساليب الفعالة لمنع دخول الأنواع الغريبة الغازية في البيئات البحرية والساحلية، واكتشافها مبكرا والقضاء عليها ومكافحتها.

(ج) تحديد الوسائل لمساندة بناء القدرات في البلدان النامية لتعزيز قدرتها على القيام بالأعمال المرتبطة بالأنواع الغريبة.

الطرائق والوسائل

هذه الأنشطة ستنفذ من جانب الأمين التنفيذي والمنظمات المذكورة في النشاط (أ) بالإضافة إلى الأطراف وبالتعاون معها.

الهدف التشغيلي 5-3: *حفظ قائمة بالحوادث عن إدخال أنواع غريبة غازية وكائنات جينية متماثلة.*

الأنشطة

(أ) مواصلة تقديم معلومات حديثة عن حالات إدخال الأنواع الغريبة والكائنات الجينية المتماثلة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات أو غير ذلك من الآليات الملائمة.

الطرائق والوسائل

سيقوم الأمين التنفيذي بدور قيادي في تسهيل تنفيذ هذا النشاط بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المناسبة والأطراف.

عنصر البرنامج 6: عام

الهدف التشغيلي 6-1: جمع قاعدة بيانات للمبادرات حول عناصر البرنامج من خلال نهج تعاوني مع المنظمات والهيئات المناسبة. مع التركيز بوجه خاص على الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية.

الأنشطة

(أ) تحديد مصادر المعلومات المناسبة وتسهيل إتاحتها؛

(ب) طلب مدخلات من الأطراف والبلدان والمنظمات والهيئات الملائمة؛

(ج) إجراء تقييمات مكتبية بمساعدة سجل الخبراء للمعلومات المتاحة وتوزيع النتائج من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات.

الطرائق والوسائل

سيقوم الأمين التنفيذ بدور قيادي في تنفيذ هذه الأنشطة.

الهدف التشغيلي 6-2: *إقامة تآزر وتعاون وتنسيق يتسم بالفاعلية مع المبادرات في إطار الاتفاقيات والمنظمات والوكالات المناسبة.*

الأنشطة

(أ) تحديد وتنفيذ أنشطة ومبادرات مشتركة فعالة مع الاتفاقيات والمنظمات والوكالات المناسبة بهدف تنفيذ برنامج العمل هذا،

(ب) التعاون مع أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقيات وخطط العمل البحرية الإقليمية ، شاملة تبين برامج العمل المشتركة مثل المعايير التي توضع إقليمياً لإيجاد وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية بموجب الاتفاقات وخطط العمل البحرية الإقليمية. *[التوصية 3/8، ألف، الفقرة 2 (هـ)]*

الطرائق والوسائل

سيقوم الأمين التنفيذي بدور قيادي في تنفيذ هذه الأنشطة مع أمانات الاتفاقيات والمنظمات والوكالات واتفاقيات البحار وخطة العمل الإقليمية المناسبة.

رابعا — الأنشطة التمكينية

(أ) مساعدة الدول الساحلية على وضع سياسات المحيطات وآلياتها فيما تتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. *[خطة التنفيذ، WSSD، الفقرة 30 (هـ)]*

(ب) تحديث وتعزيز التشريع القائم وكذلك المؤسسات التي تعالج مسائل بحرية وساحلية، بما في ذلك التنفيذ الفعال للقوانين واللوائح وتعزيز وترشيد المؤسسات. (أولوية حددتها الأطراف — انظر الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/8/9).

(ج) مساعدة البلدان النامية على تنسيق السياسات والبرامج على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، الرامية لحفظ الإدارة المستدامة للموارد السمكية وتنفيذ خطط للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك عن طريق تعزيز أنشطة الصيد الشاطئية والمحدودة النطاق، واستحداث الهياكل الأساسية ذات الصلة حسبما يكون ذلك مناسبا. *[خطة التنفيذ WSSD، الفقرة 30 (ز)]*

(د) إنشاء شراكات تعاونية بين البلدان أو بين المنظمات الدولية و/أو الإقليمية لتعزيز القدرة على التنفيذ، مع مراعاة الاحتياجات والصعوبات الخاصة التي تواجه أصحاب المصلحة في البلدان النامية وكذلك المجتمعات الأصلية والمحلية.

(هـ) زيادة التعاون العلمي والتقني، بما في ذلك التقييم المتكامل، على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك النقل المناسب للعلوم البحرية والتكنولوجيات والتقنيات البحرية لحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية والتوسع في كل قدرات مراقبة البحار بما يسمح بالتنبؤ بحالة البيئة البحرية وتقييمها في الوقت المناسب. *[خطة التنفيذ، WSSD، الفقرة 36 (أ)]*

(و) بناء القدرات في مجالات العلوم البحرية ونظم المعلومات والإدارة البحرية، وذلك بعدة طرق من بينها التشجيع على استعمال تقييمات الأثر البيئي وأساليب التقييم والإبلاغ المتعلقين بالبيئة وذلك في حالة المشاريع أو الأنشطة التي يمكن أن تضر بالبيئتين الساحلية والبحرية وبمواردهما الحية وغير الحية. *[خطة التنفيذ، WSSD، الفقرة 36 (ج)]*

(ز) القيام بمهام بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والتثقيف والتوعية العامة، والتدريب من أجل تحسين تنفيذ برنامج العمل هذا. *[أولوية محددة من الأطراف]*

(ح) التعبئة العاجلة للموارد المالية وتحديد آليات التمويل الإضافية لتنفيذ برنامج العمل هذا، بما في ذلك تقديم المعلومات عن الترتيبات والأدوات التجديدية لتمويل الحفظ والاستخدام المستدام، ومن خلال إنشاء آليات إضافية، مثل إنشاء صناديق صغيرة للمنح. *[من الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/8/9 وخطة التنفيذ، WSSD، الفقرة 32 (ب)]*

(1) مواصلة استعراض العوائق أمام كل عنصر من عناصر البرنامج بما يؤدي إلى وضع أنشطة تمكينية إضافية، إذا كان ذلك ملائما، بهدف التغلب على هذه العوائق.

الطرائق والوسائل

سوف يتعاون الأمين التنفيذي مع وكالات التمويل والمنظمات الدولية والإقليمية والأطراف لتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة.

خامسا — الجدول الزمني

سيصبح برنامج العمل التفصيلي ساريا المفعول لمدة ست سنوات (من 2004-2010)، وعندئذ سيجرى استعراض متعمق للتنفيذ، وكذلك تنقيح برنامج العمل عند الاقتضاء. ويمكن القيام بمزيد من التفصيل لبرنامج العمل قبل عام 2010 من خلال مقررات مؤتمر الأطراف، استجابة للأولويات العالمية الناشئة والتي تحتاج إلى اتخاذ تدابير عاجلة.

التذييل الأول

خطة عمل محددة بشأن ابيضاض المرجان

سوف يتم إدماج الأنشطة التالية، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف بموجب مقرره 3/6، تحت الهدف التشغيلي 3/2 من برنامج العمل التفصيلي.

1- جمع المعلومات

(أ) تنفيذ وتنسيق برامج بحث موجهة، تشمل وضع نماذج توقعية، للتحري عما يلي: (1) حدود القابلية وقدرة التكيف لدى أنواع الشعاب المرجانية إزاء الزيادات الحادة والمزمنة في درجة حرارة سطح الماء؛ (2) العلاقة بين أحداث ابيضاض المرجان على نطاق واسع، والإحترار العالمي، والتهديدات الأشد إنحصاراً في مناطق معينة، التي تُعرَض فعلاً الشعاب للخطر؛ (3) تعدد ومدى حالات ابيضاض المرجان وما يتعلق بها من إحداث الهلاك، وكذلك وقع تلك الحالات على الأنظمة الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

المبادرات الجارية

(1) إن " فريق الدراسة المخصص المعني بمؤشرات ابيضاض المرجان وما ينجم عنه من آثار " هو فريق أنشئ في سبتمبر 2000 تحت رعاية اللجنة الأقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، وله ثلاثة أهداف رئيسية هي: وضع ما يمكن من مؤشرات جزيئية وفيزيولوجية وجماعية لابيضاض المرجان على أن تكون تلك المؤشرات موثوقاً بها من حيث قدرتها على التبين المبكر لإشارات حدوث ضغط على المرجان؛ والنظر في الآليات الاحتمالية للشعاب المرجانية على التكيف/التأقلم مع التغير البيئي العالمي؛ وتبين الإستجابة على المدى الطويل للشعاب المرجانية للتغيرات واسعة النطاق في المتغيرات البيئية. وسوف يجتمع ذلك الفريق كل سنة على مدى ثلاث سنوات، ويقوم بتوزيع النتائج التي يستخلصها من خلال التقارير السنوية ومن خلال نشرة ختامية.

(2) الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية (GCRMN)، هي شبكة عالمية من علماء الشعاب المرجانية ومن الحكومات والمجتمعات المحلية لرصد وتقييم الشعاب المرجانية، فيما يتعلق بالثوابت البيوفيزيقية والاقتصادية الاجتماعية اللازمة لإدارة تلك الشبكة، وهي شبكة يستضيفها المعهد الأسترالي للعلوم البحرية والمركز العالمي للأسماك (ICLARM). ويستضيف ICLARM أيضا قاعدة الشعاب التي هي قاعدة البيانات الرسمية للشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، والتي تضم بيانات حول أكثر من 8000 رصيف مرجاني في العالم. ويتولى اليونيب، مع اللجنة الأقيانوغرافية لليونسكو، رعاية تلك الشبكة، كما أنه عضو في مجموعة إدارة الشبكة العالمية، وفي اللجنة الاستشارية العلمية والتقنية للشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية.

(3) تولت الشبكة العالمية هذه وضع تقرير شاملا عن " وضع الشعاب المرجانية في العالم " سيجري تحديثه كل عامين، وقد ظهرت آخر طبعة له في تشرين الأول/أكتوبر 2000.

(4) أن اليونيب، من خلال الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، تنوه بأهمية رصد البرامترات الاجتماعية الاقتصادية لتحقيق الاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية للشعاب المرجانية. وقد تم فعلاً في الآونة الحديثة (تشرين الأول/أكتوبر 2000) وضع كتاب مرجعي اقتصادي – اجتماعي لرصد تلك العوامل في سبيل تعزيز القدرة على إدارة شؤون الشعاب.

(5) هناك مشروعات إقليمية موجودة تسهم في الشبكة العالمية. وتوجد للمحيط الهندي والمحيط الهادئ ولمنطقة الكاريبي الأوسع نطاقاً، شبكات إقليمية لرصد الشعاب المرجانية في إطار تلك الشبكة، وهي شبكات يمولها البنك الدولي بهدف المساعدة على صيانة التنوع البيولوجي الثري للشعاب المرجانية وقيمتها الاجتماعية – الاقتصادية، والاستعمال المستدام لمواردها، من خلال شبكة للرصد.

(6) في نطاق الشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية (ICRAN)، يقوم كل من المركز العالمي لرصد الحفظ و ICLARM بإستكشاف إمكانية إدراج المنتجات وإمكانية الحصول على المنتجات على أساس خرائط موضوعة من خلال ويب سايت المركز العالمي ومن خلال "قاعدة الشعاب".

(7) أن بعض المشروعات في نطاق برنامج "CORDIO" (تدهور الشعاب المرجانية في المحيط الهندي) في إقليم المحيط الهندي تركز على تحديد الوقع الاجتماعي – الاقتصادي للهلاك المرجاني وعلى الخيارات المتاحة لتخفيف ذلك الوقع من خلال الإدارة وإيجاد وسائل عيش بديلة.

وقد تساهم البرامج التي تبحث في منهجيات لمنع إدخال الأنواع الغازية الغريبة في الصحة العامة للنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية وتساهم بالتالي في شفائها من الإبيضاض. ويقوم مشروع الصوابير العالمي التجريبي التابع للمنظمة البحرية الدولية بتحديد تدابير مانعة لمكافحة حالات الإنسكاب من تصريفات مياه الصوابير.

مهام محددة بالإضافة إلى المبادرات الجارية

(1) توفير معلومات علمية بشأن بقاء المرجان المُكونْ للشعاب، بما في ذلك الاستجابات التي من المحتمل أن تكون متباينة لمجموعة متنوعة من النظم المرجانية (ومثل الحواجز والرقع المرجانية) ودرجات انعزالها في ظروف الإحترار العالمي، للسماح بشيء من التوقع بشأن إمكانية التواؤم والبقاء للتنوع البيولوجي للشعاب المرجانية خلال العقود القادمة من الزمان؛

(2) تجميع معلومات بشأن ما هو موجود من شبكات وقواعد بيانات ويب سايت يمكن أن توفر معلومات حديثة حول أوضاع الشعاب المرجانية وما يكتنفها من تهديدات؛ وتقييم جودة البيانات التي تحويها تلك الشبكات وجودة المنهجيات المستعملة في تجميع وتحليل البيانات؛

(3) تعزيز الشبكات التي تتولى تجميع ونشر المعلومات بشأن أوضاع الشعاب المرجانية وتفسير الاتجاهات الطويلة المدى الناشئة عن التغير العالمي للمناخ، وعن الضغوط البشرية وذلك في سبيل المساعدة على حسن الإدارة والحفظ؛

(4) وضع مزيد من برامج البحث المستهدفة، التي تتحرى الآثار المترتبة على الإبيضاض المرجاني وعلى أحداث هلاك المرجان على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية؛

(6) أنظر النشاط (ك) (1) أدناه.

(ب) تنفيذ وتنسيق تقييمات خط الأساس والرصد على المدى الطويل لقياس المتغيرات البيولوجية والجوية المتعلقة بابيضاض المرجان وهلاكه وإستعادته، وكذلك فيما يتعلق بالثوابت الاجتماعية – الاقتصادية المرتبطة بخدمات الشعاب المرجانية.

المبادرات الجارية

(1) إن أهداف فريق الدراسة المخصص المعني بمؤشرات ابيضاض المرجان والآثار اللاحقة لذلك، بموجب النشاط (أ) أعلاه، تتضمن تبين المؤشرات البيولوجية التي من شأنها أن تسهل الرصد الجاري.

(2) إن الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية تقوم في الوقت الجاري بوظيفة شبكة لتقييمات الشعاب المرجانية ورصد المتغيرات البيولوجية المتعلقة بابيضاض المرجان وهلاكه وشفائه، والمتعلقة كذلك بكثير من البرامترات الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بخدمات الشعاب المرجانية (أنظر النشاط (أ)).

(3) يمكن لمستودعات البيانات وأنظمة توزيع البيانات مثل "قاعدة بيانات الشعاب المرجانية" أن توفر أحدث البيانات البيولوجية.

(4) إن الشبكة العالمية، في تنسيق مع البنك الدولي والاتحاد العالمي للحفظ والمعهد الاسترالي للعلوم البحرية والبرامج الإقليمية البحرية لليونيب، يستهدف ما يوجد أو ما هو مزمع من مناطق بحرية محمية، بوصفها نقطة التركيز لبعض أنشطتها الرصدية. ويمكن للمواقع أن توفر معلومات قيمة أساسية وأن تخدم أنشطة الرصد على المدى الطويل.

(5) تقوم الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية في الوقت الحاضر بوضع منهجية للتقييم السريع للثوابت الاجتماعية – الاقتصادية والبيوفيزيقية لمنطقة شرق أفريقيا، خصوصاً لاستعمالها في البلدان النامية التي لا تسمح فيها الموارد المحدودة دائما برصد منتظم ذي درجة عالية من الكثافة.

(6) إن دائرة اليونيب للمعلومات البيئية والتقييم والإنذار المبكر، تقوم بتنسيق معلومات متاحة عن طريق تكنولوجيات الاستشعار عن بعد، وعن طريق المنظمات التي تسهل نشر تلك المعلومات. وتلك الدائرة مهيئة لتقييم المتغيرات الجوية المتعلقة بابيضاض المرجان وهلاكه وإستعادته.

(7) إن المركز العالمي لرصد الحفظ وICLARM يقومان باستكشاف إدراج وإتاحة المنتجات الناشئة عن الخرائط، من خلال ويب سايت المركز و "قاعدة الشعاب المرجانية".

مهام محددة بالإضافة إلى المبادرات الجارية

(7) تبين المشروعات الرائدة التي تنشئ برامج تدريبية وبروتوكولات دراسة والتي تعزز إتاحة الحصول على مشورة من أهل الخبرة بشأن طائفة من المقاييس، تشمل تصنيف بيانات المقاييس.

(8) مساندة المبادرات الجارية في مجال التقييم والرصد كمبادرات اليونسكو بشأن الشعاب المرجانية والشبكة الدولية للإجراءات المتخذة (ICRAN) واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط أعمالها، والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، واليونيب وبرنامج تدهور الشعاب المرجانية في المحيط الهندي CORDIO.

(ج) خلق قدرة على الاستجابة السريعة لإعداد الوثائق اللازمة الخاصة بإبيضاض المرجان وهلاكه في البلدان النامية والمناطق النائية، ويشمل ذلك إيجاد برامج تدريب وبروتوكولات بحث ومشورة من الخبراء وصندوق طوارئ والإفراج السريع عن تمويل المشروعات الخاصة.

المبادرات الجارية

(1) إن أهداف فريق الدراسة المخصص لمؤشرات إبيضاض المرجان وما يلحق ذلك من آثار، المشار إليه في النشاط (أ) أعلاه، تشمل تبين الآثار الدالة على وقوع ضغط فيزيولوجي مبكر على التكوينات المرجانية.

(2) إن برنامج البنك الدولي و" الوكالة السويدية للتنمية الدولية وساريك SAREC" بشأن تدهور الشعاب المرجانية في المحيط الهندي، وبرنامج شُرع فيه استجابة لحدث إبيضاض المرجان في 1998 برنامج تدهور الشعاب المرجانية في المحيط الهندي (CORDIO).

(3) تقوم الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية في الوقت الحاضر بوضع منهجية تقييم سريع للعوامل الاجتماعية – الاقتصادية والبيوفيزيقية لمنطقة شرق أفريقيا، خصوصاً استعمالها في البلدان النامية ذات الموارد المحدودة التي لا تسمح دائما برصد منتظم ذي كثافة عالية (مراجعة الشعاب المرجانية).

(4) في إطار الخطة الاستراتيجية للشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية "ICRAN" هناك نية ترمي إلى تعزيز تلك القدرات وجعلها متاحة على نطاق واسع.

(5) إن دائرة اليونيب للمعلومات البيئية والتقييم والإنذار المبكر تقوم بتنسيق طائفة متنوعة من البيانات المتاحة عن طريق تكنولوجيات الاستشعار عن بعد وعن طريق المنظمات التي تسهل نشر تلك المعلومات.

مهام محددة بالإضافة إلى المبادرات الجارية

(6) وضع وحدات نموذجية وكتب مرجعية موحدة للتدريب بشأن تبيّن وتوثيق أحداث إبيضاض المرجان، وهلاكه ورصد إستعادته.

(7) تنظيم اجتماعات سنوية في كل منطقة بشأن منهجيات تقييم ورصد الشعاب المرجانية مع التركيز بصفة خاصة على توثيق إبيضاض المرجان والإبيضاض المتعلق بالهلاك وبالإستعادة اللاحقة. ويمكن إدراج هذه الاجتماعات السنوية في البرامج القائمة، حيثما يتسنى ذلك (قد يكون لاتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها المقدرة المثلى لتنفيذ تلك التدابير).

(د) تشجيع ومساندة البلدان على وضع ونشر تقارير ودراسات حالات بشأن الأوضاع القائمة في الشعاب أو ما يحدث من ابيضاض في المرجان وما يتصل به من هلاك، وما يترتب على ذلك من آثار.

المبادرات الجارية

(1) إن الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية قد وضعت تقريراً شاملاً عن أوضاع الشعاب المرجانية في العالم، على أن يجرى تحديثه كل عامين، قد ظهرت آخر طبعة منه في تشرين الأول/أكتوبر 2000. ويقوم هذا التقرير أساساً على الإسهامات الوطنية والإقليمية.

(2) إن أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وفقا للمقرر 3/5، الفقرة 7، قد دعت الأطراف إلى تقديم دراسات حالات يجرى نشرها، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات. وآلية التبليغ الوطنية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي تسهل تجميع المعلومات حول أوضاع الشعاب المرجانية ودراسات الحالات بشأن ما يحدث من ابيضاض في المرجان وآثار ذلك الابيضاض.

(3) إن تقرير برنامج تدهور الشعاب المرجانية في المحيط الهندي (CORDIO) عن الأوضاع السائدة في عام 2000 يهيئ فرصاً للتبليغ بشأن أوضاع الشعاب في بلدان المحيط الهندي. ونشر هذه المعلومات من خلال نشرة "CORDIO" قد سهل مزيداً من الاتصالات والتنسيق حول الآثار المحلية.

مهام محددة بالإضافة إلى المبادرات الجارية

(1) مساندة وتوزيع الشبكات والمبادرات القائمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، التي تقوم بتقييمات ورصد أوضاع الشعاب المرجانية.

(2) تعزيز توزيع ما يوجد من معلومات بشأن التقييم والرصد لأوضاع الشعاب المرجانية وما يتهددها، من خلال الشبكات القائمة (بموجب خطة الشبكة الدولية للإجراءات المتخذة بشأن الشعاب المرجانية (ICRAN) الاستراتيجية، هذا دوراً أساسي لكل من الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية و"قاعدة بيانات الشعاب المرجانية").

(ه) توسيع استعمال أنظمة الإنذار المبكر لابيضاض المرجان عن طريق :

(1) تعزيز وضع الخرائط المعروف للنقاط الساخنة القائمة حالياً بواسطة مقياس اشعاعي ذي درجة تحليل عالية تابع للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي NOAA) (AVHRR وذلك بزيادة التركيز في المناطق المستهدفة والقيام بعمليات للتحقق داخل الموقع؛

(2) تشجيع وكالات الفضاء والكيانات الخاصة على الحفاظ لنشر ما يلزم من أدوات الاستشعار لبدء تصميم وتطوير تكنولوجيا متخصصة لرصد المحيطات الضحلة؛

(3) جعل منتجات الاستشعار عن بعد متاحة بسهولة وبتكلفة منخفضة لعلماء الشعاب المرجانية ومديريها على النطاق العالمي، بقصد توصيل ذلك إلى العلماء والمديرين المتمركزين في البلدان النامية.

المبادرات الجارية

(1) تقوم دائرة اليونيب للمعلومات والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة، بتنسيق طائفة من المعلومات المتاحة المستمدة عن طريق تكنولوجيات الاستشعار عن بعد والمنظمات التي تسهل نشر تلك المعلومات.

(2) في نطاق الشبكة الدولية للإجراءات المتخذة بشأن الشعاب المرجانية (ICRAN) يقوم كل من المركز العالمي لرصد الحفظ والمعهد الاسترالي لعلوم البحار (ICLARM) باستكشاف إدراج وإتاحة المنتجات المتاحة عن طريق الخرائط من خلال ويب سايت المركز العالمي ومن خلال " قاعدة الشعاب المرجانية " التي تضم صورا بالأقمار الصناعية وصورا جوية.

مهام محددة بالإضافة إلى المبادرات الجارية

(3) توسيع استعمال أنظمة الإنذار المبكر الموجودة (مثل وضع خرائط NOAA للإنذار المبكر) ومساندة أنظمة الإنذار المبكر التي تعمل على أساس شبكة ويب.

(4) تعزيز مقدرة الجماعات المحلية على القيام بممارسات على المستوى المحلي والمستوى النائي في سبيل التحقق من الصحة.

(5) إيجاد آليات لإتاحة الحصول على صور ذات تركيز عالي المستوى وذات أطياف متعددة، على النطاق العالمي.

2 - بناء القدرات

(و) مساندة فرص التدريب والتشكيل المهني للإخصائيين في مجال التصنيف البحري والبيئة البحرية ولأعضاء التخصصات العلمية الأخرى ذات الصلة، خصوصاً على الصعيدين الوطني والإقليمي.

المبادرات الجارية

(1) أنشطة تدريب مختلفة جارية، لا تتعلق بالضرورة بابيضاض المرجان، ولكن بقضايا صيانة المرجان، مثل مبادرة التدريب المتعلقة باتفاقية رامسار للأراضي الرطبة للمستقبل لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وبرنامج البحار الإقليمية لمديري المناطق المحمية في الكاريبي؛ وأنشطة متنوعة تساندها وكالات العون وبنوك التنمية العالمية والإقليمية.

(2) هناك كثير من الأنشطة التدريبية الأخرى تجري بوصفها عناصر داخلة في مشروعات وبرامج أوسع نطاقاً. وتقوم الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية GCRMN ببناء القدرات المتعلقة برصد وتقييم الشعاب المرجانية من خلال حلقات تدريب عملي خصوصاً في البلدان النامية.

مهام محددة إضافة إلى المبادرات الجارية

(3) زيادة الإدراج أو المساندة لقضية الشعاب المرجانية والابيضاض، في أنشطة بناء القدرات التي تبذل بموجب إتفاقات بيئية متعددة الأطراف (مثل اتفاقية رامسار، واتفاقية قرطاجنة) وقدرات الأطراف المتعاقدة فيها.

(4) وضع نماذج وكتب دليلية تدريبية موحدة، بشأن تبين وتوثيق حالات إبيضاض المرجان واستعادة وضعها الطبيعي لاحقاً.

(5) تنظيم اجتماعات سنوية في كل منطقة بشأن تقييم الشعاب المرجانية وطرائق رصدها، مع التركيز بصفة خاصة على توثيق إبيضاض المرجان والإبيضاض المتعلق بالهلاك وبالإستعادة اللاحقة. وينبغي إدراج هذه الاجتماعات في برامج قائمة، كلما كان ذلك ممكناً.

(6) إنشاء صناديق استئمانية للزمالات الدراسية، في كل منطقة من برنامج البحار الإقليمية، لتوفير زمالات على مستوى التخرج أو ما بعد التخرج، لشخصين على الأقل في كل منطقة، للقيام بدراسات بشأن تكنولوجيا الشعاب المرجانية وإدارتها.

(7) تشجيع برامج التبادل بين البلدان و/أو المناطق.

(8) تعزيز مزيد من التنسيق والتعاون بين الأنشطة الإقليمية الجارية.

(9) التشجيع على أن يدرج في التقارير الوطنية التي توضع في نطاق اتفاقيات البحار الإقليمية واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، قسم للتبليغ عن الوقع الإيكولوجي والاقتصادي – الاجتماعي لحالات ابيضاض المرجان.

(10) إضافة قضية ابيضاض المرجان إلى استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي.

(ز) تشجيع ومساندة الطرائق المتعددة التخصصات في مجال البحث المتعلق بالشعاب المرجانية ورصدها وشؤونها الاجتماعية – الاقتصادية وإدارتها.

المبادرات الجارية

(1) إن أنشطة المبادرة الدولية للشعاب المرجانية والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية مقصود منها أن تشجع وتساند النُهُج المتعددة التخصصات في مجال البحث والرصد والشؤون الاجتماعية الاقتصادية والإدارة للشعاب المرجانية.

(2) إن برنامج البحار الإقليمية مثل الخطة الاستراتيجية للشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية ICRAN وما يوجد من برامج مثل CORDIO وبرنامج اليونيب البيئي للكاريبي هي برامج آخذة في زيادة القدرة الإقليمية على رصد الشؤون الاجتماعية – الاقتصادية والإدارة المتعلقة بإبيضاض المرجان. والمناطق الأربع العاملة في الوقت الحاضر في إطار خطط الشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية الاستراتيجية هي: جنوب شرقي آسيا، والمحيط الهادئ، الكاريبي وشرق أفريقيا.

مهام محددة إضافة إلى الخطط الاستراتيجية للشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية

(3) إيجاد شبكة رسمية من الوكالات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي توافق على تبادل الموظفين على أساس سنوي في مجالات متصلة بإدارة شؤون الشعاب المرجانية.

(4) جمع واستيعاب معلومات بشأن ما هو موجود من برامج للتدريب بشأن الإدارة الساحلية المتكاملة وأفضل الممارسات وما يتعلق بها من قضايا في مجال الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية.

(5) وضع و/أو توسيع فرص التدريب لصائدي الأسماك ومديري المناطق المحمية ومديري الموارد البحرية المتصلة بالموضوع على الصعيدين الوطني والإقليمي، بشأن تقييم الموارد ورصدها، وتأثير مستخدمي الموارد، والمناهج المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية في مجال إدارة الموارد البحرية والساحلية، والإنفاذ والتطبيق، وإدماج المجتمعات المحلية، وتحديد وقياس إنجازات أداء الإدارة في بلوغ الأهداف وتطبيق المؤشرات.

(6) أنظر النشاط (ك) (2) أدناه.

(ح) إيجاد شراكات بين أصحاب المصلحة وبرامج مساهمة المجتمعات المحلية وحملات لتوعية الجمهور وإيجاد منتجات إعلامية تعالج أسباب وعواقب ابيضاض المرجان.

المبادرات الجارية

(1) إن كلا من المبادرة الدولية للشعاب المرجانية والندوة الدولية لإدارة الأنظمة الإيكولوجية البحرية المدارية (ITMEMS) هما الأساس الذي يبنى عليه عمل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية الجديد.

(2) هناك عدد من المشروعات القائمة في مجالي التوعية وبناء القدرات، في إطار برامج البحار الإقليمية، تسعى إلى زيادة التوعية بشأن ابيضاض المرجان.

(3) إن الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والصندوق العالمي للأحياء البرية قد أنتجت نشرة عنوانها " إدارة الشعاب المرجانية المبيضة أو المصابة بتلف شديد " للإسهام في الإدارة الفعلية والفورية للمساعدة على حماية الشعاب وإعادة انعاشها، ولتعزيز البحث اللازم لإيجاد الأدوات والتدابير الكفيلة بتحقيق النجاح على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك تقصد هذه النشرة إلى زيادة التوعية بالحاجة الملحة إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتخفيف وقع تغير المناخ على الشعاب المرجانية.

(4) نهج الصندوق العالمي للأحياء البرية في مجال حفظ الشعاب المرجانية على النطاق العالمي "Coral Web": تدريب مديري الموارد، ونشر الثقافة، زيادة الوعي وتنفيذ مشروعات إدارة الشعاب في المواقع، وذلك لمساعدة مجموعات أصحاب الشأن على تحقيق أهدافها في إدارة الشعاب والإدارة الاقتصادية المستدامة، شاملاً إيجاد بدائل للممارسات المدمرة المعمول بها.

(5) إن الشبكة الدولية لمعلومات الشعاب المرجانية (ICRIN) هي الآلية الأولى التابعة للمبادرة الدولية للشعاب المرجانية، المعنية بتوعية الجمهور وهي بذلك تعمل على نشر منتجات المعلومات العامة التي تعالج أسباب وعواقب ابيضاض المرجان.

مهام محددة بالإضافة إلى المبادرات الجارية

(6) " سد الفجوة بين العمل العالمي والعمل المحلي باستحداث مبادرات وطنية ودون إقليمية بشأن الشعاب المرجانية " (أنظر المبادرة الدولية للشعاب المرجانية والندوة الدولية لإدارة الأنظمة الإيكولوجية البحرية المدارية بشأن وضع أساس عمل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية الجديد).

(7) تجميع المعلومات ذات الصلة المستمدة من التقارير المعنية بالأوضاع القائمة للشعاب المعرضة للخطر إلى غير ذلك، في مواد عملية فعالة يستخدمها الجمهور بجميع فئاته ووسائط الإعلام والقطاع الخاص وصانعو السياسة العامة.

3- وضع السياسات/تنفيذها

(ط) استعمال الأطر القائمة للسياسة العامة في سبيل تنفيذ التدابير المتعددة الرامية إلى الحفظ والمبينة خطوطها العريضة في النداء المجدد إلى العمل الصادر عن المبادرة الدولية للشعاب المرجانية، ووضع وتنفيذ خطط شاملة متكاملة في المناطق البحرية والساحلية التي تستكمل المناطق البحرية المحمية، وذلك بمقياس يتراوح بين المقياس المحلي والمقياس الوطني.

المبادرات الجارية

(1) على سبيل المثال إن الأنشطة الإقليمية ذات الصلة في نطاق المنطقة الكاريبية الأوسع مدى، تجري من ضمن ما تجري فيه، ضمن إطار:

- اتفاقية قرطاجنة وبروتوكولاتها بشأن انسكابات النفط، والمصادر البرية للتلوث البحري وخصوصاً تلويث المناطق المحمية والحياة البرية.
- إطار المبادرة الدولية للشعاب المرجانية الإقليمي للعمل.
- إتحاد دول الكاريبي.
- لجنة أمريكا الوسطى بشأن البيئة والتنمية
- (المجموعة الكاريبية) CARICOM

مهام محددة إضافة إلى المبادرات الجارية

(2) تقييم الأعمال ذات الصلة الجارية في نطاق الأطر الموجودة وكيف توجه هذه الأعمال بصفة مباشرة لمعالجة الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، خصوصاً فيما يتعلق بشؤون الشعاب المرجانية.

(3) إدماج الشؤون ذات الأولوية التي تبينتها المبادرة الدولية للشعاب المرجانية والندوة الدولية لإدارة الأنظمة الإيكولوجية البحرية المدارية فيما هو قائم من سياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

(4) استعمال برامج البحار الإقليمية وغيرها من الاتفاقات الإقليمية (أي اتفاقات الشحن البحري، ومصائد الأسماك، والتلويث البحري الناشئ عن الاتجار وعن المصادر البرية) بوصف ذلك أدوات لتنمية وتنفيذ السياسات المتعلقة بإدارة شؤون الشعاب المرجانية وحمايتها.

(ي) تبين وإيجاد تدابير إضافية وبديلة لكفالة وسائل العيش للناس الذين يعتمدون مباشرة على خدمات الشعاب المرجانية

المبادرات الجارية

(1) أن بعض المشروعات في برنامج CORDIO في منطقة المحيط الهندي تركز على تحديد الآثار الاقتصادية – الاجتماعية لهلاك المرجان وعلى الخيارات الرامية إلى تخفيف حالات الهلاك تلك عن طريق الإدارة وإيجاد وسائل عيش بديلة ويقتضي الأمر وضع مزيد من مشروعات بحثية ذات أهداف معينة، تتحرى عن وقع ابيضاض المرجان وما يحدث فيه من هلاك على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأخرى.

مهام محددة إضافة إلى المبادرات الجارية

(2) تجميع معلومات حول الوقع الاجتماعي – الاقتصادي لابيضاض المرجان على المجتمعات المحلية التي تعتمد على الشعاب المرجانية.

(3) مساندة وتوسيع نطاق المشروعات الموجودة التي تتولى تقييم تأثير ابيضاض المرجان على المجتمعات المحلية التي تعتمد على الشعاب المرجانية مثل مشروع CORDIO في المحيط الهندي.

(4) وضع مشروعات رائدة لنقل المجتمعات التي تعتمد على الشعاب المرجانية إلى وسائل عيش بديلة ومستدامة.

(ك) الشروع في جهود لإيجاد تدابير مشتركة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ واتفاقية الأراضي الرطبة، بشأن ما يلي:

(1) وضع نهج لتقييم الأخطار الواقعة على أنواع الشعاب المرجانية من جراء الإحترار العالمي؛

(2) بناء قدرات للتنبؤ بآثار الابيضاض المرجاني ورصده وما يتصل به من حالات هلاك؛

(3) تبين نهج لوضع تدابير استجابة لابيضاض المرجان؛

(4) تقديم التوجيهات الصادرة للمؤسسات المالية بما فيها مرفق البيئة العالمية، لمساندة تلك الأنشطة.

المبادرات الجارية

(1) نقل الأمين التنفيذي إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الرأي القائل بوجود دلالات كافية على أن تغير المناخ هو من الأسباب الرئيسية للابيضاض المرجاني الخطير الذي حدث أخيراً، وأن هذه الدلالة كافية لتبرير تدابير علاجية تتخذ طبقا للنهج التحوطي. وفي هذا الصدد، أجرت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حواراً لاستكشاف التكامل بين شواغل التنوع البيولوجي وتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

(2) المشروع الكاريبي لمرفق البيئة العالمية بشأن التكيف مع تغير المناخ (ويقال له مشروع التكيف الكاريبي) (CPACC project).

المهام المحددة إضافة إلى المبادرات الجارية

(3) تشجيع وتنفيذ خطط عمل مشتركة مع اتفاقات ومنظمات ومبادرات أخرى، تشمل لجنة التنمية المستدامة، والفاو واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط أعمالها، والمنظمات الإقليمية التجارية والاقتصادية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والمبادرة الدولية للشعاب المرجانية وبرنامج الإنسان والغلاف الحيوي. وبصفة خاصة تقييم وتنسيق الأنشطة التي تم الاتفاق عليها بموجب اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف بشأن الشعاب المرجانية.

(4) جمع مخرجات المشروع الكاريبي لمرفق البيئة العالمية بشأن التكيف مع تغير المناخ (مشروع التكيف الكاريبي) بوصفها إسهاماً في الأنشطة (ك) '1' – '4' أعلاه ونشر النتائج المستخلصة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وغير ذلك من الآليات.

(5) قد يقتضي الأمر مزيداً من وضع تدابير الاستجابة لابيضاض المرجان وتقديم مزيد من الإرشاد المحتمل للمؤسسات المالية، بما فيها مرفق البيئة العالمية.

(ل) تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات مصائد الأسماك الإقليمية على وضع وتنفيذ تدابير لتقييم وتخفيف وقع الارتفاع في درجة حرارة سطح البحر على مصائد الأسماك.

المهام المحددة

(1) التحقيق في الآثار التي يمكن أن تكون ضارة ناشئة عن التغيرات في الأنماط الأقيانوغرافية وما ينشأ عنها من وقع على أرصدة سمكية، من جراء ارتفاع درجة حرارة سطح البحر.

(2) إيجاد مناطق عدم صيد أسماك والحد من وسائل صيد الأسماك لحماية مناطق التكاثر وإيجاد مهرب للأسماك.

(3) إنفاذ تشريع يُحظر الممارسات المدمرة في صيد الأسماك، والتي تلحق مزيداً من الضرر بالأنظمة الإيكولوجية للشعاب المرجانية.

(4) التحقيق في استراتيجيات إدارة مصائد الأسماك في الشعاب المرجانية التي قد تُثبت استدامتها عملياً فيما يتعلق بالأرصدة السمكية والأنظمة الإيكولوجية التي تنتج تلك الأرصدة، (في تعاون مع الفاو).

(م) التركيز على أن ابيضاض المرجان يمكن رصده باعتباره إنذاراً مبكراً لوقع الإحترار العالمي على الأنظمة الإيكولوجية البحرية، وعلى أن إنهيار الأنظمة الإيكولوجية للشعاب المرجانية يمكن أن يؤثر في العمليات الإيكولوجية للنظام البحري الأوسع مدى التي تمثل الشعاب المرجانية جزءاً منه.

المهام المحددة

(1) التسليم بأن ابيضاض المرجان إنما هو استجابة لعملية تراكمية من الضغوط (أي الإحترار العالمي هو عامل الضغط الأوسع انتشاراً في العالم، غير أنه توجد أيضاً ضغوط معروفة من فعل الإنسان تؤدي إلى تفاقم الأحداث). ووضع برامج تربوبية تعالج نهج الأنظمة الإيكولوجية لإدارة الشعاب المرجانية وتعالج العلاقة بين العوامل الإيكولوجية لتلك الشعاب وارتفاع درجة حرارة سطح البحر وغير ذلك من الضغوط الناشئة بفعل الإنسان.

(2) التحقيق في العلاقة القائمة بين حالات ابيضاض المرجان وبيانات الأرصاد الجوية على المدى الطويل.

(3) وضع برامج تثقيفية بشأن العلاقة بين الشعاب المرجانية والأنظمة البحرية الأوسع مدي (مثل تأثير فقدان الشعاب المرجانية على مصائد الأسماك وعلى المجتمعات المحلية إلى آخره).

(ن) التركيز على الترابط وعلى أوجه عدم اليقين في العلاقات بين الأنظمة البحرية والبرية والمناخية.

4- التمويل

(س) تعبئة البرامج والآليات الدولية لتقديم المساعدة الإنمائية المالية والتقنية للتنمية، وكذلك تعبئة الموارد الوطنية وموارد القطاع الخاص لمساندة التنفيذ.

المهام المحددة

(1) تشجيع برامج تبين العلاقة بين المساعدة الإنمائية المالية والتقنية وتمويل المشروعات البيئية.

(2) تبين آليات المساعدة المالية والتقنية من مصادر وطنية خاصة، لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة بسبب ابيضاض المرجان.

التذييل الثاني

عناصر لخطة عمل بشأن التدهور المادي للشعاب المرجانية ودمارها

الأنشطة التالية التي أقرها مؤتمر الأطراف في مقرره 3/6 ينبغي إدراجها في الهدف التشغيلي 3/2 في برنامج العمل المفصل :

(أ) *التقييمات والمؤشرات*. إجراء تحليل شامل لوضع والاتجاهات في الأنظمة الإيكولوجية العالمية للشعاب المرجانية مع الأخذ في الاعتبار الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/6/4، شاملة تحديد المؤشرات لاستمرار الرصد وتحديد الآثار الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية المترتبة على تدهور ودمار الشعاب المرجانية.

(ب) *الإدارة*. تبين الممارسات في الإدارة والتكنولوجيات والسياسات العامة التي تشجع على الحفظ والاستعمال المستدام للأنظمة الإيكولوجية للشعاب المرجانية وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي بحري، بقصد التصدي للتهديدات التي تم تبينها (أي الإفراط في صيد الأسماك، تطوير السواحل، الممارسات الهدامة في صيد الأسماك، التلوث الناشئ عن الأنشطة البرية، التلوث الناشئ عن الأنشطة البحرية، والاستخدامات الترفيهية) وتبين النهج الإدارية القابلة للاستدامة.

(ج) *بناء القدرات*. تعزيز قدرات الأطراف والمناطق والمجتمعات المحلية وغيرهما من أصحاب المصلحة على الإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية للشعاب المرجانية وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي بحري، من أجل الحفاظ على المنافع الناجمة عن أنظمتها الإيكولوجية وفي سبيل تعزيز الوعي والأعمال المسؤولة لمنع وتخفيف التدهور والدمار المادي الذي يلحق بالشعاب المرجانية وآثاره على التنوع البيولوجي البحري.

(د) *التمويل*. تبين وتشجيع ما يوجد من برامج، وتعبئة مزيد من الآليات في سبيل تقديم المساعدة الإنمائية المالية والتقنية، لمساندة تنفيذ الأنشطة التي تعالج التدهور والدمار الماديين للشعاب المرجانية.

(هـ) *التربية وتوعية الجمهور*. تربية وتوعية الجمهور وصانعي السياسة العامة وغيرهم من أصحاب المصلحة بالقيم الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية للأنظمة الإيكولوجية للشعاب المرجانية وبأهمية الأخذ بنهج النظام الإيكولوجي لحفظها وإدارتها إدارة مستدامة.

االتذييل الثالث

عناصر إطار إدارة التنوع البيولوجى البحرى والساحلى/[11]

أ — الغرض من الإطار

1- إن الإطار الشامل لإدارة شؤون التنوع البيولوجى البحرى والساحلى ينبغى أن يحقق الاهداف الثلاثة للأتفاقية وهى حفظ التنوع البيولوجى، الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجى، والتقاسم العادل للمنافع المستمدة من استعمال الموارد الجينية.

2- من شأن هذا الإطار أن يكون بمثابة تأمين أو يقوم بدور تحوطى للمساعدة على وقف ضياع التنوع البيولوجى وعلى إعادة إنعاشه بصرف النظر عن معرفتنا الغير المكتملة للبيئة البحرية.

3- إن الإطار ينبغى أن يعالج جميع عناصر التنوع البيولوجى كما جاءت فى المرفق الأول بالإتفاقية، بما فى ذلك المستويات الجينية ومستوى الأنواع والأنظمة الايكولوجية.

4- إن الأنظمة الايكولوجية البحرية تشمل عناصر أعماق البحار وعناصر المحيطات. ومعظم الأنواع تمر بمرحلة متنقلة فى دورة حياتها. ونتيجة لذلك تعتبر الأنظمة البحرية أنظمة مفتوحة كما أن اليرقات يمكن أن تكون وصلات بين الموائل البحرية البعيدة بعضها عن بعض. ومعنى ذلك أن قضايا الإتصالية (connectivity) ممكن أن تكون هامة فى تصميم إدارة شؤون التنوع البيولوجى البحرى كما أن منطقة MCPA واحدة لن تستطيع لحماية جميع التنوع البيولوجى فى المنطقة. ولذا فلابد من نهج يشمل شبكة من هذه المناطق. وينبغى أن تكون هذه الشبكة على حجم مناسب، وهو أمر يقتضى أحياناً سلوك نهج إقليمى. إن هذا النهج الإقليمى ينبغى أن يعالج قضايا النسبية على نطاق إقليمى وليس وطنى، مثلاً عندما يملك بلد أو تملك حفنة من البلدان معظم الموائل أو جميع الموائل التى من نمط معين أو تملك الأواهل العالمية من نوع معين.

ب — عناصر الإطار

5- إنّ إطاراً فعالاً لأدارة شؤون التنوّع البيولوجي البحري والساحلي ينبغي أن يتضمّن ممارسات وخطوات للإدارة المستدامة لحماية التنوّع البيولوجي على مدى البيئة البحريّة والساحليّة الواسعة، شاملةً شبكة متكاملة من المناطق البحرية والساحليّة المحميّة تشمل ما يلي:

(أ) مناطق ذات صفة تمثيلية تُستبعد منها الإستعمالات الإستخراجية وتُستبعد كذلك أو تُخفَّض الضغوط البشرية الثقيلة الأخرى لإمكان الإستمرار أو الإسترداد في سلامة وهيكلة وأداء الأنظمة الإيكولوجية؛

(ب) مناطق بحرية وساحلية محميّة أخرى يمكن أن تستكمل أهداف التنوّع البيولوجي في المجالات المشار اليها في الفقرة السابقة، التي تُدار فيها التهديدات في سبيل حفظ و/أو الأستعمال المستدام للتنوّع البيولوجي وبذلك يمكن أن يُسمَح فيها بالإستعمالات الإستخراجية؛

6- إن التوازن بين المناطق البحرية والساحلية المحميّة من الفئتين 1 و 2 في التوصية 11 هو أمر يختاره البلد وأنّه ينبغي للبلد عند اختياره التوازن المنشود أن يراعي مشورة الفريق المخصَّص القائلة بأنّ بعض الأهداف مثل المناطق التي تُعدُّ مناطق علمية مرجعيّة لا يمكن تحقيقها إلاّ من خلال الأخذ بالفئة الأولى.

7- ينبغي لهذا الإطار أن يأخذ في الحسبان المتطلّبات الوطنية في ما يتعلّق بمصالح المجتمعات الأصلية والمحلّيّة مثل الممارسات الروحية والثقافية والمصالح الإجتماعية الإقتصادية. زكذلك، إذا لزم الأمر، فرص تُتاح لمشاركة المجتمعات الأصليّة والمحلّيّة في إنشاء وإدارة مناطق بحرية وساحليّة محميّة. وكذلك، إيجاد فرص لحماية وتعزيز ما لديها من معرفة وإبتكارات وممارسات.

ج — مناطق ذات صفة تمثيلية يستبعد إمكان الإستخراج منها

8- ينبغى أن تدار الشبكات الأولية من المناطق المختلفة كى تصان سلامتها وهيكلتها وأداؤها، وقوتها الاسترادادية، وبقاؤها وجمالها أو لإتخاذ خطوات استعادة أو إنعاش للتنوع البيولوجى وأن توازى الفئتين الأولى والثانية من فئات الـ IUCN. وينبغى أن تشمل تلك الشبكات طائفة كاملة من الأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية (شاملة المناطق ذات الصفة التمثيلية والمناطق الفريدة أو الخاصة)، وأن تكون محمية من الآثار البشرية وآثار الأنواع الغريبة. والغرض الرئيسى من هذه الشبكة الأولية هو توفير قيم ذاتية تسمح لنا بأن نتفهم على نحو افضل البيئة البحرية والساحلية وأن نسهم فى إنعاش البيئة البحرية وتكون بمثابة تأمين ضد الفشل الذى قد يحدث فى إدارتنا

[11]/ من التوصية 3/8 (باء)، المرفق الرابع.

لتلك البيئة. ولكن الشبكة ستسهم ايضاً فى تحقيق الرفاهه الاجتماعى – الاقتصادى، والاستعمال المستدام لمصائد الأسماك فى المناطق المتاخمة وفى تمتع الجمهور.

9- إن الشبكة الأولية ينبغى أن تمثل جميع الأنظمة الايكولوجية وتضم أمثلة على التنوع البيولوجى البحرى كله. وينبغى أن تضم قدراً كافياً من المساحات والنسخ المتكررة بحيث تستطيع الوفاء بالأهداف المنشودة وتكون قابلة للبقاء على مر الزمن من الناحية الايكولوجية. ولم يستطع الفريق أن يتبين أية صيغة بسيطة لتبين ما إذا كانت شبكة ما هى شبكة ذات صفة تمثيلية، فإن ذلك يرتهن بالظروف المحلية، (مثلاً تنوع الموائل). بيد أن الخبرة فى عمل المناطق المحمية الأرضية والعمل الذى جرى حتى الآن على الـ MCPA والمنشورات العلمية كلها تبين أن بضعة MCPA صغيرة لن تكون شبكة ذات صفة تمثيلية وقابلة للاستدامة.

10- أما الحماية من وقع الأنشطة البحرية فمعناها أن إزالة أية أحياء أصلية سوف يمنع إلا بالقدر اللازم للسماح بالبحث العلمى الأساسى وبالتعليم (أى أن المناطق المحمية لن يرفع منها شئ، ويعنى كذلك أن الممارسات الأخرى سوف يكون لها وقع محسوس على التنوع البيولوجى مثلاً تغيير المادة الأساسية التى تعيش عليها الكائنات والتغيرات فى تحركات الرواسب، والتلويث، والإضطراب الذى يلحقه الزائرون بالأنواع الحساسة) سوف تمنع أو يتم التحكم فيها.

11- ولابد للشبكة الأولية أن يكتب لها البقاء الدائم فى مواجهة التهديدات المتغيرة وفى مواجهة التغيير البيئى الطويل الأجل (مثلاً تغير المناخ). إن هذه الـ MCPA ينبغى أن تكون دائمة وبقاؤها قد يكون متوقفاً على أمور مثل طبيعة الحماية القانونية ووجود نسخ مكررة وتصميم الـ MCPA الفردية والإتصالية بين الـ MCPAs (سواءاً المباشرة أو عن طريق الشبكات الثانوية باعتبارها همزات وصل).

12- وعلى الرغم من أن توصل الجمهور هو شئ يمكن تشجيعه لتوليد تعليم ووعى وتمتع إلا أن هذه المنافع ينبغى أن تعامل على أساس أنها منافع ثانوية بالقياس إلى الأغراض الأساسية الآنفة الذكر. وقد يقتضى الأمر التحكم فى توصل الجمهور إلى الـ MCPA للحيلولة دون حدوث وقع غير مقبول.

13- وينبغى أن تكون الشبكات موزعه جغرافياً على المناطق البيوجغرافية وأن تقوم على أساس الأنظمة الايكولوجية بدلاً من التركيز على نوع معين بمفرده.

د ـــ الشبكة من المناطق البحرية والساحلية المحمية التي يُسمح بها بالاستعمالات الاستخراجية

14- إن شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية الثانوية ستحتوى مناطق خاضعة لرقابة محددة على المواقع ذات الغرض المحدد فى مجال التنوع البيولوجى أو التى لها أثر معترف به فى مجال التنوع البيولوجى وهى مناطق توازى الفئات الثالثة والرابعة والخامسة أو السادسة لدى الـ IUCN. ويمكن أن تكون لهذه الرقابات أهداف أخرى، مثل الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية، وتشمل الرقابات مثلاً الرقابة على طرائق الصيد (مثلاً الحد من الصيد بطريقة تجريف القيعان) والرقابات على إزالة بعض الأنواع (مثل الأنواع التى تكون (بتشديد الواو) الموائل، والإغلاقات الدولية والرقابات على التلويث والترسيب.

15- ومن الأدوار الهامة التى تقوم بها هذه المناطق الحفاظ على الاتصالية عبر الشبكة كلها وحماية مراحل دورة الحياة الخارجة عن الشبكة الأولية من الـ MCPA (مثلاً نتيجة للمسلك المتبع فى التوالد والفقس)، وحماية المناطق الأساسية من التهديدات.

هـ ـــ الإدارة المستدامة للبيئة الأوسع نطاقاً

16- إن شبكة الـ MCPA سيكون مقرها فى إطار من ممارسات الإدارة المستدامة على البيئة البحرية والساحلية الأوسع نطاقاً.

17- وممارسات الإدارة المستدامة على البيئة البحرية والساحلية الأوسع نطاقاً يمكن ان تشمل قيوداً عامة تنطبق على المنطقة كلها، (مثلاً فرض حظر على بعض طرائق الصيد الهدامة)، وقيوداً على مواقع معينة تفرض لأغراض لا تمت إلى التنوع البيولوجى، (مثلاً القيود على التجريف القاعى لحماية الكابلات، أو المناطق المقيدة لأغراض دفاعية). إن هذه الممارسات يمكن أن تسهم فى حماية التنوع البيولوجى بطرائق شتى، تشمل ما يلى :

(أ) إدارة شؤون قضايا أوسع انتشاراً تهدد فاعلية الـ MCPA الفردية، وتهدد فى خاتمة المطاف المقصود من الشبكات الإقليمية. وتنشأ هذه التهديدات عادة من مصادر أرضية وتشمل قضايا مثل نوعية الماء والترسيب؛

(ب) توفير منافع مباشرة للتنوع البيولوجى (مثلاً القيود على التجريف القاعى للحيلولة دون الإضرار بالكابلات يمكن أن تحمى أيضاً التنوع البيولوجى الحساس للمرجانيات والاسفنجيات).

(ج) حماية أنواع داخلة فى التنوع البيولوجى البحرى والساحلى يصعب معالجتها عن طريق تدابير تتعلق بالمواقع (مثلاً القيود على ممارسات صيد السمك التى تسبب الأسر الجانبى لأنواع مثل طائر الألباتروس والثدييات البحرية والسلاحف؛

(د) تخفيض الآثار على الترابطات بين الـ MCPAs، مثلاً بالسماح بتحرك اليرقات بين الـ MCPAs.

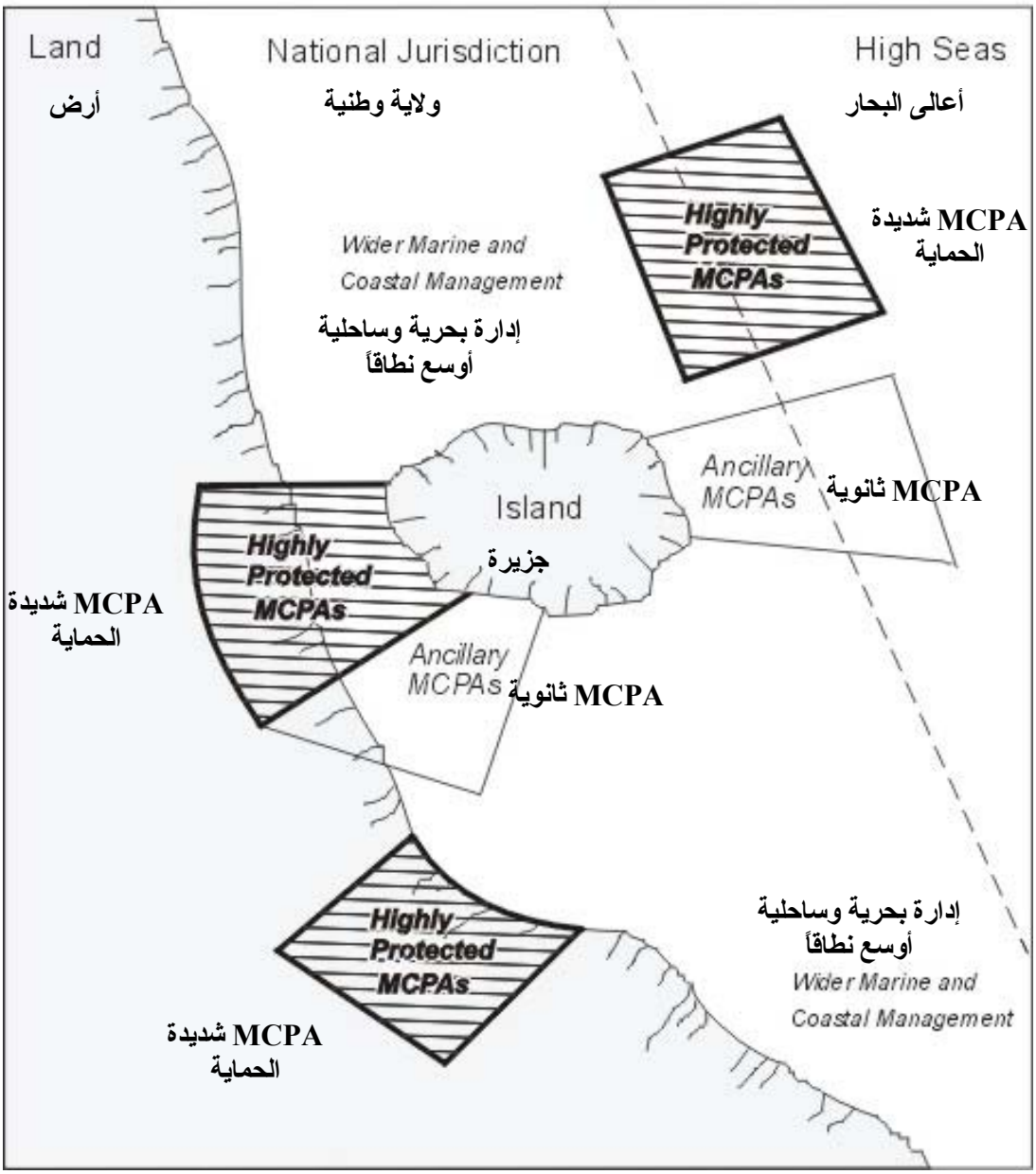
و— المساندة الدولية لإنشاء وإدارة شبكات من المناطق البحرية والساحلية المحمية

18- تبين الفريق وجود عدد كبير من العوائق التى تعرقل إنشاء وإدارة الـ MCPAs. ويوجد عدد من الطرائق التى يستطيع بها المجتمع الدولى أن يساعد على تذليل تلك العوائق. وبصفة خاصة يستطيع المجتمع الدولى :

(أ) أن يسدى مساندة مالية وتقنية وغيرها لعمل الـ MCPA؛

(ب) أن يساعد على تبين وإزالة العوائق التى تمنع إنشاء الـ MCPA والحوافز الضارة التى تسبب الأنشطة غير المستدامة فى البيئة البحرية والساحلية.

عناصر إطار إدارة التنوع البيولوجى البحرى والساحلي



التذييل الرابع

أولويات البحث، شاملة البحث الرائد ومشروعات الرصد بالعنصر البرنامجي (3): المناطق البحرية والساحلية المحمية /[11]

تهدف أولويات البحث والمشروعات الرائدة الآتية، إلى استكشاف وتعزيز الروابط بين المناطق المحمية البحرية والساحلية والاستعمال المستدام للموارد الحية البحرية والساحلية. وتحقيق غاية الاستعمال المستدام للموارد الحية يتوقف على السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكل MCPA. ولذا فإن عددا من الأولويات في البحث يركز على هذا الجانب من الـ MCPA. أما آثار الـ MCPA على حجم الأواهل وديناميكياتها (الفقرة دال من الصلاحيات) فيجرى بحثها من خلال الأولوية 2-1 (الاتصالية والنسبية) والأولوية 2-3 (د) (تغير المناخ)، والأولوية 3-1 (حجم الـMCPA وموقعه بالقياس إلى ديناميكية الأنواع والموائل) والأولوية 3-6 (ب) (النسبة المئوية من الحماية اللازمة بالقياس إلى حجم وديناميكية الأواهل المحلية).

ألف — إنشاء شبكة عالمية من الـ MCPAs

الأولوية 1-1: وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية نحو إنشاء شبكات من الـ MCPAs.

مشروع رائد :

(أ) تسترعي الأطراف والهيئات الإقليمية والمنظمات ذات الصلة إنتباه أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى المبادرات القائمة والمقررة لتطوير شبكات MCPA .

(ب) مشروع استراتيجيات موجهة نحو التدابير الفعلية لإنشاء شبكات من الـ MCPAs وتنفيذ تلك الاستراتيجيات، بحيث تتمشى مع المبادرات الإقليمية، مثلاً بعقد ورشات إقليمية.

باء — قوائم جرد وتقييم للـ MCPAs والنظام العالمي

الأولوية 2-1 : تقييم الصفة التمثيلية والاتصالية والنسبية لنظام الـ MCPAs الموجود.

مشروعات رائدة :

(أ) القيام بمبادرات لوضع خرائط للأنظمة الايكولوجية والموائل داخل المناطق والأنحاء البيوجغرافية، وتحديد المستوى الأدنى لفئات الموائل العريضة اللازمة لتقييم الطابع التمثيلي لشبكات الـ MCPA. واستعمال ذلك كقاعدة لتقييم الطابع التمثيلي لشبكة الـ MCPAs الموجودة. وينبغي أن يستعمل هذا العمل إطاراً رفيع المستوى يتمشى مع أساس عمل وضع قائمة الجرد العالمية. ومن النهوج الممكنة في هذا العمل عقد ورشات إقليمية.

(ب) تقييم الاتصالية لتحديد المناطق البيولوجية وتطبيق هذه المعلومة لتقييم ما يوجد من شبكة الـ MCPAs وكذلك لتبين مجالات الأولوية للمستقبل.

(ج) تقييم فعالية الشبكة الحالية للـ MCPAs، إقليمياً وعالمياً، في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للأنواع المهاجرة.

الأولوية 2-2: إيجاد قواعد البيانات المناسبة على الصعيد الوطني بما يسمح بتقييم أطر الـ MCPAs على نطاق أوسع (إقليمي/ عالمي). واستعمال هذه البيانات لتبين ما يوجد من أنماط بين الـ MCPAs لتوليد الاحتياجات ذات الأولوية للبحوث والنهوج المستقبلية المتعلقة بالإدارة التواؤمية.

مشروعات رائدة :

(أ) الإطار الرفيع المستوى لقائمة الجرد العالمية (أنظر المرفق الرابع أدناه) وما يتصل به من مشورة للمديرين الوطنيين بشأن قوائم الجرد الوطنية.

(ب) إيجاد قواعد بيانات وطنية لتقييم الشبكات الموجودة المختارة، من وطنية وإقليمية، مع إختيار أمثلة من طائفة المواقف السياسية والاقتصادية والبيوجغرافية.

(ج) القيام باستعراض عالمي للوضع القائم حالياً في معرفة الـ MCPAs حسب المناطق. وتقديم اسهام بشكل يكون مفهوماً للمديرين وراسمي السياسة.

الأولوية 2-3: تبين أفضل المؤشرات لتقييم فعالية الإدارة على مستويات مختلفة داخل نظام شامل.

مشروعات رائدة :

---

[11] / من التوصية 3/8 (باء)، المرفق الأول.

(أ) وضع واختبار سلسلة من تدابير التقييم الفعالة، شاملة مؤشرات، بشأن عدد من المواقع الموجودة (مؤشرات بيولوجية، واجتماعية اقتصادية، وقائمة على أساس الحكم). والمواقع الرائدة المختارة ينبغى أن تغطى طائفة من المناطق الباردة والمعتدلة المناخ والمدارية الحارة.

(ب)وضع مناهج لتقييم فعالية شبكات الـ MCPA بأكملها.

(ج) وضع مناهج لمواءمة إدارة الـ MCPAs استجابة لتغير محتمل لأنماط توزيع الأنواع والموائل، وهو تغير قد يؤدى إلى تغير المناخ.

جيم — تنفيذ شبكات الـ MCPAs

الأولوية 3-1: إيجاد توافق الآراء والمساندة الوافية لحماية التنوع البيولوجى من خلال نهوج متعلقة بالمنطقة بالذات.

مشروع رائد :

(أ) التدليل على المنافع الطويلة الأجل (مثلاً التغييرات فى الأنواع والتغييرات فى الموائل والتغييرات فى الأنظمة الإيكولوجية) الناشئة عن موائل وأنظمة ايكولوجية لها أتساع كاف/أهمية كافية، وذلك عن طريق القيام بدراسات حالات.

الأولوية 3-2: وضع المعايير لاختيار الـ MCPAs فى البلدان التى تنقصها هذه المعايير.

مشروع رائد :

(أ) إيجاد نموذج فكرى وأمثلة على أفضل الممارسات فى مجال معايير اختيار الـ MCPA، وذلك بالقيام بعمل متصل الحلقات فى عدد صغير من البلدان المختارة.

الأولوية 3-3: تعزيز الآثار الاجتماعية والاقتصادية للـ MCPAs، خصوصاً من حيث تخفيف وطأة الفقر.

مشروعات رائدة :

(أ) وضع نهوج حساسة من الناحية الثقافية بشأن إيجاد وإدارة الـ MCPAs، لتحقيق الإشراك الفعال لأصحاب المصلحة الأصليين وذوي العلاقة حسب الملائم.

(ب) لإيجاد نهوج تواؤمية فى إيجاد وإنشاء الـ MCPAs. ويمكن أن يتم ذلك بتجميع ونشر دراسات الحالات عن أفضل الأمثلة وأسوأها عن درجة تفهم طريقة تصرف المجتمعات المستهدفة (اجتماعياً / ثقافياً) وعن الطريقة التى يمكن بها لـ "تصريف الأعمال" أن يؤثر فى نجاح الـ MCPA التى أنشئت وتجرى إدارتها.

الأولوية 3-4: إيجاد "شبكات تعلم" فعالة، أى شبكات بين الـ MCPAs على الصعيد الوطنى/ الدولى : واختبار هذه الشبكات بعد إنشائها فى طائفة من البلدان/ المناطق الاختبارية.

مشروعات رائدة :

(أ) إنشاء شبكات من المجتمعات/ أصحاب المصلحة فى الـ MCPAs لتمكينهم من المشاركة والتعلم من الخبرات.

(ب)تجميع المعلومات من شبكات التعلم الموجودة وإصدار ارشادات لتشغيل تلك الشبكات على أساس هذه الخبرات.

الأولوية 3-5: إيجاد طرائق فعالة لإماج المعرفة التقليدية فى إنشاء الـ MCPA وإدارتها.

مشروع رائد :

(أ) وضع خطوط توجيهية لإدماج المعرفة التقليدية والممارسات والمبتكرات بإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية، فى إنشاء وإدارة الـ MCPA ومساندة تلك الخطوط بتجميع ونشر دراسات حالات تتناول طائفة واسعة من الأمثلة المستمدة من أماكن جرت فيها تلك المبادرات (مثلاً نيوزيلاندا، شيلى، منطقة الكاريبى الواسعة).

الأولوية 3-6: وضع استراتيجيات لإدماج الـ MCPAs وإنشاء الشبكات فى التخطيط الوطنى والإقليمى الطويل الأجل.

مشروعات رائدة :

(أ) وضع استراتيجيات تقوم على الخبرة السابقة والاحتياجات المستقبلية لطائفة المناطق الجغرافية.

(ب)وضع طرائق لتقييم النسبة المئوية للحماية غير الاستخراجية اللازمة، فى ترابط مع برامج الرصد الوطنية، تبعاً لحجم وديناميكية المجتمعات المحلية.

(ج) إدماج اعتبارات الترسيب وجودة الماء فى عمليات التخطيط والإدارة.

التذييل الخامس

أولويات البحث والرصد المرتبطة

بعنصر البرنامج (4): تربية الأحياء البحرية /[13]

في الوقت الحالي لا توجد معلومات كافية متاحة حول آثار تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي وتخفيف تلك الآثار. ولذا ينبغي بذل مزيد من الجهود من خلال استعمال المعارف والابتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية، حسبما هو ملائم، وذلك في المجالات الآتية:

(أ) *الاحتياجات البحثية العامة :*

(1) وضع برامج بحثية لمساندة إيجاد برامج رصد فعالة لرصد وقع تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

(2) وضع معايير للحكم على الطابع الجاد لآثار تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجى؛

(3) إنشاء برامج رصد لاحقة لتبين آثار تربية الأحياء المائية على التنوع البيولوجي؛

(4) القيام ببحوث عن وقع الأنواع البحرية المتهربة من التربية البحرية على التنوع البيولوجي؛

(5) وضع معايير لمعرفة متى يكون تقييم الوقع البيئي لازما؛ ولتطبيق تقييمات الوقع البيئي على جميع مستويات التنوع البيولوجي في سياق الخطوط التوجيهية التي ساندها مؤتمر الأطراف بموجب مقرره 7/6 ألف (الجينات ، الأنواع ، الأنظمة الإيكولوجية)؛ والتوصيات التي يساندها المقرر 10/6 المرفق الثاني.

(6) مع ملاحظة أن تعريفات الفاو للمصطلحات هي تعريفات منحرفة نحو صيد الأسماك البحرية بطريقة الأسر (capture) يحتاج الأمر إلى توسيع نطاق هذه المصطلحات فيما يتعلق بالمصطلحات المتصلة بتربية الأحياء المائية؛

(7) تعزيز التقييمات العالمية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

(ب) *البحوث المتعلقة بآثار تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي:*

(1) وضع خطط لإدارة الموارد الجينية ، بالنسبة للأرصدة الحاضنة والفاقسة؛

(2) البحث الرامي إلى تفهم الآثار الجينية لتطويرات البيوتكنولوجيا في تربية الأحياء المائية؛

(3) البحث الرامي إلى تفهم التركيبة الجينية لكل من الأواهل التي تجرى تربيتها والأواهل الآبدة، شاملة ما يلي:

- آثار التلويث الجيني الناشئ عن الأواهل التي تجرى تربيتها على الأواهل الآبدة؛
- الحفاظ على البقاء الجيني للأواهل التي تجرى تربيتها؛
- دراسات الأواهل الآبدة (الجوانب الجينية منها) هى دراسات مرشحة لاستعمالها في التربية البحرية؛

(ج) *البحوث المتعلقة بوقع تربية الأحياء البحرية على تنوع الأنواع:*

(1) مساندة دراسات التصنيف العالمية، ويمكن أن يتم ذلك في ترابط مع المبادرة العالمية للتصنيف؛

(2) مساندة الدراسات الرامية إلى وضع وتطوير التربية المسؤولة للأحياء المائية، باستعمال الأنواع الأصلية؛

(3) وضع وتطوير منهجيات وتقنيات للحد من الأسر الجانبي (by-catch) لتجميع البذور؛

(د) *البحث المتعلق بوقع تربية الأحياء البحرية على تنوع الأنظمة الإيكولوجية:*

(1) إجراء بحوث بشأن المقدرة الحاملة ونماذج المقدرة الحاملة في سبيل تخطيط تربية الأحياء المائية، خصوصاً معدلات تكوين الأرصدة؛

(2) دراسات شاملة للتقييم الكمي والنوعى لآثار تربية الأحياء البحرية على التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية المائية المختلفة، على أن يتم اختيارها على اساس درجة حساسيتها؛

---

[13] / من التوصية 3/8 (جيم)، المرفق ، الصادرة عن الهيئة الفرعية

(3) بحوث عن الطبيعة التنافسية التي يفرضها على مصائد الأسماك البحرية صيد السمك بطريقة الأسر (capture) وطريقة التربية (culture)؛

(4) الدراسات الرامية إلى تحسين تفهم آثار المدخلات ، مثل الكيماويات والهرمونات والمضادات الحيوية والأعلاف، على التنوع البيولوجي؛

(5) بحوث عن وقع الأمراض فى الأنواع التي تجرى تربيتها والأنواع الآبدة على التنوع البيولوجي؛

(هـ) *بحوث متعلقة بالجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، واثقافية، والسياسة، والتشريع:*

(1) دراسات مقارنة عن التشريع والآليات الاقتصادية والمالية، لتنظيم نشاط تربية الأحياء البحرية؛

(2) وضع معايير كمية ونوعية لتقييم وقع تربية الأحياء البحرية على البيئة شاملة الوقع الثقافي والاجتماعي كما هو مشار إليه في المقرر 10/6، المرفق الثاني؛

(و) *برامج الرصد :*

(1) مساندة برامج الرصد على الصعيد العالمي للأمراض المتصلة بتربية الأحياء البحرية؛

(2) مساندة نقل أدوات التشخيص البيوتكنولوجي ، لتوسيع نطاق استعمالها؛

(3) تحديث قاعدة بيانات التصنيف، شاملة التنوع الجيني، على المستوى الداخلي للأنواع (intra-specific).

المرفق الثاني

إرشاد عن وضع إطار وطني لإدارة التنوع البيولوجي البحري والساحلي

1- بالنسبة للبلدان التي ليس فيها مناطق محمية بحرية أو ساحلية (م م ب س) ولا (م م ب س) ذات حماية عالية المستوى ينبغي ان تكون الخطوة الأولى هي إيجاد بضعة الـ(م م ب س) الأولى والآليات اللازمة للسماح بإنشاء (م م ب س) جديدة في المستقبل وشبكات من الـ (م م ب س) . والغايات والأهداف من كل (م م ب س) ينبغي ذكرها بوضوح عند عمل الـ (م م ب س).

2- ينبغي على المستويين الوطني والإقليمي عند إنشاء إطار قابل للبقاء من الناحية الإيكولوجية لإيجاد الـ (م م ب س) وينبغي أن يقوم هذا النهج على الخبرات السابقة في الإدارة الفعالة والعوامل الواسعة النطاق التي تؤثر في بقاء الـ (م م ب س) وفي الغايات الطويلة الأجل .

3- ينبغي أن تركز الإدارة على كفالة أن يقوم كل (م م ب س) وكل شبكة من الـ (م م ب س) بأداء الغايات والأهداف التي تم تبينها . وذلك أمر يقتضي تقييم الفعالية كما يقتضي إدارة توائمية على مر الزمن .

4- إن العوامل الرئيسية لتحقيق الإدارة الفعالة للـ (م م ب س) تشمل حسن تصريف الأمور والأطر القانونية أو العرفية الواضحة المعالم للحيلولة دون بذل أنشطة ضارة ، والإمتثال الفعلي والتطبيق الفعال والقدرة على التحكم في الأنشطة الخارجية التي تؤثر في الـ (م م ب س) وفي التخطيط الإستراتيجي والتمويل المستدام .

5- إن حسن تصريف الأمور أمر مرتهن بوجود هيئة أو أكثر تملك كل منها السلطة والقدرة على الإضطلاع بمسئولياتها . وعندما يوجد أكثر من هيئة واحدة ، تشمل ف، في حالة المناطق العابرة للحدود ، هيئات في بلدان مختلفة ، يكون وجود آليات للتنسيق والتكامل أمراً حيوياً .

6- ينبغي للإطار القانوني أو العرفي أن يبين بوضوح ما يلي :

(أ) الأنشطة المحظورة التي تكون مضادة لأهداف الـ (م م ب س)

(ب) الأنشطة التي يسمح بها ولكن بقيود أو شروط واضحة لكفالة اللا تكون منافية للأهداف .

(ج) عملية صنع القرار بالنسبة لجميع الأنشطة .

7- من المرغوب فيه الإقلال من عدد الأنشطة الخاضعة لحكم تقديري وذلك في سبيل الحد من الوقع الضار لتلك الأنشطة على الـ (م م ب س)

8- إن التطبيق الفعال يكون مرتبطاً بما يلي :

(أ) القدرة التطبيقية الوافية ، شاملة وضوح المسئوليات والتنسيق بين مختلف الوكالات والعاملين المدربين والمزودين بما يلزم والسلطات العرفية والقانونية اللازمة .

(ب) عقوبات مناسبة وما يتصل بها من أحكام قانونية .

(ج) التكامل بين التطبيق والإمتثال الطوعي والإدارة .

9- ينبغي تشجيع الحكومات على أن تعالج بسرعة ، من خلال نهوج متكاملة مناسبة في إدارة شئون التنوع البيولوجي البحري والساحلي ، جميع التهديدات بما فيها ما ينشأ منها على اليابسة (مثل نوعية الماء والترسيب والنفايات البحرية) والشحن/النقل في سبيل رفع كفاءة الـ (م م ب س) وشبكات الـ (م م ب س) في تحقيق أهدافها التي تخدم التنوع البيولوجي البحري والساحلي .

10- إن الفريق العامل التقني المخصص من الخبراء قد تبين أن مشاركة أصحاب المصلحة أمر جوهري لتحقيق الغاية الشاملة وإنشاء واستبقاء الـ (م م ب س) الفردية والشبكات الإقليمية . ومشاركة أصحاب المصلحة تكون ذات أهمية خاصة في إيجاد تقاسم منصف للمنافع الناشئة عن إنشاء الـ (م م ب س) كما أنها تحقق ، بالإضافة إلى ذلك الأغراض الآتية :

(أ) السماح بإصدار القرارات بطريقة شاملة وشفافة .

(ب) تسهيل إشراك طائفة واسعة من اللاعبين في صنع القرار والإدارة ، مما يزيد من إحتمالات النجاح .

(ج) الإعتراف بالحقوق والأعراف التقليدية وغير ذلك من إهتمامات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة ، وفقاً للقانون الوطني ، حسب مقتضى الحال .

(د) السماح بإتخاذ القرارات والخطوات الإدارية على المستوى المناسب (مثلاً من خلال اللامركزية).

11- كان ثمة إعترافٌ بأن نوع ومدى المشاركة سيكونان مرتهنين بالظروف المحلية ، شاملة قضايا مثل الحقوق التقليدية والأعراف والتقاليد لدى السكان المحليين والأصليين ، وفقاً للقانون الوطني وللآليات المتاحة ولنهوج تصريف الأمر ودرجة إهتمام أصحاب المصلحة .

12- أعد فريق الخبراء التقنيين المخصص مشورة تقنية مفصلة للأطراف كي تساعدهم على إيجاد الأنظمة الخاصة بهم . وقدمت هذه المشورة إلى الهيئة الفرعية بوصفها وثيقة إعلامية .

المرفق الثالث

تحسين البيانات المتاحة لتقييم ما يحرز من تقدم نحو الغاية العالمية

1- منذ 1981 أنشأ UNEP-WCMC وأستبقى قاعدة بيانات عالمية بشأن المناطق المحمية. وقد تم إعتراف واسع النطاق بأهمية قاعدة البيانات هذه التى تدار فى تعاون مع اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للـ IUCN. ويوجد داخل هذه القاعدة مجموعة فرعية من المناطق المحمية البحرية والساحلية المبينة بوضوح.

2- نظر فريق الخبراء المخصص فى المعلومات المتاحة وتشاور مع UNEP-WCMC، وأجرى مشاورات غير مباشرة مع الـ WWF International، وأستخلص أن البيانات العالمية المتعلقة بالـ MCPAs يجب تحسينها أو تجميعها و/أو تجميعها فى الفئات الحرجة الآتية :

(أ) الموقع (الاحداثيات الفيزيقية، والبلد، والوحدة السياسية، مع بيان أسماء البلد أو البلدان المجاورة التى يكون فيها الـ MCPA عابراً للحدود).

(ب) الحجم الإجمالى للمنطقة المحمية والحجم النسبى للعنصر البحرى والساحلى فيها، وإذا كانت المنطقة عابرة للحدود ينبغى بيان المساحة الإجمالية الواقعة داخل ولاية البلد.

(ج) الجوانب الزمنية، مثلاً الطابع الدائم أو الطابع الموسمى للحماية أو للإدارة.

(د) نوع الحماية والإدارة المقترحتين أو اللتين يجرى تنفيذهما، وذلك باستعمال نظام بسيط ذى ثلاثة جوانب :

(1) جزء من الشبكة الأولية من المناطق الشديدة الحماية ذات الطابع التمثيلى.

(2) جزء من الشبكة الثانوية من الـ MCPAs

(3) ممارسة الإدارة المستدامة فى البيئة الساحلية والبحرية الأوسع نطاقاً

(هـ) فاعلية الحماية والإدارة، بقياسهما بالمقارنة مع النظام المقترح أو الذى يجرى تنفيذه، وبأستعمال نظام بسيط ذى ثلاثة وجوه :

(1) فعال تماماً فى الوقت الحاضر – لا توجد مشكلات هامة معروفة.

(2) فعال جزئياً فى الوقت الحاضر – بعض وجوه النقص.

(3) غير فعال فى الوقت الحاضر – وجود مشكلات خطيرة فى التنفيذ.

(و) أسماء محددة وطنياً لنوع الحماية والإدارة، مثلاً منتجع بحرى أو محمية بحرية وساحلية، أو... الخ.

(ز) الموائل المحمية والمدارة (3D)، وليست فقط متعلقة بأعماق البحار.

(ح) أنواع محمية ومدارة (3D)، وليست فقط متعلقة بأعماق البحار.

(ط) موائل وأنواع مستبعدة على وجه التحديد من الحماية / الإدارة داخل الـ MCPA، أى التى ليس لها حماية قانونية).

(ي) طبيعة التهديدات الواقعة على الموائل / الأنواع – أنظر الجدول 1.

(ك) أسم الشخص أو الأشخاص وتفاصيل الإتصال بهم، الذين قدموا المعلومات الآنفة الذكر وتاريخ تقديمها.

3- إن هذه الفئات من البيانات هى مجموعة رئيسية يمكن أن تعطى المعلومات الأساسية اللازمة لتقييم التقدم والنجاح. وهى فئات قليلة إلى درجة تجعل تجميع البيانات أمراً سهلاً وسريعاً وقابلاً للإنجاز على الأرجح ولا تساند فقط عمليات الإتفاقية فى البيئات البحرية والساحلية بل تعتبر أيضاً ذات قيمة لمجتمع الحفظ الأوسع نطاقاً، على الصعيد العالمى والإقليمى والوطنى.

4- يقتضى الأمر هيكلة مجموعة المعلومات عن الموائل المحمية والمدارة، على أساس قائمة قياسية، فمن شأن ذلك التعجيل بتجميع البيانات وبتوحيد نمطها. ويقتضى الأمر ألا تزيد البيانات عن 15 فئة كما ينبغى الأخذ فيها بنهج رفيع المستوى جداً. وهذا النهج مطلوب وضعه، ولكن يمكن أن تستعمل فيه مصطلحات مثل "الشعاب المرجانية، أعشاب البحر، المانغروف، مصاب الأنهار، التلال البحرية، ... الخ" ويقتضى الأمر الأخذ بنهج مماثل بشأن الفئات العالية المستوى لتجميع البيانات عن التهديدات المختلفة. وتوجد فى الجدول1 بعض الأفكار الأولى عن تلك الفئات وفى كلتا الحالتين سيقتضى الأمر أن يتخذ قرار إبان جمع البيانات عن بيان الفئات التى كانت ذات صلة بالموضوع. ومع أن هذا الأمر قد ينطوى على صعوبة فيما يتعلق بإدراج موقع ما فى الإطار المقترح للإدارة، إلا أن أية أخطاء ستكون ضئيلة لا يعتد بها على مستوى الشبكات والمستوى الإقليمى والعالمى.

5- يمكن أيضاً تجميع بيانات فى مجالات أخرى موجودة فى الوقت الحاضر فى قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية ذات القيمة لمجتمع واسع من الناس، مثل فئات الإدارة التابعة للـ IUCN وبيانات الحدود لـ GIS، غير أن هذه البيانات لا تعتبر ذات أهمية. وسيجرى تجميع بيانات فئات الـ IUCN بالنسبة لجميع المواقع الواردة على قائمة الأمم المتحدة فيمكن بذلك إدماجها فى الفئات العالمية الآنفة الذكر.

6- ومن الأهمية بمكان أيضاً فى سياق أتفاقية التنوع البيولوجى تجميع بيانات اضافية عن السياق المحيط بالنسبة لكل بلد موقع (بتشديد القاف المكسورة)، عن طبيعة البيئة البحرية والساحلية الموجودة فيه. يوفر هذا مراجع

يمكن على أساسها تحليل البيانات التى تم إبلاغها وتبين ما يحرز من تقدم وتحديد السياسة المستقبلية للإتفاقية. وهذه المعلومات ينبغى أن تتضمن ما يلى :

(أ) مجموع مساحة البحار الواقعة تحت الولاية الوطنية، بالكيلو مترات المربعة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمعايير التى جرى هذا القياس على أساسها (مثلاً المياه العالية لتحديد الولاية من الجانب البحرى أو المياه المنخفضة لذلك التحديد)؛

(ب) قوائم جرد الموائل والأنواع. فى سبيل تقييم ما إذا كانت تتخذ التدابير الوافية لابد من وضع قوائم جرد بالموائل والأنواع لتحديد المدى والتوزيع على النطاق العالمى.

7- من شأن البيان الأول أن يتيح تبين تغطية شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية التى تنشأ فى ظل إتفاقية التنوع البيولوجى على الصعيد المحلى والإقليمى والعالمى، بينما البيان الثانى من شأنه أن يوفر نقطة مرجعية يمكن على أساسها تحديد أولويات المستقبل لإتخاذ الخطوات الكفيلة بمعالجة وجوه القصور فى ظل هذه الاتفاقية. وكلاهما جوهرى لتقييم مدى تحقيق الغاية العالمية المقترحة.

8- إن الـ UNEP-WCMC واللجنة العالمية للمناطق المحمية (WCPA)، التابعة للـ IUCN، عاملتين فى تعاون مع المكاتب الإقليمية للبحار التابعة لليونيب ومع غيرها من الهيئات ذات الصلة هما وسيلة يمكن بها تحقيق تجميع وتحديث تلك البيانات العالمية بشأن الـ MCPA. وإدارة الولايات المتحدة الأمريكية الوطنية الأوقيانوغرافية والجوية تستضيف فى الوقت الحاضر رئيس البرنامج البحرى للـ WCPA، وهى مهتمة باستعمال ما لديه من موارد وخبرة فى القضايا البحرية والساحلية للمساعدة على تطوير قاعدة البيانات التى يستعان بها لإتخاذ قرارات بشأن الـ MCPAs.

9- إن استخدام أدوات قائمة على أساس الإنترنيت سيكون من شأنه أن يسهل بدرجة كبيرة تجميع البيانات وزيادة إتاحة المعلومات وتحليل تلك المعلومات لإصدار مشورة بشأن التقدم والاتجاهات المحلية والإقليمية والعالمية. والمبادرات القائمة على أساس الإنترنيت والإستعمال السائد لوجبات الإدخال الفورى (drop-down menus) عند تجميع البيانات من المديرين والممارسين، سوف يؤدى أيضاً إلى تخفيض وقت إدخال البيانات وينطوى على مزايا كبيرة بشأن التماسك والترابط والمصداقية وفى نهاية الأمر لمجموعة البيانات اللازم تجميعها.

الجدول (1)

*أمثلة على ست فئات عالية المستوى ممكن استعمالها عالمياً لهيكلة تجميع المعلومات حول طبيعة التهديدات الرئيسية الواقعة على الموائل / الأنواع داخل الـ MCPAs **

الفئة العالية المستوى	***الفئات الفرعية***
الضياغ الفيزيقى	• الإزالة (مثلاً الحصاد، الصرف لإنشاء ارض جافة). • التدخين (مثلاً الهياكل المصطنعة، التخلص من نواتج كرك الأرض).
الضرر الفيزيقى	• تراكم الطمى (مثلاً بمياه السطح الجارية وبالكرك وبالتساقط). • الحت، (مثلاً عن طريق استعمال المراكب وترسيخ الهلب والدعس). • الاستخراج الانتقائى (مثلاً عن طريق الكرك للموارد المتجمعه، والتشابك وتقطيع الأعشاب).
الاضطراب غير الفيزيقى	• الضوضاء (مثلاً أنشطة ملاحة المراكب). • البصرية (مثل الأنشطة الترفيهية).
التلويث السمى	• إدخال مركبات اصطناعية (مثلاً مبيدات الآفات ومبيدات البرناقيل ,PCP. • إدخال مركبات غير اصطناعية (مثلاً الفلزات الثقيلة والمواد الهيدرو كربونية). • إدخال الراديو نويدات (radio nuclides).
التلويث غير السمى	• إثراء المغذيات ، (مثلاً المياه الزراعية الجارية على السطح، والتساقطات). • الإثراء العضوى (مثلاً تربية الأحياء البحرية، التساقطات). • تغييرات فى النظام الحرارى (مثلاً التساقطات والمحطات الكهربائية). • التغيرات فى العكارة (مثلاً المياه الجارية على السطح، الكرك).

	• التغيرات فى الملوحة (مثلاً استخراج الماء، التساقطات).
الاضطراب البيولوجى	• إدخال ناقلات أمراض جرثومية. • إدخال أنواع غير أصلية ونقل المواقع. • الاستخراج الأنتقائى للأنواع (مثلاً تجميع الطعوم وصيد الدواجن البرية وصيد الأسماك التجارى والترفيهى).

* ملحوظة : يمكن للـ MCPA الواحدة أن تدخل فى عدد من الفئات الرفيعة المستوى

19- قضايا مشتركة بين عدة قطاعات : تقارير مرحلية بشأن التنفيذ والنظر في إقتراحات تتعلق بخطوات المستقبل

19-1 تحديد الهوية والرصد والمؤشرات والتقييمات (المادة 7)

إن الفقرتين 1 و 2 من مشروع المقرر الآتي مأخوذة من الفقرات 2-5 من التوصية 9-1 الصادرة عن الهيئة الفرعية . أما الفقرات الأخرى فهي مأخوذة من التوصية 10/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية .

إن مؤتمر الأطراف

[عمليات التقييم]

(1) يحث الأطراف والحكومات الأخرى على المشاركة النشطة في عمليات الإستعراض التي تجري في نطاق التقييم العالمي لموادر الغابات وتقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية ، حسب مقتضى الحال .

[لتقييم الوقع البيئة والتقييم البيئي الإستراتيجي]

(2) إذ يلاحظ أن الهيئة الفرعية ، في الفقرة 4 من توصيتها 1/9 قررت متابعة المقرر 7/6 ألف في أحد إجتماعاتها المستقبلية ، بما يتمشى وبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010 ، يحث الأطراف والحكومات الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد على الإسهام بتقديم دراسات حالات عن الخبرات الجارية في تقييم الوقع البيئي وإجراءات التقييم البيئي الإستراتيجي التي تشمل القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي وكذلك الخبرات في مجال تطبيق الخطوط الإرشادية الواردة في المرفق بالمقرر 7/6 ألف .

[الرصد والمؤشرات : تصميم برامج ومؤشرات الرصد على الصعيد الوطني]

(3) أن يحيط علماً بالمؤشرات المستعملة فعلاً لدى الأطراف كما ذكر ذلك في المرفق الأول بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن تصميم برامج ومؤشرات الرصد على الصعيد الوطني التي أعدت للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/10)، وأن يرحب بالجهود الجارية بشأن وضع مؤشرات التنوع البيولوجي داخل مختلف البرامج المواضيعية والبنود المشتركة بين عدة قطاعات في الاتفاقية ؛

(4) أن يرحب أيضاً بالتقرير الذي أعده فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنوع البيولوجي ، والذي يضم مؤشرات للتقييم السريع للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/7)؛

(5) أن يعرب عن امتنانه لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية على المساندة المالية لاجتماع الخبراء المعني بمؤشرات التنوع البيولوجي، ورئيسي الفريق وجميع الخبراء على إسهاماتهم في الاجتماع ؛

(6) أن يلاحظ ويشجع التعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقيات والمنظمات الأخرى في اعداد المؤشرات وبرامج الرصد التي قد تود الأطراف أن تستفيد منها اذا رغبت في ذلك ؛

(7) أن يعترف بأن الفروقات الإقليمية والوطنية واختلاف الأولويات الوطنية بشأن الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، يقتضي اتباع نهج مرن على المستوى الوطني ، ولكن هناك منافع في التشجيع على وضع اطار أكثر اتساقا لجمع البيانات وإجراء الحسابات والتبليغ بحيث يمكن أن يساهم هذا الاطار في اعداد مؤشرات متفق عليها بصورة عامة على المستويين الاقليمي والعالمي ؛

(8) أن يحث كل الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد على وضع مجموعة من مؤشرات التنوع البيولوجي كجزء من استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية ، مراعية في ذلك حسب ما يكون الأمر مناسباً ، أهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات وهدف تحقيق تخفيض محسوس بحلول عام 2010 في المعدل الحالي لضياع التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني وكذلك مراعاة الإرشاد والدروس المستفادة وقائمة المؤشرات الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/9/10) المعدة للإجتماع التاسع للهيئة الفرعية ، والتبليغ عن التقدم الذي يحرز إلى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف .

(9) أن يدعو الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى استعمال مؤشرات التنوع البيولوجي في تقييمها للتنوع البيولوجي ، خصوصاً في تقييمها لما يحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً كأهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات ، والخطة الاستراتيجية للاتفاقية ، وخطة تنفيذ القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة وغايات الألفية للتنمية ؛

(10) أن يوافق على أن الإطار الوارد في المرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/9/10) يقدم إرشاداً مفيداً لوضع المؤشرات وللرصد ، بشأن التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني ، مع التشديد على استعمال البيانات والمؤشرات وطرق التقييم الوطنية الحالية في اطار نهج تشاركي ويسهل استخدامه ؛

(11) أن يعترف بأن وضع واستعمال المؤشرات ، خصوصاً في مرحلة اعدادها ، أمر يقتضي إلتزاماً مالياً وتقنياً من الأطراف ، وتبعاً لذلك ، أن يشجع وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف على مساعدة البلدان النامية وخصوصا الدول النامية الأقل تقدما والدول الجزرية الصغيرة بينها ، والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من خلال توفير المساعدة المالية والتدريب ، حسب مقتضى الحال ، في سبيل وضع وتنفيذ مؤشرات فعالة للتنوع البيولوجي ؛

(12) أن يعترف بأن المشروع الذي يموله مرفق البيئة العالمية بشأن " مؤشرات التنوع البيولوجي في الاستعمال الوطني " يستطيع أن يبين الكيفية التي يمكن بها أن تتم من الناحية العملية كل خطوة مقترحة في الخطوط الإرشادية لوضع المؤشرات ، الواردة في هذه الوثيقة وبذلك يعطي دروساً عن وضع مؤشرات التنوع البيولوجي في الواقع .

(13) أن يشجع الأطراف على تقاسم الخبرة في وضع واستعمال المؤشرات والرصد وعلى أن تتعاون وتشجع، حيثما يكون هذا الأمر مفيداً ، الإجراءات والأشكال المنسقة للحصول على البيانات ، وإجراء الحسابات والتبليغ ، خصوصاً على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي .

(14) أن يطلب من آلية تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية أن تضع نظاماً فعالاً لتقاسم المعلومات ، بشأن الدروس المستفادة من وضع المؤشرات والرصد للتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني ، بما في ذلك تقديم أمثلة مستمدة من العمل الفعلي، ودراسات حالات ؛

(15) أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يواصل تبين ووضع واختبار المؤشرات القائمة على أساس الخبرة المكتسبة ، وبذل جهود خاصة بشأن المؤشرات (1) التي تخص التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية ؛(2) بشأن الأوضاع القائمة والاتجاهات في التنوع البيولوجي ، على الصعيد الجيني ، مع مراعاة العمل الجاري من جانب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، و المعهد الدولي للموارد الجينية للنباتات IPGRI ، ومنظمة التعاون التنمية في المجال الاقتصادي ، وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة ، وأن يدعو الأمين التنفيذي الى التبليغ عما يحرز من تقدم إلى الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف.

(16) أن يطلب أيضا من الأمين التنفيذي تحديد المجالات التي تنطوي على تنسيق ودمج أفضل ، حسب الحالة ، بين مجموعات المؤشرات المعدة ضمن مختلف برامج العمل والموضوعات التي تشمل عدة قطاعات في الاتفاقية، وابلاغ الأطراف بها ، بغية تجنب ازدواجية الجهود في وضع المؤشرات وجمع البيانات والتبليغ ، وخصوصا على المستوى الوطني .

(17) يطلب كذلك من الأمين التنفيذي القيام بتحديث واتمام واتاحة القائمة الارشادية لمبادرات المؤشرات ومصادر المعلومات الواردة في التذييل رقم (2) بالمرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/9/10) ، وذلك من خلال آلية تبادل المعلومات .

التوصية 2/19 - مبادرة التصنيف العالمية

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرة 1 من التوصية 93 الصادرة عن الهيئة الفرعية . وقد يرغب مؤتمر الأطراف أيضاً في أن ينظر ، لمساندتها ، في التوصية الواردة في الفقرة 2 من التوصية ذاتها والتي تتضمن أن تصدر الأطراف إرشاداً واضحاً ومحدداً إلى الآلية بشأن التمويل والوافي للبلدان النامية في سبيل تنفيذ العمل المتعلق بالمبادرة العالمية للتصنيف ، ولإدماج أنشطة بناء القدرة التصنيفية في البرامج المواضيعية والبرامج الشاملة لعدة قطاعات ، بما في ذلك الأنشطة التمكينية والمشروعات الأخرى .

إن مؤتمر الأطراف قرر :

(1) *أن يلاحظ* التقدم والالتزام في تنفيذ برنامج العمل لمبادرة التصنيف العالمية،

(2) أن يطلب من الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الاقليمية والدولية أن تأخذ في الحسبان على النحو الكامل أهمية قدرات التصنيف في تحقيق أهداف الاتفاقية وأن تساند أنشطة التصنيف تحقيقا لهدف 2010، وأن تقدم كل المساندة الضرورية لمراكز البحث والخبرة في مجال التصنيف على المستوى الوطني والاقليمي،

(3) أن يطلب من الأطراف تعيين نقاط اتصال وطنية لمبادرة التصنيف العالمية حسبما دعا اليه المقرر 9/5 ، وأن يحث كل الأطراف على التأكد من نقاط الاتصال هذه مع مجتمعاتها التي تعمل في مجال التصنيف ، مع مراعاة برنامج عمل مبادرة التصنيف العالمية،

(4) *أن يطلب* من الأطراف ادراج أعمال التصنيف اللازمة ومنحها المساعدة الكاملة لانجاز برامج العمل والأنشطة المواضيعية والمشتركة بين عدة قطاعات بموجب الاتفاقية،

(5) *أن يطلب* من الأطراف تقديم المساندة التقنية والمالية لعمليات آلية التنسيق التابعة لمبادرة التصنيف العالمية،

(6) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي، بالتعاون مع آلية التنفيذ التابعة لمبادرة التصنيف العالمية:

(أ) أن يتأكد من ادراج خبرة التصنيف الملائمة في اجتماعات ما بين الدورات وأفرقة الخبراء التي تعقدها الأمانة حسبما هو ملائم،

(ب) أن يضع العملية والخطوط الارشادية للدراسة المتعمقة، بما في ذلك آليات رصد التقدم في تنفيذ برامج العمل لمبادرة التصنيف العالمية، بحيث ينتهي اعدادها خلال الاجتماع العاشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية للنظر فيها في الاجتماع الحادي عشر للهيئة الفرعية،

(ج) القيام بتحليل للفجوات في برامج العمل الحالية بالعلاقة الى المكونات التصنيفية من أجل اضفاء المزيد من الفعالية في ادماج التصنيف داخل برامج العمل وتطوير فهم لقدرة التصنيف الضرورية لتحقيق أهداف برامج العمل هذه،

التوصية 3/19 - *الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات*

مشروع مقرر 19-3 مأخوذ من توصية الهيئة الفرعية 14/9

إن مؤتمر الأطراف :

(1) *يحيط علماً* بإرتياح بالتقدم المحرز في مجال تطوير وتنفيذ أكبر للاتفاقية ، تماشياً مع المقرر 9/6؛

(2) *يعرب عن امتنانه* للمنظمات التي يسّرت المشاورات فيما بين الأطراف المعنية بخصوص أغراض الإستراتيجية المختلفة ، وللهيئة الدولية لحفظ النباتات لدعم عملية تطوير الإستراتيجية وتنفيذها ، بما في ذلك إعارة مسؤول برنامج لأمانة إتفاقية التنوع البيولوجي ؛

(3) *يرحب* بتشكيل شراكة عالمية لحفظ النباتات ، ويشجع المنظمات المشاركة على مواصلة المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية ، ويدعو المنظمات الأخرى إلى الإنضمام إلى الشراكة ويشجع الهيئة الدولية لحفظ النباتات على مواصلة دعمها للشراكة ؛

(4) *يرحب* بقيام الأمين التنفيذي بإنشاء آلية تنسيق مرنة ، تشمل : مجموعات اتصال تجتمع حسب الضرورة وفقاً للإجراءات المتّبعة ؛ جهات تنسيق وطنية ، حسبما تحدده الأطراف ؛ الشراكة العالمية لحفظ النباتات ؛ الأمانة ، بما فيها موظف برنامج ، بدعم من الهيئة الدولية لحفظ حدائق النباتات ؛

(5) *يدعو* المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى دعم الأمين التنفيذي في رصد تنفيذ الإتفاقية والعمل بالتعاون مع الشراكة الدولية لحفظ النباتات ؛

(6) *يشجّع* الأطراف على إنشاء نقاط مركزية وطنية للإستراتيجية ، أو أن يعيّن من بين النقاط القائمة حاليا بغرض القيام بما يلي:

(أ) تشجيع وتسهيل تنفيذ ورصد الإستراتيجية على المستوى الوطني ، بما في ذلك تحديد الأغراض الوطنية ودمجها في خطط عمل واستراتيجيات التنوع البيولوجي الوطنية وفي الخطط والبرامج والأنشطة القطاعية والمشتركة بين القطاعات ؛

(ب) تشجيع مشاركة الأطراف المعنية الوطنية في تنفيذ ورصد الاستراتيجية على المستوى الوطني ؛

(ج) تيسير الاتصال بين الأطراف المعنية والأمانة والشراكة العالمية لحفظ النباتات ؛

(7) *يطلب* من الأمين التنفيذي ، بدعم من أعضاء الشراكة الدولية لحفظ النباتات ، الى صياغة مقترحات لاعداد حقيبة أدوات ، بما في ذلك قائمة مرجعية لمساعدة الأطراف على دمج الأهداف في استراتيجياتها وخططها وبرامجها ، لكي تستعرضها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ،

(8) *يقرر* دمج أغراض الإستراتيجية في جميع برامج عمل الإتفاقية المواضيعية و المشتركة بين عدة قطاعات ، وأن يدمج بوجه خاص :

أ) الغرض 1 في مبادرة التصنيف العالمية ؛

ب) الغرضين 4 و 5 في برنامج عمل المناطق المحمية ؛

ج) الغرض 10 في العمل الخاص بالأنواع الغريبة الغازية ؛

د) الأغراض 11 و 12 و 13 في العمل الخاص بالإستخدام المستدام ؛

ه) الغرضين 9 و 13 في العمل الخاص بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام ؛

و) الغرض 14 في برنامج الاتصال والتعليم وتوعية الجماهير ؛

ز) الأغراض 6 و 9 و 12 في البرامج المواضيعية الخاصة بالتنوع البيولوجي الزراعي والتنوع البيولوجي للغابات .

(9) *يشدد* ، تمشيا مع الفقرات 3 و 4 و 6 و 7 من المقرر 9/6 ، على أن تنفذ الاستراتيجية بشكل مرن ، ومع اقامة الاعتبار الواجب للحاجة الى بناء القدرة في تحديد الأهداف الوطنية وتحقيقها ، لا سيما في البلدان النامية ، وخصوصا الدول الأقل تقدما والدول الجذرية منها ، والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ؛

(10) *يقرر* إدراج أغراض الإستراتيجية في إطار عملية إعداد التقارير بغرض إعداد التقارير الوطنية الثالثة ؛

(11) *يرحب* بمقررات مؤتمر الأطراف ولجنة النباتات التابعة لإتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرّية المهددّة بالإنقراض (CITES) لدراسة طريقة إسهامها في تنفيذ الاستراتيجية ، وبشكل خاص الغرض 11 " لن تعرّض التجارة الدولية للخطر أي نوع من النباتات البرّية " ؛

(12) *يدعو* لجنة الموارد الوارثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى دراسة كيفية مساهمة خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ولإستخدامها المستدام في تنفيذ الإستراتيجية وبوجه خاص الغرض 9 (" صون 70٪ من التنوع الجيني للمحاصيل وأنواع النباتات الرئيسية ذات القيمة الإجتماعية والإقتصادية ، والحفاظ على ما يرتبط بها من معارف محلية وأصلية ").

19-4 نهج الأنظمة الإيكولوجية

الفقرات 1 – 11 من مشروع المقرر الآتي مأخوذة من توصية الهيئة الفرعية 6/9 . والفقرة 21 هي إقتراح إضافي من الأمين التنفيذي .

إن مؤتمر الأطراف قرر :

(1) *أن يحيط* المؤتمر علماً بأنه تحصلت خبرة محسوسة في تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية لدى بعض الأطراف العاملة في الاتفاقية ، وكذلك خبرة في تنفيذ نهوج متماثلة للإدارة في ظل عمليات أخرى من وطنية واقليمية ودولية ، غير أن الجهود الإضافية لازمة لكفالة التنفيذ الفعال للنهج من جانب جميع الأطراف ومن الحكومات الأخرى، وينبغي أن يتم داخل البلدان البت في حجم تطبيق نهج الأنظمة الايكولوجية تبعا لاحتياجات وظروف كل بلد؛

(2) *إن يوافق* المؤتمر على أن الأولية في هذا الأوان ينبغي أن تكون معطاة لتسهيل تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية باعتباره الإطار الأولي لمعالجة الأهداف الثلاثة للاتفاقية بطريقة متوازنة ، وإن تنقيحاً احتمالياً لمبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي إلا يحدث إلا في مرحلة لاحقة ، عندما يكون قد جرى اختبار كامل لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية ؛

(3) أن *يساند* المؤتمر تنفيذ الخطوط الإرشادية والشروح على الأساس المنطقي ، كما هي مبينة في المرفق الأول بهذه الوثيقة ، ويوافق على أنها توفر اساساً طيباً للتحرك قدماً نحو تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية ، مع مراعاة أنه – في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية – ينبغي النظر إلى جميع المبادئ ، مع إعطائها الوزن السوي لكل مبدأ منها ، وفقاً للظروف المحلية ؛

(4) أن يرحب بما احرز من تقدم في وضع مبادئ عملية وارشاد تشغيلي وما يرتبط بهما من أدوات للاستعمال المستدام مشروع (مبادئ اديس أبابا وخطوطها الإرشادية) القائمة على أساس نهج الأنظمة الايكولوجية باعتبارها الاطار المفهومي الذي يهيمن عليها؛

(5) أن يلاحظ الصلة بين الاطار المفهومي لتقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية وبين مساندة تنفيذ نهج الأنظمة الايكولوجية.

(6) *أن يلاحظ* أن الإدارة المستدامة للغابات ، كما وضعت في نطاق الإطار الذي أنشأته مبادئ ريو للغابات ، يمكن أن تعتبر وسيلة لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية على الغابات . ثم أن هناك احتمالاً لاستعمال الأدوات التي تستحدث بفعل الإدارة المستدامة للغابات أن تستعمل للمساعدة على تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية . وهذه الأدوات تشمل أموراً منها المعايير والمؤشرات التي توضع بموجب العمليات الإقليمية والدولية المختلفة ، والبرامج الوطنية للغابات والغابات النموذجية، وخطط إصدار الشهادات باعتبارها متصلة بالمقرر 22/6 بشأن التنوع البيولوجي للغابات. وهناك إمكانية محسوسة للتعلم المتبادل بين من يقومون بتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية وبالإدارة المستدامة للغابات ؛

(7) *أن يلاحظ* المؤتمر بالإضافة إلى الإدارة المستدامة للغابات ، أن كثيراً من النهوج الأخرى الموجودة والتي لها أيضا صلة باتفاقيات بيئية أخرى، وهي تشمل " الإدارة القائمة على الأنظمة الإيكولوجية " و " الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار " والإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية " و " النهوج المسؤولة في مصائد الأسماك " و " الإدارة المستدامة للغابات " ، كلها تتمشى وتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية للاتفاقية ، وتساند تنفيذه في مختلف القطاعات أو المناطق الأحيائية . وتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية في مختلف القطاعات يمكن أن يعزز بالبناء على النهوج والأدوات التي وضعت خصيصاً لهذه القطاعات .

(8) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم ، في تعاون مع الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة ، بتسهيل القيام بالأنشطة التالية وأن يقدم إلى الهيئة الفرعية تقريراً عما يحرز من تقدم قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

(أ) القيام بتحليل طائفة ما يوجد من أدوات ونهوج، وتتمشى مع نهج الأنظمة الإيكولوجية للاتفاقية ، ولكنها تعمل على مستويات مختلفة ، وتمت إلى طائفة متنوعة من القطاعات /المجتمعات وتطبق في برامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي، في سبيل التعلم من خبرتها والبناء على نهوجها ، وتبين أية فجوات في تغطية تلك الأدوات ؛

(ب) تيسير إيجاد أدوات وتقنيات جديدة – حيثما يقتضي الأمر - للتمكين من تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية وأن يقوم، في تعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية المناسبة باستحداث أدوات محددة لكل قطاع وكل منطقة احيائية شاملاً الأدوات التي تتعلق خصيصاً بكل قطاع وكل منطقة إحيائية ؛

(ج) مواصلة تجميع دراسات الحالات على المستويات الوطني ودون الوطني والاقليمي والدولي عن تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية ، ووضع قاعدة بيانات لدراسة الحالات يمكن البحث فيها حسب كل منطقة إحيائية/ منطقة إيكولوجية وقطاع ، وذلك في تعاون مع آلية تبادل المعلومات ؛

(د) إتاحة ما سبق على نطاق واسع للأطراف من خلال وضع " كتاب مرجعي " قائم على أساس الـ وب ، لنهج الأنظمة الإيكولوجية ، ويكون من الممكن التوصل إليه من خلال آلية تبادل المعلومات . وهذا الكتاب المرجعي ينبغي أن يكون غير وصفي وأن يسمح بالتواؤم مع مختلف الاحتياجات الإقليمية والوطنية والمحلية . وينبغي وضعه في تعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة ، وأن يستعرضه نظراء ويجرى اختباره ميدانياً حسب مقتضي الحال ، وأن يتاح من خلال آلية تبادل المعلومات ، وعلى ورق مطبوع وعلى شكل CD-Rom ، وأن يجرى تنقيحه على فترات منتظمة بلغة موجزة وغير تقنية وبسيطة تكفل سهولة استعمال الكتاب للممارسين العاملين على تطبيق نهج الأنظمة الايكولوجية على الموقع. وسوف يعد أيضا موجز مساعد يفسّر نهج الأنظمة الايكولوجية.

(9) *يوصي* بأن تستمر الأطراف والحكومات أو تبدأ في تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية بما في ذلك تنفيذ الخطوط الارشادية والشروح عن المنطق المساند المبين في المرفق 1 وأن تقوم بما يلي :

(أ) توفير تغذية مرتدة عن خبراتها للأمين التنفيذي وللأطراف الأخرى ، ويشمل ذلك تقديم مزيد من دراسات الحالات المشروحة والدورس المستفادة لنشرها من خلال آلية تبادل المعلومات ؛

(ب) توفير إسهام تقني لتطوير الكتاب المرجعي واختباره ميدانياً ؛

(ج) تعزيز تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في جميع القطاعات مع الآثار المحتملة على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية ، وكذلك تعزيز التكامل بين القطاعات؛

(د) تعزيز وتسهيل تقاسم التجارب والخبرة من خلال نهوج مثل القيام بتنظيم ورش لجمع الخبراء والممارسين معاً المنتمين إلى مختلف القطاعات والنهوج ؛

(هـ) تعزيز تفهم أفضل للنهج الأنظمة الإيكولوجية من خلال برامج اتصال وتثقيف وتوعية الجمهور ؛

(10) *وإن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يتعاون مع المنسق رئيس أمانة محفل الأمم المتحدة للغابات وأعضاء الشراكة التعاونية بشأن الغابات في سبيل تعزيز مزيد من التكامل بين مفاهيم نهج الأنظمة الإيكولوجية والإدارة المستدامة للغابات ، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمور الآتية :

(أ) النظر ، في نطاق نهج الأنظمة الإيكولوجية ، في الدروس المستفادة من تطبيق الأدوات التي تتعلق بالذات بالإدارة المستدامة للغابات ، كجزء من الجهد الرامي إلى تحريك نهج الأنظمة الإيكولوجية قدماً نحو نهج يكون المقصود منه إدراك المزيد من النتائج الفعلية ؛

(ب) النظر ، في سياق الإدارة المستدامة للغابات ، في وضع مزيد من التركيز على ما يلي :

(1) تحقيق تكامل أفضل بين شتى القطاعات والتعاون بين القطاعات

(2) التفاعل بين الغابات والمناطق الأحيائية والموائل من الأنماط الأخرى ، في نطاق المنظر الطبيعي ؛ وقضايا حفظ التنوع البيولوجي ، لاسيما في سياق مواصلة وضع المعايير والمؤشرات وبرامج إصدار الشهادات باعتبارها متصلة بالمقرر 22/6 بشأن التنوع البيولوجي للغابات، وتشمل المناطق المحمية .

(11) أن يطلب من الأمين التنفيذ أن يقوم، في تعاون مع الأطراف والمنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، بتقييم تنفيذ نهج الأنظمة الايكولوجية في ضوء الخبرات المكتسبة من الأنشطة التي تبذل في نطاق الفقرات (ح) و (ط) و (ي) أعلاه كي تنظر في ذلك التقييم الهيئة الفرعية قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف .

(12) يدعو مرفق البيئة العالمية ومؤسسات التمويل الأخرى ومؤسسات التنمية الأخرى إلى إسداء مساندة مالية لتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية .

المرفق الأول

تنقيح وتطوير نهج الأنظمة الإيكولوجية على أساس تقييم خبرة الأطراف في التنفيذ

ألف- مزيد من الإرشاد عن تنفيذ مبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية

1- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية هو استراتيجية للإدارة المتكاملة للأرض والماء والموارد الحية ، تعزز الحفظ والاستعمال المستدام بطريقة منصفة . وتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية يساعد على التوصل إلى توازن بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية التي هي : الحفظ ، والاستعمال المستدام ، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية . وبالإضافة إلى ذلك فإن نهج الأنظمة الإيكولوجية اعترفت به القمة العالمية للتنمية المستدامة باعتباره أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة ولتخفيف وطأة الفقر .

2- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية يقوم على أساس تطبيق المنهجيات العلمية السوية التي تركز على مستويات التنظيم البيولوجي الشامل للهيكل الأساسي والعمليات والوظائف والتفاعلات بين الكائنات الحية وبيئتها .ويعترف هذا النهج بأن البشر ، بما لهم من تنوع ثقافي ، هم مكونة لا تتجزأ من مكونات كثير من الأنظمة الإيكولوجية .

3- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية يوفر إطار متكاملاً لتنفيذ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي .ويشمل النهج ثلاثة اعتبارات هامة هي :

(أ) إدارة المكونات الحية ينظر فيها إلى جانب الإعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى تنظيم النظم الإيكولوجية ، وليس فقط كنقطة تركيز على إدارة شؤون الأنواع والموائل ؛

(ب) إذا إريد أن تستدام إدارة الأرض والماء والموارد الحية بطرائق منصفة ، ينبغي تحقيق التكامل بينها وجعلها تعمل داخل الحدود الطبيعية ، وأن تستعمل الوظائف الطبيعية للأنظمة الإيكولوجية ؛

(ج) إن إدارة الأنظمة الإيكولوجية هي عملية اجتماعية . وهناك كثير من المجتمعات المهتمة بالموضوع ، ينبغي إشراكها من خلال إيجاد هياكل وعمليات فعالة ومجدية لصنع القرار ولإدارة الأمور .

4- إن النهج هو إطار منهجي جامع ، لمساندة المقررات في رسم السياسة العامة والتخطيط ، يستطيع من يقومون بتنفيذ الاتفاقية أن يضعوا في إطاره نهوجاً أشد تحديداً تلائم ظروفهم الخاصة . ونهج الأنظمة الإيكولوجية هو أداة تسهم في تنفيذ القضايا المختلفة التي تعالجها الاتفاقية ، شاملة العمل المتعلق بأمور منها المناطق المحمية والشبكات الإيكولوجية . ولا توجد طريقة صحيحة وحيدة لتحقيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في إدارة الأراضي والمياه والموارد الحية . ويمكن ترجمة المبادئ الكامنة بطريقة مرنة ، كي تعالج قضايا الإدارة في سياقات اجتماعية متباينة . وتوجد فعلاً من قبل قطاعات وحكومات قد وضعت مجموعات من الخطوط الإرشادية بينها تماسك جزئي وتكامل بل بينها تماثل مع نهج الأنظمة الإيكولوجية (مثلاً مدونة مصائد الأسماك المسؤولة ، ونهج الإدارة المستدامة للغابات ، والإدارة التواؤمية للغابات) .

5- هناك عدد من الخيارات لتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية . من هذه الخيارات إدماج المبادئ في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي والاستراتيجيات الإقليمية . وهناك خيارات أخرى تشمل إدماج مبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية في أدوات السياسة العامة وإدراجها في عمليات التخطيط وفي الخطط القطاعية (مثلاً في الغابات ومصائد الأسماك والزراعة) . وبالإضافة إلى ذلك فإن الأطراف والهيئات المختلفة لاتفاقية التنوع البيولوجي ينبغي تشجيعها على أن تعمل على تحقيق تضافرات بين نهج الأنظمة الإيكولوجية ومختلف برامج العمل في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك تعزيز الترابط مع المبادرات الدولية الأخرى . وفي سبيل تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن تقوم البلدان بإدراج مبادئه أو تتبين خطوط إرشادية موجودة من قبل وتتمشى مع تلك المبادئ أو مضاهية لها ، في القنوات المؤسسية والقانونية والمالية الصحيحة ، وينبغي أن يركز عمل هيئات الاتفاقية وغيرها من المنظمات ذات الصلة على مساندة الجهود المحلية والإقليمية كإسهام في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية .

6- ينبغي التشديد على أنه ، في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية ، ينبغي النظر إلى جميع المبادئ فيه بشكل جامع شامل ، مع إعطاء وزن سوي لكل منها ، وفقاً للظروف المحلية .

7- بصرف النظر عن الحاجة إلى أن التنفيذ ينبغي تصميمه بحيث يكون ملائماً للظروف الخاصة لكل مشكلة معينة ، هناك احتمال قوى لتبادل التجارب والخبرة بين الأنظمة الإيكولوجية والبلدان . وآلية تبادل المعلومات التي أنشئت تحت المادة 18 ، وتسميها تلك المادة " آلية مقاصة" ينبغي أن تكون نقطة التركيز الأولى لتسهيل ذلك التعاون

. إن تفهماً متيناً وواسعاً لتلك المبادئ ولمقاصدها وعواقبها ، إنما هو شرط جوهري لتطبيقها. ويمكن أن يكون إيجاد استراتيجية اتصال لتعزيز نهج الأنظمة الإيكولوجية لدى المجموعات المستهدفة من الناس ، داخل وخارج قطاع الحفظ ، يمكن أن يكون أداة نافعة .

8- إن مجتمع المانحين ، مثل الحكومات - بينما تلاحظ قيمة نهج الأنظمة الإيكولوجية في تعزيز إشراف أفضل على النظام الإيكولوجي - ينبغي تشجيعه على أن يكون مرناً في تعزيز تطبيقه عن طريق وضع أولويات واتخاذ قرارات تمويل ، تسمح لاحتمالات أخرى ولقدرات مختلفة بالاستجابة لتلك المبادئ .

9- بعد تقييم خبرة الأطراف في تنفيذ مقررات نهج الأنظمة الإيكولوجية الصادرة عن مؤتمر الأطراف ، لوحظ أنه بينما هذه المبادئ لم تكن دائماً مصوغة بعبارات تعبر تعبيراً دقيقاً عن المفاهيم التي تتضمنها - إلا أنها كانت تصور معنى المفاهيم الهامة . ولم توح وخبرة الأطراف بحاجة إلى تغيير مقررات مؤتمر الأطراف ، بل بمجرد حاجة إلى إسداء مزيد من المشورة ومزيد من التطور للتغلب على أية مشكلات في الوضوح والتفسير.

10- وبينما توجد في البال هذه الأمور ، فإن النص الآتي والجدول 1 يتضمنان بعض المقترحات بشأن نهوج التنفيذ ومساندة التنفيذ . وتشمل هذه شروحاً على الأساس المنطقي والخطوط الإرشادية لتنفيذ لكل مبدأ وتوضيح الجوانب الشاملة لعدة قطاعات في نهج الأنظمة الإيكولوجية .

باء - مذكرات تفسيرية إضافية بشأن القضايا الشاملة لعدة قطاعات ، المتصلة بالإرشاد التشغيلي

11- عند تطبيق الإرشاد التشغيلي لنهج الأنظمة الإيكولوجية ، ينبغي النظر إلى القضايا الآتية الشاملة لعدة قطاعات .

الشروع في النهج

12- عند الشروع في نهج للأنظمة الإيكولوجية ، إن المهمة الأولي هي تحديد المشكلة التي يجرى علاجها . وفي عمل ذلك ، فإن مدى المشكلة والمهمة المطلوب إداؤها ينبغي تحديدهما تحديداً جيداً . والاستراتيجية التي ينبغي اتباعها لتعزيز نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن تحدد تحديداً واضحاً مع طوارئ للحالات غير المنظورة الداخلة في الاستراتيجية . وينبغي أن ينظر النهج إلى جميع المبادئ كصفقة واحدة ، غير أنه ، تبعاً للمهمة التي يتناولها الموضوع ، يمكن أن يكون ثمة تركيز على مبادئ خاصة . وينبغي إيجاد إمساك جماعي لزمام الرؤية والاستراتيجية والبرامترات في نهج الأنظمة الإيكولوجية الذي يتعلق بالمهمة التي تجرى معالجتها ، وينبغي ربط هذا الامساك بالآخرين وتسهيله بين الشركاء والمتبنّين (sponsors). ومن المهم قبل تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية أن توضع جماعياً وغايات جامعة وأهداف ومقاصد للعملية كلها .

بناء القدرة والإرادة الجماعية

13- في سبيل التطبيق الناجح لنهج من الأنظمة الإيكولوجية لابد من التحري عن الموارد وعن جهات التبني اللازمة للقيام بتلك الممارسة . ويمكن أن يكون ذلك على شكل بناء القدرة وتعزيز الإرادة الجماعية .

14- إن الإرادة الجماعية يمكن أن تكون على شكل شراكات بين المجتمعات ، وارتباط من أصحاب المصلحة ، وإرادة سياسية ومؤسسية ، وإلتزام من جانب المانحين أو المتبنين. ومن الاعتبارات الهامة طول الزمن الذي تقتضيه تلك الإرادة الجماعية ، ومعنى ذلك أنها قد تكون لازمة في المرحلة الاستهلالية ومرحلة التقييم والمرحلة المرتبطة بتنفيذ النتائج . ومن الأمثلة على الحالات التي أضير فيها نظام الأنظمة الإيكولوجية حالة ضياع ولاء أحد المجتمعات أو أكثر من مجتمع واحد ، أو ولاء أصحاب مصلحة آخرين ، أو ولاء المؤسسة السياسية أو ولاء متبنين أو مانحين .

15- وبناء القدرة هام أيضاً لنجاح نهج من الأنظمة الإيكولوجية . والمساندة المالية السوية ومساندة البنيات التحتية الوافية هما متطلبات هامة لنجاح ذلك النهج . ومن المهم أيضاً الحصول على الخبرة الملائمة وتقاسم المعرفة والخبرة . وعند القيام بتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية يكون من المفيد البناء على الدورس المستفادة من أنشطة أخرى تطبق نهجاً من نهوج الأنظمة الإيكولوجية . والتكنولوجيا ، شاملة أدوات مساندة اتخاذ القرار ، وأنظمة وضع قوائم الجرد ، التي تم استحداثها في تطبيقات أخرى لنهج الأنظمة الإيكولوجية ، قد يمكن نقلها من موضع إلى آخر كما يمكن تحويرها لتواؤم الموضع الجديد .

المعلومات والبحث والتنمية

16- إن تجميع الموارد والمعلومات البيوفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية هو أمر هام للإتمام الناجح لنهج من الأنظمة الإيكولوجية . والبحث والتطوير لازمان للتركيز على الفجوات الاستراتيجية في المعرفة ، وهي فجوات ذات أهمية في معالجة الأمر المطلوب . والمعرفة المستمدة من البحث والمعلومات من مصادر أخرى ينبغي تكاملها ووضعها في سلات من المنتجات الإعلامية (تشمل أنظمة مساندة القرارات) تسمح بالتفسير وتسهيل استعمالها في تطبيق أحد الأنظمة الإيكولوجية . ومنتجات الإعلام لازمة للاتصال بأصحاب المصلحة والمخططين والمديرين وصانعى القرار . وينبغي أن يدخل في الاعتبار تعزيز حصول أصحاب المصلحة على المعلومات لأنه كلما كان صنع القرار شفافاً على اساس المعلومات المتوفرة ، كلما كان تملك الزمام أفضل - وهو زمام القرارات - بين يدى المشاركين وأصحاب المصلحة والمتبنين . وأولويات للبحث والتنمية يرجح أن تكون أكثر وضوحاً عندما يبدأ تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية وتنفيذ الخطوات المختلفة .

الرصد والاستعراض

17- إن الرصد والاستعراض هما عنصران جوهريان في تنفيذ نهج للأنظمة الإيكولوجية . فهما يعطيان مقدرة على الإدارة التواؤمية والاستجابية . ثم أن الرصد والاستعراض مفيدان أيضاً في تبليغ الأداء وتبليغ النتائج التي يولدها النهج . ومؤشرات الأداء ينبغي تحديدها وتطويرها وتنفيذها . ويقتضي الأمر إيجاد نظم ملائمة للرصد والمراجعة لمساندة تبليغ مؤشرات الأداء . والاستعراضات التي تجرى على فترات دورية منتظمة لهذه المؤشرات أمر ينبغي القيام به لتقييم الأداء ولمعرفة ما إذا كان الأمر يقتضي تطبيق إدارة تواؤمية . وقد يقتضي الأمر تعديل الاستراتيجيات والممارسات والعمليات تبعاً للنتائج التي تسفر عنها عمليات الرصد والمراجعة .

تصريف الأمور (governance)

18- إن التصريف الجيد للأمور أمر جوهري للتطبيق الناجح لنهج الأنظمة الإيكولوجية . والتصريف الجيد للأمور يشمل إيجاد بيئة سليمة ، وإيجاد الموارد والسياسات الاقتصادية والمؤسسات الإدارية التي تستجيب لاحتياجات الجمهور . ويلزم الأمر إيجاد أنظمة إدارة متينة وسليمة لإدارة الموارد ، وممارسات سوية في هذا المجال ، لمساندة تلك السياسات والمؤسسات . وينبغي أن يراعى في صنع القرارات حسن توخي الخيارات المجتمعية ، وأن تكون العملية شفافة وموضع مساءلة وأن يشترك فيها المجتمع . والمساءلة عن صنع القرارات ينبغي وضعها في المستوي السديد الذي يعبر عن مصلحة المجتمع . فمثلاً أن التخطيط الاستراتيجي لاستعمال الأراضي وإدارة هذا الاستعمال يمكن أن تتولاه الحكومة المركزية ، وأن تصدر القرارات التشغيلية عن الحكومة المحلية أو عن أحدى الوكالات المسؤولة عن الإدارة ، بينما القرارات المرتبطة بتقاسم المنافع يمكن أن تتخذها منظمة من منظمات المجتمع .

19- إن تصريف الأمور على نحو جيد على جميع المستويات أمر أساسي لتحقيق الاستعمال المستدام وحفظ التنوع البيولوجي .ومن المهم كفالة التعاون بين شتى القطاعات . وهناك حاجة إلى إدماج نهج الأنظمة الإيكولوجية في الزراعة ومصائد الأسماك والغابات وغير ذلك من أنظمة الإنتاج التي لها تأثير على التنوع البيولوجي . وإدارة الموارد الطبيعية طبقاً لنهج الأنظمة الإيكولوجية ، تدعو إلى زيادة الاتصال بين القطاعات وزيادة التعاون بينها على طائفة من المستويات (وزارات الحكومة ، وكالات الإدارة) .

الجدول 1 : الـ 12 مبدأ في نهج الأنظمة الإيكولوجية وأساسها المنطقي (المقرر 6/5 الصادر عن مؤتمر الأطراف (http://www.biodiv.org/decisions/default.asp?lg=0&dec=V/6) ، وشروح مقترحة للأساس المنطقي والخطوط الإرشادية للتنفيذ .

المبدأ 1: أهداف إدارة الأرض والماء والموارد الحية هي أمر يختاره المجتمع

الأساس المنطقي

إن القطاعات المختلفة للمجتمع تنظر إلى الأنظمة الإيكولوجية من حيث احتياجاتها الذاتية ، من اقتصادية وثقافية واجتماعية . ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يعيشون على الأرض هم أصحاب مصلحة لهم أهميتهم ، وحقوقهم ومصالحهم ينبغي الاعتراف بها . والتنوع الثقافي والبيولوجي هو من المكونات الأساسية لنهج الأنظمة الإيكولوجية ، وينبغي للإدارة أن تأخذ ذلك في الحسبان . وينبغي أن يتم الإعراب عن الخيارات المجتمعية على نحو أوضح ما يكون . وينبغي إدارة الأنظمة الإيكولوجية على أساس قيمتها الذاتية ولجني المنافع الملموسة أو غير الملموسة للبشر ، بطريقة عادلة ومنصفة .

شروح على الأساس المنطقي

إن هدف إدارة الأرض والمياه والموارد الحية هو أمر يختاره المجتمع ، ويحدد عن طريق مفاوضات وتبادلات بين أصحاب المصلحة الذين لهم رؤيات ومصالح ومقاصد مختلفة . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *إن المجتمع البشري متنوع من حيث نوعية العلاقات وطريقتها ، التي تربط بين مختلف الجماعات بالعالم الطبيعي ، إذ ينظر كل من هذه الجماعات إلى العالم المحيط به بطرائق مختلفة ويجسدون مصالحهم واحتياجاتهم الذاتية ، من اقتصادية وثقافية واجتماعية .*
- *إن جميع قطاعات المجتمع ذات الصلة ينبغي أن تعالج مصالحها بإنصاف ، وهو أمر قد يتضمن توفير مخرجات مختلفة في مواقع مستقلة أو في أزمنة مختلفة .*
- *من الضروري أيضاً كفالة أن تكون احتياجات الأجيال القادمة والعالم الطبيعي ممثلة تمثيلاً سوياً .*
- *نظراً لهذا التنوع فإن عمليات صنع القرار على نحو جيد التي توفر الأخذ بطريق المفاوضات والتبادلات ، أمر ضروري لإيجاد أهداف مقبولة قبولاً واسعاً لإدارة مجالات خاصة وما فيها موارد حية .*
- *إن العمليات الجيدة في صنع القرار تتضمن الخصائص التالية :*
  - *ينبغي إشراك جميع الأطراف المعنية (خصوصاً مجتمعات السكان الأصليين والمحليين) في العملية .*
  - *ينبغي أن يعرف بوضوح كيف تم التوصل إلى القرارات ومن هو (أو من هم) من اتخذ القرارات .*
  - *ينبغي مساءلة صانع القرار أمام المجتمع ذي المصالح*
  - *ينبغي أن تكون المعايير الخاصة بإتخاذ القرارات سوية وشفافة ،*
  - *ينبغي أن تقوم القرارات على أساس الاتصال والتنسيق بين القطاعات وأن تسهم في تحقيق ذلك*

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

1-1 إشراك جميع أصحاب المصلحة (الأطراف ذات المصلحة) (شاملة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين) فيما يلي :

- التفصيل الواضح لأهداف الإدارة وتحديدها والاتفاق عليها
- تحديد المشكلات .
- القيام بالخيارات (في المبدأ 12) .

2-1 يحتاج الأمر إلى إيجاد حدود واضحة التحديد ، (زمناً ومكاناً) لوحدة الإدارة التي تنصب عليها عملية الاختيار الاجتماعي .

3-1 كفالة أن أصحاب المصلحة الذين لا يستطيعون أن يمثلوا أنفسهم مباشرة (مثلاً الأجيال القادمة ، العالم الطبيعي) يكونون ممثلين بسواهم تمثيلاً سوياً .

4-1 كفالة أن يكون لكل أصحاب المصلحة قدرة منصفة على إشراكهم إشراكاً فعال ، بوسائل منها كفالة الحصول العادل على المعلومات والقدرة على المشاركة في العمليات ، إلخ .

5-1 كفالة أن عملية صنع القرار تعوض عن أية وجوه تفتقر إلى العدالة في توزيع السلطة في المجتمع ، لكفالة أن من يكونون مهمشين بطبيعتهم (مثلاً النساء ، الفقراء ، السكان الأصليين) لا يستبعدون أو لا يضامون في مشاركتهم .

6-1 تحديد من هم صناع القرار بالنسبة لكل قرار يصدر ، وكيفية صدور القرار (ما هي العملية التي ستستعمل في إصدار القرار) وما هي حدود السلطة التقديرية لصناع القرار (مثلاً ما هي المعايير القانونية لإصدار القرار ، وما هو الإرشاد السياسي الشامل الذي ينبغي أن يلتزمه القرار المتخذ ، إلى آخره .

7-1 كفالة أن الاعتراف بمصالح أصحاب المصلحة أمر يحدث في الطائفة الكاملة للقرارات على جميع المستويات وفي كل الأزمنة والأمكنة . وينبغي أن يكفل مع ذلك إلا يحدث " كلل أصحاب المصلحة " وذلك عن طريق إدراج الآراء المعروفة عن أصحاب المصلحة في القرارات المستقبلية ، وعن طريق السماح بمدخلات فعالة من جانب أصحاب المصلحة .

8-1 كلما كان الأمر ممكناً ينبغي أستعمال الآليات الاجتماعية المتوفرة أو بناء آليات

الاتصال والتنسيق .

- *إن القرارات الجيدة تتوقف على حصول من يعنيهم الأمر على معلومات صحيحة وفي الوقت المناسب ، وعلى قدرتهم على تطبيق هذه المعرفة .*

جديدة تتمشى مع الظروف الاجتماعية القائمة أو المنشودة .

9-1 كفالة مساءلة صناع القرار أمام المجتمعات ذات المصلحة التي يعنيها الأمر .

10-1 تنمية قدرة مساعدة المفاوضات والتبادلات ، وتسوية المنازعات بين مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر في التوصل إلى قرارات بشأن الإدارة ، والاستعمال والحفظ للموارد البيولوجية .

11-1 هناك حاجة إلى آليات تكون قائمة بالتشغيل لكفالة أنه ، بعد صدور خيار مناسب من المجتمع ، فإن القرار سيكون قابلاً للتنفيذ على المدى الطويل ، أي أن الأمر يقتضي وجود سياسة وهياكل تشريعية ورقابية مطبقة فعلاً.

المبدأ 2 : ينبغي تحقيق اللامركزية في الإدارة إلى أدنى مستوى مناسب

الأساس المنطقي :

أن الأنظمة اللامركزية قد تؤدي إلى مزيد من الفاعلية والجدوى والانصاف . وينبغي أن يشترك فيه الإدارة جميع أصحاب المصلحة وأن يوجد توازن بين المصالح المحلية ومصلحة الجماهير الأوسع نطاقاً . وكلما كانت الإدارة أقرب إلى النظام الإيكولوجي ، كلما زادت المسؤولية ، وتملك الزمام ، والمساءلة والمشاركة واستعمال المعرفة المحلية .

شروح على الأساس المنطقي

ينبغي إصدار القرارات من الذين يمثلون المجتمعات السوية ذات المصلحة ، بينما ينبغي القيام بالإدارة من جانب من يملكون القدرة على تنفيذ القرارات . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *هناك في المعتاد عدة مجتمعات من المصالح في إدارة الإنظمة الإيكولوجية . ويمكن أن تكون هذه المصالح متوائمة أو متكاملة أو متضاربة . ومن المهم كفالة أن يحافظ مستوى صنع القرار والإدارة المختارة على توازن سوي بين هذه المصالح .*
- *كثيراً ما يحدث وأن لم يحدث دائماً ، أنه كلما كان صنع القرار والإدارة أقرب إلى النظم الإيكولوجي ، كلما زادت المشاركة والمسؤولية وتملك الزمام والمساءلة واستعمال المعرفة المحلية ، وكلها أمور ذات أهمية جوهرية لنجاح الإدارة*
- *نظراً لأن هناك عدة مستويات من المصالح لدى الناس الذين لهم قدرات مختلفة على التصدي للجوانب المتباينة لإدارة النظم الإيكولوجية ، كثيراً ما يوجد صناع قرار متعددون والعديد من المديرين لهم أدوار مختلفة بالنسبة لأى مكان فردي أو مورد فردي*
- *إن القرارات التي تصدر عن مديري الموارد المحلية كثيراً ما تتأثر أو حتى تكون خاضعة للعمليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقع خارج دائرة نفوذهم ، على مستويات أعلى في سلم التنظيم . ولذا هناك حاجة إلى إلى آليات تنسق القرارات وأفعال الإدارة على عدد من المستويات التنظيمية المختلفة .*

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

1-2 ينبغي تبين مختلف مجتمعات المصالح ، وينبغي إسناد مقررات بشأن جوانب معينة من الإدارة إلى الهيئة التي تمثل مجتمع المصلحة الذي يكون أنسب لهذا التمثيل . وإذا لزم الأمر فإن وظائف /مقررات الإدارة ينبغي تقسيمها . فمثلاً القرارات الاستراتيجية يمكن أن تصدر عن الحكومة المركزية والقرارات التشغيلية عن الحكومة المحلية أو عن وكالة إدارية محلية ، والقرارات بشأن تخصيص المنافع بين أعضاء المجتمع عن المجتمع نفسه .

2-2 الآثار الضارة المحتملة لتجزئة مسؤوليات صنع القرار والإدارة ينبغي تعويضها بما يلي :

- كفالة أن تكون القرارات متدخلة ومترابطة بشكل سوي
- تقاسم المعلومات والخبرة.
- كفالة اتصال جيد بين الهيئات المختلفة للإدارة
- تقديم التوليفة الجامعة من القرارات/الإدارة إلى المجتمع بشكل مفهوم ومجمع ، حتى يستطيع المجتمع أن يتفاعل بشكل فعال مع النظام كله
- وجود علاقات تساندية بين مختلف المستويات

3-2 إن ترتيبات التصريف الجيد للأمور أمر جوهري خصوصاً ما يلي :

- المساءلة الواضحة .

- مساءلة السلطات اللازمة
- مساءلة الهيئات أو الأشخاص المختصين

ويلاحظ أن هذه القائمة ليست قائمة كاملة ويبدو ألا يوجد سبب مقبول للاستكفاء بهذه الوجوه من المساءلة .

4-2 تحقيق مستوى مناسب من اللامركزية يقتضي اتخاذ قرارات على مستوى أعلى ، لإيجاد بيئة تمكينية وتساندية ، وكذلك ليكون ذلك إلتزاماً بتحويل مسؤوليات صنع القرار الموجودة في الوقت الحاضر على مستوى أعلى من اللازم .

5-2 عند اختيار المستوى السوي من اللامركزية ، تكون العوامل الآتية ذات صلة بالموضوع وينبغي أخذها في الحسبان عند اختيار الهيئة المناسبة .

- هل الهيئة تمثل مجتمع المصالح المناسب أم لا
- هل للهيئة إلتزام بتحقيق المقصود من الوظيفة
- هل للهيئة القدرة اللازمة على الإدارة
- الكفاءة (مثلاً نقل الوظيفة إلى مستوى أعلى يمكن أن يؤدى إلى عمل يكفي للسماح بالحفاظ على المستوى اللازم من الخبرة للقيام بأعباء الوظيفة على شكل فعال ومجدى)
- هل للهيئة وظائف أخرى تمثل تنازعاً بين المصالح ؟
- الآثار على الأعضاء المهمشين من المجتمع (مثلاً النساء ، المجموعات القبلية المهمشة)

في بعض الحالات يمكن تصحيح المشكلات ، بطرائق مثل بناء القدرة . وإذا لم يوجد أي هيئة سوية متاحة على المستوى ، يمكن إنشاء هيئة جديدة أو يمكن تعديل هيئة موجودة أو يمكن اختيار مستوى مختلف .

6-2 عندما يقتضي الأمر نقل وظائف إلى مستوى آخر ، لابد من كفالة أن الهيئة التي تتلقى المسؤولية يكون لديها القدرة الكافية للاضطلاع بتلك المسؤولية (مثلاً الموارد ، الأنظمة ، السلطة) ، وأن أية مخاطر ناشئة عن الانتقال يمكن التحكم فيها .ويعني ذلك القيام ببناء القدرة اللازمة للسماح بإحداث اللامركزية .

والترتيبات المؤسسية هي مفتاح الموقف وإذا لم يكن لديك الهيكل المؤسسي الذي يساند وينسق سلطات صنع القرار ، فعندئذ يكون عمل هذه السلطات لا قيمة لها .

المبدأ 3: إن مديري الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن ينظروا في الآثار (الفعلية أو الاحتمالية) لأنشطتهم على الأنظمة الإيكولوجية المتاخمة أو الأنظمة الإيكولوجية الأخرى

الأساس المنطقي :

كثيراً ما يكون لتدخلات الإدارة في الأنظمة الإيكولوجية آثار غير معروفة أو لا يمكن توقعها على آثار إيكولوجية أخرى ؛ولذا فإن الوقع المحتمل ينبغي تفحصه وتحليله بعناية . وقد يقتضي ذلك ترتيبات جديدة أو طرائق تنظيم للمؤسسات التي يعنيها الأمر في صنع القرار ، للأخذ - إذا لزم الأمر - بحلول وسط مناسبة .

شروح على الأساس المنطقي :

إن الأنظمة الإيكولوجية ليست أنظمة مغلقة ، ولكنها أنظمة مفتوحة وكثيراً ما تكون مرتبطة بأنظمة إيكولوجية أخرى . وهذا الهيكل المفتوح وهذا الترابط بين الأنظمة الإيكولوجية يكفل أن الآثار على أداء الأنظمة الإيكولوجية قليلاً ما تكون مقصورة على نقطة الوقع أو على نظام وحيد فقط .وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *آثار تدخلات الإدارة أو القرارات بعدم التدخل ، لا تكون إذن مقصورة فقط على نقطة الوقع .*
- *إن الآثار بين الأنظمة الإيكولوجية كثير ما تكون غير خطية ، وسيكون لها على هذا الأساس تأخيرات زمنية مرتبطة بها*
- *إن أنظمة الإدارة تحتاج إلى تصميمها بحيث تتمشى مع تلك القضايا*

هناك حاجة إلى أن يعكس ذلك أن الوقع يحدث في كلا الاتجاهين أي داخل نظام إيكولوجي معين وخارج ذلك النظام . وهو ليس متاخماً فقط أو لاحقاً فقط على مجرى الأحداث ، بل له ارتباطات أخرى كذلك (مثلاً الأنظمة المرتبطة بأنواع مهاجرة)

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

3-1 إن مديري الموارد الطبيعية وصانعي القرارات والساسة ينبغي أن ينظروا في الآثار الممكنة التي يمكن أن تنشأ عن أفعالهم على الأنظمة الإيكولوجية المتاخمة أو الكائنة على مستوى لاحق من مجرى الأحداث (أحواض الأنهر والمناطق الساحلية) حيث يتم تحديد الآثار التي تحدث داخل الأنظمة الإيكولوجية وخارجها .

3-2 في الحالات التي يكون فيها من المنظور أو تؤدي فيها فعلاً آثار الإدارة أو استخدام أحد الأنظمة الإيكولوجية إلى آثار في أماكن أخرى ، لابد من جمع أصحاب المصلحة وأصحاب الخبرة التقنية كي ينظروا في أفضل طريقة لتخفيض العواقب الضارة .

3-3 إن عمليات تقييم الوقع البيئي (EIAs)، شاملة التقييمات البيئية الاستراتيجية (SEAs) ينبغي القيام بها بالنسبة لجميع التطورات مع مراعاة جميع مكونات التنوع البيولوجي . وينبغي في هذه التقييمات النظر بشكل سوي إلى الوقع الاحتمالي خارج الموقع . ونتائج هذه التقييمات التي يمكن أن تشمل كذلك تقييم الوقع الاجتماعي ، ينبغي اتخاذ تدابير بشأنها بعد ذلك . وعند تبين ما يوجد من مخاطر فعلية أو محتملة أو تهديدات للأنظمة الإيكولوجية ، ينبغي النظر إلى مقاييس مختلفة .

3-4 إنشاء وصيانة أنظمة رصد وطنية وإقليمية لقياس آثار أفعال الإدارة المنتقاة عبر الأنظمة الإيكولوجية . يضاف إلى ذلك متابعة للإدارة التواؤمية (أنظر 5-9)

إيجاد آليات محددة (ويقتضي ذلك أن تكون تلك الآليات أوسع نطاقاً وإلا تكون مدفوعة نحو أية آلية خاصة مثل أحد البروتوكولات) لمعالجة القضايا العابرة للحدود المرتبطة بالأنظمة الإيكولوجية المتقاسمة ، وبنقل الوقع الايكولوجي عبر الحدود (مثلاً تلويث الهواء والماء) .

المبدأ 4 : مع الاعتراف بمكاسب محتملة من الإدارة توجد في المعتاد حاجة إلى تفهم وإدارة النظام الإيكولوجي في سياق اقتصادي . وأي برنامج من هذه البرامج لإدارة النظام الإيكولوجي ينبغي أن تتوفر فيه العناصر الآتية :

(أ) تخفيض إلتواءات السوق التي تؤثر تأثيراً ضاراً في التنوع البيولوجي ؛

(ب) حشد الحوافز التي تعزز صون التنوع البيولوجي واستعماله المستدام ؛

(ج) إدخال التكاليف والمنافع في صلب النظام الإيكولوجي الماثل ، إلى أبعد حد ممكن .

الأساس المنطقي :

إن أكبر تهديد للتنوع البيولوجي يكمن في الاستعاضة عنه بأنظمة بديلة في استعمالات الأراضي . وكثيراً ما ينشأ ذلك عن إلتواءات في السوق ، تقلل من قيمة الأنظمة الطبيعية والأواهل الطبيعية ، وتوفر حوافز ضارة وإعانات تشجع على تحويل الأراضي إلى أنظمة أقل تنوعاً . وكثيراً ما يحدث أن من يستفدون من الحفظ لا يدفعون تكاليف الحفظ ، كما أن الذين يولدون التكاليف البيئية (مثلاً التلويث) يفلتون من

المسؤولية .إن حشد الحوافز يسمح بأن يستفيد منها من يتحكمون فيها ، ويكفل أن يدفع ثمن التكاليف البيئية من يولدون تلك التكاليف .

شروح على الأساس المنطقي

- *إن كثير من الأنظمة الإيكولوجية توفر سلعاً وخدمات نفيسة اقتصادياً ، ولذا يلزم الأمر تفهم وأدارة الأنظمة الإيكولوجية في سياق اقتصادي . وكثيراً ما يحدث أن الأنظمة الإيكولوجية لا تأخذ في الحسبان القيم الكثيرة – وكثيراً ما تكون قيم غير ملموسة – المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :*
- *إن السلع والخدمات الناشئة عن الأنظمة الإيكولوجية كثيراً ما تقدر بأقل من قيمتها في الأنظمة الاقتصادية*
- *حتى عندما يكون التقييم كاملاً فإن معظم السلع والخدمات البيئية تتميز بأنها " سلع عامة " بالمعني الاقتصادي لهذه العبارة ، وهو أمر يجعل من الصعب إدماجها في الأسواق ؛*
- *كثيراً ما يكون من الصعب أدخال استعمالات جديدة للأنظمة الإيكولوجية ، حتى عندما تكون تلك الاستخدامات أقل وقعاً أو عندما تولد منافع أوسع نطاقاً للمجتمع ، لأن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية تتميز بقدر كبير من الجمود ، خصوصاً عندما توجد مصالح قوية تتأثر بالتغير وتقاوم ذلك التغير .*
- *أن كثيراً من أصحاب المصلحة الذين لهم مصالح قوية في الأنظمة الإيكولوجية ولكن لا يملكون إلا قدراً محدوداً من التأثير السياسي والاقتصادي ، يمكن أن يهمشوا في النظم الاقتصادية المتصلة بالموضوع .*
- *عندما يكون من يتحكمون في استعمال الأرض لا يحصلون على المنافع من الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية والعمليات الطبيعية ، فيرجح أن يشرعوا في استعمالات غير مستدامة للأراضي ، يستمدون منها منافع على المدى القصير ، ولمضادة هذا الوضع ، من الموصى به القيام بتقاسم أكثر انصافاً للمنافع .*
- *إن السياسات الدولية والوطنية ودون الوطنية والقوانين واللوائح ، شاملة الإعانات ، قد تكون حوافز ضارة للإدارة غير المستدامة للأنظمة الإيكولوجية ولذا فإن الأنظمة الإيكولوجية تحتاج إلى إعادة تصميمها بحيث تستوعب أهداف الإدارة البيئية .*
- *إن التصدي لقضية إلتواءات السوق التي تؤثر تأثيراً ضاراً في التنوع البيولوجي ، أمر يقتضي ايجاد حوار مع الأخرين في القطاعات الأخرى .*

إن استمداد المنافع الاقتصادية ليس بالضرورة غير متمش مع تحقيق حفظ التنوع البيولوجي وتحسين جودة البيئة .

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

1-4	إيجاد تفهم للسياق الاجتماعي والاقتصادي للقضية التي يطبق عليها نهج الأنظمة الإيكولوجية .
2-4	تطبيق منهجيات التقييم الاقتصادي العملي على السلع والخدمات التي يولدها النظام الإيكولوجي (القيم المباشرة وغير المباشرة والقيم الذاتية) وبالنسبة للوقع البيئي (الآثار أو العوامل الخارجية) .
3-4	استهداف تخفيض إلتواءات السوق التي تؤثر تأثيراً ضاراً في التنوع البيولوجي
4-4	حشد الحوافز الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام .
5-4	إدخال التكاليف والمنافع في صلب الموضوع في النظام الإيكولوجي الماثل ، بقدر ما يكون ذلك ممكناً
1-4	تقييم المنافع الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالإدارة الجيدة للنظام الإيكولوجي ، شاملة حفظ التنوع البيولوجي والجودة البيئية.
2-4	تعزيز المنافع الناشئة عن استعمال التنوع البيولوجي .
3-4	كفالة التقاسم المنصف للتكاليف والمنافع.
4-4	إدماج القيم الاجتماعية والاقتصادية للسلع والخدمات الناشئة عن النظام الإيكولوجي في الحسابات الوطنية والسياسة والتخطيط والتربية والتعليم والقرارات المتعلقة بإدارة الموارد .

المبدأ 5 : حفظ هيكل النظام الإيكولوجي وأدائه في سبيل صون الخدمات الناشئة عن النظام الإيكولوجي ، هو أمر ينبغي أن يكون هدفاً ذا أولوية في نهج الأنظمة الإيكولوجية

الأساس المنطقي :

إن تشغيل النظام الإيكولوجي وقدرته الاستعادية أمر يتوقف على العلاقة الديناميكية مع الأنواع ، وفي محيط الأنواع وبين الأنواع وبيئتهم غير الأحيائية، كما يتوقف على التفاعلات الفيزيقية والكيميائية مع البيئة . إن الحفاظ على تلك التفاعلات والعمليات ، وكذلك استعادتها في الحالات التي تكون فيها تلك الاستعادة مناسبة ، هو أمر له أهمية أكبر بالنسبة للصون على المدى الطويل للتنوع البيولوجي بالقياس إلى مجرد حماية الأنواع .

شروح على الأساس المنطقي :

إن صون التنوع البيولوجي والحفاظ على الرفاء البشري أمر يتوقف على أداء الأنظمة

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

1-5	تحسين تفهم الترابط بين تكوين الأنظمة الإيكولوجية والهيكل والأداء فيما يتعلق به

الإيكولوجية الطبيعية وعلى قدرتها الاستعادية . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *خدمات النظام الإيكولوجي – إن المنافع التي يستمدها الناس من الأنظمة الإيكولوجية عن طريق الموارد ويشمل ذلك تنظيم البيئة ، ومساندة عمليات الكرة الأحيائية ، والمدخلات في الثقافة ، والقيم الذاتية للأنظمة ذاتها – أمر يتوقف على الحفاظ – وكذلك عندما يكون الأمر مناسباً يتوقف على استعادة الهياكل الإيكولوجية الخاصة ووظائفها .*
- *إن أداء الأنظمة الإيكولوجية وقدرتها الاستعادية أمر يتوقف على العلاقات داخل الأنواع وبين الأنواع وبيئتها غير الأحيائية ، وعن التفاعلات الفيزيقية والكيميائية داخل هذه البيئات .*
- *نظراً لهذا التعقيد فإن الإدارة ينبغي أن تركز على الحفاظ – وإذا كان الأمر مناسباً على استعادة – الهياكل الأساسية والعمليات الإيكولوجية (مثلاً الأنظمة الهيدرولوجية ، وأنظمة لتلقيح ، والموائل ، والشبكات الغذائية) بدلاً من التركيز على مجرد الأنواع الفردية .*
- *نظراً لأن ضياع التنوع البيولوجي يمهد لإنقراض الأواهل والأنواع محلياً ، فإن حفظ تكوين النظام الإيكولوجي وهيكله أمر يقتضي رصد أحجام الأواهل المعرضة للمخاطر ورصد الأنواع ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة .*

إن إدارة عمليات الأنظمة الإيكولوجية ينبغي القيام بها على الرغم من المعرفة غير الكاملة لطريقة أداء النظم الإيكولوجية

: (1) التفاعل والاحتياجات والقيم البشرية (شاملة الجوانب الثقافية) (2) إدارة شؤون الحفظ للتنوع البيولوجي (3) الجودة البيئية وسلامة البيئة وحيويتها .

2-5 تحديد الحفظ والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والغايات التي يمكن استعمالها لإرشاد السياسة والإدارة وتخطيط العمليات التشاركية .

3-5 تقييم المدى الذي يمكن به لتكوين النظم الإيكولوجية وهيكلها أن يسهما به في تحقيق السلع والخدمات لإيجاد التوازن المنشود بين نتائج الحفظ و النتائج الاجتماعية والاقتصادية .

4-5 توسيع نطاق معرفة الاستجابات للأنظمة الإيكولوجية ، فيما يتعلق بالتغيرات في التكوين ، والهيكل والوظيفة ، بحيث تشمل هذه المعرفة الضغوط الناشئة على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي تسببها عوامل منها الاستعمال البشري والاضطرابات والتلويثات والحرائق والأنواع الغريبة والأمراض والتغيرات غير العادية في المناخ (الجفاف ، الفيضانات) إلخ .

5-5 وضع وتعزيز استراتيجيات وممارسات في الإدارة ، تمكن وتكفل صيانة خدمة الأنظمة الإيكولوجية وتأخذ في الحسبان المخاطر /التهديدات لأداء الأنظمة الإيكولوجية وهيكلها، أو تخفف منها .

6-5 تطبيق الأدوات الكفيلة بالحفظ و/أو باستعادة خدمة الأنظمة الإيكولوجية .

7-5 إذا لزم الأمر ينبغي وضع استراتيجيات وممارسات إدارية لتسهيل استرداد هيكل النظم الإيكولوجية ووظيفتها (بما في ذلك العناصر الخاضعة للتهديد) لتوليد أو تعزيز خدمات من الأنظمة الإيكولوجية ومنافع من التنوع البيولوجي .

8-5 وضع وتطبيق أدوات تسهم في تحقيق غايات إدارة الحفظ ، من خلال توليفة من شبكات إدارة المناطق المحمية ، والشبكات الإيكولوجية ، والمناطق الخارجة عن تلك الشبكات ، وذلك لكفالة المتطلبات ونتيجة الحفظ على المدى القصير وعلى المدى الطويل .

9-5 رصد أحجام الأواهل من الأنواع المعرضة للأخطار والأنواع الهامة ، وهو أمر ينبغي أن يكون مربوطاً بخطة إدارة تتبين تدابير وأفعال الاستجابة المناسبة .

المبدأ 6 : ينبغي إدارة الأنظمة الإيكولوجية في حدود أدائها .

الأساس المنطقي :

عند النظر في احتمال أو في سهولة أدراج أهداف الإدارة ، ينبغي إيلاء عناية للظروف البيئية التي تحد من الانتاجية الطبيعية ، وإلى هيكل النظم الاقتصادية وأدائها وتنوعها .وحدود أداء الأنظمة الإيكولوجية يمكن أن تتأثر بدرجات مختلفة بالظروف المؤقتة أو غير المنظورة أو التي يحتفظ بها بوسائل اصطناعية ، وتبعاً لذلك ينبغي أن تأخذ الإدارة بالحرص والاحتياط اللازم .

شروح على الأساس المنطقي :

هناك حدود لمستوى الطلب الذي يمكن أن يكون واقعاً على نظام إيكولوجي ، مع الحفاظ على سلامته وقدرته على الاستمرار في توفير السلع والخدمات التي توفر أساس رفاه البشر ، والاستدامة البيئية . إن تفهمنا الحالي لا يكفي للسماح بتحديد هذه الحدود بشكل دقيق ، ولذا من المستصوب الأخذ بنهج تحوطي يكون مشفوعاً بإدارة تواؤمية . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *كما توجد حدود لهذه الطلبات (الإنتاج ، المستقطع ، التمثل ، التخليص من المواد السمية) التي يمكن ممارستها على الأنظمة الإيكولوجية ، وهناك أيضاً حدود لمقدار الاضطراب الذي يمكن لتلك الأنظمة الإيكولوجية أن تتحمله ، تبعاً لحجم الاضطراب وشدته ووتيرته ونوعه .*
- *وهذه الحدود ليست ثابتة ولكنها قد تتغير عبر المواقع وعبر الأزمنة ، وفيما يتعلق بالظروف والأحداث الماضية .*
- *ينبغي تقييم الآثار التراكمية للتدخلات ، عبر الزمن والمكان ، عند النظر في حدود الأنظمة الإيكولوجية*
- *إذا ما حدث تجاوز لهذه الحدود ، فإن النظام الإيكولوجي يحدث فيه تغير شديد في التكوين والهيكل والأداء ، وكثيراً ما يكون ذلك مشفوعاً بضياع التنوع البيولوجي وما ينجم عن هذا الضياع من نقص في الإنتاجية والقدرة على معالجة النفايات والمواد التي تسبب التلويث .*
- *يوجد نقص شديد في المعرفة وقدر كبير من عدم اليقين بشأن الحدود الفعلية (عتبات التغير) في الأنظمة الإيكولوجية المختلفة .وبينما يمكن لمزيد من البحث أن يخفف عدم اليقين هذا ، فقد لا نستطيع أبداً الوصل إلى تفهم كامل ، نظراً للطبيعة الديناميكية والمعقدة للأنظمة الإيكولوجية*
- *نظراً لشيوع حالات عدم اليقين في إدارة الأنظمة الإيكولوجية ، ينبغي أن تكون الإدارة تواؤمية مع التركيز على التعلم الفعال المستمد من رصد نتائج التدخلات المخطط لها ، مع استعمال نهج تجريبي سليم يسمح بالتحديد الدقيق لآثار التدخل .*

إن الإدارة لاستعادة القدرة الضائعة أو استعادة إمكانية التحكم ، ينبغي أن تكون إدارة تحوطية وأن تطبق نهجاً تواؤمياً .

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

6-1 تبين الممارسات غير المستدامة ووضع آليات ملائمة لتحسين إشراك أصحاب المصلحة.

6-2 نظراً لما يكتنف تحديد حدود أداء النظام الإيكولوجي من شكوك والافتقار إلى اليقين ، في كثير من الظروف ، ينبغي تطبيق المبدأ التحوطي .

6-3 تنفيذ نهج تواؤمي في الإدارة .

6-4 إيجاد تفهم لحدود أداء النظام الإيكولوجي وآثار الاستعمال البشري المتنوع على تحقيق السلع والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية .

6-5 عندما يمكن الاتفاق على حدود مسموح بها للتغير في عناصر نظام إيكولوجي محدد، ينبغي أن تكون الإدارة داخل هذه الحدود ولكن مع رصد وتقييم استجابة الأنظمة الإيكولوجية .وإرسال معلومات التغذية المرتدة على فترات منتظمة للجهات المسؤولة عن تحديد الاستقطاعات أو الحدود الأخرى .

6-6 تشجيع استعمال التقييمات والرصد البيئية ، لإيجاد استجابات من الأنظمة الإيكولوجية لما يحدث من اضطراب ، في سبيل توفير تغذية مرتدة للإدارة ، وإيجاد استجابات مناسبة .

6-7 وضع وتعزيز استراتيجيات وممارسات إدارة ملائمة ، تصون الموارد والأنظمة الإيكولوجية في حدود أدائها .

6-8 ينبغي أن تتفادي أهداف وممارسات إدارة الاستعمال المستدام أو تخفض من الوقع الضار على خدمات وهيكل ووظائف الأنظمة الإيكولوجية ، وكذلك على العناصر الأخرى في الأنظمة الإيكولوجية .

6-9 صياغة واستعراض وتنفيذ إطار تنظيمي ومدونات سلوك وغير ذلك من الأدوات لتفادي استعمال الأنظمة الإيكولوجية فيما يجاوز حدودها السليمة .

المبدأ 7: نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي تطبيقه بالمقاييس المكانية والزمنية السوية .

الأساس المنطقي :

إن النهج ينبغي أن تحده المقاييس المكانية والزمنية المناسبة للأهداف . وحدود الإدارة سوف يحددها المستعملون والمديرون والعلميون ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين على الصعيد التشغيلي . والترابط بين المجالات ينبغي تعزيزه حيثما يلزم . ونهج الأنظمة الإيكولوجية يقوم على أساس الطبيعة الهرمية للتنوع البيولوجي ، التي تتميز بالتفاعل والتكامل بين الجينات والأنواع والأنظمة الإيكولوجية

شروح على الأساس المنطقي :

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

إن القوة الدافعة للأنظمة الإيكولوجية ، شاملة القوة التي مردها إلى الأنشطة البشرية ، تختلف خلال المكان والزمان ، مما يقتضي أن تكون الإدارة بأكثر من مقياس واحد لتحقيق أهداف الإدارة . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *إن الأنظمة الإيكولوجية تتكون من عناصر وعمليات أحيائية ولا أحيائية ، تعمل على مستوى من المقاييس المكانية والزمنية في حدود ترتيب هرمي متداخل .*
- *إن الديناميكيات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية البشرية تختلف أيضا عبر مقاييس الزمان والمكان وعبر الجودة .*
- *الطريقة التي تُرى فيها العناصر من الناحية المكانية أمر يعتمد جزئياً على مقاييس الملاحظة . فبأحد المقاييس ، قد يبدو أفراد نوع معين موزعين توزيعاً منتظماً ومتواصلاً نسبياً ، بينما قد يكون التوزيع في حالة أخرى متقطعاً . وكذلك ، من الناحية الزمنية ، فبأحد المقاييس الزمنية (مثلاً شهرياً ، سنوياً) قد يبدو أحد العناصر أو أحدى العمليات قابلة للتنبؤ بها ، بينما ، بمقياس زمني أطول أو أقصر ، فإن الديناميكيات الزمنية قد تبدو غير قابلة للتنبؤ بها .*
- *إن عمليات ومؤسسات الإدارة ينبغي تصميمها بحيث تتمشى ومقاييس جوانب الأنظمة الإيكولوجية التي تجرى إدارتها . وعلى نحو أشد أهمية ، ولعل مرد ذلك إلى أن عناصر وعمليات الأنظمة الإيكولوجية مترابطة بمقاييس الزمان والمكان معاً ، فإن التدخلات من جانب الإدارة تحتاج إلى تخطيط كي تتجاوز مستوى هذه المقاييس.*
- *إن عدم أخذ المقياس في الحسبان يمكن أن يؤدي إلى عدم تواؤم بين الأطر المكانية والزمنية للإدارة ، وأطر الأنظمة الإيكولوجية التي تجرى إدارتها . فمثلاً ، إن راسمي السياسة والمخططين ينظرون عادة إلى أطر زمنية أقصر بالقياس إلى الأطر الزمنية للعمليات الرئيسية في الأنظمة الإيكولوجية . ويمكن أن يكون العكس صحيحاً فمثلاً ، الحالة التي يكون الجمود البيروقراطي سبباً لتأخير الاستجابة السريعة من جانب الإدارة اللازمة لمعالجة ظرف بيئي سريع التغير وعدم التواؤم المكاني ايضاً شائع . مثلاً عندما لا تتطابق الحدود الإدارية وحدود خصائص النظام الإيكولوجي أو ما يرتبط بها من أنشطة بشرية مفروض أن تنظمها تلك الحدود الإدارية.*

1-7 يقتضي الأمر تعزيز القدرة لتحليل وتفهم المقاييس الزمنية والمكانية التي تعمل على مستوياتها عمليات الأنظمة الإيكولوجية ، ولتفهم آثار أفعال الإدارة على تلك العمليات وعلى تحقيق سلع وخدمات النظم الإيكولوجية . وتبين الأنماط والفجوات المكانية في التوصيلية بين العناصر المختلفة ينبغي إدراجه في هذا التحليل .

2-7 ينبغي تفادي عدم التواؤم في إدارة الموارد الطبيعية ، وذلك عن طريق إعادة تصحيح مقياس الاستجابة المؤسسية كي تطابق على نحو أشد كثباً مع المقاييس الزمنية والمكانية للعمليات في المجال الذي يخضع للإدارة . وهذا المنطق يساند الاتجاه العالمي الحالي نحو لا مركزية الإدارة للموارد الطبيعية .

3-7 نظراً لأن عناصر النظام الإيكولوجي وعملياته مترابطة عبر المقاييس الزمنية والمكانية معاً ، فإن تدخلات الإدارة تتطلب تخطيطاً كي تتجاوز تلك المقاييس . وإيجاد تدرج هرمي متداخل للمقياس المكانية يمكن أن يكون أمراً مناسباً في بعض الظروف .

4-7 إن إدارة مناطق واسعة مثل احواض الأنهار أو المناطق البحرية الشاسعة أمر قد يقتضي إنشاء آليات مؤسسية جديدة للحصول على إلتزام من أصحاب المصلحة عبر الحدود الإدارية ومختلف مستويات الإدارة .

6-7 يقتضي الأمر الانتباه إلى المقاييس المكانية والزمنية في تصميم التقييم وجهود الرصد .

7-7 ينبغي تطبيق مفاهيم الإشراف والأنصاف فيما بين الأجيال وتحقيق العائد المستدام على اعتبارات المقياس الزمني

8-7 إن التعاون الإقليمي لازم لمعالجة التغيرات الواسعة النطاق .

المبدأ 8 : على أساس الاعتراف بتغير المقاييس الزمنية وآثار التأخير التي تميز عمليات الأنظمة الإيكولوجية ، ينبغي أن تحدد على المدى الطويل أهداف إدارة النظم الإيكولوجية .

الأساس المنطقي :

إن عمليات الأنظمة الإيكولوجية تتميز بمقاييس زمنية مختلفة بآثار ناشئة هن التأخر الزمني . إن ذلك يتعارض تعارضاً أساسياً مع ولع البشر بالمكاسب العاجلة وحب المنافع الفورية ، بالقياس إلى منافع المستقبل .

شروح على السبب المنطقي

ينبغي أن ينظر بصراحة إلى العامل الزمني عند صياغة خطط الإدارة ، وتحتاج العمليات الأطول مدى إلى النظر فيها وتخطيطها لأن هذه العمليات كثيراً ما يستهان بها وتهمل في غير هذه الحالات . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

1-8 إن عمليات الإدارة التواؤمية ينبغي أن تتضمن رؤيات وخططاً وغايات على المدى الطويل تعالج موضوع الانصاف بين الإجيال مع مراعاتها للحاجات الفورية والجوهرية (مثل الجوع والفقر والمأوي)

- *إن الناس يجدون أن الاتجاهات على المدى الأطول أمر يكون استكشافه أشد صعوبة بالقياس إلى الاتجاهات القصيرة الأجل ، خصوصاً في الأنظمة المعقدة .*
- *إن أنظمة الإدارة تنزع إلى أن يكون تشغيلها على مقياس زمني قصير نسبياً ، وكثيراً ما يكون هذا الزمن أقصر بكثير من أزمنة التغير في عمليات الأنظمة الإيكولوجية*

2-8 ينبغي أن تأخذ الإدارة التواؤمية في الحسبان التبادلات بين المنافع القصيرة الأجل والغايات الطويلة الأجل في عمليات صنع القرار .

3-8 إن الإدارة التواؤمية ينبغي أن تأخذ في الحسبان الزمن الذي ينقضي بين الخطوات الإدارية ونتائج تلك الخطوات

- *حيثما يكون هناك تأخير في ظهور الآثار بين أفعال الإدارة ونتائجها ، يصعب اتخاذ قرارات مستنيرة عقلانية على مستوى الإدارة .*
- *ولذا فان العمليات الإيكولوجية الطويلة الأجل التي تكون ذات أهمية كبيرة قد لا تستوعب إلا استيعاباً ضعيفاً في الأنظمة الإدارية ، إلا إذا كانت تلك الأنظمة مصممة بوضوح وبعناية لمعالجة القضايا الطويلة الأجل .*
- *إن الوعي بالعمليات الطويلة الأجل أمر هام لأن العمليات الواسعة النطاق ، من الناحية المكانية والطويلة الأمد ، هي التي تميز وتحدد الخصائص الواسعة النطاق للأنظمة الإيكولوجية .*

4-8 ينبغي تصميم أنظمة الرصد بحيث تستوعب المقياس الزمني للتغيير في متغيرات النظم الإيكولوجية المختارة للرصد ، ومن ناحية أخرى ، اذا تعذر تصحيح الرصد ينبغي اختيار قيمة متغيرة بمقياس أشد ملاءمة للقيام بالرصد ، ولكنها تظل مع ذلك قيمة ذات صلة بالموضوع .

5-8 ينبغي تعزيز القدرة على الرصد واكتشاف التغييرات الطويلة الأجل والمنخفضة التردد في هيكل وفي اداء الأنظمة الإيكولوجية .

6-8 إن تنفيذ الإدارة على المدى الطويل يقتضي استقرار المؤسسات وأطراً قانونية وسياسية وبرامج رصد وبرامج إرشاد وتوعية .

المبدأ 9 : ينبغي للإدارة أن تعترف بأن التغير أمر لا يمكن تفاديه

الأساس المنطقي :

إن الأنظمة الإيكولوجية تتغير شاملة تكوين الأنواع ووفرة الأواهل . ولذا ينبغي أن تتواؤم الإدارة مع هذه التغييرات . وإلى جانب الديناميكية الكامنة فيها ، وهي ديناميكية التغير ، إن الأنظمة الإيكولوجية يكتنفها عدد من حالات عدم اليقين المعقدة و" المفاجأت " الاحتمالية في المجالات البشرية والبيولوجية والبيئية . وأنظمة الإضطراب التقليدية يمكن أن تكون هامة لهيكل النظم الإيكولوجية وأدائها ، وقد تحتاج إلى الحفاظ عليها أو استعادتها . ونهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن يستعمل الإدارة التواؤمية في سبيل توقع هذه التغييرات والأحداث والتصدي لها ، وينبغي أن تؤخذ بحيطة أي قرارات يمكن أن تقضي على الخيارات ، ولكن في الوقت نفسه ، لابد من النظر إلى اتخاذ خطوات تخفيفية لمعالجة التغيرات الطويلة الأجل مثل تغير المناخ

شروح على الأساس المنطقي

إن التغير في الأنظمة الإيكولوجية ، وهو أمر طبيعي ولا يمكن تفاديه معاً – وتبعاً لذلك أهداف الإدارة – لا يجب اعتبارها نتائج ثابتة بل ينبغي النظر إلى حفظ العمليات الإيكولوجية الطبيعية . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *إن الأنظمة الإيكولوجية تتغير باستمرار نتيجة للعمليات الطبيعية . وهذه التغيرات تشمل تحولات في تكوين الأنواع ، ووفرة الأواهل ، والخصائص الفيزيقية .*
- *هذه التغيرات ليست حتماً تغيرات ثابتة أو متغيرة أو ديناميكية ، ويكون في المعتاد من الصعب التوقع بها في أية نقطة على خط الزمان .*
- *ولذا يكون من الصعب اختيار أية نتيجة ملائمة أو الوضع المستقبلي لأي نظام ايكولوجي بوصفه غاية إدارية استاتيكية وبدل ذلك ففي التصدي لهذا وللمبدأ 8 ينبغي أن تركز الإدارة على الحفاظ على العمليات الطبيعية ، الي تسبب تلك التغيرات .*
- *هذا التركيز على العمليات يقتضي نهجاً في الإدارة يكون مرناً وتواؤمياً ، سواء أكان استجابة للظروف المتغيرة أو كي يأخذ في الحسبان المعارف والتفهم الجديدين والإدارة التواؤمية ينبغي أن تولد معرفة جديدة وتخفض مقدار الشكوك وعدم اليقين ، مما يسمح*

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

1-9 يحتاج الأمر إلى إدارة تواؤمية للاستجابة للظروف الاجتماعية والإيكولوجية المتغيرة وللسماح بخطط وأفعال الإدارة أن تتطور في ضوء الخبرة .

2-9 إن مديري الموارد الطبيعية ينبغي أن يعترفوا بأن التغير الطبيعي والتغير الذي من صنع الإنسان لا مفر منهما ، وأن يؤخذ ذلك في الحسبان في خطط إدارتهم .

3-9 إن الإدارة التواؤمية ينبغي تشجيعها عندما يكون هناك مخاطرة بالتدهور أو ضياع الموائل ، لأنها قد تسهل اتخاذ تدابير مبكرة استجابة للتغير .

4-9 إن رصد الأنظمة ، من اجتماعية – اقتصادية وإيكولوجية ، هو جزء لا يتجزأ من الإدارة التواؤمية ، ولا ينبغي إيجاد هذا الرصد في عزلة عن أهداف وغايات الأنشطة الإدارية .

5-9 أن الإدارة التواؤمية ينبغي أن تتبين المخاطر وحالات الشكوك , وأن تأخذها في الحسبان .

6-9 عندما تحدث تغيرات عبر الحدود الوطنية ، قد يحتاج الأمر إلى تعديل مقياس الإدارة التواؤمية .

7-9 بينما الأنظمة الإيكولوجية هي أنظمة ديناميكية وذات قدرة استعادية في ذاتها ، إلا أن التواؤم

للمدير بأن يتوقع التغير ويتصدى له .

- *إن إدارة الأنظمة الإيكولوجية ينبغي تبعاً لذلك أن تنطوي على عملية تعلم سوف تساعد على جعل المنهجيات والممارسات متوائمة كي تحسن الطرائق التي يجرى بها رصد هذه الأنظمة وإدارتها .ويحتاج الأمر أيضا إلى مرونة في رسم السياسة وفي تنفيذها . أن القرارات الطويلة الأجل والصارمة التي لا مرونة فيها تنزع إلى أن تكون غير فعالة أو تكون ضارة .*

الخاص وتدابير التخفيف أمر لازم للمشكلات التي يسببها الإنسان مثل تغير المناخ التي قد تدفع الأنظمة الإيكولوجية إلى تجاوز حدود التغير الطبيعي . ويلزم الأمر بذل جهود لبناء القدرة لمعالجة المجالات ذات التعرض العالي للمخاطر مثل الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية .

8-9 يحتاج الأمر إلى جهود لبناء القدرة لمعالجة المناطق الشديدة التعرض للمخاطر مثل الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية .

9-9 إن المعرفة التقليدية والممارسة ينبغي استعمالهما للتمكين من استكشاف أفضل وتفهم أفضل للتغيرات في النظم الإيكولوجية ، ولإيجاد تدابير تواؤمية ملائمة .

10-9 ينبغي للإدارة التواؤمية أن تعترف بالقدرة الاستعادية للأنظمة الإيكولوجية استجابة للاضطرابات الطبيعية ، وينبغي أن تستهدف الحفاظ على هذه المقدرة الاستعادية أو إعادة إنعاشها ، لتخفيض مخاطر العواقب الاجتماعية والاقتصادية الضارة للتغيرات الطبيعية في الأنظمة الإيكولوجية

11-9 إن تدابير رفع الوعي لازمة لتعزيز معرفة الجمهور أن التغيرات في الأنظمة الإيكولوجية إنما هي ظاهرة طبيعية ، ولبناء المساندة والقدرة على الإدارة التواؤمية .

المبدأ 10 : ينبغي لنهج الأنظمة الإيكولوجية أن يسعى إلى إيجاد توازن سوي بين الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي والتكامل بينهما

الأساس المنطقي :

إن التنوع البيولوجي أمر جوهري سواء بسبب قيمتة الذاتية وبسبب ما يؤديه من دور أساسي في توفير خدمات الأنظمة الإيكولوجية وخدمات أخرى نعتمد نحن جميعاً عليها في خاتمة المطاف . وكان هناك اتجاه في الماضي إلى إدارة عناصر التنوع البيولوجي باعتبارها عناصر محمية أو غير محمية . وهناك حاجة إلى التغير إلى أوضاع أشد مرونة ، ينظر فيها إلى الحفظ والاستعمال في سياق الطائفة الكاملة للتدابير المطبقة كسلسلة لا تقطع فيها تمتد من الأنظمة الإيكولوجية المحمية بصرامة إلى الأنظمة الإيكولوجية التي من صنع الإنسان .

شروح على الأساس المنطقي :

أن الموارد الطبيعية تلعب دوراً في توفير سلع وخدمات الأنظمة الإيكولوجية التي يعتمد عليها البشر في خاتمة المطاف .وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *إن نهج الأنظمة الإيكولوجية مصمم ليساند حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام لعناصره ، والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة من استعمال التنوع البيولوجي*
- *إن الاستعمال المستدام والإدارة المستدامة يعتمدان على تحقيق أهداف الحفظ أيضاً .*
- *إن إدارة في سبيل والحفظ والاستعمال المستدام لا تضارب ذاتي بينهما ، ويمكن إيجاد تكامل بينهما .*
- *إن التكامل يمكن تحقيقه بمقاييس مختلفة وبطرائق شتى تشمل الفصل المكاني والزمني عبر المناظر الطبيعية وكذلك من خلال التكامل داخل موقع من الموقع .*

<u>الخطوط الإرشادية للتنفيذ</u>

1-10 إيجاد أنظمة وممارسات للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية ، لكفالة التوازن السديد بين حفظ واستعمال التنوع البيولوجي وتحقيق التكامل فيه مع مراعاة المنافع الطويلة الأجل والقصيرة الأجل والمباشرة وغير المباشرة الناشئة عن الحماية والاستعمال المستدام وكذلك مع مراعاة مقياس الإدارة .

2-10 رسم سياسة وإيجاد تدابير قانونية ومؤسسية واقتصادية تمكن من تحقيق توازن مناسب بين الحفظ والاستعمال لعناصر الأنظمة الإيكولوجية المطلوب تحديدها

3-10 تعزيز التخطيط التشاركي المتكامل ، الذي يكفل النظر والتقييم للطائفة الكاملة من القيم وخيارات الاستعمال الممكنة .

4-10 السعي إلى إيجاد آليات ابتكارية ووضع أدوات مناسبة لتحقيق التوازن السوي الذي يناسب المشكلة المطروحة والظروف المحلية .

5-10 إدارة شؤون المناطق والمناظر الطبيعية بطريقة ترفع إلى خير مستوى إنتاج سلع وخدمات الأنظمة الإيكولوجية لتلبية المطالب البشرية ، وإدارة شؤون الحفظ

وتحقيق الجودة البيئية .

6-10 تحديد أهداف الاستعمال المستدام التي يمكن استعمالها لإرشاد السياسة العامة والإدارة والتخطيط ، مع مشاركة واسعة النطاق من جانب أصحاب المصلحة .

تبين الحلول التي تخفف من الضغط القطاعي على الموارد الموجودة .

المبدأ 11 : أن نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن ينظر إلى جميع أشكال المعلومات ذات الصلة ، بما في ذلك المعرفة العلمية وما لدى السكان الأصليين والمحليين من معارف وابتكارات وممارسات

الأساس المنطقي :

إن المعلومات من جميع المصادر أمر جوهري للتوصل إلى الاستراتيجيات الفاعلة في إدارة الأنظمة الإيكولوجية . ومن المرغوب فيه معرفة أفضل بكثير بوظائف الأنظمة الإيكولوجية وبوقع الاستعمال البشري .وجميع المعارف ذات الصلة مستمدة من أية مجال معني ، ينبغي تقاسمها مع جميع أصحاب المصلحة والفاعلين ، مع مراعاة أمور منها أي قرار يصدر تحت المادة 8 (ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي .والافتراضات الكامنة وراء مقررات الإدارة ينبغي أن تصدر بعبارة صريحة وأن يتم اختبارها على أساس المعرفة المتاحة وآراء أصحاب المصلحة .

شروح على الأساس المنطقي

إن الأنظمة الإيكولوجية يمكن النظر إليها بمفاييس شتى ومن مختلف المناظير ويولد كل منها معلومات فريدة ورؤية متميزة . . لذا فإن الإدارة السديدة ينبغي أن تنظر إلى جميع المعلومات ذات الصلة . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

- *إن نهج الأنظمة مصصم ليستوعب طائفة من القيم وما يرتبط بها من غايات ، ولذا فإن المعلومات والمناظير التي لدى المجتمعات التي تملك تلك القيم أمر هام في تصميم وتنفيذ شؤون الإدارة .*
- *لا يوجد مستوى فريد من التنظيم يمكن للمرء أن يفهم عنده إدارة أداء الأنظمة الإيكولوجية ويجعلها تعمل على خير وجه . أن مصادر معلومات مختلفة سوف تنطبق على القضايا ذات المستويات المختلفة ، مما يوفر مناظير إضافية لمساندة الإدارة المتكاملة .*
- *ولذا فإن الإدارة السديدة تعتمد على الحصول على أكبر قدر من المعلومات ، وتقييم صحتها وارتباطها بالموضوع ، وإدماج المعلومات في صنع القرار وفي الإدارة .*
- *إن قضية وضع مفهوم ومعلومات جديدة (البحث إلى أخره) مفتقدة ، أي غير موجودة .*

الخطوط الإرشادية للتنفيذ

1-11 إن المعلومات ذات الصلة ينبغي تقاسمها مع أصحاب المصلحة والفاعلين الآخرين وينبغي إتاحة المعلومات التقنية والعلمية على شكل سهل الهضم (ينبغي معالجة المعرفة التي لدى السكان الأصليين والمحليين مع احترام كامل للمادة 8(ي) والمقررات الأخرى الصادرة عن اتفاقية التنوع البيولوجي .

2-11 ينبغي أن تكون الافتراضات الكامنة وراء مقررات الإدارة صريحة وتقوم على أساس أفضل الخبرة المتاحة ، مع النظر صراحة إلى سناريوهات التغير المستقبلي وأن تشمل المعرفة والآراء التي لدى أصحاب المصلحة .

3-11 إن الأمر يقتضي وضع الآليات المناسبة لتوثيق وإشاعة المعلومات الخاصة بجميع فروع العلم المتصلة بالموضوع (شاملة العلوم الطبيعية والاجتماعية) ومن أنظمة المعرفة المختلفة ذات الصلة ، لاسيما الأنظمة التي تقوم على أساس الممارسات المحلية والتقليدية . وهذا الخط الإرشادي ينبغي تطبيقه بما يتمشى وأي مقرر يتخذ تحت المادة 8(ي) من مواد اتفاقية التنوع البيولوجي .

4-11 إن الآثار المترتبة على إدارة الأنظمة الإيكولوجية لمختلف "الآراء العالمية " القائمة على أساس أنظمة مختلفة من المعرفة ينبغي تقييمها .

المبدأ 12 : نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن يشمل جميع القطاعات ذات الصلة من المجتمع ومن فروع العلم .

الأساس المنطقي :

إن معظم مشكلات إدارة التنوع البيولوجي هي مشكلات معقدة فيها كثير من التفاعلات والآثار الجانبية والعواقب ، ولذا ينبغي إشراك الخبرة وأصحاب المصلحة اللازمين على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي حسب مقتضى الأحوال .

شروح على الأساس المنطقي :

إن تعقيد إدارة النظام الإيكولوجي في سبيل الحفظ والاستعمال المستدامين يقتضي تكاملاً بين الأنشطة والأفعال التي يقوم بها كثير من أصحاب المصلحة المختلفين . وفي هذا الصدد ينبغي أن يلاحظ ما يلي :

خطوط إرشادية للتنفيذ

1-12 إن الإدارة المتكاملة للموارد الأرضية والمائية وموارد الكائنات الحية تقتضي زيادة الاتصالات والتعاون (1) بين القطاعات (2) على مختلف مستويات الحكم

- *إن أنشطة جميع القطاعات تؤثر في التنوع البيولوجي ويمكن أن تسهم أو تقلل من تحقيق أهداف الاتفاقية*
- *إن أدارة التنوع البيولوجي بسبب تعقيدها ، وأهمية وقع الأفعال البشرية ، أمر يقتضي طائفة واسعة من المهارات العلمية والإدارية ، بما في ذلك مهارات القطاعات التي لم تشرك تقليدياً في حفظ التنوع البيولوجي أو إدارته .*

ولهذه الأسباب إن نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن يوفر إطاراً لمساندة إشراك أكبر لجميع أصحاب المصلحة المتصلين بالأمر ، والاعتماد على الخبرة التقنية في تخطيط وتنفيذ الأنشطة المنسقة ، وتقاسم موارد الإدارة ، أو مجرد تبادل المعلومات .

(من وطني وإقليمي ومحلي) (3) بين الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص . ويقتضي أيضاً زيادة الاتصال بين المنظمات الدولية والإقليمية .

2-12 ينبغي التشجيع على مزيد من إدماج نهج الأنظمة الإيكولوجية كجزء لا يتجزأ من التخطيط ، في مجالات منها الزراعة وصيد الأسماك والحراجة وقطاعات إدارة الموارد الطبيعية الأخرى التي يمكن أن تؤثر في أداء التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وذلك بإتباع – مثلاً – مثال مدونة السلوك لمصائد الأسماك المسؤولة ، والإدارة المستدامة للغابات وأنشطة أخرى . إن القطاعات غير قطاعات الإنتاج الأولي يمكن أيضاً أن يكون لها آثار رئيسية ، غير أن الاعتراف بها في هذا الصدد كثير ما يكون اعترافاً بمستوى أقل . وتتضمن هذه القطاعات القطاعات التي من قبيل القطاع القضائي ، الذي يؤثر في شؤون الحكم ، وكذلك قطاعات الطاقة والنقل ، التي تتولي تصريف أو لها تأثير في الموارد بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

3-12 إن الإجراءات والآليات ينبغي إيجادها لكفالة المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة والفاعلين المتصلين بالموضوع خلال عمليات تشاور ، وصنع القرارات بشأن غايات وأفعال الإدارة ، وكلما اقتضي الأمر ، في تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية .

4-12 أن التنفيذ الفعال لنهج الأنظمة الإيكولوجية قد يقتضي إشراك خبرة مهنية وعلمية في شتى فروع العلم ، وتشمل فروع العلم مثل الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والطبيعية .

5-12 عند تقييم تكاليف ومنافع الحفظ والصيانة والاستعمال والاستعادة للأنظمة الإيكولوجية ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مصالح جميع القطاعات ذات الصلة بالموضوع ، في سبيل تحقيق التقاسم المنصف للمنافع طبقاً للقانون الوطني .

المرفق الثاني

النظر إلى العلاقة بين الإدارة المستدامة للغابات ونهج الأنظمة الإيكولوجية ، واستعراض ووضع وتطوير الاستراتيجيات في سبيل إدماج نهج الأنظمة الإيكولوجية في برامج عمل الاتفاقية

ألف- الإدارة المستدامة للغابات

1- الأساس المفهومي لنهج الأنظمة الإيكولوجية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات

1- في 1992 ، قام " البيان المبادئ الحاكمة ، غير الملزمة قانوناً ، بشأن توافق عالمي للآراء حول الإدارة والحفظ والاستعمال المستدام لجميع أنواع الغابات الصادر بسلطان عن مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية ، والمشار إليها أيضاً بـ " مبادئ الغابات " قد حدد نموذجاً جديداً لإدارة الغابات ، من خلال مجموعة من 15 مبدأ تساند الهدف الجامع المتمثل في الإسهام في الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة للغابات ووظائفها واستعمالاتها المتعددة . وفي هذا الصدد أن مفهوم الإدارة المستدامة للغابات (SFM) قد توقع نهج الأنظمة الإيكولوجية ، على الرغم من أن كليهما يقوم على فكرة الاستدامة . وبصفة خاصة إن الـ SFM تتضمن المفاهيم الرئيسية الآتية للاستدامة : (1) الإشراف (2) البيئة التمكينية (3) استمرار تدفق السلع والخدمات دون تقويض قاعدة الموارد (4) صيانة أداء الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (5) صيانة الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولذا ليس هذا المفهوم قاصراً على إنتاج الأخشاب . (6) تقاسم المنافع، (7) مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار

2- على الرغم من أن SFM ليس مماثلاً لنهج الأنظمة الإيكولوجية على الجبال. وعلى الرغم من أن مفهوم SFM ونهج الأنظمة الايكولوجية ليسا متكافئين، إلا أن كليهما يتشابهان في عدة جوانب . وكلهما لابد من تطبيقها باعتبارهما كلاً متكاملاً . وكلاهما يتطور بسرعة . وكلاهما له طبيعة غير ملزمة ، تسمح بالمرونة وبالتجربة . والـ SFM ونهج الأنظمة الإيكولوجية هما إطارات جابّة – وينطوى على ما يلزم من اعتبار لقضايا تصريف الشؤون الاجتماعية والإيكولوجية ، على الرغم من الـ SFM خضعت لتنقيح محسوس خلال العقد الأخير ، إذا أنها نهج موجه أساساً نحو تحقيق النتائج الفعلية . ولا يزال نهج الأنظمة الإيكولوجية يحتاج إلى مزيد من الصياغة كي يترجم إلى ممارسة تشغيلية جيدة في حالة معينة .وبقدر ما يخص الأمر التحديات ، فإن كلا الـ SFM ونهج الأنظمة الإيكولوجية يحتاج إلى معالجة قضايا معقدة مثل تطبيق القانون وحقوق حيازة الأراضي وحقوق مجتمعات السكان الأصليين والمحليين . وفي هذا الصدد ، فإن تطبيق كلا النهجين يتطلب إرادة سياسة ، تشمل إرادة المؤسسات والمجتمعات .

3- إن التراكب الواسع النطاق بين مفاهيم SFM ونهج الأنظمة الإيكولوجية أمر مشجع ، ولكن لا تزال هناك فرص محسوسة للتعلم المتبادل . والدورس المستفادة ينبغي أن تتدفق في كلا الاتجاهين . والاجتماعات على المستوي القطري للنظر في العلاقة بين SFM ونهج الأنظمة الإيكولوجية أمر يكون مفيداً ، وينبغي تزكيته لدى أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي .وينبغي أن تركز هذه الاجتماعات على فرص التعلم المتبادل .

4- كما سبق أن ذكر أعلاه ، إن الـ SFM انضج نسبياً من نهج الأنظمة الإيكولوجية بمعني أنها أكثر تنقيحاً من وجهة نظر التشغيل ؛ ولذا يمكن أن تتغذى ببعض جوانب نهج الأنظمة الإيكولوجية لهذا الغرض . وعلى وجه التحديد هناك حاجة واضحة إلى أن يأخذ نهج الأنظمة الإيكولوجية بعمليات تقوم على أساس بيانات واضحة للرؤيات وللأهداف وللغايات لمناطق محددة أو قضايا محددة ، مما يجعلها أقرب إلى أن تكون موجهة نحو تحقيق نتائج فعلية . والتنمية المفهومية لنهج الأنظمة الإيكولوجية حتى اليوم قد ركز على وصف محتوى تلك المبادئ . وبالإنتقال من نهج مدفوع نحو المحتويات إلى نهج مدفوع نحو تحقيق النتائج الفعلية ، امر ينبغي أن يكون مفيداً . والأدوات والنهوج التي تم وضعها لتنفيذ SFM ، وهي أمور تجرى مناقشتها فيما يلي ، يمكن أن تكون مفيدة في قطاعات إنتاجية أخرى ، إذا أنها تستكشف طرائق لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية .

2- اقتراحات للتكامل بين نهج الأنظمة الإيكولوجية والإدارة المستدامة للغابات (SFM)

5- على الرغم من أن نهج الأنظمة الإيكولوجية والإدارة المستدامة للغابات هما مفهومان يتراكبان إلى درجة بعيدة ، إلا أنه يمكن عمل المزيد لكفالة التكامل بينهما . فالإدارة المستدامة للغابات يمكن أن تكتسب بصائر جديدة من خلال مفاهيم نهج الأنظمة الإيكولوجية ، إذا أن **التكامل بين القطاعات** أمر مفتقد كثيراً من مجال SFM ، مما يصور تفويضات قانونية مقيدة معظمها داخل مؤسسات قطاع الغابات . والآليات في سبيل التعاون بين القطاعات يمكن تعزيزها داخل SFM . والزراعة الحراجية تشمل قطاعي الغابات والزراعة، غير أن الروابط الشاملة بين قطاع الغابات وقطاع الزراعة (وقطاعات أخرى مثل إدارة المياه والنقل والحفظ) أمر يحتاج إلى تعزيز .

6- على الرغم من أنه لا يوجد مقياس محدد مسبقاً ، إلا أن نهج الأنظمة الإيكولوجية يمكن تطبيقه على مجالات واسعة (مستوى المناظر الطبيعية) بينما كانت الـ SFM تركز تاريخياً على مستويات عمل وحدات إدارة الغابات عن طريق عمل ذي أبعاد مكانية صغيرة . وعلى الرغم من أن مبادئ الغابات لا تقول أن ادارة الغابات ينبغي ادماجها في ادارة المناطق المتاخمة لها، وعلى الرغم من

أن بعض التطبيقات الأوسع مدى (مثل مبادرات استعادة الأوضاع السابقة في المناظر الطبيعية والغابات النموذجية) قد تم استحداثها خلال العقد الزمني الأخير. وبالإضافة إلى ذلك فبينما تحاول SFM أن تنظر إلى جميع أنماط الغابات وجميع قيم الغابات ، إلا أنها لا تزال تنزع إلى التركيز على أنشطة إنتاج الأخشاب . ويمكن وضع مزيد من التركيز على الـ SFM داخل سياق مكاني أوسع نطاقاً ، يشمل **المناطق المحمية** ، مع مراعاة **قضايا الحفظ** بصفة عامة وإيجاد وصلات باستعمال الأراضي المتاخمة و/او نهوج تكميلية مثل استخراج موارد الغابات غير الخشبية ، الزراعة، إدارة أحواض استجماع المياه ، الاستعادة الإيكولوجية .

7- هناك مجالات يحتاج فيها الأمر إلى مزيد من التنمية المفهومية سواء في الـ SFM أو في نهج الأنظمة الإيكولوجية، فمثلا ينبغي أن يتضمن كلا النهجين مبدأ الاستدامة والإلتزام ما بين الأجيال بالحفاظ على إنتاج السلع والخدمات الناشئة عن الأنظمة الإيكولوجية ، للأجيال المقبلة ، ينبغي أن يذكر صراحة . وهناك مجال آخر يتطلب مزيداً من العمل هو إدماج القضايا في كل من الـ SFM ونهج الأنظمة الإيكولوجية ، وهي **القضايا المتعلقة بالنظر إلى المخاطر والتهديدات** . إن تغير المناخ العالمي ينشئ مخاطر وحالات عدم يقين بالنسبة لجميع القطاعات الضالعة في تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية . والشواغل في قطاع الغابات تشمل الحيازة غير المأمونة للأراضي ، وتزايد حدوث حرائق الغابات ، وانتشار آفات الغابات ، وأمراضها ، على الارتفاعات الأعلى .

8- كما ذكر في القسم السابق ، هناك حاجة إلى أن يأخذ نهج الأنظمة الإيكولوجية بنهج **أشد توجيهياً إلى تحقيق النتائج الفعلية** .وعلى هذا الأساس فإن الدروس المستفادة من تنفيذ SFM من خلال تطبيق المعايير والمؤشرات ، أمر يكون له فائدة شديدة . وبالإضافة إلى ذلك فإن خبرات تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية من خلال مشروعات مرفق البيئة العالمية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان .

9- بصفة عامة إن **الإدوات والنهوج** التي تم وضعها لتنفيذ SFM يمكن أن تكون مفيدة في قطاعات إنتاجية أخرى ، إذ أنها تستكشف وسائل لتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية . وعمليات وضع واستعمال المعايير والمؤشرات (بما في ذلك المؤشرات التي على المستوى المحلي) وتصميم وإقامة غابات نموذجية وغابات تدليل ، وصياغة البرامج الوطنية للغابات و"الغابات النموذجية" و"غابات التدليل، وخطط إدارة الغابات الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية ، وأنظمة الإدارة البيئية ، ومدونات السلوك والممارسة كلها أدوات يمكن أن يكون لها أهمية احتمالية كبيرة في هذا المجال . فمثلاً إن مدونات الممارسة للأنظمة الزراعية المستدامة ليست لها نفس الدرجة من التقدم كـ الـ SFM . والنهوج والأدوات التي استحدثت لغابات المجتمعات والغابات الاجتماعية، لتحقيق مشاركة أوسع نطاقا من جانب أصحاب المصلحة، لها امكانية تطبيق هائلة في قطاعات أخرى وتزايد التركيز على حراجة المجتمعات والحراجة الاجتماعية ، وعلى مزيد من إلتزام اصحاب المصلحة ، أمر له أيضاً تطبيقات أشد اتساعاً .

10- بصفة خاصة إن استعمال **المعايير والمؤشرات** يعتبر أداة رئيسية لتنفيذ ورصد SFM ، وهذا النهج يطبق وطنياً وعلى مستوى ادارة كل غابة . والمعايير والمؤشرات يمكن استعمالها لتحديد غايات ، وتقييم نتائج الإدارة وفاعلية السياسة العامة ، وتوجيه أنظمة إصدار شهادات الغابات ، وإبلاغ ما يحرز من تقدم إلى راسمي السياسة العامة . وعلى الرغم من أن هناك تسع عمليات اقليمية ودولية لوضع وتنفيذ المعايير والمؤشرات للادارة المستدامة للغابات قد نشأت بصفة مستقلة الى حد بعيد. مختلف العمليات الإقليمية لتحديد المعايير والمؤشرات قد نشأت وتطورت بشكل مستقل إلى حد بعيد حتى الآن ، إلا أنه يوجد 149 بلداً ، تشمل 95% من غابات العالم ، ضالعة في عملية تطبيق نهج المعايير والمؤشرات للادارة المستدامة للغابات. والأدوات مثل المعايير والمؤشرات تمثل إعراباً مفصلاً عن عناصر SFM عند أخذها كوحدة متكاملة ، وفيها كثير من نقاط التشابه بنهج الأنظمة الإيكولوجية . إن المعايير والمؤشرات يمكن تطبيقها في خطوات على الأرض ، ما يتبين ذلك من وضع مؤشرات على المستوى المحلي تطبق لدى ITTO على مستوى وحدة الإدارة الحراجية .

11- إن عمل المؤشرات على المستوى المحلي هو أحد التطورات الأشد أهمية في نهج المعايير والمؤشرات . أن هذا العمل يساعد أصحاب المصلحة على وضع رؤية طويلة الأجل وأهداف طويلة الأجل لمجالات إدارة محددة ، مما يولد مؤشرات لها أهميتها لتلبية المطالب المحلية . والهدف منها هو توفير تغذية مرتدة مفيدة للإدارة ، وليس الوفاء بمتطلبات وطنية للرصد والتبليغ . إن الأنظمة الرصدية التي يمكن أن توفر تغذية مرتدة على الأرض ، وتتحقق من الاستدامة ، هي أمور جوهرية لتنفيذ الإدارة التواؤمية التي هي مفهوم مركزي داخل نهج الأنظمة الإيكولوجية . وهذه الأنظمة الرصدية تساند عملية التغذية المرتدة للإدارة ، وتسمح لها بأن تتطور خلال مر الزمن . **والغابات النموذجية وغابات التدليل** (مثل العمل الذي تقوم به ITTO) توفير مزيداً من الفرص النفيسية لاختبار مفاهيم الإدارة التواؤمية ولتعزيز تطبيقها على نطاق أوسع .

12- بينما الجهود الموجودة في SFM/ المعايير والمؤشرات تركز في الوقت الحاضر على المستوى الوطني وعلى مستوى وحدة إدارة الغابات ، إلا أن بعض الجهود الحديثة العهد (مثل العمل الذي تقوم به IUCN) تركز على مستوى المناظر الطبيعية . وإيجاد المعايير والمؤشرات على مستوى المناظر الطبيعية ينبغي مواصلته . فى هذا السياق يجدر أن يلاحظ أن أفعال الاستعادة إنما بدأ اتخاذها على مستوى المناظر الطبيعية ، وأن الخطوط الإرشادية للاستعادة والإدارة وإعادة التأهيل للغابات الثانوية في المناطق الحارة ، الصادرة عن الـ ITTO ، قد تم وضعها لإرشاد راسمي السياسة بشأن استعادة الغابات على هذا المقياس المكاني والتقييم من خلال

المعايير والمؤشرات كأدوات يمكن استعماله لتحديد تدفقات خدمات محددة ناتجة عن الأنظمة الايكولوجية (مثل امساك الكربون في المزارع) . وكذلك مما يشجع أن مفهوم خدمات الأنظمة الإيكولوجية (أو الخدمات البيئية) قد بدأ يدخل عملية المعايير والمؤشرات .

13- في هذا الصدد إن احتمال تطبيق المعايير والمؤشرات الخاصة بالغابات على نهج الأنظمة الإيكولوجية هو احتمال كبير ، خصوصاً في المناطق التي تكون فيها الغابات جزءاً لا يتجزأ من قاعدة الموارد المستعملة .وفي جهد بذل حديثاً لتلخيص حالة المعرفة عن إسهام المعايير والمؤشرات في الإدارة المستدامة للغابات ، تم تبين سبعة مجالات مواضيعية يمكن أن يلبي فيها وضع المعايير والمؤشرات ، على وجه التحديد ، احتياجات الإدارة ؛ وهذه المجالات يمكن بسهولة تطبيقها على كثير من مبادئ نهج الأنظمة الإيكولوجية . /[14]

14- **وإصدار الشهادات للغابات** هو نهج آخر يتطور بسرعة ويشمل استعمال المعايير و المؤشرات كأدوات أولية . وعلى الصعيد العالمي هناك 120 هكتار من الغابات تقريباً صدرت لها شهادات . وإصدار الشهادات أكثر محدودية ، من حيث المدى ، بالقياس إلى الـ SFM ، إذا أنه ينزع إلى التركيز على الغابات المنتجة فقط ، مع استبعاد المناطق المحمية واعتبارات مستوى المناظر الطبيعية ، كما سبق أن ذكر . بيد أنه توجد في الوقت الحاضر بعض الغابات التي صدرت لها شهادات في المناطق المحمية ، وبعض خطط إصدار الشهادات تتطلب بدورها أن تجنّب – للحماية- نسبة من الغابات التي تتم إدراتها ، ولذا فإن إمكان إصدار الشهادات للغابات لربطتها بالمناطق المحمية هي إمكانات عالية ./[15] وفي هذا السياق فإن برامج إصدار الشهادات للغابات يمكن أن تستفيد من التحرك في إتجاه المدى الأوسع نطاقاً الذي هو مدى نهج الأنظمة الإيكولوجية .

15- ومع ذلك فإن أنظمة إصدار الشهادات قد وجدت تطبيقات محدودة في بعض البلدان النامية ، خصوصاً في المناطق الحارة ، حيث الظروف التمكينية لتنفيذ هذه الأنظمة تكون غير موجودة بصفة عامة . وهناك عدة حواجز لإصدار الشهادات للغابات في المناطق الحارة ، مثل القدرة المحدودة من مؤسسية وتقنية ، وضعف تطور الأسواق الخاصة بالأخشاب الصادر لها شهادات . والجهود الرامية إلى التغلب على هذه الحواجز يمكن أن تكون ذات أولوية لنهج الأنظمة الإيكولوجية . وجهود الـ ITTO لإيجاد نهج متدرج في إصدار الشهادات لغابات المناطق الحارة ينبغي أن يلاحظ في هذا السياق .

16- بالإضافة إلى ذلك يوجد أمر له علاقة مباشرة بإدماج نهج الأنظمة الإيكولوجية في SFM ، وهو أن الـ ITTO قد وضعت خطوطاً إرشادية للسياسة العامة ، للإدارة المستدامة للغابات . وتتضمن الخطوط الإرشادية مجموعة من المبادئ والخطوات الموصي بها وتتصل بالغابات المزورعة والطبيعية المستدامة في المناطق الحارة؛ وحفظ التنوع البيولوجي في الغابات الإنتاجية للمناطق الحارة ؛ وإدارة الحرائق في غابات المناطق الحارة؛ والاستعادة والإدارة وإعادة الانعاش للغابات الثانوية المتدهورة في المناطق الحارة . وقد شجعت ITTO أيضاً تعزيز مواقع التدليل وعمليات التدليل الخاصة بأحواض استجماع المياه .

17- إذا كان لـ SFM أن تنظر صراحة في الأدوات والنهوج التي يمكن تطبيقها على قطاعات أخرى – مثل المعايير والمؤشرات ، وإصدار الشهادات ، والغابات النموذجية – فإنها سوف تعزز الاخصاب المتقاطع cross-fertilization وتساعد على تعزيز التكامل بين القطاعات . وإيجاد الآليات المؤسسية لجمع الناس من القطاعات المختلفة حول مائدة بشكل مستمر إنما هو تحد لجميع البلدان ، وبالإضافة إلى النشر الأوسع نطاقاً للأدوات المفيدة ، فإن الاجتماع المشتركة بين عدة قطاعات بشأن SFM ونهج الأنظمة الإيكولوجية من شأنه أن يساعد على تبديد الغموض الذي يحيط بالمفاهيم وأن يساند الاعتراف المتبادل ، مما يسمح للناس بأن تستعمل لغاتها ومصطلحاتها الخاصة .

18- إن الفاو قائمة بنشاط بإستحداث أدوات تتعلق بتنفيذ SFM ونهج الأنظمة الإيكولوجية . ولدى الفاو والبنك الدولي برنامج مساندة لتسهيل مشاركة أصحاب المصلحة في وضع البرامج الوطنية للغابات . وزيادة تقاسم المعرفة هى نقطة تركيز رئيسية لجهود الفاو . والمدونة النموذجية للفاو الخاصة لممارسات حصاد الغابات ، قد أدت إلى وضع مدونات إقليمية ومدونات قطرية . والطبيعة غير الملزمة لهذه المدونات إنما هي عامل أساسي لتوسيع مدى قبولها . والمدونات الخاصة بالإدارة المتكاملة للآفات وإدارة الحرائق والإدارة المتكاملة لخطوط إنحدار المياه ، ينبغي أيضاً ملاحظتها . وبالإضافة إلى ذلك فإن المبادرة الحديثة الذي اتخذتها الفاو ، " البحث عن الامتياز في إدارة الغابات " ، مع مناشدتها تقديم ترشيحات ترشح الغابات الجيدة الإدارة ، قد لقيت استجابة ممتازة . فالاستعمالات المتعددة ومشاركة أصحاب المصلحة والإعلام الجيد وأنظمة الرصد وحسن تصريف الأمور كلها مواضيع متكررة في الغابات الجيدة الإدارة ، وهي كذلك قضايا رئيسية لنهج الأنظمة الإيكولوجية .

---

[14]/ المؤتمر الدولي عن اسهام المعايير والمؤشرات في الإدارة المستدامة للغابات : طريق السير قدماً . مدينة غواتيمالا ، 3-7 فبراير 2003 . والمجالات المواضيعية المشتركة هي : (1) مدى موارد الغابات (2) التنوع البيولوجي (3) صحة الغابات وحيويتها (4) الوظائف الإنتاجية لموارد الغابات (5) الوظائف الحمائية لموارد الغابات (6) الوظائف الاجتماعية الاقتصادية (7) الإطار القانوني و السياسي والمؤسسي .

[15]/ إصدار الشهادات للإدارة الجيدة للغابات وعلاقته بالمجالات المحمية . دراسة حالة الغابات الصادرة عن الـ IUCN، العدد 3 ، أبريل 2003 .

19- بعبارة موجزة ، وفي سبيل تحقيق مزيد من الانسجام بين مفاهيم SFM ومفاهيم نهج الأنظمة الإيكولوجية هناك حاجة إلى أن تعزز SFM التكامل بين القطاعات الذي يمكن أن يتم ، على الأقل جزئياً ، من خلال تطبيق أدوات SFM في قطاعات أخرى . ثم أن استحداث وتنفيذ مؤشرات دالة على التنوع البيولوجي سيساعد ايضا على تعزيز اسهام SFM في حفظ ذلك التنوع. إن وضع المعايير والمؤشرات وكذلك برامج إصدار الشهادات ضمن SFM ، على مستوى المناظر الطبيعية ، هو أمر ينبغي متابعته كذلك .

20- إن نهج الأنظمة الإيكولوجية ينبغي بدوره أن ينظر في الدروس المستفادة من تطبيق أدوات SFM ونهوجه المختلفة ، مثل المعايير والمؤشرات وأنظمة إصدار الشهادات ، والغابات النموذجية وغابات التدليل ، في جهده للتحرك قدماً نحو نهج موجه تحقيق النتائج الفعلية . وبالإضافة إلى ذلك فإن كلا النهجين ينبغي أن يتضمن صراحة مبدأ الاستدامة .

باء- إدماج نهج الأنظمة الإيكولوجية في القطاعات والمناطق الأحيائية المتعلقة ببرامج العمل المواضيعية للاتفاقية

1- مقدمة

21- كان هناك تقدم كبير في وضع نهوج محددة للقطاعات تضمن عدة عناصر من نهج الأنظمة الإيكولوجية .وبصفة خاصة تم وضع أدوات ذات صلة بالموضوع في الحراجة وإدارة مصائد الأسماك وإدارة أحواض تجميع المياه – وهي قطاعات مرتبطة ببرنامج عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي للغابات ، والمناطق البحرية والساحلية ، والأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية على التوالي . وهذه القطاعات قد اعترفت بالمبادئ التي تتمشى ونهج الأنظمة الإيكولوجية ، وهي تتحرك نحو وضع نهوج موجهة نحو تحقيق الغايات أو الأهداف ، التي تنطوي على مشاركة أصحاب المصلحة وعلى إدارة تواؤمية وعلى أنظمة للرصد /التغذية المرتدة . وهذه القطاعات تعالج أيضاً الموارد التي تنزع إلى أن تكون تحت الإدارة المحلية أو الإدارة العامة ، بدلاً من أن تكون تحت الإدارة الخاصة . إن ذلك قد يساعد على تسهيل وضع وتنفيذ أدوات محددة للقطاعات . وينبغي الاعتراف بما أحرز حتى الآن من تقدم ، وينبغي تشجيع مزيد من تطوير نهج الأنظمة الإيكولوجية في القطاعات الفردية .

2- التنوع البيولوجي البحري والساحلي

22- أن مدونة سلوك مصائد الأسماك المسؤولة التي صدرت في 1995 تضم مبادئ تتوقع كثيراً من المبادئ الواردة في نهج الأنظمة الإيكولوجية . وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك حركة نحو نهج للأنظمة الإيكولوجية في مصائد الأسماك البحرية . والقمة العالمية للتنمية المستدامة قد أشارت إلى الحاجة إلى إدماج نهج الأنظمة الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك المسؤولة ، ووضعت هدفاً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2010 . وإعلان Reykjavik عام 2001 قد دعا إلى وضع " خطوط إرشادية لأفضل الممارسات فيما يتعلق بإدخال اعتبارات الأنظمة الإيكولوجية في إدارة مصائد الأسماك " . وقد أدى ذلك بالفاو في 2003 إلى تحديث وتنقيح مدوّنتها الصادرة عام 1995 على شكل إصدار كتاباً مرجعي جديد يسمى " إدارة مصائد الأسماك : نهج الأنظمة الإيكولوجية في مصائد الأسماك " . وضعت WWF أيضاً كتاباً دليلاً يقوم على الأساس الأنظمة الإيكولوجية لإدارة شؤون مصائد الأسماك ، وساعدت على بذل جهد لوضع برنامج لإصدار الشهادات لمصائد الأسماك البحرية ، في ظل مجلس الأشراف البحري . وقدم مرفق البيئة العالمية مساندة مالية ل 15 مشروعا من الأنظمة الايكولوجية البحرية الكبيرة تشمل أكثر من 100 بلدا حول العالم وتبني تلك المشروعات على نهج الأنظمة الايكولوجية في تنمية القدرة والبنيات الأساسية في سبيل الادارة المتكاملة للبيئة والموارد البحرية والساحلية. إن المناطق المحمية البحرية والساحلية (MCPAs) هي أيضاً نهج هام آخر شامل لعدة قطاعات في سياق المناطق البحرية والساحلية . وقد أعد فريق من الخبراء التقنيين المخصص تابع لإتفاقية التنوع البيولوجي إرشاداً مفصلاً يتمشى ونهج الأنظمة الإيكولوجية في هذا الموضوع ، سوف يناقش في الاجتماع الثامن للهيئة الفرعية (التوصية 3/8) . وهذا الإرشاد يعكس روح نهج الأنظمة الإيكولوجية ، وهو متاح في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/11 إلى أخره . والتفكير الجاري حالياً يركز على الحاجة إلى التأليف بين الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM) ، وبين شبكة أساسية من المناطق ذات الحماية العالية ، تعمل كخطوط أساس وكبوليصة تأمين . وقد قبلت الهيئة الفرعية هذه الفكرة في اجتماعها الثامن ، مبينة مع ذلك أن التوازن بين المناطق ذات الحماية الشديدة والمناطق الأخرى المسموح بها بالاستعمالات الاستخراجية إنما هو خيار متروك للبلدان منفردة . ومفهوم الـ IMCAM يغطي المناطق البحرية والأجزاء الساحلية من الأرض معاً . وهذه النهوج قائمة على أساس المناطق ، وتفسيرها وارد في مجموعات مفصلة من الخطوط الإرشادية كالتي وضعتها كل من رامسار والفاو ، والخطوط الإرشادية التي تقوم بوضعها في الوقت الحاضر اتفاقية التنوع البيولوجي . ويحاول اليونيب أن يجمع بين إدارة المحيطات وإدارة أحواض الأنهار في مشروع بشأن التكامل بين أحواض تجميع المياه وإدارة المناطق الساحلية (IWCAM) في الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي .

3- التنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية في المياه الداخلية

23- أن مفهوم الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه وإدارة أحواض الأنهار تنطوي على نهوج مشتركة بين عدة فروع العلم ، تتصل بقضايا الإدارة البيوفيزيفية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في موارد المياه واستعمالاتها ، وهي بذلك تتمشى مع نهج الأنظمة الإيكولوجية . ومبادرة أحواض الأنهار تعمل في إطار برنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار ، لمساندة

تنفيذ قرارات الاتفاقيتين المتعلقة بإدارة أفضل للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي ، وموارد المياه والأراضي الرطبة . واتفاقية رامسار بوصفها الشريك القائد في تشارك مع اتفاقية التنوع البيولوجي في تنفيذ الأنشطة في ظل الاتفاقية بشأن الأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، قد استحدثت محفظة أدوات تشمل التخطيط والإدارة المتكاملين لأحواض الأنهار وللمناطق الساحلية . وبالإضافة إلى ذلك فقد وضعت اتفاقية رامسار خطوطاً إرشادية للخطوات العالمية بشأن أراضي الخث و" لتخصيص وإدارة مياه لصون الوظائف الإيكولوجية للأراضي الرطبة ". وهذه الخطوط الإرشادية تربط بين الوظائف الإيكولوجية والهيدرولوجيا والمطالب الاقتصادية والاستجابات المؤسسية .

4- التنوع البيولوجي الزراعي

24- إن برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي يعترف بنهج الأنظمة الإيكولوجية ويعالج كثيراً من المبادئ الأثني عشر ، بصفة فردية لكل مبدأ . بيد أنه يوجد نقص احتمالي بمعني أن برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الزراعي لا ينطبق على نهج الأنظمة الإيكولوجية بشكل متكامل . وبالإضافة إلى ذلك لم يتحقق إلا قدر أقل من التقدم في وضع الأدوات ذات الصلة داخل القطاع الزراعي بالقياس إلى القطاعات الأخرى . وقد يعكس ذلك جزئياً أن الزراعة تمارس على نطاق واسع في الأراضي المملوكة ملكية خاصة . والمشاركون في اجتماع الخبراء قد اقترحوا معالجة قضية إدماج نهج الأنظمة الإيكولوجية في القطاع الزراعي بشكل شامل في المرة القادمة التي يتم فيها استعراض برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الزراعي . ويمكن النظر أيضاً إلى وضع ضميمة إلى برنامج العمل الموجود بشأن استعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية .

25- إن أمثلة المبادرات والأدوات تشمل جهوداً تبذلها الفاو لوضع مدونة بشأن " الممارسات الجيدة في الزراعة " ووضع كتاب مرجعي بشأن التكامل بين الإنتاج والحماية (IPP) في إدارة المحاصيل ، مع إصدار خطوط إرشادية محددة للـ IPP بالنسبة لعدة محاصيل . وتتضمن وثيقة إعلامية أعدت لاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي عنوانها " نهج الأنظمة الإيكولوجية : نحو تطبيقه على التنوع البيولوجي الزراعي " (UNEP/CBD/COP/5/INF/11) مناقشة نهوج أو أدوات يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف نهج الأنظمة الإيكولوجية ، مع التركيز على التكامل بين إدارة الآفات والمدارس الميدانية للمزارعين . وقد أخذ بإدارة الموارد الطبيعية المتكاملة (INRM) خلال نظام الفريق الاستشاري بشأن البحث الزراعي الدولي (CGIAR). وتم تعريف INRM من الناحية المفهومية " بأنه الإدارة المسؤولة والواسعة النطاق للأراضي والمياه والغابات والموارد البيولوجية – تشمل الجينات – اللازمة لاستدامة الإنتاجية الزراعية وتفادي تدهور الإنتاجية المحتملة " ؛ وتوجد تطورات في البحوث والتطبيقات تتعلق بالإدارة التواؤمية والمقاييس المتعددة وأصحاب المصلحة والنتائج التي يمكن قياسها . وخطط إصدار شهادات ، مثل الخطط المتعلقة بالزراعة العضوية ، تتطور في اتجاهات تتمشى مع نهج الأنظمة الإيكولوجية .

5- التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة

26- إن برنامج العمل الخاص بالأراضي الجافة وشبه الرطبة يعالج صراحة المبادئ الأثني عشر لنهج الأنظمة الإيكولوجية بشكل متكامل . وهناك اعتبار هام هو التفاعل بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحّر . واتفاقية مكافحة التصحّر لا تستعمل عبارة " نهج الأنظمة الإيكولوجية " ، وإنما تضم عدة مبادئ خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب التشاركية . وقد توجد فرص لإدماج مفاهيم نهج الأنظمة الإيكولوجية في بعض المبادرات الخاصة باتفاقية مكافحة التصحّر مثل مقاومة الجفاف وأنظمة الإنذار المبكر . والاعتبارات الخاصة بإيجاد وسائل عيش بديلة ، وهي من الناحية المفهومية مشابهة لنهج الأنظمة الإيكولوجية ، هي مفاهيم مركزية في العمل داخل الأراضي الجافة . والحفاظ على منظور متعدد المناطق الأحيائية هو كذلك أمر هام ولذا فإن الأدوات الموجودة مثل الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار يمكن تطبيقها على نطاق واسع . ومن الأسباب الرئيسية لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية هو تذليل الحواجز القطاعية والمؤسسية .

19 – 5 - الإستعمال المستدام (المادة 10)

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من توصية الهيئة الفرعية 7/9 بشأن مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للإستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وبشأن العمل المستقبلي المطلوب القيام به في هذه القضية كما أقترح ذلك تقرير الإجتماع التاسع للهيئة (UNEP/CBD/COP/7/4)

إن مؤتمر الأطراف ،

إذ ينوه بأن اقتراحات تطبيق طرائق ووسائل لإزالة أو لتخفيف الحوافز الضارة التي أسفرت عنها الورشة التي عقدت بشأن التدابير الحافزة للحفظ والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ، وهي الورشة التي عقدت بمونتريال من 3 إلى 5 يونيه 2003 ، تتضمن مزيداً من الإرشاد بشأن تنفيذ المبدأ 3 من مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ،

وإذ يتشدد على أن نهج الأنظمة الإيكولوجية هو الإطار الأول للعمل في ظل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، وأن هناك حاجة إلى النظر في الترابط بين مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ونهج الأنظمة الإيكولوجية في الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي ،

وإذ تلاحظ العمل الجاري بشأن تقييم الوقع في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي ،

1- *يعتمد* مشروع أديس أبابا للمبادئ والخطوط الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، كما جاء في المرفق بالتوصية الحالية ؛

2- *يدعو* الأطراف ، وغيرها من الحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى الشروع في عملية لتنفيذ مبادئ أديس وخطوطها الإرشادية على الصعيدين الوطني والمحلي بما يتمشى والمادتين 6 و10 (أ) من اتفاقية التنوع البيولوجي ، مع مراعاة ما يوجد من أطر للاستعمال المستدام، شاملة مفهوم الادارة المستدامة للغابات مثلا عن طريق وضع مشروعات رائدة، بقصد ما يلي :

(أ) تحقيق الإدراج والإدماج للمبادئ والخطوط الإرشادية لأديس أبابا في طائفة من التدابير التشريعية تشمل السياسات والبرامج والتشريع الوطني وغيرها من القواعد ، والخطط والبرامج القطاعية والمشتركة بين عدة قطاعات ، التي تعالج الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي للتنوع البيولوجي ، شاملة الخطط والبرامج المتعلقة بإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة التي تقوّض الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، على نحو ما ترى ضرورة ذلك الأطراف الفردية؛

(ب) تجميع المعلومات ذات الصلة ونشرها من خلال آلية تبادل المعلومات والوسائل الأخرى عن الخبرات والدورس المستفادة ، في سبيل أدخال مزيد من التحسين على الخطوط الإرشادية ؛

3 يطلب من الأمين التنفيذي تجميع المعلومات والخبرات بشأن التنفيذ الناجح للمادة 10 من الاتفاقية وكذلك قصص النجاح وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، كلما تحصل شيء منها، في تطبيق مبادئ الديس أبابا وخطوطها الارشادية، بما في ذلك المعلومات والخبرات عن الكيفية التي يمكن بها للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي أن يسهم في تحقيق هدف احداث تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي بحلول 2010، كي تنظر في ذلك الهيئة الفرعية قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف.

4- *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم بمزيد من العمل بشأن القضايا المتعلقة باستعمال المصطلحات للاستعمال المستدام والإدارة التواؤمية والرصد والمؤشرات ، بانياً في ذلك على نتيجة ورشة أديس أبابا، وبصفة خاصة، وبما يتمشى والمادة 7 من الاتفاقية تطلب من الأمين التنفيذي مواصلة تعزيز العمل المتعلق باستعمال المصطلحات وما يرتبط بها من أدوات (Associated instruments) تقوم على أساس الجزأين الأول والثاني دال مع التذييل الأول بالمرفق الأول بتقرير ورشة أديس أبابا(UNEP/CBD/SUBSTTA/9/INF/8) ، كي تنظر بذلك الهيئة الفرعية بل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

5- *يدعو* الأطراف والحكومات أن تقوم ، في تعاون مع أصحاب المصلحة المحليين بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرها من المنظمات والاتفاقات الدولية ذات الصلة (مثلاً الـ IUCN ، والفاو واليونسكو واتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع من الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية) إلى القيام بمزيد من البحث بما في ذلك من خلال وسائل منها تجميع وتحليل دراسات الحالات عن الاستعمال المستدام بما يتمشى والمبدأ العملي 6 ما يلي :

(أ) وقع الاستعمال المستدام والاستعمال غير المستدام على سبل العيش وعلى السلع والخدمات المستمدة من الأنظمة الإيكولوجية ؛

(ب) دور مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والنساء في الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي ؛

(ج) العلاقة بين القدرة الاستردادية (resilience) للأنظمة الإيكولوجية والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

(د) المصطلحات المستعملة في وصف الاستعمال المستدام ، مع مراعاة تطلعات الأجيال الحاضرة والمستقبلة في مختلف المناطق والحالات، ومع البناء على توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في تقرير أديس أبابا (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8) ؛

(هـ) وضع خطط الإدارة طبقاً لمقاييس زمنية ملائمة لتاريخ حياة الأنواع أو السكان ؛

(و) إمكانية تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية على استعمال عناصر التنوع البيولوجي الخاضعة لولايات متعددة (مثلاً موارد تتقاسمها عدة بلدان أو أنواع مهاجرة تتحرك عبر شتى سلطات الولاية الوطنية) ؛

(ز) العلاقة الوظيفية بين عناصر التنوع البيولوجي المختلفة في سياق الاستعمال المستدام ؛

(ح) (العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤثر في نمط وكثافة استعمال الموارد البيولوجية وما للسلع والخدمات من قيم اقتصادية واجتماعية توفرها الأنظمة الايكولوجية،

(ط) طرائق وآليات لتحديد استدامة الكثافات المختلفة في الاستعمال، والطرائق التشاركية لتحديد المستويات المناسبة للاستعمال المستدام،

(ي) طرائق تعزيز التوزيع المنصف للمنافع المستمدة من الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، شاملة الموارد الجينية.

6- *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم بإدراج العمل المتعلق بالمؤشرات لرصد الاستعمال المستدام المشار إليه في القسم الثالث (UNEP/CBD/SUBSTTA/9/9) (أنظر المرفق الأول بالمقرر الحالي) من مذكرة الأمين التنفيذي عن الإستعمال المستدام ، وأيضا في العمل الأوسع نطاقاً الذي يجرى تطبيقاً للمقرر 7/4 بشأن " التحديد والرصد والمؤشرات والتقييم " . وبصفة خاصة ينبغي تبين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية الدالة على الاضطرابات الخارجية، وايجاد تلك المؤشرات. وينبغي أن تستعمل حسب مقتضى الحال ما يوجد من أطر المؤشرات وأنظمة الرصد وقوائم جرد الموارد الطبيعيةحسب مقتضى الحال .

7- *يدعو* الأطراف والحكومات أن تقوم، في تعاون مع المنظمات المعنية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، بوضع ونقل التكنولوجيات وتوفير المساندة المالية لكفالة جعل استعمال التنوع البيولوجي أمرا مستداما.

المرفق الأول

مستخرج من مذكرة الأمين التنفيذي عن استعمال المستدام ، التي أعدت للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/9)

أولاً- مقدمة

1- إن عناصر التنوع البيولوجي قد استعملت ، في العقود الحديثة العهد ، بطريقة تؤدي إلى تدهور الموائل وضياع الأنواع وتآكل التنوع الجيني ، مما يضر بسبل العيش الحالية والمستقبلية . والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ، وهو أحد الأهداف الثلاثة للاتفاقية ، إنما هو مفتاح لتحقيق الغاية الأوسع نطاقاً المتمثلة في التنمية المستدامة ، وهو قضية شاملة لعدة قطاعات تتعلق بجميع القضايا والمجالات المواضيعية التي تعالجها الاتفاقية ، كما تتعلق بجميع الموارد البيولوجية . ويستبع ذلك الاستعمال المستدام تطبيق المناهج والعمليات في استعمال التنوع البيولوجي للحفاظ على قدرته على تلبية الاحتياجات والتطلعات البشرية الحالية والمستقبلية ، والحيلولة دون تناقصه على المدى الطويل .

2- إن الاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي ورد تعريفه في المادة 2 من الاتفاقية باعتباره يعني استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان ، على المدى البعيد ، إلى تنافي هذا التنوع ، ومن ثم صيانة قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة . والأحكام المتعلقة بالاستعمال المستدام واردة في المادة 10 ، التي تطلب أموراً منها قيام الأطراف " باتخاذ تدابير تتعلق باستخدام الموارد البيولوجية بغية تفادي الأثار المعاكسة على التنوع البيولوجي ، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن " . وفي سبيل مساعدة الحكومات على تنفيذها للمادة 10 طلب مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس من الأمين التنفيذي أن يقوم " بتجميع المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية وما يرتبط بها من أدوات أو صكوك ، ومن إرشاد يتعلق بالتحديد بالقطاعات والمناطق

الأحيائية ، التي يمكن أن تساعد الأطراف والحكومات على وضع طرائق لتحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في إطار نهج الأنظمة الإيكولوجية " (المقرر 24/5) .

3- استجابة لذلك المقرر قام الأمين التنفيذي ، في تعاون مع حكومات موزمبيق وفيتنام وأكوادور وبمساعدة مالية من حكومة هولندا ، بعقد ثلاث ورش إقليمية من الخبراء في 2001 – 2002 ، مقصوداً منها إن تضع مجموعة من المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية وما يرتبط بها من أدوات تمكينية للأطراف ، ومديري الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة .

4- عقدت الورشة الأولى في مابوتو ، في سبتمبر 2001 ، وركزت على العناصر الأساسية المتصلة بالاستعمال المستدام لموارد الأراضي الجافة واستعمال الحياة الآبدة (Wildlife) في أفريقيا [16]/ أما الورشة الثانية فقد عقدت في هانوي في يناير 2002 ، وعالجت بصفة خاصة استعمالات التنوع البيولوجي للغابات، شاملاً المنتجات الحراجية الخشبية وغير الخشبية في آسيا ، مع إشارات إلى التنوع البيولوجي الزراعي [17]/. وعقدت الورشة الثالثة في ساليناس، بأكوادور ، في فبراير 2002 وركزت على استعمالات مصائد الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة ، خصوصاً في أمريكا اللاتينية والكاريبي[18]/ .

5- إن مؤتمر الأطراف ، في اجتماعه السادس ، ومقرره 13/6 قد دعا إلى عقد ورشة رابعة مفتوحة الضعوية تقوم بما يلي :

(أ) تجميع نتائج الورش الثلاث ؛

(ب) التكامل بين شتى الآراء والفروقات الإقليمية ؛

(ج) وضع مجموعة من المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

6- وجرى تنظيم الورشة الرابعة المفتوحة العضوية في أديس أبابا ، بأثيوبيا من 6 إلى 8 مايو 2003 . وتقرير ذلك الاجتماع متاح للاجتماع التاسع للهيئة الفرعية بوصفه وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8) .

7- إن المعلومات الواردة في المذكرة الحالية وكذلك التوصيات المقترحة ، تقوم على أساس نتيجة الورشة الرابعة الآنفة الذكر .

ثانياً- نظرة عامة إلى مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

8- إن مشروع مبادئ أديس ابابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي مرفقة بالمذكرة الحالية . توجد ديباجة للمبادئ تتضمن قائمة بسبعة شروط كامنة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في تخطيط الحكومات وتخطيط الموارد الطبيعية . وهذه القائمة يعقبها 14 مبدأ تمثل إطاراً لإسداء المشورة للحكومات ومديري الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص، عن الكيفية التي يمكن لهم بها أن يكفلوا إلا تؤدي استعمالاتهم لعناصر التنوع البيولوجي إلى تناقص التنوع البيولوجي على المدى الطويل . وكل مبدأ يعقبه بيان السبب المنطقي ، وتفسير كامل وأمثلة عن التسبيب وعن معنى المبدأ ، وبيان الخطوط الإرشادية التشغيلية ، مما يمثل مشورة وظيفية بشأن تنفيذ المبدأ .

9- مقصود أن تكون المبادئ ذات صلة عامة بالموضوع ، غير هذه المبادئ لم تتطبق جميعها بشكل متساو على جميع الحالات ، كما أنها لا تتطبق بالصرامة نفسها . ثم أن تطبيقها سوف يتباين وفقاً للتنوع البيولوجي الذي يجرى استعماله ، والظروف التي تستعمل بها تلك المبادئ ، والسياق المؤسسي والثقافي الذي يجرى الاستعمال فيه . والمبادئ العملية تتطبق في معظم الأحيان على الاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية لعناصر التنوع البيولوجي . وهي تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بما يلي :

(أ) السياسات والقوانين واللوائح ؛

(ب) إدارة التنوع البيولوجي ؛

(ج) الظروف الاجتماعية – الاقتصادية

(د) المعلومات والبحث والتربية والتعليم .

ثالثاً- الأدوات والصكوك المرتبطة بهذا الموضوع [19]/

[16] / تقرير ورشة مابوتو وارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.1

[17] / تقرير ورشة هانوي وارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.2

[18] / تقرير ورشة ساليناس وارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/24/Add.3

[19] / المعلومات الواردة في هذا القسم قائمة على أساس المعلومات الموجودة في تقرير الورشة الرابعة المفتوحة العضوية بشأن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي (أديس أبابا ، 6-8 مايو 2003 (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/8) .

10- إن تطبيق المبادئ والخطوط الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي أمر يرتهن بكثير من العوامل المترابطة ، وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر وجود تدابير حافزة ملائمة ، والقدرة على إدارة وتبادل المعلومات ووجود قدرة كافية لتنفيذ خطط الإدارة المستدامة ، والقدرة على التواؤم مع الظروف المتغيرة على أساس الرصد والتغذية المرتدة . وبصفة خاصة ، وحيث أن إدارة النظم الإيكولوجية تتغير ظروفها وبذلك تكون مكتنفة بشكوك لعدم توفر اليقين في جميع الاستخدامات المطبقة على عناصر التنوع البيولوجي، فإن الإدارة المتوائمة يجب أن تكون جزءاً جوهرياً من أي إدارة في سبيل الاستخدام المستدام . والتطبيق الناجح للإدارة المتوائمة يرتهن برصد التغيرات فيما يستعمل من مؤشرات ، وهو أمر قد يؤدي إلى تغيرات في طائفة من الأنشطة المتصلة بنظام الإدارة . وقضايا الإدارة المتوائمة والرصد والمؤشرات في سبيل الاستعمال المستدام أمر تعالجه السطور التالية .

3-1 الإدارة التواؤمية

11- إن الاستعمال المستدام ليس حالة ثابتة وإنما هو عاقبة لتحقيق توازن بين طائفة من العوامل ، تتغير تبعاً لسياق الاستعمال . وبالإضافة إلى ذلك فإن استدامة الاستعمال لا يمكن الإعراب عنها بيقين ، وإنما يكون هذا الإعراب على صورة ترجيح قد يتغير إذا تغيرت الظروف التي تجرى فيها تلك الإدارة . وفي هذا السياق فإن الإدارة التواؤمية تعالج الطبيعة المعقدة والديناميكية للأنظمة الإيكولوجية واستخدامتها ، وفي غيبة معرفة كاملة بطريقة أدائها ، تكون قادرة على الاستجابة للشكوك المحيطة بالموضوع وتتضمن عناصر من " التعلم عن طريق العمل " أو عن طريق التغذية المرتدة للبحوث . وتحقيق الاستدامة يرتهن أيضاً بالقدرات المؤسسية على التواؤم للظروف المتغيرة القائمة على أساس الرصد والتغذية المرتدة . ونظراً لما يحيط الموضوع من شكوك ، للتغييرات المفاجئة للسياقات المختلفة ، التي يحدث فيها استعمال التنوع البيولوجي ، فإن الاستخدام المستدام يستتبع تطبيق الإدارة التواؤمية للموارد البيولوجية .

12- بأختصار إن الإدارة التواؤمية تعتبر النهج الملائم نحو إدارة الموارد البيولوجي ، بسبب قدرتها على معالجة الافتقار إلى اليقين والتباين الطبيعي ، وطبيعتها التكرارية في رصد الموارد البيولوجية من خلال الدورات الإدارية (management cycles) وآليات التغذية المرتدة /صنع القرار ، لتعديل الإدارة . والإدارة التواؤمية يمكن تطبيقها في كل من العناصر المعترف بها الداخلة في التنوع البيولوجي ، حيث يكون مقياس الإدارة (واحتياجات الإدارة التواؤمية) أمراً تحدده المكونة التي يجرى استعمالها .

3-2 الرصد والمؤشرات

13- إن الرصد مكونة رئيسية في الإدارة التواؤمية ، وينبغي أن يسأل المديرون وأن يكونوا مسؤولين عن وضع وتنفيذ برنامج الرصد . والمؤشرات والعلامات على الطريق التي تكون جزءاً من برامج الرصد ينبغي الاتفاق عليها من جانب جميع أصحاب المصلحة ، شاملين الحكومات والعلميين .

14- ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سلسلة من المعايير والخصائص عند وضع نظام الرصد . فمثلاً ينبغي أن يكون للرصد حدود مكانية وزمنية مرتبطة بالوقع المحتمل ، ولكن ينبغي إلا يتجاهل الآثار الجانبية غير المباشرة للإدارة وهي الآثار التي تظهر " في الجزء السلفي من تيار الأحداث " (downstream) . ويوجد أيضاً مستويات مختلفة ينبغي القيام فيها بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية . فمثلاً ينبغي رصد جهود الحصاد ، في سبيل تحديد التغيرات في المحصول الناتج عن جهد كل وحدة كي يكون مؤشراً على وقع برنامج الإدارة ، مع مراعاة التحسينات في التكنولوجيا والممارسة المتعلقين بكفاءة الحصاد .

15- إن رصد الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي ينبغي القيام به بالوتيرة ذاتها ومن جانب الوكالات نفسها ، على الرغم من أن الأخذ بتوليفة من عمليات الرصد قد يسفر عن رجحان أكبر لاكتشاف وقع الاستعمالات ورجحان الحفاظ على أنظمة الرصد على المدى الطويل . والرصد على مستويات متعددة أمر هام بصفة خاصة في الحالات التي تكون فيها معلومات محددة متاحة بشأن الوضع القائم في مكونة التنوع البيولوجي التي يجرى استعمالها ، أو لتفادي تشويه التقدير بسبب المعلومات المستمدة نتيجة للاستعمال (مثلاً إن الحصاد في معظم الأحيان يستهدف مكونات محددة فقط) ومن المهم أيضاً النظر إلى الوقع على مورد غير الأثر المترتب عن تدابير إدارة مباشرة ، مثل الاستقطاعات غير المشروعة ، واستعمال جميع مصادر المعلومات الأخرى ذات الصلة ، لتبين صحة الاستنتاجات بشأن الاتجاهات في الوضع القائم في الموارد والتوصيات المتعلقة بإدارة ذلك الوضع .

16- هناك حاجة إلى تبين /إجراء مزيد من التطوير للمؤشرات [20]/ (في سياق الاستعمال المستدام في سبيل تقديم وصف سليم ؛ الوضع القائم في نظام ما والتغير في ذلك النظام والاتجاهات في ذلك النظام ، وتوليفات من هذه الأمور . وينبغي أيضاً تبين الخصائص المرغوب فيها في المؤشرات.

[20] / أنظـــــر أيضاً مذكرة الأمين التنفيـــــذي بشأن تصميم برامج ومؤشرات الرصد على الصعيد الوطني (UNEP/CBD/SBSTTA/9/10) .

17- ينبغي وضع المؤشرات على مقاييس متباينة . فبعضها سيكون وطنياً في سياقه بينما تكون بعض المؤشرات عبارة عن مؤشرات لمجال الإدارة . ومن المهم للمديرين /المخططين أن يضمنوا نظام الرصد مؤشرات تتعلق بحالتهم الخاصة . وينبغي أن يدرك المديرون أنه توجد كثير من مصادر المعلومات بشأن المؤشرات (مثلاً الفاو ، جدول أعمال القرن 21 ، نظام الأمم المتحدة لمؤشرات رصد الأرض الواسعة ، (Wide Earth Watch Indicators) ، البنك الدولي) .

18- بالنسبة لكل مكونات التنوع البيولوجي ، ينبغي أن توضع في صياغتها النهائية مجموعة من المؤشرات لقياس تناقص تلك المكونات . وفي هذا السياق البيولوجي ينبغي تبين المؤشرات الخاصة بعناصر التنوع البيولوجي التي يمكن أن تخضع للاستعمال . وتقييم استدامة استعمال عنصر معين سيعتمد إلى حد بعيد على حجم الاستعمال ومداه . ومؤشرات الاستدامة ينبغي تطبيقها على مكونة التنوع البيولوجي المتقاربة من وحدة الإدارة .

19- ينبغي أن تكون المؤشرات التي يتم تبينها ملائمة لتبين وقع الاستعمال ، وأن تشير فقط إلى الوضع البيولوجي القائم لكل عنصر مكون للتنوع البيولوجي ، كما ينبغي بناء تلك المؤشرات بحيث تستكشف التناقص في الوضع القائم لمكونات التنوع البيولوجي .

20- ستكون المؤشرات الاقتصادية جوهرية أيضاً في تبين الوضع القائم والتغير والاتجاهات في استعمال المكونات البيولوجية للتنوع البيولوجي من حيث قيمتها الاقتصادية . وينبغي استعمال المؤشرات التي يتم تبينها لتقييم استدامة الاستخدام . فمثلاً يمكن أن تكون مؤشراً اقتصادياً الدرجة التي يتم بها تثمين الموارد البيولوجية بحيث تمثل قيمة حقيقية ، لأن ذلك شرطاً للإدارة الفاعلة .

21- يضاف إلى ذلك المؤشرات الاجتماعية التي تعكس القيم الاجتماعية المتعلقة بالاستخدام المستدام للمكونات البيولوجية . وينبغي أن تكون المؤشرات التي يتم تبينها أمثلة ملائمة للتدليل على ما يلي :

(أ) إدماج القيم الاجتماعية في استعمال الموارد البيولوجية ؛

(ب) الكيفية التي ينظر بها إلى الاحتياجات الفريدة للأفراد والمجتمعات الأصلية والمحلية في رسم السياسة وإصدار القرارات الإدارية؛

(ج) المدى التي يمكن فيه اعتبار تخصيص الموارد عادلاً ومنصفاً .

22- إن جميع الثقافات تستعمل جوانب من التنوع البيولوجي للحفاظ على تلك الثقافات . واستعمال مؤشرات لرصد الاستعمال المستدام في السياق الثقافي أمر هام لتفهم وقع الاستخدام على تلك الثقافات والعكس بالعكس . وينبغي تحديد الثقافات فيما يجاوز مجموعات السكان الأصليين ؛ وإدماج المعتقدات والعادات والممارسات والمسلك الاجتماعي لجميع الناس . ولذا ينبغي تبين بعض المؤشرات الثقافية .

المرفق الثاني

مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

1- إن مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي هي عبارة عن 14 مبدأ عملياً وخطوطاً إرشادية تشغيلية وبضعة أدوات لتطبيقها ، مترابطة فيما بينها ، تحكم استخدامات مكونات التنوع البيولوجي لكفالة استدامة تلك الاستخدامات . وتوفر المبادئ إطاراً لإسداء المشورة للحكومات ومديري الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص ، عن الكيفية التي يمكن بها أن يكفلوا الإ يؤدي استعمالهم لمكونات التنوع البيولوجي إلى تناقص التنوع البيولوجي على مدى الطويل. والمقصود من المبادئ أن تكون ذات صلة عامة بالموضوع بيد أن جميع المبادئ لا تنطبق بدرجة متساوية على جميع الحالات ، كما أنها لا تنطبق بالصرامة نفسها . وسوف يتباين تطبيقها طبقاً للتنوع البيولوجي الذي يجرى استعماله والظروف التي يستعمل فيها ذلك التنوع ، والسياق المؤسسي والثقافي الذي يجري فيه هذا الاستعمال .

2- إن الاستعمال المستدام هو أداة قيمة لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي ، حيث أن هذا الاستخدام ، في كثير من الحالات ، يوفر حوافز على الحفظ والاستعادة ، بسبب المنافع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستمدها الناس من ذلك الاستعمال والتنمية المستدامة بدورها لا يمكن تحقيقها بدون تدابير حفظ فعالة. وفي هذا السياق ، وكما هو معترف في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، إن الاستعمال المستدام هو أداة فعالة لمكافحة الفقر وتبعاً لذلك لتحقيق التنمية المستدامة .

3- إن المبادئ العملية في معظم الحالات تنطبق على الاستخدامات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية لمكونات التنوع البيولوجي . وهي تأخذ في الحسبان المتطلبات المتصلة بما يلي : (1) السياسات والقوانين واللوائح ؛ (2) إدارة التنوع البيولوجي ؛ (3) الظروف الاجتماعية – الاقتصادية ؛ (4) المعلومات والبحث والتربية والتعليم .

4- من الافتراضات الأساسية أن تطبيق المبادئ العملية والخطوط الإرشادية التشغيلية إنما هو تطبيق يجرى في سياق نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر 6/5 الصادر عن مؤتمر الأطراف) وبالنسبة للمبادئ العملية ، توجد ملاحظات هامشية تشير إلى كل مبدأ أو مبادئ ذات صلة بالموضوع ورادة في نهج الأنظمة الإيكولوجية .

5- إن التقدم المحرز نحو الاستدامة سيتطلب الارادة السياسة لإحداث تغيرات في سبيل إنشاء البيئة التمكنية اللازمة على جميع مستويات الحكم والمجتمع . والخطوط الإرشادية التشغيلية مقصود منها إن تسدي مشورة وظيفية عن تنفيذ تلك المبادئ . وقد تم وضع الخطوط الإرشادية مع مراعاة الفروقات الإقليمية والمواضيعية ومراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي جرى توثيقها في دراسات الحالات عن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الأحيائية المختلفة وكذلك في ظل ما يوجد من مدونات سلوك .

6- إن تشغيل المبادئ أمر يقتضي إيجاد هيكل تمكيني ، من مؤسسي وقانوني وإداري ، على جميع مستويات الحكم والمجتمع لدى كل طرف من الأطراف . ثم أن السياسات واللوائح ، التي يؤخذ بها ينبغي ، كي تكون فعالة، أن تكفل تطبيق المبادئ على نحو مرن ويتواءم مع مختلف الحقائق المحلية ويمكن تحويره ليتمشى والأنظمة الإيكولوجية المحددة . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سبعة شروط كامنة باعتبارها إطاراً للتطبيق السليم للمبادئ والخطوط الإرشادية المبينة في القسم ألف أدناه .

ألف- الشروط الكامنة لتحقيق الاستعمال المستدام

7- عند وضع هيكل برنامج لاستعمال المستدام وما يرتبط به من سياسات وقوانين ولوائح في تنفيذ ذلك البرنامج ، هناك بضعة شروط كامنة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في الحكم وتخطيط إدارة الموارد الطبيعية ، هي :

(أ) بينما من المستطاع استعمال مكونات التنوع البيولوجي بطريقة تبقى على العمليات الإيكولوجية والأنواع والتباين الجيني على مستوى أعلى من مستوى العتبات اللازمة للبقاء على المدى الطويل ، وبتلك يكون جميع مديري الموارد مسؤولين عن أن يكفلوا إلا يتجاوز الاستعمال تلك القدرات . ومن الأمور الجوهرية أن التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية ينبغي أن يحتفظ به بما يكفل أن تكون تلك الأنظمة الإيكولوجية قادرة على تحقيق الاستدامة في أداء الخدمات الإيكولوجية التي يعتمد عليها الناس ويعتمد عليها التنوع البيولوجي ؛

(ب) إن الأنظمة الإيكولوجية والعمليات الإيكولوجية داخل تلك الأنظمة ، وتباين الأنواع والاختلاف الجيني تتغير على مر الزمن سواء كانت تستعمل أو لا تستعمل . ولذا فإن الحكومات ومديري الموارد ينبغي أن يأخذوا في الحسبان الحاجة إلى استيعاب التغير ، بما في ذلك الأحداث الإفتراضية التي يمكن أن تؤثر في استدامة الاستعمال ؛

(ج) في الظروف التي توجد فيها مخاطرة تحويل المناظر الطبيعية إلى أغراض أخرى ، فإن تشجيع الاستعمال المستدام يمكن أن يوفر حوافز للحفاظ على الموائل والأنظمة الإيكولوجية ، وعلى الأنواع داخل تلك الأنظمة ، وعلى التنوع الجيني للأنواع . وكذلك بالنسبة لنوع معين ، مثل التماسيح ، أن الاستعمال المستدام قد وفر حوافز محسوسة للحفاظ على حيوان خطر يمثل تهديداً للبشر ؛

(د) إن الضرورات الأساسية للحياة ، مثل الغذاء والمأوي والماء العذب والهواء النظيف ، إنما توفر بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإستعمال التنوع البيولوجي وبالاضافة الى ذلك يوفر التنوع البيولوجي كثيرا من المنافع المباشرة وخدمات الأنظمة الايكولوجية اللازمة للحياة . وفي بلدان كثيرة هناك اعتماد كامل أو اعتماد محسوس على الحيوانات وعلى النبات التي يحصدها ملايين البشر ، وكثيراً ما يكونون من أفقر البشر ، لكسب عيشهم . وتزايد الاستعمالات الأخرى مثل الأدوية للحيلولة دون الأمراض أو لعلاجها ، وهذا الاستعمالات أصبحت بارزة وتتم أيضاً باستخدام التنوع البيولوجي . وأخيراً فإن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وثقافاتهم كثيراً ما تعتمد اعتماداً مباشراً على استعمالات التنوع البيولوجي في كسب عيشهم . وفي جميع هذه الظروف ، ينبغي أن يكون لدى الحكومات سياسات وقدرات وافية تكفل أن تكون هذه الاستعمالات مستدامة ؛

(هـ) إن توفير المنتجات البيولوجية والخدمات الإيكولوجية المتاحة للاستعمال أمر محدود بالخصائص البيولوجية الذاتية التي تتميز بها الأنواع والنظم الإيكولوجية ، بما في ذلك الإنتاجية والقدرة الاستعادية والاستقرار . والأنظمة البيولوجية ، التي تعتمد على إعادة تدوير الموارد المحدودة ، لها أيضاً حدود تفرضها على السلع التي يمكن أن توفرها والخدمات التي يمكن أن تقدمها . وعلى الرغم من أن بعض الحدود يمكن توسيع نطاقها إلى حد ما من خلال تحقيق فتوحات تكنولوجية ، إلا أنه لا تزال هناك حدود وقيود ، تفرضها إتاحة الموارد الداخلية والخارجية وإمكانية التوصل إلى تلك الموارد .

(و) لتحسين أية آثار سلبية محتملة طويلة الآجل للاستعمالات ، يجب على جميع من يستعملون الموارد أن يأخذوا كل حيطة ممكنة عند إصدار قرارتهم الإدارية ويختاروا استراتيجيات وسياسات للادارة المستدامة توفر مزيدا من المنافع المستدامة دون أن

يكون لها آثار ضارة على التنوع البيولوجي. وعلى غرار ذلك ينبغي أن تتأكد الحكومات أن الاستعمالات المرخص بها أو المأذون بها للتنوع البيولوجي إنما هي استعمالات يلتزم فيها بالحيطة والحذر في إدارة شؤونها .

(ز) عند النظر في الخطوط الإرشادية الفردية المبينة فيما يلي ، يقتضي الأمر أن يشار إلى أحكام المادة 8(ي) و10(ج) وتطبيق تلك الأحكام ، والأحكام الأخرى المتصلة بتلك المادة ، وتطويرها في مقررات ذات صلة بالموضوع تصدر عن مؤتمر الأطراف في جميع الشؤون المرتبطة بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

باء- المبادئ العملية ، والاساس المنطقي والخطوط الإرشادية التشغيلية للاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

8- إن استدامة استعمال مكونات التنوع البيولوجي هي استدامة سوف تعزز إذا ما طبقت المبادئ العملية التالية وما يتصل بها من خطوط إرشادية تشغيلية :

المبدأ العملي 1: سياسات وقوانين ومؤسسات مساندة مقامة على جميع مستويات الحكم مع وجود ترابط فعال بين هذه المستويات .

الأساس المنطقي : هناك حاجة إلى توافر الإنسجام في السياسات والقوانين على جميع مستويات الحكم المرتبطة باستعمال معين . فمثلاً عندما يتبنى اتفاق دولي سياسة ما بشأن استعمال التنوع البيولوجي ، فإن القوانين الوطنية [21]/ ينبغي أن تكون منسجمة مع تلك السياسة إذا إريد تعزيز الاستدامة . وينبغي أن يكون ثمة ترابط واضح وفعال بين المستويات المختلفة في الولاية – أي السلطة – لإمكان توفير " ممر " يسمح باستجابة فعالةوفي الأوان الصحيح للاستعمال المستدام كما يسمح بالاستعمال المستدام لانتقال مورد ما من مرحلة التجميع أو الحصاد حتى مرحلة الاستعمال النهائي دون عوائق لا ضرورة لها . وفي معظم الأحيان إن الوسائل الأولوية لتحقيق الانسجام بين المستويين المحلي والدولي في الحكم ينبغي أن يتم من خلال الحكومات الوطنية ودون الوطنية وحسب مقتضى الحال.

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- النظر في العرف والتقاليد المحلية (والقانون العرفي في الحالات التي يكون فيها هذا القانون معترفاً به) عند صياغة تشريع أو لوائح جديدة ، وأيضا مع مراعاة المادتين 8(ي) و10(ج) حسب مقتضى الحال.
- تبين ما يوجد من تدابير وسياسات وقوانين ومؤسسات مساندة وإيجاد الجديد منها في نطاق الولاية – أي السلطة – التي سوف يتم فيها الاستعمال ؛
- تبين أية تراكب أو فجوات وتضاربات في القوانين والسياسات الموجودة والشروع في اتخاذ خطوات ملموسة لحل تلك المشكلات ؛
- تعزيز و/أو إنشاء ترابطات تعاونية وتساندية بين جميع مستويات الحكم في سبيل تفادي الازدواجية في الجهود أو وجوه تضارب أو تنافر .

المبدأ العملي 2: اعترافاً بالحاجة إلى إطار حكمي يتمشى مع القوانين الدولية [22] / والوطنيةوكذلك -حسب مقتضى الحال القوانين دون الوطنية ، ينبغي أن يعطي المستعملون المحليون لعناصر أو لمكونات التنوع البيولوجي ما يكفي من سلطان ومساندة في الحقوق ، كي يكونوا مسؤولين وتقع عليهم المساءلة عن استعمال الموارد المعنية [23]/

الأساس المنطقي : إن الحصول غير المراقب على مكونات التنوع البيولوجي كثيراً ما يؤدي إلى افراط في الاستعمال حيث أن الناس يحاولون التوصل إلى أقرب قدر ممكن من المنافع الشخصية من الموارد بينما تكون هذه الموارد

---

[21] / من المعترف به أنه – في النصوص المتعلقة بالمبادئ والأساس المنطقي والخطوط الإرشادية التشغيلية إن لفظ "الوطني" قدي يعني أيضا في بعض البلدان ، " دون الوطني" . .

[22] / في الحالات التي تشير إلى التمشى مع القانون الدولي ، فإن ذلك يعني ما يلي (أ) أنه توجد حالات لن يكون فيها بلد ما طرفاً في اتفاقية دولية معينة . وفي هذه الحالة لن ينطبق ذلك القانون مباشرة على البلد المذكور ، (ب) من وقت لآخر لا تستطيع البلدان تحقيق الامتثال الكامل للاتفاقيات التي هم أطراف فيها وقد يحتاجون إلى مساعدة .

[23]/ أنظر المبدأ 2 من نهج الأنظمة الإيكولوجية .

متاحة .أما الموارد التي يكون للأطراف أو الجماعات استعمال لها أو عدم استعمال أو يكون لهم عليها حقوق نقل ، فهي في المعتاد تستعمل بطريقة أشد مسؤولية ، لأن الناس ليسوا محتاجين ، في هذه الحالة ، إلى جني أكبر قدر من المنفعة قبل أن يأتي غيرهم ويستحوذ على تلك الموارد . ولذا فإن الاستدامة تعزز بصفة عامة إذا اعترفت الحكومات واحترمت " حقوقاً " أو " سلطة إشراف " ومسؤولية وواجب مسألة للناس الذين يستعملون الموارد ويديرونها ، وقد يكون ضمن هؤلاء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وملاك الأرض الخصوصيين ومنظمات الحفظ وقطاع الأعمال . وبالإضافة إلى ذلك ، في سبيل تعزيز الحقوق المحلية أو الإشراف على التنوع البيولوجي والمسؤولية عن حفظ ذلك التنوع ، ينبغي أن يشارك من يستعملون الموارد في صنع القرارات بشأن استعمال الموارد وأن يكون لهم سلطة اتخاذ أية خطوات ناشئة عن القرارات المذكورة .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كلما أمكن الأخذ بالوسائل التي تهدف إلى تفويض الحقوق والمسؤوليات والمساءلة إلى من يستعملون و/أو يديرون الموارد البيولوجية ؛
- استعراض اللوائح الموجودة للنظر فيما إذا كان يمكن استعمالها لتفويض الحقوق ؛ وتعديل اللوائح حيثما يلزم الأمر ، ويكون هذا التعديل ممكناً ؛ و/أو صياغة لوائح جديدة إذا كان الأمر يحتاج إليها ؛ وفي كل الأمور ينبغي النظر إلى العرف والتقاليد المحلية (شاملة القانون العرفي إذا كان معترفاً به) .
- الرجوع إلى برنامج العمل المتصل بتنفيذ المادة 8(ي) فيما يتعلق بقضايا مجتمعات السكان الأصليين والمحليين (المقرر 16/5) وتحقيق التنفيذ والتكامل بين المهام المتصلة بالاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، المهام 6 و13 و14 ولا سيما العنصر 3،
- توفير التدريب وخدمات الإرشاد لتعزيز قدرة الناس على الدخول في ترتيبات فعالة لصنع القرارات وكذلك الدخول في تنفيذ منهجيات للاستعمال المستدام .
- حماية وتشجيع الاستعمال المألوف للموارد البيولوجية على نحو مستدام، وفقا للممارسات التقليدية والثقافية (المادة 10)ج).

المبدأ العملي 3: ***السياسات والقوانين واللوائح الدولية والوطنية ودون الوطنية التي تشوه الأسواق وتعزز تدهور الموائل أو تولد من ناحية أخرى حوافز ضارة تقوّض الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، ينبغي تبينها وإزالتها أو تخفيفها [24] / .***

الأساس المنطقي : إن بعض السياسات أو الممارسات تولد مسالك غير قابلة للاستدامة ، تخفض من التنوع البيولوجي ويكون هذا التخفيض في أحيان كثيرة على صورة آثار جانبية لم تكن متوقعة إذ إن تلك السياسات أو الممارسات كان مقصوداً منها أصلاً التوصل إلى أهداف أخرى . فمثلاً أن بعض السياسات في الزراعة التي تشجع على الإفراط في الإنتاج الـداخلي للبلد كثيراً ما تولد حوافز ضارة تقوّض الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .والقضاء على الإعانات التي تسهم في صيد الأسماك غير المشروع أو غير المبلغ عنه أو غير المنظم باللوائح ، والذي يتجاوز القدرة السديدة ، حسب ما تقتضي ذلك خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، في سبيل تحقيق مصائد مستدامة للأسماك ، هي أيضا حالة أخرى من حالات الاعتراف بالحاجة إلى إزالة الحوافز الضارة .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- تبين الآليات الاقتصادية ، شاملة الأنظمة الحافزة والإعانات الحافزة على المستويات الدولي والوطني ودون الوطني ، التي لها وقع سلبي على احتمالات الاستدامة للاستعمالات التنوع البيولوجي ؛
- إزالة الأنظمة التي تؤدي إلى إلتواءات في السوق تسفر عن استعمالات غير قابلة للاستدامة لمكونات التنوع البيولوجي ؛

[24] / أنظر المبدأ 4 في نهج الأنظمة الإيكولوجية

- تفادي اللوائح غير الضرورية وغير الوافية بالغرض الخاصة باستعمالات التنوع البيولوجي ، لأنها قد تزيد من التكاليف وتضيع فرصاً وتشجع على الاستعمالات غير المنظمة للوائح ، مما يخفض استدامة الاستعمال .

المبدأ العملي 4: ***الإدارة التواؤمية ينبغي ممارستها على أساس ما يلي :***

(أ) العمل والمعرفة التقليدية والمحلية ؛

(ب) التغذية المرتدة المتكررة والتي تتم في آوانها الصحيح والشفافة ، المستمدة من رصد الاستعمال ، والوقع البيئ والوقع الاجتماعي – الاقتصادي ، والوقع القائم في المورد الذي يجرى استعماله ؛

(ج) تصحيح الإدارة على أساس التغذية المرتدة في الوقت المناسب التي يحصل عليها من إجراءات الرصد[25]/

الأساس المنطقي : إن النظم البيولوجية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر في استدامة استعمال التنوع البيولوجي تختلف اختلافاً كبيراً . وليس من المستطاع الحصول على معرفة بجميع جوانب تلك الأنظمة قبل بدء استعمال التنوع البيولوجي . ولذا يقتضي الأمر أن تقوم الإدارة برصد الآثار التي تنشأ عن ذلك الاستعمال ، وأن تسمح بتصحيح لذلك الاستعمال حسب مقتضي الحال . بما في ذلك تعديل بل وقف – اا لزم الأمر – للممارسة غير القابلة للاستدامة. وفي هذا السياق من المفضل استعمال جميع موارد المعلومات بشأن الموارد ، عند تقرير الكيفية التي يمكن بها استعمال ذلك المورد . وفي مجتمعات كثيرة ، أدت المعرفة التقليدية والمحلية إلى استعمال شديد للتنوع البيولوجي على نحو مستدام طوال فترات طويلة دون إضرار بالبيئة أو بالمورد . وإدماج هذه المعرفة في نظم الاستعمال الحديثة ، يمكن أن يكون له تأثير كبير في تفادي الاستعمالات غير الملائمة للموئل .

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كفالة وجود خطط إدارة تواؤمية تناسب استعمالات معينة ؛
- جعل خطط الإدارة التواؤمية مستوعبة لأنظمة تولد الإيرادات المستدامة التي تذهب فيها المنافع الى أصحاب المصلحة المحليين بما فيهم السكان الاصليون والمحليون لمساندة التنفيذ الناجح؛
- إسداء مساعدة إرشادية في إنشاء وصيانة أنظمة الرصد والتغذية المرتدة ؛
- إيجاد وصف واضح لنظام الإدارة التواؤمي ، الذي يشمل وسائل تقييم حالات الشكوك والافتقار إلى اليقين ؛
- الاستجابة السريعة للممارسات غير القابلة للاستدامة.
- تصميم نظام رصد بمقياس زمني يكفي لكفالة إتاحة المعلومات بشأن الوضع القائم للمورد وللنظام الإيكولوجي لإصدار القرارات الادارية المستنيرة عن علم ، بما يكفل الحفاظ على المورد .
- عند استعمال المعارف التقليدية والمحلية، ينبغي كفالة الحصول على موافقة حائزي تلك المعارف.

المبدأ العملي 5: ***إن غايات وممارسات إدارة الاستعمال المستدام ينبغي أن تتفادي أو تخفض بقدر الإمكان من الوقع الضار على خدمات النظم الإيكولوجية وهيكلها ووظائفها ، وكذلك على المكونات الأخرى للأنظمة الإيكولوجية[26]/***

الأساس المنطقي : إن استعمال اي مورد ينبغي أن يأخذ في الحسبان الوظائف التي يمكن أن يؤديها المورد داخل النظام الإيكولوجي الذي يوجد فيه هذا المورد ، وأنه ينبغي إلا يؤثر الاستعمال تأثيراً ضاراً في وظائف الأنظمة الإيكولوجية . فمثلاً إن تقطيع الأشجار على الخط الفاصل لإنحدار المياه يمكن أن يؤدي إلى تآكل التربة والإضرار بوظيفة النظام الإيكولوجي في ترشيح الماء . وتفادي هذه الحالة قد يتضمن وضع حصص محافظة في تقطيع الأشجار مع ما يلائمها من تقنيات في الحصاد ورصد لآثار الحصاد إبان حدوث هذا الحصاد . وهناك مثال آخر وهو مثال صناعة الجمبري التي أوجدت شباكاً يمكن أن تستبعد الجمبري الصغير والمحصول الجانبي من الأسماك ، وأن تخفض أيضاً الآثار السلبية على مجتمعات أعماق البحار وغيرها من المجتمعات المرتبطة بهذا النشاط .

---

[25]/ أنظر المبدأين 9 و 11 في نهج الأنظمة الإيكولوجية

[26]/ أنظر المبادئ 3 و 5 و 6 من نهج الأنظمة الإيكولوجية

الخطوط الإرشادية التشغيلية

- كفالة إلا تضر الممارسات الإدارية بمقدرة الأنظمة الإيكولوجية على توفير السلع والخدمات التي قد تكون لازمة على مسافة من موقع الاستعمال . فمثلاً ، إن التقطيع الانتقائي للأخشاب على خط أنحدار المياه ينبغي أن يساعد مقدرة النظم الإيكولوجية على منع تآكل التربة وعلى توفير ماء نقي ؛

- كفالة ألا يضر الاستعمال الاستهلاكي وغير الاستهلاكي الاستدامة على المدى الطويل لذلك الاستعمال، بإنتاج آثار سلبية على الأنظمة الإيكولوجية التي يعتمد عليها ذلك الاستعمال ، مثلاً عندما تنطوي عملية سياحية على تدمير رصيف من المرجان كان ذلك الاستعمال يعتمد عليه ؛

- تطبيق " مبدأ التحوط " في إصدار المقررات الإدارية كما يقتضي ذلك المبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ؛

- تبين الخبرات الناجحة في إدارة مكونات التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى ، في سبيل تحوير هذه المعرفة وإدماجها في جهود الإدارة لحل ما تصادفه من صعوبات ؛

- النظر كلما أمكن في الوقع التراكمي والمتجمع للأنشطة على أنواع مستهدفة أو أنظمة إيكولوجية مستهدفة ، في القرارات الصادرة عن الإدارة فيما يتصل بتلك الأنواع أو الأنظمة الإيكولوجية .

- في مجالات يكون فيها الوقع السابق قد أدى الى تدهو وتخفيض التنوع البيولوجي ينبغي مساندة صياغة وتنفيذ خطط عمل علاجية (المادة 10(د).

- ينبغي تفضيل تطبيق استراتيجيات الاستعمال المستدام غير الاستهلاكي في حالة الأنواع المهددة كلما كان ذلك مناسبا وقابلا للتطبيق.

المبدأ العملي 6: ***البحث الشامل لعدة فروع من العلم في جميع جوانب الاستعمال والحفظ للتنوع البيولوجي ، هو أمر ينبغي تعزيزه ومساندته .***

الأساس المنطقي : إن الاتفاقيات الدولية والمقررات الوطنية ودون الوطنية التي تؤثر في الاستعمال ، ينبغي أن تقوم بتطبيق أفضل المعلومات التي يستند إليها ما يصدر من مقررات ، وأن تكون مدركة للظروف المحلية التي يجرى فيها استعمال من الاستعمالات . وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى لكفالة مساندة البحث في المتطلبات البيولوجية والإيكولوجية للأنواع ، كفالة أن يظل الاستعمال في حدود مقدرة تلك الأنواع والأنظمة الإيكولوجية على تحقيق استدامة ذلك الاستعمال . ثم أن تعزيز الحوافز التي تساند الاستدامة أمر يرتكز إلى أنه من الأمور القيّمة الاستثمار في البحث لإيجاد سلع جديدة ولفتح فرص اقتصادية جديدة لأصحاب المصلحة .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- كفالة أن تكون نتائج البحث مصدراً للإعلام وللإستنارة ، تستنير به السياسات والمقررات الدولية والوطنية ودون الوطنية .

- الاستثمار في البحوث التي تتناول تقنيات وتكنولوجيات إدارة مكونات التنوع البيولوجي التي تعزز استدامة الاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛

- تشجيع التعاون الفعال بين الباحثين العلميين والناس الذين يملكون المعرفة المحلية والتقليدية ؛

- تشجيع المؤازرة الدولية ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛

- تنمية التعاون بين الباحثين ومستعملي التنوع البيولوجي (المجتمعات المحلية ومجتمعات القطاع الخاص) وبصفة خاصة إشراك المجتمعات المحلية باعتبارهم شركاء في البحث ، واستعمال خبرتهم في تقييم منهجيات وتكنولوجيات الإدارة ؛

- تقصي واستحداث وسائل الكفالة حقوق الحصول وطرائق مساعدة لكفالة التقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال مكونات التنوع البيولوجي
- إتاحة نتائج البحث على شكل يتيح أن يطبقها صانعو القرارات والمستعملين وغيرهم من أصحاب المصلحة ؛
- تعزيز برامج التبادل في المجالات العلمية والتقنية .

المبدأ العملي 7: ***إن مقياس الإدارة، المكاني والزماني معاً ، ينبغي أن يكون متوائماً مع المقاييس الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية للاستعمال ولوقع ذلك الاستعمال[27]/ .***

الاساس المنطقي : إن الإدارة لأنشطة الاستعمال المستدام ينبغي أن تقاس على قدر الاحتياجات الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية لذلك الاستعمال .فمثلاً ، إذا كانت الأسماك تصاد من بحيرة ، ينبغي أن يكون صاحب البحيرة مكلفاً بإدارة تلك البحيرة ومسؤولاً عن تلك الإدارة طبقاً للسياسة وللتشريع الوطني أو – حسب مقتضى الحال- دون الوطني . وفي حالة الموارد العابرة للحدود يكون من المستصوب أن يشارك ممثلون عن تلك الدول في ادارة الموارد واصدار القرارات الخاصة بها.

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- الوصل بين المسؤولية والمساءلة بالمقياسين المكاني والزماني للاستعمال ؛
- تحديد أهداف الإدارة للمورد الذي يجرى استعماله ؛
- إتاحة المشاركة الجماهيرية الكاملة في إعداد خطط الإدارة بما يكفل أفضل وسيلة لتحقيق الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية ؛
- تشجيع ومساندة الموآزرة الدولية ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالاستعمالات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للتنوع البيولوجي ؛

المبدأ العملي 8: ***ينبغي إيجاد ترتيبات للتعاون الدولي ، في الحالات التي يقتضي فيها الأمر إصدار مقررات وبذل أنشطة تنسيق متعدد الجنسيات***

الاساس المنطقي : إذا كان مورد من الموارد يتقاسمه بلدان أو أكثر يكون من المستصوب إيجاد اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف بين هذه الدول ، لتحديد الكيفية التي سوف يستعمل بها المورد ، والمقادير التي سيتم بها ذلك الاستعمال . وعدم وجود مثل هذه الاتفاقات قد يؤدي إلى قيام كل دولة بتنفيذ نظم إدارية منفصلة ، إذا ما اتخذت كلها معاً كان معناها أن المورد المشار إليه يستعمل استعمالاً مفرطاً .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- وضع ترتيبات للتعاون الدولي ، عندما يكون توزيع السكان أو المجتمعات /الموائل التي يجرى استعمالها ، تتشابك فيها أثنتان أو أكثر من الأمم ؛
- تعزيز اللجان التقنية المتعددة الجنسيات لإعداد توصيات بشأن الاستعمال المستدام للموارد التي تتقاسمها عدة بلدان ؛
- إيجاد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول التي تتقاسم المورد ؛
- بيان الأساس الذي يقوم عليه اتخاذ القرارات التي تحكم الاستعمال المستدام للموارد المتقاسمة ، في الاتفاقات الآنفة الذكر.
- ايجاد آليات تنطوي على تعاون بين الدول لكفالة ألا يكون للاستعمال المستدام للموارد المتقاسمة وقع سلبي على قدرة الانظمة الايكولوجية وطاقتها الاستردادية (أي استرداد وضعها السابق)

المبدأ العملي 9: ***ينبغي تطبيق نهج مشترك بين عدة فروع العلم وبين الأطراف المشاركة ، على المستوى المناسب من الإدارة والحكم المتصل بالاستعمال***

---

[27]/ أنظر المبدأين 2 و 7 من نهج الأنظمة الإيكولوجية

الاساس المنطقي : إن استدامة الاستعمال أمر مرتهن باستعمال البرامترات البيولوجية للموارد. ومن المعترف به أن العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسة والاقتصادية كلها ذات أهمية متساوية . ولذا يقتضي الأمر أن تؤخذ تلك العوامل في الحسبان وإشراك أصحاب المصلحة ، بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والقطاع الخاص ، والناس ذوي الخبرة في تلك المجالات المختلفة ، على جميع مستويات عملية صنع القرار .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- النظر في إيجاد آليات لتشجيع التعاون المشترك بين عدة فروع العلم ، في إدارة مكونات التنوع البيولوجي ؛
- وضع مقاييس لأنشطة إدارة الموارد ، تعزز المشاورات المشتركة بين عدة فروع العلم ؛
- تسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات بين جميع مستويات صنع القرار ؛
- تبين جميع أصحاب المصلحة في الموضوع ، والسعي إلى إشراكهم في التخطيط وفي تنفيذ أنشطة الإدارة ؛
- ينبغي أن تؤخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية – الاقتصادية ، والسياسة ، والبيولوجية ، والإيكولوجية ، والمؤسسية ، والدينية والثقافية ، التي يمكن أن تؤثر في استدامة الإدارة ؛
- السعي إلى الحصول على إرشاد من الأخصائيين في الشؤون المحلية والتقليدية والتقنية ، عند تصميم خطة الإدارة ؛
- توفير القنوات الصحيحة للمفاوضات الكفيلة بحل النزاعات التي تنشأ عن الإشراك التعاوني بين جميع الناس حلاً سريعاً ومرضياً .
-

المبدأ العملي 10: ***إن السياسات الدولية والوطنية –وحسب مقتضى الحال- ودون الوطنية ينبغي أن تأخذ في الحسبان ما يلي :***

(أ) القيم الحالية والاحتمالية المستمدة من استعمال التنوع البيولوجي ؛

(ب) القيم الذاتية وغيرها من القيم غير الاقتصادية للتنوع البيولوجي ؛

(ج) قوى السوق التي تؤثر في القيم والاستعمال .

الاساس المنطقي : إن العمل الذي جرى حديثاً في حساب التكاليف الاحتمالية للاستعاضة عن الأنظمة الطبيعية ببدائل من صنع الإنسان ، قد دلت على أن هذه الأنظمة الطبيعية ينبغي إعطاؤها قيمة عالية جداً . ويستتبع ذلك إن السياسات الدولية والوطنية – حسب مقتضى الحال - ودون الوطنية التي ترشد التجارة والتنمية ينبغي أن تقارن القيمة الحقيقية للأنظمة الطبيعية بالقياس للاستعمالات المراد الأخذ بها بدلاً عن تلك الأنظمة ، قبل القيام فعلاً بذلك الاستبدال. فمثلاً للمنغروف وظائف المساعدة على توالد الأسماك وتعزيز أماكن الحضانة ، وتخفيف التآكل وهبات العواصف ، وتنحية الكربـــون (carbon sequestration) . والأرصفة المرجانية توفر حماية لصغار الأسماك ولأنواع كثيرة ، وكذلك توفر مناطق محمية على الساحل .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- تعزيز دراسات التقييم الاقتصادي للخدمات البيئة التي تؤديها الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية ؛
- إدماج هذه المعلومات في السياسة وعمليات صنع القرار ، وكذلك في التطبيقات التربوية ؛
- النظر في هذا المبدأ فيما يتعلق باستعمال الأرض / وتحويل الموئل وتبديله .والاعتراف بأن قوة السوق ليست دائماً كافية لتحسين ظروف العيش أو لزيادة الاستدامة في استعمال مكونات التنوع البيولوجي؛
- تشجيع الحكومات على أن تأخذ في الحسبان قيم التنوع البيولوجي في حساباتها الوطنية ؛
- تشجيع وتسهيل بناء القدرة لدى صانعي القرارات ، بشأن المفاهيم المتصلة بالتقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي ؛

المبدأ العملي 11 : ***ينبغي أن يسعى من يستعملون مكونات التنوع البيولوجي إلى تخفيض التبذير والوقع البيئي الضار وإلى زيادة المنافع المستمدة من الاستعمالات***

الاساس المنطقي : ينبغي أن يسعى المستعملون إلى تحقيق أفضل الوسائل في الإدارة وإلى تحسين الانتقائية في الاستعمالات الاستخراجية باستعمال تقنيات صديقة للبيئة ، بحيث يقل التبذير والوقع البيئي، وزيادة المنافع الاجتماعية – الاقتصادية والايكولوجية من الاستعمالات،

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- ازالة الحوافز الضارة وتوفير حوافز اقتصادية لمديري الموارد كي يقوموا بالاستثمار بتطبيق أو استنباط تقنيات أشد صداقة للبيئة ، مثلاً الاعفاءات من الضرائب ، والأموال المتاحة للممارسات المنتجة ، وتحصيل فوائد أقل على القروض ، وإصدار الشهادات لإمكان الدخول إلى أسواق جديدة ؛
- إيجاد آليات للتعاون التقني في سبيل ضمان نقل التكنولوجيات المحسّنة إلى مجتمعات السكان ؛
- السعي إلى الحصول على استعراض مستقل لما يتم من حصاد لكفالة مزيد من الكفاءة في عملية الحصاد أو في الاستعمالات الاستخراجية الأخرى بحيث لا يكون لها وقع ضار على أوضاع الموارد المستعملة أو على الأنظمة الإيكولوجية ؛
- تبين وجوه عدم الكفاءة والتكاليف في المنهجيات المطبقة حالياً ؛
- القيام ببحوث وبعمليات تنمية في منهجيات أفضل ؛
- تشجيع أو تعزيز إنشاء مقاييس متفق عليها للجودة الصناعية ومقايس للجودة لدى الأطراف الثالثة في التعامل مع مكونات التنوع البيولوجي وإدارة شؤونها ، على الأصعدة الدولي والوطني واذا اقتضى الأمر دون الوطني ،
- تعزيز الاستعمالات الفعالة والإنسانية لمكونات التنوع البيولوجي وتخفيض الأضرار الجانبية التي تلحق بالتنوع البيولوجي.

المبدأ العملي12 : ***إن احتياجات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يعيشون أو يتأثرون باستعمال وحفظ التنوع البيولوجي ، وكذلك إسهاماتهم في حفظ ذلك التنوع واستعماله المستدام ، ينبغي أن تنعكس في التوزيع المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال تلك الموارد .***

الاساس المنطقي : إن أصحاب المصلحة المحليين، بما فيهم المجتمعات المحلية كثيراً ما تتحمل تكاليف محسوسة أو تضرب صفحاً عن منافع يدرّها الاستعمال الاحتمالي للتنوع البيولوجي ، في سبيل كفالة أو تعزيز المنافع التي يجنيها آخرون . إن كثيراً من الموارد ، (مثلاً الأخشاب ، مصائد الأسماك) تستغل استغلالاً مفرطاً لأن هناك تجاهلاً للوائح الصادرة أو لأن هذه اللوائح لا تطبق . وعندما يشرك السكان المحليين بوصفهم أصحاب المصلحة ، فإن هذه الانتهاكات تتناقص بصفة عامة. . والأنظمة الإدارية تعزز عند تنفيذ برامج بناء تستفيد منها المجتمعات المحلية ، مثل التدريب على حيازة القدرة ، وهو أمر يمكن يوفر بدائل للإيرادات أو يساعد تنويع القدرات الإدارية لتلك المجتمعات .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- تعزيز الحوافز الاقتصادية التي ستكفل منافع إضافية لأصحاب المصلحة المحليين بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين المشركين في إدارة أي عنصر من عناصر التنوع البيولوجي ، مثل فرص العمل للسكان المحليين ، والتوزيع المتساوي للإيرادات بين السكان المحليين والمستثمرين من الخارج /المشاركين في الإدارة ؛
- الأخذ بسياسات ولوائح تكفل أن يحصل أصحاب المصلحة المحليون - بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين- الضالعون في إدارة أحد الموارد للاستعمال المستدام ، يحصلون على حصة عادلة من أية منافع مستمدة من ذلك الاستعمال ؛
- كفالة أن تعترف السياسات واللوائح الوطنية المتعلقة بالاستعمال المستدام بالقيم غير النقدية للموارد الطبيعية وتأخذها في الحسبان ؛

- النظر في طرائق لإدخال الاستعمال غير المراقب للموارد البيولوجية في إطار من الاستعمال المستدام القانوني ، يشمل تعزيز الاستعمالات غير الاستهلاكية البديلة لتلك الموارد ؛
- كفالة أن يظل مع السكان المحليين ، في الحالات التي يشارك فيها مستثمرون من الأجانب ، نصيب عادل من المنافع ؛
- إشراك أصحاب المصلحة المحليين – بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين - في إدارة أي موارد طبيعية وإعطاء المشاركين في تلك الإدارة تعويض عادل عن جهودهم، مع مراعاة المنافع النقدية وغير النقدية؛
- في حالة إذا اقتضت الإدارة تخفيض مستويات الحصاد ينبغي بقدر الإمكان مساعدة أصحاب المصلحة المحليين بما فيهم المجتمعات المحلية والأصلية التي تعتمد اعتماداً مباشراً على المورد المخفض ، لتمكينهم من الحصول على بدائل ؛

المبدأ العملي 13 : ينبغي أدماج تكاليف الإدارة وحفظ التنوع البيولوجي في صلب مجال الإدارة ويجب أن تنعكس تلك التكاليف في توزيع المنافع الناشئة عن الاستعمال [28]/ .

الاساس المنطقي : إن إدارة وحفظ الموارد الطبيعية أمر يقتضي تكاليف . وإذا لم تتم تغطية وافية لتلك التكاليف سوف ينخفض مستوى الإدارة كما قد ينخفض أيضاً مقدار الموارد الطبيعية وقيمتها . فلابد من كفالة أن بعض المنافع الناشئة عن الاستعمال ستذهب إلى السلطات المحلية القائمة بإدارة المورد الطبيعي ، في سبيل الحفاظ على الإدارة الأساسية التي تكفل بقاء الموارد على نحو مستدام . وهذه المنافع يمكن أن تكون مباشرة ، مثل رسوم الدخول التي يدفعها الزائرون لأحد المراتع الوطنية ، وهي رسوم تدفع مباشرة إلى إدارة المرتع وتحتفظ بها تلك الإدارة ، وإيرادات الضرائب التي تدفع على إقتلاع أشجار الأخشاب ، التي يدفعها من يقتلعونها وتذهب ، من خلال الخزانة العامة إلى إدارة محلية للغابات .وفي بعض الحالات تدفع مباشرة إلى السلطة المتولية الإدارة رسوم الترخيص بصيد الأسماك ، أو تدفع هذه الرسوم إلى الخزانة الوطنية .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- كفالة إلا تتضمن السياسات الوطنية وكذلك – حسب مقتضى الحال- ودون الوطنية صرف إعانات تحجب التكلفة الحقيقية للإدارة ؛
- كفالة تحديد مستويات الحصاد وحصصه طبقاً للمعلومات الواردة من جهات الرصد وليس طبقاً للاحتياجات الاقتصادية لنظام الإدارة ؛
- توفير خطوط إرشادية لمديري الموارد لحساب التكلفة الحقيقية لإدارتهم في خطط أعمالهم ، والتبليغ عن تلك القيمة الحقيقية ؛
- إنشاء آليات بديلة أخرى لاستثمار الإيرادات الناشئة عن إدارة التنوع البيولوجي ؛
- توفير حوافز اقتصادية للمديرين الذين أدخلوا فعلاً التكاليف البيئية في صلب إدارتهم ، مثلاً إصدار الشهادات اللازمة للدخـول إلى أسواق جديدة ، التنازل عن ضرائب أو تأجيلها بدلاً من الاستثمار البيئي ؛ تعزيز نظام " لصق البطاقات الخضراء " في التسويق ؛

المبدأ العمل 14: برامج التربية وتوعية الجمهور بشأن الحفظ والاستعمال المستدام ينبغي تنفيذها كما ينبغي استحداث وسائل اتصال أشد فعالية بين أصحاب المصلحة والمديرين وفي محيط كل من الطائفتين .

الاساس المنطقي : لكفالة جعل الناس على بينة من الترابط بين الإجزاء المختلفة للتنوع البيولوجي واتصاله بحياة البشر وآثار الاستعمالات ، من المستصوب توفير وسائل تكفل أن ينخرط الناس في التربية والتعليم والوعي بالفرص والمصاعب المرتبطة بالاستعمال المستدام . ومن المهم أيضاً تثقيف الناس بالعلاقة بين الاستعمال المستدام والهدفين الآخرين للاتفاقية . ومن الطرائق الهامة لتحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي إيجاد وسائل فعالة تكفل الاتصالات بين جميع أصحاب المصلحة ، ومثل هذه الاتصالات سوف تسهل أيضاً الحصول على أفضل المعلومات (والمعلومات الجديدة) بشأن المورد .

---

[28]/ أنظر الإرشاد التشغيلي لتطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية (المقرر 7/5 ، المرفق ، القسم جيم ، الفقرة 11) .

الخطوط الإرشادية التشغيلية :

- تخطيط التربية والتعليم وأنشطة توعية الجمهور بشأن مايلي : الإدارة ، قيم الاستعمال المستدام، تغير الإنماط الاستهلاكية وقيم التنوع البيولوجي في حياة الناس ؛
- كفالة أن تقوم برامج توعية الجمهور بإعلام وإرشاد صانعي القرارات أيضاً ؛
- استهداف جميع مستويات سلسلة الانتاج والاستهلاك بتلك الاتصالات ؛
- التبليغ عن الدروس المستفادة في مجال أنشطة الاستعمال المستدام إلى آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ؛
- تشجيع وتسهيل توصيل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات إلى أمم أخرى ؛
- كفالة أن يقوم مستعملو الموارد بإبلاغ الحكومة ما يبذلونهم من أنشطة على نحو يسهل الاتصالات على نطاق أوسع .
- زيادة الوعي باسهام ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معارف وممارسات وابتكارات في تحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

19-6 الأنواع الغريبة التي تهدد الأنظمة الإيكولوجية أو الموائل أو الأنواع (المادة 8(ح))

إن مشروع المقرر الآتي يقوم على أساس الفقرات (أ)-(ط) من التوصية 15/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية بينما الفقرة 10 هي إقتراح إضافي من الأمين التنفيذي . ثم أن الفقرة (ي) من توصية الهيئة الفرعية توصي مؤتمر الأطراف بأن ينظر في التمويل المستدام لتحسين التوقي والإستجابة السريعة وتدابير الإدارة للتصدي لتهديدات الأنواع الغريبة الغازية.

إن مؤتمر الأطراف قرر

(1) *أن يرحب* بالتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقيات والمنظمات الأخرى ، ولاسيما اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خصوصاً كموائد للطيور المائية والاتفاقية الدولية لحماية النبات ، في إيجاد آليات تتصدى للتهديدات الناشئة عن الأنواع الغريبة الغازية ؛

(2) *أن يرحب* بما أحرز من تقدم في صياغة الاتفاقية الدولية لمراقبة وإدارة مياه إثقال السفن والرواسب ، وأن يوصي الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والحكومات الأخرى بالنظر في التصديق على الاتفاقية المشار إليها عند إقرارها وفتح باب التوقيع عليها ؛

(3) أن يعترف بالحاجة إلى تعزيز مزيد من التنسيق المؤسسي بين المنظمات الدولية ، *أن يطلب* من الأمين التنفيذي تعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين ذوي الصلة ، ولاسيما في سبيل ما يلي :

أ- التشجيع على نظر أوسع نطاقاً في القضايا المتصلة بالأنواع الغريبة الغازية في المحافل الدولية الأخرى ، شاملة من خلال فريق الاتصال المشترك التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر والشراكة التعاونية للغابات ؛

ب- مواصلة التعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، بما في ذلك الفاو والمنظمة البحرية الدولية ،

ج- مواصلة التعاون مع الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض (CITES)،

د- أن يساند إيجاد تنسيق أوثق بين نقاط الاتصال الوطنية التابعة للصكوك الدولية والمؤسسات الإقليمية والاتفاقيات والبرامج الدولية ذات الصلة؛

ه- أن يضع برنامج عمل مشتركاً مع أمانة الاتفاقية الدولية لحماية النبات ؛

و- أن ينشئ روابط أوثق مع المكتب الدولي لأمراض الحيوان ؛

ز- أن يستكشف الخيارات الرامية إلى تحقيق تعاون أوثق مع منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) في وضع استراتيجية لتوقي دخول الأنواع الغريبة الغازية من خلال المسالك التي يمر بها الطيران الدولي ؛

ح- التعاون مع الاتفاقيات القائمة على أساس المواقع ومع غيرها من المنظمات في سبيل وضع إرشادات عملية محددة للمناطق الأحيائية ، كي يسترشد بها مديرو المواقع ؛

(4) *وإذ يعترف* المؤتمر بالحاجة إلى تعزيز التنسيق المؤسسي على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني بشأن الأنواع الغريبة الغازية ، باعتبار هذا الموضوع قضية متصلة بالتجارة ؛

أ- *أن يدعو* مؤتمر الأطراف المنظمة العالمية للتجارة ولجانها ذات الصلة إلى أن تنظر كما ينبغي في المخاطر الناشئة عن الأنواع الغريبة الغازية في مداولاتها ؛

ب- *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم ، عندما يكون الأمر ممكناً ومناسباً ، بالتعاون مع أمانة المنظمة العالمية للتجارة في أنشطتها المتعلقة بالتدريب وبناء القدرة والإعلام ، بقصد رفع مستوى الوعي بالقضايا المتصلة بالأنواع الغريبة الغازية ، وتشجيع مزيد من التعاون في هذه القضية .

ج- *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم بتجديد طلبه للحصول على وضع المراقب في لجنة التدابير الصحية وتدابير صحة النبات (SPS) في المنظمة العالمية للتجارة ، بقصد تعزيز تبادل المعلومات بشأن المداولات والتطويرات الحديثة العهد في هاتين الهيئتين ، ذات الصلة بالأنواع الغريبة الغازية ؛

د- *أن يدعو* الأطراف والحكومات إلى أن تأخذ في الاعتبار مخاطر الأنواع الغريبة الغازية خلال وضع وتوسيع والاستعراض البيئي لترتيبات التجارة الثنائية والإقليمية ؛

ه- *أن يدعو* الأطراف والحكومات إلى تحسين الاتصال والتعاون بين السلطات الوطنية للبيئية وحماية النبات والتجارة وغيرها من السلطات ذات الصلة ، بقصد زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بتوفي وإدارة المخاطر الناشئة عن الأنواع الغريبة الغازية ولتحقيق التماشي والتماسك بين السياسات والبرامج الوطنية ؛

(5) *أن يدعو* الأطراف ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي والحكومات الأخرى وكذلك المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية إلى ما يلي :

أ- تحسين التنسيق بين التدابير الوطنية لمعالجة القضايا العابرة للحدود من خلال وضع وتنفيذ معايير وطنية وإيجاد مساندة إقليمية لتحليل المخاطر وآليات إقليمية للتعاون ؛

ب- أن يساند صنع القرار على الصعيد الوطني والإقليمي والاستجابة السريعة من خلال مزيد من التطوير لعمليات تحليل المخاطر على أساس علمي ولقوائم الأنذار بالخطر وأدوات التشخيص وتنمية القدرة ؛

ج- أن يدرج اعتبارات الأنواع الغريبة الغازية، بما في ذلك الرصد والتبليغ والاخطار في تهديدات جديدة في الاتفاقات الاقليمية والصكوك الأخرى، واتاحة المعلومات المتعلقة بالوضع القائم والاتجاهات في الأنواع الغريبة الغازية من خلال آلية تبادل المعلومات وغيرها من أنظمة الاعلام الاقليمية ذات الصلة؛

د- أن يخصص حسب مقتضي الأمر الموارد والقدرات لممارسة الرقابة على الحدود وتدابير الحجر الصحي بقصد تحسين تضافر الجهود لخدمة الأغراض السياسية المتصلة بتسهيل التجارة والأمن الغذائي والصحة البشرية وحماية البيئة ؛

ه- أن يعزز كما ينبغي التعاون بين وكالات التنوع البيولوجي والزراعة وإدارة الأراضي في تطبيق معايير تحليل المخاطر البيئية وتطبيق الإرشادات ؛

و- أن ينظر في إدخال تدابير حافزة ايجابية لاستئصال أو مكافحة الأنواع الغريبة الغازية لاستعمال الأنواع الأصلية في برامج إدارة الأراضي والمياه وفي البرامج الأخرى ؛

ز- الإشراك فعال لأصحاب المصلحة بما لهم من معلومات سابقة في الاستئصال توقي وتخفيف وقع الأنواع الغريبة الغازية ، بوسائل يكون منها رفع مستوى الوعي والتدريب وكذلك عن طريق تصميم وتنفيذ تدابير حافزة مناسبة .

(6) *أن يلاحظ* أن فجوات معينة لا تزال موجودة في الإطار التنظيمي الدولي ، خصوصاً فيما يتعلق بالأنواع الغازية ، ولكن دون أن تتوفر فيها صفة الآفة للنبات أو المرض للحيوان ، وفيما يتعلق بالمسالك الآتية المحتمل المرور منها :

أ- استعمال الكائنات الحية غير الأصلية ، في تربية الأحياء المائية وإعادة تزويد الأنظمة البحرية وأنظمة المياه الداخلية بالأرصدة السمكية في سبيل صيد الأسماك التجاري والترفيهي ؛

ب- الادخالات غير المقصودة او العرضية (في الكائنات الحية العارضة، بما في ذلك من خلال التلويث بأجسام السفن ومواد التعبئة والشحنات المستوردة والنقل بالمركبات وبوسائل أخرى؛

ت- الادخالات غير المقصودة لأنواع غازية من خلال برامج المساعدة الدولية والبرامج الانسانية والسياحة والأنشطة العسكرية والبحث العلمي والثقافي وأنشطة أخرى؛

ث- الإدخالات المقصودة لأنواع غريبة لأغراض غير غذائية، بما في ذلك في فلاحة البساتين والاتجار في الحيوانات الأليفة وأنواع أحواض الزينة ؛

ج- الادخال المقصود لأنواع غريبة كعوامل مراقبة بيولوجية لمراقبة أو استئصال الأنواع الغريبة الغازية أو المكافحة الآفات أو الأعشاب الضارة،

ح- مشروعات التربية خارج الموضع الطبيعي، عبر الوطنية والوطنية مع استعمال الأنواع الغريبة كمصادر للادخال المقصود أو غير المقصود.

خ- الادخال المقصود لأنواع غريبة غازية من خلال برامج المساعودة الدولية، بما في ذلك مشروعات الحفظ والتنمية وأنشطة أخرى.

(7) *أن يلاحظ* وجود امكانية لتطبيق المنهجيات القائمة لتقييم ولتحليل المخاطر ، بما في ذلك المنهجيات المنشأة في سياق صحة النبات أو الحيوان، تطبيقها على طائفة من القضايا أوسع نطاقا تتعلق بالأنواع الغريبة الغازية،

(8) *أن يطلب* من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تنشئ فريقاً من الخبراء التقنيين مخصصاً كي يعالج ما يوجد من فجوات وتضاربات في الإطار التنظيمي الدولي ، خصوصاً الفجوات المحددة المذكورة في الفقرة (ز) أعلاه ، وعلى أساس عمل فريق الخبراء المذكور ، أن تضع توصيات بشأن التنفيذ الكامل والفعال للمادة 8(ح) من الاتفاقية لعرضها على مؤتمر الأطراف . وينبغي أن يقوم فريق الخبراء بما يلي :

(أ) أن يواصل إيضاح ما يوجد من فجوات وتضاربات في الإطار التنظيمي الدولي ، التي تعرقل بصفة محسوسة جهود البلدان الادارة شؤون التهديدات الناشئة عن أنواع غريبة غازية مع تركز ذلك التحليل على الممرات الرئيسية المعروفة التي تسلكها الأنواع الغريبة الغازية في انتشارها ومع مراعاة الجهود السابقة التي بذلتها المنظمات والمبادرات ذات الصلة التي نظرت في تلك القضية

(ب) أن يضع خيارات عملية عن الكيفية التي يمكن بها التصدي لتلك الفجوات والتضاربات ، وإن إمكن ذلك في سياق الأطر الدولية الموجودة فعلاً ، كي يتحقق التنفيذ الكامل والفعال للمادة 8 (ح) ، مع مراعاة النسبة بين التكاليف والمنافع للخيارات المتاحة للتصدي للفجوات وللتضاربات وللحاجة الى بناء القدرة المناسبة على الصعيدين الوطني والاقليمي لمساندة هذا العمل.

واذا تبين فريق الخبراء التقنيين المخصص الحاجة الاحتمالية الى معايير أو تدابير أخرى ينبغي له ان يتبين أيضا السلطة المناسبة التي ستضع تلك المعايير، ان وجدت، أو يتبين خيارات أخرى مناسبة، حتى يستطيع مؤتمر الأطراف النظر في احالة الموضوع الى سلطة وضع المعايير أو/ويبت في اتخاذ أي خط سير آخر يراه مناسبا.

(9) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم ، مع البرنامج العالمي للأنواع الغازية والمنظمات المشاركة في ذلك البرنامج ، ومع المنظمات الأخرى ذات الصلة ، التصدي للأولويات في الأفعال العملية التي تبينها المقرر 23/6 [29] ، ووردت أيضاً في المقرر الحالي .

(10) *أن يدعو* مرفق البيئة العالمية ومؤسسات التمويل الأخرى ومؤسسات التنمية إلى إسداء مساندة مالية لتحسين التوقي والاستجابة السريعة والإدارة ، للتصدي لتهديدات الأنواع الغريبة الغازية.

19-7 التنوع البيولوجي والسياحة

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من توصية الهيئة الفرعية 5/8

إن مؤتمر الأطراف قرر :

1- *أن يؤيد* الخطوط التوجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة الواردة في المرفق بهذا المقرر ؛

2- *وإذ يعترف* بأنّ السياحة المستدامة يمكن أن توفّر منافع كبيرة لحفظ التنوّع البيولوجي، *تلاحظ* أنّ الخطوط التوجيهية إنّما هي خطوط طوعية وتمثّل طائفة من الفرص للسلطات المحلّيّة والداخلية والوطنية الحكومية وللمجتمعات لإدارة شؤون الأنشطة السياحية بطريقة قابلة للإستدامة من النواحي الإيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية؛

3- *وإذ يعترف* بأنّ هذه الخطوط التوجيهية الدولية هي خطوط لها مجال تطبيق واسع وتستهدف طائفة واسعة من الناس، تطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بما يلي في سبيل زيادة وضوح وسهولة الفهم التفصيلي للخطوط لتوجيهية وتطبيق الأطراف لها وأن يتبيّن أصحاب مصلحة محدّدين ويوجّه اليهم مساعيه في سبيل ما يلي:

(أ) وضع كتاب مرجعي وقوائم مراجعة للمستعملين؛ ويقوم على أساس الخبرة المكتبية بوضع وإتاحة مجموعة أساسية منسّقة من الخطوط التوجيهية الطّوعية السهلة الفهم والاستعمال

(ب) إعداد فهرس من المصطلحات وتعريف المصطلحات المستعملة في الخطوط التوجيهية؛

(ج) تعزيز إستعمال غرفة تبادل المعلولمات لجمع ونشر المعلومات عن:

(1) دراسات حالات محدّدة بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية، تشير بوضوح الى إستعمال وتطبيق أدوات محدّدة في الإدارة التحليليّة؛

(2) أفضل الممارسات والدروس المستفادة ودراسات الحالات عن إشراك المجتمعات الأصلية والمحلّيّة* التي تجسّد أنماط العيش التقليدية في السياحة المستدامة وفي أنشطة ومشروعات السياحة الأيكولوجية.

4- *يدعو* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الى تنفيذ مشروعات رائدة وكذلك الى إيجاد شراكات بين القطاعين العام والخاص على نحو ما جاء في نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة، وذلك لاختبار إمكانيات تطبيق الخطوط التوجيهية وتفهّم آثارها العمليّة وتوفير تغذية مرتدّة عن فعاليتها، مثلا من خلال غرفة تبادل المعلومات؛

---

[29]/ قدم أحد الممثلين اعتراضاً رسمياً خلال العملية التي أسفرت عن اتخاذ هذا المقر فنوه بأنه لا يعتقد أن مؤتمر الأطراف يستطيع – على نحو مشروع – إقرار اقتراح أو نص إذا كان هناك اعتراض رسمي عليه , وأعرب بضعة ممثلين عن تحفظات بشأن الإجراءات التي أدت إلى اتخاذ ذلك المقرر (UNEP/CBD/COP/6/20 ، الفقرات 294-324)

5- *ويشجّع* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة على إيجاد أنظمة رصد وتبليغ قائمة على أساس مؤشرات لتقييم إمكانيات تطبيق وحالة تنفيذ الخطوط التوجيهية.

6- *يدعو الحكومات* والأطراف والمنظمات ذات الصلة الى تزويد المجتمعات الأصلية والمحلّيّة بالقدرات والموارد المالية الكفيلة بمساهمتها الفعالة في جميع مراحل رسم السياسة وتخطيط التنمية وإيجاد المنتجات وشؤون الإدارة المبيّنة في الخطوط التوجيهية، وتدعو المنظمات غير الحكومية على أن تواصل وتعزّز إشراك تلك المجتمعات عن طريق مساندة سياسات فعالة في سبيل تنمية السياحة المستدامة.

7- *في ضوء* التعاون بين إتفاقية التنوّع البيولوجي واليونيب واليونيسكو، يدعو المنظمة العالمية للسياحة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والبنوك الإقليمية للتنمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة الى ما يلي:

(أ) مراعاة الخطوط التوجيهية هذه عند القيام بأنشطتها؛

(ب) إسداء مساعدة تقنية ومالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية وأخذها في الحسبان عند إعداد واعتماد وتمويل مشروعات تنمية السياحة التي يمكن أن يكون لها آثار على التنوّع البيولوجي، على نحو ما أوصى بذلك أيضاً تقرير ورشة السياحة والتنوّع البيولوجي المعقودة في سانتو دومينغو في يونيو 2001. وتوصي لهذا الغرض بأن يرسل مؤتمر الأطراف الخطوط التوجيهية المعتمدة الى الوكالات المالية وبنوك التنمية الإقليمية والقائمين بوضع المشروعات وتنفيذها؛

8- *ويدعو* جميع الأطراف الى إدراج هذه الخطوط التوجيهية في وضع أو استعراض إستراتيجياتها وخططها المتعلّقة بتنمية السياحة وفي إستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية بشأن التنوع البيولوجي وفي إستراتيجياتها القطاعية الأخرى ذات الصلة بالموضوع على جميع المستويات المناسبة في تشاور مع اصحاب المصلحة، بما فيهم القائمون بتشغيل الأنشطة السياحية.

9- *ويدعو* الى بذل جهود إضافية لزيادة التوعية والتدريب بشأن الخطوط التوجيهية وإمكانية تطبيقها في القطاع السياحي وفي محيط اصحاب المصلحة الآخرين.

المرفق

خطوط توجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة

خطوط توجيهية دولية للأنشطة المتصلة بتنمية السياحة المستدامة في الأنظمة الإيكولوجية المعرضة للمخاطر ، من أرضية وبحرية وساحلية ، والموائل ذات الأهمية الرئيسية للتنوع البيولوجي والمناطق المحمية ، بما فيها الأنظمة الإيكولوجية الهشة على شواطئ الأنهار وفي الجبال

ألف- المدى

1- إنّ الخطوط التوجيهية هي خطوط طوعية وتمثّل طائفة من الفرص للسلطات المحلّية والداخلية والحكومية الوطنية والمجتمعات وغيرهم من أصحاب المصلحة لإدارة أنشطة السياحة بطريقة مستدامة من النواحي الأيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية.

2- أن هذه الخطوط التوجيهية سوف تساعد أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي والسلطات العامة وأصحاب المصلحة على جميع المستويات ، على تطبيق أحكام الاتفاقية على تنمية وإدارة السياسات والاستراتيجيات والمشروعات والأنشطة السياحية بشكل مستدام . وسوف تقدم إرشاداً تقنياً لراسمي السياسة وصانعي القرار ، والمديرين ذوي المسؤوليات يغطي السياحة و/أو التنوع البيولوجي ، سواء في الحكومة المحلية أو الحكومات الوطنية ، والقطاع الخاص ، والمجتمعات من السكان الأصليين والمحليين[29]/ ، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات ، بشأن عملية العمل سوياً مع أصحاب المصلحة الرئيسين الضالعين في السياحة والتنوع البيولوجي .

3- أن الخطوط التوجيهية تغطي جميع اشكال وأنشطة السياحة التي ينبغي أن تكون متماسكة مع مبادئ الحفظ والتنوع المستدام للتنوع البيولوجي . وهي تشمل – على سبيل التمثيل لا الحصر – السياحة التقليدية للجماعات ، والسياحة الإيكولوجية ، والسياحة القائمة على أساس الطبيعة والثقافة ، والسياحة التراثية ، وسياحة الرحلات ، وسياحة أوقات الفراغ والرياضة . وعلى الرغم من أن التركيز الأول للخطوط التوجيهية هو الأنظمة الإيكولوجية والموائل المعرضة للمخاطر ، إلا أن تلك الخطوط مناسبة أيضاً للسياحة والتنوع البيولوجي في جميع المواقع الجغرافية والمقاصد السياحية . وبالإضافة إلى ذلك فإن الخطوط التوجيهية تعترف بالحاجة إلى التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان التلقي ، وينبغي استعمالها لمعالجة الحالات والنزاعات بين المصالح المحلية وبين السياسات الوطنية والإقليمية والدولية .

باء- رسم السياسة ، وتخطيط التنمية وعملية الإدارة

4- أن العناصر الرئيسية التي نظر إليها في وضع الخطوط التوجيهية هي :

(أ) إطار إدارة شؤون السياحة والتنوع البيولوجي ؛

(ب) عملية الإخطار فيما يتعلق بإطار الإدارة المذكورة ؛

(ج) تثقيف الجمهور وبناء القدرة ورفع مستوى الوعي بشأن السياحة والتنوع البيولوجي ؛

5- أن رسم السياسة وتخطيط التنمية وعملية الإدارة أمور ينبغي القيام بها من خلال عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون . فالحكومات تقوم في المعتاد بتنسيق هذه العملية على الصعيد الوطني . ويمكن القيام بهذه العملية أيضاً على مستويات محلية تتولاها الحكومة المحلية ، وينبغي أن تكفل إشراكاً قوياً من مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من خلال عملية الإدارة وصنع القرار . وبالإضافة إلى ذلك فالمسؤولون عن تنمية السياحة وأنشطتها ينبغي تشجيعهم على أن يشاوروا ويشركوا جميع أصحاب المصلحة ، وخصوصاً من يتأثرون أو يمكن أن يتأثروا بهذه التطورات والأنشطة . وتنطبق العملية سواء على تنمية السياحة الجديدة أو إدارة عمليات السياحة الموجودة من قبل .

المؤسسات

6- في سبيل كفالة التنسيق بين مستويات صنع القرار في الإدارات الحكومية والوكالات المعنية بإدارة التنوع البيولوجي والسياحة ، ينبغي إنشاء هياكل وعمليات بين الإدارات وداخل كل إدارة وبين هياكل وعمليات المنظمات المختلفة ، إذا لم تكن موجودة من قبل ، لإرشاد وضع السياسة وتنفيذها .

---

[29] / لأغراض الخطوط التوجيهية الحاضرة أن عبارة " مجتمعات السكان الأصليين والمحليين " تعني " مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يجسدون أنماط المعيشة التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي "

7- هناك حاجة إلى تحسين الوعي وإلى تبادل المعارف بين من هم مسؤولون عن السياحة وحفظ الطبيعة ومن يتأثرون بهما ، على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تتضمن استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية النظر في القضايا المتعلقة بالسياحة ، والخطط السياحية ينبغي أيضاً أن تتضمن اعتباراً كاملاً لقضايا التنوع البيولوجي . والوثائق الموجودة وكذلك الاستراتيجيات والخطط ينبغي أن تكون متماسكة أو يجرى تنقيحها وتعديلها لجعلها متماسكة إذا لزم الأمر .

8- ينبغي إيجاد عملية تشاورية للتمكين من إجراء حوار مستمر وفعال وتقاسم المعلومات مع أصحاب المصلحة ، وكذلك لحل النزاعات التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالسياحة والتنوع البيولوجي وبناء التوافق بين الآراء . وفي سبيل المساعدة على هذه العملية ، ينبغي إنشاء هيئة من أصحاب مصلحة متعددين ، تشمل الإدارات الحكومية وقطاع السياحة والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة ، لكفالة إلتزامها ومشاركتهم الكاملة في العملية كلها ، ولتشجيع إنشاء الشراكات .

9- أن الترتيبات المؤسسية ينبغي أن تتضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية الإدارة الوارد وصفها في هذه الخطوط التوجيهية .

10- للسلطات والمديرين في المناطق المحمية دور خاص في إدارة السياحة والتنوع البيولوجي . وتحقيقاً لهذا الغرض هناك حاجة إلى تأييد وموارد من الحكومة للمديرين ، تشمل التدريب على أداء أدوارهم بكفاءة . وبالإضافة إلى ذلك يقتضي الأمر إنشاء واستعراض آليات وسياسات تمويل لكفالة توافر الموارد الوافية لصيانة التنوع البيولوجي وتشجيع السياحة المستدامة . والمؤسسات الدولية ووكالات التنمية ينبغي إشراكها حسب مقتضى الحال .

11- أن تنمية السياحة ، كي تكون مستدامة ، في أي جهة من الجهات ، أمر يقتضي رسم السياسة باستمرار ، وتخطيط وإدارة التنمية .ورسم السياسة وتخطيط وإدارة التنمية هي عمليات تتضمن الخطوات الآتية :

(أ) معلومات خط الأساس واستعراض تلك المعلومات ؛

(ب) رؤية وأهداف ؛

(ج) مقاصد ؛

(د) استعراض التشريع وتدابير الرقابة ؛

(هـ) تقييم الوقع ؛

(و) إدارة الوقع وتخفيف الوقع ؛

(ز) صنع القرار ؛

(ح) التنفيذ ؛

(ط) الرصد والتبليغ ؛

(ي) الإدارة المتوائمة ؛

1- معلومات خط الأساس

12- أن معلومات خط الأساس لازمة للتمكين من اتخاذ مقررات عن علم ، بشأن أية قضية . ويقتضي الأمر حداً أدنى من معلومات خط الأساس للتمكين من تقييم الوقع ومن صنع القرار ، ومن الموصى به أن يتبع في تجميع تلك المعلومات نهج الأنظمة الإيكولوجية .

13- بالنسبة للسياحة والتنوع البيولوجي ينبغي أن تتضمن معلومات خط الأساس المعلومات اللازمة بشأن ما يلي :

(أ) الظروف الجارية ، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، من وطنية ومحلية ، وهي تشمل التنمية والأنشطة الحالية والمزمعة للسياحة ، وتأثيراتها الشاملة ، من إيجابية وسلبية ، على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي ، بما في ذلك المعلومات القائمة على أساس بحوث السوق حسب مقتضى الحال ؛

(ب) الهياكل والاتجاهات في قطاع السياحة ، سياسة السياحة والأسواق والاتجاهات السياحية ، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي ، بما في ذلك المعلومات المستمدة من بحوث السوق إذا لزم الأمر .

(ج) الموارد البيئة وموارد التنوع البيولوجي ، شاملة أي سمات خاصة ومواقع خاصة ذات أهمية خاصة ، مع تبين الموارد التي تكون خارجة عن حدود التنمية نظراً لهشاشتها ، والموارد التي يتم تبينها من خلال ما يوجد من تحليل للتهديدات ؛

(د) المناطق الحساسة من الناحية الثقافية ؛

(هـ) منافع وتكاليف السياحة للمجتمعات المحلية ؛

(و) معلومات عن الأضرار التي لحقت بالبيئة الماضي؛

(ز) استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي وخطط عمل وتقارير وغير ذلك من الخطط القطاعية والسياسات المتعلقة بتنمية السياحة والتنوع البيولوجي ؛

(ح) خطط تنمية مستدامة ، من وطنية ودون الوطنية والمحلية ؛

14- ينبغي أن تأخذ معلومات خط الأساس في الحسبان جميع مصادر المعرفة . وينبغي استعراض وفاء معلومات خط الأساس بالغرض المنشود ، يمكن القيام إذا اقتضى الأمر بمزيد من البحث ومن تجميع المعلومات لملء الفجوات التي قد تظهر .

15- يستطيع جميع أصحاب المصلحة أن يسهموا بتقديم معلومات ذات صلة بهذا العملية ، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين . ولهذا الغرض هناك حاجة إلى بناء القدرة وإلى التدريب لمساعدة أصحاب المصلحة على وضع ما يلزم من وثائق وعلى التوصل وعلى التحليل وعلى تفسير معلومات خط الأساس .

16- أن ترتيب وتحليل المعلومات المقدمة أمر يحتاج إلى أن يقوم به فريق مؤهل ، يعتمد على طائفة من الخبرات ، تشمل الخبرة في السياحة وفي قضايا التنوع البيولوجي وفي المعرفة الوطنية والأنظمة الابتكارية .

17- في سبيل كفالة النظر في جميع المعلومات ذات الصلة وفي موثوقيتها وإمكانية الاعتماد عليها ، ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية ترتيب ومراجعة معلومات خط الأساس المتاحة ، وفي تحليل تلك المعلومات .

18- ينبغي أن تتضمن معلومات خط الأساس خرائط وأنظمة معلومات جغرافية وغير ذلك من الأدوات البصرية ، شاملة خطط التصقيع (zoning schemes) التي سبق تبينها .

19- أن عملية تجميع واستعراض معلومات خط الأساس ينبغي أن تستعمل استعمالاً كاملاً آلية غرفة تبادل المعلومات العاملة في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي ، وكذلك جميع الشبكات الأخرى ذات الصلة ، مثل الشبكة العالمية لاحتياطيات الكرة الأحيائية ، ومواقع التراث العالمي ، ومواقع رامسار .

20- أن متطلبات المعلومات الخاصة بمواقع بعينها فيما يتعلق بمقترحات تنمية السياحة وأنشطتها في مواقع معينة ، مبينة في عملية الإخطار ، وينبغي في تجميعها اتباع نهج الأنظمة الإيكولوجية . وفي سبيل التمكين من تقييم الوقع وصنع القرار ، تشمل المعلومات الأساسية اللازمة ما يلي :

(أ) الجوانب المتعلقة بالذات بمواقع معينة ؛

(1) القوانين واللوائح المختلفة التي يمكن أن تنطبق على موقع معين ، بما في ذلك نظرة عامة إلى ما يلي :

(أ) ما يوجد من قوانين على الأصعدة المحلي ودون الوطني والوطني ؛

(ب) ما يوجد من استعمالات وعادات وتقاليد ؛

(ج) الاتفاقيات أو الاتفاقات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع ، والوضع القائم بالنسبة لها والاتفاقات العابرة للحدود أو مذكرات التفاهم .

(2) أن تبين مختلف أصحاب المصلحة الداخلين في المشروع المقترح أو الذين يمكن أن يتأثروا به ، بما فيهم أصحاب المصلحة في القطاعات الحكومي وغير الحكومي والخاص (خصوصاً من ينتمون إلى قطاع السياحة) والمجتمعات المحلية ، إلى جانب التفاصيل المتعلقة بمشاركتهم في و/أو مشاورتهم في المشروع المقترح خلال تصميمه وتخطيطه وبنائه وتشغيله .

(ب) الجوانب الإيكولوجية :

(1) بيان تفصيلي للمناطق المحمية والمناطق الهامة للتنوع البيولوجي ؛

(2) مواصفات عن الأنظمة الإيكولوجية والموائل والأنواع ؛

(3) معلومات كمية وكيفية عن فقدان الموائل والأنواع (بيان الأسباب الرئيسية ، الاتجاهات)

(4) وضع فهرس للأنواع ؛

(5) التهديدات التي تم تبينها ؛

(6) المناطق الموجودة والمناطق الإيكولوجية والمناطق السياحية الموجودة داخل المناطق الإيكولوجية

(7) المناطق الحساسة من الناحية الإيكولوجية والمناطق التي حدثت أو من المرجح أن تحدث فيها كوارث إيكولوجية .

(ج) جوانب التنمية :

(1) ملخص للمشروع المقترح ، بيان لماذا تم اقتراحه ومن الذي اقترحه ، والنتائج المتوقعة والوقع المحتمل (بما في ذلك الوقع على المناطق المحيطة والوقع العابر للحدود) والبيانات الكمية والكفية عن هذه الجوانب ؛

(2) وصف مراحل التنمية والهياكل المختلفة واصحاب المصلحة الذين يمكن إشراكهم في كل مرحلة .

(3) وصف الإستعمالات الحالية للأراضي، وللبنيات التحتية ولمرافق وخدمات السياحة وتفاعلها مع العمليات المقترحة.

2- الرؤية والغايات

الرؤية

21- أن إيجاد رؤية شاملة لتنمية السياحة المستدامة بما يتمشى والغايات الرئيسية وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع ، مثل اتفاقية التراث العالمي ، هي أمر هام للإدارة الفعالة للسياحة والتنوع البيولوجي ، ولكفالة أن يسهم ذلك أيضا في توليد إيرادات وتخفيف وطأة الفقر وتخفيف التهديدات على التنوع البيولوجي .والرؤية التي يتم وضعها على الصعيد المحلي ، بينما تمثل الأولويات والحقائق المحلية ، ينبغي أن تأخذ في الحسبان حسب مقتضى الحال إستراتيجيات التنمية السياحية المستدامة ، من وطنية وإقليمية ، وسياسات خطط في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعمال الأراضي ، وكذلك معلومات خط الأساس واستعراض تلك المعلومات . فيجب أن تقوم على أساس عملية تشمل أصحاب مصلحة متعددين ، يضمون المجتمعات الأصلية والمحلية التي يمكن أن تتأثر بتنمية السياحة.

الغايات

22- أن الغايات الأساسية قد وضعت لزيادة المنافع الإيجابية التي تسديها السياحة للتنوع البيولوجي ، والأنظمة الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنافع التنوع البيولوجي للسياحة ، مع تخفيف الوقع السلبي من اجتماعي وبيئي الناشئ عن السياحة ، ويمكن أن تغطي مجالات ، منها المجالات الآتية :

(أ) الحفاظ على هيكل الأنظمة الإيكولوجية وتشغيل الأنظمة الإيكولوجية ؛

(ب) السياحة المستدامة التي تتمشى وحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام ؛

(ج) التقاسم والعادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الأنشطة السياحية ، مع التركيز على الحاجات المحددة لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يعنيهم الأمر .

(د) التكامل والترابط مع الخطط والتنميات أو الأنشطة الأخرى في المنطقة نفسها ؛

(هـ) الإعلام وبناء القدرة ؛

(و) إستئصال الفقر من خلال توليد إيرادات كافية للتخفيف الفعال من التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي في المجتمعات المحلية ؛

(ز) حماية أبواب الرزق للسكان الأصليين ، وما لهم من موارد ومن إمكانيات التوصل إلى تلك الموارد ؛

(ح) تنويع الأنشطة الاقتصادية فيما يجاوز السياحة ، في سبيل التخفيف من الاعتماد على السياحة ؛

(ط) الحيلولة دون حدوث أي ضرر دائم بالتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية والموارد الطبيعية، ودون حدوث الأضرار الاجتماعية والثقافية ، مع تدارك ما حدث من ضرر في الماضي .

(ي) كفالة المشاركة الفعالة وإسهام ممثلي جماعات السكان الأصليين والمحليين في جميع جوانب التنمية وتشغيل ورصد الأنشطة السياحية ؛

(ك) تصقيع ومراقبة التطورات والأنشطة السياحية ، شاملة إصدار التراخيص والأهداف العامة ووضع حدود لا يتعداها حجم السياحة ، لإيجاد طائفة من الأنشطة تزاولها مجموعات المستعملين ، وتحقق الرؤيات والغايات الشاملة ؛

(ل) التمكين من خلال المشاركة في صنع القرار ؛

(م) توصل المجتمعات المحلية إلى البنيات التحتية وإلى النقل والاتصالات وتوفير الرعاية الصحية بموجب أحكام توضع لمصلحة السائحين ؛

(ن) زيادة الأمن للمجتمعات المحلية؛

(س) زيادة الشعور بالفخر الاجتماعي ؛

(ع) مراقبة تنمية وأنشطة السياحة ، شاملة إصدار التراخيص والبيان الواضح لحدود الحجم التي يجب إلا تتعداها التنمية السياحية وبيان نوعية السياحة .

23- فيما يتعلق بتقاسم المنافع الناشئة عن السياحة وعن حفظ التنوع البيولوجي ، مع مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، ينبغي أن يلاحظ أن المنافع يمكن أن تتخذ أشكالاً شتى ، تشمل ما يلي : إنشاء فرص العمل ، تشغيل المنشآت المحلية ، المشاركة في أعمال ومشاريع السياحة ، التربية والتعليم ، فرص الاستثمار المباشر ، الترابط الاقتصادي والخدمات الإيكولوجية . وينبغي إنشاء ما يلزم من آليات أو تطوير ما يوجد منها لجذب المنافع والاستحواذ عليها .

24- أن الرؤية والغايات ستكون أساساً للاستراتيجيات الوطنية أو للخطط الرئيسية للتنمية المستدامة للسياحة ، فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي . وهذه الخطط ينبغي أن تشمل أيضاً النظر في استراتيجيات وخطط التنوع البيولوجي . وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالتنوع البيولوجي ينبغي أن تشمل النظر في القضايا السياحية .

25- أن الحكومات تقوم في المعتاد بتنسيق هذه العملية على الصعيد الوطني . ويمكن أيضا القيام بهذه العملية من جانب الحكومات المحلية ، على الصعيد الوطني الضيق ، وتقوم بها المجتمعات على مستواها . وفي الحالات التي يكون فيها قد تم وضع رؤية وغايات على المستوى المحلي ومستوى المجتمعات ، للسياحة والتنوع البيولوجي ، ويمكن أن تؤخذ في الحسبان تلك الرؤيات والغايات من جانب الحكومات عند إعداد الرؤية والغايات على الصعيد الوطني ، مثلاً من خلال عقد ورش على الصعيد المحلي .

3- الأهداف

26- تركز الأهداف على أعمال ترمى إلى تنفيذ عناصر محددة من الرؤية العامة والغايات ، وقد تشمل أنشطة واضحة مع بيان الزمن الذي سوف يستغرقه تنفيذها . وينبغي أن تكون الأهداف قائمة على اساس الأداء الفعلي (مثلاً بناء مسلك تفسيري يساعد على إيجاد وتطوير خدمات من المرشدين المحليين) ، وأن تقوم على أساس العمليات ذاتها (مثلاً إيجاد نظام إداري تشغيلي للسياحة وللتنوع البيولوجي) . وكما هي الحال بالنسبة للرؤية والغايات ، من المهم إشراك ومشاورة جميع أصحاب المصلحة ، ولاسيما صناعة السياحة ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يتأثرون أو يمكن أن يتأثروا بتطوير السياحة ، في عملية رسم الأهداف .

27- أن الأهداف يجب أن تكون محددة وينبغي أن تشمل مناطق محددة في أصقاع محددة بوضوح ، تبين أنماط الأنشطة والبنيات التحتية التي تكون مقبولة وينبغي إيجادها . وينبغي أن تبين أيضا الخطوط العريضة لتدابير إدارة الوقع ، التي تكون مناسبة ، مع بيان الأسواق المقصودة (من المطلوب مزيد من التفصيل ، كما تذكر ذلك عملية الإخطار ، بالنسبة لمقترحات تطوير السياحة أو الأنشطة السياحية في مواقع محددة) .

28- قد ترغب الحكومات أيضا أن تنظر فيما يلي :

(أ) اتخاذ تدابير لكفالة إعطاء الاعتراف القانوني اللازم والمساعدة الحكومية على الصعيد الوطني ، للمواقع المحددة على الصعيد الدولي مثل مواقع رامسار أو مواقع التراث العالمي أو مواقع الكرى الأحيائية ؛

(ب) إنشاء محميات (reserves) تقوم على أساس مفهوم مرتع الكرة الأحيائية وتشمل أهداف التنمية المستدامة وتوليد إيرادات وفرص عمل للمجتمعات المحلية ، وتعزز تطوير المنتجات المناسبة ؛

(ج) تدابير تكفل حصول المواقع الوطنية -مثل المراتع الوطنية والمحميات ومواقع الحفظ البحري- على اعتراف قانوني مناسب وان تزود بخطط إدارة وتحصل على مساندة سوية من الحكومة.

(د) تعزيز شبكة المناطق المحمية وتشجيع دور المناطق المحمية باعتبارها مواقع رئيسية للممارسات الطيبة في إدارة السياحة المستدامة والتنوع البيولوجي ، مع مراعاة الطائفة الكاملة من فئات المناطق المحمية ؛

(هـ) استعمال أدوات السياسة الاقتصادية لتشجيع توجيه جزء من الإيرادات الإجمالية للسياحة نحو مساندة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، مثل حفظ المناطق المحمية ، والتعليم ، وبرامج البحث ، وتنمية المجتمعات المحلية .

(و) تشجيع أصحاب المصلحة وكذلك القطاع الخاص على المساندة الفعالة لحفظ التنوع البيولوجي ، والاستعمال المستدام لعناصره .

29- أن الحكومات تقوم في المعتاد بتنسيق هذه العملية على الصعيد الوطني . ويمكن أيضا القيام بهذه العملية من جانب الحكومات المحلية ، على الصعيد الوطني الضيق ، وتقوم بها المجتمعات على مستواها . وفي الحالات التي يكون فيها قد تم وضع اهداف- على المستوى المحلي ومستوى المجتمعات- للسياحة والتنوع البيولوجي ، يمكن أن تؤخذ في الحسبان تلك الأهداف لدى الحكومات عند إعداد اهدافها على الصعيد الوطني.....

4- التشريع وتدابير الرقابة

30- أن التشريع الوطني الموجود وآليات التنظيم المناسبة والأدوات مثل تخطيط استعمال الأراضي وخطط إدارة المناطق المحمية والتقييم البيئي وبناء اللوائح والمقاييس للسياحة المستدامة ، كلها أمور جوهرية لتنفيذ أية رؤية وغايات وأهداف شاملة . أن استعراض التشريع وتدابير الرقابة يمكن أن تنظر حسب مقتضى الحال في : التشريع وتدابير الرقابة المتاحة لتنفيذ الرؤية والغايات والأهداف الشاملة للسياحة والتنوع البيولوجي ، وفعاليتها، بما في ذلك التطبيق ، وأية فجوات ينبغي التصدي لها ، مثلاً بتنقيح أو إضافة تشريعات وتدابير رقابة جديدة .

31- أن استعراض التشريع وتدابير الرقابة يمكن أن تشمل أموراً منها تقييم فعالية أية أحكام لإدارة الموارد ، وإمكانية التوصل و/أو التملك للمجتمعات – خصوصاً مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، لزمام الأمور في مجالات الاستعمالات التقليدية التي هي أبواب رزق لهم ، وأهدافهم الثقافية ، مع مراعاة الحقوق الجماعية للمجتمعات من السكان الأصليين والمحليين ؛ وفي سبيل تمكين هذه المجموعات من اتخاذ القرارات بشأن تنمية السياحة وأنشطتها ، من ضمن أشكال أخرى من التنمية والأنشطة في تلك المجالات .

32- أن التشريع وتدابير الرقابة التي ينظر فيها يمكن أن تشمل تدابير تستهدف ما يلي :

(أ) التطبيق الفعال لما يوجد من قوانين ، شاملة مشاركة جميع أصحاب المصلحة ؛

(ب) الموافقة وعمليات إصدار التراخيص لتطوير السياحة وأنشطتها ؛

(ج) مراقبة التخطيط وتحديد الموقع ، والتصميم والبناء لمرافق السياحة وبنياتها التحتية ؛

(د) إدارة شؤون السياحة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية ، شاملة المناطق المعرضة للمخاطر ؛

(هـ) تطبيق التقييم البيئي ، شاملاً تقييم الآثار التراكمية والآثار على التنوع البيولوجي ، بالنسبة لجميع التنميات السياحية المقترحة ، بوصف ذلك أداة لوضع السياسات اللازمة ولقياس وقع تلك الأنشطة ؛

(و) وضع المقاييس و/أو المعايير الوطنية للسياحة ، التي تدرج في الخطط الوطنية أو الإقليمية الشاملة في سبيل التنمية المستدامة وفي الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي :

(1) جودة البيئة ومعايير استعمال الأرض في المواقع السياحية وحولها ؛

(2) إيجاد عملية لصنع القرار ، ذات خطوط توجيهية للاستدامة البيئية والثقافية بالنسبة للتطوير السياحي الجديد والموجود فعلاً ، في نطاق الغايات والأهداف المرسومة لمختلف مناطق الموقع ، وفي حدود التغير المقبول ؛

(ز) الإدارة المتكاملة لاستعمال الأرض ؛

(ح) كفالة ترابط بين السياحة والقضايا الشاملة لعدة قطاعات ، بما فيها التنمية الزراعية ، وإدارة المناطق الساحلية ، والموارد المائية ، إلخ ؛

(ط) آليات لحل ما قد يوجد من تضارب بين أهداف السياسة و/أو التشريع ، بطريقة تأخذ في الحسبان مصالح جميع أصحاب المصلحة ؛

(ي) تطبيق الأدوات الاقتصادية ، شاملة رسوم استعمال متدرجة ، وسندات وضرائب أو جعول(levies) ، لإدارة شؤون السياحة والتنوع البيولوجي ؛

(ك) إنشاء حوافز لتنمية السياحة المستدامة بما يتمشى وأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين ، من خلال الآليات الاقتصادية اللازمة ؛

(ل) مساندة مبادرات القطاع الخاص الطوعية ، بما يتمشى وتلك الخطوط التوجيهية ، مثل خطط إصدار الشهادات وتوفير الفرص للقطاع الخاص للسياحة ، للإسهام في مبادرات الإدارة من خلال تبرعات مباشرة وخدمات نوعية ، وغير ذلك من المبادرات الطوعية التي تتمشى مع هذه الخطوط التوجيهية ومع السياسات المتصلة بالموضوع ؛

(م) تفادي التطوير أو الأنشطة السياحية خارج المجالات المبينة في هذه الأهداف .

(ن) الرصد وتوفير ومراقبة المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تتصل بتجميع الموارد البيولوجية وما يتصل بها من موارد ثقافية ، داخل المواقع السياحية ، والاتجار في تلك الموارد .

33- تقوم الحكومات في المعتاد بتنسيق هذه العملية على الصعيد الوطني . ومن المهم إشراك ومشاورة جميع أصحاب المصلحة ، وخصوصاً مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، الذين تأثرون أو يمكن أن يتأثروا بتنمية السياحة ، في عملية استعراض التشريع وتدابير الرقابة ، لتقييم وفائها بالغرض وفعاليتها ، واقتراح وضع تشريعات وتدابير جديدة إذا لزم الأمر .

5- تقييم الوقع

34- إنّ تقييم الوقع في سبيل التنمية المستدامة للسياحة في الأنظمة الأيكولوجية الهشّة ينبغي أن يقوم على أساس "الخطوط التوجيهية لإدراج القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في التشرع والعمليات وفي التقييم البيئي الإستراتيجي التي تتعلّق بتقييم الوقع البيئي" وهي الخطوط التوجيهية التي وضعتها إتفاقية التنوع البيولوجي والواردة في المقرّر 7/6 ألف (الفقرات 1-24) الصادر عن مؤتمر الأطراف

35- على الصعيد الوطني ينبغي أن تقوم الحكومات في المعتاد بتقييم الوقع المرتبط بالرؤية العامة ، والغايات والأهداف للسياحة والتنوع البيولوجي . وبالإضافة إلى ذلك قد تتم هذه العملية على مستوى محلي ضيق على يد الحكومة المحلية ، ومن جانب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

36- أن من يقترحون تطويرات وأنشطة السياحة ينبغي أن يتولوا تقييم الوقع المحتمل لمقترحاتهم وأن يقدموا معلومات عن ذلك من خلال عملية إخطار .

37- تقوم الحكومات في المعتاد بتقييم كفاية عمليات تقييم الوقع التي يقدمها من يقترحون التطويرات أو أنشطة السياحية . وهذه التقييمات ينبغي أن يقوم بها فريق مؤهل تأهيلاً مناسباً ، وأن يستمد من طائفة من الخبرات ، وتشمل الخبرة في السياحة وفي إدارة التنوع البيولوجي ، وأن يشترك فيها كذلك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يمكن أن يتأثروا بالمقترحات . وينبغي أن يكون هناك إمكانية توصل للجمهور إلى الوثائق الخاصة بالموضوع .

38- إذا كانت المعلومات المقدمة غير كافية ، أو إذا كان تقييم الوقع غير واف ، فعندئذ قد يقتضي الأمر إجراء مزيد من دراسات بشأن تقييم الوقع . وقد يطلب من مقدم الاقتراح أن يقوم بتلك الدراسات ، أو قد تقرر الحكومة القيام بتلك الدراسات ، ويمكن أن تطلب أموالاً من مقدم الاقتراح لهذا الغرض ، إذا لزم الأمر . وأصحاب المصلحة الأخرون ، بما فيهم مديرو التنوع البيولوجي ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين التي يمكن أن يتأثروا بتطوير مقترح ، يجوز أيضا أن يقدموا تقييماتهم للوقع الذي قد ينشأ عن مقترحات محددة لتطوير أو أنشطة سياحية ، ويمكن أن يحتاج الأمر إلى أحكام أو تدابير لكفالة أن تؤخذ تلك التقييمات في الحسبان من جانب صانعي القرار .

39- ينبغي الإشراك الكامل لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين يعنيهم الأمر في عملية تقييم الوقع . وينبغي الاعتراف بما لديهم من معرفة تقليدية ، وأن تؤخذ تلك المعرفة في الحسبان لتقييم الوقع خصوصاً بالنسبة للمشروعات السياحية الخاصة التي تؤثر في مواقعهم المقدسة أو أراضيهم أو مياهم التي يشغلونها أو يستعملونها .

40- ينبغي افساح وقت كاف للنظر إلى الظروف المختلفة لكفالة تمكين جميع أصحاب المصلحة من المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار ، بالنسبة لأي مشروع يستعمل المعلومات المستمدة من تقييم الوقع . وينبغي تقديم تلك المعلومات بشكل متاح وسهل الفهم لجميع أصحاب المصلحة المختلفين الذين يعنيهم الأمر .

41- أن وقع السياحة فيما يتعلق بالبيئة والتنوع البيولوجي يمكن أن يشمل ما يلي :

(أ) استعمال الأرض والموارد للإيواء والمرافق السياحية وغير ذلك من توفير البنيات التحتية شاملة شبكات الطوق والمطارات والموارد البحرية ؛

(ب) استخراج واستعمال مواد بناء ، (مثلاً استعمال الرمل من الشواطئ ، والحجر الجيري من الأجراف ، والأخشاب) ؛

(ج) أضرار أو دمار تلحق بالأنظمة الإيكولوجية والموائل ، تشمل نزع الأشجار وصرف المياه من الأراضي الرطبة والاستعمال المكثف أو غير المستدام للأرض ؛

(د) تزايد خطر الحت والتآكل ؛

(هـ) ازعاج الأنواع الآبدة (wild) ، وزعزعة المسلك الطبيعي وإمكان التأثير في معدل الوفيات وفي النجاح التناسلي ؛

(و) إدخال تعديلات على الموائل والأنظمة الإيكولوجية ؛

(ز) أخطار إشعال الحرائق ؛

(ح) الاستعمال غير المستدام للفلورا والفونا من جانب السائحين (مثلاً من خلال قص النباتات ، أو شراء أدوات تذكارية مصنوعة من الحياة الآبدة ، خصوصاً من الأنواع المعرضة للمخاطر مثل الأجراف المرجانية وأصداف السلاحف ، أو من خلال صيد غير مسموح به وإطلاق النار وصيد الأسماك) ؛

(ط) تزايد خطر أدخال أنواع غريبة ؛

(ي) تكثيف الطلب على الماء من جانب السياحة ؛

(ك) استخراج المياه الجوفية ؛

(ل) تدهور جودة الماء (الماء العذب ، المياه الساحلية) والتلويث بمياه المجاري؛

(م) تخثث (Eutrophication) الموائل المائية ؛

(ن) أدخال وسائط عدوى ؛

(س) توليد مياه مجاري أو مياه مستهلكة ، والتعامل بها والتخلص منها ؛

(ع) النفايات الكيماوية والمواد السامة ومواد التلويث ؛

(ف) النفايات الجامدة (القمامة) ؛

(ص) تلويث الأرض والمياه وموارد المياه العذبة ومياه البحر ؛

(ق) التلويث وإنتاج غازات الصوبة (الدفيئة) الناشئة عن السفر جواً وبراً وبالسكك الحديدية ، وبحراً ، على المستوى المحلي والوطني والعالمي ؛

(ر) الضوضاء ؛

42- أن الوقع الاجتماعي الاقتصادي والثقافي المتصل بالسياحة يمكن أن يشمل ما يلي :

(أ) تدفق الناس من الخارج والتدهور الاجتماعي (مثلاً الدعارة المحلية ، انتشار المخدرات إلى أخره) ؛

(ب) الوقع على الأطفال والشباب ؛

(ج) التعرض لمضار التغييرات في تدفق السائحين القادمين من الخارج ، وهو أمر قد يؤدي إلى ضياع مفاجئ للإيرادات والأعمال في أوقات الكساد .

(د) الوقع على المجتمعات المحلية والقيم الثقافية؛

(هـ) الوقع على الصحة وسلمة النظم الثقافية المحلية؛

(و) الصراعات بين الأجيال ، وتغير العلاقات بين الجنسين ؛

(ز) تآكل الممارسات ونظم العيش التقليدية ؛

(ح) ضياع إمكانية توصل مجتمعات السكان الأصليين والمحليين إلى أرضيهم ومواردهم وكذلك إلى مواقعهم المقدسة ، التي هي جزء لا يتجزأ من معرفتهم التقليدية ومن أنماط عيشهم التقليدي .

43- أن المنافع المحتملة من السياحة قد تشمل ما يلي :

(أ) إيجاد إيرادات لصيانة المناطق الطبيعية ؛

(ب) الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مثلاً بالأمور الآتية :

(1) تمويل إنشاء بنيات تحتية وخدمات ؛

(2) إيجاد فرص أعمال ؛

(3) توفير أموال لإنشاء أو صيانة الممارسات المستدامة ؛

(4) توفير طرائق بديلة وتكميلية للمجتمعات ، للحصول على إيرادات من التنوع البيولوجي ؛

(5) توليد إيرادات ؛

(6) التعليم والتمكين ؛

(7) إيجاد منتج بدئي يمكن أن تنشأ عنه منافع مباشرة لاستحداث منتجات أخرى متصلة به سواء في الموقع نفسه أو على النطاق الإقليمي ؛

(8) رضي السياح واكتساب خبرة في المقاصد السياحية .

6- إدارة الوقع وتخفيف الوقع

44- أن إدارة الوقع أمر جوهري للتفادي أو للتخفيف من أية أضرار محتملة لحفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام ، قد تنشأ عن التطوير أو الأنشطة السياحية . واقتراحات التطوير أو الأنشطة السياحية قد تتضمن مقترحات لإدارة الوقع ، غير أن تلك المقترحات قد لا تكون حتماً أموراً تعد كافية للتصدي للوقع المحتمل حدوثه على التنوع البيولوجي . ولذا فإن جميع أصحاب المصلحة ، وخصوصاً الحكومات التي تمارس رقابة شاملة على تطوير السياحة وأنشطتها ، سوف تحتاج إلى أن تنظر في نهوج مختلفة لإدارة الوقع ، وقد تكون لازمة في أي موقف معين . وينبغي بصفة خاصة أن تعي الحكومات ان صياغة السياحة يمكن أن توفّر زخماً مباشراً لحفظ الأنظمة الإيكولوجية الهشّة وذلك بمساندة أنشطة السياحة المستدامة التي لها مصلحة تجارية مباشرة في حفظ الأنظمة الأيكولوجية الهشّة في حالة جيدة.

45- ينبغي تخطيط وإدارة السياحة باستعمال المنهجيات المقبولة دولياً في شؤون التخطيط (مثلاً فرص الترويح (Recreation Opportunity Spectrum) وحدود التغير المقبول (Limits of Acceptable Change) . وفي الأنظمة الإيكولوجية المعرضة

للمخاطر ، القائمة على أساس تلك المنهجيات وعلى أساس المعلومات الخلفية المتصلة بالموضوع ، ينبغي تقييد السياحة بل ينبغي منعها في الحالات التي يلزم فيها المنع .

46- أن إدارة الوقع يمكن أن تشمل أموراً منها ما يلي : تدابير لتحديد مواقع تطوير السياحة وأنشطتها ، تشمل إيجاد أنشطة مناسبة في مواقع معينة شتى ، والتمييز بين وقع أنماط مختلفة من السياحة ، وأتخاذ تدابير للرقابة على تدفقات أفواج السائحين إلى المقاصد السياحية وحولها ، والمواقع الرئيسية ، للتشجيع على سلوك مسلك ملائم من جانب السائحين ، بما يحقق تخفيف وقعهم ، ووضع حدود بأعداد الزائرين ولوقعهم في حدود التغير المقبول في أي موقع .

47- إدارة الوقع المتعلق بالأنظمة الإيكولوجية العابرة للحدود ، وبالأنواع المهاجرة ، أمر يقتضي التعاون الإقليمي .

48- هناك جاحة إلى تبين من سيكونون مسؤولين عن تنفيذ إدارة الوقع ، وتبين الموارد التي سيحتاج الأمر إليها لإدارة الوقع .

49- أن إدارة الوقع لتطوير السياحة وأنشطتها يمكن أن تشمل الوضع والتنفيذ الفعال لسياسات وممارسات جيدة واكتساب دروس تغطي مجالات شتى ، ومنها ما يلي :

(أ) مراقبة وقع التدفقات الرئيسية لأفواج السياح ، شاملة الرحلات وسفن النقل ، إلى أخره ، التي يمكن أن يكون لها تأثيرات خطيرة على المقاصد السياحية ، حتى إذا كانت تلك المقاصد لا تدار إلا لفترات قصيرة؛

(ب) تخفيض وقع الأنشطة خارج المناطق السياحية على الأنظمة الإيكولوجية المتاخمة أو غيرها ، ذات أهمية للسياحة (مثلاً التلويث الناشئ عن أنشطة زراعية قريبة أو عن صناعات استخراجية قد يؤثر في مناطق التطوير السياحي)؛

(ج) الاستعمال المسؤول للموارد الطبيعية (مثلاً الأراضي والتربة والطاقة والماء) ؛

(د) التخفيف والتقليل والمنع للتلويث والنفايات (مثلاً النفايات الجامدة والسائلة ، والانبعاثات في الجو ، والنقل) ؛

(هـ) تعزيز تصميم مرافق تكون أجدى من الناحية الإيكولوجية ، وتأخذ بنهج الانتاج الأنظف ، وتستعمل تكنولوجيات سليمة من الناحية البيئة ، خصوصاً لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الصوبة والمواد المستنفدة للأوزون ، التي تحددها الاتفاقات الدولية ؛

(و) حفظ الفلورا والفونا والأنظمة الإيكولوجية ؛

(ز) منع دخول الأنواع الغريبة نتيجة للبناء وتغيير المناظر الطبيعية وللأنشطة السياحية ، ويشمل ذلك مثلاً عمليات الشحن المتصلة بالسياحة ؛

(ح) حفظ المناظر الطبيعية والتراث الثقافي والطبيعي ؛

(ط) احترام سلامة الثقافات المحلية وتفادي الآثار السلبية على الهياكل الاجتماعية ، ويشمل ذلك المشاركة والتعاون مع مجتمعات السكان المحليين والأصليين ، واتخاذ تدابير لكفالة احترام المواقع المقدسة ومن يستعملون تلك المواقع عادة ، ومنع الآثار السلبية عليهم وعلى الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، وكذلك منع الآثار السلبية على موارد إعاشتهم ؛

(ي) استعمال المنتجات والمهارات المحلية ، وتوفير العمالة المحلية ؛

(ك) تعزيز السلوك السوي من جانب السائحين ، في سبيل تخفيف آثارهم المناوئة ، وتشجيع آثارهم الإيجابية ، من خلال التعليم والتفسير والإرشاد وغير ذلك من وسائل التوعية ؛

(ل) جعل الاستراتيجيات والرسائل في مجال التسويق متمشية مع مبادئ السياحة المستدامة ؛

(م) وضع خطط طوارئ للتعامل مع ما يحدث من حوادث وطوارئ أو إفلاسات قد تحدث أثناء إنشاء أو استعمال المرافق وقد تهدد البيئة وحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام ؛

(ن) مراجعة الاستدامة البيئية والثقافية ، واستعراض الأنشطة والتطويرات السياحية الموجودة ، وكفاءة تطبيق إدارة الوقع على الأنشطة والتطويرات السياحية الجارية ؛

(س) اتخاذ تدابير تخفيف من الوقع الذي يحدث ، وإيجاد التمويل المناسب لمساندة تلك التدابير . وينبغي أن تتضمن تلك التدابير وضع وتنفيذ تدابير تعويضية في الحالات التي أدت فيها السياحة إلى آثار سلبية على البيئة وعلى الثقافة والحالة الاجتماعية - الاقتصادية ، مع مراعاة مبدأ أن من يقوم بالتلويث يجب أن يقوم بالدفع .

50- أن الحكومات ، في تعاون مع مديري التنوع البيولوجي ومع المجتمعات التي تؤثر فيها المقترحات ، ومع أصحاب المصلحة الآخريين ، يقومون في المعتاد بتقييم الحاجة إلى إدارة الوقع بالإضافة إلى أية تدابير إدارية أخرى تدخل في الاقتراحات المنظور فيه . وينبغي أن يفهم جميع أصحاب المصلحة أهمية هذه الإدارة للوقع .

51- يمكن أن تساعد صناعة السياحة على تعزيز سياسات الشركات المتعلقة بالسياحة المستدامة وبالتنوع البيولوجي المستدام ، مع رسم أهداف محددة ، ورصد ما يحرز من تقدم وتبليغه إلى الجمهور ، بشكل منتظم .

7- صنع القرار

52- سوف تتخذ مقررات بشأن الموافقة أو بشأن غير ذلك من المواقف بالنسبة لأمور شتى ، ومنها ما يلي :

(أ) الاستراتيجيات والخطط الوطنية للسياحة والتنوع البيولوجي ؛

(ب) مقترحات لتطوير السياحة وأنشطتها في مواقع معينة فيما يتصل بالتنوع البيولوجي ، وهي مقترحات تقدم عن طريق عملية الإخطار ؛

(ج) كفاءة تدابير إدارة الوقع المتصلة بالوقع المتوقع حدوثه من جراء تطوير السياحة وأنشطتها ؛

(د) لا بدّ أن تكون أنشطة الرصد والتبليغ وافية وعلى وتيرة كافية من التقارب الزمني.

53- أن الحكومات هي التي تتخذ تلك المقررات في نهاية الأمر (أو تتخذها سلطات محددة تعينها الحكومات). غير أنه من المعترف به أن التشاور الفعال مع المجتمعات ومع المجموعات التي تتأثر بالسياحة ، ومشاركتها ، بما في ذلك إسهامات محددة من مديري التنوع البيولوجي ، ومن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين . وكذلك من القطاع الخاص بمعني واسع ، هي أساس هام لعملية صنع القرار وذات أهمية حرجة للتنمية المستدامة . وينبغي أن ينظر صانعو القرار في استعمال عمليات أصحاب المصلحة المتعددين كأداة لصنع القرار .

54- ينبغي أن تكون عملية صنع القرار شفافة وخاضعة لمساءلة وأن تطبق النهج التحوطي . وينبغي إيجاد آليات قانونية للإخطار وللموافقة على مقترحات تطوير السياحة ، وكفالة تنفيذ شروط مقترحات التطوير المعتمدة .

55- بالنسبة لمقترحات تطوير السياحة وأنشطتها في مواقع معينة ، يطلب في المعتاد من مقدمي الاقتراح تقديم المعلومات المبينة في عملية الإخطار . وينبغي أن ينطبق ذلك أيضا مشروعات القطاع العام في التطوير والبنيات التحتية ، وكذلك على تطويرات القطاع الخاص . وينبغي أن يكون تقييم الوقع مكونة من مكونات أية عملية لصنع القرار .

56- ينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بالكشف الكامل وفي الأوان اللازم عن معلومات المشروعات المتعلقة بمقترحات تطوير السياحة . وينبغي أن يشمل صنع القرار الموافقة المسبقة عن علم من جانب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذين تؤثر فيهم المشروعات ، في سبيل كفالة أمور شتى ومنها ما يلي : احترام المعرفة والتقاليد والممارسات التي لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في مجال العرف والتقاليد ، وتوفيرالتمويل الوافي والمساندة التقنية اللازمة لتلك الجماعات ، كي تساهم على نحو فعال . ويلزم الأمر القيام بعملية تشاور كاملة مع مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، على أساس إتاحة جميع المعلومات المتصلة بالموضوع ، وذلك كأساس لازم لصدور الاتفاق المسبق عن علم .

57- أن المقررات ينبغي أن تشمل استعراض كفاية المعلومات المتاحة ، التي يمكن أن تغطي أموراً شتى ومنها ما يلي : معلومات خط الأساس ، تقييم الوقع ، معلومات عن التطويرات والأنشطة السياحية المقترحة ، وحجمها ونوعهما ، ومعلومات عن المستوطنات والمجتمعات البشرية التي يمكن أن تتأثر .

58- في الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات كافية عن السياق الموجود أو معلومات خط الأساس ، في وقت بذل الأنشطة ، أو في الحالات التي لم يتم فيها الوضع الكافي للرؤية والغايات والأهداف الشاملة للسياحة والتنوع البيولوجي ، لإمكان اتخاذ قرار ، يمكن إرجاء القرارات رثيما تتوفر المعلومات الكافية وريثما ما يتم وضع الخطط/الغايات الشاملة ، أو استيفاؤها .

59- عند صنع القرار يمكن وضع شروط لأية موافقات تصدر ، تشمل الشروط المتعلقة بإدارة السياحة بشأن تفادي الوقع السلبي أو التخفيف منه على التنوع البيولوجي ، وفي سبيل إنهاء الأنشطة السياحية في حالة الكف عن عمليات التطوير . ويستطيع صانعو القرار ، حسب مقتضى الحال ، أن يطلبوا مزيداً من المعلومات من الجهة التي تقدم الاقتراحات ؛ ويجوز إرجاء اتخاذ قرار ريثما يتم مزيد من البحث في خط الأساس ، من جانب وكالات أخرى؛ كما يجوز رفض الموافقة .

8- التنفيذ

60- أن التنفيذ يأتي عقب قرار بالموافقة على اقتراح أو استراتيجية أو خطة معينة . وما لم يذكر غير ذلك ، فإن القائم بالتطوير و/أو بالتشغيل سيكون مسؤولاً عن الامتثال لشروط صدور الموافقة ؛ وكجزء من هذه العملية يمكن أن يقتضي منهم كذلك إخطار السلطة الحكومية المعينة عن أي اخفاق في الامتثال للشروط التي صدرت بها أي موافقة ، بما فيها شروط إنهاء العملية ، و/أو أية تغيرات في الظروف ، شاملة الظروف البيئية غير المنظورة و/أو قضايا التنوع البيولوجي (مثلاً استكشاف أنواع نادرة أو معرضة للخطر لم تكن مسجلة في الاقتراح الأصلي أو تقييم الوقع الأصلي) .

61- أية إعادات نظر أو تغيرات في مشروع معتمد ، بما فيها الإضافات و/أو التغيرات في الأنشطة ، ينبغي أن توافق عليها السلطات المعينة ، قبل البناء .

62- أن خطط التنفيذ ينبغي أن تعترف بأن المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة قد تلتزمهم مساعدة بوصفهم فاعلين في التنفيذ ، وينبغي أن يكفلوا توفر الموارد الكافية للتنفيذ وللمشاركة الفعالة .

63- ينبغي أن يعطي أصحاب المصلحة المحليون فرصة دائمة للأعراب عن رغباتهم وشواغلهم إلى من يقومون بإدارة شؤون المرافق السياحية وأنشطتها . وكجزء من هذه العملية ، ينبغي توفير المعلومات الواضحة والوافية بشأن التنفيذ ، كي يستعرضها أصحاب المصلحة ، وفي أشكال يسهل عليهم فهمها .

64- يجب كفالة إتاحة المعلومات عن السياسات والبرامج والمشروعات وعن تنفيذها ، بما فيها المعلومات عن الخطوط التوجيهية الموجودة أو المستقبلة ، كما ينبغي تشجيع تبادل المعلومات ، مثلاً من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي .

9- الرصد والتبليغ

65- من اللازم إيجاد نظام للرصد والرقابة لإدارة شؤون السياحة والتنوع البيولوجي . ويلزم إجراء الرصد والتقييم على المدى الطويل ، فيما يتعلق بوقع السياحة على التنوع البيولوجي ، وينبغي أن يراعى في ذلك الزمن اللازم للتغيرات في النظم الإيكولوجية كي تصبح تلك التغييرات بادية للعيان . وقد تظهر بعض الآثار بسرعة ، بينما تكون الآثار الأخرى أبطأ ظهوراً . والرصد والتقييم على المدى الطويل هما وسيلة لتبين الآثار المناوئة التي قد تنشأ عن الأنشطة والتطويرات السياحية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي ، حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة تلك الآثار والتخفيف منها .

66- أن الرصد والرقابة فيما يتعلق بإدارة السياحة والتنوع البيولوجي ، يشملان أموراً منها المجالات الرئيسية الآتية :

(أ) تنفيذ تطويرات أو أنشطة السياحة المعتمدة ، إمتثالاً لأية شروط تكون قد وضعت عند صدور القرار بالموافقة ، واتخاذ التدابير اللازمة في حالات عدم الامتثال ؛

(ب) وقع الأنشطة السياحة على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية ، مع اتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية .

(ج) آثار السياحة على السكان المحيطين ، خصوصاً مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ؛

(د) الأنشطة والاتجاهات السياحية العامة ، شاملة الرحلات السياحية والمرافق السياحية وتدفق أفواج السياح ، من بلاد المصدر وإلى بلاد التلقي ، شاملاً ما يحرز من تقدم نحو السياحة المستدامة ؛

(هـ) اهداف وخطوات محدّدة بوضوح في سبيل الحفظ او تخفيف التهديدات على التنوع البيولوجي وحفظ أو إعادة إنعاش الأنظمة الإيكولوجية وللسياحة.

(و) الامتثال والتطبيق حسب مقتضى الحال ، للشروط المرتبطة بأية موافقة صدرت . ويجوز أن تقوم المجتمعات وغيرها من أصحاب المصلحة برصد الموضوع وإبلاغ نتائجهم إلى السلطات الحكومية المعينة ؛

67- ينبغي أن يطلب من القائمين بالتطوير أو بالتشغيل في المرافق السياحية والأنشطة السياحية أن يقوموا بصفة منتظمة بأخطار السلطات المعينة والجمهور عن امتثالهم للشروط التي صدرت بها الموافقات ، وعن أحوال التنوع البيولوجي والبيئة فيما يتصل بمرافق وأنشطة السياحة التي هم مسؤولون عنها .

68- قبل بدء أية تطويرات في الأنشطة السياحية ينبغي وضع نظام شامل للرصد والأخطار ، مع إيجاد مؤشرات تدل عن الكيفية التي تقوم بها الخطوات السياحية بالتخفيف من التهديدات على التنوع البيولوجي ، إلى جانب إيجاد مقاييس يمكن قياسها من الناحية الكمية ، تبين عتبات التغيرات المقبولة . وينبغي أن يتم ذلك في تعاون مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين ، بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

69- ينبغي تبين ورصد المؤشرات التي تغطي جوانب إدارة التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة ، شاملة الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية ، على الأصعدة العالمي والوطني والمحلي ، وينبغي أن تشمل ما يلي (على سبيل التمثيل وليس الحصر) :

(أ) حفظ التنوع البيولوجي ؛

(ب) توليد إيرادات عن السياحة (على المدى الطويل والمدى القصير) ؛

(ج) نسبة الإيرادات السياحية المحتفظ بها في المجتمع المحلي ؛

(د) كفاءة عمليات أصحاب المصلحة المتعددين في إدارة التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة ؛

(هـ) كفاءة إدارة الوقع ؛

(و) إسهام السياحة في تحقيق رفاه السكان المحليين ؛

(ز) وقع الزائرين ورضى الزائرين ؛

70- إن رصد النتائج أمر يرتهن إلى حد بعيد بالمجموعة الوافية من البيانات المطلوب تجميعها . والخطوط التوجيهية بشأن كيفية تجميع البيانات بطريقة يمكن استعمالها لتقييم الوقع مع مضى الزمن ، ينبغي وضعها . وينبغي أن تتبع في الرصد عملية قياسية وشكل قياسي ، يقوم على أساس إطار يشمل البرامترات المتعلقة بالوقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي .

71- ينبغي أن يشمل الرصد والرقابة فيما يتعلق بالوقع على التنوع البيولوجي ، الأنشطة التي تبذل لكفالة احترام الأنواع المعرضة للخطر ، بموجب الاتفاقات الدولية الخاصة بهذا الموضوع ، والحيلولة دون دخول أنواع غريبة نتيجة للأنشطة السياحية ، والامتثال للقواعد الوطنية والدولية المتعلقة بالتوصل إلى الموارد الجينية وبمنع نقل الموارد الجينية ، غير المشروع وغير المرخص به .

72- فيما يتعلق بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، ينبغي أن يشمل الرصد والتقييم وضع واستعمال الأدوات المناسبة لرصد وتقييم وقع السياحة على اقتصاد المجتمعات الأصلية والمحلية ، خصوصاً على غذائهم وأمنهم الصحي ، وعلى معرفتهم التقليدية وممارستهم وطرائق عيشهم التقليدية . وأنظمة استعمال المؤشرات وأنظمة الأنذار المبكر ينبغي وضعها حسب متقضى الحال ، مع مراعاة المعرفة التقليدية والابتكارات والممارسات التي لدى السكان الأصليين والمحليين ، والخطوط التوجيهية التي توضع في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي وتتعلق بالمعرفة التقليدية . وينبغي أن تتخذ كذلك التدابير الكفيلة بإتاحة الفرص لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين الضالعين في الأنشطة السياحية أو المتأثرين بها ، للمشاركة الفعالة في الرصد والتقييم .

73- أن رصد الشروط والاتجاهات العامة المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي ، وكذلك الاتجاهات والوقع السياحي يمكن أن تتخذها الحكومات ، بما فيها المديرون المعينون لإدارة التنوع البيولوجي . وقد يقتضي الأمر تصحيح تدابير الإدارة ، حيثما تكتشف آثار مناوئة على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية . ويجب أن تقوم الحاجة إلى تلك التصحيحات وطبيعة تلك التصحيحات على أساس نتائج الرصد ، ومن المهم أن يتم تحديد تلك النتائج عن طريق حوار مع جميع أصحاب المصلحة ، بما فيهم القائمون بالتطوير و/أو بالتشغيل ، للمرافق والأنشطة والسياحية ، والمجتمعات المتأثرة بتلك المرافق والأنشطة ، وغير ذلك من أصحاب المصلحة . وينبغي أن تكون عملية الرصد شاملة لأصحاب مصلحة متعددين وأن تكون شفافة .

10- الإدارة التواؤمية

74- أن نهج الأنظمة الإيكولوجية يقتضي إدارة تواؤمية لمعالجة الطبيعة المعقدة والديناميكية للأنظمة الإيكولوجية ، وعدم وجود معرفة كاملة أو تفهم كامل لطريقة عمل تلك الأنظمة . وعمليات الأنظمة الإيكولوجية كثيرا ما تكون غير خطية (non-linear) وكثير ما تظهر تأخيرات زمنية في نتيجة تلك العمليات . وتكون النتيجة حدوث فترات انقطاع ، تؤدي إلى مفاجآت وإلى عدم اليقين . وينبغي أن تكون الإدارة تواؤمية كي تستطيع الاستجابة لعدم اليقين هذا وأن تتضمن عناصر من " التعلم عن طريق العمل" من خلال التغذية المرتدة للبحوث . وقد يقتضي الأمر اتخاذ تدابير حتى إذا كانت العلاقة بين الأسباب والنتائج لم تثبت بعد من الناحية العلمية اثبات كاملاً /[31].

75- أن عمليات ووظائف الأنظمة الإيكولوجية معقدة ومتباينة . ومما يزيد من عدم اليقين فيها تفاعلها مع الظروف الاجتماعية ، التي ينبغي أن تفهم على نحو أفضل . ولذا فلابد أن تتضمن إدارة الأنظمة الإيكولوجية عملية تعلم ، تساعد على تحوير المنهجيات والممارسات كي تتواءم مع الطريقة التي يتم بها إدارة ورصد تلك الأنظمة . وينبغي أن تراعي تماماً الإدارة المتوائمة النهج التحوطي .

---

[31] / أن الرصد في مواقع التراث العالمية ينبغي تصميمه بحيث يشمل أيضا معايير التراث العالمي التي قيد الموقع على أساسها . وينبغي تصميم نظام الرصد بحيث يسهم في التبليغ الدوري بشأن التراث العالمي ، الذي يرمي إلى تجميع معلومات عن حالة صيانة الموقع المذكور .

76- ينبغي أن تصمم برامج التنفيذ بحيث تستطيع التكيف مع ما هو غير متوقع ، بدلاً من أن تقوم على أساس العمل الذي يعتمد على الاعتقاد في امور يقينية .

77- لابد في إدارة الأنظمة الإيكولوجية من الاعتراف بتنوع العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في استعمال الموارد الطبيعية واستدامة ذلك الاستعمال .

78- وعلى غرار ذلك توجد حاجة إلى المرونة في رسم السياسة وتنفيذها . أن المقررات الطويلة الأمد والصارمة التي لا مرونة فيها ، قد لا تصلح أو تكون مدمرة . وينبغي النظر إلى إدارة الأنظمة الإيكولوجية باعتبارها تجربة طويلة الأمد تنبني على ما تؤديه من نتائج كلما تقدمت شؤون تلك الإدارة . وسيكون نهج " التعلم عن طريق الفعل " مصدراً هاماً للمعلومات لاكتساب معرفة عن أفضل طريقة لرصد نتائج الإدارة وتقييم مدى إدراك الغايات المرسومة . وفي هذا الصدد قد يكون من المرغوب فيه إيجاد أو تعزيز قدرات لدى الأطراف في سبيل الرصد . وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن توضع محفظات لتعلم شؤون الإدارة المتوائمة بين مختلف الموافقع ، حتى يمكن إجراء المقارنات وتعلم الدروس .

79- أن تنفيذ الإدارة المتوائمة فيما يتعلق بالسياحة والتنوع البيولوجي أمر يقتضي التعاون النشط من جميع أصحاب المصلحة في السياحة ، وخصوصاً من يعملون في القطاع الخاص ، مع مديري التنوع البيولوجي . وقد يقتضي الوقع على التنوع البيولوجي في موقع معين الحد السريع من زيارات السياح له ، للحيلولة دون أحداث مزيد من الضرر ، وللسماح بحدوث الاسترداد ، وقد يقتضي ، على المدى الأطول ، تخفيضاً لمجموع تدفق أفواج السياح . وقد يمكن إعادة توجيه السائحين نحو مناطق أقل حساسية ، في هذه الحالات . وفي جميع الحالات سيقتضي الحفاظ على توازن بين السياحة والتنوع البيولوجي تفاعلاً وثيقاً بين مديري السياحة ومديري التنوع البيولوجي ، ومن المرجح أن يقتضي الأمر وضع إطر مناسبة للإدارة والحوار .

80- أن الحكومات ، شاملة المديرين المعينين للتنوع البيولوجي ، في ترابط مع جميع أصحاب المصلحة الآخريين ، لابد أذن من أن يتخذوا التدابير اللازمة للتصدي للمشكلات التي تصادف وأن يظلوا سائرين على طريق تحقيق الأهداف المتفق عليها . وقد ينطوي ذلك على تغيرات وإضافات للشروط التي صدرت بها الموافقة الأصلية ، ويقتضي المشاركة والتشاور مع القائم بالتطوير أو بالتشغيل للمرافق والأنشطة السياحية المعنية ، ومع المجتمعات المحلية .

81- يمكن أيضاً القيام بالإدارة التواؤمية من جانب كل من لهم سلطة الرقابة على إدارة أي موقع محدد ، بما فيهم الحكومات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، والقطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الأخرى .

82- إذا لزم الأمر قد يلزم استعراض الأطر القانونية وتعديلها ، كي تساند الإدارة التواؤمية ، مع مراعاة الخبرة المكتسبة .

جيم - عملية الإخطار ومقتضيات الإعلام

83- ينبغي تقديم المقترحات المتعلقة بتطويرات وأنشطة السياحة في مواقع معينة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي ، عن طريقة عملية الإخطار . وعلى هذا الأساس فإن هذه العملية هي همزة الوصل بين ما يقترحون الأنشطة والتطويرات السياحية ، وبين خطوات عملية الإدارة الآنفة الذكر . وبصفة خاصة فإن عملية الإخطار تنطوي على روابط محددة بخطوات في عملية الإدارة لتقييم الوقع وصنع القرار ، وينبغي أن تأخذ في الحسبان الوقع المحلي والإقليمي والوطني . وينبغي لمن يقترحون المشروعات السياحية ، بما فيهم الوكالات الحكومية ، أن ترسل إخطاراً مسبقاً كاملاً وفي الوقت المناسب لجميع أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يتأثروا ، بما فيهم المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين ، بالتطويرات المقترحة ، وذلك عن طريق عملية رسمية للموافقة السابقة عن علم .

84- أن المعلومات التي ينبغي تقديمها كجزء من الإخطار يمكن أن تشمل ما يلي :

(أ) حجم وأنواع التطويرات أو الأنشطة السياحية المقترحة ، بما فيها موجز للمشروع المقترح ، ولماذا تم اقتراحه ومن الذي اقترحه ، والنتائج المتوقعة والوقع المحتمل ، ووصف لمراحل التنفيذ وللهياكل المختلفة ، وبيان أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يكونوا ضالعين في كل مرحلة ؛

(ب) تحليل السوق بالنسبة للتطويرات أو الأنشطة السياحية المقترحة ، على أساس الظروف والاتجاهات السائدة في السوق .

(ج) الوصف الجغرافي ، شاملاً المناطق التي يكون فيها فرص للترفيه ، وتبين الأنشطة السياحية وإنشاء البنيات التحتية ، وتبين موقع التطويرات أو الأنشطة السياحية ، وهوية أية سمات خاصة تتسم بها البيئة المحيطة والتنوع البيولوجي .

(د) طبيعة ومدى الموارد البشرية اللازمة والخطط لإيجاد تلك الموارد ؛

(هـ) تبين مختلف أصحاب المصلحة الضالعين في المشروع المقترح أو المتأثرين به ، بما فيهم اصحاب المصلحة في الحكومة وخارج الحكومة والقطاع الخاص ، والمجتمعات المحلية ، مع بيانات تفصيلية بشأن مشاورتها أو مشاركتها في المشروع المقترح ، عند تصميمه وتخطيطه وبنائه وتشغيله ؛

(و) الأدوار التي يرى أن اصحاب المصلحة المحليين سيقومون بها في التطوير المقترح ؛

(ز) مختلف القوانين واللوائح التي يمكن تطبيقها في الموقع المحدد ، بما فيها نظرات عامة إلى ما يوجد من قوانين على المستوى المحلي ودون الوطني والوطني ، وما يوجد من استعمالات وعادات ، ومن اتفاقيات أو اتفاقات إقليمية أو دولية ذات صلة بالموضوع ، والوضع القائم بالنسبة لها ، والاتفاقات أو مذكرات التفاهم العابرة للحدود وأية تشريع مقترح ؛

(ح) قرب الموقع من مستوطنات ومجتمعات بشرية ، والمواقع التي يستعملها الناس في تلك المستوطنات والمجتمعات كجزء من وسائل معيشتهم وأنشطتهم التقليدية ، وتراثهم الثقافي أو مواقعهم المقدسة ؛

(ط) أية فلورا أو فونا أو أنظمة إيكولوجية يمكن أن تتأثر بتطويرات وأنشطة السياحة ، بما فيها الأنواع الأساسية والنادرة والمعرضة للمخاطر والمتوطنة ؛

(ي) الجوانب الإيكولوجية للموقع والمناطق المحيطة به ، بما في ذلك بيان أية مناطق محمية ؛ ومواصفات الأنظمة الإيكولوجية والموائل والأنواع ؛ والمعلومات الكمية والكفية عن ضياع الموائل والأنواع (الأسباب الرئيسية ، الاتجاهات) ، وفهرسة الأنواع ؛

(ك) تدريب العاملين القائمين بتطويرات وأنشطة السياحة والإشراف عليهم ؛

(ل) احتمال حدوث وقع خارج المنطقة المباشرة للتطويرات أو الأنشطة السياحية ، بما فيها الوقع العابر للحدود والآثار على الأنواع المهاجرة ؛

(م) وصف للظروف الحالية ، من بيئية واجتماعية – اقتصادية ؛

(ن) التغيرات المتوقعة في الظروف البيئية والاجتماعية – الاقتصادية ، نتيجة للتطويرات أو الأنشطة السياحية .

(س) التدابير الإدارية المقترحة لتفادي أو تخفيف الآثار المناوئة الناشئة عن التطويرات أو الأنشطة السياحية ، بما فيها التحقق من جدوى تلك التدابير ؛

(ع) التدابير المقترحة للتخفيف أو للإبطال أو للتعويض في حالة نشوء مشكلات عن التطويرات أو الأنشطة السياحية ؛

(ف) التدابير المقترحة لزيادة المنافع المحلية الناشئة عن تطويرات أو أنشطة السياحة على المستوطنات والمجتمعات البشرية المحيطة ، وعلى التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية ، التي قد تشمل ما يلي (وهي أمور مبينة على سبيل التمثيل لا الحصر)

(1) استعمال المنتجات والمهارات المحلية ؛

(2) العمالة ؛

(3) استعادة التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية ؛

(ص) المعلومات المتصلة بالموضوع المستمدة من أية تطويرات أو أنشطة سياحية سابقة في المنطقة ، ومعلومات عن الآثار التراكمية المحتملة ؛

(ق) المعلومات المتصلة بالموضوع والمستمدة من أية تطويرات أو أنشطة سياحية سابقة ، يحصل عليها من صاحب الاقتراح ؛

85- أن فئات الإجابات التي قد ترغب الحكومات في النظر في إصدارها إجابة على الإخطار بالمقترحات وعلى طلبات الحصول على تراخيص بالقيام بالتطويرات السياحية ، تشمل ما يلي : على سبيل التمثيل لا الحصر

(أ) الموافقة بدون شروط؛

(ب) الموافقة بشروط ؛

(ج) طلب المزيد من المعلومات ؛

(د) الإرجاء ريثما تتم بحوث من جانب وكالات أخرى على خط الأساس ؛

(هـ) رفض الموافقة ؛

دال- التثقيف وبناء القدرة والتوعية

86- أن حملات التثقيف والتوعية ينبغي أن توجه إلى القطاعات المهنية المتخصصة وإلى الجمهور العام معاً ، وينبغي أن تبلغهم عن وقع السياحة على التنوع البيولوجي ، وعن الممارسات الطيبة في هذا المجال . أن القطاع الخاص ، وخصوصاً القائمين بالتشغيل الرحلات السياحية ، يمكن أن يقدموا معلومات أوسع نطاقاً لعملائهم – أي للسائحين – بشأن قضايا السياحة والتنوع البيولوجي ، وأن يشجعوهم على الحفظ وتفادي الآثار المناوئة على التنوع البيولوجي والتراث السياحي وعلى احترام التشريع الوطني للبلد الذي يزورونه وكذلك تقاليد السكان الأصليين والمحليين في ذلك البلد، وعلى مساندة الأنشطة المتماشية مع الخطوط التوجيهية الحالية .

87- ينبغي أن تكون حملات التوعية التي تفسر الترابط بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي ، ينبغي أن تكون مفصلة على احتياجات جماهير المستعمين المختلفة ، خصوصاً أصحاب المصلحة الذين يشملون مستهلكي السياحة والقائمين بتطوير السياحة وبتشغيلها .

88- أن التثقيف والتوعية لازمان على جميع مستويات الحكومة . وينبغي أن يضم ذلك عمليات زيادة الفهم المتبادل بين الوزارات المعنية بالأمر ، بما فيها سلوك نهوج مشتركة ومبتكرة للتعامل مع القضايا السياحية والبيئية .

89- ينبغي أيضاً زيادة الوعي داخل الحكومة وخارجها ، بأن الأنظمة الإيكولوجية والموائل المعرضة للمخاطر كثير ما يكون موقعها داخل الأراضي والمياه التي يشغلها أو يستعملها السكان الأصليون والمحليون .

90- أن قطاع السياحة ككل ، إلى جانب السائحين ، ينبغي تشجيعه على التخفيف من أية آثار سلبية وزيادة أي آثار إيجابية على التنوع البيولوجي ، والثقافات المحلية المتصلة ما يختاره السائحون من تصرفات في الاستهلاك ، مثلاً من خلال المبادرات الطوعية .

91- ومن المهم كذلك زيادة مستوى الوعي في القطاع الأكاديمي المسؤول عن التدريب والبحث في القضايا المتعلقة بالتفاعل بين التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة ، والدور الذي يمكن أن يؤدوه بشأن توعية الجمهور وبناء القدرة ورفع مستوى الوعي بهذه القضايا .

92- أن أنشطة بناء القدرة ينبغي أن تستهدف وضع وتعزيز قدرات الحكومات وجميع أصحاب المصلحة ، على تسهيل التنفيذ الفعال لهذه الخطوط التوجيهية ، وقد تكون هذه الأنشطة لازمة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي .

93- يمكن تبين أنشطة بناء القدرة من خلال عملية الإدارة التواؤمية ويمكن أن تضمن تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية ، ونقل الدراية ، وإنشاء المرافق اللازمة ، وإيجاد تدريب يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة ، وتتعلق كذلك بتقنيات تقييم الوقع وإدارة الوقع .

94- ينبغي أن تشمل تلك الأنشطة تزويد المجتمعات المحلية بالقدرات اللازمة على صنع القرار وبالمهارات والمعرفة قبل تدفق أفواج السائحين في المستقبل ، وكذلك تزويدهم بالقدرة اللازمة وبالتدريب بشأن الخدمات السياحية والحماية البيئية .

95- ينبغي أن تشمل أنشطة بناء القدرة ما يلي ، وهذه القائمة مقدمة على سبيل المثال لا الحصر :

(أ) بناء القدرة والتدريب على مساعدة جميع أصحاب المصلحة ، بما فيهم الحكومات ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، في مجال التوصل والتحليل والتفسير لمعلومات خط الأساس ، والقيام بتقييمات للوقع ، وإدارة للوقع ، واتخاذ القرار ، والرصد والإدارة التواؤمية .

(ب) وضع وتعزيز الآليات لتقييم الوقع ، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ، ويشمل ذلك الموافقة على النهج وعلى مضمون ومدى تقييم الوقع ؛

(ج) إيجاد عمليات لأصحاب المصلحة المتعددين ، تشمل الإدارات الحكومية وقطاع السياحة والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة .

(د) تدريب أخصائي السياحة على شؤون الحفظ والتنوع البيولوجي ؛

96- ينبغي تشجيع تبادل المعلومات والتعاون بشأن تنفيذ السياحة المستدامة من خلال تشغيل الشبكات وإيجاد شراكات بين جميع أصحاب المصلحة الضالعين في السياحة أو المتأثرين بها ، بما فيهم القطاع الخاص .

8-19 المادة 8 ي وما يتصل بها من أحكام

ألف - تقرير مرحلي عن إدماج المهام ذات الصلة من برنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) في المجالات المواضيعية للاتفاقية

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 1/3 الصادرة عن الفريق مفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، (UNEP/CBD/CDP/7/7) المرفق

إن مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع بما يلي:

(1) *أن يحيط علما* بالتقدم المحرز في إدماج المهام ذات الصلة في البرامج المواضيعية للاتفاقية.

(2) *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يعد تقريرا مرحليا عن إدماج المهام ذات الصلة من برنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) في كل مجال من المجالات المواضيعية لكي ينظر فيها الفريق مفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، في اجتماعه الرابع.

بـــاء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المهام ذات الأولوية في برنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 2/3 الصادرة عن الفريق مفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/CDP/7/7) المرفق .

إن مؤتمر الأطراف قرر :

(1) *أن يحيط علما* بالتقدم المحرز في تنفيذ المهام ذات الأولويـة في برنامـج العمل بشأن المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها؛

(2) يحث الأطراف، التي لم تفعل ذلك بعد، على أن تدرج في التقارير الوطنية، معلومات عن الحالة والاتجاهات فيما يتعلق بمعارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية وعن التقدم المحرز في تنفيذ المهام ذات الأولوية في برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية؛

(3) *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يعد تقريرا مرحليا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، إستنادا إلى المعلومات المرسلة في التقارير الوطنية، والمعلومات الأخرى ذات الصلة، لكي ينظر فيها الفريق مفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، في اجتماعه القادم.

جيم - تقنيات تقييد الاستعمال الجيني

إن مشروع القرار الآتي مأخوذ من التوصية 3/3/ الصادرة عن الفريق العامل بين دورات الانعقاد المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام (UNEP/CBD/CDP/7/7 المرفق)

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يدعو* الأطراف والحكومات، في تعاون مع المنظمات ذات الصلة الى سرعة انشاء وتطوير برامج لبناء القدرة وفقا لما تم تبينه من احتياجات وأولويات تشمل شن حملات لنشر المعلومات والتوعية. ولاشراك وتمكين صغار الحائزين من المزارعين، ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين، وغيرها من أصحاب المصلحة، من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار المتصلة بتكنولوجيات تقييد الاستعمال الجيني،

(2) *ان يطلب* من الفريق العامل بين دورات الانعقاد المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية النظر في الوقع الاجتماعي الاقتصادي المحتمل لتكنولوجيات تقييد الاستعمال الجيني، في اجتماعه القادم، على أساس تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتكنولوجيات تقييد الاستعمال الجيني وعلى أساس نتيجة مداولات الاجتماع العاشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول هذا الموضوع وعلى أساس الدراسة التي قامت بها الفاو إعمالا للمقرر 5/5 بشأن الوقع الاحتمالي لتكنولوجيات تقييد الاستعمال الجيني على التنوع البيولوجي الزراعي وعلى أنظمة الانتاج الزراعي،

(3) *يدعو* الأطراف ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين الى استعراض توصيات فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتكنولوجيات تقييد الاستعمال الجيني والى تقديم تعليقات على تلك التوصيات الى الامين التنفيذي، كما ينظر فيها الاجتماع الرابع للفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية.

(4) *يطلب* من الأمين التنفيذي تجميع المعلومات المقدمة من الأطراف ومن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين إعمالا للفقرة (ج) أعلاه، وتقديم ذلك التجميع الى الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية، في اجتماعه الرابع.

دال- التقرير المتعدد الجوانب عن الوضع القائم والإتجاهات فيما لدى السكان الأصليين والمحليين في معارف وابتكارات وممارسات متصلة بالحفظ والإستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

إن مشروع القرار الآتي مأخوذ من التوصية 4/3 الصادرة (UNEP/CBD/CDP/7/7 المرفق) *عن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتقصر منها من أحكام .*

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

المرحلة الأولى

1- أن يحيط علما مع التقدير بالمعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/CBD/WG8J/3/INF/1، التي أعدت للإجتماع الثالث للفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام في إتفاقية التنوع البيولوجي .

2- أن يقرر القيام بالمزيد من الانشطة لاستكمال المرحلة الأولى من التقرير المتعدد الجوانب، ولهذا الغرض *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يواصل العمل على المرحلة الأولى من التقرير المتعدد الجوانب بحلول الاجتماع القادم للفريق العامل بين الدورات االمخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام،

3- يحث الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة والمجتمعات الأصلية والمحلية وجميع أصحاب المصلحة على تقديم معلومات من خلال آلية تبادل معلومات الاتفاقية وغيرها من الوسائل الممكنة/وسائط الاعلام، الى الأمين التنفيذي لمساندة اتمام المرحلة الأولى من التقرير المتعدد الجوانب.

4- يطلب من الأمين التنفيذي مواصلة العمل على المرحلة الأولى من التقرير المتعدد الجوانب في سبيل انتاج صيغة منقحة منه في تشاور وبمدخلات من الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة حسب مقتضى الحال ومن المجتمعات الأصلية والمحلية، ومن خلال العناصر الآتية التي منها مايلي:

(أ) تنظيم ورش اقليمية

(ب) جمع معلومات اضافية على المستوى الوطني وادماجها في المرحلة الأولى من التقرير، لا سيما بشأن مايلي:

(1) تقييم – خصوصا من جانب المجتمعات الأصلية المحلية - لنجاح التدابير والمبادرات التي تساند استبقاء ما للمجتمعات الأصلية والمحلية من المعارف والابتكارات والممارسات ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك مزايا ومحدودية السجلات كوسيلة لحماية وتعزيز وتسهيل استعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، وكذلك النهوج المستعملة لتنفيذ السجلات والحوافز من ايجابية وسلبية على استبقاء واستعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،

(2) أمثلة على تدابير حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، وتسهيل وتعزيز استعمالها،

(3) الدراسات الميدانية الحديثة العهد التي جرت باشراك كامل للمجتمعات الأصلية والمحلية والتي تثبت حالة المعارف والابتكارات والممارسات،

(ج) اعداد تقرير اقليمي يركز على منطقة المحيط المتجمد الشمالي،

(د) تدابير بشأن المقرر10/6، المرفق الأول الفقرة 28 (ب) لانشاء فريق استشاري/لجنة توجيهية تكون المجتمعات الأصلية والمحلية ممثلة فيها للمساعدة على اتمام التقرير واجراء استعراض من النظراء للطبعة المنقحة، في تشاور مع منظمات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية التي شاركت في العمل المتعلق بالاتفاقية،

المرحلة الثانية

5- *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يشرع فورا، في تشاور مع وبمدخلات من الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة حسب مقتضى الحال، في العمل على مرحلة ثانية من التقرير المتعدد الجوانب، مع التركيز على القسمين 4 و5 من الخطوط العريضة للتقرير المتعدد الجوانب، وهما يتعلقان على التوالي بتبين العمليات الوطنية التي يمكن أن تهدد الصون واستبقاء وتطبيق المعارف التقليدية وتبين العمليات على صعيد المجتمع المحلي التي يمكن أن تهدد الصون والاستبقاء والتطبيق للمعارف التقليدية (المرفق الأول بالمقرر 10/6)،

6- *يشجع* الأطراف على اجراء دراسات ميدانية لمساندة جهود مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الرامية الى تحديد الوضع القائم والاتجاهات والتهديدات المتصلة بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، مع اشراك كامل وموافقة تامة من تلك المجتمعات. وعند القيام بهذه الدراسات ينبغي احترام واتباع المبادئ العامة لبرنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام، كما ينبغي ذلك بالنسبة للمقرر 10/6، المرفق الأول، الفقرة 28 (د) التي تقضي بوجوب احترام واتباع المدونات الخلقية/الخطوط الارشادية التي تستتبع الحصول على اذن و/أو قبول من المجتمعات الأصلية والمحلية لدخول المجتمعات واجراء البحوث،

المساندة المالية

7- *يحث* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الى اسداء المساعدة المالية لاتمام المرحلة الأولى والانشطة الداخلة في المرحلة الثانية من اعداد التقرير المتعدد الجوانب، ولا سيما في سبيل مساندة الاشراك والمشاركة الكاملين لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين في هذا العمل،

وضع خطة عمل

8- *يطلب* من الأمين التنفيذي مواصلة وضع مشروع العناصر الداخلة في خطة عمل واردة في المرفق بهذه التوصية، ولا سيما بقصد تبين الفاعلين والأطر الزمنية، مع المراعاة الكاملة للعمل الجاري في ظل الاتفاقية والمتصل بالمنظمات الدولية. وينبغي أن يستهدف العمل ما يلي:

(أ) تسهيل تضافر الجهود بين المبادرات الموجودة الرامية الى وقف الضياع وتشجيع الاستبقاء والاستعمال للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين،

(ب) اسداء مزيد من الارشاد العملي فيما يتعلق بمناظير المجتمعات الأصلية والمحلية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بتطبيق المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام بقدر ما تتعلق باستبقاء ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معارف وابتكارات وممارسات تتعلق بالتنوع البيولوجي وتجسد نظم العيش التقليدية.

9- يدعو الأطراف والأطراف والمنظمات ذات الصلة الى أن تأخذ في الاعتبار العناصر المبينة في المرفق، عند البدء في الأنشطة الرامية الى حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، وتسهيل وتعزيز استعمالها.

مرفق

مشروع خطة عمل لاستبقاء ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معارف وابتكارات وممارسات تجسد نظم العيش التقليدية

ألف - تحسين عملية الرصد والتبليغ

1- ينبغي أن تقوم الأطراف بتجميع التقارير الوطنية المتعلقة بالمادة 8 (ي)، في تشاور مع المجتمعات الأصلية والمحلية وذلك على أساس استبيان تضعه الامانة في تشاور مع مجتمعات السكان الأصليين والمحليين.

2- ينبغي الاتفاق على فترات التبليغ وينبغي أن تقدم بانتظام استعراضات للوضع القائم والاتجاهات في المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية.

3- ينبغي تشجيع تعبئة الموارد للقيام باستعراض منتظم.

4- ينبغي انشاء آليات لتشجيع مجموعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية على تقديم معلومات في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي، شاملة بناء القدرة والتدابير الحافزة.

5- ينبغي ايجاد آليات تكفل مدخلات من أراضي ما وراء البحار ومن المناطق التي تتمتع باستقلال ذاتي أو نصف استقلال ذاتي[32] .

6- ينبغي استعمال النقطة البؤرية الخاصة بالمادة 8 (ي) في نطاق آلية تبادل المعلومات في سبيل وضع كتالوج وتقاسم أفضل الممارسات لحماية وتشجيع وتسهيل استعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية.

7- اجراء استقصاء للأنشطة الجارية التي تبذلها المنظمات الدولية، اعمالا للمادة 8 (ي)، بقصد تنمية تضافر الجهود،

بـــاء - مؤشرات

8- ايجاد مؤشرات تدل على الوضع القائم في استبقاء المعارف التقليدية المحلية والأصلية، مع الاشراك النشط لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين، في تشاور مع المنظمات ذات الصلة فيما يتعلق بالعمل الجاري بشأن المؤشرات في ظل الاتفاقية.

9- ينبغي انشاء مؤشرات لتقييم النجاح أو الاخفاق لتدابير تعزيز أو حفظ المعارف والممارسات التقليدية، مع اشراك فعال لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين، فيما يتعلق بالعمل الجاري بشأن المؤشرات في ظل الاتفاقية

10- ينبغي أن يجري بانتظام تحديث المعلومات بشأن التدابير التشريعية الرامية الى حماية وتعزيز وتسهيل استعمال المعارف التقليدية المستمدة من التقارير الاقليمية والوطنية.

جيـــم - خلقيات البحث

11- ينبغي تجميع أمثلة على مدونات الخلقيات واجراء بحوث موجهة (بكسر الجيم) كالتي تستعملها هيئات مثل مؤسسات البحث ومجتمعات الأعمال ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين، وذلك بقصد المساعدة في المستقبل على وضع مدونات محتملة للخلقيات والسلوك ولارشاد المزيد من البحث عن استبقاء واستعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

12- ان الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحث ودوائر الأعمال ينبغي أن تحترم وتعزز مدونات الخلقيات أو السلوك التي تحكم البحث، وينبغي أن تقوم الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة بتسهيل وضع مدونات اضافية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، حيثما تكون هذه المدونات غير موجودة.

هاء البحث والتنفيذ في مجال الآليات والتدابير الرامية الى معالجة الأسباب الكامنة

وراء تناقص المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

13- ينبغي اجراء بحوث بشأن التهديدات القائمة والجديدة الواقعة على استبقاء واستعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية.

14- ينبغي تبين الآليات الرامية الى تعزيز التعاون في سبيل معالجة أسباب التناقص وذلك في تعاون مع المحفل الدائم لقضايا السكان الأصليين التابع للأمم المتحدة وغير ذلك من المبادرات والمنظمات ذات الصلة.

15- ينبغي تشجيع الأطراف، وفقا للقانون الوطني الداخلي والالتزامات الدوليةعلى الاعتراف بحيازة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين للأراضي، حيث أن الحقوق المعترف بها والحصول على الأراضي هما أمر أساسي لاستبقاء المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية.

---

[32]/ ان الأحكام الواردة في هذه التوصية والمتعلقة بأراض خاضعة لنزاعات سيادية تعترف بها الأمم المتحدة لن تنفذ الا بقبول من جميع الأطراف الداخلة في تلك النزاعات.

16- بشرط الخطوع للتشريع الوطني والالتزامات الدولية ينبغي تشجيع الأطراف على السعي الى الحل العادل والمنصف للمطالبات على الأراضي باعتبار ذلك عنصرا جوهريا في جهود تسهيل استبقاء واستعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية.

17- ينبغي، حيثما يقتضي الأمر، الاشراك الفعال لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين في ادارة المناطق المحمية.

18- ينبغي احترام حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية عند انشاء مناطق محمية جديدة.

19- ينبغي أن تتخذ الأطراف تدابير تكفل احترام حقوق المجتمعات غير المحمية أو المنعزلة انعزالا طوعيا،

20- ينبغي أن تدرج في التشريع المحلي أو الوطني المناسب، قيود الاستعمال والوصول الى المواقع "المقدسة" أو ذات الأهمية الثقافية، وذلك في تشاور مع مجتمعات السكان الأصليين والمحليين واشراك كامل لتلك المجتمعات.

21- ان التشريع المقصود منه حماية أو تعزيز أو تسهيل استعمال المعارف التقليدية ينبغي أن يتمشى مع احتياجات وآراء المجتمعات الأصلية والمحلية، الشاملة والقابلة للتطبيق.

22- ينبغي تشجيع الأطراف على أن تعمل مجتمعات السكان الأصليين والمحليين على وضع تدابير وآليات لتخفيف عواقب الحوافز الضارة المؤدية الى تناقص المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

23- ينبغي أن تتقاسم الأطراف خبراتها المتعلقة بالتدابير الحافزة وبالآليات واللتدابير الأخرى لمساندة استبقاء واستعمال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

24- ينبغي تعزيز تعبئة الموارد المالية والتقنية لمساندة تصميم وتنفيذ الآليات والتدابير الرامية الى مساندة استبقاء المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

دال - بناء القدرة والتثقيف والتدريب

25- ان الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة ينبغي تشجيعها على تسهيل وتعزيز الهياكل التظيمية الأصلية الموجودة والمنظمات التي تمثل المجتمعات المحلية.

26- ينبغي للأنشطة المحددة لبناء القدرة أن تستهدف نساء السكان المحليين والنساء في المجتمعات الريفية والمجتمعات الهامشية الأخرى، وما لا يزالون يملكونه من معارف وممارسات تقليدية.

27- كلما كان الأمر مناسبا ينبغي ادماج معارف السكان الأصليين في أنظمة التعليم الرسمية المحلية أو الوطنية الموجهة نحو مجتمعات السكان المحليين أو الاصليين.

28- ينبغي توفير التعليم والتدريب للمجتمعات الأصلية والمحلية مع انتباه خاص للدور المستقبلي للناشئين، بما يمكن من التنمية المستدامة، على أن يكون ذلك متمشيا مع تقاليدهم.

29- ينبغي تشجيع الأطراف والحكومات وأصحاب المصلحة على أن يتعلموا الأمور المتصلة بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية، التي لها صلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وادماجها في عملياتها الخاصة بصنع القرار.

هـــاء - مشروع خطوط ارشادية طوعية تتعلق بـ" أغواي: غو"(Akwe:kon)[33] مشروع خطوط ارشادية طوعية لاجراء تقييمات للوقع الثقافي بشأن التطورات المقترح ادخالها أو المحتمل أن يكون لها وقع على المواقع المقدسة وعلى الاراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 5/3 الصادرة عن الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من الحكام إتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/7/7)

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

[33] / Pronounced agway-goo holistic Mohawk term Provided by the kahnawake community located near Montreal where the guideline were negotiated meaning everything in cration

(1) بأن يساند مشروع الخطوط الارشادية الطوعية لاجراء تقييمات للوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأن التطورات المقترح ان تحدث أو المرجح ان يكون له وقع على المواقع المقدسة وعلى الاراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الاصليين والمحليين، كما جاء ذلك في المرفق بهذه التوصية

(2) بأن يشجع الاطراف والحكومات على الشروع في استعراض قانوني ومؤسسي للشؤن المتصلة بتقييم الوضع التثاقفي والبيئي والاجتماعي بقصد استكشاف الخيرات لادماج تلك الخطوط الارشادية في التشريع والسياسات والاجراءات الوطنية، ذاكرا أنه لا يوجد في هذه الخطوط الارشادية شيئ يجوز أن يؤثر تأثيرا ضارا في التنوع البيولوجي ووسائل عيش المجتمعات الخرى، زأنه ينبغي تنفيذها على نحو يتمشى والقانون الدولي والالتزامات الدولية الأخرى..

(3) بأن يطلب من الاطراف والحكومات : أن تستعمل تلك الخطوط الارشادية حسب مقتضى الاحال، في ترابط بالخطوط الارشادية لادماج القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تشريع و/أو عليه تقييم الوقع البيئي والتقييم الببئي الاستراتيجي التي ساندها مؤتمرالاطراف في اجتماعه السادس.

(4) بأن يطلب من الأمين التنفيذي نشر تلك الخطوط الارشادية ككتيب بلغات الامم المتحدة الرسمية وبأن يدعو أيضا الاطراف والحكوكات، في تعاون مع مجتمعات السكان الأصليين والمحليين، الى اتاحة تلك الخطوط الارشادية باللغات المحلية، في الظروف التي تقتضي ذلك.

(5) بأن يطلب أيضا من الاطراف والحكومات شن حملات تثقيف وتوعية الجمهور ووضع استراتيجيات تكفل جعل ادارات ووكالات الحكومة ومجتمعات السكان الاصليين والمحليين ومنظماتهم، والقائمين بتنمية القطاع الخاص، زمنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المحتملين في المشروعات الانمائية، والجمهور الواسع، على بينة من وجود تلك الخطوط الارشادية وعن الحاجة الى تطبيقها عند اقتراح إحداث تطويرات في المواقع المقدسة وفي الاراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الاصليين والمحليين.

(6) وبأن يدعو والمنظمات الحكومية الدولية والطراف في اتفاقات حكومية دولية وكذلك منظمات المجتمع المدني النشطة في الاعتبار الخطوط الارشادية لتقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأنالتطورت المقترح حدوثها في المواقع المقدسة وفي الاراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الاصليين والمحليين.

(7) بأن يطلب من الامين التنفيذي مواصلة اتصاله بالمنظمات والعمليات الدولية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بتقييم الوقع، مثل رامسار واليونسكو، بقدر ايجاد أو تعزيز التضافر وكفالة التماسك بين منهجيات التقييم والخطوط الارشادية ؛

(8) بأن يدعو الوكالات الدولية للتمويل والتنمية، التي تقدم التمويل والاشكال الأخرى من المساعدة للحكومات، للقيام بمشروعات انمائية، في اطار جهود تعاونية ثنائية أو متعددة الأطراف، أو للمساعدة على صياغة مشروعات إنمائية وسياسات وخطط ارشادية للتقييم البيئي الاستراتيجي – يدعوها الى أن تأخذ في الاعتبار الحاجة الى ادماج وتنفيذ الخطوط الارشادية في تلك المشروعات والسياسات الانمائية وفي السياسات والخطط والخطوط الارشادية للتقييم البيئي الاستراتيجي ولتقديم ما يلزم من أموال للادارة ولتخفيف الوقع السلبي وعوامل المخاطرة في المشروعات المقترحة، مثلا تنفيذ سياسات ادارة شؤون النفايات ؛

(9) بأن تشجع الأطراف والحكومات على ما يلي:

(أ) تعزيز مشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي وفي تشاور مع المجتمعات المذكورة، في تقييم لانشاءات الانمائية المقترحة التي للمجتمعات المذكورة مصلحة فيها،

(ب) اتخاذ ما يلزم من خطوات لكفالة الشفافية الكاملة لعملية التقييم، على أن يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تخصيص مقدار كاف من الوقت لاجراء تقييم تام للأنشطة الانشائية المقترحة قبل تنفيذها ؛

(ج) تسهيل تبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية ات الصلة ، والقائمين بالتنمية ومجتمعات السكان الاصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة في الشؤون المتصلة باجراء تقييمات لوقع للأنشطة الانشائية المقترحة.

(د) توفير ما يلزم من قدرة وتمويل لكفالة امكان تنفيذ تلك التدابير مع مراعاة آراء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين فيما يتعلق باحتياجاتهم،

(10) بأن يدعو الأطراف والحكومات الى المساندة بالمال وبغيره، لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين، اذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل – في صياغة خططها الذاتية الخاصة بتنمية المجتمعات وحفظ التنوع البيولوجي التي من شأنها ان تمكن تلك المجتمعات من الأخذ بنهج ثقافي ملائم استراتيجي ومتكامل ومتدرج في مجال احتياجاتها الانمائية بما يتمشى مع غايات وأهداف المجتمعات. وينبغي أن تتضمن تلك الخطط سياسة أو خطط للتقييم البيئي الاستراتيجي لتوفير عملية منتظمة مع مشاركة المجتمعات الأصلية و/أو المحلية لادماج الاعتبارات الثقافية والبيئية والاجتماعية في التخطيط وصنع القرار.

(11) بأن يدعو أيضا المجتمع الدولي الى توفير الوسائل اللازمة للمساعدة على صياغة وتطوير خطط الاستراتيجية لبناء أو تعزيز قدرة مجتمعات السكان الأصليين المحليين على اجراء تقييمات للوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي، مع الاعتراف الكامل بتنمية المجتمعات ولخطط حفظ التنوع البيولوجي.

(12) بأن يدعو مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الى أن تحيط علما بالخطوط الارشادية والى ان تطلب تطبيقها في حالة انشطة إنشائية مقترح حدوثها في –أو يرجح أن يكون لها وقع على – المواقع المقدسة وعلى أراض ومياه تتشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين.

(13) بأن يناشد الأطراف الالتزام بالشفافية الكاملة عند اقتراح القيام بمشروعات في – أو مشروعات يرجح أن يكون لها وقع على المواقع المقدسة وعلى أراضي ومياه تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الاصليين والمحليين ؛

(14) يطلب من الأطراف ان تضمن تقاريرها الوطنية معلومات عن الممارسات والأنظمة والآليات والخبرات في مجال التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي، وأية تدابير تتخذ في أية سياسات أو خطط او برامج لاضفاء الطابع الرسمي على تلك الخطوط الارشادية.

مرفق

مشروع الخطوط الإرشادية الطوعية " أغواي : غو " للقيام بتقييمات الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأن أية تنميات مقترح إجراؤها أو يمكن أن يكون لها وقع على المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين

أولاً- القصد والنهج

1- إن هذه الخطوط الإرشادية هي خطوط طوعية ومقصد منها إن تكون إرشاداً للأطراف والحكومات ، خاضعاً لتشريعها الوطني ، في وضع أنظمتها الخاصة بتقييمات الوقع . وينبغي أن تؤخذ هذه الخطوط الإرشادية في الحسبان عند اقتراح أية إنشاءات أو تطويرات تجرى في – أو يحتمل أن يكون لها وقع على – المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية مجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

2- إن الغرض من هذه الخطوط الإرشادية هي توفير مشورة عامة عن إدماج الاعتبارات الثقافية والاعتبارات البيئية والاجتماعية المتصلة بالتنوع البيولوجي ، التي لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، في الإجراءات الجديدة أو الإجراءات الموجودة لتقييم الوقع البيئي ، مع ملاحظة أن بعض الإجراءات الموجودة يمكن أن تأخذ تلك الشواغل في الحسبان بشتى الطرائق . وينبغي تطبيق الخطوط الإرشادية في ترابط مع الخطوط الإرشادية لإدماج القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في التشريع و/أو العمليات ، وفي التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الوقع البيئي التي ساندها مؤتمر الأطراف في الفقرة 1 من مقرره 7/6 ألف ، والوارد في المرفق بالمقرر المذكور .

3- على نحو أشد تحديداً ، إن الغرض من هذه الخطوط الإرشادية هي أن تكون إطاراً تستطيع من خلاله الحكومات ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين وصانعو القرار ومديرو مشروعات الإنماء والتخطيط ، أن يكفلوا ما يلي :

(أ) أن تساند المشاركة والاشراك الكامل والفعال للمجتمعات الأصلية والمحلية في ممارسات الفرز وتحديد المدى وتخطيط النشاط الانشائي ؛

(ب) أن تأخذ في الحسبان كما ينبغي الشواغل والمصالح الثقافية والبيئية والاجتماعية للمجتمعات الأصلية والمحلية ولاسيما النساء اللائي الذين كثيرا ما يتحملن حصة كبيرة تفوق النسب المقبولة من الوقع السلبي للنشاط الانشائي.

(ج) أن تؤخذ في الحسبان المعرفة التقليدية للسكان الأصليين والمحليين كجزء من عمليات تقييم الوقع البيئي والاجتماعي والثقافي ، مع المراعاة اللازمة لتملك زمام المعرفة التقليدية والحاجة إلى حمايتها وصونها .

(د) تعزيز استعمال التكنولوجيات المناسبة

(ه) تبين وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع أو تخفيف أي وقع سلبي للأنشطة الانشائية المقترحة

(و) ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العلاقات بين العناصر الثقافية والبيئية والاجتماعية.

4- إن الخطوط الإرشادية تعترف بأن المشروعات الإنمائية تختلف اختلافاً هائلاً من حيث طبيعتها وحجمها وتعقيدها ، بالنسبة لجوانب مثل مداها وحجمها ومدتها ؛ والأهمية الاستراتيجية والاقتصادية ؛ وطبيعة آثارها . ولذا فإن الخطوط الإرشادية ينبغي تكييفها كي تلاءم الظروف المناسبة لكل مشروع إنمائي . ولذا تستطيع البلدان الفردية أن تعيد تحديد الخطوات في إجراءات تقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي كي تجعل تلك الخطوات متمشية مع احتياجاتها ومتطلباتها ، آخذة في حسبانها احتياجات وشواغل مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، واطارها الوطني التشريعي والاداري السياسي.

5- إن إجراءات تقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي ينبغي أن تشير إلى نصوص أخرى لها صلة بالموضوع ، من تشريع داخلي ولوائح وخطوط إرشادية واتفاقات بيئية دولية ومتعددة الأطراف وبروتوكولات ، صدّق عليها الطرف المعني ودخلت في حيز النفاذ .

ثانياً- استعمال المصطلحات

6- تحقيقاً للغرض المقصود من مشروع الخطوط الإرشادية الحالية :

(أ) عبارة *تقييم الوقع الثقافي* - تشير إلى تقييم وقع مشروع أو نشاط إنمائي مقترح يتعلق بطريقة معيشة مجموعة معينة أو مجتمع من الناس : وتقييم الوقع الثقافي يعالج في المعتاد الوقع – من مفيد أو ضار – لنشاط إنشائي مقترح يمكن أن يؤثر مثلاً في القيم وأنظمة المعتقدات والقوانين العرفية واللغة أو اللغات ، والأعراف والاقتصاد والعلاقات بالبيئة المحلية وبأنواع معينة ، وبالتنظيم الاجتماعي والتقاليد التي لدى المجتمع المتأثر أو المتضرر بالموضوع ؛

(ب) عبارة *تقييم الوقع على التراث الثقافي* – تشير إلى الوقع المحتمل ، من مفيد أو ضار ، لنشاط إنمائي مقترح على الظواهر الفيزيقية لتراث الثقافي لأحد المجتمعات ، شاملاً المواقع والهياكل والبقايا أو الأطلال ذات القيمة أو الأهمية الإركيولوجية أو المعمارية أو التاريخية أو الدينية أو الروحية أو الثقافية أو البيئية والجمالية ؛

(ج) عبارة *القانون العرفي* – تعني القانون الذي يتألف من أعراف وعادات مقبولة بإعتبارها متطلبات قانونية أو قواعد سلوك إجبارية ؛ وممارسات ومعتقدات لها من القيمة الجوهرية وتعد جزءاً لا يتجزأ من نظام اجتماعي واقتصادي يجعلها تعامل باعتبارها بمثابة قوانين[34] /

(د) عبارة *تقييم الوقع البيئي* – تعني عملية تقييم الوقع البيئي المحتمل لمشروع أو نشاط إنمائي مقترح ، يأخذ في الحسبان الوقع الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والبشري المترابط بعضه ببعض ، سواء أكان مفيداً أو ضاراً

(هـ) عبارة *الموقع المقدس* – قد تعني الإشارة إلى موقع أو شيئ أو هيكل أو منطقة أو سمة أو مساحة طبيعية تحوزها الحكومات الوطنية أو المجتمعات الأصلية ، أو مساحة (مثلاً منطقة مقابر ومرجة في الغابات ، وسمة طبيعية) تعد ذات أهمية خاصة وفقاً لعادات مجتمع من السكان الأصليين أو المحليين ، بسبب أهميتها الدينية و/أو الروحية ؛

(و) عبارة *تقييم الوقع الاجتماعي*- تشير بصفة عامة إلى الوقع ، من مفيد أو ضار ، لنشاط إنمائي مقترح يمكن أن يؤثر في رفاه أو حيوية أو بقاء مجتمع يتأثر به ، - أي يؤثر في نوعية حياة مجتمع من المجتمعات ، تقاس بمقياس مؤشرات اجتماعية اقتصادية شتى ، مثل توزيع الدخل ومستويات العمالة وفرص العمالة ، والصحة والرفاه ، والتربية وإتاحة الإسكان والإيواء ومستوياتهما ، والبنيات الأساسية والخدمات ؛

(ز) عبارة *التقييم البيئي الاستراتيجي* – هي العملية التي تستخدم شكلاً رسمياً ومنتظماً وشاملاً لتبين وتقييم العواقب الاقتصادية للسياسات والخطط والبرامج المقترحة ، لكفالة إدراجها إدراجاً كاملاً ومعالجتها في مرحلة مبكرة من صنع القرار ، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية[35] /

(ح) عبارة *المعرفة التقليدية* – تشير إلى المعارف والابتكارات والممارسات التي لدى السكان الأصليين والمحليين ، التي تجسد أنماط العيش التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

ثالثاً- اعتبارات إجرائية

اذ يلاحظ أن الفاعلين الضالعين في عملية التقييم قد يشملون القائم بالنشاط الانشائي ووكالة حكومية أو أكثر ومجتمعات اصلية ومحلية وخبراء تقنيين يتولون التقييم ؛

7- واذ يلاحظ أيضا من المستصوب إدراج الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي في عملية تقييم وحيدة ، ومع مراعاة أن المكونات الأساسية لعملية تقييم الوقع البيئي كما جاء وصفها في الخطوط الإرشادية لإدراج القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي ، وفي الوقع البيئي الاستراتيجي ، إن التقييم المتكامل ينبغي أن يشمل المراحل الآتية :

(أ) *المرحلة التحضيرية*

(1) الفرز ؛

(2) تحديد المدى ؛

(ب) *المرحلة الرئيسية*

(1) تحليل وتقييم الوقع ؛

---

[34] / تعريف وارد في *Black's Law Dictionary* (7th edition), 2000

[35] / تعريف وارد في الفقرة 1(ب) *من الخطوط الإرشادية لإدراج قضايا التنوع البيولوجي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي وتقييم الوقع البيئي الاستراتيجي* ، الواردة في المرفق بالمقرر 7/6 ألف

(2) النظر في تدابير التخفيف (شاملة عدم القيام بالنشاط الإنمائي وإيجاد تصميمات بديلة أو مواقع بديلة أو مواقع بديلة تتفادي الوقع ، وإدماج ضمانات في تصميم النشاط الانمائي أو توفير تعويضات – من نقدية و/أو غير نقدية – عن الوقع الضار) ؛

(ج) *مرحلة التبليغ وصنع القرار*

(1) التبليغ عن الدراسة المتعلقة بتقييم الوقع ؛

(2) استعراض الدراسة المتعلقة بتقييم الوقع ؛

(3) صنع القرار ؛

(4) ادارة التصميم وخطط الرصد شاملة الأدوار والمسؤوليات والمقترحات البديلة ومتطلبات وشروط تخفيف الوقع،

(د) *مرحلة الرصد والمراجعة :*

الرصد والمراجعة البيئية

8- ينبغي أيضاً النظر في اتخاذ الخطوات التالية – كجزء من المراحل السابقة – عند القيام بعمليات تقييم الوقع لنشاط إنمائي مقترح إجراؤه – أو يحتمل أن يكون له وقع – على المواقع المقدسة أو داخل الأراضي التي تشغلها أو تستعملها مجتمعات السكان الأصليين والمحليين :

(أ) الإخطار ومشاورة الجمهور من جانب القائم بالنشاط الإنمائي ، بشأن النشاط الذي يزمعه ؛

(ب) تبين مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وأصحاب المصلحة الذين يحتمل أن يتأثروا بالنشاط الإنمائي المزمع ؛

(ج) إيجاد آليات فعالة لمشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، شاملة مشاركة النساء الشبيبة في عمليات صنع القرار ؛

(د) إيجاد عملية متفق عليها لتسجيل وجهات النظر والشواغل التي لدى أعضاء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، الذين يمكن أن يكون للنشاط الإنمائي المزمع وقع على مصالحهم ؛

(هـ) *مكرر* ايجاد عملية تستطيع المجتمعات الأصلية والمحلية بموجبها أن تختار قبول أو رفض نشاط انشائي مقترح يمكن أن يكون له وقع عليها

(و) تبين وتوفير موارد كافية ، من بشرية ومالية وتقنية وقانونية ، في سبيل تحقيق مشاركة فعلية من جانب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في جميع مراحل إجراءات تقييم الوقع ؛

(ز) إنشاء خطة للإدارة البيئية ، تشمل خطط طوارئ بشأن ما يمكن أن يحدث من وقع ضار ، من ثقافي وبيئي واجتماعي ، عن نشاط إنمائي مزمع ؛

(ح) *تبيين الفاعلين* المسؤولين عن الالتزام والجبر التعويضي والتأمين والتعويض،

(ط) عقد اتفاقات أو خطط عمل، حسب مقتضى الحال وبشروط متفق عليها تبادليا بين القائم بالنشاط الانمائي المقترح والمجتمعات الأصلية والمحلية المتضررة أو المتأثرة، لتنفيذ تدابير تمنع أو تخفف أي وقع سلبي ناشئ عن النشاط الانشائي المقترح،

(ي) إيجاد عملية استعراض واستئناف ضد ما يقرر من خطوات .

9- بينما التركيز على تقييمات الوقع البيئي والثقافي والاجتماعي هو أمر مختلف بالضرورة ، إلا أنه من المفترض أن الخطوات أو المراحل للقيام بجميع الأنواع الثلاثة للتقييم ، ستكون معظمها أنواعاً واحدة . بيد أنه ، في حالة النشاط الإنمائي الصغير الحجم والمحلي الموقع ، والمنبثق أيضاً عن مبادرة علمية ، قد يكون من المستطاع غض النظر عن بعض تلك الخطوات .

ألـف - قيام القائم بالمشروع الإنمائي المقترح بإخطار الجمهور ومشاورته

10- إن من يتولى القيام بنشاط إنمائي مقترح ينبغي أن يقوم بأخطار الجمهور ومشاورته بشأن نيته القيام بذلك النشاط . وهذا الإخطار ينبغي أن يستعمل جميع الوسائل العامة العادية للتبليغ (الجرائد ، الأذاعة ، التليفزيون ، الإعلام بالبريد ، إلخ) وأن يأخذ في الحسبان حالة المجتمعات النائية أو المنعزلة ، أو يكفل أن يجرى هذا الإخطار والتشاور باللغة أو باللغات التي تستعملها المجتمعات والمناطق التي سوف تتأثر بالنشاط وينبغي لهذا الإخطار أن يبين بوضوح الجهة القائمة به ، وأن يتضمن موجزاً للأقتراح ، وبياناً بالمناطق والمجتمعات التي يمكن أن تتأثر به ، وبياناً بالوقع المتوقع (إن كان هناك شئ منه) على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، وكذلك الوقع الاحتمالي ، من ثقافي واجتماعي ، وترتيبات مشاورة الجمهور ، وتفاصيل الاتصال ، والتواريخ الرئيسية في حياة المشروع ، بما فيها تواريخ إجراءات تقييم الوقع ، وبيان الإلتزامات الناشئة بموجب القوانين الوطنية ودون الوطنية والاتفاقات دون الاقليمية والاقليمية والدولية.

11- ينبغي أن يتاح الأقتراح بإجراء النشاط الإنمائي وتقييم الوقع للمنظمات التي تمثل مجتمعات السكان الأصليين والمحليين المتأثرة به ، وكذلك أصحاب المصلحة المتأثرين ، في سبيل توفير الفرصة لمشاورة الجمهور وتفحص الجمهور لهذا النشاط . وينبغي أن تتضمن تلك المعلومات جميع التفاصيل المتعلقة بالاقتراح . وينبغي أيضاً أن يترك الإخطار ومشاورة الجمهور بشأن النشاط الإنمائي المقترح الوقت الكافي للمجتمع المتأثر

بالنشاط كي يعد إجابته عليه . وينبغي أن تتاح فرصة لتقديم تلك الإجابة للجهة القائمة بالنشاط الإنمائي المزمع ، وأن يتاح لتلك الجهة أن تنظر في تلك الإجابة نظرة ملية وعادلة .

باء- تبين المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين وأصحاب المصلحة المحتمل أن يتأثروا بالنشاط الإنمائي المزمع

12- إن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين يجب أن يشاركوا في أي نشاط إنمائي مقترح إجراؤه أو محتمل أن يكون له وقع - على الأراضي التي يشغلونها أو يستعملونها بصفة تقليدية ، ويجب إيلاؤهم الاحترام الكامل في جميع مراحل عملية الإنماء، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ.

13- ينبغي القيام بعملية رسمية لتبين أعضاء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، والخبراء والمنظمات وأصحاب المصلحة منهم ، بما في ذلك إجراء مشاورات محلية ومفتوحة . وبعد تبين جميع الأطراف ، يكون من المناسب أن تنشأ رسمياً لجنة تمثل جميع الأطراف ، وأن يسند إليها تكليف يحدد ما تتمتع به من إشراف على عمليات تقييم الوقع ، خصوصاً فيما يتعلق بمرحلتى الفرز وتحديد المدى ، ولإنشاء أية خطة للإدارة البيئية ، وكذلك لوضع خطط طوارئ ثقافية واجتماعية. وفي انشاء هذه اللجنة ينبغي ايلاء عناية خاصة لكفالة التمثيل السوي للمجتمعات الأصلية والمحلية.

جيم - إنشاء آليات لمشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين

14- إن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين المتأثرة بالنشاط ينبغي أن تكون ممثلة في أية هيئة معينة للإشراف على مرحلتى الفرز وتحديد المدى في مرحلة تقييم الوقع المتعلق بنشاط إنمائي مزمع ، وينبغي إشراكهم في وضع شروط التكليف بالقيام بتقييمات الوقع . وينبغي أن تؤخذ أيضاً في الحسبان ، في مرحلتى الفرز وتقييم المدى ، أية خطط إنمائية وأية آليات للتقييم البيئي الاستراتيجي أعرب عنها مجتمع متأثر بالنشاط .

15- بالإضافة إلى تمكين أية هيئة أنشئت للإشراف على عملية تقييم الوقع ، فإن المشاركة الكاملة والفعالة وضلوع مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في النشاط المزمع ، هما أمر ينبغي أن ينظر في استعمال نماذج تشاركية لإسهام المجتمع خلال إجراء تقييمات الوقع ، شاملاً صنع القرار. وينبغي أيضاً للقائم بالنشاط أن يقدم تغذية مرتدة بإنتظام إلى المجتمع المتأثر ، خلال جميع مراحل تقييم الوقع وعمليات الإنماء .

16- في سبيل تسهيل إشراك المجتمعات المتأثرة ، ينبغي تبين الخبراء المحليين والتعرف على خبرتهم والتعاقد على خدماتهم في اقرب فرصة .

دال- إيجاد عملية متفق عليها لتسجيل آراء وشواغل أعضاء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الذي يحتمل أن تتأثر مصالحهم بنشاط إنمائي مزمع

17- إن القائم بالنشاط المزمع وأعضاء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين المتأثرة ، قد يكونوا راغبين في إيجاد عملية تسمح بتسجيل سويّ لآراء وشواغل المجتمعات ، إذ أن أعضاء المجتمعات قد لا يكونون في موقف يسمح لهم بحضور الاجتماعات العامة ، مثلاً بسبب نأي المنطقة التي يعيش فيها المجتمع المذكور ، أو بسبب ضعف الصحة . وبينما قد يكون من المفضل الحصول على بيانات مكتوبة ، إلا أن آراء أعضاء المجتمع يمكن أيضاً أن تقدم على شرائط فيديو أو شرائط سمعية أو بأية وسيلة مناسبة توافق عليها المجتمعات.

هاء- تبين وتوفير موارد كافية ، من بشرية ومالية وتقنية وقانونية ، في سبيل المشاركة الفعالة ، من جانب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، في جميع مراحل إجراءات تقييم الوقع

18- إن تبين الموارد في وقت مبكر ، وكذلك توفير تلك الموارد حسب الظروف ، سواء أكانت موارد بشرية أو مالية أو تقنية أو قانونية ، لمساندة ما لدى المجتمعات السكان الأصليين والمحليين من خبرة ، أمر من شأنه أن يساعد على المشاركة الفعالة من جانب تلك المجتمعات في عملية تقييم الوقع . وبصفة عامة ، كلما كان النشاط الإنمائي المزمع كبيراً ، كلما كان الوقع الاحتمالي كبير وواسع الرقعة ، وبذلك تكون متطلبات المساندة وبناء القدرة أيضاً متطلبات أكبر .

واو- إنشاء خطة للإدارة البيئة شاملة خطط طوارئ بشأن ما يحتمل من وقع ضار ، من ثقافي وبيئي واجتماعي ، ينشأ عن نشاط إنمائي مزمع

19- في سبيل جنى أعظم قدر من المنافع والإقلال إلى أبعد حد من الوقع الضار ، سيقتضي الأمر في معظم الحالات إنشاء خطة للإدارة البيئية لإيجاد إطار يمكن أن يتم فيه النشاط المزمع . ولذا فإن صياغة خطة الإدارة البيئية ينبغي أن تسترشد بالخطة الإنمائية التي لدى المجتمع الذي يتأثر بالنشاط ، و/أو بإجراءات التقييم البيئي الاستراتيجي ، حيث تكون مثل تلك الخطط موجودة ، وينبغي أن تتضمن الصياغة المذكورة أيضاً خطط طوارئ لمواجهة الوقع الضار المحتمل ، من ثقافي واجتماعي .

زاي-تبين الفاعلين المسؤولين عن الالتزامات والجبلا التعويضي والتـأمين والتعويض

20- في سبيل صون صحة ورفاه وأمن المجتمعات الأصلية والمحلية المتأثرة والأنظمة الايكولوجية التي يعيشون عليها، وبقدر الامكان في سبيل منع الوقع الضار، الثقافي والبيئي والاجتماعي، لأي نشاط انمائي مقترح، ينبغي أن يتبين بوضوح الفاعلون الذين ينبغي أن يتحملون المسؤولية عن اللتزام والجبر التعويضي والتأمين والتعويض.

حاء- عقد اتفاق أو خط عمل لشروط متفق عليها تبادليا بين القائم بنشاط إنمائي مزمع والمجتمع الأصلي والمحلي المتأثر بذلك النشاط

21- في سبيل حماية مصالح مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، يمكن التفاوض في اتفاق بين المجتمع والقائم بالنشاط الإنمائي . وشروط ذلك الاتفاق ، الذي يكون خاضعاً للتشريع وللوائح الوطنية ، يمكن أن تغطي الجوانب الإجرائية لتقييمات الوقع بما في ذلك خيار عدم القيام باي عمل ، وبيان الحقوق والواجبات والمسؤوليات لجميع الأطراف ، وأن تعالج أيضاً أية تدابير لمنع أو تخفيف أي وقع سلبي ناشئا عن النشاط الانمائي المقترح

طاء- إنشاء عملية استعراض واستئناف ما قد يتخذ من قرارات

22- ينبغي للأطراف ، إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل ، أن تكفل إيجاد عملية استعراض واستئناف للقرارات الصادرة، لتحكيم في المنازعات والاستماع إلى الاستئنافات بين القائم بالمشروع الإنمائي ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين المتأثرة . وينبغي أن تأخذ هذا الإجراء في الحسبان طرائق التوسط وفض المنازعات التي يمكن أن تتضمن طرائق تقليدية.

رابعاً - إدماج تقييمات الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي بوصفها عملية وحيدة

23- مع مراعاة العلاقة الفريدة بين المجتمعات الأصلية والمحلية والبيئة إن الخطوط الإرشادية تسمح بالنظر في إدماج تقييمات الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي بوصفها عملية وحيدة . وإجراء تقييمات الوقع ينبغي أن يفي بمتطلبات اتفاقية التنوع البيولوجي الواردة في المادتين 14 و 8 (ي) ، وأن يأخذ في الحسبان المبادئ العامة التي تعد إرشاداً لبرنامج العمل الخاص بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام . والخطوط الإرشادية ينبغي أن تأخذ في الحسبان العمل المتعلق بإدماج قضايا التنوع البيولوجي في تقييم الوقع البيئي وتقييم الوقع الاستراتيجي وفقاً للمادة 14 من الاتفاقية ، وأن يولى عناية خاصة لإدماج الاعتبارات الثقافية والاجتماعية في أي تشريع أو سياسات تتعلق بتقييم الوقع البيئي .

ألف- تقييمات الوقع الثقافي

24- من خلال عملية تقييم الوقع الثقافي ، وخصوصاً أثناء مرحلتي الفرز وتحديد المدى ، إن القضايا ذات الأهمية الثقافية الخاصة ينبغي تبينها مثل التراث الثقافي والديانات والمعتقدات والتعاليم المقدسة والممارسات العرفية وأشكال التنظيم الاجتماعي ، وأنظمة استعمال الموارد الطبيعية ، بما فيها أنماط استعمال الأراضي في الأماكن ذات الأهمية الثقافية ، والمواقع المقدسة ، والاحتفالات ، واللغات , وأنظمة القانون العرفي ، والهياكل السياسية والأدوار والأعراف . والوقع المحتمل على جميع جوانب الثقافة ، شاملة المواقع المقدسة ، ينبغي إذن أن يؤخذ في الحسبان عند إجراء تقييمات للوقع الثقافي .

25- إن تقييم الوقع على التراث الثقافي مجال يهتم بالوقع المحتمل لنشاط إنمائي مزمع على الظواهر الفيزيقية للتراث الثقافي لمجتمع من المجتمعات ، وكثيراً ما يكون خاضعاً للقوانين الوطنية المتعلقة بالتراث . وإجراء تقييم للوقع على التراث الثقافي أمر يحتاج ، حسب مقتضي الظروف ، إلى مراعاة القيم الدولية والوطنية والمحلية للتراث .

26- في حالة ما إذا كانت هذه المواقع أو هذه الأشياء ذات الأهمية الاحتمالية كتراث ، في حالة اكتشافها أثناء أعمال حفر التربة ، في نطاق نشاط إنمائي ، عندئذ ينبغي وقف جميع الأنشطة في المنطقة وحول المنطقة التي تم فيها الاكتشاف ، إلى أن ثمة يتم سوي للوضع الإركيولوجي أو للتراث .

27- عند تحديد مدى تقييم الوقع الثقافي ينبغي أن يؤخذ ما يلي في الحسبان :

(أ) الوقع المحتمل على استمرار الاستعمال العرفي للموارد البيولوجي ؛

(ب) الوقع المحتمل على احترام وصون واستبقاء المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ؛

(ج) البروتوكولات ؛

(د) الوقع المحتمل على المواقع المقدسة وما يرتبط بها من أنشطة شعائرية أو احتفالية ؛

(هـ) احترام الحاجة إلى صون الطابع الثقافي الخصوصي (أي الخصوصيات الثقافية) ؛

(و) الوقع المحتمل على ممارسة القوانين العرفية .

1- الوقع المحتمل على الاستمرار العرفي المألوف لاستعمال الموارد البيولوجية

28- لابد من أن تراعي ، في عملية التقييم ، ألا يسبب أن نشاط إنمائي مزمع تدخلاً لا مبرر له في الاستعمالات العرفية للموارد البيولوجي التي تفي بمتطلبات الاتفاقية ، لاسيما فيما يتعلق بالمادة 10(ج) ، إذ أن هذا التدخل قد يؤدي فعلاً إلى تخفيض التنوع الجيني الذي يستبقيه ويسانده الاستعمال العرفي ، مع ما يستتبع ذلك من ضياع المعارف والممارسات التقليدية المرتبطة بالموضوع .

2- الوقع المحتمل على احترام المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وعلى صونها واستبقائها

29- في إجراء تقييمات الوقع الثقافي ، ينبغي العناية بإحترام الحراس المعرفة التقليدية أو حائزيها و المعرفة ذاتها . وينبغي الالتزام بالقوانين العرفية التي تحكم ملكية المعرفة التقليدية والحصول عليها ومراقبتها واستعمالها ونشرها . ويمكن أن تكون المعرفة التقليدية مكونة هامة من مكونات عملية التقييم ، ويمكن جمعها باعتبارها قرينة أو برهان . وفي حالة منازعة بشأن ما يزعم من طبيعة للوقع الذي حدث ، فإن المعرفة التقليدية يمكن المماراة فيها (أي جعلها موضع تساؤل) ويمكن أن توضع بروتوكولات لتغطي جميع الظروف المنظورة ، خصوصاً فيما يتعلق بكشف النقاب عن معرفة سرية أو معرفة مقدسة ، خصوصاً الظروف التي قد تنطوي على جلسات استماع عامة وإجراءات مقاضاة أمام المحاكم . وفي حالة كشف النقاب عن معرفة سرية أو مقدسة ، ينبغي كفالة الاتفاق المسبق عن علم واتخاذ تدابير حماية مناسبة .

3- البروتوكولات

30- كجزء من اتفاقات أو خطط عمل ممكنة بين القائم بالنشاط الانمائي والمجتمعات المعنية وفي سبيل تسهيل السلوك السوي من جانب النشاط الانشائي والعاملين المرتبطين به على المواقع وعلى الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها المجتمعات الأصلية والمحلية بصفة تقليدية. وقد يقتضي الأمر وضع بروتوكولات محددة بالنسبة لأنواع خاصة من النشاط الإنمائي (مثلاً سياحة المغامرات ، التعدين (mining) وقد يحتاج الأمر أن يراعي المسلك الذي لابد من الإلتزام به عند زيارة مجتمعات السكان المحليين ، خصوصاً المواقع الخاصة أو عند التعامل مع أعضاء

مجتمعات السكان الأصليين والمحليين أنفسهم . وينبغي أن تحترم البروتوكولات اللوائح الموجودة من قبل بموجب ما يوجد من تشريعات متصلة بالموضوع على الصعيد الوطني ودون الوطني أو صعيد الحكم الذاتي للمجتمعات .

4- الوقع المحتمل على المواقع المقدسة وما يرتبط بها من أنشطة شعائرية أو احتفالية

31- عند اقتراح إجراء إنماءات على مواقع مقدسة أوعلى أراضي ومياه تشغلها او تستعملها للمجتمعات الأصلية والمحلية بصفة تقليدية ، ينبغي للعاملين المرتبطين بهذه الإنمائات أن يعترفوا بأن كثير من المواقع المقدسة أو المناطق أو الأماكن الأخرى ذات الأهمية الثقافية ، قد يكون لها وظائف هامة فيما يتعلق بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، وتبعاً لذلك فيما يتعلق بإستبقاء الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها تلك المجتمعات لرفاها .

32- اذا كان من الضروري تقييم الوقع الاحتمالي لمشروع إنمائي مزمع على موقع مقدس ، ينبغي أن تشمل عملية التقييم اختيار موقع بديل للإنماء ، في تشاور مع حراس الموقع والمجتمع المتأثر ككل وحيثما. يكون هناك موقع مقدس سوف يتأثر بنشاط إنمائي مزمع ، وفي الحالات التي لا يوجد فيها قانون لحماية الموقع ، فإن المجتمع من السكان الأصليين والمحليين يمكن أن يكون راغباً في وضع بروتوكولات تتعلق بذلك الموقع ، في سياق النشاط الإنمائي المزمع .

5- احترام الحاجة إلى صون الطابع الثقافي الخصوصي (الخصوصية الثقافية)

33- أن القائمين بنشاط إنمائي والعاملين في ذلك النشاط ينبغي أن يحترموا الحساسيات الثقافية واحتياجات السكان الأصليين والمحليين إلى صون طابعهم الخصوصي ، خصوصاً فيما يتعلق بالشعائر والاحتفالات الهامة ، كشعائر الانتقال والموت ، وأن تكفل أيضاً إلا تصطدم تلك الأنشطة بالنشاط اليومي الروتيني والنشاطات الأخرى لتلك المجتمعات .

6- الوقع المحتمل على ممارسة القوانين العرفية

34- إن مقترحات بذل أي نشاط إنمائي ينبغي تقييمها لمعرفة الوقع المحتمل على القوانين العرفية لأي مجتمع متأثر به. فإذا كان النشاط الإنمائي يقتضي إدخال قوة عاملة من الخارج ، أو يتطلب تغيرات في الأنظمة العرفية المحلية (مثلاً فيما يتعلق بحيازة الأرض أو ملكيتها ، وتوزيع الموارد والمنافع) قد تنشأ منازعات عن ذلك . ولذا قد يقتضي الأمر تقييم بعض أجزاء القانون العرفي ، وتوضيح الشؤون المتعلق بسلطة الولاية ، والتفاوض في طرائق من شأنها أن تخفض إنتهاكات القوانين المحلية .

باء- تقييمات الوقع البيئي

35- عند القيام بتنفيذ المكونة البيئية من مكونات وقع ينشأ عن نشاط إنمائي مزمع أن يجرى ، أو يحتمل أن يكون له وقع على مواقع مقدسة وعلى أراضي ومياه تشغلها أو تستعملها تقليدياً مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، فإن الخطوط الإرشادية لإدماج القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي وتقييم الوقع البيئي الاستراتيجي ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان . أن القوانين الوطنية التي تعالج تقييمات الوقع البيئي ينبغي أن تحترم ما تملكه مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من حقوق ناشئة عن معاهدات وحقوق ثابتة قانونا وتقييمات الوقع البيئي - باعتبارها عمليات تجميع المعلومات- يمكن أن تسهم في حماية حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية بالاعتراف بما للمجتمعات الأهلية والمحلية المتضررة أو المتأثرة من أنشطة وتقاليد ومعتقدات متميزة

36- إن الوقع المباشر وغير المباشر للنشاط الإنمائي المزمع ، على التنوع البيولوجي المحلي وعلى مستويات الأنظمة الإيكولوجية والأنواع والجينات ، أمر ينبغي تقييمه ، خصوصاً فيما يتعلق بمكونات التنوع البيولوجي التي تعتمد عليها مجتمعات السكان الأصليين والمحليين المتأثرة ، ويعتمد عليها أعضاؤها لكفالة سبل العيش لهم ورفاههم وسد احتياجاتهم الأخرى . وينبغي أن يتم بعناية تقييم ورصد النقع غير المباشر على المدى الطويل. وينبغي أن يتم بصرامة تقييم اقتراح النشاط الانشائي فيما يتعلق بادخال أنواع غازية

1- دراسات خط الأساس

37- في سبيل القيام بفعالية بتقييم للوقع البيئي لنشاط إنمائي مزمع ، فمن المرغوب فيه إجراء دراسة على خط الأساس ، لتبين مكونات التنوع البيولوجي التي لها أهمية خاصة لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين المتأثرة بذلك النشاط. والمعرفة التفصيلية للموارد البيولوجية (الأنظمة الإيكولوجية ، الأنواع ، التنوع الجيني) أمر جوهري لحماية التنوع البيولوجي والقيم الثقافية معاً . وهذه الدراسة على خط الأساس ينبغي أن تتضمن ، مثلاً ، بيان ما إذا كانت أنماط الموائل التي سوف تتأثر بنشاط المزمع ممثلة في أماكن أخرى في محميات حفظ موجودة فعلاً (بموجب أنظمة المحميات الوطنية) وما إذا كانت أنواع معينة من المحاصيل (وسلالات منها) للأغذية والزراعة ، ممثلة في مجموعات خارج الموضع الطبيعي . ودراسات خط الأساس ينبغي أن تجمع البيانات المتعلقة بما يلي :

(أ) قوائم جرد الأنواع (شاملة بيان الأنواع الخاصة الهامة لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين كغذاء أو أدوية أو وقود أو أعلاف أو للبناء أو للمنتجات الحرفية أو للكساء أو للأغراض الدينية والاحتفالية ، إلى آخره) ؛

(ب) تبين الأنواع المعرضة للإنقراض ، والأنواع المهددة بمخاطر إلى آخره ، (قد يكون أشار إليها الكتاب الأحمر لبيانات الـ IUCN ، وقوائم الجرد الوطنية) ؛

(ج) تبين الموائل ذات الأهمية الخاصة (كأراضي للتناسل أو للتحضين ، وبقايا النباتات الأصلية ، ومناطق المأوى للحياة البرية والممرات للحياة البرية ، والموائل والطرق للأنواع المهاجرة) ومواسم التناسل الحرجة للأنواع الحرجة ؛

(د) تبين المناطق ذات الأهمية الاقتصادية الخاصة (مثل الأراضي الصيد وصيد الأسماك ، ومناطق الحصاد ، والأخشاب الهامة) ؛

(هـ) تبين السمات الفيزيقية ذات الأهمية الخاصة (مثلاً مجاري الماء ، العيون ، المناجم والمحاجر التي تسد الاحتياجات المحلية) ؛

(و) تبين مواقع التنوع البيولوجي ذات الأهمية الدينية والروحية والاحتفالية والمقدسة (مثل المرجات المقدسة ومواقع التوتيم) .

38- تمشياً مع المبدأ 11 من نهج الأنظمة الإيكولوجية ، الذي ساندة مؤتمر الأطراف في الفقرة 1 من مقرره 6/5 ، ينبغي أن تعتبر المعرفة التقليدية كمكونة هامة ولا تتجزأ من دراسات خط الأساس ، خصوصاً المعرفة التقليدية التي يملكها الذين لهم أرتباط طويل بالمنطقة المعنية التي يزمع إجراء نشاط إنمائي فيها . ويمكن في أحوال كثيرة مساندة المعرفة التقليدية بصورة فوتوغرفية قديمة وقصص شفوية تشير إلى مقالات في الجرائد وبأحداث تاريخية معروفة ، وتقارير أنثروبولوجية وغير ذلك من السجلات الواردة في مجموعات الارشيف .

جيم - تقييمات الوقع الاجتماعي

39- في سبيل القيام بتقييم الوقع الاجتماعي على نحو فعال ، فيما يتعلق بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين ،الذين يتأثرون أو من المرجح أن يتأثروا بنشاط إنمائي مزمع ، إن مرحلتى الفرز وتحديد المدى ينبغي أن تأخذا في الحسبان عامل التوازن بين الجنسين والعوامل الديمجرافية ، والإسكان والإيواء ، والعمالة والبنيات التحتية والخدمات ، والدخل وتوزيع الموجودات ، والأنظمة التقليدية ووسائل الإنتاج وكذلك الاحتياجات التربوية والمهارات التقنية والآثار المالية لذلك كله .

40- إن الإنماءات المقترحة ينبغي تقييمها فيما يتعلق بالمنافع الملموسة لتلك المجتمعات ، مثلاً إنشاء العمالة غير الخطرة ، وإيجاد إيرادات باقية عن طريق تحصيل رسوم مناسبة ، وإمكانية الحصول على أسواق وتوزيع فرص تنويع الدخل وتقييم التغييرات على الاقتصاد التقليدي يمكن أن يشمل التقدير الاقتصادي للوقع الاجتماعي السلبي مثل الاجرام والأمراض المنقولة جنسيا.

41- إن الإنماءات التي تنطوى على تغيرات في الممارسات التقليدية في إنتاج الأغذية ، أو الطوى على إدخال الزراعة التجارية وحصد بعض الأنواع البرية الخاصة ، ينبغي تقييم ما تحدثه من تغييرات وإدخالات .

42- في تقييمات الوقع الاجتماعي ، ينبغي إيجاد مؤشرات للإنماء الاجتماعي تتمشى مع آراء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، وينبغي أن يراعي فيها التوزان بين الجنسين وأعتبارات اختلاف الأجيال ، والاعتبارات الصحية والأمان ، والأمن الغذائي وأمن سبل العيش والآثار المحتملة على تماسك المجتمع وتعبئته .

43- عند تحديد مدى تقييم الوقع الاجتماعي ينبغي أن ينظر فيما يلي :

(أ) القيام بدراسات على خط الأساس الديمغرافي والاجتماعي – الاقتصادي ؛

(ب) الوقع الاقتصادي ؛

(ج) الوقع المحتمل على الأنظمة التقليدية وحيازة الأرض وملكيتها ؛

(د) اعتبارات التوازن بين الجنسين ؛

(هـ) الاعتبارات المتعلقة بإختلاف الأجيال ؛

(و) جوانب الصحة والأمان ؛

(ز) الآثار على التماسك الاجتماعي ،

(ح) أنماط العيش التقليدية،

(ط) الوقع الاحتمالي على الحصول على الموارد البيولوجية لسبُل العيش،

1 - دراسات خط الأساس

44- في إجراء الدراسات على خط الأساس ، ينبغي أن تعالج المجالات الآتية ضمن أمور أخرى :

(أ) العوامل الديمغرافية (عدد وتركيبة الأعمار للسكان وتوزيع السكان وتحركاتهم ، شاملة التحركات الموسمية) ؛

(ب) الإسكان والمأوى ؛

(ج) الوضع القائم في المجال الصحي للمجتمع ، خصوصاً المشاكل والقضايا الصحية – وتوفر الماء النظيف، والأمراض المعدية والمتوطنة ، ووجوه القصور الغذائي ، واحتمالات طول الأعمار ، إلى آخره ؛

(د) إن مستويات العمالة ، ومجالات العمالة ، والمهارات (خصوصاً المهارات التقليدية : النسيج الحفر، صنع السلات بناء المراكب) ومستويات التعليم (شاملة المستويات التي تبلغ من خلال عمليات التربية غير الرسمية)/ التدريب ؛

(هـ) مستوى البنيات التحتية والخدمات (الخدمات الصحية ، النقل ، التصرف في النفايات ، توريد الماء ، التسهيلات الاجتماعية (أو الافتقار إليها) في سبيل الترفه ، إلى آخره) ؛

(و) مستوى وتوزيع الدخل (شاملاً الأنظمة التقليدية لتوزيع السلع والخدمات ، القائمة على أساس المعاملة بالمثل ، وتبادل السلع العينية ، وسائر المبادلات) ؛

(ز) توزيع الموجودات (مثلاً ترتيبات حيازة الأراضي ، الحقوق على الموارد الطبيعية ، ملكية الموجودات الأخرى من حيث بيان من له الحق في الحصول على الإيراد وعلى المنافع الأخرى) ؛

(ح) الأنظمة التقليدية للإنتاج (الأغذية ، الأدوية ، المنتجات الحرفية) ، شاملة دور الجنسين في هذه الأنظمة .

(ط) آراء المجتمعات الأهلية والمحلية بشأن مستقبلهم وطرائق ايجاد تطلعات مستقبلية.

45- بصفة خاصة إن العوامل الاجتماعية الاضافية الآتية التي تعتمد عليها مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في كسب عيشهم ، ينبغي أيضاً أن تأخذ في الاعتبار ، شاملة الوقع على ما يلي :

(أ) الأنظمة التقليدية غير النقدية للتبادل مثل المقايضة المباشر بين السلع وغيره من أشكال التجارة ، شاملة تبادل العمالة ؛

(ب) العلاقات الاقتصادية الاجتماعية المتصلة بالموضوع ؛

(ج) أهمية دور كل من الجنسين والعلاقات بينهما ؛

(د) المسؤوليات التقليدية ومفاهيم العدالة والتكافؤ في المجتمع ؛

(هـ) الأنظمة التقليدية لتقاسم الموارد الطبيعية ، شاملة الموارد التي حصل عليها عن طريق الصيد أو تجميعها أو حصادها .

2- الاعتبارات الاقتصادية

46- إن النشاط الإنمائي المقترح على المواقع المقدسة وعلى الأراضي والمياه التي تشغلها أو نستعملها المجتمعات الأصلية والمحلية بصفة تقليدية ينبغي أن يكفل منافع محسوسة تسفر عنها تلك المقترحات ، مثل إنشاء فرص العمل في بيئات عمل مأمونة وخالية من المخاطر ، وتوليد إيراد باقي عن طريق تحصيل رسوم مناسبة والحصول على أسواق وتنوع فرص توليد الدخل (الاقتصادي) للأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم . ووفقا للتشريع الوطني أو اللوائح الوطنية ذات الصلة ينبغي اشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات المراجعة المالية لمشروعات النشاط الانمائي التي تشارك فيها تلك المجتمعات، لكفالة الاستعمال الفعال للموارد المستثمرة

3- وقع محتمل على الأنظمة التقليدية لحيازة الأرض وعلى الاستعمالات الأخرى للموارد الطبيعية

47- إن الإنماءات التي تنطوي بصفة خاصة على تغيرات في الممارسات التقليدية لإنتاج الأغذية ، أو تنطوى على إدخال زراعات تجارية وحصاد تجاري لبعض الأنواع البرية الخاصة (مثلاً لتزويد الأسواق بطلباتها من أعشاب أو بمهارات أو نباتات طبية أو اسماك أو فراء أو جلود) قد تؤدي إلى إحداث ضغوط في سبيل إعادة هيكلة الأنظمة التقليدية لحيازة الأرض كي تستوعب الأحجام الجديدة من الإنتاج . وتشعبات هذه الأنواع من التغير يمكن أن تكون بعيدة المدى ، وتحتاج إلى تقييم سوي لها . والوقع المحتمل الناشئ عن زراعة و/أو حصد الأنواع البرية تجارياً ينبغي أيضاً التصدي له وتقييمه.

4- اعتبارات التوازن بين الجنسين

48- في تقييم الوقع الاجتماعي هناك حاجة خاصة إلى النظر في الوقع المحتمل لنشاط إنمائي مزمع على النساء في المجتمعات المتأثرة بذلك النشاط ، مع النظر كما ينبغي إلى دورهن بوصفهن موردات للأغذية وقائمات بإطعام الأسرة بإتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمع وبوصفهن رئيسات للمجتمعات العائلية ، وكذلك بوصفهن حارسات على التنوع البيولوجي وحائزات للعناصر الخاصة من المعرفة التقليدية (المتعلقة بهن على وجه التحديد) .

5- الاعتبارات المتعلقة بالإجيال

49- في أي تقييم للوقع الاجتماعي ، إن الوقع المحتمل لنشاط إنمائي مزمع على جميع الأجيال في مجتمع ما هو أمر ينبغي النظر فيه . ومن الشواغل الخاصة الوقع الذي يمكن أن يؤثر في فرص قيام الكبار بنقل ما لديهم من معرفة إلى الصغار الناشئين ، أو الوقع الذي قد يجعل بعض المهارات وبعض المعارف التقليدية أمراً زائداً عن الحاجة .

6- جوانب الصحة والأمان

50- في عملية تقييم الوقع ، إن جوانب الصحة والأمان في مسائل النشاط الإنمائي المزمع ، أمر ينبغي تفحصه . وجوانب الأمان ينبغي أن تشمل المخاطر التي من قبيل الإصابات الفيزيقية خلال البناء ، والمخاطر على الصحة المرتبطة بأشكال شتى من التلويث ، والاستغلال الجنسي ،

والاضطرابات الاجتماعية ، وحدوث تزعزعات في موائل النباتات الطبية ، واستعمال الكيمياويات مثل المبيدات . وينبغي فرز العمال الأجانب لتبين أية أمراض معدية يحملونها والتي قد لا يملك السكان المحليون مناعة ضدها ، أو التي ليس هناك دليل على وجودها من ظهرانيهم .

7- الآثار على التماسك الاجتماعي

51- إن عملية تقييم الوقع ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الآثار الاحتمالية التي قد تنجم عن نشاط إنمائي مزمع على المجتمع المتأثر بذلك النشاط وعلى أفراده ككل ، بإيجاد مزايا غير عادلة يجنيها أفراد أو جماعات خصوصيون ، نيتجة لعملية الإنماء ، على حساب المجتمع كله .

خامساً- اعتبارات عامة

52- ينبغي أن تؤخذ أيضا في الحسبان الاعتبارات العامة الآتية عند اجراء تقييم للوقع لنشاط انشائي مقترح أن يحدث أو من المحتمل أن يكون له وقع على المواقع المقدسة أو ضمن الأراضي التي تشغلها أو تستعملها المجتمعات الأصلية أو المحلية.

(أ) الموافقة المسبقة عن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية المتضررة أو المتأثرة،

(ب) اعتبارات التوازن بين الجنسين،

(ج) خطط تطوير المجتمعات،

(د) الاعتبارات القانونية

(هـ) الملكية والحماية والرقابة على المعارف والتكنولوجيات التقليدية المستعملة في عمليات التقييم،

(و) تدابير تخفيف الوقع والتهديد،

(ز) الحاجة الى الشفافية،

(ح) انشاء اجراءات استعراض وفض المنازعات،

ألف. الموافقة السابقة عن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية

53- في الحالات التي يقتضي فيها النظام القانوني الوطني موافقة مسبقة عن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية ينبغي أن تشمل عملية التقييم النظر في هل تم الحصول على تلك الموافقة. والموافقة المسبقة عن علم الخاصة بمختلف مراحل عملية تقييم الوقع ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحقوق والمعارف والابتكارات والممارسات التي لدى السكان الأصليين والمحليين، واستعمال اللغة والعملية اللازمتين، وتخصيص وقت كاف وتوفير معلومات صحيحة وواقعية ومضبوطة من الناحية القانونية، والتغييرات أو التعديلات على الاقتراح الأصلي بالنشاط الانمائي تقتضي موافقة اضافية مسبقة عن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية المتأثرة.

باء. اعتبارات التوازن بين الجنسين

54- ينبغي أن يؤخذ تماما في الاعتبار الدور الحيوي الذي تلعبه النساء والشباب، خصوصا النساء والشباب في المجتمعات الأصلية والمحلية، في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، والحاجة الى المشاركة الكاملة والفعالة من النساء في رسم السياسة وتنفيذها في سبيل حفظ التنوع البيولوجي.

جيم. تقييمات الوقع وخطط تنمية المجتمعات

55- ينبغي تشجيع المجتمعات الأصلية والمحلية وتزويدها بالمساندة والقدرة اللازمتين لصياغة خططها الانمائية الذاتية لتلك المجتمعات. وينبغي أن تتضمن هذه الخطط وضع وتطوير آليات للتقييم البيئي الاستراتيجي المتمشية وغايات وأهداف الخطط الانمائية والبرامج المناسبة الرامية الى استئصال الفقر، كما تحددها المجتمعات الأصلية والمحلية.

56- ان أية انشاءات أو تطويرات مقترح أن تحدث أو يحتمل أن يكون لها وقع على المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية المجتمعات المحلية والأصلية، ينبغي أن تحقق توازنا بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من ناحية، بينما تزيد من ناحية أخرى، فرص الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي والحصول والتقاسم المنصف للمنافع، والاعتراف بالمعارف التقليدية، وفقا للمادة 8 (ي) من الاتفاقية، وأن تسعى الى تقليل المخاطر الواقعة على التنوع البيولوجي. وينبغي أن ينعكس ذلك في عمليات تقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي.

دال. الاعتبارات القانونية

57- في أية اجراءات للتقييم، وبصرف الخضوع للتشريع الوطني ما يتمشى والالتزامات الدولية ينبغي أن تأخذ الحكومات ووكالاتها والقائمون بالنشاط الانمائي، في حسبانها حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية على الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستعملها بصفة تقليدية تلك المجتمعات وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي.

58- [هناك حاجة الى توضيح المسؤوليات القانونية – لا سيما تحديد الطرف الذي يملك الولاية على الشؤون التي يمكن أن تنجم خلال القيام بتقييمات للوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي، شاملة التطبيق والمسؤولية وتدابير الجبر التعويضي]

هاء. الملكية والحماية والتحكم في المعارف والتكنولوجيات التقليدية المستعملة في عمليات تقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي

59- تمشيا مع نهج الأنظمة الايكولوجية ينبغي للقائمين بتقديم مقترحات النشاط الانمائي أن يعترفوا بأهمية تفهم وتطبيق القيم والمعارف التي قد تمتّ الى استعمال ما تملكه المجتمعات الأصلية والمحلية من تنوع بيولوجي، وتطبيقها على التنمية المستدامة .

60- في جميع الظروف المتصلة بالنشاط الانمائي المقترح، ينبغي احترام حقوق الملكية الفكرية للمجتمعات الأصلية والمحلية على معارفها وابتكاراتها وممارساتها التقليدية. ولا ينبغي استعمال تلك المعارف الا بموافقة مسبقة عن علم من مالكي المعرفة التقليدية. وفي سبيل صون حقوقها ينبغي للمجتمعات الأصلية والمحلية أن تضع أو مساعدتها على أن تضع بروتوكولات تتمشى مع التشريع الوطني ذي الصلة بشأن الحصول والاستعمال للمعارف التقليدية في اجراءات تقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي. وينبغي تقديم المساعدة على ايجاد تلك البروتوكولات اذا ما طلبت.

واو. تدابير تخفيف الوقع والتهديد

61- في سياق تقييمات الوقع ولا سيما فيما يتعلق بتدابير التخفيف المتصلة بالنشاط الانشائي، حيثما يوجد تهديد بحدوث تخفيض محسوس أو ضياع للتنوع البيولوجي، لا ينبغي استعمال عدم وجود يقين علمي كامل، كسبب لتأجيل تدابير تفادي أو تخفيف ذلك التهديد.

زاي. الحاجة الى الشفافية

62- ينبغي الحفاظ على الشفافية والمساءلة في اجراء جميع مراحل تقييمات الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي وفي أية عمليات لصنع القرار، فيما عدا حالة الأمن الوطني التي تقتضي المحافظة على السرية بشأن التعامل مع المعارف التقليدية السرية/المقدسة. وينبغي أن يدرج بند بشأن عدم كشف النقاب عن المعلومات التي تجمع من خلال اجراءات تقييم الوقع في الدراسات على خط الأساس المتعلقة بالمعارف التقليدية.

حاء. انشاء واستعراض اجراءات فض المنازعات

63- في سبيل ادارة أية منازعات قد تنجم فيما يتعلق باقتراح بنشاط انشائي وما يعقبه من عمليات تقييم الوقع ينبغي أن تتاح وسائل لفض المنازعات أو تتاح آليات أو ينبغي انشاؤها.

سادساً- الطرائق والوسائل

ألف- تعزيز وإعادة بناء القدرة

64- أي نشاط يستهدف إدراج النشاطات الثقافية والاجتماعية ، واعتبارات التنوع البيولوجي التي لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، في أنظمة تقييم الوقع البيئي الوطنية ، ينبغي أن تكون مصحوباً بأنشطة مناسبة لبناء القدرة . والخبرة في المعرفة التقليدية أمر مطلوب ، وكذلك خبرة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في المنهجيات والتقنيات والإجراءات. وتقييمات الوقع البيئي ينبغي أن تشمل فريقاً من خبراء التقييم في المعرفة التقليدية ، المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية ذات الصلة .

65- إن ورش التدريب بشأن الجوانب الثقافية والاجتماعية والمتعلقة بالتنوع البيولوجي للتقييم الاستراتيجي وتقييم الوقع البيئي سواء ممارسى التقييم ولممثلي مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، أمر من شأنه أن يسهل إيجاد تفهم مشترك حول هذه القضايا .

66- ينبغي أن تشجع الحكومات وتساند مجتمعات السكان الأصليين والمحليين، حيث لم تفعل ذلك بعد ، على صياغة خطتها الذاتية المتعلقة بتنمية المجتمعات ، التي ستمكنها من الأخذ بنهج متدرج ومتكامل استراتيجي مناسب من الناحية الثقافية يكون أشد مناسبة لاحتياجاتها في مجال التنمية بما يتمشى وغايات المجتمع وأهدافه . وهذه الخطط ينبغي أن تشمل سياسة أو خطة للتقييم البيئي الاستراتيجي ، لتوفير عملية منتظمة لإدماج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والثقافية في التخطيط وصنع القرار ، في سبيل تطبيق تقييمات الوقع على أنشطة الإنماء المزمعة .

باء- السلطة التشريعية

67- إذا جعل الوقع الاجتماعي والبيئي والثقافي المتعلق بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين جزأ لا يتجزأ من تقييم الوقع البيئي وإجراءات التقييم البيئي الاستراتيجي ، وأدمج في التشريع ، وإذا جعلت متطلبات القائمين بالنشاط الإنمائي على مستويات المشروعات أو السياسات ، يسعون إلى أسلم وأجدى الخيارات من النواحي الثقافية والبيئية والاجتماعية ، التي تتجنب الوقع الضار أو تخففه ، - إذا جعلت هذه المتطلبات أمراً مذكوراً

صراحة ، فإن ذلك سيحمل القائمين بتنفيذ النشاط الإنمائي المزمع ، على أن يقوموا ، في مرحلة مبكرة جداً ، باستعمال أدوات تقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي لتحسين عملية الإنماء ، قبل مرحلة إقرار المشروع ، أو في بعض الأحيان ، قبل إجراءات الفرز .

جيم - تبادل المعلومات

68- إن الموارد القائمة على أساس وب الكمبيوتر ، مثل آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ، قد تساعد على رفع مستوى الوعي بشأن المنهجيات المتاحة ومصادر المعلومات المفيدة والخبرة المتعلقة بإدراج شواغل مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الثقافية والاجتماعية والمتصلة بالتنوع البيولوجي ، في عمليات تقييم الوقع البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي ، وينبغي إيجادها واستعمالها لتوفير المعلومات وتبادلها بشأن تقييمات الوقع البيئي .

69- إن الاتصال بين ممارسي تقييم الوقع البيئي وأعضاء المجتمعات الأصلية والمحلية ذات الخبرة في تقييم الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي ، إنما هو حاجة ملحة للتحسين ، وينبغي تعزيز هذا الاتصال من خلال ورش وتقييم حالات دراسة وتقاسم الخبرات مثلاً من خلال نقطة الاتصال المعنية بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام الموجودة في آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي .

دال. الموارد

70- ينبغي أن تتاح عند الطلب للمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الوطنية ذات الصلة الموارد – شاملة المساندة المالية والتقنية والقانونية – لتمكينها من المشاركة الكاملة في جميع جوانب تقييمات الوقع الوطنية. وهذه المساندة يمكن أن تسديها الحكومات الوطنية ان أمكن، أو تسديها، في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، الوكالات المانحة ذات الصلة.

واو - الآليات التشاركية للمجتمعات الأصلية والمحلية

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 6/3 الصادرة من الفريق مفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي UNEP/COP/7/7 المرفق

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يكرر* دعوته، المتضمنة في الفقرة 18 من المقرر 16/5 إلى الأطراف والحكومات أن تزيد من مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية في الوفود الرسمية إلى الاجتماعات التي تعقد في إطار الاتفاقية *ويحثها* على مواصلة تعزيز هذه المشاركة؛

(2) *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي القيام بجمع معلومات عن مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عملية الاتفاقية، وفي عمليات صنع القرار وتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، وإتاحتها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛

(3) *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي إدخال تدابير عملية لتعزيز مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية، حسبما هو ملائم، في أفرقة العمل التابعة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ومؤتمر الأطراف، وفقا للقواعد الإجرائية، إذا كان ذلك ملائما؛

(4) *أن يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف، فيما يتعلق بالاجتماعات التي تعقد في إطار الاتفاقية، بالنظر في إفساح الوقت بين تلك الاجتماعات، خصوصاً فيما يتعلق بإجتماعات الفريق العامل المخصص للمادة 8 (ي)، بالقياس إلى اجتماعات الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع واجتماعات مؤتمر الأطراف، في سبيل إعطاء الوقت والفرصة الكافيين لممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية للإسهام في إعداد وتحليل الوثائق التي تعد لهذه الاجتماعات ولتأمين الدعم المالي لحضورهم؛

(5) *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي مواصلة التشجيع على تضافر الجهود بين المواثيق البيئية الدولية، وخاصة من خلال مجموعة الاتصال المشتركة بين أمانات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك بصدد القضايا ذات الصلة بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة لها في الاتفاقية؛

(6) *أن يدعو* الأطراف والحكومات، بالتشاور مع المجتمعات الأصلية والمحلية، في الحالات التي لم تفعل فيها ذلك بعد، إلى ما يلي:

(أ) أن تشجع على المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في إعداد الآليات الوطنية للمشاركة في صنع القرار والتنفيذ؛

(ب) أن تنشئ لجانا إستشارية وطنية ودون إقليمية و/أو إقليمية للتنوع البيولوجي في المجتمعات الأصلية والمحلية، مع مراعاة المساواة في النوع الاجتماعي على جميع المستويات؛

(ج) أن تعزز قدرة المؤسسات الوطنية والمنظمات الحكومية والمدنية ومنظمات المجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة على أن تأخذ في الحسبان متطلبات المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، ولتسهيل تنفيذها ؛

(د) أن تبني قدرة كافية لتمكين النقطة المركزية الوطنية للتنوع البيولوجي، وفقا للقانون المحلي، من توفير المعلومات للمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بتوزيع الوثائق ونتائج الاجتماعات التي تعقد في إطار الاتفاقية، مع التركيز بوجه خاص على توفير الوثائق بلغات ملائمة ويمكن الحصول عليها من لغات المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(هـ) أن تعزز قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية على التعاون مع منظمات البحوث والجامعات، من أجل تحديد احتياجات البحوث والتدريب بالعلاقة إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(7) *وإدراكا* منه للقيود الخاصة التي تواجه البلدان النامية، *أن يحث* الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية، عند تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لجهود الحفظ في الموقع الطبيعي للبلدان النامية طبقا للمادة 8 (م)، والمادة 20، الفقرتين 2 و 3 من الاتفاقية، على ايلاء اهتمام خاص لإنشاء وتنفيذ آليات تشاركية؛

(8) *أن يشجع* الأطراف والحكومات على مساعدة منظمات المجتمعات الأصلية والمحلية في مناطقها على عقد اجتماعات إقليمية لمناقشة نتائج المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف والتحضير للاجتماعات القادمة في إطار الاتفاقية، وخصوصاً اجتماعات الفريق العامل مفتوح العضوية المخصص للمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها؛

(9) *أن يدعو* الأطراف إلى إضافة معلومات في تقاريرها الوطنية بخصوص مستوى مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(10) *أن يقرر* إنشاء آلية تمويل طوعية في إطار الاتفاقية لتسهيل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية [وخصوصا] من البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية، في الاجتماعات التي تعقد في إطار الاتفاقية، بما في ذلك اجتماعات مجموعات الاتصال في المجتمعات الأصلية والمحلية، والاجتماعات ذات الصلة لأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة. وتعمل آلية التمويل من أجل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المنشأة بموجب هذا وفقا للخطوط التوجيهية والمعايير التي يقوم الأمين التنفيذي بإعدادها بالتشاور مع الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية مع الأخذ في الحسبان العرف المتبع من جانب الأمم المتحدة في هذا المجال، إن وجد؛

(11) *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي مواصلة تطوير النقطة المركزية المواضيعية بشأن المادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في الاتفاقية، وذلك في إطار آلية غرفة تبادل المعلومات من خلال ما يلي:

(أ) مساعدة النقاط المركزية الوطنية، حسب الاقتضاء وشريطة توافر الموارد، على أن تقوم على نحو أكثر فاعلية بتوزيع وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاتفاقية من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، مع التركيز بوجه خاص على تقديم المعلومات باللغات الملائمة والتي يمكن الاستعانة بها من لغات المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ب) مساعدة المجتمعات الأصلية والمحلية، حسبما هو ملائم وشريطة توافر الموارد، على استعمال المعلومات وتكنولوجيات الاتصال من خلال تنظيم ورش عمل لبناء القدرات والتدريب، على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية؛

(ج) تجميع المعلومات عن الشبكات القائمة والخبراء والأدوات والموارد التي تلبي احتياجات المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(12) *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي، بالتشاور مع المجتمعات الأصلية والمحلية، من خلال النقاط المركزية الوطنية، أن يواصل المساعدة في تطوير شبكات الاتصال والأدوات لكي تستعملها المجتمعات الأصلية والمحلية من خلال ما يلي، ضمن أمور أخرى:

(أ) نشر معلومات من خلال حقيبة أدوات آلية غرفة تبادل المعلومات عن الأشكال والبروتوكولات والمعايير لكي تستعملها المجتمعات الأصلية والمحلية، والمساعدة في مواصلة تطوير شبكات الاتصال؛

(ب) نشر معلومات من خلال حقيبة أدوات آلية غرفة تبادل المعلومات عن أدوات الاتصال الإلكتروني الملائمة للاستخدام من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ج) إتاحة المنتديات الإلكترونية وأدوات الاتصال الأخرى من خلال النقطة المركزية المواضيعية لتشجيع المزيد من تطوير شبكات الاتصالات بواسطة المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(د) نشر معلومات عن هندسة الشبكات والوصاية على البيانات، إدارتها من خلال حقيبة أدوات آلية غرفة تبادل المعلومات لمساعدة المجتمعات الأصلية والمحلية على تطوير شبكات الاتصال بواسطة المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(هـ) تحديد الأدوات الأخرى التقليدية وأدوات الاتصال البديلة وغير الإلكترونية لتأمين المشاركة الكاملة والفعالة في شبكة الاتصال من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية.

زاي - ايجاد عناصر نظام فريد (SUI GENERIS) لحماية المعارف

والممارسات والابتكارات التقليدية

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 7/3 الصادرة من الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي UNEP/CBD/COP/7/7 المرفق .

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يطلب* من الأمين التنفيذ مواصلة تجميع وتحليل المعلومات عن القضايا الواردة في الفقرات 34 (ب) الى (ه) من المقرر 10/6 وينشر هذه المعلومات من خلال آلية تبادل المعلومات،

(2) *أن يدعو* الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الدولية ذات الصلة بأن تزود الأمين التنفيذي بأية معلومات عما يوجد من نظم فريدة من أصلية ومحلية ووطنية واقليمية لحماية المعارف والابتكارات واالممارسات التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وأية معلومات بشأن التدابير المتعلقة بالسياسة الابتكارية والادارة والتشريع، التي تؤازر القانون العرفي والممارسات العرفية،

(3) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يجمع معلومات عن القضايا المبينة في (باء) أعلاه وعن طبيعة القوانين العرفية والبرتوكولات التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية المتصلة بالاستعمالات التقليدية وبالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، في تعاون مع المجتمعات الأصلية والمحلية، كي ينظر فيها الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية،

(4) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يضع، على أساس البيانات المقدمة من الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الدولية ذات الصلة، في تعاون مع العمل الجاري بشأن استعمال المصطلحات في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع، وفي تشاور مع الأطراف والمجتمعات الاصلية والمحلية والمنظمات الدولية ذات الصلة – معجما بالمصطلحات المتصلة بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام، كي ينظر فيه الاجتماع الرابع للفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية،

(5) *أن يبت* في موضوع الآليات المناسبة لتحقيق تعاون أفضل بين الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع والفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية، بقصد كفالة مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع،

(6) *أن يطلب* من الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية، في تعاو مع المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة مثل المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، القيام بما يلي:

(أ) النظر بين الملكية غير الفكرية القائمة على أساس أشكال فريدة من حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،

(ب) أن يواصل وضع عناصر للأنظمة الفريدة، مبينة في المرفق، لحماية ما للمجتمعات الأصلية والمحلية من معارف وابتكارات وممارسات تقليدية متصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وكفالة ايجاد ترتيبات لتقاسم المنافع لتلك المجتمعات عند الحصول على معارفها التقليدية ومايرتبط بها من موارد جينية،

(ج) أن يستعرض ارتباط خطوط بون الارشادية وقابليتها للتطبيق على الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية، وفقا للمقرر 24/6 (ألف) الصادر عن مؤتمر الأطراف،

(د) أن يستعرض وأن يصدر- اذا كان الأمر مناسبا، توصيات بشأن النظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع بقصد أن تدرج فيه أنظمة فريدة لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،

(هـ) أن يقيّم دور قواعد البيانات والسجلات في حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،

(و) أن يستكشف – مراعيا في ذلك عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمحفل الدائم لقضايا السكان الأصليين التابع للأمم المتحدة – الامكانية والشروط التي يمكن بها أن يسهم استعمال الأشكال الموجودة من حقوق الملكية الفكرية في تحقيق أهداف المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية،

(7) *أن يدعو* الأطراف والحكومات الى أن تنظر في تدابير مناسبة، بمشاركة كاملة وفعالة من المجتمعات الأصلية والمحلية في تنفيذ أنظمة فريدة وآليات ابتكارية جديدة على المستوى المحلي والوطني ودون الاقليمي والاقليمي والدولي، تكفل حماية المعارف التقليدية مع مراعاة القانون العرفي والممارسات التقليدية،

(8) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي القيام – في تعاون من الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الدولية ذات الصلة، بتجميع المعلومات بشأن دور قواعد البيانات والسجلات في حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،

(9) *أن يدعو* الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية الى تعزيز قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية على حماية واستعمال وصون واستبقاء وتعزيز ما لها من معارف وابتكارات وممارسات تقليدية متصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،

(10) *أن يدعو* الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية الى أن تتقاسم فيما بينها الخبرات الوطنية بشأن النهوج المحلية والوطنية، وكذلك النهوج الدولية، في سبيل حماية المعارف التقليدية، وأن تنظر في تحقيق الانسجام بين النهوج على الصعيد الاقليمي،

(11) *أن يدعو* المنظمة العالمية للملكية الفكرية الى أن تتيح للفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية، نتائج عمله بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية، لا سيما بشأن حماية المعارف التقليدية والاعتراف بها كفن مسبق.

مرفق

بعض العناصر المحتملة المطلوب النظر فيها عند وضع أنظمة فريدة لحماية ما للمجتمعات الأصلية والمحلية من معارف وابتكارات وممارسات تقليدية

1- بيان الغرض والأهداف والمدى،

2- الوضوح بشأن ملكية المعارف التقليدية والموارد البيولوجية والجينية المستعملة تقليديا،

3- مجموعة من التعاريف ذات الصلة

4- الاعتراف بعناصر القانون العرفي المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي فيما يتعلق بما يلي: (1) الحقوق التقليدية في المعارف الأصلية/التقليدية/المحلية، (2) الحقوق التقليدية بشأن الموارد البيولوجية، (3) الاجراءات التقليدية التي تحكم الحصول والموافقة على استعمال المعارف التقليدية والموارد البيولوجية والجينية،

5- عملية ومجموعة من المتطلبات تحكم الاتفاق المسبق عن علم والشروط المتفق عليها تبادليا والتقاسم المنصف للمنافع فيما يتعلق بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وما يتصل بها من موارد جينية، وذات صلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

6- حقوق حائزي المعارف التقليدية وشروط منح الحقوق،

7- الحقوق الممنوحة،

8- نظام تسجيل المعارف الأصلية/المحلية/أنظمة لحماية وصون المعارف الأصلية/المحلية

9- السلطة المختصة لادارة الشؤون الاجرائية/الادارية المتصلة بحماية المعارف التقليدية وترتيبات تقاسم المنافع،

10 أحكام تتعلق بالتطبيق وبالعلاجات،

11- العلاقة بالقوانين الأخرى، بما فيها القانون الدولي

12- الحمايات خارج نطاق الولاية الوطنية.

حـــاء - توصية المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الاصليين الى اتفاقية التنوع البيولوجي

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 9/3 الصادرة من الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام التنوع اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/7/7) المرفق .

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يرحب* بالتعاون المتزايد بين عملية الاتفاقية والمحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، في شؤون تتعلق بالمجتمعات الأصلية والمحلية وبما لها من معارف وابتكارات وممارسات متصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

(2) *أن يطلب من* الامين التنفيذي الاسهام، حسب مقتضى الحال، في اعداد تقرير الامين العام للمحفل بشأن تنفيذ الفصل 26 من جدول أعمال القرن 21، والفصول الاخرى ذات الصلة مثل الفصلين 36 و 15 ؛

(3) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يرسل الى المحفل، في دورته الثالثة، الخطوط الارشادية لاجراء تقييمات للوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي للأعمال الانشائية المقترح - حدوثها أو التي يحتمل أن يكون لها وقع - على المواقع المقدسة وعلى الاراضي والمياه التي تشغلها او تستعملها بصفة تقليدية المجتمعات الاصلية والمحلية ؛

(4) *أن يطلب* أيضا من الامين التنفيذي أن يتشاور وينسق مع أمانة المحفل وأن يتعاون مع وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة بقصد تنظيم ورشة معنية بتقييمات الوقع الثقافي والبيئي والاجتماعي، القائمة على أساس الخطوط الارشادية والرامية الى المزيد من تعزيز تفهم الصلة بين البيئة والتنوع الثقافي، بمشاركة ممثلي المجتمعات الاصلية والمحلية، ويحث الاطراف والحكومات على تقديم موارد مالية لمساندة تنظيم الورشة ؛

(5) أن يطلب من الفريق العامل بين الدورات المخصص المفتوح بالعضوية المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام أن يضع عناصر مدونة سلوك خلقية لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الاصلية والمحلية ذي الصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، آخذا في الحسبان المهمة 16 من برنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام.

19-9 المسئولية والجبر التعويضي (المادة 14 الفقرة 2)

إن مشروع المقرر الآتي مقترح من الأمين التنفيذي
إن مؤتمر الأطراف
إذ يذكر مقرره 11/6
وإذ يأخذ في الحسبان تحضيرات الأمين التنفيذي لإجتماع فريق الخبراء التقنيين والقانونيين المعنيين بالمسئولية والجبر التعويضي في سياق الفقرة 2 من المادة 14 من إتفاقية التنوع البيولوجي ،

1- يجدد طلبه إلى الأمين التنفيذي ، الوارد في المقرر 11/6 ، فقرة 1 ، بعقد إجتماع لفريق من الخبراء التقنيين والقانونيين ، للقيام بالتكليف الوارد في ذلك المقرر:

2- يطلب من الأمين التنفيذي تحديث الوثائق التي أعدت إعمالاً للمقرر 11/6 ، فقرة 2 ، وجعلها متاحة قبل إنعقاد فريق الخبراء التقنيين والقانونيين :

3- يحث الأطراف والحكومات على تقديم الإسهامات المالية الطوعية اللازمة لتسهيل إجتماع فريق الخبراء التقنيين والقانونيين .

19-10 التدابير الحافزة (المادة 11)

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 9/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية . وقد أوصت الهيئة في الفقرة (أ) في تلك التوصية بأن يواصل مؤتمر الأطراف النظر – بقصد الإستعراض والمساندة في المقترحات المرفقة بمشروع المقرر الرامية إلى إزالة وتخفيف الحوافز الضارة .

إن مؤتمر الأطراف قرر :

(1) *~~يؤيد~~* مقترحات تطبيق طرائق وسائل لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة، المرفقة بالمذكرة الحالية ، إطاراً عاما لمعالجة الإزالة أو التخفيف للحوافز الضارة في مختلف القطاعات الاقتصادية والانظمة الإيكولوجية ؛

(2) بعد أن نظر في مقترحات تطبيق طرائق ووسائل لإزالة أو تخفيف الحوافز الصادرة المرفقة بالمقرر الحالي *يقرر* أن الاقتراحات يمكن أدماجها في تنفيذ برامج العمل المواضيعية للاتفاقية ، وإن الخبرات المكتسبة في تنفيذ برامج العمل المواضيعية بشأن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ينبغي إدماجها في مواصلة وضع المقترحات ،

(3) *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يقوم بعد موافقة مؤتمر الأطراف على المقترحات بنشر المقترحات على المنظمات والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة ، التي تعالج الحوافز الضارة ، وكذلك على الاتفاقيات الأخرى المتصلة بالتنوع البيولوجي ، ويدعو هذه الكيانات إلى مزيد من التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي على إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ؛

(4) *يدعو* المنظمات والوكالات الدولية المختصة إلى تقديم مساندة تقنية ومالية إلى جهود الأطراف والحكومات لتطبيق هذه المقترحات ، بقصد إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ؛

(5) *يدعو* الأطراف والحكومات على استعمال هذه المقترحات كإرشاد لجهودها نحو تبين وإزالة أو تخفيف السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة ، ومد جهودها إلى مجال النظر في سياسات جديدة بقصد تبين وتفادي الحوافز الضارة المحتملة ؛

(6) *يدعو* الأطراف والحكومات إلى استعمال تلك المقترحات كمزيد من الإرشاد في تنفيذ مشروع مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية في سبيل الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ولاسيما الفقرتين 2 و 3 ، اللتين تعالجان التدابير الحافزة ؛

(7) *يدعو* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم معلومات عن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة شاملة دراسات الحالات وأفضل الممارسات بشأن تطبيق الطرائق والوسائل وكذلك خبرتهم في تطبيق هذه المقترحات إلى الأمين التنفيذي لتوزيعها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات ؛

(8) *يقرر* أن التقدم الذي أحرزه الأطراف في إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ينبغي إدراجه في تقاريرها الوطنية التي تعد وفقاً للمادة 26 من الاتفاقية حسبما هو ملائم؛

مواصلة تنفيذ برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة

(9) *يدعو* الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية إلى تقديم دراسات حالات ، وأفضل الممارسات ومعلومات أخرى بشأن استعمال التدابير الحافزة الإيجابية في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وبشأن تطبيق المنهجيات المتعلقة بتقدير قيم التنوع البيولوجي ووظائفه، بالاضافة الى الأدوات الأخرى لتحديد الأولويات في صنع القرار، إلى الأمين التنفيذي ؛

(10) *يطلب* من الأمين التنفيذي إتاحة هذه المعلومات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وبوسائل أخرى إذا كانت مناسبة ؛

(11) *يطلب* من الأمين التنفيذي أن يعد ، في تعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة ، تحليلاً للأدوات الموجودة والجديدة التي توفر حوافز إيجابية ، وتفاعلها مع تدابير السياسة الأخرى وفاعليتها ، شاملة متطلباتها في سبيل التطبيق النجاح ، وما يمكن وجوده من محدوديات ووجوه قصور ، ووضع مقترحات بشأن تطبيق هذه التدابير الحافزة الإيجابية وإدماجها في السياسات والبرامج والاستراتيجيات ذات الصلة ، في سبيل أن تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يسبق الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ؛

(12) *تطلب* من الأمين التنفيذي أن يستكشف ، في تعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة ، ما يوجد من منهجيات لتقييم التنوع البيولوجي وموارد التنوع البيولوجي ووظائفه، بالاضافة الى الأدوات الأخرى لتحديد الأولويات في صنع القرار، بإعداد تجميع لما يوجد من أدوات التقييم القائمة حالياً ، شاملة منهجيات غير منهجيات السوق ، التي تشمل نظرة عامة إلى المناقشة بشأن الوضع القائم من الناحية المنهجية ، إذا كان ذلك مناسباً ، وكذلك تشمل تقييماً لإمكانية تطبيقها من حيث الشروط المسبقة اللازمة في مجال الكفاءة والقدرة ، وإعداد مقترحات لتطبيق هذه الأدوات . ويجب أن تشمل هذه المقترحات تحديد الخيارات لتعزيز الشراكات التعاونية الدولية لتقدير قيم التنوع البيولوجي، لا سيما من أجل تحسين وتطوير أدوات التقييم .

المرفق

مقترحات لتطبيق طرائق ووسائل لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة

ألف- اعتبارات عامة

1- للغرض الذي تنشده هذه الخطوط الإرشادية البيانية ، إن لفظ "*السياسة*" يشير إلى نظام من الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تبين أموراً منها الأهداف التشغيلية وما يتصل بها من مجموعة من الأدوات القانونية والإدارية و/أو الاقتصادية التي تنفذها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ، لبلوغ مجموعة من الأهداف الكامنة . ولفظ "*ممارسة*" يشير إلى أي نشاط تقوم به الأفراد والجماعات والشركات والمنظمات ، يقوم على أساس القانون العرفي والمعايير الاجتماعية أو التقاليد الثقافية .

2- *إن الحافز الضار* ينجم عن السياسات أو الممارسات التي تشجع ، أما بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة ، استعمال الموارد الذي يؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي . وإزالة هذه السياسات أو الممارسات أو تخفيف آثارها الضارة هو إذن عنصر هام في تعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

3- هناك ثلاثة مراحل مقترحة في عملية إزالة تلك السياسات أو الممارسات أو في تخفيف آثارها الضارة على التنوع البيولوجي ، وينبغي تنفيذها كلها بمشاركة أصحاب المصلحة :

(أ) تبين السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة ، ووقعها ؛

(ب) تصميم وتنفيذ الاصلاحات المناسبة ؛

(ج) رصد وتطبيق وتقييم هذه الاصلاحات ؛

4- إن الأقسام التالية تشمل إرشاداً بيانياً يتعلق بتلك المراحل الثلاث في تطبيق الطرائق والوسائل لإزالة السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة .

باء- تبين السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة

1- مبادئ تبين السياسات والممارسات التي تولد حوافز ضارة

5- *استعراض السياسات والممارسات* .ليس كل تدبير سياسي وبصفة خاصة ليس كل تدبير حافز يؤدي إلى آثار ضارة بالتنوع البيولوجي . ولذا من الجوهري القيام بدراسة كاملة وباستعراض انتقادي وبتقييم السياسات والممارسات التي يمكن أن تسهم في ضياع التنوع البيولوجي ، شاملة تقييم وقعها على التنوع البيولوجي وكذلك فعاليتها وكفاءتها ، للتبين السليم والشامل لأية سياسات أو ممارسات محددة وتفاعلها ، تكون مسؤولة عن هذا الانتكاس . وأنظمة المؤشرات وسيلة هامة لإرشاد عملية التحليل هذه . وينبغي أن تعكف الأطراف والحكومات على مزيد من تنمية وتطوير هذه الأنظمة .

6- *التفاعل بين السياسات والممارسات ومع أسباب جذرية أخرى* . ينبغي أن تأخذ الدراسة في الحسبان تماماً أن ضياع التنوع البيولوجي يمكن أن تسببه تفاعلات معقدة بين عدة عوامل جذرية . وتبعاً لذلك إن تبين التدابير الحافزة الناشئة عن سياسات محددة وممارسات محددة أمر كثيراً ما يكون صعباً ، وقد يعتمد مداها اعتماداً جوهرياً على تصميم السياسات الأخرى وعلى درجة تنفيذها وتطبيقها ، وعلى أسباب أخرى جذرية اجتماعية واقتصادية . وإزالة أو تخفيف هذه السياسات والممارسات ، وإن تكن أمر لازماً ، قد لا تكون كافية لوقف ضياع التنوع البيولوجي ، إذا ظلت بدون تغير السياسات والأسباب الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية الأخرى على مستوى الاقتصاد الكبير ومستوى القطاعات .

7- *تبين الممارسات الضارة* . ينبغي إيلاء عناية تحليلية خاصة إذا إريد جعل الممارسات مسؤولة عن أي وقع ضار على التنوع البيولوجي . إن تلك الممارسات يصعب تغييرها لأنها ذات جذور منغرسة في التقاليد الثقافية أو القانون العرفي ، اللذين قد يكون لهما قيمة اجتماعية خاصة . وبالإضافة إلى ذلك فإن الحوافز الضارة يمكن في أحيان كثيرة تفسيرها باستجابة منطقية اقتصادية للسياسات سيئة التواؤم للظروف الماثلة . وينبغي أن يحدد التحليل إذا ما كان تشجيع التواؤم الثقافي ملائماً أو إذا ما كان تصحيح السياسات أو توليفة من كليهما ، توفر فرصاً أفضل في سبيل تدخل فعال من جانب السياسة .

8- *مدى الحوافز الضارة* . في بعض الحالات ، قد تولد السياسات والممارسات حوافز ضارة فقط في ظروف محلية معينة ، وظروف اجتماعية اقتصادية معينة ، بينما قد تتبدى محايدة بل ملائمة للتنوع البيولوجي في ظروف وشروط أخرى . ولذا ينبغي أن تسعى الدراسة إلى تبين – وإلى تحديد الكمية إذا كان ذلك ممكناً ومناسباً – تبين المدى والسعة اللذين تؤثر فيهما هذه السياسات والممارسات تأثيراً ضاراً على التنوع البيولوجي إذ أن هذه المعلومة هامة لتحديد الأولويات ولاختيار الاستجابة السياسية الملائمة .

9- *التمييز بين الأهداف السياسية والأهداف التشغيلية والأدوات* . إن السياسات التي تولد مسلكاً غير قابل للاستدامة كثيراً ما تكون مصممة لإدراك أهداف مشروعة . أن تناقص التنوع البيولوجي كثيراً ما يأتي كتأثير جانبي غير متوقع لتلك السياسات . وبصفة خاصة كثيراً ما صرفت الإعانات لأغراض طيبة وسليمة . غير أن الأهداف التشغيلية للسياسة والأدوات التي تستعمل لإدراج هذه الأهداف ليست دائمة مناسبة للوفاء بالأهداف المعلنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أهداف السياسة ، إذا كانت من الناحية المبدئية طيبة وسليمة ، قد لا تظل صالحة. وعندما يتم تبين سياسة محددة في توليد الحوافز الضارة ، فإن المزيد من العمل التحليلي ينبغي إذن أن يميز بين الأهداف الكامنة والأهداف التشغيلية والأدوات المحددة التي تستعملها السياسة في سبيل تبين نقطة الدخول الملائمة إلى تصحيح تلك السياسة .

10- *تبين جميع التكاليف والمنافع المتصلة بالموضوع وتوزيعهما* .إن تبين جميع التكاليف والمنافع المتصلة بالموضوع الناشئة عن إزالة أو تخفيف السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة ، وكذلك توزيعهما ، داخل مجتمع من المجتمعات واقتصاد من الاقتصادات ، أمر جوهري للقيام باختيار مستنير في السياسة . ولذا فإن التقييم ينبغي أن يشمل ليس فقط التكاليف والمنافع الملموسة المباشرة بل يشمل أيضاً التكاليف والمنافع غير الملموسة للمجتمع ككل . واستعمال أدوات التقييم المناسبة ينبغي النظر فيه إن كان ذلك ممكناً وبالإضافة إلى ذلك عند تقييم جدارة تخفيف السياسات ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عناصر التكلفة الآتية : تكاليف الامتثال ، تكاليف الرصد والتطبيق ، التكاليف الإدارية ، تكاليف تغير الإدارة .

11- *تبين العوائق التي تعرقل إصلاح السياسة* . ينبغي تبين العناصر التالية أيضاً ، إذا أنها جوهرية لتصميم الاستجابات القابلة للتنفيذ في المجال السياسي :

(أ) العوائق ذات الصلة بالموضوع ، لإزالة السياسات والممارسات التي تولد حوافز ضارة ، مثل قضايا التوزيع ، وحقوق الملكية ، والمصالح المتوقعة ، والتقاليد الثقافية ، والاعتبارات الدولية ؛

(ب) العوائق ذات الصلة بالموضوع التي تعرقل تنفيذ السياسات التي تخفف تلك الحوافز الضارة ، مثل الإلتزامات الدولية ونقص الأموال أو نقص القدرة الإدارية و/أو القدرة المؤسسية .

12- *تقييم السياسات على فترات منتظمة* . إن الافتقار إلى تقييم كفاءة السياسة وفاعليتها أمر يسهم في استدامة السياسات التي تنشئ الحوافز الضارة ولا تساعد على تحقيق ما يمكن أن يكون لازال أهدافاً سياسية مشروعة . إن تقييم السياسة الكمية على فترات منتظمة ، التي تشمل الوقع على التنوع البيولوجي ، هو أمر مرغوب فيه لعدة أسباب : فهو يوفر معايير لأختيار الاصلاح السياسي الأشد استصواباً ويساعد على تبين أصحاب المصلحة المتصلين بالموضوع (من فائزين وخاسرين) ، وينشئ مساندة سياسية وبديهية لتغير الحوافز غير الفاعلة والحوافز الضارة ، ويعطي بياناً بشأن بدائل السياسة ويعطي دلالة على تكلفة إزالة الحوافز الضارة . وإنشاء التقييم الكمي على فترات منتظمة لفعالية الأدوات السياسية ولتقييم أي حوافز ضارة ناشئة عن تلك الأدوات ، من شأنه أن يمكن من إيجاد اصلاحات لسياسة ناجحة بكل المعايير (win-win policy) . ومطلوب بشدة من المنظمات الدولية أن تتعاون في هذا الجهد .

13- *وضع ترتيب الأولويات* . ينبغي للتحليل أن يمكن من وضع ترتيب للأولويات إذا إريد للاصلاحات اللاحقة أن تزيل أو تخفف الحوافز الضارة ، أي ينبغي أن تمكن من بيان ما هي الاصلاحات التي ينبغي تنفيذها أولاً ، وما هي الاصلاحات التي ينبغي الأخذ بها في مرحلة لاحقة . وهذه العملية – أي عملية ترتيب الأولويات – ينبغي أن تكون قائمة على أساس مجموعة من المعايير ، تشمل قابلية الاصلاح السياسي للتنفيذ وسهولة تنفيذه ، وأهمية ومدى تدهور التنوع البيولوجي ، والشواغل الاجتماعية الاقتصادية .

2- الطرائق والوسائل لتبين السياسات والممارسات التي تولد الحوافز الضارة

14- *التقييم البيئي الاستراتيجي* .إن عناصر من إجراءات التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) يمكن استعمالها إذا كان الأمر مناسباً كوسيلة لتبين السياسات والممارسات التي تحدد الحوافز الضارة . وفي هذا الصدد ، فإن الخطوط الإرشادية لإدماج القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي (المقرر 17/6 ، المرفق) يمكن أن تؤخذ في الاعتبار . وبينما تستعمل أجراءات SEA أساساً للسياسات *المقترحة* فهي توفر أيضاً إرشاداً مفيداً إلى طريقة تصميم وإجراء البحث الذي يرمي إلى تبين الحوافز الضارة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام ، الناشئة عن السياسات *الموجودة* . وبصفة خاصة تبرز الخطوات التالية باعتبارها وسائل ممكنة لتقييم السياسات والممارسات فيما يتعلق الحوافز الضارة المحتملة :

(أ) إجراء فرز لتحديد ما هي السياسات أو الممارسات التي تقتضي دراسة كاملة أو جزئية فيما يتعلق بما قد ينجم عنها من حوافز ضارة ؛

(ب) قياس المدى لتبين ما هو الوقع المحتمل على التنوع البيولوجي –الذي يكون مطلوباً التصدي له واستمداد شروط التكليف الذي يصدر بإجراء الدراسة الفعلية ؛

(ج) الدراسة الفعلية لتبين الحوافز الضارة بحفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام التي تنشأ عن السياسات والممارسات ، مع مراعاة الوقع الذي ينشأ عن التفاعل بين مختلف السياسات والممارسات ؛

(د) تبين ما هي الأفعال الممكنة لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ؛

(هـ) تبين ما يمكن أن يوجد من عقبات تعرقل الاصلاح ؛

(و) متابعة لتصميم وتنفيذ سياسات الاصلاح ، القيام بالرصد والتقييم لتنفيذ تلك السياسات الاصلاحية ، لكفالة تبين النتائج التي لم تكن متوقعة وتبين فشل تدابير التخفيف ، ومعالجتها في الوقت المناسب .

15- *إشراك أصحاب المصلحة* . إن إشراك جميع أصحاب المصلحة هو عنصر هام في تبين السياسات أو الممارسات التي تسبب حوافز ضارة . والمنافع المباشرة للسياسات كثيراً ما تذهب إلى للفاعلين ذو التنظيم الحسن في المجتمع ، بينما تكاليف تلك السياسات ، مثلاً ضياع خدمات الأنشطة الإيكولوجية بسبب تناقص التنوع البيولوجي ، هي تكاليف يتحملها الجمهور الواسع أو تتحملها مجموعات مبهمة الحدود أو لا قوة لها . وهذه المجموعات قد تستطيع مع ذلك إرسال معلومات هامة إضافية والإشارة إلى ما قد يوجد من وجوه القصور في نتائج عملية التقييم . ولذا ينبغي أن يكفل ، عن طريق آليات مناسبة تمهد أرض الملعب لجميع أصحاب المصلحة حتى يكون سطح هذه الملعب أفقياً مستوياً ، بحيث يمكن إشراك جميع المجموعات ، إشراكاً كاملاً في العملية كلها. إن تحقيق تمثيل متوازن لأصحاب المصلحة في التشاور أمر يسهم في القيام بتبين سليم وشامل لمنافع السياسات الفردية وما قد يوجد فيها من وجوه قصور .

16- *الشفافية* . إن الحوافز الضارة كثيراً ما يكون من الصعب إشتكشافها، بسبب أن الوقع السلبي على التنوع البيولوجي يكون في المعتاد منتجاً جانبياً غير مباشر للسياسات الرامية إلى أهداف أخرى ، ولأن الحوافز الضارة قد تكون ناشئة عن تفاعلات وتشابكات معقدة بين مختلف السياسات أو الممارسات . وكفالة عملية تقييم السياسات والممارسات بطريقة شفافة أمر من شأنه أن يسهم في كفالة أن يكون جميع أصحاب المصلحة المتصلين بالموضوع على بينة كاملة بالعملية ونتائجها . وهذا شرط مسبق هام في سبيل إشراك أصحاب المصلحة إشراكاً فعال .

17- *بناء القدرة* . في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ، كثيراً ما يكون الافتقار إلى القدرة المؤسسية والإدارية على تصميم وإجراء دراسات تقييم مناسبة ، عائقاً جسيماً يحول دون تبين السياسات والممارسات التي تولد حوافز ضارة . وبناء القدرة ، الذي تسانده المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة ، هو إذن مطلب سابق هام لكي تزال بنجاح أو تخفف السياسات والممارسات التي تولد الحوافز الضارة . وينبغي كفالة التمويل اللازم لبناء القدرة .

جيم- تصميم وتنفيذ الاصلاحات المناسبة

1- خطوط إرشادية لاختيار الاصلاحات

18- *الخطوات السياسة الممكنة* . فيما يلي قائمة بيانية بالخطوات السياسة الممكنة بعد تبين السياسات والممارسات المحددة التي تولد حوافز ضارة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، مع مراعاة أنه في بعض الحالات تحتاج كثير من هذه الأنشطة إلى بذلها في آن معاً ، مع التذكير بأن الاصلاحات المتعلقة بسياسات أخرى متصلة بالاقتصاد الكبير والاقتصادي القطاعي ، كثيراً ما قد تكون لازمة لتحقيق المنافع الكاملة الناشئة عن إزالة أو تخفيف الآثار الضارة ووقف ضياع التنوع البيولوجي :

(أ) إزالة السياسة أو الممارسة ؛

(ب) إزالة السياسة والاستعاضة عنها بسياسة أخرى تحقق الأهداف نفسها ، ولكن دون وقع ضار أو بوقع ضار أقل، على التنوع البيولوجي (استعمال أدوات جديدة) ؛

(ج) في الحالات التي يكون فيها لسياسة ما أو ممارسة ما وقع سلبي شامل ولكن بعض الوقع الإيجابي ، إزالة تلك السياسة أو الممارسة وإدخال سياسة إضافة تسعى إلى صون الوقع الإيجابي ؛

(د) إزالة السياسة أو الممارسة مشفوعة بتدابير للتغلب على العوائق التي تعرقل إصلاح السياسة ؛

(هـ) إدخال سياسات تخفف من الوقع الضار على التنوع البيولوجي للسياسات أو الممارسات ، وقد تشمل تلك السياسات الجديدة سياسات تعالج العوائق المطلوب إزالتها .

19- إن الفقرات التالية فيها قائمة بيانية بالشروط التي تحكم اختيار الخطوات السياسية بعد تبين السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة . وتشير بعض الشروط إلى التكاليف و/أو المنافع . ومن المهم أن يلاحظ أن الخيار السياسي يجب أن يكون قائماً على أساس ليس فقط التكاليف والمنافع المباشرة المحسوسة بل أن يقوم أيضاً على تقييم التكاليف والمنافع غير المحسوسة ، شاملة مثلاً المنافع الناشئة عن خدمات الأنظمة الإيكولوجية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التقييم ينبغي أن يتضمن أيضاً مكونات مثل تكاليف الامتثال ، وتكاليف الرصد والتطبيق، والتكاليف الإدارية وتكاليف تغير الإدارة ، إذا كان الأمر مناسباً . والحصول على أكبر قدر من المنافع الاجتماعية الصافية ، مع مراعاة الأهداف والآثار التوزيعية على الصعيدين الوطني والعالمي ، هو المعيار لاختيار السياسات الاصلاحية .

20- *إزالة السياسات التي تولد حوافز ضارة* . إن إزالة السياسات التي تولد حوافز ضارة يمكن النظر فيها عندما تتوفر الشروط التالية :

(أ) قد يظهر التحليل أن سياسة تولد حوافز ضارة قد أدخلت في ظروف لم تعد سائدة . ونتيجة لذلك فإن أهداف هذه السياسة قد لا تعود صالحة . فمثلاً ، إن هدف توفير سند للشركات التي يعاني قطاعها من فترة أزمة اقتصادية لن يكون صالحاً بعد إعادة الانتعاش أو بعد إعادة هيكلة هذا القطاع بنجاح .

(ب) في حالات أخرى قد يكون هدف السياسة لا يزال صالحاً . وقد يدل التحليل مع ذلك على أن حوافز ضارة سوف تتولد في ظل أي سياسة لبلوغ هذا الهدف ، أي في ظل أي هدف تشغيلي وأي أداة تختار من أدوات السياسات . وففي هذه الحالات ، ينبغي النظر في إزالة السياسة إذا كانت التكلفة الواقعة على المجتمع من جراء التخفيف الفعال للسياسات تكون تكاليف أعلى من المنفعة المجتمعية الصافية التي سوف تضيع عند إزالة هذه السياسة .

21- *إزالة الممارسات الضارة* .إن إزالة الممارسات التي تولد حوافز ضارة ينبغي النظر فيها كلما أظهر تحليل يجرى بعناية لتفاعل تلك الممارسات مع السياسات الرسمية أن هذه الممارسات هي فعلاً الهدف الملائم لسياسات الاصلاح . إن هذه الممارسات يكون من الصعب ومن المكلف إزالتها بسبب كونها منغرسة في تقاليد ثقافية أو في قانون عرفي . وينبغي النظر في إزالتها إذا كانت تكلفة تطبيق تواؤم ثقافي يتم مثلاً من خلال برامج ملائمة للتوعية أو للتربية ، أقل من تكلفة سياسات التخفيف الفعالة . وبالإضافة إلى ذلك لابد من التذكر من أن الحوافز الضارة ، التي يبدو أن سببها هو ممارسات محددة ، كثيراً ما يمكن تفسيرها بإستجابة منطقية من الناحية الاقتصادية لسياسات غير متوائمة تواؤماً طيباً . ففي هذه الحالات كثيراً ما يوفر إصلاح تلك السياسات فرصاً أفضل لتدخل سياسي فعال .

22- *استعمال أدوات جديدة* . في كثير من الأحيان ، يظل الهدف الكامن وراء السياسة صالحاً ومشروعاً ، ويمكن أن تخفّض تخفيضاً محسوساً الحوافز الضارة الناشئة عن السياسة ، أو يمكن تفاديها إذا أمكن استعمال أهداف تشغيلية وأدوات أخرى . ففي مثل هذه الحالات ، ينبغي النظر في إزالة هذه السياسة والاستعاضة عنها بسياسة ذات وقع ضار أقل أو ليس لها وقع ضار على الإطلاق . وينبغي أن يعتنى بصفة خاصة بتبين وتنفيذ الأهداف التشغيلية وما يتصل بها من أدوات تولد وقعاً أقل ضرراً أو لا تولد أي وقع ضار على الإطلاق على التنوع البيولوجي .

23- *إزالة وأدخال سياسات تبقي على أية أي وضع إيجابي* .في بعض الحالات ، قد تولد السياسات والممارسات حوافز ضارة في شروط محلية معينة وظروف اجتماعية – اقتصادية بل قد تكون ملائمة للتنوع البيولوجي تحت شروط وظروف أخرى . وفي هذه الحالات ينبغي استمرار اتجاه النية نحو إزالة هذه السياسات والممارسات ، إذا كان الأثر الشامل الواقع على التنوع البيولوجي أثراً يغلب عليه الطابع السلبي . وبالإضافة إلى ذلك يمكن إدخال سياسات ذات أهداف طيبة للحفاظ على الوقع الإيجابي .

24- *إزالة العوائق والتغلب عليها* . إن العوائق المحسوسة قد تعرقل أحياناً إزالة السياسات والممارسات . ويمكن إدخال سياسات إضافية للتغلب على تلك العوائق ، إذا كانت تكاليف هذا الإدخال أقل من تكاليف التخفيف الفعلي . واختيار السياسة المناسبة سيكون مرتهناً بوضوح بالعقبة التي يتم تبينها :

(أ) *شواغل التوزيع* . في بعض الحالات قد يكون لإزالة السياسات أو الممارسات عواقب توزيعية ضارة . ووقع الإصلاحات على الأمن الغذائي وعلى الفقر ينبغي أن يكون شاغلاً يثير اهتماماً خاصاً . والأخذ بنهج يسير خطوة بخطوة نحو الاصلاحات هو أمر يمكن النظر فيه . ويمكن أيضاً تنفيذ سياسات إيرادية ذات أهداف طيبة ، للتعويض عن تلك الآثار الضارة ؛

(ب) *القضايا القانونية* . في بعض الحالات قد تطغي إزالة السياسات على حقوق الملكية التي لبعض أصحاب المصلحة . وقد يقتضي الأمر التعويض عن الخسائر التي تنشأ عن ذلك .

(ج) *المصالح المتفوقة* . في معظم الحالات ستلحق خسارة ببعض المجموعات أو الأفراد ، نتيجة لإزالة السياسات أو الممارسات . وعندئذ ستقاوم تلك المجموعات أو الأفراد مثل هذه الإصلاح . فقد يقتضي الأمر تدابير سياسية أضافية للتغلب على مقاومة تلك المجموعات والأطراف ، ويمكن أن تتضمن تلك التدابير برامج توعية وبرامج تربية وكذلك برامج لزيادة الشفافية أمام الجمهور الواسع ، فيما يتعلق بالوقع الضار للسياسات والممارسات ، مما يحول عبء الاثبات إلى عاتق تلك المجموعات التي تعارض الإصلاح السياسي . ولا ينبغي النظر في سياسات تعويضية لمثل أصحاب المصلحة هؤلاء إلا كملجأ أخير ؛

(د) *الافتقار إلى القدرة* . في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ، كثيراً ما يكون الافتقار إلى القدرة المؤسسية والإدارية عائقاً هاماً يعرقل إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة . وسوف يقتضي الأمر ببناء القدرة في هذه الحالات ؛

(هـ) *التقاليد الثقافية* . إن إزالة الممارسات التي تولد حوافز ضارة أمر صعب بصفة خاصة إذا كانت منغرسة إنغراساً عميقاً في المعتقدات الثقافية والعادات والتقاليد . ويمكن أن تكون برامج التوعية والتربية وسائل ملائمة للتغلب على هذه العوائق ؛

(و) *التنافسية الدولية* . إن إزالة السياسات التي تولد حوافز ضارة – إذا جرت هذه الإزالة من جانب واحد – قد تستحدث مخاطرة تتمثل في فقدان الصناعات الداخلية لقدرتها التنافسية . وتلك المخاطر تصبح أشد أهمية في عالم معولم تزايدت فيه التجارة الدولية وتدفقات رأس المال . وعندما تكون البراهين على هذه الحالات دامغة ، قد يقتضي الأمر إيجاد تعاون دولي لإزالة هذه السياسات على نحو منسق ومتزامن .

(ز) *المنافع العالمية لإزالة الحوافز الضارة* . في كثير من الحالات تكون المنافع الناشئة عن إزالة السياسات التي تولد حوافز ضارة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي هي منافع ذات طبيعة عالمية ، بينما تقع تكاليف إزالة هذه السياسات على المستوى الوطني . ففي هذه الحالات يقتضي الأمر تعاوناً دولياً يشمل إمتداد رقعة الأنشطة التي تبذلها آليات دولية للتعويض المالي مثل مرفق البيئة العالمية ، لتغطية ما قد يوجد من تكاليف وطنية إضافية لتوليد منافع عالمية .

25- *تخفيف الوقع* . إذا لم تكن إزالة السياسات أو الممارسات أمراً ممكناً أو إذا كان هذا الأمر مفرط التكاليف ، فإن تخفيف آثارها الضارة على التنوع البيولوجي ، من خلال وسائل ملائمة ، قد يكون أمراً مطلوباً . وعلى نحو أشد تحديداً ، إن إدخال هذه السياسات التخفيفية ينبغي النظر فيه إذا كان الأمر ينطوي على ما يلي :

(أ) إذا كانت تكلفة إزالة السياسات والممارسات الواقعة على عاتق المجتمع – شاملة المنافع الضائعة ، ستكون أعلى من تكلفة سياسات التخفيف الفعلية ؛

(ب) إذا كانت التكلفة الواقعة على عاتق المجتمع من جراء الاستعاضة عن السياسة القائمة بسياسة تخدم نفس الهدف بينما تولد وقعاً أقل ضرراً أو لا تولد وقعاً ضاراً ، ستكون تكلفة أعلى من تكلفة السياسات التخفيفية الفعالة ؛

(ج) إذا كانت التكلفة الواقعة على عاتق المجتمع من جراء التغلب على عوائق تعرقل إزالة السياسات والممارسات ، هي تكلفة اعلى من تكلفة السياسات التخفيفية الفعالة .

2- الطرائق والوسائل لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة

(أ) أدوات هامة للإزالة والتخفيف

26- *الخطوط الإرشادية الوطنية* . إن الخطوط الإرشادية التي تأخذ بها السلطات الوطنية المختصة ستكون وسيلة هامة غير مباشرة لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة بشكل فعال . والخطوط الإرشادية التي توائم على نحو طيب الاحتياجات والظروف الوطنية قد تساعد على هيكلة وإرشاد العملية الوطنية التي هي عملية التبين ، وكذلك تساعد على إزالة أو تخفيف السياسات والممارسات التي تولد حوافز ضارة . وإذا جعلت تلك الخطوط الإرشادية متاحة للجمهور ، قد تكون بمثابة علامة على الطريق يمكن أن يعتمد عليها الجمهور لقياس فاعلية عملية الاصلاح.

27- *إشراك أصحاب المصلحة* .إن إزالة السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة كثيراً ما تعالجها مجموعات أو أفراد ذوو نفوذ ، يستفيدون من تلك السياسات أو الممارسات . وحتى عندما لا يكون الهدف المعترف به لأحدى السياسات أن تساند تلك المجموعات أو الأطراف ، فإن إزالة هذه السياسة يمكن أن يكون مخاطرة بسبب نفوذ هؤلاء . وفي جهة مقابلة لذلك فإن تكاليف تلك السياسات ، مثلاً ضياع خدمات الأنظمة الإيكولوجية بسبب تناقص التنوع البيولوجي ، هي تكاليف يتحملها الجمهور الواسع أو تتحملها مجموعات ذات وجود مبهم أو متميع أو لا حول لها . وتمكين وإشراك هذه المجموعات خلال مرحلة التصميم والتنفيذ ، من خلال آليات مناسبة تمهد أرض الملعب لجميع أصحاب المصلحة ، هو إذن وسيلة هامة أخرى لكفالة تنفيذ استجابات سياسية مناسبة .

28- *برامج التوعية والتربية* . إن كون الممارسات التي تولد الحوافز الضارة منغرسة في القانون العرفي والمعايير الاجتماعية أو التقاليد الثقافية أمر يعني أنه توجد عقبات هائلة تعرقل إزالتها ، وهي عقبات تتجاوز المتناول المباشر لراسمي السياسة على الصعيد الرسمي . ولذا فإن نهج التوعية والتربية الذي هو نهج أقرب إلى الأسلوب غير المباشر ، قد يكون ذا أهمية خاصة تبعاً لذلك ، في سبيل إزالة تلك الممارسات . غير أن برامج التوعية والتربية ستكون أيضاً عنصراً هاماً في الإزالة الناجحة لسياسات أو الإدخال الناجح للسياسات تخفيف ، للتغلب على مقاومة مجموعات ذات سلطان ، تعارض تلك الإزالة .

29- *الشفافية* . إن إيجاد الشفافية فيما يتعلق بالنتائج الوسيطة والنتائج النهائية لدراسة التقييم ، أي فيما يتعلق بالأهداف والتكاليف وما يمكن أن ينجم من وقع سلبي عن السياسات والممارسات ، أمر من شأنه أن يسهم في توضيح الخيارات والأولويات الضمنية ، وسوف يكشف النقاب للجمهور الواسع عن السياسات والممارسات غير المسؤولة . ولذا فإن الشفافية ستكون عنصراً هاماً في برنامج ناجح لرفع مستوى الوعي بتلك القضايا . وسيترتب على ذلك أن الشفافية سيزيد أيضا من التكاليف السياسية للسياسات غير المسؤولة وسوف تستحدث جوائز سياسية لمن يتخذون الخطوات السليمة .

30- *بناء القدرة* . في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ، كثيراً ما يكون الافتقار إلى القدرة المؤسسية والإدارية عقبة جسيمة تعرقل إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ، وبينما بعض السياسات التي تولد الحوافز الضارة يمكن من ناحية المبدأ إزالتها بسهولة ، فإن إزالة الممارسات أو التنفيذ الناجح لسياسات التخفيف أمر قد يقتضي قدرة كبيرة من مؤسسية وإدارية . ولذا فإن بناء القدرة الذي تسانده المنظمات ذات الصلة ، من وطنية وإقليمية ودولية ، مطلب مسبق أساسي في النجاح في إزالة أو تخفيف السياسات أو الممارسات التي تولد حوافز ضارة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وينبغي كفالة التمويل في سبيل بناء القدرة .

31- *التعاون الدولي* . إن التعاون الدولي هو عنصر هام جداً في إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة ، كما هو مبين في الفقرة 24 (و) و (ز) أعلاه .

(ب) طرائق ووسائل الإزالة

32- *استعمال أدوات جديدة* . في حالة وجود أهداف سياسية مشروعة وصالحة ، إن استعمال أدوات جديدة ، أي تطبيق أهداف تشغيلية وما يتصل بها من أدوات تدرك الهدف نفسه بقدر أقل من الوقع الضار أو بدون هذا الوقع ، على التنوع البيولوجي ، كثيراً ما يكون وسيلة فعالة لإزالة السياسات التي تولد حوافز ضارة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

33- *السياسات التعويضية* . إن إدخال تدابير إضافية يمكن اعتباره أمراً يعوض أصحاب المصلحة الذين يتأثرون تأثراً سلبياً بإزالة السياسات التي تولد حوافز ضارة . وبشرط كفالة التمويل ، فإن استعمال السياسات التعويضية يمكن النظر فيه في الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت إزالة السياسات سيكون لها أثر ضار على الأهداف التوزيعية ، يمكن الأخذ بنهج يسير خطوة بخطوة نحو إزالة هذه السياسات ، ويمكن تنفيذ سياسات إيرادية إضافية ذات أهداف سديدة ؛

(ب) إذا كانت إزالة السياسات تؤثر تأثيراً سلبياً على حقوق ملكية بعض أصحاب المصلحة ، يمكن النظر أيضاً في صرف تعويض عن الخسائر التي لحقت بهم ؛

(ج) إذا الشروط المبينة في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه ليست سائدة ، فإن السياسات التعويضية ينبغي استعمالها فقط كملجأ أخير .

(ج) وسائل وطرائق للتخفيف

34- *تنظيم الأمور* . في بعض الحالات ، يكون الأخذ بتنظيم أضافي للأمور وسيلة فعالة لتخفيف الوقع الضار على التنوع البيولوجي ، بشرط الوفاء بعدد من الشروط المسبقة . وتلك الشروط المسبقة تضم ما يلي :

(أ) وجود مؤشرات أداء جيدة التحديد وشاملة ويمكن قياسها ؛

(ب) أن تكون تكاليف الرصد والتطبيق أمراً يمكن التحكم فيه ؛

(ج) لوائح يمكن تصميمها بشكل شامل لتفادي المسلك التواؤمي من مجموعات مستهدفة ، وهو مسلك يؤدي إلى آثار ضارة ثانوية على التنوع البيولوجي .

35- *التغلب على عوائق التخفيف بتنظيم الأمور* . ينبغي أن يظل عالقاً في البال أن العوائق التي تحول دون إزالة السياسات يمكن أيضاً أن تعرقل التخفيف الفعال من آثارها الضارة . فمثلاً ، إن حافز المجموعات المستهدفة الذي يدفعها إلى عدم الامتثال لعملية التنظيم ، قد يكون حافزاً ذا قوة عالية بشكل خاص إذا كانت السياسة التي تولد الحافز الضار باقية على علاتها دون تغير . ولذا فإن رفع الوعي والشفافية وإشراك اصحاب المصلحة هي كلها عناصر هامة في سياسات تنظيمية فعالة لتخفيف الحوافز الضارة .

36- *التدابير الحافزة الإيجابية* . إن إدخال تدابير حافزة إيجابية إضافية هو وسيلة أخرى ممكنة لتخفيف ما لبعض السياسات والممارسات من وقع ضار . وبالإضافة إلى الشروط المسبقة المذكورة في الفقرة 34 ، هناك عدد من المحاذير ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند استعمال التدابير الحافزة الإيجابية :

(أ) إذا ظلت السياسات التي لها وقع ضار على التنوع البيولوجي باقية بدون تغير ، فإن تكلفة استعمال الحوافز الإيجابية لتخفيف هذا الوقع ستكون تكلفة عالية بنوع خاص ، وسوف تعرقل بدورها فعالية استعمال هذه الأداة . وقبل استعمال الحوافز الإيجابية ، ينبغي إذن إزالة تلك السياسات بقدر الإمكان ، باستعمال الوسائل الآنفة الذكر أعلاه ؛

(ب) كما شرح الأمر في الفقرة 23 ، إن السياسات والممارسات التي تولد حوافز ضارة في معظم الظروف ربما كان لها وقع ملائم على التنوع البيولوجي في ظروف أخرى . وفي هذه الحالات ، يمكن النظر في استعمال تدابير حافزة إيجابية لتخفيف الأثر السلبي لإزالة تلك السياسات والممارسات ؛

(ج) إن تصميم التدبير الحافز تصميماً بعناية ، شاملاً الإعراب الواضح عن شروط الأهلية ، هو أمر هام بنوع خاص في حالة التدابير الحافزة الإيجابية الرامية إلى تفادي توليد آثار ضارة ثانوية على التنوع البيولوجي ؛

(د) في بعض الحالات يكون المسلك الاستراتيجي لمتلقين راشدين أمراً يعرقل الفاعلية على المدى الطويل للتدابير الحافزة الإيجابية . وفي هذه الحالات ، ينبغي أن يكون استعمالها مقصوراً على فترة انتقالية من الزمن ، بوسائل قانونية ملائمة مثل تشريع كبح التكاثر البيروقراطي ؛

(هـ) إن نقص الأموال قد يحد من استعمال التدابير الحافزة الإيجابية ؛

(و) إن استعمال التدابير الحافزة الإيجابية قد يكون له عواقب توزيعية سواء سلبية أو إيجابية . وهذه العواقب ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند استعمال التدابير الحافزة الإيجابية .

37- *التدابير الحافزة السلبية* . إن استعمال التدابير الحافزة السلبية يمكن أيضاً أن ينظر فيه لتخفيف الوقع الضار لبعض السياسات والممارسات . وبالإضافة إلى ذلك فإن الشروط المسبقة المبينة في الفقرة 34 أعلاه ، ستكون المقاومة السياسية شديدة بنوع خاص في كثير من الأحيان ، إذا كانت التدابير الحافزة السلبية ستدخل المجال . ولذا فإن التوعية والشفافية وإشراك ذوي المصلحة هي عناصر جوهرية لإدخال ناجح لتدابير حافزة سلبية في سبيل تخفيف الحوافز الضارة .

38- *إرشاد بشأن استعمال التدابير الحافزة* . يوجد مزيد من الإرشاد بشأن تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة في الاقتراحات المتعلقة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة التي ساندها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه السادس (المقرر 15/6 ، المرفق الأول) .

دال - رصد الاصلاحات وتطبيقها وتقييمها

39- *إشراك أصحاب المصلحة* . حتى بعد تصميم وتنفيذ الاصلاحات ، ينبغي إشراك أصحاب المصلحة في عملية التقييم ، لكفالة الحصول على تغذية مرتدة منهم بشأن الآثار الجانبية غير المتوقعة ، وتدابير التخفيف التي فشلت وغير ذلك من وجوه القصور ، ولكفالة أن وجوه القصور هذه سوف تعالج في الوقت المناسب .

40- *مؤشرات وأنظمة إعلامية* . ينبغي النظر في إدخال أنظمة إعلامية مناسبة في سبيل تسهيل عملية رصد وتطبيق الإصلاحات . وبالإضافة إلى ذلك ، إن وضع وتطبيق مؤشرات سليمة هو شرط مسبق جوهري للقيام بتقييم مفيد لسياسات الإصلاح .

41- *معايير النجاح في التقييم* . إن تقييم الإصلاحات ينبغي أن يقوم على أساس مجموعة من معايير النجاح السليمة .

42- *الشفافية* . إن مزيداً من نشر المعلومات يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في بناء مساندة الجمهور للإصلاحات والحفاظ على تلك المساندة ، ويمكن بذلك إن يسهم في تخفيض تكاليف الرصد والتطبيق للسلطات العامة . ومرة أخرى ، يمكن أن تكون الشفافية مطلباً مسبقاً جوهرياً لكفالة الإشراك الفعال لأصحاب المصلحة في تقييم الإصلاحات .

43- *بناء القدرة* . إن النجاح في خاتمة المطاف للإصلاح المختار أمر مرتهن بالقيام بنجاح بالرصد والتطبيق والتقييم لوقع ذلك الإصلاح ، شاملاً الآثار الجانبية غير المتوقعة ، ولتدابير التخفيف التي فشلت ووجوه القصور الأخرى . ولذا فالأمر يرتهن بوجوده قدرة مؤسسية وإدارية كافية . وينبغي أن يكون التمويل متاحاً لبناء القدرة .

19-11 الحصول وتقاسم المنافع المتصلة بالموارد الجينية (المادة 15)

إن مشروع المقرر هذا يسترشد بالتوصية 1/2 الصادرة عن الفريق العامل المخصص المعني بالحصول وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/COP/7/6) المرفق

ألف . خطوط بون الإرشادية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستعمالها

إن مؤتمر الأطراف إذ يذكر الطابع التطوري لخطوط بون الإرشادية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستعمالها والحاجة إلى الحفاظ على تنفيذها قيد الإستعراض ،

وإذ يعترف بأن الخطوط الإرشادية تسهم إسهاماً مفيداً في إيجاد الأنظمة الوطنية والترتيبات التعاقدية للحصول ولتقاسم المنافع ، ولتنفيذ أهداف الإتفاقية ،

وإذ يعترف أيضاً بأن بعض البلدان النامية قد صادفت بعض الصعوبات الناشئة على عدم إمتلاكها القدرة الوافية للإستعمال الكامن للخطوط الإرشادية في صياغة تشريعها الوطني المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع وما يرتبط بذلك من ترتيبات .

1- يحيط علماً بما أحرز فعلاً من تقدم وبالحاجة إلى مزيد من الخبرة في تنفيذ الخطوط الإرشادية :

2- يدعو الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية وجميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة تعزيز التطبيق الواسع النطاق لخطوط بون الإرشادية الطوعية :

3- يشجع الأطراف والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية وجميع أصحاب المصلحة على مواصلة تقديم معلومات عن الخبرات ذات الصلة وعن الدروس المستفادة ، شاملة قصص النجاح والمصاعب ، في تنفيذ الخطوط الإرشادية :

4- يطلب من الأمين التنفيذي إتاحة هذه المعلومات من خلال الوسائل المناسبة ، شاملة آلية تبادل المعلومات التابعة للإتفاقية .

بـــاء . استعمال المصطلحات والتعاريف و/أو معجم الألفاظ حسب مقتضى الحال

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 1/2 الصادرة من الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وبتقاسم المنافع، (UNEP/CBD/COP/7/6) المرفق

إن مؤتمر الأطراف *اذ يذكر* الطبيعة الطوعية لخطوط بون الارشادية،

واذ يلاحظ ان المصطلحات كما هي معرفة في المادة 2 من الاتفاقية سوف تنطبق على خطوط بون الارشادية بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وفقا للفقرة 8 من خطوط بون الارشادية،

واذ يلاحظ أيضا أن عددا من المصطلحات الأخرى ذات الصلة ليست معرّفة في الاتفاقية قد تحتاج الى النظر فيها.

واذ تذكر الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان النامية فيما يتعلق بتكنولوجيا الاعلام وما يتعلق بها من بنية تحتية.

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يدعو* الاطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة، وفقا للاستمارة التي تقدمها الأمانة، الى تزويد الأمين التنفيذي بما يلي:

(أ) معلومات عن التعاريف الوطنية الموجودة حاليا والتعاريف الأخرى ذات الصلة للمصطلحات الآتية: الحصول على الموارد الجينية، تقاسم المنافع، التسويق، المشتقات، القائم بالتوريد، القائم بالاستعمال، صاحب المصلحة، المجموعة خارج الموضع الطبيعي، الطبيعة الطوعية (كما وردت في المرفق الثاني بالوثيقة UNEP/CBD/COP/6/INF/4)

(ب) آراء بشأن ما اذا كان يقتضي الأمر النظر في مصطلحات اضافية (مثلا قيود تفرض بموجب سلطة تقديرية)،

(2) *يطلب* من النقاط البؤرية الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع، داخل الحكومات، أن تسهل عملية تجميع وعرض المعلومات ذات الصلة على الأمانة، مع مراعاة الحاجة الى مشاورة واسعة النطاق تشمل مشاورة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين،

(3) يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بتحصيل وتجميع المعلومات الآنفة الذكر وبتوزيعها من خلال الوسائل المتاحة، بما في ذلك من خلال غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية.

(4) يطلب من الأمين التنفيذي أن يعرض هذه المجموعة من المعلومات على الاجتماع القادم للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وبتقاسم المنافع، كي ينظر فيها، ويطلب من الفريق العامل أن يواصل النظر في موضوع استعمال المصطلحات غير المعرّفة في الاتفاقية، بما في ذلك امكانية انشاء فريق من الخبراء لتحديد الحاجة الى تعاريف أو الى معجم ألفاظ. ويعود بتقرير عن ذلك الى مؤتمر الأطراف.

جـــيم - نـهوج أخرى، كما وردت في المقرر 24/6 باء

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 3/2 الصادرة من الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، (UNEP/CBD/COP/7/6) المرفق

إن مؤتمر الأطراف :

إذ يعترف بأن مجموعة من التدابير قد تكون ضرورية لتلبية مختلف احتياجات الأطراف وأصحاب المصلحة لتنفيذ ترتيبات الحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛

إذ يقر بأن النهوج القائمة الأخرى، المكملة لخطوط بون الإرشادية، هي أدوات مفيدة للمساعدة في تنفيذ أحكام الحصول على الموارد وتقاسم المنافع الواردة في الاتفاقية؛

وإذ يشدد على الحاجة لمواصلة النظر في النهوج الأخرى الوارد في المقرر 24/6 باء ونهوج إضافية، مثل الترتيبات فيما بين الأقاليم والترتيبات الثنائية، وكذلك شهادة دولية للأصل القانوني/المنشأ/المصدر، وبخاصة الإمكانية التشغيلية وفاعلية التكلفة لمثل هذه الشهادة الدولية؛

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يدعو* الأطراف، والحكومات، والمنظمات المعنية، والمجتمعات الأصلية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم آرائهم ومعلوماتهم المناسبة بشأن النهوج الإضافية، علاوة على الخبرات الإقليمية والوطنية والمحلية بشأن النهوج القائمة، بما في ذلك مدونات السلوك، من أجل مواصلة بحث هذه المسألة؛

(2) أن يطلب من الأمين التنفيذي أن يجمع مزيد من المعلومات بشأن التدابير والنهوج التكميلية، والخبرات في تنفيذها، وأن يوزع تلك المعلومات للأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين من خلال آليات غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية، ضمن وسائل أخرى

(3) *أن يطلب* من الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع أن يواصل النظر في مسأله النهوج الإضافية على نحو يكفل فاعلية التكلفة وفي الوقت المناسب، وتحقيقا لهذه الغاية، *أن يطلب* من الأمين التنفيذي أن يعد تقريرا على أساس العروض المستلمة.

دال - نظام دولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع

ان مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 4/2 الصادرة عن مؤتمر الأطراف

ان الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع *(UNEP/CBD/COP/7/6) المرفق*

[*إذ يؤكد* من جديد ان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية ، هو أحد اهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، وفقا للمادة 1 منها].

[*وإذ يؤكد* الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية [بما فيها مواردها الجينية او البيولوجية] وان سلطة تحديد الحصول عن الموارد الجينية انما هي بين يدي الحكومات الوطنية وتخضع للتشريع الوطني، وفقا للمادة 3 والمادة 15 الفقرة 1، من الاتفاقية].

[*وإذ يؤكد* من جديد التزام الاطراف في المادة 15 الفقرة 2 من الاتفاقية بأن " تسعى الى ايجاد الظروف الكفيلة بتسهيل حصول الأطراف المتعاقدة الأخرى وألا تفرض قيودا تنافي أهداف هذه الاتفاقية".

إذ يذكر الفقرة 44 (س) من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي تدعو الى تدابير "للتفاوض داخل اطار اتفاقية التنوع البيولوجي، مع مراعاة خطوط بون الارشادية، بشأن نظام دولي لتعزيز وصون التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية"

وإذ يذكر أيضا القرار 260/57 الصادر في 20 ديسمبر 2002 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين، الذي يدعو مؤتمر الأطراف الى اتخاذ ما يلزم من خطوات بشأن الالتزام الصادر عن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، بالتفاوض –في اطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ومع مراعاة خطوط بون الارشادية-، في نظام دولي لتعزيز وصون التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية،

وإذ يذكر توصية اجتماع ما بين الدورات المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010، التي تدعو الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع ال "النظر في عملية وطبيعة ومدى وعناصر ومنهجيات نظام دولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الى اسداء مشورة الى مؤتمر الاطراف في اجتماعه السابع عن هذه القضية"،

وإذ يلاحظ ان خطوط بون الارشادية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها، المعتمدة في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف باعتبار تلك الخطوط خطوة أولى مفيدة في عملية تطورية في تنفيذ أحكام الاتفاقية المتصلة بالحصول على الموارد الجينية وبتقاسم المنافع،

وإذ يذكر أيضا الفقرة 44 (ن) من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي تدعو الى تدابير لتعزيز "التنفيذ الواسع واستمرار العمل بشأن خطوط بون الارشادية المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وبالتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها،

كأحد المدخلات لمساعدة الأطراف عند قيامها بوضع وصياغة تدابير تشريعية أو ادارية أو سياسية بشأن الحصول وتقاسم المنافع وبشأن التعاقد والترتيبات الأخرى التي تتم بشروط متفق عليها تبادليا في سبيل الحصول وتقاسم المنافع.

واذ يذكر من جديد غايات الالفية للتنمية الاحتمالي للحصول وتقاسم المنافع في استئصال الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية]

واذ يأخذ في الحسبان المواد 8 (ي) و15 و16 و17 و18 و19، الفقرات 1 و2 و20 21 و22، من اتفاقية التنوع البيولوجي

واذ يؤكد من جديد التزام الاطراف [على ان يكون هذا الالتزام خاضعا لتشريعها الوطني] باحترام وحفظ وصون ما لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معارف وابتكارات وممارسات تجسد أنماط العيش التقليدية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وبان تعزز تطبيقها الواسع بموافقة ومشاركة حائزي تلك المعارف والابتكارات والممارسات، وان تشجع التقاسم المنصف لمنافع الناشئة عن استعمالها،

واذ تلاحظ العمل الذي يجري في اطار الاتفاقية الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام في الاتفاقية،

[واذ يأخذ في الحسبان العمل المتصل بالحصول على الموارد الجينية وبتقاسم المنافع الذي يجري في محافل دولية أخرى ومنظمات حكومية دولية مثل الفاو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الاقليمية، والحاجة الى التآزر المتبادل، واذ يعترف بان هذا العمل يمكن ان يكون جزءا من النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع]

[*واذ يعترف* أيضاً بما تقدمه الاتفاقات الدولية المتصلة بالتنوع البيولوجي ، مثل معاهدة الفاو الدولية للموارد النباتية الجينية من أجل الأغذية والزراعة ، من إسهام هام للحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع ،]

[*واذ يعترف* أن الاطراف واصحاب المصلحة يمكن أن يكونوا مستعملين وموردين معا للموارد الجينية،]

[*واذ يعترف* أيضا بأن النظام ينبغي أن يكون شفافا و[عمليا وغير تمييزي] وسريعا ومرنا وان يساند انتاج منافع بيئية واجتماعية واقتصادية لكلا المستعملين والموردين ، وأن يساند كذلك التدابير الوطنية التشريعية والادارية والسياسية [وذا تآزر متبادل مع الحقوق والالتزامات في ظل الاتفاقات الدولية والاقليمية الأخرى.]

[واذ يلاحظ وجود حاجة الى مزيد من تحليل الادوات والصكوك والانظمة القانونية الموجودة من وطنية واقليمية ودولية، تتعلق بالحصول وبتقاسم المنافع وبما اكتسب من خبرة في تنفيذها، بما في ذلك الفجوات وعواقبها]

واذ يشير الى ان الفريق العامل تبين وجود مكونات ممكنة لنظام دولي، بتحليل جدارتها، دون استباق النتيجة،

1- يقرر بأن يكلف الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع، في تعاون مع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام ولكفالة مشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، والمنظمات غير الحكومية والصناعة والمؤسسات العلمية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية بأن يضع ويتفاوض في نظام دولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع في [قرب وقت]ممكن او [أن يساند تنفيذ الاهداف الثلاثة للاتفاقية] [مع مراعات هدف عام 2010] [بقصد الأخذ بصك ملزم قانونا من شأنه أن يحمي ويضمن بفعالية حقوق بلدان منشأ الموارد الجينية]

2- *[يوصي بأن يعمل* الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني للحصول وتقاسم المنافع وفقا لشروط التكليف الآتي:]

أو

2- [يوصي بأنه، في اطار اتفاقية التنوع البيولوجي مع مراعاة خطوط بون الارشادية ونتائج الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) وبما يتصل بها من احكام/ ان يكون الوضع والتفاوض قائمين على اساس تفحص السمات الممكنة الآتية للنظام الدولي على اساس ما اذا كانت (أ) في الوقت الحاضر جزءا من ادوات او صكوك موجودة، (ب) تقتضي مزيدا من التحليل و/أو (ج) تحتاج الى تعزيز]: (يضاف 2 (ج) (2) الى (15)

(أ) **[العملية**: تحليل الادوات والصكوك الموجود ة القانونية والادارية والسياسية، من وطنية واقليمية ودولية، متعلقة بالحصول وتقاسم المنافع والخبرة المكتسبة في تنفيذها، بما في ذلك التطبيق واية فجوات وعواقبها]

(ب) [**الطبيعة:** ان طبيعة النظام الدولي يمكن تحديدها على أساس البرامترات الآتية:]

(1) [ملزمة/غير ملزمة قانونا]

(2) [أن تساند إنتاج منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية للمستعملين والموردين على السواء]

(2) [مساندة للتدابير الوطنية، من تشريعية وادارية وسياسية]

(4) [يراعي القانون العرفي والممارسات الثقافية والتقليدية] لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين

(5) [أن تتمشى مع المادة 22 من الاتفاقية،]

(6) [مؤلفة من صك او اداة واحدة او اكثر ضمن مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد واجراءات صنع القرار.

(ج) **المدى:** [يمكن] [ينبغي] ان يغطي النظام الدولي أمورا منها ما يلي:

(1) *البديل 1*: الحصول على الموارد الجينية وتعزيز وصون التقاسم اعادل والمنصف للمنافع الناشئة على استعمال الموارد الجينية يحذف [ومنتجاتها] يحذف [ومشتقاتها]

البديل 2: [ينبغي أن يسهل النظام الدولي الحصول على الموارد الجينية ويعزز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها وينبغي أن يغطي الموارد الجينية [المشتقات] وما يرتبط بها من معارف وابتكارات وممارسات تغطيها اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنافع الناشئة عن الاستعمال التجاري والاستعمالات الأخرى لتلك الموارد، مع استبعاد الموارد الجينية البشرية]

(2) تعزيز وصون التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال ما لدى مجتمعات السكان الاصليين والمحليين من معارف تقليدية [متصلة بالتنوع البيولوجي] أو [بصون التنوع البيولوجي واستعماله المستدام]

(د) **العناصر:** يمكن أن يشمل النظام الدولي، على أساس تحليل الفجوة الآنف الذكر (الفقرة 2(أ) عناصر منها مايلي:

(1) الادوات والصكوك والعمليات المختلفة ذات الصلة، بما فيها ما يلي:

- اتفاقية التنوع البيولوجي
- خطوط بون الارشادية
- معاهدة الفاو الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية للاغذية والزراعة
- لجنة الفاو المعنية بالموارد الجينية
- التدابير الحالية الوطنية، من تشريعية وادارية وسياسية، لتنفيذ المادة 15 من اتفاقية التنوع البيولوجي
- نتائج الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي)
- اتفاق "TRIPS" والاتفاقات الأخرى للمنظمة العالمية للتجارة
- اتفاقات [واتفاقيات ومعاهدات] [واتفاقات] وايبو
- اتفاقيات UPOV
- اتفاقات اقليمية
- مدونات سلوك ونهوج أخرى تضعها أفرقة محددة من المستعملين او توضع لموارد جينية ، تشمل اتفاقات تعاقدية نموذجية]

(2) [تسهيل] وتشجيع البحث العلمي التعاوني [شاملا] [وكذلك] والبحث للاغراض التجارية والتسويق بما يتمشى والمادة 8(ي) و10 و15 ، الفقرة 6 والفقرة 7 والمواد 16 و18 و19 من الاتفاقية]

(3) ثالثا [كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن نتائج البحث والتنمية والناشئة عن الاتستعمال التجاري والاستعمالات الأخرى للموارد الجينية وفقا للمواد 15-7 و16 و19-1 و19-2 من الإتفاقية

(4) رابعا [تدابير تتعلق بالحصول وتقاسم المنافع، تعزز تحقيق غايات الالفية، لا سيما استئصال الفقر والاستدامة البيئية]

(5) خامسا [تسهيل تشغيل النظام على مستويات المحلي والوطني ودون الاقليمي والاقليمي والدولي] مع مراعاة الطبيعة العابرة للحدود لتوزيع بعض الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية]

(6) [أحكام] [تدابير] تكفل الامتثال [للقانون الدولي و] للتشريعات الوطنية بشأن الحصول وتقاسم المنافع [لجهات مختلفة ومنها] بلدان منشأ الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، شاملة الاتفاق المسبق عن علم، [من جهات مختلفة، منها] بلدان المنشأ وبلدان التوريد ومجتمعات السكان الاصليين والمحليين)] وبشروط متفق عليها تبادليا.

(7) مزيد من تعزيز [القائمين بالتوريد] و [التدابير الخاصة والتدابير التي تتخذها البلدان الذين فيها قائمون بالاستعمال تحت ولايتها [اتخاذ تدابير غير التوائية تتعلق بالقائمين بالاستعمال]

(8) شهادة منشأ دولية مصدر/موارد جينية وما يتصل بها من معرفة تقليدية/شهادة المصدر القانوني/اعلان بمنشأ الموارد الجينية وما يرتبط بها من موارد جينية ومعارف تقليدية.

أو : [شهادة دولية عن المصدر القانوني للموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية .]

(9) كشف النقاب عن بلد المنشأ / المصدر / الاصل القانوني الذي أتت منه الموارد الجينية وما يتصل به من معرفة تقليدية في طلبات حقوق الملكية الفكرية

أو [كشف النقاب عن بلد المنشأ]

(10) الاعتراف والحماية لحقوق مجتمعات السكان الاصليين والمحليين على معرفتهم التقليدية [المرتبطة بالموارد الجينية بشرط الخضوع للتشريع الوطني للبلدان التي توجد فيها تلك المجتمعات

(11) تدابير بناء القدرة على أساس احتياجات البلدان [بما في ذلك الموارد المالية والبشرية]

(12) مكرر تدابير تكفل أن يكون [استعمال الموارد الجينية ومشتقاتها والمعرفة التقليدية المتعلقة بها لاغراض الاستكشاف البيولوجي الخارج عن نطاق ولاية بلدان المنشأ ممتثلا للاتفاقية]

(13) [تدابير لتقاسم المنافع تشمل أمورا منها المنافع النقدية وغير النقدية ونقل التكنولوجيا والتعاون فيها، بما يساند انتاج منافع اجتماعية واقتصادية وبيئية،

(14) مدونة المبادئ الخلقية،[مدونة السلوك] [نماذج الاتفاق المسبق عن عمل للتقاسم العادل والمنصف للمنافع مع المجتمعات الأصلية والمحلية .

(15) وسائل مساندة تنفيذ النظام الدولي في اطار الاتفاقية

(16) آليات الرصد والامتثال والتطبيق

(17) [آليات فض المنازعات] شاملة [آليات تحكيم]

(18) القضايا المؤسسية [لمساندة تنفيذ النظام الدولي في اطار الاتفاقية]

(19) [أية سمة أخرى تحدد انها لازمة لتحقيق أهداف النظام]

(د) **المنهجيات** : الإطار الزمني (نوع الصكوك) والمنهجيات الأخرى المطلوب تقريرها من مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع ؛

3- يوصي مؤتمر الاطراف بان يكلف الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع، في اقرب وقت [ممكن] بأن يتفاوض ويضع النظام الدولي، ويطلب من الأمين التنفيذي أن يتخذ ما يلزم من ترتيبات كي يجتمع الفريق العامل المذكور في أقرب وقت ممكن، مرتين في السنة على الأقل كحد أدنى

4- ويوصي بوضع النظام الدولي في تعاون مع الفاو والمنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واتحاد حماية الأنواع الجديدة من النبات، والاتفاقات الاقليمية ذات الصلة.

5- يشجع الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية وجميع أصحاب المصلحة على توفير الوسائل والطرائق اللازمة للسماح بوقت كاف لتسهيل المشاركة الفعالة من جانب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في وضع نظام دولي.

6- يوصي بتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة – بما فيهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين

هـــاء - التدابير، شاملة النظر في إمكانيتها وتيسيرها عملياً وتكاليفها، لمساندة الامتثال للقبول المسبق عن علم من جانب الطرف المتعاقد الذي يوفر الموارد الجينية، والشروط المتفق عليها تبادليا التي منح الحصول على أساسها في الأطراف المتعاقدة مع مستعملي الموارد الجينية الواقعين تحت ولاية تلك الأطراف

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من التوصية 5/2 الصادرة عن الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع، (UNEP/CBD/COP/7/6) المرفق

إن مؤتمر الأطراف :

إذ يذكر بالفقرة 8 من المقرر 24/6 ألف الصادر عن مؤتمر الأطراف؛

إذ يذكر أيضا بالمادة 8 (ي) و المادة 15، الفقرات 1 و 3 و 7، والمادة 16، الفقرة 3، و المادة 19، الفقرتين 1 و 2، من الاتفاقية؛

وإذ يذكر كذلك بالفقرة 16 (د) من خطوط بون التوجيهية بشأن التوصل إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها، التي تحدد عددا من التدابير التي يمكن أن تتخذها الأطراف المتعاقدة مع مستخدمي الموارد الجينية الخاضعين لولايتها القضائية، لدعم الإمتثال للموافقة المسبقة عن علم من جانب الطرف المتعاقد الذي يوفر موارد جينية وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي على أساسها منحت فرصة الحصول على هذه الموارد؛

وإذ يلاحظ أن عددا من الحكومات قد إتخذ مبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي لوضع تدابير لدعم الإمتثال للموافقة المسبقة عن علم من جانب الأطراف المتعاقدة التي توفر مثل هذه الموارد، بما في ذلك بلدان المنشأ، وفقا للمادة 2 والمادة 15، الفقرة 3، من الاتفاقية، ومن جانب المجتمعات الأصلية والمحلية التي توفر معارف تقليدية ذات صلة بتلك الموارد، وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي على أساسها منحت فرصة الحصول على هذه الموارد؛

وإذ يلاحظ كذلك الأنشطة والعمليات الجارية في المحافل الدولية المعنية، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومجلس إتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية التابع لمنظمة التجارة العالمية، ولجنة الموارد الجينية النباتية من أجل الأغذية والزراعة، التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والعاملة كلجنة مؤقتة للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية من أجل الأغذية والزراعة، بخصوص التدابير لدعم الإمتثال للموافقة المسبقة عن علم؛

وإذ يدرك أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بصدد عدد من القضايا، بما في ذلك تحليل: (1) تدابير محددة لدعم الإمتثال، وفقا للحقوق السيادية لبلد منشأ الموارد الجينية، للموافقة المسبقة عن علم من جانب الطرف المتعاقد الذي يوفر موارد جينية وما يرتبط بها من معرفة تقليدية، (2) وتدابير الامتثال القائمة في قوانين وطنية، (3) ومدى وحجم الحصول بدون ترخيص على موارد جينية ومعرفة تقليدية وإساءة استعمالها، (4) وتوافر وسائل الجبر المتعلقة بعدم الإمتثال في البلدان المستخدمة؛

وإذ يقر بأن عددا من القضايا الحرجة، مثل شهادة دولية [للمنشأ أو المصدر أو المنبع القانوني]، والكشف عن منشأ الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية، سوف يحتاج إلى المعالجة لدعم الامتثال للتشريع الوطني لبلدان المنشأ والموافقة المسبقة عن علم من جانب الأطراف المتعاقدة التي توفر مثل هذه الموارد ، بما في ذلك بلدان المنشأ، وفقا للمادة 2 والمادة 15، الفقرة 3، من الاتفاقية، ومن جانب المجتمعات الأصلية والمحلية التي توفر معارف تقليدية ذات صلة بتلك الموارد، وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي على أساسها منحت فرصة الحصول على هذه الموارد؛

وإذ يقر كذلك بالحاجة الى ضمان الشفافية في التبادل الدولي للموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية؛

وإذ يذكر بالفقرة 35 من المقرر 20/6 الذي اعترف فيها مؤتمر الأطراف بالدور القيادي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في قضايا التنوع البيولوجي الدولية؛

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *أن يأخذ علما* بالمبادرات الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بخصوص التدابير لدعم الإمتثال للتشريع الوطني، بما في ذلك الموافقة المسبقة عن علم من جانب الأطراف المتعاقدة التي توفر مثل هذه الموارد، بما في ذلك بلدان المنشأ، وفقا للمادة 2 والمادة 15، الفقرة 3، من الاتفاقية، ومن جانب المجتمعات الأصلية والمحلية التي توفر معارف تقليدية ذات صلة بتلك الموارد، وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي على أساسها منحت فرصة الحصول على هذه الموارد؛

(2) *أن يدعو* الأطراف والحكومات إلى أن تستمر في إتخاذ التدابير الملائمة والعملية لدعم الإمتثال للموافقة المسبقة عن علم من جانب الأطراف المتعاقدة التي توفر مثل هذه الموارد ، بما في ذلك بلدان المنشأ، وفقا للمادة 2 والمادة 15، الفقرة 3، من الاتفاقية، ومن جانب المجتمعات الأصلية والمحلية التي توفر معارف تقليدية ذات صلة بتلك الموارد، وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي على أساسها منحت فرصة الحصول على هذه الموارد. ويمكن لهذه التدابير أن تتضمن ما يلي:

(أ) تبادل المعلومات بين المستخدمين والموردين بخصوص التدابير التشريعية والإدارية والسياسية المعمول بها في محل ولايتهم القضائية والمتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛

(ب) التدابير الحافزة، المشار إليها في الفقرة 51 من خطوط بون التوجيهية، لتشجيع المستخدمين على الإمتثال للتشريع الوطني، بما في ذلك الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، مثل المنح للبحوث التي تلقى الرعاية الحكومية وخطط الترخيص الطوعية؛

(ج) وضع اتفاقات تعاقدية نموذجية أو قياسية لمختلف مجموعات المستخدمين ومختلف الموارد الجينية؛

(د) الجوانب المتعلقة باستيراد وتصدير موارد جينية، بما في ذلك اللوائح التنظيمية، عندما يكون ذلك ممكنا وملائما؛

(هـ) سهولة الحصول على العدالة في حالة إنتهاك أحكام قانونية في البلدان الموردة والمستخدمة؛

(و) تدابير الجبر الإدارية والقضائية، بما في ذلك الجزاءات والتعويضات، حسبما تنص عليه القوانين الوطنية؛

(ز) الرصد؛

(3) *أن يدعو* الأطراف إلى الاعتراف بأن المعارف التقليدية، سواء كانت مكتوبة أو شفهية، يمكن أن تشكل فنا سابقا؛

(4) *أن يدعو* الأطراف إلى إنشاء آليات وطنية لضمان الامتثال، بموجب قانون محلي، عند الاقتضاء، للحصول على الموافقة المسبقة عن علم من المجتمعات الأصلية والمحلية بخصوص الحصول على موارد جينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية؛

(5) *أن يدعو* الأطراف إلى وضع آليات لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع على الصعيد الوطني مع أصحاب المصلحة المعنيين والمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(6) *أن يطلب* من الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع معالجة القضايا المتعلقة بالشهادة الدولية (للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني) مع مراعاة النهوج متعددة الأطراف للحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، بما في ذلك قضايا مثل الجدوى والإمكانية العملية والتكاليف؛

[(7) *أن يطلب* من الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع أن تحدد القضايا المتعلقة بالكشف عن منشأ الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية في طلبات الحصول على حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك القضايا التي تثيرها الشهادة الدولية المقترحة (للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني)، وأن يبعث نتائج هذا البحث إلى اللجنة الحكومية الدولية بشأن الملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية، والفريق العامل بشأن إصلاح معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع، التابعين للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمحافل الأخرى ذات الصلة؛]

[(8) أن يدعو المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى معالجة التدابير بخصوص العلاقة المتبادلة بين الحصول على الموارد الجينية ومقتضيات الكشف في طلبات الحصول على حقوق الملكية الفكرية، مع الاعتراف بالدور القيادي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في قضايا التنوع البيولوجي الدولية، وخصوصا القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية التي تثيرها الشهادة الدولية المقترحة [للمنشأ/المصدر/المنبع القانوني] ، كجزء من العمل المعجل في إطار الصلاحية المجددة للجنة الحكومية الدولية بشأن الملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية، بما في ذلك ما يلي:

أ) بدائل لأحكام نموذجية بشأن مقتضيات الكشف؛

ب) بدائل عملية لإجراءات التقدم بطلبات براءات الاختراع بالعلاقة إلى البنود التي تقتضي تطبيق متطلبات الكشف؛

ج) بدائل التدابير الحافزة لمقدمي الطلبات؛

د) تحديد الآثار المترتبة على تشغيل متطلبات الكشف في مختلف المعاهدات التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛]

[(9) *أن يدعو كذلك* المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى إعداد تقرير لتقديمه إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع بشأن التقدم المحرز في هذا العمل، مع الأخذ في الحسبان، بوجه خاص، أي قضايا قد يتم التعرف عليها في هذه الأثناء في الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛]

(10) *أن يطلب* إلى الأمين التنفيذي القيام بجمع المعلومات، بمساعدة من الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية المعنية، وأن يضطلع بمزيد من التحليل، بخصوص ما يلي:

(أ) تدابير محددة لدعم وضمان الامتثال للقوانين الوطنية، وللموافقة المسبقة عن علم من جانب الأطراف المتعاقدة التي توفر مثل هذه الموارد ، بما في ذلك بلدان المنشأ، وفقا للمادة 2 والمادة 15، الفقرة 3، من الاتفاقية، ومن جانب المجتمعات الأصلية والمحلية التي توفر معارف تقليدية ذات صلة بتلك الموارد، وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي على أساسها منحت فرصة الحصول على هذه الموارد؛

(ب) التدابير القائمة لدعم الامتثال للأدوات القانونية الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ج) مدى وحجم الحصول بدون ترخيص على موارد جينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، وإساءة استعمالها؛

(د) الترتيبات القائمة في قطاعات محددة للحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛

(هـ) وسائل الجبر الإدارية والقضائية المتوفرة في البلدان التي يوجد بها مستخدمون يخضعون لولايتها القضائية، وفي الاتفاقات الدولية، بخصوص عدم الامتثال لمقتضيات الموافقة المسبقة عن علم وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة؛

(و) الممارسات والاتجاهات القائمة بالعلاقة إلى الاستخدام التجاري والاستخدامات الأخرى للموارد الجينية، وتوليد المنافع؛

(ز) التدابير التي تحافظ وتشجع على اليقين القانوني لدى المستخدمين بالنسبة لشروط وأحكام الحصول على الموارد واستخدامها؛

وأن يعد وثيقة تشمل المعلومات المستلمة وأن يتيح هذه الوثيقة لكي ينظر فيها الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع في إجتماعه القادم؛

(11) *أن يطلب* من الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع القيام بتحليل وثيقة المعلومات التي يعدها الأمين التنفيذي وفقا للفقرة (و) المذكورة آنفا، والتوصية لمؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن بتدابير إضافية لدعم وضمان

الامتثال للموافقة المسبقة عن علم من جانب الأطراف المتعاقدة التي توفر مثل هذه الموارد، بما في ذلك بلدان المنشأ، وفقا للمادة 2 والمادة 15، الفقرة 3، من الاتفاقية، ومن جانب المجتمعات الأصلية والمحلية التي توفر معارف تقليدية ذات صلة بتلك الموارد، وللشروط المتفق عليها بصورة متبادلة التي على أساسها منحت فرصة الحصول على هذه الموارد.

واو - الحاجات إلى بناء القدرات التي تحددها البلدان لتنفيذ خطوط بون التوجيهية

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرات الفرعية (أ) ، (د)- (و) ،(ح)- (ي) من التوصية 6/2 الصادرة عن الفريق العامل المخصص المعني بالحصول وتقاسم المنافع *(UNEP/CBD/COP/7/6) المرفق*

وفي الفرقتين (ب) و(ج) من تلك التوصية أوصى الفريق العامل بأن يواصل مؤتمر الأطراف – بقصد إقراره – تناول مشروع خطة العمل بشأن بناء القدرة على الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع (وهو المشروع المرفق بمشروع المقرر لتسهيل الرجوع إليه) مع مراعاة العناصر المحددة التالية

(أ) تحديد مسؤوليات واحتياجات ومساهمات مختلف أصحاب الأدوار الرئيسيين؛

(ب) أن خطة العمل ستنفذ وفقا للتشريع الوطني للبلدان التي ستحدث فيها الأنشطة المتعلقة بمشروع خطة العمل؛

(ج) شواغل الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية تجاه قوائم جرد المعرفة التقليدية التي يتم إعدادها بدون موافقتها واشتراكها؛

(د) حالات اشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في أنشطة لبناء القدرات تتعلق بتقييم ورصد الموارد الجينية وما يرتبط بها من معرفة تقليدية، فلا بد من الموافقة المسبقة لهذه المجتمعات قبل القيام بهذه الأنشطة؛

(هـ) قدرات محددة على إبرام اتفاقات نقل المواد، بما في ذلك قدرات ومهارات المجتمعات الأصلية والمحلية على إبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة؛

(و) بناء القدرات على نقل التكنولوجيات ذات الصلة وتكييفها بالإضافة إلى التعاون؛

(ز) آليات للمساندة التقنية لبناء القدرات الوطنية وتقاسم الخبرة التكنولوجية المتاحة؛

(ح) وسائل تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك التمويل؛

(ط) التنسيق مع البرامج وخطط العمل الأخرى ذات الصلة، مثل الأنشطة المناسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، مثل خطة عمل ليبزيغ العالمية للحفظ والاستخدام المستدام للموارد النباتية الجينية من أجل الأغذية والزراعة؛

(ي) بناء القدرات لتحديد فرص الحصول على المنافع التي تعزز وتشجع حفظ التنوع البيولوجي وتطوير استخدامات مستدامة جديدة وقائمة للتنوع البيولوجي؛

وفي الفقرة الفرعية (ز) أوصى الفريق العامل المخصص بأن ينظر مؤتمر الأطراف بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، في مزيد من الطرائق والوسائل لاشراك المؤسسات متعددة الأطراف والبنوك الإقليمية وهيئات التمويل الأخرى ذات الصلة، في عمل الاتفاقية وفي جهود الأطراف لتنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بتطوير قدرة الحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛

واو – الإحتياجات إلى بناء القدرة التي تبينتها البلدان لتنفيذ خطوط بون الإرشادية

إن مشروع القرار الآتي مأخوذ من الفقرات الفرعية (أ) ، (د) - (و) و (ح) - (ي) من التوصية 6/2 الصادرة عن الفريق العامل المخصص المعني بالحصول وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/COP/7/6,annex)

(أ) تحديد مسؤوليات واحتياجات ومساهمات مختلف أصحاب الأدوار الرئيسيين؛

(ب) أن خطة العمل ستنفذ وفقا للتشريع الوطني للبلدان التي ستحدث فيها الأنشطة المتعلقة بمشروع خطة العمل؛

(ج) شواغل الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية تجاه قوائم جرد المعرفة التقليدية التي يتم إعدادها بدون موافقتها واشتراكها؛

(د) حالات اشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في أنشطة لبناء القدرات تتعلق بتقييم ورصد الموارد الجينية وما يرتبط بها من معرفة تقليدية، فلا بد من الموافقة المسبقة لهذه المجتمعات قبل القيام بهذه الأنشطة؛

(ه) قدرات محددة على إبرام اتفاقات نقل المواد، بما في ذلك قدرات ومهارات المجتمعات الأصلية والمحلية على إبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة؛

(و) بناء القدرات على نقل التكنولوجيات ذات الصلة وتكييفها بالإضافة إلى التعاون؛

(ز) آليات للمساندة التقنية لبناء القدرات الوطنية وتقاسم الخبرة التكنولوجية المتاحة؛

(ح) وسائل تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك التمويل؛

(ط) التنسيق مع البرامج وخطط العمل الأخرى ذات الصلة، مثل الأنشطة المناسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، مثل خطة عمل ليبزيغ العالمية للحفظ والاستخدام المستدام للموارد النباتية الجينية من أجل الأغذية والزراعة؛

(ي) بناء القدرات لتحديد فرص الحصول على المنافع التي تعزز وتشجع حفظ التنوع البيولوجي وتطوير استخدامات مستدامة جديدة وقائمة للتنوع البيولوجي؛

في الفقرة الفرعية (ز) من التوصية أوصى الفريق العامل المخصص بأن ينظر مؤتمر الأطراف ، في التعاون مع مرفق البيئة العالمية ، في مزيد من الطرائق والوسائل لإشراك المؤسسات المتعددة الأطراف والبنوك الإقليمية وهيئات التمويل الأخرى ذات الصلة في عمل الإتفاقية وفي بجهود الأطراف في مجال التنفيذ ، خصوصاً فيما يتعلق بتنمية القدرة على الحصول وتقاسم المنافع .

إذ يذكر المقرر 24/6 ألف ، الفقرة 8 ، التي طلب بها مؤتمر الأطراف من الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع إسداء مشورة إلى المؤتمر عن الإحتياجات إلى بناء القدرة التي تبينتها البلدان ، في سبيل تنفيذ خطوط بون الإرشادية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستعمالها ،

وإذ يراعي أن أنشطة بناء القدرة المتصلة بالحصول وتقاسم المنافع هي عنصر جوهري في تحقيق التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستعمال الموارد الجينية وكذلك في تحقيق الهدفين الأخريين للإتفاقية وهدف إحداث تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 ،

وإذ نظر في مشروع خطة العمل بشأن بناء القدرة على الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الذي وضعته ورشة الخبراء المفتوحة العضوية المعنية ببناء القدرة للحصول على الموارد الجينية وتقاسم الموارد ، إعمالاً لمشروع 24/6 باء ، الفقرة 1 .

وإذ نظر في العمل الذي جرى خلال الإجتماع التاسع للهيئة الفرعية المعقود بمونتريال من 10-14 نوفمبر 2003 في إعداد برنامج عمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها ، كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في إجتماعه السابع ،

وإذ يعترف بأن مشروع خطة العمل يمثل إطاراً هاماً لتبين الإحتياجات إلى القدرة والمجالات ذات الأولوية التي تقتضي بناء القدرة ، ومصادر التمويل وتنفيذ ما تم تبينه من إحتياجات وأولويات،

وإذ ينوه بأن بناء القدرة ينبغي أن يكون مرناً وعملية بالطلب وتمسك بزمامها البلدان أنفسها وتقتضي تعاوناً دولياً وإقليمياً حسب مقتضى الحال ، تشارك فيه المجتمعات الأصلية والمحلية وكذلك جميع أصحاب المصلحة ،

وإذ ينوه أيضاً بأن تنفيذ نظام دولي للحصول وتقاسم المنافع وتنفيذ التشريع الوطني المتصل بالحصول وتقاسم المنافع هما أمر قد يقتضي مزيداً من الأنشطة في سبيل بناء القدرة .

(1) يحيط علماً – مع التقدير – بتقرير وعمل ورشة الخبراء المفتوحة العضوية بشأن بناء القدرة على الحصول على المنافع الجينية وتقاسم المنافع :

(2) *يدعو* الأطراف والحكومات إلى استعمال خطة العمل عند تصميم وتنفيذ خطط واستراتيجيات وطنية وإقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات للحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها، وما يرتبط بها من معرفة تقليدية؛

(3) *يكرر* إرشاده لمرفق البيئة العالمية، بوصفه الهيكل المؤسسي لتشغيل الآلية المالية للاتفاقية، بأن يقدم موارد مالية لمشروعات تأخذ البلدان بزمامها استنادا إلى أولويات وطنية، تلك المشروعات التي تساعد على تنفيذ خطة العمل لمساندة تطبيق خطوط بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها ، بما في ذلك بناء القدرات بخصوص نقل التكنولوجيات التي تمكن الموردين من أن يقدروا تماما وأن يشاركوا بنشاط في ترتيبات تقاسم المنافع عند مرحلة منح تراخيص الحصول على الموارد؛

(4) *يحث الأطراف* والمنظمات ذات الصلة على تقديم المساعدة المالية والتقنية لمساندة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، على تنفيذ خطة العمل وما ينتج عنها من خطط واستراتيجيات وطنية وإقليمية ودون إقليمية؛

(5) *يشجع* الأطراف والحكومات على اتخاذ ما يلزم في سبيل الاشراك الكامل والفعال للمجتمعات الأصلية والمحلية وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات وطنية لبناء القدرات؛

(6) *يطلب* من الأطراف والحكومات اتاحة المعلومات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وادراج المعلومات في التقارير الوطنية بشأن تنفيذها لتدابير بناء القدرات للحصول على الموارد الجينية وما يرتبط بها من معرفة تقليدية، وتقاسم المنافع؛

(7) *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يقوم — بما في ذلك من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات — بتسهيل تقاسم المعلومات ذات الصلة بين الأطراف المانحة والمنظمات، للمساعدة على التنسيق والتقليل من الازدواجية وتحديد الفجوات في تنفيذ خطة العمل.

المرفق [36]/
مشروع خطة عمل بشأن بناء القدرة على التوصل إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع

ألف- *القصد من خطة العمل*

1- إن المقصود من خطة العمل هو أن تسهل وتساند بناء وتعزيز القدرات لدى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في سبيل التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع ولاسيما خطوط بون التوجيهية بشأن التوصل إلى الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها مع مراعاة طبيعتها الطوعية . وينبغي ، على الأصعدة المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ، إشراك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وجميع المختلفة من أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة العمل هذه

2- أن بناء القدرة على التوصل وتقاسم المنافع هو جزء لا يتجزأ من الجهود لبناء القدرات لدى الأطراف على إدارة وتطوير مواردها الجينية ، وينبغي أن يسهم في الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

3 - في سبيل تحقيق هذا القصد، ستوفر خطة العمل إطاراً لتحديد احتياجات البلدان ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة وأولوياتهم وآليات التنفيذ ومصادر التمويل لهم.

باء- *المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى بناء القدرات*

4 - أن المجالات الرئيسية الآتية، التي تحتاج إلى مبادرات لبناء القدرات، ينبغي النظر فيها بطريقة مرنة وشفافة، على أساس نهج يكون مدفوعاً بالبلدان ذاتها ، مع مراعاة مختلف الحالات والاحتياجات والقدرات ومراحل الإنماء في كل بلد مع مراعاة الأنواع المختلفة من الموارد الجينية وخصائص كل منها ، ويعزز التآزر بين مختلف المبادرات المتعلقة ببناء القدرة

5- وينبغي تعزيز القدرات على المستويات النظامية (systemic) والمؤسسية والفردية في المجالات الرئيسية الآتية :

(أ) بناء القدرة المؤسسية؛

(1) الأطر السياسية والتشريعية والتنظيمية .

(2) الإطار الإداري

(3) التمويل وإدارة الموارد

[36] / كما جاء في المرفق الأول بتقرير ورشة الخبراء المفتوحة العضوية المعنية ببناء القدرة على الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/ABS/EW-CB/1/3)

(4) آليات المتابعة والرصد والتقييم .

كما جاء في المرفق الأول بتقرير ورشة الخبراء المفتوحة العضوية المعنية ببناء القدرة على الحصول على الموارد المبينة وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/ABS/EW-CB/1/3)

(ب) القيام بتقييم وبوضع قوائم جرد وبرصد الموارد الجينية والمعارف التقليدية، بما فيها القدرة على التصنيف لاسيما في سياق المبادرة العالمية للتصنيف ، وأنشطة الحفظ داخل الموقع وخارج الموقع .

(ج) قدرة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين على تقييم وضع قوائم جرد ورصد الموارد الجينية وما يتصل بها من معرفة تقليدية ، بموافقتهم وقبولهم ، باستعمال المبادرة العالمية للتصنيف وغير ذلك من المبادرات ذات الصلة ؛

(د) التنقيب البيولوجي والفرز ووضع ترتيب تتابعي للـ DNA ، وتحديد الخصائص ، وإيجاد وتطوير المنتجات والتسويق؛

(هـ) التقييم البيئي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، للموارد الجينية وما يرتبط بها من معرفة تقليدية وابتكارات وممارسات ، ومعلومات التسويق بما في ذلك الإنتاج لقطاعات معينة واستراتيجيات التسويق ؛

(و) قيام الأطراف المتعاقدة ، مع مستخدمى الموارد الجينية الخاضعين لولايتهم ، بوضع تدابير مناسبة ، من قانونية وإدارية وسياسية ، لمساندة الامتثال للاتفاق المسبق عن علم من جانب الطرف المتعاقد ، الذي يقدم تلك الموارد الجينية ، وللشروط المتفق عليها تبادلياً التي إقرت على أساسها عملية التوصل ؛

(ز) قوائم الجرد ودراسات الحالات لما يوجد من تدابير سياسية وتشريعية ، ووضع سياسات وتشريعيات ملائمة ؛

(ح) إيجاد آليات تشريعية وإدارية وسياسية لحماية الموارد الجينية وما يتصل بها من معرفة تقليدية ، شاملة إيجاد أنظمة فريدة (sui generis) و تعزيز ما يوجد من أشكال حماية حقوق الملكية الفكرية و مساندة النهوج المجتمعية لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، للحماية القانونية لأمور شتى ، منها المعرفة التقليدية والموارد الجينية ، وتعزيز ما يوجد من أشكال حماية حقوق الملكية الفكرية ؛

(ط) وضع وتبادل الأنظمة الإعلامية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية ، وإدارة شؤون الإعلام الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية ، وتبادل ذلك الإعلام ، مع ربطه بآلية غرفة تبادل المعلومات العاملة في ظل الاتفاقية؛

(ي) إيجاد وتعزيز قدرات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين على المشاركة في صنع القرار ورسم السياسة العامة وتنفيذ تلك السياسة ، وعلى الصون والإدارة وإنتاج المنتجات المتصلة بالموارد الجينية ؛ وتمكينهم من الاستفادة مما لديهم من معارف وممارسات تقليدية تتعلق بالموارد الجينية .

(ك) تثقيف الجمهور وتوعيته مع التركيز على مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة ، على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي ؛

(ل) تنمية الموارد البشرية على جميع المستويات ، شاملة ما يلي : مهارات الصياغة القانونية لتعزيز التوصل إلى الموارد الجينية وتدابير تقاسم المنافع ؛ ومهارات التفاوض في العقود لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة وتقاسم المنافع وآليات فض المنازعات .

(م) تنمية الوعي فيما يتعلق بالاتفاقيات والمعايير والسياسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتجارة والترابط بينهما وبين الموارد الجينية والمعرفة التقليدية .

(ن) تعزيز الترابط بين المؤسسات وبين عملياتها ، بقصد كفالة تنسيق أفضل ؛

(س) تقييم الكيفية التي يمكن بها أن تؤثر أنشطة التوصل على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي لتحديد التكاليف والمنافع النسبية لعملية إتاحة التوصل ؛

(ع) توضيح و/أو اعتراف ، حسب مقتضى الحال ، بحقوق ومطالب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين المعترف بها على الموارد التي يجرى تجميعها لأغراض علمية أو أغراض تجارية احتمالية ، مع مراعاة الأطر الوطنية ذات الصلة من قانونية وسياسية ؛

(ف) آليات لتوفير المعلومات للمستعملين المحتملين والقائمين بالتنظيم والجمهور ، الدولي والوطني ، بشأن إلتزاماتهم المتعلقة بالتوصل إلى الموارد الجينية ؛

جيم - آليات للتنفيذ في المجالات الرئيسية لبناء القدرة

6- يمكن استعمال العمليات والتدابير والآليات الآتية لتنفيذ أنشطة بناء القدرة على التوصل إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع ؛ مع ملاحظة أن التدابير الموجهة نحو ما لدى المستعملين والموردين من احتياجات بناء القدرة يجب أن تكون تدابير متآزرة :

7- تدابير على مستويات متعددة :

(أ) رفع مستوى الوعي بالقضايا المطروحة، وتحديد الاحتياجات إلى القدرات على الأصعدة المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي، مع مراعاة عمل مرفق البيئة العالمية بشأن التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، حسب مقتضى الحال؛

(ب) إعطاء الأولوية على الأصعدة الوطني والمحلي والإقليمي للمجالات الرئيسية ، مع الاستمداد من طائفة مما يوجد من خبرة أكاديمية ، وقطاعات صناعية وحكومية ، ومجتمعات من السكان الأصليين والمحليين ؛

(ج) تحديد ما يوجد وما يزمع إيجاده على الأصعدة المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي من مبادرات لبناء القدرات بما في ذلك سد الفجوات في بناء القدرة ، في القطاعين العام والخاص على السواء، ومدى تغطيتها من شتى المصادر بما فيها:

'1' المصادر الوطنية؛

'2' المصادر الثنائية؛

'3' المصادر الإقليمية؛

'4' الوكالات المتعددة الأطراف؛

'5' المصادر الدولية الأخرى؛

'6' مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ؛

'7' القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرون؛

(د) تعزيز التآزر والتناسق بين مبادرات بناء القدرات؛

(هـ) إيجاد مؤشرات لرصد تنفيذ بناء القدرات.

(و) التمويل من خلال مرفق البيئة العالمية ومانحين آخريين .

(ز) مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات ذات الصلة ومنظمات السكان الأصليين والمحليين والمنظمات غير الحكومية ، بوصفها من موردي بناء القدرة في مجالات محددة ، مثلاً من خلال البحث التعاوني ونقل التكنولوجيا والتمويل .

(ح) ورش تدريبية ، وتدريب المدربين ، وبرامج تبادل ورحلات دراسية .

(ط) الإشراك الكامل والفعال لأصحاب المصلحة ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، مع مراعاة المهام المحددة في برنامج العمل الخاص بتطبيق المادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام الاتفاقية .

(ي) استحداث مواد سمعية بصرية ومواد متعلقة بوسائط الإعلام ومواد تربوية .

8- تدابير على الصعيد الوطني

(أ) تعيين نقاط اتصال وطنية وسلطات وطنية مختصة ؛

(ب) وضع استراتيجيات وسياسات وتشريعات وأطر تنظيمية مناسبة على الصعيد الوطني للتوصل وتقاسم المنافع .

(ج) إدماج بناء القدرة على التوصل إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وغير ذلك من المبادرات والاستراتيجيات ذات الصلة ؛

(د) وضع الترتيب التتابعي للأعمال ، بما في ذلك المواقيت لتشغيل بناء القدرة على التوصل إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع ؛ كما هو منصوص عليه في المرفق بخطة العمل هذه ؛

(هـ) المجالات العلمية والتقنية ، شاملة إنتاج البحوث ونقل التكنولوجية المتعلقة بالتوصل وباستعمال الموارد الجينية وتقاسم المنافع .

(و) وضع صكوك وأدوات تشمل مؤشرات رصد وتقييم تنفيذ بناء القدرة على التوصل إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع في جميع المراحل ، وفعالية السياسة والتدابير التشريعية .

9- التدابير على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وعلى الأصعدة الدولية

(ا) الترتيبات التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية .

(ب) تقييم المتطلبات من الموارد ووضع استراتيجية للتمويل .

(ج) التعاون العلمي والتقني والشراكات بين الأطراف ، وبين الأطراف والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات الأخرى بوسائل منها آلية تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية والشبكات الأخرى ذات الصلة شاملة الشبكات المتعلقة بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين ذوي الصلة وأصحاب المصلحة .

(د) تبادل المعلومات من خلال غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية ، واستعمال الانترنت وقواعد البيانات ، CD-ROMs ، ونسخ الكمبيوتر الأصلية والورش ؛

(هـ) تبين ونشر دراسات الحالات وأفضل الممارسات ؛

(و) التنسيق بين المانحين المتعددى الأطراف والثنائيين والمنظمات الأخرى .

(ز) وضع اتفاقات ومدونات سلوك نموذجية لاستعمالات محددة ومستعملين محددين وقطاعات محددة ، على أن يستعمل في ذلك بقدر الإمكان العمل الذي جرى في المحافل الأخرى ؛

(ح) المبادرة العالمية للتصنيف ؛

(ط) جدول خبراء التوصل إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع ، الموضوع في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي .

دال- التنسيق

10- نظراً لتعدد الفاعلين القائمين بمبادرات بناء القدرات للحصول على الموارد الجينية وتقاسم فوائدها، ينبغي تعزيز الإعلام المتبادل المتقاسم والتنسيق على جميع المستويات لتشجيع التآزر ، وتبين ما يوجد من فجوات في التغطية. وعلى الصعيد الدولي مطلوب إجراء تنسيق مع الأنظمة الدولية الأخرى ذات الصلة ، ولاسيما مع برامج بناء القدرة في ظل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية من أجل الأغذية والزراعة ، لكفالة التضافر والتكامل مع تلك الأنظمة والبرامج .

11- مع الاعتراف بأن خطة العمل هي خطة مدفوعة من البلدان نفسها ، ينبغي أن يشجع ويسهل وضع نهوج إقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ خطة العمل ، مع ملاحظة الاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة ، بصفة خاصة . وهذا التسهيل يمكن أن يضم إسداء المشورة المناسبة إلى مرفق البيئة العالمية ، شاملاً تعزيز التنسيق الإقليمي بين الوكالات المنفذة لأنشطة بناء القدرة التي يساندها مرفق البيئة العالمية ، وتقديم دراسات حالات ذات صلة بالموضوع ، واستعمال موسع لآلية غرفة تبادل المعلومات ، كوسيلة ، بمساعدة الأمين التنفيذي ، لتبين الفرص المتاحة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

12- ينبغي تشجيع الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة على تقديم معلومات إلى الأمانة حول ما يتم من خطوات ، بما فيها الخطوات المانحين ، نحو تنفيذ تدابير بناء القدرة ، على أن يتاح ذلك من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات العاملة في ظل الاتفاقية .

13- قد ترى الأطراف أن تدرج في تقاريرها الوطنية مواقع وب سايت وأشكالاً أخرى من التبليغ ومعلومات عن تنفيذ تدابير بناء القدرات للحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها.

14- ينبغي تشجيع التنسيق بين الفريق العامل بين دورات الاجتماع المخصص المفتوح العضوية ، المعني بالتوصل وتقاسم المنافع ، والفريق العامل بين دورات الاجتماع المخصص المفتوح العضوية العامل ، المعني بالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام في اتفاقية التنوع البيولوجيي في استمرار تطوير برامج عملها فيما يتعلق ببناء القدرة لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

تذييل

نهوج ممكنة للتدابير المختلفة

إذ يعترف بأن الوضع القائم في رسم السياسة المتعلقة بالتوصل إلى تقاسم المنافع هو وضع يختلف بين البلدان ، فينبغي أن تقوم البلدان أنفسها بالبت في الترتيب التتابعي للتدابير اللازمة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالتوصل وتقاسم المنافع ، طبقاً لاحتياجاتها وأولوياتها الوطنية ،

وإذ يعترف بالحاجة الملحة إلى بناء قدرات في البلدان النامية ، خصوصاً في أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية النامية الصغيرة ، وكذلك في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ؛

وإذ يبني على العناصر التي تم تبينها في خطة العمل وبدون الأخلال بالجداول الزمنية المبينة في تلك الخطة ؛

وكأداة لمساعدة البلدان على تحديد أولوياتها الوطنية وتسهيل الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية ، فمن المقترح الأخذ بالترتيب التتابعي التالي للتدابير ، وهو ترتيب يقوم على الخبرة والممارسة السابقة ، للنظر في هذا الاقتراح .

نهوج ممكنة للأنشطة التي تتبينها خطة العمل

ألف- على الصعيد الوطني

1- وضع قائمة جرد بالموارد الجينية وبالمعرفة الإضافية وتقييم الأسواق المحتملة لها . وكذلك تقييم ما يوجد من تدابير وممارسات تتعلق بالتوصل وتقاسم المنافع .

2- تقييم فعالية وكفاية القدرة الموجودة .

3- وضع استراتيجية أو سياسة للتوصل وتقاسم المنافع على الصعيد الوطني (تحديد الملكية أو الحقوق في توفير الموارد بما في ذلك حقوق مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ؛ وشراكة القطاع الخاص ؛ والاتفاق المسبق عن علم ؛ التنفيذ ؛ حل المنازعات) .

4- تعزيز الوعي ومشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة .

5- وضع مواقيت ، تشمل المتطلبات على المدى القصير والمدى الطويل ، للتمويل الداخلي والتمويل الخارجي .

6- وضع و/أو تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية والمالية والتقنية ، شاملة تعيين نقاط اتصال وطنية وسلطات مختصة واتخاذ تدابير تشريعية وطنية .

7- آلية للتعامل مع طلبات التوصل وتقاسم المنافع ، شاملة صنع القرار وكذلك إعلام الجمهور وإشراكه .

8- آليات للرصد والامتثال ، في مجال ترتيبات التوصل وتقاسم المنافع .

9- آلية إعلامية ملائمة .

باء- على المستويين دون الإقليمي والإقليمي

1- تقييم التمويل الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف .

2- آليات للتنسيق الإقليمي ودون الإقليمي وتحقيق الانسجام بين استراتيجيات وسياسات التوصل وتقاسم المنافع وتدابير تشريعية ، إذا اقتضي الأمر . وقد يشمل ذلك مواقع وب سايت إقليمية ودون الإقليمية وقواعد بيانات وترتيبات تعاونية وآليات استشارية ومراكز امتياز وتدريب .

جيم - على الصعيد الدولي

1- التشغيل الفعال لآلية غرفة تبادل المعلومات ، شاملة إنشاء قاعدة بيانات بشأن أنشطة بناء القدرة.

2- تعزيز فعالية وكفاية وتنسيق الموارد المالية المطلوب إيجادها التي يقدمها المانحون المتعددو الأطراف والثنائيون والمانحون الآخرون للبلدان النامية ، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة ، وكذلك البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي .

3- وضع جدول للخبراء واستعمال هذا الجدول على نحو فعال .

4- تعزيز التضافر والتنسيق مع مبادرات بناء القدرة التي تقوم بها الفاو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) وغيرهما من المنظمات ذات الصلة بالأمر .

5- تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب .

6- الاستعراض المنتظم وإعطاء مزيد من الإرشاد من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية .

التوصية 12/9- التنوع البيولوجي وتغير المناخ

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرات 10 (أ) – (ب) ، (د) - (هـ) (ز) – (ط) ، (ك) من التوصية 10/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية . أما الديباجة فهي إقتراح إضافي من الأمين التنفيذي .

وينبغي أن يلاحظ أن الهيئة الفرعية ، في الفقرة 10(ج) من التوصية نفسها ، قد أوصت بأن يقوم مؤتمر الأطراف بتسهيل بناء القدرة المتصلة بالحصول على المعلومات والأدوات وبتعزيز التنسيق على المستوى الوطني ، لكفالة تخفيف وقع تغير المناخ ومشروعات التواؤم كي تسفر عن منافع بيئية وإجتماعية وتتمشى مع الأولويات الوطنية .

وفي الفقرة 10(و) من التوصية أوصت الهيئة الفرعية بأن يكفل مؤتمر الأطراف إدراج نتائج التقرير المتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي الذي أعده فريق الخبراء التقنيين المخصص ، في العمل الجاري للإتفاقية بشأن التنوع البيولوجي ، عند مقتضى الحال وخصوصاً بشأن التنوع البيولوجي للغابات والبحري والساحلي والجبلي وللمياه الداخلية وللأراضي الجافة وشبه الرطبة ، والزراعي ، والمؤشرات وتقييم الوقع والتدابير الحافزة ، دون أن تترتب على ذلك إلتزامات على الأطراف فوق الإلتزامات الناشئة عن إتفاقية التنوع البيولوجي .

وبالفقرة 10(ي) من التوصية نفسها ، أوصت الهيئة الفرعية بأن ينظر مؤتمر الأطراف في الحاجة إلى مساندة من خلال الآلية المالية والمصادر الأخرى إلى الأطراف من البلدان النامية ولاسيما أقلها نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان ذات الإقتصاد الإنتقالي ، حسب مقتضى الحال ، في سبيل ما يلي :

(أ) الأنشطة المدفوعة من البلدان نفسها والرامية إلى الربط بين مشروعات تخفيف الوقع والتواؤم بتغير المناخ العالمي ، ولاسيما المشروعات المتصلة بحفظ الأنظمة الإيكولوجية وإعادة إنعاش الأراضي المتدهورة والبيئات البحرية المتدهورة والحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية بصفة عامة .

(ب) إسداء المساعدة في بناء القدرة بقصد زيادة فعالية التصدي للقضايا البيئية من خلال إلتزامات البلدان المذكورة بموجب إتفاقية التنوع البيولوجي وإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر .

(ج) مساعدة وضع البرامج التضافرية الرامية إلى الحفظ والإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية كالغابات والأراضي الرطبة والبيئات البحرية ، والإسهام في إستئصال الفقر .

إن مؤتمر الأطراف

إذ يلاحظ أن الهيئة الفرعية قد رحبت بتقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ (UNEP/CBD/SBSTTA/9/11) و (NEP/CBD/SBSTTA/9/INF/12) وزكت التقرير لمؤتمر الأطراف بإعتباره مشورة علمية مقدمة إستجابة للفقرتين 11 و 18 من المقرر 4/5 كأساس لعمل المستقبل .

(1) *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية وغيرها من الهيئات الى استعمال التقرير عن تغير المناخ والتنوع البيولوجي الذي اعده فريق الخبراء التقنيين المخصص في سبيل تعزيز تضافر الجهود بين تخفيف حدة آثار تغير المناخ وأنشطة التواؤم مع ذلك التغير وبين الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي،

(2) *يدعو* نقاط الاتصال الوطنية لاتفاقية التنوع البيولوجي الى استرعاء انتباه نقاط الاتصال النظيرة لها التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقات الأخرى ذات الصلة في سبيل تعزيز تضافر الجهود على المستوى الوطني،

(3) *يدعو* الى دراسات حالات بشأن الترابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ مع اتباع شكل مشترك لذلك مطلوب أن يضعه الأمين التنفيذي في تعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ،

(4) *يدعو* الأطراف والحكومات ووكالات التمويل وهيئات البحث والمنظمات الأخرى الى التصدي للفجوات المبينة في التقرير، في سبيل المساعدة على حفظ التنوع البيولوجي على خير وجه وحفظ الاستعمال المستدام في حدود تخفيف شدة آثار تغير المناخ ومشروعات التواؤم مع هذا التغير على المدى الطويل وعلى المستويات الوطني والاقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال مشروعات محددة يكون من شأنها أن تسهم في تخفيف الآثار الضارة الناشئة عن الأنشطة البشرية،

(5) *يطلب* من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في المرحلة القادمة من عملها بشأن الترابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ، أن تضع – كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف- مشورة أو ارشادا لتعزيز تضافر الجهود بين الأنشطة التي تعالج تغير المناخ، بما فيها تخفيف شدة آثار التغير والتواؤم مع ذلك التغير وأنشطة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام،

(6) *يدعو* مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الى التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي بما في ذلك من خلال فريق الاتصال المشترك حسب مقتضى الحال، في وضع مشورة أو ارشاد للأطراف في أنشطة التنفيذ كي تكون متآزرة تساند أهداف الاتفاقيات الثلاث معا،

(7) *يدعو* الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الى مواصلة عمله بشأن العلاقة بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي، بما في ذلك استكشاف القدر الملحوظ الذي يضيع من التنوع البيولوجي والذي يعزى الى تغير المناخ، مع مراعاة الهدف المعتمد بموجب المقرر 26/6 الصادر من مؤتمر الأطراف الرامي الى تحقيق تخفيض محسوس في المعدل الحالي لضياع التنوع البيولوجي حتى عام 2010 على المستويات العالمي والاقليمي والوطني،

(8) *يطلب من الأمين التنفيذي :*

(أ) أن ينقل تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص الى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ومن خلال تلك الأمانة الى هيئاتها، وكذلك الى أمانات اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية رامسار واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال التابع لها والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وتقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية واتفاقية الأنواع المهاجرة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومرفق البيئة العالمية ومحفل الأمم المتحدة للغابات واتفاقية التراث العالمي وبرنامج الانسان والكرة الجوية التابع لليونسكو وكذلك للمنظمات والهيئات ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء الشراكة التعاونية للغابات وال IUCN والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة.

(ب) تحضيرا للمرحلة التالية من العمل المتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي الذي ستقبوم به الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، أن يجمع – في تعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ والفريق

الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وغيرهما من المنظمات ذات الصلة- المواد ذات الصلة بالموضوع لتعزيز تضافر الجهود بين تخفيف شدة آثار تغير المناخ وأنشطة التواؤم مع هذا التغير والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، مع الاستمداد من المصادر الآتية:

(1) دراسات الحالات المقدمة من الأطراف ومن جهات أخرى، وتبين قدرات التنوع البيولوجي على تخفيف شدة آثار تغير المناخ والتواؤم مع هذا التغير، والاستفادة من الدروس المستمدة من تلك التجارب، شاملة الدروس المستفادة من الأحداث المناخية القصوى،

(2) الأدوات والنهوج والعمليات الموجودة حاليا لتصميم وتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمشروعات المتصلة بتخفيف شدة آثار تغير المناخ والتواؤم مع ذلك التغير، في سياق التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

20- آليات التنفيذ

[نص عـام]

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرة 78 من التقرير المرحلي بشأن آليات التنفيذ (UNEP/CBD/COP/7/17) .

إن مؤتمر الأطراف :

1- يحيط علماً بالتقرير المرحلي بشأن آليات التنفيذ (UNEP/CBD/COP/7/17) .

2- يطلب من الأطراف أن تسهم وتتيح مساندة مالية لتغطية تكاليف إنتاج الطبعة الثانية من تقرير النظرة العالمية إلى التنوع البيولوجي ، لإخراجه في مايو 2005 .

3- يطلب من الأمين التنفيذي أن ينشر – بشرط توفر التمويل - الطبعة الثالثة من الكتاب المرجعي عن إتفاقية التنوع البيولوجي ، شاملاً مقررات مؤتمر الأطراف حتى إجتماعه السابع .

20-1 – الموارد والآلية المالية (المادتان 20 و 21)

ألف – موارد مالية إضافية

في ضوء ما تقدم من معلومات، فإن مؤتمر الأطراف مدعو إلى النظر في التوصيات التالية:

إن مشروع القرار الآتي مأخوذ من توصيات الأمين التنفيذي في الفقرة 68 من مذكرته عن المواد المالية الإضافية (UNEP/CBD/COP/7/18)

إن مؤتمر الأطراف :

1- *يطلب* تمويل لتحقيق هدف 2010 *إلى* الأطراف والمؤسسات المانحة أن تضع وتنفذ خطة عمل، ضن إطار الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لتنفيذ برنامج العمل والخطة الاستراتيجية للاتفاقية، وخصوصا هدف تحقيق انخفاض محسوس بحلول عام 2010 في المعدل الجاري لخسائر التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

2- *أن يعترف* بأن على كل طرف من البلدان المتقدمة أن يخصص، كحد أدنى، نسبة مئوية من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كخطوة حاسمة نحو تحقيق انخفاض محسوس بحلول عام 2010 في المعدل الجاري لخسائر التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

3- *أن يشدد* على أهمية تنفيذ الفقرة السابعة من المقرر 16/6 التي دعيت فيها الأطراف والحكومات إلى أن تشارك خبرتها لإعداد وتنفيذ التدابير المالية لدعم الاستراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية، بالإضافة إلى إعادة النظر في الميزانيات والسياسات النقدية الوطنية لأغراض التنوع البيولوجي، *وأن يطلب* إلى الأمين التنفيذي القيام بجمع هذه المعلومات وتوزيعها.

المساعدة الدولية للتنوع البيولوجي

4- *أن يأخذ علما* مع التقدير بالوثيقة بعنوان "أنشطة المعونة الموجهة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو 2000/1998" ، التي أصدرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *ويدعو* منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تقدم المعلومات عن إحصاءات التدفقات المالية المتعلقة بأهداف الاتفاقية ، إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.

5- *أن يحث* الأطراف والحكومات ومؤسسات التمويل ووكالات التنمية، بالإضافة إلى الجهات المانحة الأخرى، التي لم تفعل ذلك بعد، على الإعلان عن مشاريعها الممولة والمتعلقة بالتنوع البيولوجي وذلك على مواقع كل منها على الإنترنت، وأن تبلغ الأمين التنفيذي بقائمة هذه المشاريع.

6- *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي مواصلة الجهود لتجميع وتوزيع معلومات التمويل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، من أجل رصد الوضع التمويلي، وتحديد الفجوات في الأنشطة التمويلية وإعداد البدائل.

تمويل برنامج عمل الاتفاقية

7- *أن يدعو* الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة المناسبة، إلى تقديم المساعدة في إعداد المبادرة وتطوير اقتراحات المشاريع أو البرامج لتعزيز الجهود الرامية لتمويل برنامج عمل الاتفاقية بالعلاقة إلى مجالاتها المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات.

8- *أن يقرر* أن الطلبات الموجهة إلى الجهات المانحة والوكالات ذات الصلة يجب أن تدمج في مقرر واحد، بما في ذلك تحديد القضايا ذات الأولوية التي ستقدم المساندة للمجالات المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات بالإضافة إلى بناء القدرات.

9- *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يضع اقتراحات بمشاريع ملموسة، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن ويوافق عليها ، للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل الاتفاقية.

المبادرة العالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي

10- *أن يقرر* إنشاء مبادرة عالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية، *ويطلب* إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المبادرات المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع المنظمات الإقليمية والدولية المناسبة الأخرى، أن يعقد اجتماعا لفريق عمل دولي تكون مهمته صياغة برنامج للعمل يتضمن الأهداف والآليات للإشراك والهيكل التشغيلي، وذلك لخدمة المبادرة العالمية بشأن دور القطاع المصرفي وقطاع الأعمال في التنوع البيولوجي.

الدين الخارجي والتنوع البيولوجي

11- ***أن*** *يدعو* جميع البلدان الدائنة، وخصوصا أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية، إلى النظر في إلغاء جميع الديون التي استخدمت في مجال الحفظ والاستعمال المستدام لتنوع البيولوجي.

12- *أن يطلب إلى* الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المنظمات الشريكة المناسبة، تنظيم ورشة لبناء القدرات للتشجيع على التطبيق الأوسع لمبادلات الدين مقابل حفظ الطبيعة وما يتصل بها من مبادرات.

التوصية

إن مؤتمر الأطراف يقرر

4- *يقرر* اعتماد الملحق لهذا المقرر الذي يتضمن أهداف الاستعراض الثالث لفاعلية الآلية المالية وأسلوب عمله ومعاييره وإجراءاته بغرض إجراءه في حينه لكي يقدم إلى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف ؛

5- *يقرر* أيضاً ضرورة أن يخضع هذا الاستعراض الثالث لسلطة مؤتمر الأطراف ؛

6- *يقرر* كذلك أن يقوم مؤتمر الأطراف ، على أساس نتائج الاستعراض ، بإتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين فعالية الآلية ، إذا لزم الأمر .

الملحق

ترتيبات الإستعراض الثالث لفعالية الآلية المالية

ألف- الأهـــداف

1-عملاً بالفقرة 3 من المادة 21 ، سوف يستعرض مؤتمر الأطراف فعالية الآلية ، بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 21 ، بغرض اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين فعالية الآلية أن لزم الأمر . لهذا الغرض ، ستشمل الفعالية :

(أ) فعالية الآلية المالية وهيكلها المؤسسي في توفير وصرف الموارد المالية وكذلك مراقبة ومتابعة وتقييم الأنشطة التي تموّلها هذه الموارد ؛

(ب) مطابقة أنشطة مرفق البيئة العالمية ، بصفته الهيكل المؤسسي القائم على تشغيل الآلية المالية ، مع إرشادات مؤتمر الأطراف ؛

(ج) فعالية وكفاءة واستمرارية الأنشطة الممّولة من المرفق لتنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهدافها الثلاثة .

بـاء- أسلوب العمل

2- سوف يغطي الاستعراض أنشطة الآلية المالية في الفترة من أول يوليه /حزيران 2001 حتى يونيو /تموز 2005 ، مع تركيز خاص على الأنشطة التي تمت خلال الفترة نفسها .

3- سوف يغطي الاستعراض جميع البرامج التنفيذية للآلية المالية التي تتصل بإتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك جميع أنشطة التأهيل وتدابير الاستجابة على المدى القصير .

4- سوف يعتمد الإستعراض على عدة مصادر معلومات ومنها :

(أ) تقارير الاستعراض القطرية التي تقدمها الأطراف من الدول النامية بخصوص الآلية المالية ؛

(ب) التقارير التي يعدّها مرفق البيئة العالمية ، بما فيها التقارير التي يقدمها إلى مؤتمر الأطراف ؛

(ج) تقارير وحدة التقييم والرصد التابعة لمرفق البيئة العالمية ، بما في ذلك استعراض أداء المهمة ، واستعراضات المهام القطرية ، ودراسات برنامج التنوع البيولوجي ، ودراسة الأداء الشامل الثالثة ، واستعراض القطاع الخاص ، واستعراض المنافع المحلية ، وكذلك الاستعراضات الأخرى مثل الترتيبات المالية الخاصة بالتنوع البيولوجي والمؤشرات ؛

(د) استعراض المشروعات وتقارير التقييم التي أعدتها الوكالات المنفّذة ؛

(هـ) المعلومات التي تقدمها الجهات المعنية الأخرى .

جيم- المعايير

5- سيتم تقييم فعالية الآلية المالية مع مراعاة أمور عدة منها :

(أ) الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الآلية المالية استجابة للأنشطة التي طلبها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع بغرض تحسين فعالية الآلية المالية ، كما وردت في ملحق المقرر 11/4 وكذلك في المقرر 17/4 ؛

(ب) الإجراءات التي اتخذتها الآلية المالية استجابة لإرشادات مؤتمر الأطراف ، كما وردت في المقررات 2/1، و 6/2 ، و5/3 ، و13/4 ، و 13/5 ، و17/4 ؛

(ج) الاستنتاجات والتوصيات التي أسفرت عنها دراسة الآداء الشامل الثالثة التى إجراها مرفق البيئة العالمية ؛

(د) أي قضية هامة أخرى قد تثيرها الأطراف

دال - الإجراءات

6- تحت سلطة مؤتمر الأطراف وبدعم منه ، سوف يقوم الأمين التنفيذي بتيسير استعراض فعالية الآلية المالية الثالث بموجب الأهداف وأسلوب العمل والمعايير الواردة أعلاه .

7- تدُعى الأطراف من الدول النامية التي أتمت مشروعات تنوع بيولوجي ممّولة من مرفق البيئة العالمية أو تكون قد أحرزت تقدماً ملموساً في تنفيذ تلك المشروعات إلى تقديم خططها لاستعراض فعالية الآلية المالية ، بما في ذلك المخطط العام لتقريرها ومتطلبات التمويل ، إلى الأمين التنفيذي ، بحلول 15 كانون الثاني/يناير 2005 وتقديم كذلك تقريرها النهائي حول فعالية الآلية المالية خلال الفترة قيد الاستعراض إلى الأمين التنفيذي ، بحلول 30 يونيو/حزيران 2005 .

8- سوف ينقل الأمين التنفيذي الآراء إلى الأطراف ذات الصلة حول خطط الاستعراض الخاصة بها وسيقدم منح تمكين صغيرة لتيسير أعداد تقارير الاستعراض للأطراف ذات الصلة . من أجل إعداد الدراسة وفقاً للأهداف وأسلوب العمل والمعايير المذكورة أعلاه

، يتعين الاضطلاع بالدراسات النظرية وإجراء المقابلات والقيام بالزيارات الميدانية في إطار التقييم القطري وبالتعاون مع الهيئات ذات الصلة التابعة لمرفق البيئة العالمية .

9- من خلال نشرة المعلومات التفاعلية للتمويل من أجل التنوع البيولوجي سيلتمس الأمين التنفيذي المعلومات والآراء من جميع الأطراف المعنية ذات الصلة بالآلية المالية ، وسيقوم بتجميع مجمل المعلومات المتلقاة.

10- سوف يتعاقد الأمين التنفيذي مع مقيّم مستقل ذى خبرة لتقييم تقارير الاستعراض القطرية والمعلومات المقدمة من هيئات مرفق البيئة العالمية كما ورد أعلاه ، وكذلك المعلومات التي توفرها الجهات المعنية ذات الصلة ، وإعداد مشروع تقرير جامع .

11- سوف يحال مشروع التقرير الجامع الذي سيعّده المقيّم إلى مرفق البيئة العالمية (أمانة المرفق والوكالات المنفذة) لاستعراضه والتعليق عليه . وستدرج تلك التعليقات في الوثائق مع تحديد مصدرها .

12- استناداً إلى التقرير الجامع الذي سيعدّه المقيّم ، سوف يضع الأمين التنفيذي بالتشاور مع مرفق البيئة العالمية ، مشروع مقرر حول استعراض فعالية الآلية المالية الثالث شاملاً مقترحات محددّة لإجراءات ترمي إلى تحسين فعالية الآلية ، أن لزم الأمر .

13- سوف يقدم الأمين التنفيذي جميع الوثائق ذات الصلة إلى الأطراف ثلاثة أشهر على الأقل قبل انعقاد الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف .

جيم – إرشاد إلى الآلية المالية

من المتوقع أن تصاغ ، أسوة بما جرى عليه العرف في الماضي إرشادات إضافية إلى الآلية المالية خلال مناقشة البرامج المواضيعية المختلفة والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات. ثم سيجري توحيد تلك الإرشادات في مشروع مقرر وحيد كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف . وفيما يلي بيان للخطوط العريضة لمشروع مقرر محتمل ، يقوم على أساس العناصر الواردة في المقرر 17/6 الصادر عن الإجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ، على أن يضاف إليه الإرشاد المحدد تبعاً لنتيجة المناقشة التي ستجري بشأن البنود الأخرى من جدول الأعمال

إن مؤتمر الأطراف

إذ يذكر الأحكام ذات الصلة في المقررات 2/1 ، 6/2 ، 5/3 ، 8/3 ، 11/4 ، 13/4 ، 12/5 ، 13/5 ، 17/6 .

وإذ يحيط علماً بتقرير مرفق لبيئة العالمية [37] وبتجميع الإرشادات السابقة إلى الآلية المالية [38]

يقرر إصدار الإرشاد الإضافي التالي إلى مرفق البيئة العالمية في توفير الموارد المالية وفقاً للمادة 20 والمادة 21 ، فقرة 1 من الإتفاقية ، ووفقاً للمقررات 2/1 ، 6/2، 5/3 ، 13/4 ، 13/5 ، 17/6 الصادرة عن مؤتمر الأطراف . في هذا الصدد سيكون على مرفق البيئة العالمية توفير الموارد المالية للأطراف من البلدان النامية ، آخذاً في الحسبان الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة ، بالنسبة للأنشطة والبرامج التي تمسك بزمامها البلدان أنفسها ، بما يتمشى والأولويات والأهداف الوطنية ، مع الإعتراف بأن التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإستئصال الفقر هما الأولويات ذات الصدارة التي تجب سواها لدى البلدان النامية ، ومع المراعاة الكاملة لجميع مقررات الأطراف ذات الصلة . إن مرفق البيئة العالمية بوصفه الهيكل المؤسسي القائم بتشغيل الآلية المالية ، ينبغي ان يقدم الموارد المالية ..

20-2 التعاون العلمي والتقني وآلية تبادل المعلومات (المادة 18 ، فقرة 3)

ألف - آلية تبادل المعلومات

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرة 66 من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن أنشطة آلية تبادل المعلومات خلال الفترة بين دورات الإنعقاد (UNEP/CBD/COP/7/17/Add.1)

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يحيط علما بمذكرة الأمين التنفيذي التي تستعرض أنشطة غرفة تبادل المعلومات أثناء الفترة الفاصلة بين الدورات (UNIP/CBD/BS/COP/7/17/Add.1)؛

وإذ يلاحظ بارتياح الخطوات الأساسية التي تمت لكي تصبح الآلية أداة فعالة لتشجيع التعاون التقني والعلمي بين الأطراف؛

---

[37] UNEP/CBD/COP/7/9

[38] UNEP/CBD/COP/6/INF/1

(1) *يقرر* تمديد صلاحية اللجنة الاستشارية غير الرسمية، التي أسسها وينسقها الأمين التنفيذي وكما عرّفت في خطوطها التوجيهية التشغيلية؛

(2) *يقرر أيضا* أن ينظر في استمرار وصلاحية اللجنة الاستشارية غير الرسمية في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف؛

(3) يدعو الأطراف إلى ما يلي:

(أ) استعمال حقيبة أدوات آلية غرفة تبادل المعلومات وإنشاء نقاط مركزية وطنية ومواقع على الانترنت، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد؛

(ب) المساهمة بالموارد لترجمة وتحديث محتويات موقع أمانة الاتفاقية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة؛

(ج) استعمال معجم المصطلحات المحكم للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتسهيل تبادل المعلومات بين آليات غرف تبادل المعلومات الوطنية؛

4- *يدعو* الأطراف من البلدان المتقدمة إلى ما يلي:

(أ) مساعدة الأمين التنفيذي في مساندة الأطراف من البلدان النامية، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات، في جهودها لتنفيذ واستخدام تكنولوجيات جديدة للمعلومات، بما في ذلك إنشاء المواقع على الانترنت؛

(ب) الإسهام بالأموال اللازمة للسماح للأمين التنفيذي بتنظيم اجتماع للنقاط المركزية الوطنية لآلية غرفة تبادل المعلومات مرة في السنة؛

5- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي استعمال آلية غرفة تبادل المعلومات، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية غير الرسمية، للاستمرار في تعزيز التعاون بين المراكز الرئيسية لشبكة معلومات المجتمعات الأصلية للتنوع البيولوجي المائي (IABIN)، ومواقع الشراكات المملوكة والمشغلة محليا (BioNet LOOPS) ومراكز حفظ البيانات التابعة لـ ((NatureServe (DCS) و نقاط اتصال المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي (GBIF).

6- *ويطلب أيضا* إلى الأمين التنفيذي ما يلي:

(أ) تحديث الخطة الإستراتيجية لآلية غرفة تبادل المعلومات حتى عام 2009، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية غير الرسمية، للنظر فيها في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف؛

(ب) عقد ورش عمل إقليمية، شريطة توافر الموارد المالية، كآليات حافزة للسماح بالتفاعل بين النقاط المركزية المواضيعية الدولية والنقاط المركزية الوطنية لتعزيز هدف التعاون العلمي والتقني لآلية غرفة تبادل المعلومات؛

(ج) تحديث حقيبة أدوات آلية غرفة تبادل المعلومات لاستخدامها كحقيبة رئيسية تربط حقائب الأدوات المختلفة الحالية بغية تعظيم مواردها ومساعدة المستخدمين في اختيار أكثر التكنولوجيات ملاءمة؛

(د) بحث وسائل لإنشاء بوابات إلكترونية إقليمية لمشاهدة وتبادل معلومات الخرائط الوطنية والإقليمية (نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد) من جميع المجالات المواضيعية (بما في ذلك الخرائط، وصور الأقمار الصناعية ومجموعات البيانات)؛

(ه) إعداد أدوات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات لمساعدة الأطراف في مبادراتها لزيادة فاعلية نقل التكنولوجيات؛

(و) إعطاء المشورة بشأن الوسائل التي يمكن لآلية غرفة تبادل المعلومات أن تساعد بها في تحقيق تفاعل ملموس للمعلومات بين اتفاقيات ريو الثلاث.

بـــاء – إجراءات تشغيلية خاصة باللجنة الإستشارية غير الرسمية لآلية تبادل المعلومات

إن مشـروع المقـرر الآتـي مـأخوذ مـن الفقـرة 7 مـن مـذكرة الأمـين التنفيـذي عـن الإجـراء التشـغيلية المـذكورة (UNEP/CBD/COP/7/17) .

إن مؤتمر الأطراف

يقرر إعتماد الإجراءات التشغيلية الخاصة باللجنة الإستشارية غير الرسمية لآلية تبادل المعلومات المنشأة بموجب مقرره 3 / 4 ، الفقرة 10 ، كما هي ملحقة بالمقرر الحالي :

الملحق

مشروع الإجراءات التنفيذية الخاصة باللجنة الاستشارية غير الرسمية

ألف - الأهداف

1- عند تقديم الإرشاد إلى الأمين التنفيذي ، تسترشد اللجنة الاستشارية غير الرسمية بالأهداف التالية :

(أ) تقديم المشورة بشأن مسائل متصلة بآلية تبادل المعلومات وبشكل خاص سبل تحسين فعالية آلية تبادل المعلومات بوصفها آلية تشجع التعاون العلمي والتقني ؛

(ب) تيسير تطوير وتنفيذ الإرشادات المقدمة من مؤتمر الأطراف بشأن آلية تبادل المعلومات والخطة الاستراتيجية الخاصة بهذه الآلية (UNEP/CBD/COP/5/INF/3) ؛

(ج) تيسير وتشجيع التعاون مع المبادرات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة والمعنية بالتعاون العلمي والتقني ؛

(د) تقديم المشورة حول سبل تسهيل تنفيذ آلية تبادل المعلومات على الصعيد الوطني ؛

(هـ) تعزيز المنافع التي يدرّها التعاون العلمي والتقني لمجمل أنشطة الإتفاقية .

باء- الإجراءات التشغيلية

2- عند قيامه بتشكيل اللجنة الاستشارية غير الرسمية وتنسيقها ، يسعى الأمين التنفيذي إلى تأمين التوازن الجغرافي والخبرة والمعرفة ذي الصلة ، بما في ذلك المبادرات العالمية والتقنية الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية .

جيم- العضوية

3- يقوم الأمين التنفيذي بإختيار أعضاء الفريق الاستشاري غير الرسمي ويسعى ، خلال عملية الاختيار ، إلى أن تكون عضوية اللجنة متوازنة من حيث الخبرة والتوازن الإقليمي والجغرافي الاحيائي .

4- يتم اختيار أعضاء اللجنة الإستشارية وفقاً لخبرتهم ومعرفتهم بآلية تبادل المعلومات والاتفاقية ، مع مراعاة ما تشمله الخبرة من مجالات ضرورية منها : التعاون العلمي والتقني ؛ بناء القدرات ؛ تبادل المعلومات وتقاسمها ؛ تيسير الشراكة مع المنظمات والمبادرات الأخرى .

5- يتم اختيار أعضاء اللجنة الإستشارية لفترة عامين قابلة للتجديد من الأمين التنفيذي .

6- ينبغي أن يراعى الأمين التنفيذي عدم المساس بمواصلة عمل اللجنة نتيجة لأي تغيير في عضويتها .

7- بإمكان الأمين التنفيذي قبول التفويضات .

دال - الرئاسة

8- بعد التشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية غير الرسمية يقوم الأمين التنفيذي بإختيار رئيسها الذي يتولى هذا المنصب لفترة عامين على الأقل.

هاء- الاجتماعات

9- يدعو الأمين التنفيذي إلى تنظيم اجتماعات اللجنة التي تنعقد مباشرة بعد اجتماعات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ومؤتمر الأطراف . بغية معالجة القضايا في الوقت المناسب ، يدعو الأمين التنفيذي ، حسب الحاجة ، إلى عقد اجتماعات إضافية سواء كانت الكترونية أو على مستوى الأفراد .

10- يتم توفير مشروع جدول أعمال كل اجتماع شهرين قبل انعقاده ، إن أمكن ذلك ، وإلا شهر واحد على الأقل قبل انعقاد الاجتماع . كما يُعرض على الموقع الشبكي لإتفاقية التنوع البيولوجي ويُرسل بالفاكس ، و/أو البريد الإلكتروني ، و/أو البريد إلى أعضاء اللجنة الاستشارية غير الرسمية وجهات الإتصال الوطنية التابعة لآلية تبادل المعلومات .

11- بعد مراجعتها من الأمين التنفيذي ، تُعرض محاضر كل اجتماع ووثائق الإحاطة ذات الصلة ، حيثما أمكن ، على الموقع الشبكي لإتفاقية التنوع الشبكي . كما ترسل هذه المعلومات ، بواسطة الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد ، إلى أعضاء اللجنة الاستشارية غير الرسمية وجهات الاتصال الوطنية التابعة لآلية تبادل المعلومات .

20-3 تثقيف الجمهور وتوعيته (المادة 13)

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرة 60(ب) من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الإتصال وتثقيف الجمهور وتوعيته ، خلال الفترة ما بين الدورات (UNEP/CBD/COP/7/17/Add.4) وفي الفقرة 6(أ) من المذكرة نفسها يقترح الأمين التنفيذي أن مؤتمر الأطراف قد يرغب أيضاً في إستعراض الوضع القائم في المبادرة العالمية بشأن أنشطة الإتصال وتثقيف الجمهور وتوعيته كما جاءت في المذكرة الحالية ، ولاسيما في أن يحيط علماً بما أحرز من تقدم وما صودف من مصاعب وبالدروس المستفادة في عملية التنفيذ كلها .

إن مؤتمر الأطراف

يحيط علماً بتقرير اجتماع الفريق العامل الاستشاري من الخبراء المعنيين بـ CEPA ، المقدم كوثيقة إعلامية (UNEP/CBD/COP/7/17/INF.10) وعلى وجه أشد تحديداً ، بمشروع المصفوفة (matrix) الواردة في التقرير ، التي تلخص المقترحات والعروض الرامية إلى تعزيز تنفيذ المبادرة العالمية بشأن CEPA ، شاملة أموراً منها العناصر الرئيسية اللازمة لوضع استراتيجية تشغيلية لإرشاد تنفيذ عناصر البرنامج الثلاثة بطريقة متماسكة (تشمل وضع الأولويات وتوضيح المجتمعات المنشودة من المستعمين ، والأنشطة والوسائل والموارد للقيام بالأنشطة التي يتم تبينها ، والترتيبات المؤسسية والنتائج المطلوب إنتاجها وكذلك آليات التبليغ بشأن التنفيذ ووقع المخرجات) .

20-4 : التبليغ الوطني

ألف – التبليغ الوطني

ان مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرة 57 من مذكرة الأمين التنفيذي عن التبليغ الوطني (UNEP/CBD/COP/7/17/Add.3)

إن مؤتمر الأطراف :

1- *يحيط علما* بتحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية كما جاء هذا التحليل في هذه المذكرة (UNEP/CBD/COP/7/17/Add.3 و UNEP/CBD/COP/7/INF/2).

2- *يعرب* عن قلقه بشأن التأخير في تقديم التقارير الوطنية من جانب بعض الأطراف، ويحيط علما بالصعوبة التي قد يسببها هذا التأخير للقيام بتقييم تنفيذ الاتفاقية، في غيبة العدد الوافي من التقارير الوطنية،

3- *ويطلب* من الأطراف تسهيل اعداد التقارير الوطنية الثالثة والتقارير الواطنية في المستقبل، وأن تحاول تقديم التقارير الوطنية في الأوان المقرر،

4- *ويشجع* الأطراف والحكومات والمنظمات الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، والوكالات المنفذة ومرفق البيئة العالمية، على التعاون لتعزيز القدرات المختلفة للأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، على اعداد تقاريرها الوطنية والمواضيعية في المستقبل،

5- *ويطلب* من مرفق البيئة العالمية أن يعمل مع الامين التنفيذ في استكشاف طرائق لتعجيل وتبسيط اجراءات تخصيص الأموال الى البلدان المؤهلة لهذا التمويل، لاعداد تقاريرها الوطنية وفاء لالتزامات التبليغ الناشئة عن الاتفاقية،

6- *ويطلب* من الأطراف أن تقدم كل ما يمكن تقديمه من معلومات وبيانات لتحسين وفاء المعلومات بغرض تقييم وتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للاتفاقية، مع التركيز بصفة خاصة على ما يلي:

(أ) الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي ومختلف مكوناته،

(ب) وقع الخطوات الوطنية على تحقيق أهداف الاتفاقية والغايات والمقاصد التي تم تبينها في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وهدف 2010،

(ج) المصاعب أو العوائق التي صودفت في تنفيذ الاتفاقية،

7- *ويطلب* من الهيئة الفرعية والهيئات الأخرى التي انشئت في ظل الاتفاقية أن تأخذ في حسبانها، حسب مقتضى الحال، النتائج التي تم استخلاصها من تحليل التقارير الوطنية الثانية، عند تصديها لبرامج العمل ذات الصلة بالموضوع والموضوعات الشاملة لعدة قطاعات والقضايا الأخرى في ظل الاتفاقية.

بـــاء – خطوط إرشادية للتقرير الوطني السادس

إن مشروع المقرر هذا مأخوذ من الفقرة 1 من التوصية 2 الصادرة عن إجتماع ما بين الدورات المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى 2010 (UNEP/CBD/COP/7/5) المرفق ومن الفقرة 25 من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الخطوط الإرشادية عن التقرير الوطني (UNEP/CAB/COP/7/17/Add.2) .

1- يؤيد شكل التقرير الوطني الثالث الوارد في مرفق مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الخطوط الإرشادية للتقرير الوطني الثالث (UNEP/CAB/COP/7/17/Add.2) ، في صيغته المعدلة فيما يتعلق بالإستبيان الخاص بالتنوع البيولوجي للغابات ، في المرفق الأول بمذكرة الأمين التنفيذي عن إقتراحات إستعراض برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات (UNEP/CAB/COP/7/17/Add.7)

2- يطلب من الأمين التنفيذي مواصلة صياغة ذلك الشكل كي يتضمن الآراء التي أبدتها الأطراف والأسئلة التي نجمت عن مقررات الإجتماع السابع ، مع إتاحة الشكل المنقح للأطراف في موعد لا يتجاوز يوليو 2004 .

3- ويطلب أيضاً من الأمني التنفيذي أن يستعرض وينقح أشكال التبليغ الوطني الموجودة في الوقت الحاضر لجعلها أشد إختصاراً وافضل إستهدافاً لتخفيض عبء التبليغ الواقع على عاتق الأطراف وللإسهام على نحو أفضل في تقييم ما يحرز من تقدم نحو تحقيق مهمة الخطة الإستراتيجية وتبين العوائق التي تعرقل التنفيذ . إن تنقيح أشكال التبليغ ينبغي أن تعالج الشئون الواردة في المقرر 25/6 الفقرة 3 وتعالج أيضاً ما يلي :

(أ) الحاجة إلى إدراج التبليغ عن الغايات الأربع للخطة الإستراتيجية .

(ب) الحاجة إلى السماح للأطراف بإدراج نتائج المؤشرات ، حيثما تكون متاحة ، لتمكين الأطراف من تقييم لما يحرز من تقدم .

(ج) الحاجة إلى إدارج بيانات واقعية متاحة عن نتائج ووقع التدابير المتخذة لتحقيق أهداف الإتفاقية (شاملة الوضع القائم والإتجاهات في التنوع البيولوجي) .

4- يدعو الأطراف إلى تعزيز إشراك أصحاب المصلحة وكذلك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في إعداد التقارير الوطنية أو في العمليات المتصلة بإرشاد تحضير التقارير الوطنية كي تكون إنعكاساً أصدق وأشمل لأراء وأولويات أصحاب المصلحة الوطنيين .

5- يدعو الأطراف من البلدان المتقدمة النمو إلى مواصلة إسداء المساندة على شكل تنمية القدرة التقنية وتقديم الموارد المالية (شاملة الوصلات بمرفق البيئة العالمية) إلى الأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الإقتصاد الإنتقالي والدول النامية الجزرية الصغيرة ، حسب مقتضى الحال ، لتسهيل إضطلاع تلك الأطراف بإلتزاماتها في مجال التبليغ .

6- يشجع الأمين التنفيذي على المشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق الإنسجام والتنسيق بين عمليات التبليغ الوطني التي تقتضيها الإتفاقية والعمليات الأخرى التي تقتضيها إتفاقيات وعمليات غير إتفاقية التنوع البيولوجي ، وتعزيز الجهود التي تبذل بين الدورات في سبيل تسهيل تقديم التقارير الوطنية .

7- يقرر مواصلة تخفيض العبء الواقع على الأطراف في مجال التبليغ ، بأن يستعمل ، كلما أمكن ذلك وسائل أخرى لتجميع المعلومات بما يسمح بتقييم تنفيذ الإتفاقية والخطة الإستراتيجية .

8- يطالب الأطراف بتقديم التقارير الوطنية الثالثة الخاصة بهم

(أ) بحلول 15 مايو 2005 .

(ب)بواحدة من اللغات الرسمية في الأمم المتحدة .

(ج) بشكل مطبوع وآخر إلكتروني .

9- يشجع الأطراف على تقديم ترجمة باللغة الإنكليزية بالتقرير الوطني عند تقديمه بأي لغة أخرى من اللغات الرسمية بالأمم المتحدة .

10- بالإضافة إلى ذلك يطالب الأمين التنفيذي بإعداد تحليل للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثالثة لمناقشتها في الإجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ، وإتاحتها من خلال آلية تبادل المعلومات .

11- يدعو الوكالات المنفذة التابعة لمرفق البيئة العالمية إلى تسهيل إعداد التقارير الوطنية الثالثة التي يتعين على الأطراف تقديمها .

21. التعاون مع الإتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى

[الشراكة العالمية للتنوع البيولوجي]

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرة 2 من التوصية 1- ألف الصادرة عن إجتماع بين الدورات المفتوح العضوية المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010 . وكما أقترح ذلك الأمين التنفيذي في مذكرته عن تقييم التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 (UNEP/CBD/COP/7/20Add.3)

يقد يرغب مؤتمر الأطراف أيضاً في أن ينظر في تحديد التكليف الذي يصدر والطبيعة المؤسسية لتلك الشراكة . وينبغي أن يلاحظ كذلك أن هناك عدة مشروعات مقررات أخرى تتضمن عناصر ذات صلة بالتعاون المحدد مع الإتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى .

إن مؤتمر الأطراف

يطلب من الأمين التنفيذي إيجاد شراكة عالمية بشأن التنوع البيولوجي ، تشمل المنظمات الدولية الرئيسية العاملة في مجال التنوع البيولوجي مع قيام أمانة إتفاقية التنوع البيولوجي بتسهيل هذه العملية في سبيل تعزيز التضافرات وتفادي إزدواجية الجهود وتحسين تنفيذ الإتفاقات المتصلة بالتنوع البيولوجي .

22. ميزانية برنامج العمل لفترة العامين 2005-2006

إن الفقرات 1-11 من مشروع المقرر الآتي مأخوذة من العمل المقترح في الفترة 63 من مذكرة الأمين التنفيذي عن الميزانية المقترحة لبرنامج عمل إتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة لفترة العامين 2005 – 2006 (UNEP/CBD/COP/7/2) . أما الفقرات الباقية فهي آتية من الخطوات المقترحة في الفقرة 101 من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الأداء المالي والإداري للأمانة وميزانية الصناديق الإستئمانية للإتفاقية (UNEP/CBD/COP/7/10) .

" إن مؤتمر الأطراف ،

1- يوافق *على الميزانية البرنامجية الأساسية (BY) بمبلغ xxxدولار أمريكي لعام 2005 وبمبلغ xxxدولار أمريكي لعام 2006 ، لتحقيق الأغراض الواردة في الجدول الرابع عشر أدناه؛*

2- يعتمد *جدول الاشتراكات لقسمة النفقات لعامى 2005 و 2006 كما ورد في ملحق المقرر الحالي ؛*

3- يوافق *على هيكل موظفي الأمانة للميزانية البرنامجية الواردة في الملحق الأول أدناه ، ويطلب شغل جميع الوظائف على وجه السرعة ؛*

4- يوافق *على سحب xxxدولار أمريكي من الأرصدة أو الاشتراكات غير المنفقة (المرحلة) من الفترات المالية السابقة لتغطية جزء من ميزانية 2005 – 2006 ؛*

5- يأذن *للأمين التنفيذي أن ينقل الموارد فيما بين البرامج في الحدود المتفق عليها في المقررين 17/4 و 23/3 . أي إمكانية النقل فيما بين أبواب الاعتمادات الرئيسية الواردة في الجدول الأول ، إلى حد أقصى لا يتجاوز 15% من إجمالي الميزانية البرنامجية ، شريطة تطبيق ضوابط إضافية لا تسمح بتجاوز 25% من كل باب من أبواب الاعتمادات المعنية ؛*

6- يناشد *الأطراف التي لم تسدد بعد اشتراكاتها في الميزانية الأساسية (الصندوق الاستئماني BY) أن تقوم بالتسديد دون إرجاء ، ويطلب من الأمين التنفيذي أن ينشر معلومات ، ويقوم باستيفاءها بانتظام ، عن حالة إسهامات الأطراف في الصناديق الاستئمانية للإتفاقية (BY, BE, BZ, BF) ؛*

7- يؤكد *مجدداً ، فيما يتعلق بالاشتراكات المستحقة اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير 2001 ، أن الأطراف المتخلفة عن تسديد إشتراكاتها لمدة عامين أو أكثر سيسمح لها بحضور اجتماعات هيئات الإتفاقية ولكن بمشاركة مندوبيْن كحد أقصى ، إلى حين تسديد اشتراكاتها المتأخرة ؛*

8- كما يؤكد *مجدداً ، فيما يتعلق بالاشتراكات المستحقة اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير 2001 ، بالنسبة للأطراف من غير البلدان الأقل تقدماً أو البلدان النامية الجزرية الصغيرة والتي تخلفت عن تسديد اشتراكاتها لفترة عامين أو أكثر ، أنها لن تحصل على تمويل من الأمانة لحضور اجتماعات هيئات الإتفاقية ، إلى حين تسديد اشتراكاتها المتأخرة ؛*

9- يأذن للأمين التنفيذي إبرام تعهدات تصل إلى مستوى الميزانية ، المعتمدة وسحب من الموارد النقدية المتاحة بما فيها الأرصدة والاشتراكات غير المنفقة والمتبقية من الفترات المالية السابقة وغيرها من إيرّاد متفرق ؛

10- كما يقرر أن يموّل ، عند الطلب ، من الميزانية الأساسية (BY) مشاركة أعضاء هيئات مكتب مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية ، في الاجتماعات التي تعقدها هيئات المكتب في الفترة ما بين الدورات ؛

11- يقرر تمديد عمل الصناديق الاستئمانية (BY, BE, BZ) للاتفاقية لفترة عامين ، اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير 2006 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2007 ؛

12- يقرر ، بالنسبة للصندوق الاستئماني لدعم الأطراف من الدول النامية في مجال السلامة الأحيائية الذي اعتمد على اساس مرحلة تجريبية ، إنشاءه بصفة دائمة ويتم تمديد عمله لفترة ثلاثة أعوام اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير 2005 حتى 31 كانون الأول /ديسمبر 2007؛

13- يدعو الأطراف في الاتفاقية إلى الإحاطة بأن موعد استحقاق الإشتراكات في الميزانية الأساسية (BY) هو الأول من كانون الثاني/يناير من العام الذي تدخل فيه هذه الاشتراكات في صلب الميزانية ، ويدعوها إلى تسديدها فوراً . كما يناشد الأطراف القادرة على تسديد اشتراكاتها في أول تشرين الأول/أكتوبر 2004 للسنة التقويمية 2005 ، وفي أول تشرين الأول /أكتوبر 2005 للسنة التقويمية 2006 ، أن تقوم بذلك لتمويل المصروفات المعتمدة بموجب الفقرة 1 أعلاه ، كمقابل للمبلغ الوارد في الفقرة 4 . وفي هذا السياق ، يطلب إبلاغ الأطراف بإشتراكاتها المستحقة بحلول أول آب/أغسطس من العام السابق لسنة استحقاق الاشتراكات ؛

14- يناشد جميع الأطراف والدول غير الأطراف في الاتفاقية وكذلك المنظمات الحكومية والدولية الحكومية وغير الحكومية والهيئات الأخرى أن تساهم في الصناديق الاستئمانية (BY, BE, BZ, BF) للاتفاقية ؛

15- يحيط علماً بالتمويل المقدّر للصناديق الاستئمانية التالية :

(أ) الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BE) للإسهامات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة لفترة العامين 2005 – 2006 ، التي حددها الأمين التنفيذي ، والمدرجة في الملحق الثالث أدناه ؛

(ب) الصندوق الإستئماني الطوعي الخاص (BZ) لتيسير مشاركة الأطراف من الدول النامية ، ومن بينها وبشكل خاص ، أقل البلدان تقدماً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والأطراف الأخرى ذات الاقتصاد الإنتقالي ، لفترة العامين 2005 – 2006 كما حددها الأمين التنفيذي والمدرجة في الملحق الرابع أدناه ؛

(ج) الصندوق الاستئماني العام (BF) لدعم الأطراف من الدول النامية في مجال السلامة الأحيائية ، لفترة العامين 2005 – 2006 كما حددها الأمين التنفيذي والمدرجة في الملحق العاشر أدناه ؛

ويحث الأطراف على تسديد اشتراكتها في هذه الصناديق

16- يأذن للأمين التنفيذي ، بالتشاور مع هيئة مكتب مؤتمر الأطراف ، أن يُدخل التعديلات اللازمة على الخدمات المقدمة لبرنامج العمل ، بما في ذلك تأجيل الإجتماعات في حالة عدم توافر الموارد الكافية للأمانة في الوقت المناسب ؛

17- يطلب من الأمين التنفيذي إعداد ميزانية لبرنامج العمل لفترة العامين 2007 – 2008 وإحالتها إلى مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيها في اجتماعه الثامن ، بالإضافة إلى تقرير عن الإيرادات وأداء الميزانية وعن أي تسوية أدخلت على ميزانية الاتفاقية لفترة العامين 2005 – 2006 ؛

18- يكلف الأمين التنفيذي ، في محاولة لتحسين كفاءة الأمانة ولجذب موظفين من ذوى الكفاءات العالية ، أن يتخذ ترتيبات إدارية وتعاقدية مباشرة مع الأطراف والمنظمات ، استجابة إلى عروض من الموارد البشرية وأجهزة دعم الأمانة الأخرى ، حسبما يكون ذلك ضرورياً ، لكي تضطلع الأمانة بكفاءة بالمهام المنوطة بها مع استخدام سديد للكفاءات والموارد والخدمات المتوفرة مع الأخذ بقواعد واللوائح المعمول بها في الأمم المتحدة . ويتعين توجيه عناية خاصة إلى إمكانيات تهيئة تآزر مع برامج العمل والأنشطة القائمة ذات الصلة والتي تنفذها منظمات دولية .

19- يرحب بالاسهام السنوي بمبلغ 1,000,000 دولار أمريكي من كندا التي هي البلد المستضيف للأمانة،

20- ويرخص للأمين التنفيذي في جهد لتحسين كفاءة الأمانة ولجذب موظفين ذوي مؤهلات عالية للأمانة، الى الدخول في ترتيبات ادارية وتعاقدية مباشرة مع الأطراف والحكومات والمنظمات استجابة لعروض بموارد بشرية وغير ذلك من أنواع المساندة للأمانة، قد يقتضيها الأداء الفعال لوظائف الأمانة، مع كفالة الاستعمال الفعال للكفاءات المتاحة والموارد والخدمات المتوفرة، مع مراعاة قواعد ولوائح الأمم المتحدة. وينبغي ايلاء عناية خاصة لامكانيات ايجاد تضافرات بين الجهود مع البرامج أو الأنشطة الموجودة ذات الصلة، التي تنفذ في اطار منظمات دولية أخرى.

21- يرحب بتنمية واستمرار برنامج الزمالات كوسيلة لتمكين الأطراف من البلدان النامية من ارسال مواطنيها الى الأمانة لغرض تعزيز تفهمهم لاتفاقية التنوع البيولوجي وللعمليات الأخرى ولزيادة توعيتهم بالتنوع البيولوجي وما يتصل به من قضايا.

22- يلاحظ أن برنامج المسؤول الاخصائي الصغير وبرنامج دراسة الامتياز يوفران فرصة للأطراف للتعلم بشأن القضايا المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات ومزيد من تفهمها، وهي القضايا التي تغطيها الاتفاقية.

23- يعرب عن مساندته لتنمية الموظفين وبرامجهم التعليمية التي تشجع جميع الموظفين على أن يعززوا باستمرار معارفهم ويوسعوا مدى مهاراتهم.

24- يلاحظ أن هذه البرامج تخدم تحسين مشاركة البلدان الأطراف في عملية الاتفاقية.

25- يعرب عن تقديره للاسهامات التي تقدمها الأطراف حتى الآن (من اسهامات مالية واسهامات نوعية) لبرامج بناء القدرة داخل الأمانة.

الجدول - متطلبات الاتفاقية من الموارد ، من الميزانية الأساسية (الصندوق الاستئماني BY) لفترة العامين 2005- 2006

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	المصروفات	2005	2006
اولاً	*البرامج*		
	الإدارة التنفيذية والتسيير	1 003.9	1 063.8
	المسائل العلمية والتقنية والتكنولوجية	2 416.4	2 342.4
	المسائل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية	1 486.3	1 594.2
	التنفيذ وتوسيع نطاق التأثير	993.5	1 055.7
	إدارة الموارد وخدمات المؤتمرات	788.7	1 504.3
	النفقات المتقاسمة	3 267.1	3 326.6
	المجموع الفرعي (أولاً)	9 955.9	10 887.0
ثانياً	***13% تكلفة دعم البرنامج***	1 294.3	1 415.3
	إجمالي الميزانية (أولا + ثانياً)	11 250.2	12 302.3

الملحق 1

موظفي الأمانة لعامي 2005- 2006 من الميزانية الأساسية

		2005	2006
أ-	الفئة المهنية		
	الأمين العام المساعد	1	1
	مد - 1	3	3
	م – 5	5	5
	م- 4	17	17
	م – 3	15	15
	م – 2	صفر	صفر
	إجمالي وظائف الفئة المهنية	41	41
ب-	إجمالي وظائف فئة الخدمة العامة	29	29
	مجموع (أ + ب)	70	70

الملحق 2

الموارد التي تتطلبها الاتفاقية من الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BE) لإسهامات طوعية إضافية دعماً للأنشطة المعتمدة لفترة العامين 2005 – 2006

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

اولاً- الوصف	2005	2006
1- الاجتماعات /حلقات العمل		
الإدارة التنفيذية والتسيير		
اجتماعات إقليمية لمؤتمر الأطراف الثامن	صفر	**40.0**
المسائل العلمية والتقنية والتكنولوجية		
حلقات عمل إقليمية – الاستراتيجية العالمية للصون للنباتات (4)	120.0	120.0
حلقات عمل إقليمية – الأراضي الجافة وشبه الرطبة (3)	180.0	صفر
حلقات عمل إقليمية – تغيير المناخ والتنوع البيولوجي (4)	120.0	120.0
حلقات عمل – المياه الداخلية (2)	120.0	صفر
حلقة عمل – التنوع البيولوجي البحري والساحلي	60.0	صفر
حلقة عمل- التنوع البيولوجي الزراعي	صفر	60.0
حلقة عمل – الأنواع الغريبة المجتاحة	صفر	60.0
حلقة عمل – تقييم الوقع	صفر	60.0
حلقة عمل – مبادرة التصنيف العالمية	60.0	صفر
حلقة عمل – المناطق المحمية (2)	صفر	120.0
حلقة عمل – تغير المناخ والتنوع البيولوجي	صفر	60.0
حلقة عمل – الأنواع المهاجرة	60.0	صفر
فريق اتصال – الأراضي الجافة وشبه الرطبة (2)	40.0	صفر
فريق اتصال – الأنواع الغريبة المجتاحة (سفر الموظفين)	5.0	5.0
المسائل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية		
حلقات عمل إقليمية عن بناء القدرات في الحصول على الموارد وتقاسم المنافع (4)	200.0	80.0
فريق اتصال – المادة 8(ي) ما يتصل بها من أحكام	20.0	صفر
التنفيذ وتوسيع نطاق التأثير		
حلقات عمل إقليمية عن آلية تبادل المعلومات (4)	200.0	80.0
حلقة عمل عن الآلية المالية	80.0	صفر

اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالآلية المالية	20.0	صفر
2- الموظفون		
الموظف المسؤول عن برنامج التنوع البيولوجي الزراعي (الفاو)	146.5	150.9
3- المستشارون		
برنامج المسائل العلمية والتقنية والتكنولوجية	75.0	15.0
برنامج المسائل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية	120.0	40.0
برنامج التنفيذ وتوسيع نطاق التأثير	100.0	صفر
4- المطبوعات		
الاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي – الطبعة الثالثة	صفر	150.0
أدلة الدعم المالي للتنوع البيولوجي (3)	30.0	صفر
المجموع الفرعي (أولاً)	**1 756.5**	**1 160.9**
ثانياً- تكاليف دعم البرنامج (13%)	228.4	150.9
إجمالي التكلفة (أولاً + ثانياً)	**1 984.9**	**1 311.8**

الملحق 3

الموارد التي تتطلبها الإتفاقية من الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BZ) لتسهيل مشاركة الأطراف في عملية الاتفاقية لفترة العامين 2005 – 2006

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الوصف	**2005**	**2006**
أولاً – الاجتماعات		
الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف	صفر	750.0
الاجتماعات الإقليمية تحضيراً للإجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف (4)	صفر	200.0
الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية	540.0	540.00
الاجتماع مفتوح العضوية فيما بين الدورات المعني ببرنامج العمل متعدد السنوات لاتفاقية التنوع البيولوجي حتى عام 2010	240.0	صفر
الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالمادة 8 (ي)	صفر	540.0
الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع	540.0	صفر
الدعم المقدم للمجتمعات المحلية	100.0	100.0
المجموع الفرعي أولاً	**1 420.0**	**2 130.0**
ثانياً- تكاليف دعم البرنامج (13%)	184.6	276.9
إجمالي التكلفة (أولاً + ثانياً)	**1 604.6**	**2 406.9**

الملحق 4

*الموارد التي تتطلبها أمانة السلامة الأحيائية من الصندوق الاستئماني العام (BF) * دعماً للأطراف من الدول النامية في مجال السلامة الأحيائية لفترة العامين 2005 – 2006*

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

أولا-	الوصف	2005	2006
	الاستشاريون /المتعاقدون من الباطن من جدول خبراء السلامة الأحيائية		
	الدول الأقل تقدماً	50.0	50.0
	الدول النامية الجزرية الصغيرة	50.0	50.0
	الدول النامية الأخرى	50.0	50.0
	الدول ذات الاقتصاد الانتقالي	50.0	50.0
	المجموع الفرعي	**200.0**	**200.0**
ثانياً-	**تكاليف دعم البرنامج (13%)**	26.0	26.0
	إجمالي التكلفة (أولاً + ثانياً)	**226.0**	**226.0**

* كما أشير في مقدمة هذه المذكرة ، هذا الصندوق الاستئماني حديث العهد وقد أنشئ لتلقى المساهمات الطوعية لدعم الأطراف من الدول النامية في مجال السلامة الأحيائية . ويأتى إنشاءه استجابة إلى الفقرة 27 من المقرر 29/6 للإجتماع السادس لمؤتمر الأطراف لتغطية النفقات المترتبة على استخدام خبراء من جدول خبراء السلامة الأحيائية لصالح الأطراف من الدول النامية وذات الاقتصادي الإنتقالي .

رابعاً – قضايا ذات أولوية لإستعراضها وإصدار إرشاد بشأنها

23 - التنوع البيولوجي للجبال

4- إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) إن يقر برنامج العمل المقترح بشأن التنوع البيولوجي للجبال ، الوارد في المرفق بهذا المقرر باعتباره مجموعة من الخطوات التي تعالج خصائص ومشكلات محددة تتعلق بالذات بالأنظمة الإيكولوجية الجبلية؛

(2) مع التشديد على الحقوق السيادية ومسؤوليات البلدان على جبالها وعلى التنوع البيولوجي، أن يلاحظ الأطراف ضرورة تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال في سياق أولوياتها واحتياجاتها على المستوى الوطني وشبه الوطني،

(3) أن يدعو الأطراف الى تحديد الخطوات ذات الأولوية فيما بين الخطوات الموصى بها في برنامج العمل المقترح اعتمادا على الظروف الوطنية أو المحلية الخاصة، وأن يحث الأطراف على أن تدرجها تدرج – حسب مقتضى الحال – الأنشطة الموصي بها في برنامج العمل المقترح في استراتيجياتها وخطط أعمالها الوطنية ، وأن تنفذها مع مراعاة نهج الأنظمة الإيكولوجية ، بحيث تسهم في تحقيق تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي للجبال بحلول عام 2010، وكمساهمة نحو استئصال حدة الفقر ولمنفعة المجتمعات المحلية التي تعتمد على الجبال،

(4) إن يشجع الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات على الربط بين برنامج العمل الحالي والبرامج المواضيعية والمشتركة بين عدة قطاعات بإشارات مرجعية إلى تلك البرامج وتحقيق التماسك معها ، بينما تقوم بتنفيذ برنامج العمل الحالي،

(5) أن يدعو الأطراف إلى أن تقر إهدافاً موجهة نحو تحقيق نتائج فعلية للتنوع البيولوجي للجبال ، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للاتفاقية والاستراتيجية العالمية لحفظ النبات وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة وغايات الألفية للتنمية، وبالترابط مع الخطوتين 2-1-5 و3-2-2 من برنامج العمل هذا،

(6) لدى القيام بتنفيذ برنامج العمل، يجب على الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها أن تأخذ في الحسبان المعرفة والابتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية المحلية وضمان مشاركتها في حفظ التنوع البيولوجي للجبال والاستعمال المستدام له.

(7) أن يعترف بالحاجة إلى الموارد وإلى القدرة البشرية والتكنولوجية والمالية ، لتنفيذ الأنشطة الواردة في برنامج العمل المقترح تنفيذاً فعالاً ؛

(8) أن يدعو الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى التبليغ عن تنفيذ هذا المقرر وتلك الأجزاء من برنامج العمل المحددة كأولويات بموجب الظروف الوطنية والمحلية وفقا للفقرتين (ج) و(هـ)، وذلك من خلال أمور منها تقاريرها التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف ؛

(9) إن يطلب من الأمين التنفيذي ما يلي :

(أ) أن يضع بالتعاون مع الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة اقتراحات بشأن عدد صغير من الأهداف العالمية موجهة نحو تحقيق نتائج فعلية، وأطر زمنية تتعلق بأهداف عام 2010 وطرائق ووسائل للتنفيذ ومؤشرات على المستوى الاقليمي والوطني والمحلي للنظر فيها في الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل انعقاد المؤتمر الثامن للأطراف.

(ب) أن يقوم بتجميع المعلومات الواردة من الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات والهيئات ذات الصلة ، عن تنفيذ برنامج العمل ، وأن يقوم بتحليل ما أحرز من تقدم نحو تحقيق تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي للجبال بحلول 2010؛

(ج) إن يساعد الأطراف على تنفيذ برنامج العمل من خلال أمور منها الأنشطة المساندة المحددة في برنامج العمل ووضع مقترحات ، في تعاون مع المنظمات ذات الصلة ، في سبيل تحقيق أهداف عالمية و- حسب مقتضى الحال ، أهداف إقليمية أو مخرجات متوقعة ممكن قياسها ، مع بيان الجداول الزمنية لها والفاعلين الرئيسين فيها ؛

(د) إن يقوم بتجميع المعلومات بصفة منتظمة حول الخصائص والمعلومات التي تخص بالذات التنوع البيولوجي للجبال ، كما جاء في الفقرة 6 من برنامج العمل المقترح ؛

(10) وأن يطلب أيضاً من الأمين التنفيذي تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات والاتفاقيات الأخرى كطريقة للتنسيق بين كثير من الأنشطة الواردة في برنامج العمل المقترح ؛ وتعزيز التضافر وتفادي الازدواجية غير الضرورية ؛

(11) أن يلاحظ أن مذكرات الأمين التنفيذي عن الوضع القائم والاتجاهات والتهديدات في التنوع البيولوجي للجبال (UNEP/CBD/SBSTTA/8/5)، وعن التدابير المتخذة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام لذلك التنوع (UNEP/CBD/SBSTTA/8/6) ، يمكن أن تكون أساساً لتبين الأولويات لاتخاذ عمل مبكر ، ويعترف بأن الأهمية النسبية للتهديدات وأسبابها الكامنة ستختلف بين منطقة ومنطقة وبلد وبلد ، وتبعاً لذلك يطلب المؤتمر من الأمين التنفيذي أن يقوم بتحديث هذه المعلومة كجزء من استعراضات تنفيذ برامج العمل المواضيعية ، في تعاون مع الأطراف والمنظمات ذات الصلة ، ولاسيما مع " التقييم العالمي للتنوع البيولوجي للجبال " مع استعمال جميع المعلومات المتاحة ؛

(12) أن يشدد على أهمية التنوع البيولوجي للجبال لتحقيق سبل العيش وتبعاً لذلك يطلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بتجميع وتوزيع المعلومات التي تربط بين التنوع البيولوجي للجبال والتنمية المستدامة وتخفيف الفقر ، وكذلك أمثلة على التعاون الناجح بين المقيمين في الجبال والمجتمعات التي تقطن في المناطق المتاخمة للجبال (كطريقة لبيان " التعاقد بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة ") .

مرفق

برنامج العمل المقترح بشأن التنوع البيولوجي للجبال

ألف- مقدمة

1- إن المناطق الجبلية تغطي تقريباً ربع مسطح الأرض ويقطرها حوالي 12% من سكانها البشريين . وبالإضافة إلى ذلك توفر الجبال موارد طبيعية جوهرية لسكان الأراضي المنخفضة . والجبال هي بيئة فريدة في حد ذاتها ، كما إنها بيئة تشمل كثيراً من البرامج المواضيعية الموجودة تحت ظل الاتفاقية . فمثلاً الغابات والمياه الداخلية والأراضي الجافة وشبه الرطبة وعناصر البرنامج الزراعي توجد جميعاً في التنوع البيولوجي للجبال . وبرنامج العمل الحالي بشأن التنوع البيولوجي للجبال يشمل غايات وأنشطة تخص بالذات التنوع البيولوجي الجبلي، على الرغم من برامج العمل الموجودة بشأن التنوع البيولوجي للغابات والمياه الداخلية والزراعة والأراضي الجافة والأراضي شبه الرطبة تنطبق أيضاً على الأنظمة الإيكولوجية الجبلية . ونتيجة لذلك فإن الغابات والأنشطة الواردة في برامج العمل الموجودة لكل من هذه المجالات المواضيعية ينبغي أيضاً تطبيقها وتنفيذها – إذا اقتضي الأمر – لمجالات كل منها الداخلة في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية .

2- إن التنوع البيولوجي الجبلي له أهمية كبيرة لعدد من الوظائف الإيكولوجية . وسلامة التربات هي موضع التركيز الأول لخدمات الأنظمة الإيكولوجية والاحتياجات البشرية . والاحتفاظ بالتربة وبإستقرار السفوح أمر مرتبط أرتباطاً وثيقاً بمدى النبات الذي ينمو على الأرض وتحت الأرض وكلاهما ذو أهمية جوهرية للقدرة الاستعادية للأنظمة الإيكولوجية بعد حدوث اضطرابات فيها . والتنوع الوظيفي العالي للنبات في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية ، كثيراً ما يضيف كذلك المزيد على قدرتها الاستعادية ، وإذا ما حدثت اضطربات قصوى فإن هذا التنوع الوظيفي يكون حاجزاً فعالاً يكبح جماح الأحداث العالية الطاقة مثل تساقط جلاميد الصخور والأفلنشات . ويمكن أيضاً لهذا التنوع الوظيفي ان يخفض من حدة الأضرار التي تحدث على ارتفاعات أخفض . وعلى الرغم من أنه قد تعذر حتى الآن إيجاد تعريف كامل للجبال يمكن تطبيقه عالمياً ويكون مقبولاً عالمياً أيضاً إلا أنه يوجد عدد من الخصائص الفريدة للأنظمة الإيكولوجية الجبلية . وتشير إلى تلك الخصائص مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الوضع القائم والاتجاهات والتهديدات في التنوع البيولوجي الجبلي ، وهي المذكرة التي أعدت للاجتماع الثامن للهيئة الفرعية (UNEP/CBD/SBSTTA/8/5) .

3- إن المعلومات والمدخلات من المحافل الدولية يمكن أيضاً أن تؤخذ في الحسبان ، خصوصاً الفصل 13 من جدول أعمال القرن 21 ، الذي يتصل بالتنمية المستدامة للجبال ، والقمة العالمية للتنمية المستدامة ، التي نظرت في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية أيضاً . والفقرة 42 من خطة تنفيذ القمة العالمية تقول ما يلي :

" إن الأنظمة الإيكولوجية الجبلية تساند سبل العيش الخاصة ، وتتضمن موارد محسوسة متصلة بالخطوط الفاصلة بين سفوح إنحدار المياه ، والتنوع البيولوجي والفلورا والفونا الفريدتين . وكثير من تلك الأنظمة الإيكولوجية هش بصفة خاصة ، ومعرض للآثار الضارة لتغير المناخ ، ويحتاج إلى حماية محددة ".

4- وخطة التنفيذ قد اقترحت عدداً من الخطوات المحددة المطلوب اتخاذها فيما يتعلق بالجبال . والسنة الدولية للجبال التي هي عام 2002 ، توفر كذلك مدخلات نفيسة . وبالإضافة إلى ذلك فإن عدداً من الاتفاقات والهيئات والمؤسسات ومبادرات البرامج الدولية يمكن النظر فيها مثل اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار ، إيران ، 1971)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر ، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، والفاو ، واليونسكو ، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال (ICIMOD) ، والمركز الدولي للبحث الزراعي في المناطق الجافة (ICARDA) ، والشراكة الدولية للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية ، والبرنامج الدولي للأبعاد البشرية بشأن التغير البيئي العالمي (IHDP)، ومركز دراسات الجبال ، و Consorcio para el Desarrollo de la Ecoregion Andina (CONDESAN) ، ومبادرة البحوث الجبلية (MRI)، والتقييم العالمي للتنوع البيولوجي الجبلي (GMBA) التابع لـ DIVERSITAS، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث في الغابات (IUFRO)، والاتفاقية الألبية واتفاقية الكربات الاطارية، والمركز العالمي لرصد الحفظ (WCMC) .

باء- القصد الشامل لبرنامج العمل ومدى ذلك البرنامج

5- إن القصد الشامل لبرنامج العمل هو تحقيق تخفيض محسوس في ضياع التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني ، من خلال تطبيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

6- إن تنفيذ برنامج العمل يستهدف تقديم إسهام محسوس لتخفيف الفقر في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية وفي الأراضي المنخفضة التي تعتمد على سلع وخدمات الأنظمة الإيكولوجية الجبلية , وبذلك يسهم هذا التنفيذ في أهداف الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي ، وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ، وغايات الألفية للتنمية .

7- إن برنامج العمل يركز على معالجة الخصائص والمشكلات التي تخص بالذات التنوع البيولوجي الجبلي . وهي تشمل ما يلي :

(أ) التركيز العالي بصفة خاصة للنقاط الساخنة في التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية ، شاملة التنوع الشديد للأنظمة الإيكولوجية ، والثراء الواسع في الأنواع ، والعدد الكبير من الأنواع المتوطنة والأنواع المعرضة للمخاطر ، والتنوع الجيني الشديد للمحاصيل والمواشي وأقاربها الآبدة (Wild) ؛

(ب) التنوع الثقافي والدور الرئيسي الخاص لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين في حفظ وادارة التنوع البيولوجي الجبلي،

(ج) هشاشة الأنظمة الإيكولوجية الجبلية وما فيها من أنواع ، وشدة تعرضها للاضطرابات التي يحدثها البشر والاضطرابات الطبيعية ، ولاسيما بسبب تغير استعمال الأراضي وتغير المناخ العالمي، (مثل تراجع تراكمات الجليد وتزايد مناطق التصحر.)

(د) التفاعلات بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة التي هي من خصائص الأنظمة الإيكولوجية الجبلية، مع التركيز بوجه خاص على أهمية الأنظمة الأيكولوجية للأراضي المرتفعة لادارة موارد المياه والتربة.

8- ويسعى برنامج العمل أيضاً إلى تفادي الازدواجية مع برامج العمل المواضيعية الموجودة وغيرها من المبادرات الموجودة في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي . ويهاب بالأطراف أن تطبق ، كلما كان الأمر مناسباً ، الأهداف والأنشطة المستمدة من برامج العمل المواضيعية هذه ، على حفظ التنوع البيولوجي الجبلي ، والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي ، والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية .

9- إن المقصود من برنامج العمل هو مساعدة الأطراف على إيجاد برامج عمل وطنية ، ذات أهداف وغايات وخطوات مستهدفة ، مع فاعلين محددين وجداول زمنية محددة ومدخلات ، ومخرجات متوقعة يمكن قياسها . وتستطيع الأطراف أن تختار من الغايات والأهداف والخطوات المقترحة في برنامج العمل الحالي أو تقوم بتحويره أو بالإضافة إليه ، طبقاً للظروف الوطنية والمحلية الخاصة ، وطبقاً لمستواها من التنمية . وينبغي أن يأخذ تنفيذ برنامج العمل هذا في حسبانه نهج الأنظمة الإيكولوجية لاتفاقية التنوع البيولوجي . وفي تحديد البرامج الوطنية للعمل ، تشجع الأطراف على أن تراعي التكاليف والمنافع

الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمختلف الخيارات . وبالإضافة إلى ذلك تشجع الأطراف على أن تنظر في استعمال التكنولوجيات الملائمة ومصادر التمويل والتعاون التقني وأن تكفل ، من خلال خطوات مناسبة ، طرائق مواجهة التحديات الخاصة والطلبات الخاصة على أنظمتها الإيكولوجية الجبلية .

جيم - عناصر البرامج وغاياته وأعماله

العنصر 1 من البرنامج : الأعمال المباشرة للحفظ والاستعمال المستدام وتقاسم المنافع

الغاية 1-1 : منع وتخفيف الوقع السلبي للتهديدات الرئيسية الواقعة على التنوع البيولوجي الجبلي

الأعمال

1-1-1 تخفيض وقع الممارسات غير السليمة في استعمال الأراضي والتغيرات في المناطق الحضرية والحراجية (الغابات) والمياه الداخلية والمناطق و- الزراعية في الأنظمة الإيكولوجية للجبال ، شاملة مناطق امتصاص الصدمات عن المناطق المحمية حسب مقتضى الحال باستعمال آليات التخطيط أو الادارة لاستخدام الأراضي مثل التنظيم الايكولوجي والاقتصادي والايكو اقليمي لتخطيط الاراضي البيو اقليمي المنطوي على مخاطر بحيث تكفل الحفاظ على التنوع البيولوجي ، خصوصاً سلامة الأنظمة الإيكولوجية .

2-1-1 إيجاد إليات وتنفيذ تدابير مثل الزراعة الحراجية لتخفيض عدم استقرار السفوح الذي تسببه الأنشطة البشرية ، وآثار الأخطار الجيولوجية الطبيعية والحفاظ على استقرار التربة و/أو تعزيزه ، وسلامة الأنظمة الإيكولوجية ، عن طريق غطاء نباتي متنوع طبيعي وكثيف ، من شأنه أن يعزز أيضاً وظيفة التنوع البيولوجي للتربة .

3-1-1 منع أو التخفيف الوقع السلبي للتنمية الاقتصادية ، ومشروعات البنيات التحتية وغير ذلك من الاضطرابات التي يسببها البشر على التنوع البيولوجي الجبلي في جميع المستويات ، مع مراعاة نتائج تقييم الوقع البيئي والاجتماعي ، مع إيلاء عناية خاصة إلى الوقع التراكمي .

4-1-1 إيجاد استراتيجيات تتعلق بالذات بالأنظمة الإيكولوجية للجبال للحيلولة دون دخول أنواع غريبة غازية ، وإذا ما دخلت تلك الأنواع ، التحكم فيها واستئصال وقعها السلبي على التنوع البيولوجي الجبلي .

5-1-1 رصد وتبادل المعلومات بشأن وقع التغير العالمي للمناخ على التنوع البيولوجي الجبلي وتبين وتنفيذ طرائق ووسائل لتخفيض الوقع السلبي .

6-1-1 تنفيذ تدابير لتخفيض ومنع الضغوط الرئيسية الواقعة على الأنظمة الإيكولوجية الجبلية ، مثل نزع الغابات، والتجزئة والحصاد غير المستدام وإعادة التشجير غير الملائم أو الزرع غير السديد للغابات ، والتوسع الحضري الذي يترك تأثيرا سالبا على التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي ، وإحداث اضطراب بتدفق الماء ، وما ينجم عن ذلك كله من ضياع للتنوع البيولوجي (أنظر أيضاً المقرر 22/6) .

7-1-1 تبين العوامل المسؤولة والتدابير الممكنة لمنع تراجع مساحات الجليد في بعض الأنظمة الجبلية ، وتنفيذ تدابير لتخفيض وقع هذه العملية على التنوع البيولوجي .

8-1-1 تبين التلوث المحلي والطويل الآجل (الهواء ، الماء ، التربة) الذي يهدد التنوع البيولوجي الجبلي على جميع المستويات ، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع هذا الوقع الضار وتخفيفه .

9-1-1- بشرط الخضوع للقانون الدولي، الحفاظ على الأنشطة الزراعية وغيرها من أنشطة استعمال الأراضي المعروف عنها أنها تسهم في حفظ التنوع البيولوجي في الأنظمة الايكولوجية للجبال،.

الأنشطة المساندة من جانب الأمين التنفيذي

10-1-1 يقوم الأمين التنفيذي ، في تعاون مع الهيئات والمنظمات ذات الصلة ،بتجميع وتوزيع ما يلي من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات ووسائل أخرى :

(أ) معلومات عن الأنظمة الإيكولوجية الجبلية المتدهورة ، وكذلك عن التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي الجبلي وعن وقعها الإيكولوجي والاجتماعي – الاقتصادي ؛

(ب) دراسات حالات ودورس مستفادة وإرشاد عن أفضل الممارسات وعن طرائق منع وتخفيف الوقع السلبي للتهديدات الرئيسية الواقعة على التنوع البيولوجي الجبلي .

الغاية 1-2 : حماية التنوع البيولوجي وإعادة إنعاشه واستعادة وضعه السابق

الأعمال

1-2-1 وضع وتنفيذ برامج لاستعادة الوضع السابق وحماية الأنظمة الإيكولوجية الجبلية المتدهورة ، وحماية العمليات الطبيعية الديناميكية والحفاظ على التنوع البيولوجي في سبيل تعزيز قدرة الأنظمة الإيكولوجية الجبلية على أن تقاوم تغير المناخ وتتواءم معه، أو تسترد سلامتها من الوقع السلبي ويكون ذلك بأمور منها إنشاء ممرات – اذا اقتضى الأمر- لتمكين الأنواع من الهجرة الرأسية مما يكفل حداً أدنى من أحجام الأواهل القابلة للبقاء ، بتمكينها من المواءمة الجينية لتتمشى مع الظروف البيئية المتغيرة . ويجب أن تشمل هذه البرامج اعتبارات اجتماعية اقتصادية ، لاسيما بالعلاقة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية

2-2-1 الشروع في أنشطة محددة لتسهيل الصيانة والحماية والحفظ للمستويات الموجودة من الأنواع المتوطنة ، مع التركيز على الأصناف ذات التوزيع الضيق .

3-2-1 تبين وحماية الأنظمة الإيكولوجية الجبلية الفريدة ، والنقاط الساخنة للتنوع البيولوجي وما يرتبط بها من أنواع ، خصوصاً الأنواع المهددة ، مع إعطاء أولوية للنظر في تدابير تستهدف حماية صارمة في الموضع ، و/أو إلى إيجاد آليات خارج الموضع كلما كان ذلك ممكناً .

4-2-1 وضع استراتيجيات لتخطيط استعمال الأراضي وتخطيط موارد المياه، على مستوى المناظر الطبيعية ، باستعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية ومع مراعاة عناصر الترابط الإيكولوجي والاستعمالات التقليدية للمجتمعات المحلية ومنع وتخفيف ضياع التنوع البيولوجي الجبلي بسبب التجزئة وتحويلات استعمال الأراضي إلى استعمالات جديدة .

5-2-1 إيجاد وتعزيز شبكات مناسبة وفعالة ، على الصعيدين الوطني والإقليمي ، من المناطق الجبلية المحمية ، وفقاً لمقررات مؤتمر الأطراف عن المناطق المحمية ، مع احترام حقوق مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ومشاركتهم الكاملة .

6-2-1 تبين الممارسات الملائمة لتعزيز استدامة الأنظمة الإيكولوجية ، مع التركيز بصفة خاصة على السفوح المتدهورة .

7-2-1 معالجة القضايا المتصلة بالنزاعات بين البشر وغيرهم من الأنواع ، خصوصاً فيما يتعلق بالتعايش مع الأحياء المفترسة (predators).

8-2-1 النظر إلى الصفة التمثيلية وإلى استدامة المناطق المحمية الموجودة ، واتخاذ التدابير لتبين ومعالجة الفجوات ونقاط الضعف لكفالة الطابع التمثيلي على مدى إيكولوجي واسع .

9-2-1 وضع وتنفيذ تدابير لاستعادة شبكات الماء العذب للأنواع المهاجرة ، مع مراعاة الحواجز الفيزيفية مثل سدود المياه للأسماك .

10-2-1 انشاء مناطق لاستعادة الوضع السابق في المناطق التي تعرض فيها التنوع البيولوجي للجبال للتدهور بدرجة كبيرة، والتي تدعو الحاجة فيها الى هذه الاستعادة استكمالا لشبكة المناطق المحمية وتعزيزها.

الأعمال المساندة من جانب الأمين التنفيذي

11-2-1 التعاون مع المنظمات والهيئات ذات الصلة لتجميع وتوزيع معلومات بشأن ما يلي :

(أ) مكونات التنوع البيولوجي الهامة للحفظ ، ولاسيما بشأن الأنواع الجبلية المتوطنة ، والنقاط الساخنة ما يرتبط بها من أنواع وأنواع مهددة ؛

(ب) أفضل الممارسات لحفظها ولاستعمالها المستدام ولتقاسم المنافع .

12-2-1 تجميع وتوزيع دراسات الحالات عن الطرائق والجوانب الاقتصادية لاستعادة الوضع السابق في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية المتدهورة ، إعادة إنعاش الأنواع الجبلية المعرضة للأخطار .

الغاية 1-3 : تعزيز الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية الجبلية

الأعمال

1-3-1 تعزيز الممارسات المستدامة في استعمال الأراضي وادارة موارد المياه فيما يتعلق باحتياجات كسب العيش للبشر (الزراعة ، تربية الحيوان ، الحراجة ، تربية الأحياء المائية ، مصائد الأسماك في المياه الداخلية ، إلخ) في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية مع المبادئ الإرشادية للاستعمال المستدام في ظل الاتفاقية[39] / ونهج الأنظمة الايكولوجية2.

2-3-1 تعزيز الممارسات والتقنيات والتكنولوجيات المستدامة في استعمال الأراضي ، شاملة ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين منها ، وأنظمة الإدارة القائمة على أساس المجتمعات ، في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام (شاملاً صيد الحيوانات والأسماك) والفلورا والفونا الآبدتين (Wild) ، والتنوع البيولوجي الزراعي في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية ، بما في ذلك مكافحة الآفات البيولوجية .

3-3-1 مساندة أنشطة المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين الضالعين في استعمال المعرفة التقليدية المتصلة بالجبال ، ولاسيما بشأن الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والتربة وموارد الماء والسفوح .

4-3-1 إيجاد شراكات بين جميع أصحاب المصلحة ، شاملين المجتمعات الأصلية والمحلية الضالعة في الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية الجبلية (أنظر أيضاً الغاية 2-3) .

5-3-1 وضع معايير في إطار مشروع الخطوط الإرشادية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنمية السياحة في ظل الاتفاقية ، وفقاً للظروف الإيكولوجية للأنظمة الإيكولوجية الجبلية ، وتعزيز استعمال تلك الخطوط الإرشادية [40]/

6-3-1 من خلال تخطيط بيئي مناسب ، إدارة شؤون تخفيض الوقع السلبي للسياحة والأنشطة التي تبذل في المجالات المفتوحة على الأنظمة الإيكولوجية الجبلية ، وكذلك تنمية ما يرتبط بذلك من مستوطنات ومرافق بشرية.

7-3-1 تعزيز القدرة المحلية على إدارة السياحة المستدامة ، في سبيل كفالة إحداث تقاسم للمنافع المستمّدة من الأنشطة السياحية بين المجتمعات المحلية ، مع الحفاظ على قيم التراث الطبيعي والثقافي .

8-3-1 تعزيز الاستعمال المستدام للنبات البري والحيوانات من الناحية الاقتصادية، بوصف ذلك نشاطاً مدراً للإيرادات للسكان المحليين .

9-3-1 تعزيز ممارسات متكاملة في إدارة الخطوط الفاصلة بين سفوح إنحدار المياه ، على جميع المستويات ، للحفظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية واستقرار التربة على السفوح والترابط بين أعالي الأنهار واسفالها ، والحماية من الأخطار الطبيعية .

الغاية 1-4 : تعزيز الحصول على المنافع وتقاسم المنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية المتصلة بالتنوع البيولوجي الجبلي ، وفقاً للتشريع الوطني حيثما يوجد ذلك التشريع

الأعمال

[39] / إن مؤتمر الأطراف سوف ينظر في مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية بشأن الاستعمال المستدام ، في اجتماعه السابع.

[40] / إن الهيئة الفرعية في اجتماعها الثامن في مارس 2003 ، قد أوصت بإن يوافق مؤتمر الأطراف على مشروع الخطوط الإرشادية (التوصية 5/8 ، المرفق) . وسوف ينظر في تلك الخطوط الإرشادية في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف .

1-4-1 تعزيز قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية ، على الدخول في ترتيبات للتقاسم المنصف مع مراعاة خطوط بدن الارشادية بشأن الحصول على الموارد الجينية مع مراعاة طابعها الطوعي وأنه ليس المقصود منها أن تحل محل التشريع الوطني.

2-4-1 وضع منهجيات لتقييم وصون الموارد الجينية ذات القيمة الاقتصادية العالية ، لتحقيق التقاسم العادل والمنصف للمنافع ، مع احترام التشريع الوطني بشأن الحصول على الموارد الجينية .

3-4-1 تعزيز التدابير المفيدة للحفظ من خلال إيجاد عمالة و/أو إيرادات خصوصاً للمجتمعات الهامشية.

الغاية 1-5 : الحفاظ على التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية بصفة خاصة من خلال حفظ وصيانة المعرفة والممارسات التقليدية

الأعمال

1-5-1 تقييم ووضع وتطوير استراتيجيات تستهدف تخفيض التهديد المتمثل في التآكل الجيني ، والواقع على التنوع البيولوجي المستأنس (المحاصيل ، المواشى) مع إيلاء عناية خاصة لمنشأ الموارد الجينية .

2-5-1 تنفيذ الأحكام الواردة في المادة 8(ي) بشأن المعرفة التقليدية وما يتصل بها من أحكام في اتفاقية التنوع البيولوجي ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية .

3-5-1 حفظ وتطوير وإحقاق وتنفيذ ممارسات الاستخدام المستدام للموارد الجينية للنبات والحيوان والكائنات الحية الدقيقة ، على مستوى الأنواع والآواهل والمجتمعات .

4-5-1 احترام وحفظ وحماية المعرفة الموجودة لدى السكان الأصليين وما يملكونه من ممارسات وعمليات وتكنولوجيات لكفالة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وتقاسم المنافع .

العنصر 2 من البرنامج : وسائل التنفيذ في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام وتقاسم المنافع

الغاية 2-1 : تعزيز الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي والاقتصادي

الأعمال

1-1-2 تبين ومعالجة الحوافز الضارة و/أو السياسات التي يمكن أن تعرقل تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية ، مع مراعاة مقررات مؤتمر الأطراف بشأن التدابير الحافزة .

2-1-2 وضع وتطبيق حوافز مناسبة وآليات السوق وآليات تعويضية، مخصصة على وجه التحديد للحفاظ على سلع وخدمات الأنظمة الإيكولوجية الجبلية.

3-1-2 تعزيز تنوع الأنشطة التي تدر إيرادات ، مساندة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي ولاستئصال الفقر ، ويشمل ذلك طرائق لتقاسم الثروة الاقتصادية ، أي داخل المناطق الجبلية من خلال خطط إقليمية إنمائية وخطط بين شتى المناطق ، من خلال " التعاقد بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة"[41] /

4-1-2 تحسين الترابط بين العلم والسياسة بالقيام بتقييمات علمية وطنية ودون الوطنية لأسباب ضياع التنوع البيولوجي ، شاملة وضع توصيات للسياسة العامة في سبيل تخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي الجبلي بحلول عام 2010 .

[41] / أن هذا المفهوم قد وضعه البروفيسور كريستيان كورنر ، أستاذ علم النبات بجامعة بازل ورئيس " التقييم العالمي للتنوع البيولوجي للجبال " في بيانه الرئيسي الذي ألقاه في الاجتماع الثامن للهيئة الفرعية في مارس 2003 ، على النحو الآتي : إن مفهوم التعاقد بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة ينشئ مسؤوليات مشتركة بين من يقطنون الأراضي العليا ومن يقطنون الأراضي السفلي . فموجب هذه المفهوم يكون سكان المناطق العليا مثلاً مسؤولين عن العناية بالمناظر الطبيعية (landscape) في أعالي الجبال لتخفيض الوقع المحتمل حدوثه على سكان المناطق المنخفضة وفي مقابل هذه الخدمة قد يستطيع سكان المناطق المنخفضة أن يزّدودا سكان المناطق العليا بمنتجات الحقول المزورعة في الأراضي المنخفضة (الطعام وموارد أخرى) .

2-1-5 وضع تدابير أداء والتبليغ عن إدماج حفظ التنوع البيولوجي الجبلي واستعماله المستدام في البرامج المؤسسية ، شاملة السياسات القطاعية والأطر القانونية والاقتصادية .

2-1-6 تعزيز القدرة القانونية والمؤسسية على تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الجبلي ، خصوصاً من خلال نقاط اتصال وطنية ومن خلال المؤسسات وغيرها من مجموعات أصحاب المصلحة ذات الصلة بالموضوع، والآليات التي تسمح بالتنسيق بين السلطات المسؤولة عن القطاعات في تنفيذ الأنشطة الداخلة في مجالات مسؤوليتها.

2-1-7 وضع وتنفيذ الاستراتيجيات القانونية والسياسية لتخطيط استعمال الأراضي على صعيد المناظر الطبيعية ، مع مراعاة عناصر السلامة الإيكولوجية والترابط الإيكولوجي ، ومع التركيز على العلاقات بين أعالي الأنهار وأسفالها ، ومنع ضياع التنوع البيولوجي الجبلي بسبب التجزئة وبسبب تحويل استعمال الأراضي إلى استعمالات جديدة .

2-1-8 مساندة التخطيط التقدمي والتدابير التواؤمية لتخفيض التعرض للمخاطر الطبيعية والتي يسببها البشر ، ولها وقع ضار على التنوع البيولوجي الجبلي وعلى المناظر الطبيعية (landscape) الثقافية والمجتمعات المحلية .

2-1-9 تشجيع تنفيذ تقييمات الوقع البيئي والاجتماعي على المستويات القطاعية ومستويات البرامج والمشروعات . وينبغي مراعاة الوقع التراكمي ، لمنع الوقع السلبي للتنمية الاقتصادية على التنوع البيولوجي الجبلي ، بتطبيق المقرر 7/6 ألف الصادر عن مؤتمر الأطراف بشأن إدماج قضايا التنوع البيولوجي في تشريع أو عمليات تقييم الوقع البيئي وفي تقييم الوقع الاستراتيجي .

2-1-10 ادماج جوانب التنوع البيولوجي للجبال في سياسات وبرامج المؤسسات المالية المتعلقة بالمناطق الجبلية.

2-1-11 .تعزيز وتمكين الميزانيات الاقتصادية الوطنية المتعلقة بحفظ الجبال بعدد كاف من خطوط الميزانية لتحقيق التنفيذ النشط لبرنامج العمل.

الأنشطة المساندة من جانب الأمين التنفيذي

2-1-12 تجميع ومراجعة وتوزيع دراسات الحالات الخاصة بأفضل الممارسات في الجهود الدولية والوطنية لتعزيز الإطارات القانوني والسياسي والمؤسسي والاقتصادي في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي ، مثلاً من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وغيرها من الوسائل الملائمة .

الغاية 2-2 احترام وحفظ وصيانة ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معرفة وممارسات وابتكارات في المناطق الجبلية

الأعمال

2-2-1 تعزيز تنفيذ الأنشطة الرامية إلى صون المستويات الموجودة للتنوع البيولوجي الزراعي ، والأنظمة الإيكولوجية الزراعية ، وما توفره من سلع وخدمات ، لتلبية المطالب المحلية وكفالة مصادر للأمن الغذائي .

2-2-2 احترام وتفهم ما لدى المجتمعات السكان الأصليين والمحليين في المناطق الجبلية من تقاليد وممارسات مستدامة ، بطرائق تستوعب احتياجاتهم ومشاركتهم ومعارفهم وممارستهم في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي (مع مراعاة المادة 8(ي) للاتفاقية وما يتصل بها من مقررات صادرة عن مؤتمر الأطراف وبرامج العمل .

2-2-3 تعزيز تشغيل الشبكات والعمل التعاوني ومشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في صنع القرار مع إيلاء عناية خاصة لتمكين النساء في سبيل صون التنوع البيولوجي الجبلي واستعماله المستدام .

2-2-4 تشجيع نزع اللامركزية وتعزيز الحصول على المعلومات في سبيل المشاركة الكاملة وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في القرارات التي تؤثر فيهم فيما يتعلق بالأنظمة الإيكولوجية الجبلية .

2-2-5 تعزيز تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحسين وسائل العيش الجبلية ، واستئصال الفقر ، وصون الهوية الثقافية ، في سبيل تحقيق الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي .

6-2-2 وضع تدابير لبناء القدرة وتقاسم المنافع في سبيل تسهيل إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية، بقبول منها على أساس علم مسبق ، في الإدارة والحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي .

الغاية 2-3 إيجاد تعاون إقليمي وعابر للحدود ، وإيجاد اتفاقات تعاونية. وتقييم ومعالجة الحاجة الى حفظ المناطق للعمليات الدينامية الطبيعية.

الأعمال

1-3-2 تعزيز التعاون المتكامل العابر للحدود ، الذي يسانده تشريع اذا كان ذلك مناسبا، واستراتيجيات للأنشطة المستدامة على المناطق الجبلية . وينبغي أن تغطي الترتيبات التعاونية القضايا المواضيعية المحددة مثل المناظر الطبيعية (landscape) والتربة ولأراضي الرطبة والخطوط الفاصلة بين سفوح أنحدار المياه وأراضي المراعي ، والتعدين والمناطق المحمية وإدارة الحياة الآبدة (Wildlife) والزراعة والغابات والنقل والطاقة والسياحة .

2-3-2 تعزيز ومساندة التعاون الإقليمي والعابر للحدود في مجال البحث والإدارة التواؤمية وتبادل الخبرات لتحسين الحفظ والإدارة للتنوع البيولوجي الجبلي ، مثلاً التقييم العالمي للتنوع البيولوجي الجبلي (GMBA) والمركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة (ICIMOD) .

3-3-2 تعزيز تقييم وحفظ التنوع البيولوجي الجبلي كوسيلة للحد من النزاعات البشرية (مثلاً من خلال مراتع السلام) (peace parks) .

4-3-2 تعزيز التعاون والتضافر بين برامج العمل في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات والاتفاقات العالمية بشأن تغير المناخ والتصحّر والتلويث العابر للحدود والأنواع الغريبة الغازية والأراضي الرطبة والأنواع المهددة بالأخطار ، مع التركيز بصفة خاصة على الأنظمة الجبلية والتنوع البيولوجي الجبلي. بما في ذلك من خلال برامج عمل مشتركة، وأيضا تعزيز التعاون مع الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، والاتفاقيات الاقليمية بشأن الجبال.

5-3-2 تشجيع وضع منهجيات جديدة وآليات جديدة مثل " التعاقد بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة " لتنفيذ الاتفاقات التعاونية التي تساند التنوع البيولوجي الجبلي وتوفير السلع والخدمات .

العنصر 3 من برنامج : مساندة أعمال الحفظ والاستعمال المستدام وتقاسم المنافع

الغاية 3-1 تطوير العمل بشأن تبين التنوع البيولوجي الجبلي ورصده وتقييمه .

الأعمال

1-1-3 تعزيز رصد المناطق المعرضة للمخاطر بفعل تغير المناخ .

2-1-3 القيام بدراسات مسحية للجبال في المناطق ذات الأولوية ، في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي .وهذه الدراسات ينبغي أن تنظر في قوائم الجرد على المستوى الجيني ومستوى الأنواع والأنظمة الإيكولوجية .

3-1-3 تطبيق برامج العمل المتصل بالمبادرات العالمية مثل المبادرة العالمية للتصنيف ، وتقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية والبرنامج العالمي للأنواع الغازية ، كلما كان ذلك مناسباً .

4-1-3 مساندة عمل التقييم العالمي للتنوع البيولوجي للجبال .

5-1-3 استعمال استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغير ذلك من التقارير الوطنية في ظل الاتفاقية ، في سبيل رصد وتقييم التنوع البيولوجي الجبلي .

الغاية 3-2 تحسين المعرفة والمنهجيات لتقييم ورصد الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي الجبلي ، على أساس المعلومات المتاحة

الأعمال

1-2-3 إيجاد مؤشرات لا أحيائية وأحيائية واجتماعية – اقتصادية عن الوضع القائم والتغير في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية .

2-2-3 وضع واختيار معايير دولية وإقليمية ووطنية وكذلك – إذا كان ذلك مناسباً – مؤشرات يمكن تحويلها إلى كميات ، بشأن التنوع البيولوجي الجبلي ، مع مراعاة عمل الاتفاقية بشأن الرصد والمؤشرات وما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معرفة ، مع أية خبرة أخرى بشأن الإدارة المستدامة للجبال .

3-2-3 وضع منهجيات لإعطاء قيمة للخدمات الإيكولوجية التي توفرها الأنظمة المتعلقة بإدارة الأراضي، في سبيل إيجاد آليات للحفز الاقتصادي ، لتعويض المجتمعات الجبلية الفقيرة والمعرضة للأخطار .

4-2-3 تقييم وتصحيح الوضع المتغير للتلويث المحلي والتلويث على المدى الطويل ، وقضايا تغير المناخ العالمي ، مع الاهتمام الخاص بالأنظمة الإيكولوجية الجبلية .

5-2-3 تقييم ومعالجة التجزئة والآثار على التنوع البيولوجي ، الناشئة عن تغير ممارسات إدارة استعمال الأراضي ، مثلاً التخلي عن الأراضي والتعدين .

6-2-3 تقييم ومعالجة الوقع الإيجابي والسلبي للسياحة والأنشطة التي تبذل في المناطق المفتوحة على الأنظمة الإيكولوجية الجبلية .

7-2-3 التقييم والتصدي للعمليات الديناميكية الطبيعية في الأنظمة الايكولوجية وللحاجة الى حماية المناطق للعمليات الديناميكية الطبيعية.

8-2-3 وضع أنظمة للرصد استنادا الى مؤشرات رئيسية للتغيرات في هيكل الأنظمة الايكولوجية للجبال ووظيفتها مع مراعاة المعرفة التخصصية والأنظمة القائمة حاليا في مجال الرصد بالاضافة الى الأعمال والعمليات بشأن المؤشرات.

الغاية 3-3 تحسين البنية التحتية لإدارة شؤون البيانات والمعلومات في سبيل التقييم الصحيح ورصد التنوع البيولوجي الجبلي وإيجاد وتطوير ما يتصل به من قواعد البيانات .

الأعمال

1-3-3 تعزيز وتحسين القدرة التقنية على الصعيد الوطني لرصد التنوع البيولوجي الجبلي ، مع الاستفادة من الفرص التي توفرها آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ، شاملة تنمية قواعد البيانات المترابطة بتلك الغرفة ، كما يلزم ذلك بالمقياس العالمي ، لتسهيل التبادلات .

2-3-3 تعزيز، الوصول الحر –حسب ما تراه الأطراف مناسبا - الى المعلومات القائمة بشأن التنوع البيولوجي وما يتصل بها من قواعد البيانات، والتقاسم من خلال آلية بيت المقاصة التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغير ذلك من الوسائل الملائمة.

3-3-3 تشجيع وضع الخرائط وقوائم الجرد للتنوع البيولوجي وللتغيرات في استعمال الأراضي ، باستعمال قواعد البيانات الرقمية والعادية (نظام المعلومات الجغرافية بالاستشعار عن بعد) في سبيل خدمة الأغراض العلمية ولمساندة صنع القرار .

النشاط المساند من جانب الأمين التنفيذي

4-3-3 تعزيز قدرة آلية غرفة تبادل المعلومات على تسهيل تنفيذ الغاية 3-3 .

الغاية 3-4 تحسين البحث والتعاون التقني والعلمي والاشكال الأخرى من بناء القدرة المتعلقة بالتنوع البيولوجي الجبلي .

الأعمال

1-4-3 القيام ببحوث طويلة الأجل عن القدرة التواؤمية للأنواع كي تتواءم مع الظروف البيئية المتغيرة في التغير المناخي العالمي أوالتغير الناشئ عن فعل البشر ، فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي الجبلي .

2-4-3 القيام ببحوث أساسية عن دور وأهمية التنوع البيولوجي الجبلي ووظيفة الأنظمة الإيكولوجية، مع النظر إلى مكونات الأنظمة الإيكولوجية وهيكلها ووظائفها وعملياتها وخدماتها .

3-4-3 وضع ومساندة البحث لتقييم دور التنوع البيولوجي للتربة ، وتنوع الغطاء النباتي الحامي لاستقرار ولسلامة المناطق الجبلية وحماية الخط الفاصل لإنحدار المياه ، مثل تفادي التآكل بفعل البشر والهيارات الأرضية والافلانشات .

3-4-4 الشروع في وضع آليات وإيجاد برامج تعاونية في البحث والعلوم ذات أهمية مشتركة بين البلدان ذات الجبال ، خصوصاً بين البلدان التي لديها مشاكل مشتركة وظروف اجتماعية – ثقافية متشابهة .

3-4-5 تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة بشأن التنمية المستدامة وتعرض النظم الاقتصادية للأخطار بين البلدان ذات الجبال ، مع مراعاة تعرض النظم الاجتماعية – الثقافية والمجتمعات للمخاطر.

3-4-6 القيام ببرامج مشتركة بين عدة فروع العلم وبرامج بحث اساسية بشأن التنوع البيولوجي الجبلي ، وفي ترابط بهيكل الأنظمة الإيكولوجية ووظائفه ، شاملة الإدارة التي تعتمد على المجتمعات ، مع العناية بصفة خاصة بالمناطق الإنتقالية التي تربط بين الأنظمة الإيكولوجية للأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة ، مثل المناطق الانتقالية والنقاط الساخنة ومناطق امتصاص الصدمات (buffer areas) والممرات .

3-4-7 إيجاد القدرة وتعزيز الفرص للبحث والرصد القائمين على أساس المجتمعات في سبيل حفظ التنوع البيولوجي الجبلي وتوفير منافع أكبر لمجتمعات سكان الجبال .

3-4-8 وضع آليات علمية وتقنية للتنسيق بغية تحديد أولويات البحوث وتحقيق الاستخدام الفعال الأمثل لنتائج البحوث .

أنشطة مساندة من الأمين التنفيذي

3-4-9 استكشاف منافع غطاء نباتي متنوع وسليم تماماً في مناطق استجماع المياه وتوليد الطاقة الكهربائية المائية والإعراب عن ذلك بمقادير كمية .

الغاية 3-5 تعزيز تربية الجماهير ومشاركتها وتوعيتها فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي الجبلي .

الأعمال

3-5-1 تعزيز الأنظمة التعليمية وبناء القدرة المفصلة تفصيلاً يلائم ظروف محددة في الأنظمة الإيكولوجية الجبلية ، مثل عقد الورش وتنظيم المناهج التدريسية ، والجولات الدراسية والتبادلات بين المجتمعات والمعلومات التي تصدر عن أتفاقية التنوع البيولوجي ، والجهود التعليمية وجهود النشر ، بما يتمشى والمبادرة العالمية للاتصال والتربية والتعليم وتوعية الجمهور (المقرر 19/6 الصادر عن مؤتمر الأطراف) .

3-5-2 زيادة الوعي بالاسهام الفعلي والاحتمالي لما لدى المجتمعات الأصلية والمحلية من معرفة وممارسات وابتكارات للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي ، أي توثيق التنوع البيولوجي ووضع قوائم جرد على مستوى كل مجتمع وعلى المستويات الأخرى الملائمة .

3-5-3 تشجيع تنفيذ أنشطة السياحة المستدامة التي ترمى إلى تعزيز التوعية والاحترام والمعرفة المتعلقة بالتنوع البيولوجي الجبلي شاملة معرفة المناظر الطبيعية المحلية والثقافية .

3-5-4 زيادة نشر المعلومات بشأن التفاعل بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة .

3-5-5 زيادة تعزيز تثقيف النساء وتعزيز دورهن في حفظ المعرفة التقليدية ونشرها .

3-5-6 تعزيز الادراك بين صانعي السياسات والمخططين بأهمية ومساهمة الأنظمة الايكولوجية للجبال في برامج استئصال الفقر.

3-5-7 زيادة الادراك الواسع النطاق بقيم التنوع البيولوجي للجبال وذلك، ضمن أمور أخرى، من خلال حملة للتوعية العامة على المستويين الوطني والمحلي.

الغاية 3-6 تعزيز ايجاد واحقاق (Validadion) ونقل تكنولوجيات ملائمة للأنظمة الايكولولوجية الجبلية ، بما في ذ1لك تكنولوجيات السكان الأصليين وفقا للمادة 8(ي) من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وما يتصل بتلك المادة من أحكام.

الأعمال 3-6-1 تنفيذ برنامج العمل المتعلق بنقل التكنولوجيا[42]/ مع ايلاء انتبا خاص للشؤون المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الجبلي.

أنشطة مساندة من الأمين التنفيذي

[42] / سنظر فيه مؤتمر الأطراف في إجتماعه السابع .

2-6-3 توثيق أفضل الممارسات والتكنولوجيات الملائمة والنهوج الابتكارية في ادارة شؤون التنوع البيولوجي.

3-6-3 في تعاون مع المنظمات ذات الصلة توفير حصول الأطراف على أحدث التكنولوجيات والابتكارات الملائمة، المتصلة بالتنوع البيولوجي الجبلي.

24 - المناطق المحمية (المواد 8 (أ) إلى (هـ))

إن الفقرات 1 و 4-33 من مشروع المقرر الآتي مأخوذة من الفقرة 6 من الهيئة الفرعية – مأخوذة من التوصية 4/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية . أما الفقرتان 2 و 3 فهما تكرار للفقرتين 4 و 5 من التوصية نفسها . والمرفق مأخوذ من المرفق بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن المناطق المحمية التي أعدت وفقاً للفقرة 7 من التوصية ذاتها (UNEP/CBD/COP/7/15)

إن مؤتمر الأطراف يقرر :

(1) *يؤيد* أن الجهود الرامية إلى إنشاء وصيانة أنظمة من المناطق المحمية ومناطق يقتضي الأمر فيها اتخاذ تدابير خاصة لحفظ التنوع البيولوجي بما يتمشى والمادة 8 بشأن الحفظ داخل الموقع الطبيعي وغيره من مواد الاتفاقية ذات الصلة بالموضوع ، هي جهود جوهرية لتنفيذ أهداف الاتفاقية الثلاثة ، في سياق نهج الأنظمة الإيكولوجية ، والإسهام بذلك في تحقيق هدف 2010 الوارد في الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي وفي خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة، وفي تحقيق التنمية المستدامة وادراك غايات الألفية للتنمية،

(2) يرحب بالإرتباط الذي تعهدت به شراكة المنظمات الدولية غير الحكومية [43] بمناسبة الإجتماع التاسع للهيئة الفرعية بأن تورد وتعبئ المساندة المالية والتقنية وغيرها اللازمة لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية بموجب الإتفاقية ، فتسهم بذلك في تحقيق هدف 2010 إعمالاً للمقرر 26/6 ، وتدعو الوكالات المانحة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وغيرها إلى تقديم تعهدات مماثلة .

(3) يرحب أيضاً بالإقتراح المقدم من نفس الشراكة لإنشاء شراكة تعاونية متعلقة بالمناطق المحمية ومكونة من الوكالات الداخلة في القطاع العام والمنظمات الغير الحكومية التي يمكن أن تسهم في تشغيل برنامج العمل مع إسداء مساندة مركزة ومنسقة لبناء القدرة وتعبئة تمويل إضافي وغير ذلك من ضروب المساعدة .

(4) [أن ينظر في خيارات عن كيفية القضاء بالتزام الأطراف بالأهداف والجداول الزمنية لبرنامج العمل الحالي المتعلق بالمناطق المحمية ونظام شامل][44]

(5) *[أن يعترف* بأن الأطراف ينبغي أن تنفذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية في سياق ما لديها من أولويات واحتياجات وطنية . وينبغي أن تحظى الأنشطة التي تنفذها الأطراف داخلياً بأولوية قائمة على أساس الاحتياجات القطرية والإقليمية المحددة وعلى أساس القرار والتشريع والظروف والأولويات المتعلقة بقضايا المناطق المحمية وما لدى الأطراف من مناطق محمية وطنية واستراتيجيات في مجال التنوع البيولوجي . وأدراج أحد الأنشطة لا يعني أن هذا النشاط له علاقة أو أهمية لجميع الأطراف].

(6) [*أن يؤكد* على أن الأهداف يجب أن ينظر إليها باعتبارها إطاراً مرناً يمكن أن توضع فيه الأهداف الوطنية و/أو الإقليمية وفقاً للأولويات وللقدرات الوطنية ومع مراعاة الفروق بين المناطق المحمية الموجودة في مختلف البلدان .

(7) *أن يدعو* الأطراف والحكومات إلى وضع أهداف وطنية و/أو إقليمية وأن يدرجها – حسب مقتضى الحال – في الخطط والبرامج والمبادرات ذات الصلة ، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي ؛

(8) *أن يؤكد* على الحاجة إلى بناء القدرة خصوصاً في البلدان النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ، لتمكينها من تنفيذ برنامج العمل .

(9) *أن يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والآلية المالية وآليات التمويل إلى إسداء مساندة وافية وفي أوانها الصحيح لتنفيذ برنامج العمل خصوصاً من جانب البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي .]

---

[43] / BirdLife International, Conservation International, The Nature Conservancey, Wildlife Conservation Society, WWF, and World Resources Institute.

[44] / النص الوارد بين أقواس معقوفة يعني أنه لم يحدث توافق بين الآراء بشأنه .

(10) *[أن ينوه* بأهمية حفظ التنوع البيولوجي ليس فقط داخل المناطق المحمية ولكن أيضاً خارج تلك المناطق ، وذلك بكفالة الاستعمال المستدام لجميع الموارد الطبيعية في سبيل تحقيق انخفاض محسوس في فقدان ضيات التنوع البيولوجي بحلول 2010 ، وتبعاً لذلك أن يدعو إلى سارياً وفقاً لجهود الرامية إلى إدماج جوانب حفظ التنوع البيولوجي واستعادته في البرامج والسياسات القطاعية .]

(11) *أن ينظر* في خيارات في سبيل مواصلة تطوير مفهوم الشبكات الإيكولوجية والمفاهيم الأخرى المتصلة به ، متابعة لخطة التنفيذ التي وضعتها القمة العالمية للتنمية المستدامة وللنتائج التي أسفر عنها برنامج العمل المتعدد السنوات .

الوضع القائم والاتجاهات والتهديدات للمناطق المحمية

(12) *أن يرحب* بالوثائق عن الوضع القائم والاتجاهات والتهديدات في المناطق المحمية التي أعدها الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/9/5)؛

(13) *أن يوافق* على أن القائمة البيانية للفئات أو واردة في المرفق الأول بالاتفاقية ينبغي أن تكون إرشاداً لاختيار المناطق المحمية والمناطق التي يقتضي الأمر فيها اتخاذ تدابير خاصة لحفظ التنوع البيولوجي .

(14) *تعترف* بأن عدد ومدى المناطق المحمية على الصعيد العالمي قد تزايد خلال العقود الماضية حتى أصبح حوالي 11% من مساحة أراضي اليابسة داخلا في وضع المناطق المحمية ، إلا أن الأنظمة القائمة للمناطق المحمية ليست ذات صفة تمثيلية للأنظمة الإيكولوجية العالمية ، وأنماط الموائل والمناطق الأحيائية ، وأن المناطق البحرية، التي يبلغ مقدار ما هو محمي منها أقل من 1% من مساحتها ، ممثلة بأقل مما يجب بكثير، وتوافق على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لملء هذه الفجوات .

(15) *تعترف* بأن نقص الوعي والمعرفة بدور وبقيمة التنوع البيولوجي وبالتهديد الواقع على التنوع البيولوجي وقيمته والمساندة المالية غير الكافية وسوء تصريف الأمور والادارة غير الكفوة والمشاركة غير الكافية تنشئ حواجز أساسية تعرقل تحقيق أهداف المناطق المحمية التي تنشدها اتفاقية التنوع البيولوجي

(16) *يقر برنامج العمل المقترح بشأن المناطق المحمية المرفق بالمقرر الحالي .*

برنامج العمل

(17) *أن يقر* العناصر والغايات والأهداف الواردة في برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية الذي تتضمنه الوثيقة الحالية ، وأن يضع ويقر أنشطة محددة تقوم على أساس الأنشطة الواردة في تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص والبيانات المقدمة إلى الاجتماع التاسع للهيئة الفرعية .

(18) *تؤكد* أن أية مقررات تصدر على أساس توصية الهيئة الفرعية 3/8 باء ، بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية ، ينبغي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية ؛

(19) أن يحث الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات على تنفيذ برنامج العمل ويحث أيضاً الأطراف على إدماج عناصر برنامج العمل في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ؛

(20) أن يعترف بأن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل للوفاء بهدف عام 2010 سيقتضي موارد مالية وتقنية إضافية وجديدة ، خصوصاً للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي والدول النامية الجزرية الصغيرة ، وأن يعترف في هذا الصدد بالمال الكثير الذي زوّد به في الآونة الأخيرة مرفق البيئة العالمية .

(21) أن يذكر أن التزامات الأطراف وإزاء مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وفقاً للمادة 8(ي) من الاتفاقية [والتشريع الوطني] وأن يلاحظ أن إنشاء وإدارة المناطق المحمية أمر يقتضي انتباهاً خاصاً . [واحترام حيازة الأرض ، والاتفاق المسبق عن علم والحقوق الإقليمية للسكان الأصليين – في الحالات التي ينطبق فيها ذلك هي أشياء جوهرية في هذا الصدد] .

(22) تحث *أن يدعو* الأطراف على وضع أهداف موجهة نحو تحقيق النتائج ، بالنسبة لمدى ما لديها من أنظمة من المناطق المحمية وبالنسبة للصفة التمثيلية والفعالية لتلك المناطق ، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للاتفاقية والاستراتيجية العالمية لحفظ النبات وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وغايات الألفية للتنمية ، وكذلك أي أهداف أقرها مؤتمر الأطراف لتسهيل رصد ما يحرز من تقدم نحو تحقيق هدف عام 2010 ؛

(23) أن يطلب من الهيئة الفرعية أن تضع مشورة علمية وتقنية بشأن التدابير اللازمة لتحقيق شبكة ذات صفة تمثيلية حقيقية من المناطق المحمية ، على الصعيد العالمي ، في سبيل الإسهام في هدف عام 2010 ، وغرض الخطة

الاستراتيجية على المدى الأطول . وينبغي أن يستمد هذا العمل من مدخلات الأطراف وغيرها من الحكومات ، ومن عمل منظمات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وعمل اللجنة العالمية بشأن المناطق المحمية ، ونتائج وتوصيات المؤتمر العالمي الخامس للـ IUCN بشأن المناطق المحمية ، وعمل المجتمعات المحلية والأصلية ذات الصلة ، وعمل المنظمات غير الحكومية ؛

(24) أن يقرر انشاء فريق عمل مخصص مفتوح العضوية معني بالمناطق المحمية، كي يساند تنفيذ برنامج العمل وأن يرسل تقريرا عن ذلك الى مؤتمر الاطراف[45]./

(25) أن يقرر أن يقيم في [اجتماعي مؤتمر الأطراف 8 و 10] و]كل اجتماع لمؤتمر الأطراف، حتى عام 2010] نتائج الاستعراض المذكور وأن يحدد الحاجة الى ما قد يقتضيه الأمر من تدابير أشد صرامة.[وإلى مزيد من المساندة المالية والتقنية] .

(26) يقترح أن الحاجة تدعو إلى استكشاف المهام الآتية :

(أ) أن يستكشف الخيارات للتعاون بما يكفل الانشاء مناطق محمية في أعالي البحار وفقا للقانون القابل للتطبيق، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار [وبموافقة وتعاون من جميع الدول الساحلية].

(ب) أن يسكشف خيارات المساندة التقنية والمالية وغيرها وفقا للمادة 8 (م) من الاتفاقية- في سبيل انشاء نظام عالمي من المناطق المحمية يشمل تبين وازالة الحواجز التي تعرقل انشاء المناطق المحمية، وازالة الحوافز الضارة للأنشطة غير القابلة للاستدامة، وذلك اعالا للمقرر 15/6 بشأن التدابير الحافزة،

(ج) أن يستحدث "محفظة أدوات" تشمل معايير وخطوطا ارشادية وتعاريف لاسداء مساعدة للأطراف على تبين الشبكات الايكولوجية والمناطق المحمية وتحديدها وادارتها والتبليغ عنها ورصدها وتقييمها، مع الانتباه بصفة خاصة اشراك أصحاب المصلحة وآليات تقاسم المنافع.

(د) أن يستعرض التقارير الواردة من الاطراف والمنظمات الأكاديمية والعلمية والمجتمع المدني وغيرها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية، التي يقوم الامين التنفيذي بتجميعها.

(27) أن يحث الأطراف ويدعو الحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة الى تبليغ الأمين التنفيذي عن تنفيذ هذا المقرر وتنفيذ برنامج العمل قبل كل اجتماع [لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010].

(28) *أن يعترف* بقيمة نظام تصنيف دولي وحيد ، للمناطق المحمية ، وبمنفعة توفير معلومات قابلة للمقارنة فيما بينها ، عبر البلدان والمناطق ، ولذلك *يرحب* بالجهود المبذولة في الوقت الحاضر من جانب اللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للـ IUCN ، في سبيل تنقيح نظام الـ IUCN الخاص بالفئات المختلفة ، *ويشجع* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على تخصيص فئات من إدارة المناطق المحمية لمناطقها المحية ، وأرسال معلومات تتمشى وفئات الـ IUCN .المنقحة لأغراض التبليغ .

(29) أن يطلب من UNEP-WCMC ومن شراكة WDPA الجديدة المكونة من منظمات دولية أن نواصل وضع وتطوير قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية كي يساعد على رصد مايحرز من تقدم نحو الهدف العام لهذا المقرر، وأن يحث الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على تقديم أحدث المعلومات الى قاعدة البيانات العالمية المذكورة.

(30) يدعو الشراكة المذكورة إلى إبلاغ مؤتمر الأطراف ما يحرز من تقدم في مساندة برنامج عمل المناطق المحمية .

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

(31) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي تحديث المعلومات بشأن الوضع القائم والاتجاهات في المناطق المحمية والتهديدات الواقعة عليها ، كجزء من استعراضات تنفيذ برامج العمل المواضيعية ، في تعاون مع الأطراف والمنظمات ذات الصلة ، ولاسيما اللجنة العالمية التابعة للـ IUCN بشأن المناطق المحمية ،

[45] / على مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع وضع شروط التكليف المفصّلة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية .

(32) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات والاتفاقيات الأخرى بقصد مساندة التنفيذ والتنسيق بين الأنشطة الواردة في برنامج العمل ، وتعزيز تضافر الجهود وتفادي الازدواجيات غير الضرورية ، وإيجاد فريق اتصال مكون من المنظمات ذات الصلة ، وهي تشمل اتفاقية التراث العالمي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وبرنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو والاتفاقات الإقليمية ذات الصلة لتسهيل هذا الهدف ؛

(33) *وتطلب أيضاً من الأمين التنفيذي ما يلي* :

(أ) تجميع المعلومات الواردة من الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات والهيئات ذات الصلة عن تنفيذ برنامج العمل، وارسال هذه المعلومة الى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

(ب) أن يقوم بجمع ونشر معلومات تربط بين المناطق المحمية والتنمية المستدامة واستئصال الفقر وغايات الألفية للتنمية .

(ج) أن ينشئ – في تعاون مع IUCN WCPA – جدولاً من الخبراء يساعد على الاستجابة إلى طلبات الأطراف الحصول على عون في تنفيذ برنامج عمل المناطق المحمية والاستمداد من ذلك الجدول ، بناء على طلب البلدان ، لتقييم ما تتخذه من خطوات في سبيل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية ، بغية تبين احتياجات تلك البلدان في مواصلة تنفيذ برنامج العمل المذكور .

مرفق

عناصر مقترحة لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية

أولاً- مقدمة

1- إن حفظ التنوع البيولوجي داخل الموضع الطبيعي وحفظ المستدام والتقاسم المعادل المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية أمر يعتمد على الحفاظ السوى لعدد كاف من الموائل الطبيعية . والمناطق المحمية، الى جانب الحفظ والاستعمال المستدام ومبادرة استعادة الأوضاع السابقة في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الواسعة النطاق هي عناصر جوهرية في استراتيجيات حفظ التنوع البيولوجي العالمي والوطني . وهي توفر طائفة من السلع والخدمات الإيكولوجية ، مع حفظها للتراث الطبيعي والثقافي . ويمكن أن تسهم في تخفيف وطأة الفقر بتوفير فرص عمالة كاسبة ، وتوفير سبل عيش للناس الذين يعيشون في تلك المناطق أو حولها . وبالإضافة إلى ذلك توفر فرصاً للبحث تشمل اتخاذ تدابير متواءمة لمعالجة تغير المناخ والتثقيف البيئي والترفيه والسياحة . ونتيجة لذلك وضعت معظم البلدان نظاماً للمناطق المحمية . وشبكات المناطق المحمية تغطي الآن حوالي 12 في المئة من مساحة اليابسة . وهناك أقل من 1 من المئة من مناطق البحر على الكرة الأرضية تغطيها تلك المناطق المحمية . والدور الرئيسي للمناطق المحمية لتنفيذ أهداف الاتفاقية أمر تكرر التركيز عليه في مقررات مؤتمر الأطراف . والمناطق المحمية هي عنصر حيوي في مختلف برامج العمل المواضيعية ، التي هي التنوع البيولوجي البحري والساحلي والتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة والتنوع البيولوجي للغابات والتنوع البيولوجي للجبال .

2- نظراً لما للمناطق البحرية من منافع كثيرة ، أن هذه المناطق هي أدوات هامة للوفاء بأهداف الاتفاقية الرامية إلى تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 . بيد أنه طبقاً لأفضل البيانات المتاحة بشأن الوضع القائم والاتجاهات في المناطق المحمية (أنظر UNEP/CBD/SBSTTA/9/5)، أن الشبكة العالمية الحالية من أنظمة المناطق المحمية ليست كافية من حيث مساحتها وجودة تخطيطها وجودة إدارتها ، لتحقيق أكبر إسهام في منع ضياع التنوع البيولوجي العالمي . ولذا هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات لتحسين التغطية والصفة التمثيلية وإدارة المناطق المحمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

3- إن اتفاقية التنوع البيولوجي تعمل مع كثير من المنظمات والاتفاقيات والمبادرات الشريكة لها في تسهيل الحفظ والاستعمال المستدام من خلال المناطق المحمية . وتشمل هذه الهيئات اللجنة العالمية للـ IUCN بشأن المناطق المحمية

(WCPA)؛ ومركز رصد الحفظ العالمي التابع لليونيب (UNEP-WCMC)؛ والمنظمة البحرية الدولية ، ومعهد الموارد العالمية ، وهيئة حفظ الطبيعة ، والـ WWF ، وبرنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خصوصاً كموائل للدواجن المائية (اتفاقية رامسار) واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات الآبدة (wild) والاتفاقات المتصلة بها ، ومرفق البيئة العالمية والاتفاقات والبرامج الإقليمية المختلفة .

4- إن برنامج العمل الحالي بشأن المناطق المحمية يتضمن غايات وأنشطة تخص المناطق المحمية بالذات . وبعض عناصر برامج العمل الموجودة بشأن الغابات والمياه الداخلية والتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبه الرطبة ، والتنوع البيولوجي البحري والساحلي والجبلي، وينطبق أيضاً على المناطق المحمية . وغايات وأنشطة برامج العمل الموجودة في برامج العمل هذه ، ينبغي أن تطبق أيضاً وتنفذ حسب ما يكون الأمر مناسباً على المناطق المحمية المتعلقة بتلك الأنشطة .

5- ان القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ذكرت، في خطة تنفيذها أن تحقيق هدف 2010 يقتضي موارد مالية وتقنية جديدة واضافية للبلدان النامية وأن احراز تقدم في انشاء وتستبقاء نظام عالمي شامل ويدار بكفاءة وذي قيمة تمثيلية ايكولوجية من المناطق المحمية هو أمر ذو أهمية حيوية لتحقيق هدف عام 2010. وقرر القمة العالمية يتضمن التزاما بزيادة تمويل الانشطة في هذا المجال والاعتراف بأن التمويل العام لهذا الغرض ينبغي يتضمن مزيجا من الموارد الوطنية والدولية ويشمل الطائفة الكاملة من أدوات التمويل الممكنة مثل التمويل من القطاع العام، والدين الناشئ عن التبادلات في الطبيعة (DEBT FOR NATURE SWAPS) والتمويل من القطاع الخاص وأجر الخدمات التي تؤديها المناطق المحمية والضرائب والرسوم على المستوى الوطني للاستعمال الخدمات الايكولوجية.

ثانياً- الغرض الإجمالي ومدى برنامج العمل

6- إن الغرض الإجمالي لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية هو مساندة انشاء واستبقاء نظام عالمي من شبكات المناطق المحمية، يكون شاملا ومدارا بكفاءة وذا صفة تمثيلية من الناحية الايكولوجية. وستكون النتيجة في خاتمة المطاف هي أن تخفض تخفيضاً محسوساً سواء ضياع التنوع البيولوجي على الصعيد الدولي والوطني ودون الوطني من خلال تنفيذ الأهداف الرئيسية الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي ، والإسهام في تخفيف وطأة الفقر والتنمية المستدامة ، مما يساند أهداف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وغايات الألفية للتنمية .

7- إن برنامج العمل يتألف من ثلاثة عناصر مترابطة مقصود منها أن تكون متآزرة فيما بينها . وقد تم وضع ذلك البرنامج مع مراعاة الحاجة إلى تفادي الازدواجية غير الضرورية مع برامج العمل المواضيعية الموجودة وغيرها من المبادرات الجارية في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي ، وفي سبيل تعزيز تضافر الجهود والتنسيق مع برامج المنظمات الدولية المختلفة ذات الصلة . وتشجع الأطراف على أن تطبق ، حيثما يكون الأمر مناسباً ، أهدافاً وأنشطة من برامج العمل المواضيعية هذه ، والعمل المتعلق بالقضايا المشتركة بين عدة قطاعات.

8- إن عمل الاتفاقية بشأن المناطق المحمية يأخذ في الحسبان نهج الأنظمة الإيكولوجية . ونهج الأنظمة الإيكولوجية هو الإطار الأولي للعمل في ظل الاتفاقية ، وتطبيقه من شأنه أن يساعد على تحقيق توازن بين أهداف الاتفاقية الثلاثة . إن المناطق المحمية ذات الاستعمال المتعدد المطبقة في سياق نهج الأنظمة الإيكولوجية ، يمكن مثلاً أن تساعد على تحقيق الغايات المحددة المتصلة بكلا الحفظ والاستعمال المستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية . ونهج الأنظمة الإيكولوجية يوفر إطاراً يمكن في سياقه فهم العلاقة بين المناطق المحمية والمناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقاً ، ويمكن في هذا الإطار تقييم السلع والخدمات الناشئة عن المناطق المحمية . وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء وإدارة أنظمة المناطق المحمية في سياق نهج الأنظمة الإيكولوجية لا ينبغي أن ينظر فيه فقط في ضوء الاعتبارات الوطنية ، بل يجب أن ينظر فيه أيضاً ، حيثما تمتد الأنظمة الإيكولوجية المتصلة بالموضوع إلى أبعد من الحدود الوطنية ، في سياق الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي كله . وهذه هي حجة قوية تساند المناطق المحمية العابرة للحدود ومناطق أعالي البحار المحمية .

9- إن برنامج العمل مقصود منه أن يساعد الأطراف على إيجاد برامج عمل وطنية ذات غايات مستهدفة وخطوات وفاعلين محددين وأطر زمنية ومدخلات ومخرجات متوقعة يمكن قياسها . ويستطيع الأطراف أن يختاروا من الغايات والخطوات المقترحة في برنامج العمل الحالي ، ويحوروها و/أو يضيفوا إليها وفقاً للظروف الوطنية والمحلية الخاصة ووفقاً لمستوى التنمية لديها . وتنفيذ برنامج العمل هذا ينبغي أن يأخذ في الحسبان نهج الأنظمة الإيكولوجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . وفي تنفيذ برامج العمل الوطنية ، تشجع الأطراف على أن تراعي بالقدر اللازم التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئة لمختلف الخيارات . وبالإضافة إلى ذلك تشجع الأطراف على أن تنظر في استعمال التكنولوجيات المناسبة

ومصادر التمويل والتعاون التقني كي تكفل، من خلال خطوات مناسبة ، وسائل التصدى للتحديات الخاصة ومتطلبات مناطقها المحمية .

10- مع مراعاة الأهداف الثلاثة للاتفاقية والحاجة إلى القيام بعمل بشأن المناطق المحمية بشكل متوازن يراعي بالقدر اللازم الحفظ والاستعمال المستدام والتقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية ، قد ترغب الأطراف أن تنشئ برنامج العمل الآتي بشأن المناطق المحمية] :

ثالثاً - عناصر البرنامج وغاياته وتدابيره

العنصر 1 من البرنامج : تدابير مباشرة لتخطيط أنظمة ومواقع المناطق المحمية واختيارها وإنشائها وإدارتها.

الغاية 1-1- إنشاء نظام عالمي من الأنظمة الايكولوجية والمناطق المحمية الوطنية والاقليمية كاسهام في الغايات العالمية المتفق عليها.

هدف: بحلول عام 2010 في المناطق الأرضية وعام 2012 في المناطق البحرية نظام عالمي شامل وذو صفة تمثيلية ويدار بكفاءة من الشبكات الايكولوجية والمناطق المحمية، يكون مبنيا على نظام وطني وإقليمي، ويكون اسهاما في ما يلي: (1) غاية الخطة الاستراتيجية للاتفاقية والقمة العالمية للتنمية المستدامة، الرامية الى تحقيق تخفيض محسوس في معدل ضياع التنوع البيولوجي في عام 2010 (2) غايات الألفية للتنمية، ولاسيما الغاية السبعة المتعلقة بكفالة الاستدامة البيئية، و(3) الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات.

[تعريف: إن أنظمة المناطق المحمية والشبكات الايكولوجية ينبغي أن تتكون من نظام من المناطق والممرات وأحجار العبور ومناطق امتصاص الصدمات، الأساسية، التي تكون مصممة ومدارة على نحو يستبقي أو يستعيد خدمات الأنظمة الايكوليوجية ويحفظ التنوع البيولوجي ويسمح باستعمال مناسب ومستدام للموارد الطبيعية. ومن المعترف به في جميع برنامج العمل أن لفظ "الوطني" قد يعني اما الوطني أو دون الوطني في بعض **البلدان.** وينبغي ايجاد نظام متباين العناصر يشمل طائفة واسعة من مستويات الحماية وكثافات استعمال الأرض، تتمشى مع أهداف الحفظ. ولا ينبغي أن تعتبر المناطق المحمية مناطق معزولة بل يجب ادماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية والقطاعات الأوسع نطاقا.

أنشطة مقترح أن تبذلها الأطراف [46]

1-1-1 بحلول عام 2006، القيام بتحليلات على الصعيد الوطني [*تتولى البلدان زمامها*] للخيارات الرامية إلى وضع أهداف للمناطق المحمية ، تكون ملتزمة بحدوث زمنية وقابلة للقياس ، وتسهم في غايات الحفظ الآنفة الذكر المتفق عليها عالمياً [*وإنشاء أهداف ملائمة تنطوي على مناطق محمية تقوم على أساس تلك التحليلات*] . والتدابير المقترحة على الصعيد الوطني لإحراز تقدم نحو الأهداف تشمل إجمالي الهكتارات الخاضعة لنظام من الحماية ، والنسبة المئوية من المناطق الإيكولوجية والأنماط الرئيسية من الموائل المتمتعة بالحماية ، وتقييم الوضع القائم في السلامة الإيكولوجية للمناطق المحمية ، وأهداف رقمية تتعلق بالأنواع المعرضة للمخاطر .

2-1-1 بصفة مستعجلة القيام بحلول 2005 بدراسات جدوى لانشاء وتوسيع المناطق المحمية في أية مناطق طبيعية متبقية، كبيرة المساحة ولم تمس وغير مجزئة نسبيا أو يصعب جدا الاستعاضة عنها، وتكون خاضعة لتهديد شديد وكذلك المناطق المحمية التي تكفل حماية الانواع الخاضعة لتهديد شديد والمعرضة للمخاطر والمحصورة في موقع وحيد، والانظمة الايكولوجية من المياه العذبة والبحرية التي لا تحظى بحماية الى حد بعيد، مع اياء عناية خاصة للمناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية.

3-1-1 بالاستمداد من المنهجيات الموجودة لاختيار المواقع ينبغي أن ينتمي بحلول 2005 وضع غيطار لتقييم الفجوات في أنظمة المناطق المحمية على الصعيد الوطني والصعيد الايكواقليمي، شاملا المناطق المحمية البحرية والساحلية. وينبغي أن يأخذ ذلك في الحسبان المستويات المختلفة من التنوع البيولوجي أي الاختلافات الجينية واختلافات الأنواع والموائل والانظمة الايكولوجية والمناظر الطبيعية. وينبغي أن يأخذ الايطار المذكور في الحزبان المرفق الأول بالاتفاقية التنوع البيولوجي وغيره من الاتفاقات الدولية ذات الصلة، الى جانب المعاييلا التي من قبيل تعذر الاستعاضة عن مكونات التنوع البيولوجي المستهدفة، ومتطلبات الحجم الأدنى وقابلية البقاء، والتوصيلية (شاملة الممرات وعدم المساس) (INTACTNESS) والعمليات الايكولوجية وخدمات الانظمة الايكولوجية. وينبغي أن يتضمن الايطار قوائم بالأنواع والموائل التي يرى من الضروري أن تتخذ تدابير حفظ بالنسبة لها.

---

[46]/ الكلام الوارد بين أقواس معقوفة وبخط مائل قد أدرج بناء على بيانات مقدمة من الأطراف كما طلبت ذلك الهيئة الفرعية في الفقرة 7 من توصيتها 4/9

4-1-1 بحلول 2006 القيام باستعراضات على المستوى الوطني للأشكال الموجودة والاحتمالية للحفظ، شاملة نمتذج مبتكرة لتصريف المور في المناطق المحمية التي تحتاج الى الاعتراف بها وتعزيزها من خلال آليات قانونية وسياسية ومالية ومؤسسية ومجتمعية، مثل المناطق المحمية التي تديرها وكالات حكومية على مختلف المستويات، والمناطق المحمية الخاضعة لادارة مشتركة، والمناطق المحمية الداخلة في القطاع الخاص والمناطق التي تحفظها المجتمعات ومناطق الحفظ التابعة للسكان الأصليين والمراتع الصغيرة.

5-1-1 بالاستمداد من الاستعراضات الآنفة الذكر القيام بتقييمات لما يوجد من فجوات ووضع خطط وطنية، بحلول عام 2006 لملء الفجوات التي تم تبينها في الانظمة القائمة، بما في ذلك اختيار المواقع لانشاء مواقع جديدة وتوسيع المواقع الموجودة واستعادة الوضع السابق واعادة تأهيل المناطق المتدهورة والمناطق نصف طبيعية، وإعادة الانعاش الانواع المعرضة للمخاطر.

6-1-1 بحلول عام 2008، تحديد المناطق المحمية التي يكون قد تم تبينها من خلال تحليل الفجوات (بما في ذلك تحديد دقيق للحدود ورسم خرائط) على أن يتم بحلول عام 2010 انشاء أنظمة وطنية شاملة وذات صفة تمثيلية من المناطق المحمية كجزء من الشبكات الايكولوجية الوطنية والاقليمية.

[1-1-7 إستعمال نظام الإدارة القائم على أساس فسيفساء من المناطق المحمية بوصفها أدوات لتنفيذ الأنظمة الوطنية]

[1-1-8 تشجيع إنشاء فئات من المناطق المحمية تكون ذات فائدة لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين التي تجسد أنماط العيش التقليدية]

7-1-1 [1-1-9] زيادة المساندة والمشاركة في الانظمة الدولية (والأقليمية) من المناطق المحمية، بما في ذلك اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة واتفاقية التراث العالمي وبرنامج الانسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو.

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي :

8-1-1 [1-1-10] إعداد وثيقة تقنية توزع على الأطراف تتضمن إطاراً لأهداف المناطق المحمية على الصعيد الوطني مع بيان الحدود الزمنية التي يلتزم بها في تحقيق أهداف المناطق المحمية وقياس تلك الأهداف ، كما اشير إلى ذلك فيما سبق .

9-1-1 [1-1-11] تبين الخيارات المتعلقة بأهداف المناطق المحمية ، من كمية وكيفية ، وتبين المؤشرات التي يمكن استعمالها على الصعيد العالمي والتي يمكن أن تسهم في تحقيق هدف 2010 وغايات الألفية للتنمية

10-1-1 [1-1-12] دعوة المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى تقديم مساعدتها إلى الأطراف على القيام بتقييمات سريعة على الصعيد الوطني .

11-1-1 [1-1-13] تجميع ونشر – من خلال آلية تبادل المعلومات – النهوج والأطر والأدوات ذات الصلة لتخطيط الأنظمة ولتعزيز وتسهيل تبادل الخبرات ودروس المستفادة وتلك الدروس وتكييفها لتتمشى مع مختلف الظروف الايكولوجية والاجتماعية المحيطة بها.

الشركاء الرئيسيون

الأطراف ، UNEP-WCMC ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي التابع لليونسكو ، اليوئنديبي ، اتفاقية رامسار ، IUCN-WCPA .

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة مثل The Nature Conservancy ، WWF ، WRI ، والمنظمات الحكومية الدولية] .

الغاية 1-2 – إدماج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية والقطاعات الأوسع نطاقاً:

هدف: بحلول عام 2015 تكون جميع المناطق المحمية مترابطة في المناظر الطبيعية الارضية والبحرية وأنظمة المناطق المحمية الوسع نطاقا، وتكون مدمجة في القطاعات ذات الصلة، مع مراعات نهج النظمة الايكولوجية ومفهوم الشبكات الايكولوجية.

[مزيج متماسك وذو تمثيلية إيكولوجيا من المناطق الأرضية و/أو البحرية يمكن أن تتضمن مناطق محمية وممرات ومناطق امتصاص الصدمات توفير توصيلية للأنواع والأنظمة الإيكولوجية في سبيل تحقيق وضع مرض لها من ناحية الحفز . والمناطق الداخلية ضمن شبكة إيكولوجية يمكن أن تكون فيها إنماط مختلفة من الحماية .]

أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف :

1-2-1 أن يتم بحلول عام 2006 تقييم الدروس المستفادة على الصعيد الاقليمي ودون الوطني بشأن الجهود المحددة الرامية الى ادماج المناطق المحمية والتنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية والخطط القطاعية الأوسع نطاقا وفي الاستراتيجيات التي من قبيل وثائق استراتيجية تخفيف وطأة الفقر.

2-2-1 تبين وتنفيذ خطوات عملية، بحلول عام 2008 لتحسين ذلك الادماج، بما في ذلك التدابير السياسية والقانونية والتخطيط والتدابير الخرى.

3-2-1 تصميم وادارة مناطق امتصاص الصدمات حول المناطق المحمية للمساعدة على الحفاظ على سلامتها الايكولوجية، كجزء من الشبكات الايكولوجية.

4-2-1 استعادة الوضع السابق في الموائل، حسب مقتضى الحال كاسهام في بناء الشبكات الايكولوجية.

5-2-1 اذا اقتضى الحال استعمال ابتكارات تقنية في زراعة الغابات والزراعة الايكولوجية والادارة المستدامة لمصائد الأسماك، في سبيل اتعزيز نهوج المناظر الأرضية والبحرية.

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي :

6-2-1 بحلول 2005تنظيم ورشة دولية بشأن إدماج التنوع البيولوجي والمناطق المحمية في الخطط المكانية والقطاعية ذات الصلة بالموضوع ، ونشر النتائج على جميع الأطراف والشركاء والمتعاونين المعنيين بالأمر .

7-2-1 إعداد شكل محدث للتقارير المواضيعية الثانية بشأن المناطق المحمية ، يغطي أموراً منها إدماج المناطق المحمية والأنظمة الوطنية للمناطق المحمية في القطاعات والتخطيط المكاني ذات الصلة .

[8-2-1] تجميع ونشر دراسات حالات عن أفضل الممارسات في الجهود الدولية والوطنية ودون الوطنية لتنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية فيما يتعلق بالمناطق المحمية] .

[8-3-1] إستعراض التعاون الإقليمي الإحتمالي في ظل إتفاقية الأنواع المهاجرة وCITES بقصد ربط شبكات المناطق المحمية عبر الحدود الدولية واحتمال ربطها فيما وراء الولاية الوطنية ، من خلال إنشاء ممرات للهجرة تسلكها الأنواع الرئيسية] .

الشركاء الرئيسيون

الأطراف ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، IUCN-WCPA ، اتفاقية رامسار ، وغيرها من الاتفاقات البيئية

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، والمنظمات الحكومية الدولية]

الغاية 1-4 – تحسين كبير في تخطيط المناطق المحمية ، قائم على أساس المواقع :

هدف: أن يكون لجميع المناطق المحمية لعام 2012 ادارة فعالة تستعمل عمليات تخطيط المواقع قائمة على أساس العلم وبتشارك واسع فيها وتؤدي الى أهداف ومقاصد واستراتيجيات ادارية وبرامج رصد واضحة المعالم في مجال التنوع البيولوجي مع الاستمداد من ما هو موجود من منهجيات.

[أنشطة مقترح أن تبذلها الأطراف

1-4-1 إنشاء عملية ذات تشارك عال – تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين – كجزء من التخطيط القائم على أساس المواقع واستعمال البيانات الإيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة ، اللازمة للقيام بعمليات تخطيط فعالة .

1-4-2 تبين أهداف الحفظ القابلة للقياس بالنسبة للمواقع مثل الجينومات والأنواع والمجتمعات الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية والعمليات الإيكولوجية ، مع الاستمداد من المعايير الواردة في المرفق الأول باتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من المعايير ذات الصلة .

1-4-3 تبين وترتيب الأهمية النسبية للتهديدات الرئيسية الواقعة على أهداف الحفظ المعينة ، (شاملة الضغوط المباشرة والمصادر الكامنة) وتبين الاستراتيجيات للتصدى للتهديدات الحرجة .

1-4-4 أن يضمن في عملية بتخطيط المواقع تحليل للفرص المتاحة كي تساهم المنطقة المحمية في الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي على المستوى المحلي والإقليمي .

1-4-5 بحلول عام 2012 - وبشرط عدم تجاوز هذا الموعد - وضع أوتحديث خطط الإدارة الاستراتيجية للمناطق المحمية ، المنبنية على العملية الآنفة الذكر ، في سبيل تحقيق أفضل لأهداف الحفظ .

[1-4-6 تشجيع مشروعات الإدماج والإستعمال المستدام للمناطق المحيطة]

[1-4-7 تشجيع ونشر نماذج المناطق المحمية كنقاط تركيز للتنمية المحلية أو الإقليمية بقصد تخفيف وطأة الفقر وتقاسم المنافع] .

1-4-6 [1-4-8] استعمال الطائفة الكاملة – حسبما يكون الأمر مناسباً – من الأنظمة المتعلقة بتصريف الأمور ، وكذلك استعمال ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معرفة وممارسات تقليدية .

1-4-7 [1-4-9] كفالة التوزيع المنصف للتكاليف المنافع الناشئة عن انشاء وادارة المناطق المحمية.

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

1-4-8 [1-4-10] تجميع ونشر ، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات – للنهوج والأطر والأدوات الحالية ذات الصلة ، لتخطيط المواقع وتعزيز وتسهيل تبادل الخبرات والدروس المستفادة في تطبيقها وتحويرها كي تتمشى مع مختلف البيئات الإيكولوجية والاجتماعية المحيطة بها .

1-4-9 [1-4-11] مساعدة الأطراف والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الآخرين ذوي الصلة ، على استعمال هذه الأدوات في عملهم المتصل بالموضوع والقائم على أساس المواقع .

الشركاء الرئيسيون

الأطراف ، IUCN-WCPA، UNEP-WCMC ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي التابع لليونسكو، اتفاقية رامسار ، وغيرها من الاتفاقات البيئية

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية]

الغاية 1-5 – منع وتخفيف الوقع السلبي للتهديدات الرئيسية :

هدف: إيجاد آليات فعالة لتبين ومنع و/أو تخفيف الوقع السلبي للتهديدات الرئيسية الواقعة على المناطق المحمية ، بحلول 2008 .

[أنشطة مقترح أن تبذلها الأطراف

1-5-1 ينبغي أن تطبق، حسب مقتضى الحال ولكن في موعد لا يتاخر عن عام 2010 تقييمات تجري في أوانها للوقع البيئي الاستراتيجي لأية خطة أو مشروع يمكن أن يكون له آثار على المناطق المحمية، وكفالة أن تتدفق في الأوان الصحيح المعلومات بين جميع الأطراف المعنية، لهذا الغرض مع مراعات المقرر 7/6 ألف الصادر عن مؤتمر الأطراف بشأن الخطوط الإرشادية لإدماج القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تشريع و/أو عمليات تقييم الوقع البيئي وفي التقييمات البيئية الاستراتيجية .

1-5-2 بحلول 2010 إيجاد أنظمة للمسؤولية تضم مبدأ أن من يقوم بالتلويث يجب أن يقوم بالدفع ، أو غير ذلك من الآليات المناسبة ، فيما يتصل بالأضرار التي تلحق بالمناطق المحمية على الصعيدين الوطني والدولي .

[1-5-3 إنشاء آليات تكفل التعويض عن الأنشطة التي لها وقع سلبي على المناطق المحمية] .

[1-5-4 إنشاء خطط وطنية لإعادة الإنعاش البيئي للمناطق المحمية والمناطق المحيطة بها] .

[1-5-5 إيجاد القواعد المتعلقة بالأنشطة المقترحة التي يمكن أن تزيد من المخاطر المتصلة بالأنواع الغريبة الغازية في المناطق المحمية ، خصوصاً الأنواع الواردة في الفئات 1 و 2 و 3 التابعة للـ I U C N] .

[1-5-6 القيام بقياسات لإستعادة الوضع السابق وإعادة إنعاش المناطق المتدهورة داخل وخارج المناطق المحمية بحلول عام 2010]

أنشطة مساندة من الأمين التنفيذي

1-5-32 [1-5-7] معالجة القضايا المحددة المتعلقة بالمناطق المحمية ، في الخطوط الإرشادية لإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في إجراءات ولوائح تقييم الوقع البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي .

1-5-4 [1-5-8] التعاون مع الرابطة الدولية لتقييم الوقع وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة ، في سبيل مواصلة وضع وتنقيح الخطوط الإرشادية لتقييم الوقع ، ولاسيما لإدماج جميع مراحل عمليات تقييم الوقع البيئي في المناطق المحمية ، مع مراعاة نهج الأنظمة الإيكولوجية .

1-5-5 [1-5-9] تجميع ونشر – من خلال آلية التبادل المعلومات ، دراسات الحالات والممارسات والدروس المستفادة لتخفيف الوقع السلبي للتهديدات الرئيسية وتسهيل تبادل الخبرات.

الشركاء الرئيسيون

الأطراف ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي التابع لليونسكو، الهيئات العلمية التابعة للـ UNFCCC، اتفاقية CCD، اتفاقية رامسار ، IUCN-WCPA ، الرابطة الدولية لتقييم الوقع ؛

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية]

العنصر 2 من البرنامج: تصريف الأمور والمشاركة والانصاف وتقاسم المنافع

الغاية 2-1 – تحقيق الانصاف وتقاسم المنافع: كفالة التقاسم المنصف لكلتى التكاليف الناشئة عن انشاء وادارة المناطق المحمية، من خلال عمليات تشاركية في تصريف الامور والادارة في المناطق المحمية.

[أنشطة مقترح أن تبذلها الأطراف

2-1-1 تقييم التكاليف والوقع الاقتصادي والاجتماعي الثقافي الناشئة عن انشاء واستبقاء المناطق المحمية، ولا سيما لخدمة مجتمعات السكان الاصليين والمحليين وتصحيح السياسات لكفالة صرف تعويض عادل عن تلك التكاليف وذلك الوقع، شاملة تكاليف ما ضاع من فرص كسب العيش.

2-1-2 باستكمال الادارة الحكومية للمناطق المحمية، الاعتراف والتعزيز للمجموعة الأوسع نطاقا من مناطق الحفظ (مثلا المناطق التي تحفظها مجتمعات السكان الاصليين والمحليين ومراتع القطاع الخاص، من خلال آليات قانونية وسياسية ومالية ومؤسسية ومجتمعية.

2-1-3 انشاء سياسات وآليات مؤسسية لتسهيل الاعتراف القانوني والادارة الفعالة للمناطق المحمية التي لدى السكان الاصليين والمناطق التي تحفظها المجتمعات بطريقة تتمئى وغايات حفظ التنوع البيولوجي من ناحية والمعارف والابتكارات والممارسات التي لدى مجتمعات السكان الاصليين والمحليين من ناحية أخرى.

2-1-4 استعمال المنافع الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن المناطق المحمية لتخفيف وطأة الفقر، بما يتمشى مع أهداف ادارة المناطق المحمية.

2-1-5 حمل أصحاب المصلحة على التشارك في التخطيط وتصريف الأمور، بما يتمشى ومبادئ نهج الأنظمة الايكولوجية.

2-1-6 رسم السياسات وطنية سديدة لمعالجة الحصول على موارد الجينية في المناطق المحمية وعلى المنافع الناشئة عن استعمالها مع تطبيق خطوط بون الارشادية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتعادل

العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها [إنشاء سياسات وطنية لمعالجة شؤون الحصول على الموارد الجينية داخل المناطق المحمية وعلى المنافع الناشئة من إستعمالها مع مراعاة خطوط بون الإرشادية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف منها مع الناشئة عن إستعمالها ومع مراعاة طابعها الطوعي وأنه ليس المقصود منها أن تحل محل التشريع الوطني] .

[2-1-7 تستعمل حسب مقتضى الحال المعارف والممارسات التقليدية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية] .

الغاية 2-2-تعزيز وكفالة اشراك أصحاب المصلحة بما فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية

هدف: بحلول عام 2008 تحقيق الاشراك العادل والفعال لاصحاب المصلحة في جميع مراحل ومستويات العمل المتعلق بالمناطق المحمية على أن يتم تعزيز وتأمين ذلك الاشراك وتتم ادارة المناطق المحمية بعد ان يتم انشاؤها في امتثال كامل لحقوق مجتمعات السكان الاصليين والمتنقلين ومجتمعات السكان المحليين.

[أنشطة مقترح أن تبذلها الأطراف

2-2-1 القيام باستعراضات وطنية للوضع القائم والاحتياجات والآليات المحددة الداخلة في صياق معين لاشراك اصحاب المصلحة مع كفالة الانصاف بين الجنسين والعدالة الاجتماعية في السياسة والادارة للمناطق المحمية على مستوى السياسة الوطنية وأنظمة المناطق المحمية والمواقع الفردية.

2-2-2 على أساس الاستعراضات الوطنية، ينبغي وضع خطط ومبادرات لاشراك اصحاب المصلحة في جميع مستويات التخطيط والانشاء وتصريف الامور والادارة للمناطق المحمية، بما في ذلك المناطق المحمية التي بين يدي السكان الاصليين والمناطق التي تحفظها المجتمعات بما في ذلك من خلال انشاء مجالس ادارة ذات أصحاب مصلحة متعددين، حسب مقتضى الحال باستعمال البيانات الايكولوجية والاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة، مع التركيز بصفة خاصة على تبين وازالة الحواجز التي تحول دون مشاركة وافية من جانب القطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية والمجتمعات.

2-2-3 ينبغي تخطيط وانشاء وادارة المناطق المحمية مع الاتفاق المسبق عن علم وفي امتثال كامل لحقوق السكان الاصليين والمجتمعات المحلية.

2-2-4 ينبغي اشراك ممثلين تختارهم المجتمعات الاصلية والمحلية في ادارة المناطق المحمية على أن يكون هذا الاشراك متناسبا مع حقوقهم.

2-2-5 مساندة ممارسات التقييم التشاركي بين اصحاب المصلحة لتبين وتكريس ما لديهم من ثروة من المعارف والمهارات والموارد والمؤسسات ذات الاهمية للحفظ، المتاحة في المجتمع.

2-2-6 تعزيز مساندة قدرة اصحاب المصلحة على التنظيم وقدراتهم الاخرى لانشاء وادارة المناطق المحمية.

2-2-7 كفالة بيئة تمكينية (من تشريع وسياسات وقدرات وموارد) لاشراك السكان المحليين والمتنقلين واصحاب المصلحة من السكان الاصليين في صنع القرار، وتنمية ما لهم من قدرات وفرص لانشاء وادارة المناطق المحمية التي تتولى المجتمعات حفظها والموجودة تحت يد القطاع الخاص.

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

2-2-8 في تعاون مع الشركاء الرئيسيين وعلى أساس أفضل الممارسات، ينبغي وضع واتاحة ارشاد للأطراف عن كيفية تعزيز مشاركة اصحاب المصلحة في جميع جوانب المناطق المحمية.

2-2-9 ينبغي ان تتاح للاطراف دراسات حالات ومشورة عن افضل الممارسات وغير ذلك من مصادر المعلومات بشأن مشاركة اصحاب المصلحة في المناطق المحمية.

2-2-10 تعزيز التقاسم الدولي للخبرة بشان الآليات الفعالة لاشراك اصحاب المصلحة في الحفظ، خصوصا فيما يتعلق بالمناطق المحمية التي يوجد تشارك في ادلرتها [والمناطق التي تتولى المجتمعات الأصلية والمحلية] حفظها والمناطق التي يحميها القطاع الخاص] .

الشركاء الرئيسيون

IUCN-WCPA. UNESCO-MAB. World Heritage Centre, Ramsar. CCD, وغير ذلك من الاتفاقيات البيئية والبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والاقليمية والدولية والوطنية ذات الصلة، WWF. The Nature Conservancy. Birdlife International ، وغيرها من المنظمات غير الحكومية والاطراف المهتمة بالامر.

العنصر 3 من البرنامج: الانشطة التمكينية

الغاية 3-1 تنفيذ الاصلاحات سياسية تمكينية وبيئة مؤسسية واجتماعيه اقتصادية للمناطق المحمية

الهدف : بحلول عام 2008 انجاز تبين وتنفيذ الاصلاحات السياسية بما في ذلك استعمال التقييمات والحوافز الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها لتوفير بيئة تمكينية مساندة في سبيل انشاء وادارة المناطق المحمية وأنظمة المناطق المحمية على نحو اشد فعالية.

[أنشطة مقترح أن تبذلها الاطراف

3-1-1 بحدود عام 2006 تبين الفجوات التشريعية والمؤسسية التي تعرقل الانشاء والادارة الفعالة للمناطق المحمية، والمعالجة الفعالة لتلك الفجوات بحلول عام 2009.

3-1-2 القيام بتقييمات على الصعيد الوطني لاسهامات المناطق المحمية في اقتصاد وثقافة البلد وتحقيق غايات الألفية للتنمية على الصعيد الوطني، وادراج استعمال الادوات الحسابية للتقييم الاقتصادي وحساب الموارد الطبيعية في عمليات التخطيط الوطني في سبيل التبين من خفية وغير خفية، التي توفرها وبيان الذين يتملكون تلك المنافع.

3-1-3 تحقيق الانسجام في السياسات والقوانين القطاعية كي تكفل مساندتها للحفظ والادارة الفعالة لنظام المناطق المحمية.

3-1-4 تفحص مبادئ تصريف الامور كسيادة القانون واللامركزية وآليات التشارك في صنع القرار في سبيل المساءلة وايجاد مؤسسات واجراءات عادلة لفظ المنازعات،

3-1-5 تبين وإزالة الحوافز الضارة ووجوه التضارب في السياسات القطاعية التي تزيد من الضغوط على المناطق المحمية ، أو اتخاذ الخطوات الكفيلة بتخفيف آثارها الضارة. وحتى كان ذلك ممكنا اعادة توجيه تلك الحوافز بحيث تصبح حوافز ايجابية تساعد على الحفظ.

3-1-6 تبين وإنشاء الحوافز الإيجابية التي تساند سلامة المناطق المحمية وصيانتها ، وإشراك المجتمعات وغيرها من أصحاب المصلحة في أنشطة الحفظ.

[3-1-7 الأخذ بأطر قانونية فريدة لأنظمة المناطق المحمية الوطنية والإقليمية دون الوطنية التي تتولى البلدان زمامها] .

3-1-7 [3-1-8] إيجاد آليات ومؤسسات حفظ وطنية لمساندة إنشاء مناطق وأراضي خاصة لحفظ التنوع البيولوجي ، شاملة المحميات الخاصة والتسهيلات المتعلقة بالحفظ على المستويات الوطني والاقليمي والمحلي، التي تحقق غايات حفظ التنوع البيولوجي في المناظر الطبيعية الارضية البحرية الخاضعة للإدارة ، التي تحيط بالمناطق المحمية رسمياً] [التي تعينها الحكومة] .

3-1-8 [3-1-9] تبين ومساندة الفرص الاقتصادية وإنشاء أسواق على المستوى المحلي والوطني والدولي (بما فيها تنحية الكربون) للسلع والخدمات الناشئة عن المناطق المحمية و/أو تعتمد على الخدمات التي توفرها المناطق المحمية بفضل ما فيها من الأنظمة الإيكولوجية ، بما يتمشى وأهداف المناطق المحمية .

3-1-9 [3-1-10] إيجاد الآليات اللازمة لمنشآت ذات مسؤوليات تتولى حفظ التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي لتحقيق الاستدامة المؤسسية والمالية.

3-1-10 [3-1-11] التعاون مع البلدان المجاورة لايجاد بيئة تمكينية للمناطق المحمية العابرة للحدود وللنهوج المشابهة الأخرى، بما في ذلك الشبكات الاقليمية.

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

3-1-11 [3-1-12] في تعاون مع الشركاء الرئيسيين مثل OECD ، IUCN ، WWF وأمانات الاتفاقيات الأخرى ، تجميع المعلومات بشأن الإرشاد المتعلق بموضوع ومحفظات الموارد (resource kits) وغير ذلك من المعلومات بشأن التدابير الحافزة ، شاملة التدابير المتعلقة بوضع خيارات من الحوافز من خلال حقوق الامتلاك ، والأسواق ، وسياسات التسعير ، إلخ .

3-1-12 [3-1-13] جمع ونشر دراسات الحالات بشأن أفضل الممارسات في استعمال التدابير الحافزة في سبيل إدارة المناطق المحمية

3-1-13 [3-1-14] تبين الطرائق والوسائل لإدماج استعمال التدابير الحافزة في خطط إدارة المناطق المحمية وبرامجها وسياساتها ، شاملة فرص إزالة الحوافز الضارة أو تخفيف وقعها].

الشركاء الرئيسيون

الأطراف ، IUCN-WCPA ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي ، الهيئات العلمية التابعة لاتفاقيتي CCD ورامسار .

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، البنك الدولي وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية

الغاية 3-2 بناء القدرة على تخطيط وانشاء وادارة المناطق المحمية:

هدف: بحلول 2010 ينبغي ان يكون قد تم تعزيز وتقوية ما للمناطق المحمية من قدرة تكفل ان تكون مبادرات بناء القوة شاملة وأن تتم تنمية المعارف المهارات ويتم رفع المستويات المهنية على المستوى الفردي ومستوى المجتمعات والمؤسسات، مع التركيز بصفة خاصة على الانصاف الاجتماعي.

[أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف

3-2-1 جمع و/أو وضع وتطوير- بحلول عام 2006 – تقييمات القدرة في المناطق المحمية وإدماج ما يوجد من معارف وخبرات بشأن المناطق المحمية معارف السكان الاصليين والمعارف التقليدية، وانشاء وتنفيذ برامج لبناء القدرة على الصعيدين الطني والمحلي مع التبليغ عن ما يحرز من تقدم في اطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي أن يضم ذلك مهارات لفض المنازعات ومهارات في التفاوض.

3-2-2 إيجاد آليات فعالة لتوثيق ما يوجد من معارف وخبرات بشأن إدارة المناطق المحمية ، شاملة ما لدى السكان الأصليين من معرفة والمعارف التقليدية وتبين ما في المعارف والمهارات من فجوات .

3-2-3 إيجاد وتنفيذ برامج بناء القدرة على الصعيد الوطني ، تكون مدفوعة بما يوجد من طلب ومتوائمة مع التغيرات والابتكار ، والتبليغ عما يحرز من تقدم في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي .

3-2-4 إيجاد آليات لتبادل الدروس المستفادة والمعلومات والخبرات في مجال بناء القدرة بين البلدان ، في تعاون مع المنظمات ذات الصلة .

3-2-5 إنشاء و/أو تعزيز قدرات المؤسسات على إيجاد تعاون شامل بين القطاعات لإدارة المناطق المحمية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي ، وإيجاد سياسة منسجمة وتمكينية وأطر قانونية .

3-2-6 إنشاء و/أوتعزيز قدرات المؤسسات على إيجاد وصيانة تمويل لخط الأساس على مستويات وافية لكفالة مقاييس مناسبة لإدارة المناطق المحمية .

3-2-7 إنشاء و/أو تطوير قدرة المؤسسات في المناطق المحمية على الأنشطة الخلاقة في جمع الأموال عن طريق الحوافز الضريبية والخدمات البيئية وغير ذلك من الأدوات .

3-2-8 مناشدة مرفق البيئة العالمية وغير ذلك من الوكالات المانحة أن تساند البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي على إيجاد مبادراتها الخاصة ببناء القدرة بشأن إدارة المناطق المحمية .

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

3-2-9 تجميع المعلومات المتاحة ، شاملة التقارير الوطنية ، واستعراض الدراسات الماضية وتبين الاحتياجات إلى القدرة .

3-2-10 التعاون مع شبكة تعلم في المناطق المحمية (PALNet) ومساندتها ، وهذه الشبكة إنما هي وب سايت تفاعلي يستطيع به مديرو المناطق المحمية والناس المرتبطون بهذا المجال أن يتبادلوا الخبرات ويستكشفوا الدروس المستفادة من تلك الخبرات ، في تعاون مع المنظمات ذات الصلة وغرفة تبادل المعلومات.

الشركاء الرئيسيون

الأطراف ، IUCN-WCPA ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي ، الهيئات العلمية التابعة لاتفاقيتي CCD ورامسار .

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، البنك الدولي وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية] .

الغاية 3-3 وضع وتطبيق ونقل تكنولوجيات مناسبة للمناطق المحمية

هدف: بحلول 2010 وضع وإحقاق ونقل تكنولوجيا ونهوج ابتكارية مناسبة للادارة الفعالة للمناطق المحمية على أن يكون ذلك على نحو فيه تحسين محسوس ويراعي مقررات مؤتمر الاطراف بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

[أنشطة مقترح أن تبذلها الأطراف:

3-3-1 القيام بتوثيق التكنولوجيات الملائمة للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق المحمية وادارة تلك المناطق.

3-3-2 القيام بتقييم احتياجات التكنولجيات ذات الصلة لادارة المناطق المحمة مع اشراك جميع اصحاب المصلحة مثل مجتمعات السكان الاصليين والمحليين ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

3-3-3 ينبغي أن تتاح للامين التنفيذي المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المناسبة وبالنهوج الفعالة لادارة المناطق المحمية.

3-3-4 تشجيع استحداث واستعمال تكنولوجية مناسبة لاستعادة الوضع السابق في الموائل، ووضع خرائط للموارد ووضع قائمة جرد بيولوجية والتقييم السريع للتنوع البيولوجي والرصد والحفظ في الموضع الطبيعي وخارج الموضع الطبيعي والاستعمال المستدام الخ.

3-3-5 انشاء بيئة تمكينية لنقل التكنولجيا من خلال أطر قانونية وتعزيز تطبيق القانون

أنشطة مقترحة مساندة من المين التنفيذي

3-3-6 تجميع المعلومات المقدمة من الاطراف ومن المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن التكنولوجيات والنهوج الملائمة للادارة الفعالة للمناطق المحمية وللحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق المحمية.

3-3-7 نشر هذه المعلومة من خلال آلية تبادل المعلومات وتسهيل تبادل المعلومات

الشركاء الرئيسيون

IUCN-WCPA, UNEP-WCMC, UNESCO-MAB, World Heritage Centre, WRL, Millenium Ecosystem assessment.

متعاونون آخرون

المنظمات الاقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF, The Nature Conservancy, Birdlife International والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي والأطراف المهتمة بالموضوع].

الغاية 3-4: كفالة الاستدامة المالية للمناطق المحمية وللنظام العالمي للمناطق المحمية:

هدف: بحلول عام 2008 ينبغي كفالة موارد كافية لتبين وانشاء وتغطية تكاليف التشغيل الترادية للنظام العالمي من شبكات المناطق المحمي.

[أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف

3-4-1 القيام بدراسة على المستوى الوطني بحلول عام 2006 عن الاحتياجات والخيارات المالية، (مع مراعات امكانيات إعطاء أولويات وتصحيح أنماط الصرف) المتعلقة بالنظام الوطني للمناطق المحمية، مع تمويل يتكون من مزيج من الموارد الوطنية والدولية ويشمل الطائفة الكاملة لأدوات التمويل الممكنة مثل التمويل من القطاع العام والدين التبادلي مع الطبيعة (debt for nature swaps والتمويل من القطاع الخاص والرسوم التي تحصل عن استعمال الخدمات الايكولوجية على الصعيد الوطني وأجور الخدمات التي تقدمها المناطق المحمية ودفعات التعويض البيئي.

3-4-2 على أساس نتائج هذه الدراسة ، وضع خطط للتمويل المستدام على مستوي البلد ، تساند الأنظمة الوطنية للمناطق المحمية ، والبدء في تنفيذها بحلول عام 2006 ، شاملة التدابير اللازمة من تنظيمية وتشريعية ومؤسسية وغيرها . وفي سبيل المساعدة على وضع هذه الخطط ينبغي أن تستمد البلدان من خبرة وموارد وكالات الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية ووكالات التمويل الاخرى والمنظمات الحكومية الدولية .

3-4-3 التعاون مع البلدان الأخرى على وضع وتنفيذ برامج تمويل مستدام للأنظمة الدولية والاقليمية للمناطق المحمية .

3-4-4 تقديم معلومات عن تمويل المناطق المحمية الوطنية في التقارير الوطنية المستقبلية التي تقتضيها اتفاقية التنوع البيولوجي ، والمساعدة على تعزيز دور أمانة الاتفاقية في جمع وتقاسم المعلومات بشأن تمويل المناطق المحمية في تعاون مع الآليات الأخرى ذات الصلة مثل قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية .

3-4-5 ادماج المناطق المحمية في صلب تخطيط التنمية

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

3-4-6 السعى إلى الحصول على معلومات من الأطراف بشأن تمويل المناطق المحمية ومتطلبات تنفيذ برنامج العمل .

3-4-7 عقد اجتماع للوكالات المانحة لتسهيل تمويل الأطراف ، في سبيل تنفيذ برنامج العمل .

3-4-8 جمع ونشر دراسات الحالات وافضل الممارسات المتعلقة بتمويل المناطق المحمية من خلال آلية تبادل المعلومات .

3-4-9 القيام، بحلول 2006، بدراسة عن قيمة خدمات الانظمة الايكولوجية التي توفرها المناطق المحمية.

الشركاء الرئيسيون

الأطراف ، مرفق البيئة العالمية ، البنك الدولي ، Conservation Finance Alliance ، وغير ذلك من المانحين .

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، IUCN، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى] .

الغاية 3-5 تعزيز الاتصال والتثقيف وتوعية الجمهور بوصفها أدوات لا غنى عنها بانشاء وادارة المناطق المحمية :

هدف: أن يتم تعزيز كبير لوعي الجمهور وتفهمه لأهمية ومنافع المناطق المحمية ومساندته لادارتها الفعالة

[أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف

3-5-1 إيجاد أو تعزيز برامج التربية وتوعية الجمهور بأهمية المناطق المحمية من حيث دورها في الحفظ الوطني والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، في تعاون وثيق مع مبادرة الاتصال والتربية وتوعية الجمهور (CEPA) في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي وعلى أن تكون تلك البرامج موجهة نحو جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك .

3-5-2 تبين المواضيع الأساسية في التربية والتوعية وبرامج الاتصال المتعلقة بالمناطق المحمية بما في ذلك غسهامها في الاقتصاد والثقافة في سبيل تحقيق نتائج نهائية محددة مثل امتثال مستعملي الموارد وغيرهم من أصحاب المصلحة أو زيادة تفهم المعرفة القائمة على أساس العلم ، لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وراسمى السياسة .

3-5-3 تعزيز – وحيثما يكون الأمر لازماً إنشاء – آليات إعلامية موجهة نحو مجموعات مستهدفة من الناس ، مثل القطاع الخاص وراسمى السياسة ومؤسسات التنمية والمنظمات القائمة على أساس المجتمع ، ووسائط الإعلام والجمهور الواسع .

3-5-4 إنشاء آليات للحوار البناء وتبادل المعارف بين مديرى المناطق المحمية وبين مديرى المناطق المحمية ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين ومنظماتهم .

3-5-5 كفالة توجيه انتباه خاص الى الاعداد الملائم للمعلومات الموجهة الى مجموعات شتى من السكان المحليين والاصليين.

3-5-6 إدماج المناطق المحمية بوصفها مكونة لا تتجزأ من المناهج المدرسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

3-5-7 إيجاد أدوات ومواد تربوية غير خاضعة لحق التأليف ، تستعمل وتحور حسب مقتضى الحال في تعزيز المناطق المحمية باعتبارها وسيلة هامة لتحقيق الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

3-5-8 إيجاد ببليوغرافياً مشروحة ودراسات حالات للتدليل على مدى الخيارات الفعالة المتاحة لتصميم وتنفيذ برامج وأنشطة التوعية والاتصال ، للمناطق المحمية .

3-5-9 إنشاء – في تعاون مع اللجنة العالمية بشأن المناطق المحمية التابعة للـ IUCN ونخبة التعليم والاتصال التابعة IUCN ، وغيرها من الشركاء ذوي الصلة – إنشاء مبادرة لحمل صناعة الأنباء العالمية والترفيه (التليفزيون ، الأفلام ، الموسيقى الشعبية ، الانترنت ، إلخ) على المشاركة في حملة عالمية لرفع مستوى الوعي بتكاليف ضياع التنوع البيولوجي وبالدور الهام الذي تلعبه المناطق المحمية في عكس ذلك الضياع .

الشركاء الرئيسيون

IUCN- WCPA ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي ، و CIPA Working Group التابع لرامسار.

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، IUCN ،WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، والشركات المتعددة الجنسيات لوسائط الإعلام الجماهيري] .

العنصر 4 من البرنامج : المقاييس والتقييم والرصد

الغاية 4-1 وضع المقاييس الدنيا وأفضل الممارسات للمناطق المحمية وأنظمة شبكات المناطق المحمية:

هدف: بحلول 2008 وضع وإقرار مقاييس دنيا طوعية وأفضل الممارسات للتخطيط والاختيار والإنشاء والإدارة وتصريف الأمور بالنسبة للمواقع المناطق المحمية وأنظمتها .

[أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف

4-1-1 تنشأ ، في إطار الاتفاقية عملية إيجاد المقاييس وافضل الممارسات للمناطق المحمية . وفي وضع هذا الإطار قد ترغب الأطراف في أن تذكر سلسلة الخطوط الإرشادية بشأن إدارة المناطق المحمية التي صدرت عن الـ IUCN .

4-1-2 وضع نظام رصد فعال وطويل الأمد ، يقوم على أساس سلسلة من المؤشرات التي تقيس الوضع القائم في أهداف الحفظ والسلامة الإيكولوجية وتخفيض التهديدات والقدرة على الإدارة الفعالة .

4-1-3 الاستمداد من نتائج الرصد لاستعمال الإدارة التواؤمية طبقاً لنهج الأنظمة الإيكولوجية .

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي :

4-1-4 في تعاون مع الشركاء الرئيسيين وعلى اساس أفضل الممارسات ، وضع وإتاحة إرشاد بشأن المقاييس الدنيا للأطراف في مجال التخطيط والاختيار والإنشاء والإدارة وتصريف الأمور بالنسبة لمواقع وأنظمة المناطق المحمية .

4-1-5 تجميع معلومات عن أفضل الممارسات ودراسة الحالات بشأن الإدارة الفعالة للمناطق المحمية وتوزيع تلك المعلومات عن طريق آلية تبادل المعلومات وتسهيل تبادل المعلومات .

الشركاء الرئيسيون

IUCN- WCPA ، UNEP-WCMC ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي ، رامسار ، وغيرها ذلك من الاتفاقات البيئية .

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، وغيرها من المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة بالموضوع] .

الغاية 4-2 تقييم كفاءة إدارة المناطق المحمية :

هدف: بحلول 2008 ينبغي أن يكون قد تم إقرار وتنفيذ إطار للرصد والتقييم والتبليغ بشأن كفاءة إدارة المناطق المحمية على مستوي المواقع والنظام الوطني والمناطق المحمية العابرة للحدود .

[أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف

4-2-1 وضع مقاييس وخطوط إرشادية بشأن أفضل الممارسات لتقييم كفاءة إدارة المناطق المحمية وتصريف شؤونها ، وإيجاد قاعدة بيانات متصلة بالموضوع ، مع مراعاة إطار الـ IUCN-WCPA لتقييم كفاءة الإدارة ، وغير ذلك من المنهجيات ذات الصلة التي ينبغي تكييفها كي توائم الظروف المحلية.

4-2-2 بحلول عام 2005 ، اختيار الطرائق المناسبة ، ، واختيار المعايير والمؤشرات لتقييم كفاءة إدارة المناطق المحمية .

4-2-3 تنفيذ تقييمات كفاءة الإدارة بما لا يقل عن 30 في المئة من كل المناطق المحمية لدى كل طرف ، بحلول عام 2010، وكذلك أنظمة وطنية للمناطق المحمية والشبكات الايكولوجية.

4-2-4 إدراج المعلومات الناشئة عن تقييم كفاءة إدارة المناطق المحمية في التقارير الوطنية المطلوبة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي .

4-2-5 تركيز جهود كفاءة الإدارة على تخطيط المواقع والأنظمة ، وتصريف الشؤون والعمليات التشاركية وعلى التمويل وعلى الحصول على الموارد الجينية وعلى عمليات تقاسم المنافع .

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي :

4-2-6 جمع ونشر المعلومات بشأن المبادرات وقاعدة بيانات تتضمن الخبراء في تقييم كفاءة إدارة المناطق المحمية .

4-2-7 جمع معلومات عن النهوج الكفيلة بحماية تصميمات المناطق المحمية وإنشائها وإدارتها ، والتي يرجح كثيراً أن تكون أشد النهوج فعالية في حفظ التنوع البيولوجي .

الشركاء الرئيسيون

IUCN- WCPA ، UNEP-WCMC ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي ، رامسار وغيرها ذلك من الاتفاقيات البيئية .

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، وغيرها من المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة بالموضوع] .

الغاية 4-3 تقييم ورصد الوضع القائم والاتجاهات في المناطق المحمية :

هدف: بحلول 2010 ينبغي أن يكون قد تم إنشاء وتقديم للإحصاءات الوطنية المتعلقة بالمناطق المحمية ، التي تمكن من رصد الوضع القائم والاتجاهات في تلك المناطق على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي ، وتساعد على إدراك أهداف التنوع البيولوجي العالمي .

[أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف :

4-3-1 قياس ما يحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف على أساس برنامج رصد على فترات منتظمة والتبليغ عن التقدم المحرز نحو إدراك الأهداف في التقارير الوطنية التي ستقدم في المستقبل إعمالا لاتفاقية التنوع البيولوجي.

4-3-2 إدراج التبليغ عن المكونات الوطنية للشبكات الاقليمية من المناطق المحمية في التقارير الوطنية وفي المناطق المحمية في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي.

4-3-3 استكشاف إنشاء نظام منسجم للتبليغ عن المواقع المحددة في ظل اتفاقية الأراضي الرطبة واتفاقية التراث العالمي وبرنامج اليونسكو للانسان والكرة الحيوية، مع مراعات آلية التبليغ التي يقوم بوضعها في الوقت الحاضر مركز UNEP-WCMC.

4-3-4 المشاركة في قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية، التي يقوم بصيانتها مركزUNEP-WCMC وقائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية وعملية تقييم "حالة المناطق المحمية في العالم"

4-3-5 التشجيع على إنشاء وحدات لنظام إعلامي جغرافي بوصفه أداة لرصد المناطق المحمية ومساندة عمليات صنع القرار.

6-3-4 دعوة الوكالات والمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية والمؤسسات والوكالات المانحة التابعة للقطاع الخاص الى مساندة قاعدة بيانات العالم بشأن المناطق المحمية في وظيفتها كآلية مساندة رئيسية لتقييم ورصد الوضع القائم والاتجاهات في المناطق المحمية، مع مراعاة الفقرة 4 من المقرر 7/6 جيم الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك قواعد البيانات الاقليمية والوطنية المتعلقة بالمناطق المحمية.

أنشطة مقترحة مساندة من الأمين التنفيذي

7-3-4 وضع وتعزيز شراكات عمل مع المنظمات والمؤسسات المناسبة ، التي أنشئت وتقوم بصيانة قواعد بيانات بشأن المناطق المحمية ، وبصفة خاصة مع اليونيب – WCMC واللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للـ IUCN] .

الغاية 4-4 كفالة إسهام المعارف العلمية على نحو فعال في الانشاء والتحسين المستمر لادارة شبكات المناطق المحمية :

هدف: إيجاد تفهم علمي أفضل للتنوع البيولوجي الموجود في المناطق المحمية وللقيم والسلع والخدمات التي توفرها تلك المناطق .

[أنشطة مقترح أن يبذلها الأطراف :

1-4-4 تحسين البحث والتعاون العلمي والتقني المتعلق بالمناطق المحمية .

2-4-4 عزيز البحث المشترك بين عدة فروع العلم والبحث التطبيقي ، الذي يؤلف بين العلوم الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق غايات تشمل إيجاد وتحسين تفهم الوظائف الايكولوجية للمناطق المحمية، لاسيما فيما يتعلق بصيانة الدورات البايوجيوكيماوية، شاملة اعتبارها معيارا لتحديد مقاييس ضرب الأمثلة (exemplification).

3-4-4 تمشياً مع المبادرة العالمية للتصنيف ، تشجيع الدراسات على تحسين المعرفة والتوزيع والوضع القائم والاتجاهات بالنسبة للتنوع البيولوجي في المناطق المحمية .

أنشطة مساندة من الأمين التنفيذي :

[4-4-4 وضع وتنفيذ برامج لرصد الوضع القائم في التنوع البيولوجي في المناطق المحمية والمناطق المتاخمة لها بما في ذلك تعزيز استعمال أنظمة المعلومات الجغرافية وتكنولوجيات الإستشعار عن بعد للتنبؤ بالوقع وتخفيضه] .

4-4-4 [4-4-5] إيجاد وتعزيز الشراكات في العمل مع المنظمات والمبادرات المناسبة التي تقوم بدراسات بحثية تؤدي إلى تحسين تفهم التنوع البيولوجي في المناطق المحمية .

5-4-4 [4-4-6] مواصلة إيجاد الطرائق والتقنيات لتقييم السلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي في المناطق المحمية .

الشركاء الرئيسيون

IUCN- WCPA ، UNEP-WCMC ، برنامج الإنسان والكرة الحيوية التابع لليونسكو ، مركز التراث العالمي ، WRI ، تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية .

متعاونون آخرون

المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة ، WWF، The Nature Conservancy ، Birdlife International ، المنظمات غير الحكومة الأخرى ، المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي ، والأطراف المهتمون بالموضوع] .

[تذييل

قائمة مراجعة للمبادرات العريضة المطلوب أن تتخذها الأطراف لتنفيذ برنامج العمل

1- ***تبين وتبليغ مؤتمر الأطراف*** *— بقدر الامكان، عناصر التنوع البيولوجي المشار اليها في الفقرتين 1 و2 من المرفق الأول بالاتفاقية، ووضع قوائم بالأنواع والموائل، التي يرى من الضرور بالنسبة لها اتخاذ تدابير حفظ محددة، شاملة من خلال المناطق المحمية والشبكات الايكولوجية حسب مقتضى الحال.*

2- ***ينبغي أن يحدد، بحلول أوان الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، الحدود الدقيقة والخرائط للمناطق المحمية والشبكات الايكولوجية،*** *حسب مقتضى الحال، اللازمة لصيانة انماط الموائل والأنواع المعنية بالأمر، أو حسب مقتضى الحال، اعادتها الى محيطها الطبيعي؛*

3- ***تقييم الفجوات التشريعية والمؤسسية*** *التي تعرقل الانشاء الفعال والادارة الفعالة للمناطق المحمية، بحلول عام 2006،* ***ومعالجة هذه الفجوات*** *على نحو فعال بحلول 2009.*

4- ***تشجيع الادارة المناسبة لجميع المناطق الهامة للتنوع البيولوجي، في المناظر الأرضية الواسعة المدى*** *— شاملة السمات التي لها أهمية كبرى للنبات والحيوان البري. وهذه الادارة ينبغي أن تكون متصلة بالسمات التي، بحكم هيكلتها الخطية والمتواصلة (مثل الأنهار وشواطئها أو أنظمتها التقليدية لتعيين حدود الحقول) أو وظيفتها كحجارة عبور (مثل البحيرات الصغيرة أو الحرجات الصغيرة من الأشجار) ذات أهمية أساسية للهجرة وللانتشار وللتبادل الجيني بين الأنواع البرية؛*

5- ***النظر*** *في أنماط قانونية ممكنة مختلفة للمناطق المحمية مثل المناطق التي تديرها الحكومات والمناطق التي تحفظها المجتمعات وكذلك المحميات التابعة للسكان الأصليين والتابعة للقطاع الخاص.*

6- ***انشاء*** *وادارة مناطق محمية وشبكات ايكولوجية، حسبما يكون الأمر مناسبا، تحترم حقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.*

7- ***كفالة الطابع التمثيلي الايكولوجي والتماسك*** *بين الأنظمة الناشئة عن ذلك، من وطنية واقليمية ودون الوطنية، وهي أنظمة المناطق المحمية وحيثما يقتضي الحال الشبكات الاقليمية وادماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا.*

8- ***وضع شبكات اقليمية ومناطق محمية عابرة للحدود،*** *للصفة التمثيلية الايكولوجية وتعزيز الترتيبات التعاونية لكفالة التماسك الايكولوجي للشبكات العابرة للحدود.*

9- ***معالجة*** *بصفة خاصة* ***للمناطق المحمية في الأنظمة الايكولوجية البحرية الممثلة تمثيلا غير كاف*** *(سواء في المياه الساحلية أو في أعالي البحار)، مع مراعاة الحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.*

10- ***كفالة اشراك واسع النطاق لأصحاب المصلحة، والمشاركة الوافية*** *لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين والمجموعات الرئيسية في التخطيط والانشاء والادارة للمناطق المحمية، كطريق لتخفيف وطأة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.*

11- ***كفالة الادارة الفعالة والوافية وحماية الوضع القائم*** *في المناطق المحمية (للحيلولة دون مشكلة "المراتع الورقية"، عن طريق انشاء التدابير اللازمة لكل موقع، شاملة، اذا كانت هناك حاجة الى ذلك، خطط الادارة المناسبة المصممة خصيصا للمواقع أو المدمجة في خطط التنمية الأخرى، واتخاذ التدابير المناسبة من قانونية أو ادارية أو تعاقدية، التي تناظر المتطلبات الايكولوجية للموائل والأنواع المعنية، مع مراعاة مبادئ الاستعمال المستدام وتطبيق نهج الأنظمة الايكولوجية؛*

12- ***اتخاذ*** *الخطوات المناسبة كي* ***يتفادى، في المناطق المحمية،*** *تدهور الموائل وكذلك زعزعة الأنواع التي صممت المناطق من أجلها، مع مراعاة مبدأ الاستعمال المستدام.*

13- ***السعي الى ازالة وتفادي الحوافز الضارة*** *ووضع* ***آليات تحوطية*** *(مثلا تقييمات وقع مناسبة من استراتيجية وقطاعية وعلى مستوى المشروعات، وتدابير تعويضية) للوكالات المانحة والحكومات والقطاع الخاص، لتفادي الأنشطة الضارة بالمناطق المحمية والشبكات الايكولوجية، حسب مقتضى الحال.*

14- ***تبين*** *وتعزيز* ***المساعدة المالية*** *(شاملة المساعدة الانمائية الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف، والتمويل من مصادر القطاعين العام والخاص) وكذلك الحوافز غير المالية (احقاق القيمة، انشاء الملكية، استعمال الحقوق والحصول عليها، السياحة، الخ) لمساندة انشاء وادارة المناطق المحمية التي ترمي، على المدى الطويل، الى التمويل الذاتي للمناطق المحمية والشبكات الاقليمية حسبما يكون الأمر مناسبا.*

15- ***كفالة نهج اتصالي تشاركي ومنصف في وضع*** *المناطق المحمية ابتداء من الاحتياجات المحلية والاقليمية والوطنية مع كفالة التزام واشراك واسعين لأصحاب المصلحة، وانشاء طرائق ووسائل لكفالة التقاسم العادل للمنافع الوطنية والاقليمية والعالمية وكذلك التكاليف الناشئة على الصعيد المحلي، ينبغي أن يتم تقاسمها على نحو منصف، يساعد مجتمعات السكان الأصليين والمحليين.*

16 ***انشاء*** *أنظمة وافية* ***لرصد*** *الوضع القائم في الحفظ والموائل والأنواع المعنية:]*

25- نقل التكنولوجيا والتعاون فيها (المادة 16 والمادة 18)

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرة 2 من التوصية 4 الصادرة عن إجتماع بين الدورات بشأن البرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010 ، والفقرات (أ) – (ز) من التوصية 5/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية . وفي الفقرة 3 من التوصية 4 أوصى إجتماع ما بين الدورات بأن ينظر أيضاً مؤتمر الأطراف في الحاجة إلى مزيد من الإرشاد بشأن الآلية المالية في هذا الموضوع . وبالإضافة إلى ذلك أوصت الهيئة الفرعية في الفقرتين (ح) ، (ط) من التوصية 5/9 بأن يقوم مؤتمر الأطراف بما يلي :

أ- إسداء إرشاد إضافي إلى الآلية المالية للإتفاقية بشأن الأنشطة ذات الصلة لبناء أو تعزيز القدرة المتصلة بالنقل الناجح للتكنولوجيات والتعاون فيها :

ب- أن ينظر في مزيد من الطرائق والوسائل لإشراك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبنوك الإقليمية وغيرها من هيئات التمويل ذات الصلة في عمل الإتفاقية وفي جهود الأطراف التي تبذل في سبيل التنفيذ ، خصوصاً فيما يتعلق بتنمية القدرة ونقل التكنولوجيا والتعاون فيها .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الفريق العامل المخصص المعني بالمادة 8 (ي) وما يتصل بها من أحكام اوصى ، في توصيته 8/3 (UNEP/CBD/COP/7/7annex) بأن يأخذ مؤتمر الأطراف في الحسبان في إجتماعه السابع ، وبطريقة شاملة ، عند إستعراض مشروع عناصر العمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها والتعاون العلمي المقدمة من الإجتماعا التاسع للهيئة الفرعية ، ما يلي :

(أ) لا التكنولوجيات التقليدية والإبتكارية التي مصدرها السكان الأصليون والمحليون :

(ب) آليات كفالة أن يتم نقل التكنولوجيا والتعاون فيها في إحترام كامل لحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية .

إن مؤتمر الأطراف

1) مع الأخذ في الحسبان تقرير الأمين التنفيذي المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه، يطلب إلى الأمين التنفيذي تجميع معلومات إضافية استجابة إلى الفجوات المحتملة في المعلومات التي جرى تحديدها في ذلك التقرير، بما في ذلك من خلال الحلقات العملية (الورش) الإقليمية ولقاءات أخرى مثل مؤتمر ترونه هايم بشأن نقل التكنولوجيا وبناء القدرة في يونيه 2003.

2) *يطلب* إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمات دولية أخرى ذات صلة، تعزيز وتحسين من استكشاف الفرص نظم تبادل المعلومات الدولية وعملياتها المشتركة، بالإعتماد على، ضمن أمور أخرى، آلية غرفة تبادل المعلومات، بالنسبة إلى التكنولوجيات المتوفرة للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وبالنسبة إلى التكنولوجيا التي تستخدم الموارد الجينية، واستخدام آلية غرفة تبادل المعلومات كمدخل لقواعد المعلومات القائمة، بما في ذلك قواعد المعلومات المسجلة، وموارد معلومات أخرى؛

3) *يطلب* إلى الأمين التنفيذي، كجزء من الاستراتيجية الشاملة لدعم *التنفيذ* للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بما يتمشى عن برنامج العمل المتعدد السنوات والخطة الاستراتيجية للاتفاقية ، والاعتماد على الخبرات من الاتفاقيات الأخرى الدولية، لإعداد اقتراحات بشأن خيارات لآليات لتسهيل الحصول على التكنولوجيات الداخلة في المجال العام وتكنولوجيات الحيازة من جانب البلدان النامية، وتقديم تقرير بذلك إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.

4) *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يتعاون مع المنظمات والعمليات ذات الصلة الدولية مثل الفريق العامل المخصص المعني بنقل التكنولوجيا والتعاون التابع للجنة التنمية المستدامة، بهدف إعداد وإتاحة موجز للتكنولوجيات ذات الصلة بما في ذلك الخيارات لأفضل الممارسات إلى جانب التكنولوجيات التقليدية ذات الصلة، التي يشار إليها بشكل مزدوج بالنسبة للمشاكل ذات الصلة في سياق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مع الأخذ في الحسبان المعلومات الواردة في التقارير المواضيعية بشأن نقل التكنولوجيا التي قدمتها الأطراف وفق الفقرة 4 من المقرر 25/6؛

5) *يدعو* المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تقوم بالمزيد من استكشاف وتحليل دور حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا في سياق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

6) *يدعو* الأطراف والحكومات إلى تبادل المعلومات وإلى التعاون في مجال البحوث العلمية مع هيئات الأبحاث في البلدان النامية وإلى التشجيع على خلق شراكات جديدة مع هيئات من القطاع الخاص ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين.

7) *يدعو* الأطراف والحكومات إلى تنشيط نقل واستخدام التكنولوجيات التقليدية ذات الصلة بموافقة اشتراك مالكي تلك التكنولوجيات؛

8) *يدعو* الأطراف وحكومات الدول المتقدمة إلى اتخاذ التدابير التشريعية والمالية والسياسية التي تحفز الأطراف العاملة من القطاع الخاص ومؤسسات الأبحاث من القطاع العام على تنفيذ برامج نقل التكنولوجيا أو إنشاء شركات مشتركة في البلدان النامية؛

9) *يدعو* الأطراف والحكومات إلى تشجيع براءات اختراع مشتركة وبرامج بحوث مشتركة كآليات لتسهيل نقل التكنولوجيات التي تستخدم الموارد الجينية؛

10) *يدعو* الأطراف والحكومات إلى تنشيط نقل التكنولوجيا في سياق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال المشاركات من النوع 2 وفقاً لنتائج القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة؛

11) *يدعو* الأطراف من البلدان النامية إلى تهيئة بيئة قانونية وإدارية وسياسية مواتية يمكن أن توفر وتيسر الحوافز للاستثمار الأجنبي ولنشر التكنولوجيا ذات الصلة والتي تعمل على تنشيط التعاون جنوب – جنوب؛

12) *يدعو* والمانحيين الدوليين والأقليميين والوطنيين إلى التعاون مع الأطراف من البلدان النامية، استناداً إلى الاحتياجات التي تحددها تلك البلدان، وذلك من المجالات التالية:

(أ) بناء القدرات السياسية والقانونية والقضائية والإدارية؛

(ب) تسهيل الوصول الى التكنولوجيا الخاضعة للملكية الخاصة المناسبة؛

(ج) توفير حوافز أخرى بغرض نشر التكنولوجيا ذات الصلة؛

(د) تأييد ، إذا كان ذلك ممكناً ومناسباً ، وضع تدابير إضافية وتنفيذها لمساندة سياسة اعتماد أنظمة وطنية لحقوق الملكية الفكرية أو تعزيزها بغرض الحد من الآثار الجانبية السلبية؛

(ه) توفير الدعم لتحسين قدرة الأنظمة الوطنية المعنية بجمع ونشر المعلومات الخاصة بالاحتياجات في مجال نقل التكنولوجيا وإمكانيات نقلها؛

(و) بناء قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية بالنسبة إلى الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة واستخدامها إلى جانب تقديم الفرص لتنشيط استخدام تكنولوجياتها التقليدية والإفادة من نقلها؛

(ز) تقديم الدعم لتحسين قدرات المؤسسات البحثية الوطنية على تطويع التكنولوجيا المستوردة وزيادة تطويرها؛

(ح) مساندة انشاء وتشغيل مبادرات إقليمية أو دولية تساعد على نقل التكنولوجيا وعلى التعاون العلمي والتقني، لاسيما المبادرات الموجهة نحو تيسير التعاون بين الجنوب – الجنوب واستحداث تكنولوجيات جديدة مشتركة بين الجنوب – الجنوب.

[برنامج عمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها]

13 - يقر برنامج عناصر العمل بشأن التكنولوجيا والتعاون فيها كما جاءت بالمرفق بالمقرر الحالي :

14 – يقرر أن تنفيذ برنامج العمل ينبغي أن يتم في تنسيق وثيق مع الأنشطة المبذولة في نطاق برامج العمل المواضيعية والمشتركة بين عدة قطاعات ، في سبيل تفادي الإزدواجية وتعزيز التضافر .

15 – يدعو الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة ويطلب من الأمين التنفيذي القيام بالأنشطة الداخلة في دائرة مسئوليتهما المبينة في برنامج العمل حتى الإجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ، كمرحلة أولى في تنفيذ برنامج العمل .

16 – يدعو الأطراف وفقاً لما تم تبينه من إحتياجات واولويات إلى ، عقد ورش وطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز القدرات في سبيل التعاون الناجح ونقل ونشر وإمتصاص التكنولوجيات السليمة بيئياً .

17 – يقرر أن تقوم اللجنة الإستشارية غير الرسمية لآلية غرفة تبادل المعلومات ، بما يلي إعمالاً للمقرر 14/5

(أ) إسداء المشورة بشأن وضع مقترحات عن الدور الذي يمكن أن تقوم به آلية تبادل المعلومات بوصفها آلية مركزية لتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيات ، في سبيل تسهيل نقل التكنولوجيا والتعاون فيها وفي سبيل تعزيز وتسهيل التعاون التقني والعلمي المتصل بالحفظ والإستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، وللتكنولوجيات التي تستعمل الموارد الجينية :

(ب) إصدار إرشادات لتنفيذ عقدات وطنية لآلية تبادل المعلومات بالنسبة للأطر العادية أو المتشابهة ، لتبين إتاحة التكنولوجيات ذات الصلة لتعزيز التعاون الدولي وتسهيل التشغيل المتبادل بالأنظمة الموجودة على صعيد تبادل المعلومات الوطني والدولي ، بما في ذلك قواعد بيانات التكنولوجيا وبراءات الإختراع .

(ج) المساعدة في تنفيذ مقترحات لتعزيز آلية تبادل المعلومات بوصفها آلية مركزية لتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيات ، لتسهيل وتعزيز نقل التكنولوجيا والتعاون فيها وتعزيز التعاون التقني والعلمي كما أقره مؤتمر الأطراف .

18 – يقرر إنشاء فريق مخصص من الخبراء التقنيين معني بنقل التكنولوجيا والتعاون فيها ، يقوم بمساعدة الأمين التنفيذي في المهام الآتية :

(أ) إعداد مقترحات عن الخيارات المتعلقة بتطبيق التدابير والآليات المؤسسية والإدارية والتشريعية والسياسية ، شاملة أفضل الممارسات وكذلك للتغلب على الحواجز وتسهيل الحصول على التكنولوجيات وامتصاصها في مجال الملكية العامة والتكنولوجيات الموجودة تحت يد مالكين لها ، لدى البلدان النامية والبلدان ذات الإقتصاد الإنتقالي .

(ب) إستكشاف إمكانيات وآليات التعاون مع العمليات الجارية في إتفاقيات ومنظمات دولية مثل فريق الخبراء التابع لـ UNFCCC بشأن نقل التكنولوجيا :

كي تنظر في ذلك الهيئة الفرعية في إجتماع يسبق الإجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف .

19 – تناشد الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية أن تقدم المساندة المالية والتقنية والتدريب ، حسب مقتضى الحال ، للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل .

المرفق

مشروع عناصر برنامج للعمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي

1- ان الهدف من برنامج العمل هذا هو وضع خطة عمل جدية وفعالة لتعزيز تنفيذ المادتين 16 إلى 19 بالاضافة الى الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، وذلك بتحسين نقل التكنولوجيات الضرورية لكفالة تنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية وتحسين امكانيات الاستفادة من هذه التكنولوجيات، وكذلك دعم الهدف الرامي الى احداث انخفاض كبير في المعدل الحالي لضياع التنوع البيولوجي على المستوى العالمي والاقليمي والوطني بحلول عام 2010. وسوف يساهم تنفيذ برنامج العمل هذا أيضا في تحقيق غايات الألفية للتنمية بغية ضمان الاستدامة البيئية واستئصال الفقر والجوع المفرطين بحلول عام 2015.

2- ان النقل الناجح للتكنولوجيا والتعاون التكنولوجي يقتضي وجود نهج متكامل بقيادة البلدان على المستوى الدولي والاقليمي بالاضافة الى المستوى الوطني والمستوى القطاعي، بالاستناد الى التعاون بين مختلف أصحاب المصالح، بما فيهم القطاع الخاص والحكومات والمجتمعات الأصلية والمحلية، والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات التمويلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وذلك لتعزيز الأنشطة بشأن تقييمات التكنولوجيا ونظم المعلومات، وانشاء بيئات تمكينية، وبناء القدرة، وآليات مساندة التنفيذ.

3- ان تنفيذ الأنشطة المذكورة في برنامج العمل هذا لن يؤخر النقل الفوري للتكنولوجيات، وفقا للمواد من 16 الى 18 من الاتفاقية، في الحالات التي حددت بالفعل فيها الاحتياجات التكنولوجية وفرص نقل التكنولوجيات السليمة، والتي تضمن بالفعل فيها البيئة التمكينية نجاح نقلها وتكييفها واستيعابها.

4- في تنفيذ برنامج العمل هذا أن الأطراف والحكومات والمنظمات والعمليات الدولية والإقليمية وكذلك المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة مدعوة إلى أن تراعي اعتبارات الاستراتيجيات التالية :

(أ) في ضوء الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية المتغيرة تغيراً واسعاً بين البلدان ، إن نقل التكنولوجيا ولاسيما تقييم احتياجات التكنولوجيا وما يرتبط بها من احتياجات بناء أو تعزيز القدرة ، هو حتماً عملية مدفوعة من البلدان ذاتها ؛

(ب) أن إشراك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين والتشاور معهم إنما هما مفتاح النقل النجاح ونشر التكنولوجيا في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

(ج) يجب اعطاء الاعتبار لتحديد وتسهيل استعمال الحلول المحلية للمسائل المحلية، لأن معظم الحلول الابتكارية غالبا ما تطور محليا، ولكنها تظل غير معروفة لمجتمع اوسع من المستعملين المحتملين.

(د) إن تعزيز أنظمة الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية ، التي توفر أموراً منها الحصول على المعلومات بشأن التكنولوجيات الموجودة ، لأغراض الاتفاقية ، وتحسين آلية تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية ، بوصفها بوابة مركزية لأنظمة الإعلام هذه ، أمر جوهري لتطبيق المادتين 16 و 18 من الاتفاقية ؛

(هـ) إن إيجاد شراكات ابتكارية ، تشارك فيها الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة للبحث ، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الوطنيون والمحليون ، إنما هي شرط مسبق جوهري لإيجاد البيئات التمكينية التي تؤدي إلى النقل الناجح للتكنولوجيات ؛

(و) في ضوء الأنشطة العديدة المستمرة بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي في اطار البرامج والمبادرات القائمة، يجب اعطاء اهتمام خاص لانشاء أساليب التضافر مع تلك البرامج والمبادرات من أجل تجنب ازدواج العمل ،

(ز) إن بناء أو تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية على جميع المستويات وخصوصا في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية، إنما هو أمر ذو أهمية قصوى لتنفيذ برنامج العمل الحالي ؛

العنصر 1 من البرنامج : تقييمات التكنولوجيا

إن تقييم التكنولوجيا هو مجموعة من الأنشطة التي تقود البلدان زمامها ، وتشمل أصحاب المصلحة في عملية تشاورية لتبين وتحديد احتياجات الأطراف ، استجابة للسياسات والأولويات الوطنية، خصوصاً البلدان النامية والبلدان الاقتصادات الانتقالية ، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، أو التكنولوجيا التي تستعمل الموارد الجينية ، وفيما يختص ببناء أو تعزيز القدرة العلمية والقانونية والإدارية ، والتدريب . وعلاوة على ذلك، يجب أن يحدد التقييم، اذا كان ذلك ملائما، المنافع والتكاليف والمخاطر المحتملة لهذه التكنولوجيات.

الهدف: الاحتياجات التكنولوجية وما يتصل بها من احتياجات لبناء قدرة الأطراف تحدد استجابة للأولويات والسياسات الوطنية، كما تحدد أيضا المنافع والتكاليف والمخاطر المحتملة للتكنولوجيات.

الهدف التشغيلي 1-1 : تنفذ التقييمات الخاصة بالاحتياجات التكنولوجية حسبما هو ملائم، بمشاركة أصحاب المصلحة، وفقا للأنشطة المتوقعة في برامج العمل المواضيعية والمشتركة بين عدة قطاعات في اطار الاتفاقية وتمشيا مع الأولويات الوطنية، كما هي محددة في استراتيجية التنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية.

الأنشطة :

1-1-1 القيام ، وفقا للأنشطة المتوقعة في برامج العمل المواضيعية والمشتركة بين عدة قطاعات في اطار الاتفاقية وتمشيا مع الأولويات الوطنية، باعداد تقييمات تكنولوجية تتناول ما يلي:

(أ) احتياجات وفرص التكنولوجيا في القطاعات ذات الصلة.

(ب) الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرة.

الهدف التشغيلي 1-2 تنفذ تقييمات الوقع المخاطر حسبما هو ملائم بمشاركة أصحاب المصلحة.

الأنشطة :

1-2-1 القيام اذا كان ذلك ملائما، باعداد تقييمات تتسم بالشفافية للوقع و/أو تحليلات المخاطر بشأن المنافع والمخاطر والتكاليف المحتملة المرتبطة بادخال التكنولوجيات التي لم تعرف بعد مخاطرها ومنافعها..

1-2-2 نشر التقييمات والخبرات المتصلة بها على الصعيدين الوطني والدولي

الفاعلون الرئيسيون: اطراف اتفاقية التنوع البيولوجي، في تعاون مع اصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين وبمساندة من مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولية حسب مقتضى الحال.

زمن التنفيذ: الزمن جاري

الهدف التشغيلي 1-3: معلومات عن منهجيات تقييم التكنولوجيا والاحتياجات متاحة على نطاق واسع للأطراف من خلال آلية تبادل المعلومات ووسائل أخرى حسب مقتضى الحال.

الأنشطة:

1-3-1 جمع معلومات عن منهجيات تقييم احتياجات التكنولوجيا وتحليل قابلية التطبيق واحتياجات التواؤم مع التكنولوجيات في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وللتكنولوجيات التي تستخدم الموارد الجينية، ونشر هذه المعلومات من خلال آلية تبادل المعلومات أو وسائل أخرى حسب مقتضى الحال.

الفاعل الرئيسي: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في التعاون مع المنظمات ذات الصلة وباسهام من الأطراف والحكومات.

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

العنصر 2 من البرنامج: انظمة الاعلام

وضع أو تعزيز أنظمة وطنية واقليمية ودولية لجمع ونشر المعلومات عن نقل التكنولوجيا والتعاون التقني والعلمي، بما في ذلك انشاء شبكات فعالة من قواعد البيانات الاليكترونية للتكنولوجيات ذات الصلة وهو انشاء اعترف به كأداة تسهل نقل التكنولوجيات في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي والتكنولوجيا التي تستعمل الموارد الجينية. والأنشطة التي تبذل تحت هذا العنصر من البرنامج ينبغي أن تبني على ما يوجد من مبادرات وبرامج بقصد تعزيز تضافر الجهود وتفادي الازدواجية في العمل. وعلى الصعيد الدولي ان هذه الأنظمة، باستعمالها غرفة تبادل المعلومات ستقوم بأمور منها تقديم المعلومات عن اتاحة التكنولوجيات ذات الصلة، مع بارامتراتها التقنية وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وبيانات عن براءات الاختراع (أصحاب البراءات وتاريخ انتهائها، ونماذج العقود والتشريع المرتبط بها وما تم بينه من احتياجات تكنولوجية لدى الأطراف وكذلك دراسات حالات وأفضل الممارسات بشأن التدابير والآليات الرامية الى ايجاد بيئة تمكينية لنقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي.

الهدف: أنظمة اعلامية وطنية واقليمية ودولية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها، توفر معلومات شاملة ذات صلة لتشجيع نقل التكنولوجيا والتعاون فيها

الهدف التشغيلي 2-1: ان آلية تبادل المعلومات هي آلية مركزية لتبادل المعلومات وتسهيل نقل التكنولوجيا والتعاون التقني والعلمي ذي الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي، مما يتيح التوصل الى المعلومات بشأن احتياجات التكنولوجيا على الصعيد الوطني والتكنولوجيات الموجودة تحت يد مالكين لها والتكنولوجيات الداخلة في نطاق الملكية العامة، بما في ذلك التوصل الى قواعد بيانات التكنولوجيات الموجودة والى معلومات عن أفضل الممارسات لانشاء بيئات تمكينية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

الأنشطة

2-1-1 ايجاد صفحات ويب ووثائق اعلام مطبوعة تتيح التوصل الى المعلومات بشأن المبادرات وقواعد البيانات ذات الصلة بنقل التكنولوجيا والتعاون فيها

الفاعل الرئيسي: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في تعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة

زمن التنفيذ: الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف

2-1-2 وضع مقترحات لتعزيز آلية تبادل المعلومات، بما في ذلك عقدها الوطنية، بوصفها آلية رئيسية لتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيات، وتسهيل نقل التكنولوجيا والتعاون فيها ولتعزيز التعاون التقني والعلمي المتعلق بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وفي سبيل تسهيل الحصول على التكنولوجيات التي تستعمل الموارد الجينية.

2-1-3 وضع مشورة وارشاد عن استعمال الأشكال أو الاستمارات الجديدة لتبادل المعلومات والبروتوكولات والمعايير بما يكفل امكانية التشغيل التبادلي بين الأنظمة الموجودة ذات الصلة المطبقة في تبادل المعلومات الوطنية والدولية، بما في ذلك قواعد البيانات المتعلقة بالتكنولوجيا وبراءات الاختراع

زمن التنفيذ : الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف

2-1-4 وضع مقترحات لتعزيز آلية تبادل المعلومات بوصفها آلية مركزية لتبادل المعلومات عن التكنولوجيا ، ولتسهيل وتعزيز نقل التكنولوجيا ولتعزيز التعاون التقني والعلمي على نحو ما أقره مؤتمر الأطراف في تضافر كامل مع المبادرات والآليات المماثلة الموجودة لدى اتفاقيات ومنظمات دولية أخرى

الفاعل الرئيسي: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في تعاون مع اللجنة الاستشارية غير الرسمية لآلية تبادل المعلومات، والأطرالاف والمنظمات والمبادرات ذات الصلة بمساندة من مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولية ذات الصلة حسب مقتضى الحال. ويمكن استعراض هذا الترتيب بعد مضي فترة اختبار معقولة.

زمن التنفيذ : المؤتمر التاسع لمؤتمر الأطراف ثم زمن جاري بعد ذلك.

الهدف التشغيلي 2-2 *: تبين فرص انشاء أو تعزيز أنظمة الاعلام الوطنية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها، مع مشاورة أصحاب المصلحة وباسهام منهم.*

الأنشطة:

2-2-1 تجميع المعلومات عن الأنظمة الاعلامية الوطنية والاقليمية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها، بما في ذلك تبين أفضل الممارسات والاحتياجات الى مزيد من التحسين، خصوصا فيما يتعلق بامكانية الوصول الى تلك الأنظمة لجميع أصحاب المصلحة خصوصا مجتمعات السكان الأصليين والمحليين، وكذلك معلومات عن القدرة والموارد البشرية المتاحة والمحتاج اليها.

الفاعل الرئيسي: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي باسهام من الأطراف وتعاون مع المنظمات ذات الصلة حسب مقتضى الحال وبمساندة من مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولية ذات الصلة، حسب مقتضى الحال,

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف، ثم الزمن جاري

2-2-2 وضع أو تعزيز أنظمة الاعلام الوطنية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها

الفاعلون الرئيسيون: الأطراف في تعاون مع الأمانة والمنظمات ذات الصلة حسب مقتضى الحال وبمساندة منن مرفق البيئة العالمية ومنظمات التمويل الدولية ذات الصلة حسب مقتضى الحال.

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف

الهدف التشغيلي 2-3*: انشاء أو تعزيز أنظمة وطنية للاعلام خصوصا الأنظمة التي تعمل من خلال آليات وطنية لتبادل المعلومات، وتكون متصلة اتصالا فعالا بالأنظمة الدولية الاعلامية وتسهم بفعالية في نقل التكنولوجيا ونشرها وامتصاصها، وفي تبادل التكنولوجيات بما في ذلك نقلها بين الجنوب والجنوب.*

الأنشطة :

2-3-1 وضع أو تحسين أنظمة وطنية لتبادل الاعلام عن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها، في تشاور مع أصحاب المصلحة بقصد تعزيز الحوار بين حائزي التكنولوجيا ومن ينتظر أن يستعملوها، وذلك من خلال وسائل تشمل تطبيق طرائق وأساليب لكفالة ما يلي:

(أ) الربط الفعال بما زيوجد من أنظمة اعلامية وطنية واقليمية ودولية.

(ب) سهولة توصل السكان الاصليين والمحليين وجميع أصحاب المصلحة الى تلك الأنظمة وجعلها متمشية مع ظروفهم.

(ج) معلومات عن الاحتياجات المحلية في سبيل التواؤم والقدرة على ذلك، على أن يتم توصيل تلك المعلومات بقنوات فعالة الى الأنظمة الوطنية.

الفاعلون الرئيسيون: أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي في تشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين وبمساندة من المنظمات ذات الصلة ومن مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولية ذات الصلة حسب مقتضى الحال.

زمن التنفيذ: المؤتمر التاسع لمؤتمر الاطراف

الهدف التشغيلي 2-4: تعزيز ايجاد أنظمة اعلامية اقليمية ودولية لتسهيل نقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

أنشطة

2-4-1 بدء وتنفيذ مشاورات بين المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بقصد تبين الخيارات لتحقيق مزيد من التعاون الاقليمي والدولي في وضع أو تحسين أنظمة الاعلام المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

الفاعلون الرئيسيون: المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بمساندة من المانحين الوطنيين والاقليميين والدوليين ومن الحكومات الوطنية وبتأ ييد من مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولية ذات الصلة حسب مقتضى الحال.

2-4-*2* تجميع المعلومات بشأن الأنظمة الاعلامية الاقليمية والدولية شاملة أفضل الممارسات والفرص لمزيد من التنمية وجعل تلك المعلومات متاحة من خلال آلية تبادل المعلومات ومن خلال وسائل أخرى حسب مقتضى الحال.

الفاعل الرئيسي: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي مع اسهام من الأطراف وبتعاون مع المنظمات ذات الصلة حسب مقتضى الحال وبمساندة من مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولية ذات الصلة حسب مقتضى الحال.

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأ طراف، ثم الزمن جاري.

2-4-3 تبين وتنفيذ تدابير لاستحداث أو لتعزيز أنظمة الاعلام لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها، بما في ذلك على المستوى المحلي.

العامل الرئيسي: الأطراف في تعاون مع أمانة الاتفاقية والمنظمات ذات الصلة حسب مقتضى الحال وبمساندة من مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولي ذات الصلة، حسب مقتضى الحال.

زمن التنفيذ: الزمن جاري

العنصر 3 من البرنامج : انشاء بيئات تمكينية

ان انشاء بيئات تمكينية أمر يشير الى أنشطة الحكومات على المستويين الوطني والدولي، الرامية الى ايجاد بيئة مؤسسية وادارية وتشريعية وسياسية تؤدي الى نقل التكنولوجية الخاصة بالقطاعين الخاص والعام والى امتصاص التكنولوجيا المنقولة والرامية الى ازالة الحواجز التقنية والتشريعية والادارية التي تعرقل نقل التكنولوجيا وامتصاص التكنولوجيا على نحو لا يتمشى والقانون الدولي. والبيئات التمكينية المتعددة الجوانب في كلتا البلدان المتقدمة والنامية هي آداة ضرورية لتعزيز وتسهيل النقل الناجح والمستدام للتكنولوجيات لأغراض اتفاقية التنوع البيولوجي. ومثل تلك الأنشطة الحكومية يمكن أن تركز على أمور منها: المؤسسات الوطنية للبحث والابتكار التكنولوجي، ركائز أسواق التكنولوجيا القانونية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي، والمؤسسات التشريعية التي تقوم بادخال كودات ومعايير وبتخفيض المخاطر وبحماية حقوق الملكية الفكرية، في الحالات التي تكون فيها غير متمشية مع القانون الدولي.

4هدف: تبين وتنفيذ أطر مؤسسية وادارية وتشريعية وسياسية تؤدي الى نقل التكنولوجيا الخاصة بالقطاعين العام والخاص والى التعاون فيها، مع مراعاة العمل الموجود فعلا التي تبذله المنظمات والمبادرات الدولية.

الهدف التشغيلي 3-1: ايجاد ارشاد ومشورة لتطبيق الخيارات المتعلقة بالتدابير والآليات الرامية الى تسهيل الحصول على التكنولوجيات ونقلها في نطاق الملكية العامة وعلى التكنولوجيات الموجودة تحت يد مالكين ولها صلة باتفاقية التنوع البيولوجي، وتشجيع التعاون التكنولوجي.

الأنشطة:

3-1-1اعداد دراسات تقنية تواصل استكشاف وتحليل دور حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي وتبين الخيارات الاحتمالية لزيادة تضافر الجهود والتغلب على الحواجز التي تعرقل نقل التكنولوجيا والتعاون فيها، بما يتمشى والفقرة 44 من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

الفاعلون الرئيسيون: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، الوايبو، والمنظمات الأخرى ذات الصلة

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف

3-1-2 تجميع معلومات واعداد ارشاد بشأن الأطر المؤسسية والادارية والتشريعية والسياسية التي تسهل الحصول على التكنولوجيات الداخلة في نطاق الملكية العامة وتسهل تحويرها وامتصاصها وكذلك التكنولوجيات الموجودة تحت يد مالكين، خصوصا لدى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير والآليات التي تؤدي الوظائف الآتية:

(أ) تعزز ايجاد بيئة تمكينية في البلدان النامية في سبيل التعاون في التكنولوجيات ذات الصلة ونقلها وامتصاصها ونشرها،

(ب) توفير حوافز للعاملين في القطاع الخاص وكذلك لمؤسسات البحث العامة في الأطراف من البلدان المتقدمة النمو، وفقا للالتزامات الدولية الموجودة، في سبيل تشجيع التعاون ونقل التكنولوجيات الى البلدان النامية، مثلا من خلال برامج لنقل التكنولوجيا أو مشروعات مشتركة،

(ج) تعزيز ودفع الحصول، من باب الأولوية، للأطراف على النتائج والمنافع الناشئة عن التكنولوجيات القائمة على أساس الموارد الجينية التي توفرها الأطراف وفقا للمادة 19-2 من الاتفاقية ولتعزيز المشاركة الفعلية في البحث التكنولوجي المتعلق بهذا المجال، من جانب الأطراف المذكورة،

(د) تعزيز نهوج ووسائل ابتكارية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها مثل الشراكات التي من النمط2، وفقا لنتيجة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة أو لعمليات تحويل بين الفاعلين.

الفاعل الرئيسي: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، بمساعدة فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بنقل التكنولوجيا والتعاون فيها، وعلى أساس اسهام من الأطراف ومن المنظمات الدولية ذات الصلة.

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ثم الزمن جاري

الهدف التشغيلي 2: استحداث وتنفيذ أطر وطنية مؤسسية وادارية وتشريعية وسياسية لتسهيل التعاون والحصول على التكنولوجيات، وتحويرها وامتصاصها في نطاق الملكية العامة وعلى التكنولوجيات الموجودة تحت يد مالكين ولها صلة باتفاقية التنوع البيولوجي، وتعزيز التعاون التقني والعلمي بما يتمشى والأولويات الوطنية وما يوجد من التزامات دولية

الفاعلون الرئيسيون: الحكومات الوطنية في تعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين وبمساندة من المنظمات الدولية ذات الصلة وكذلك من مرفق البيئة العالمية ومنظمات التمويل الدولية والأمانة حسب مقتضى الحال

الأنشطة:

المرحلة الأولى (المرحلة التحضيرية):

3-2-1 تبين أصحاب المصلحة ذوي الصلة ومصادر المعلومات

3-2-2 تصميم وتنفيذ آليات للاشراك الفعلي لأصحاب المصلحة ومشاركتهم

3-2-3 حسب مقتضى الحال سيجري استعراض في تعاون مع أصحاب المصلحة لما يوجد من سياسات وبرامج وتبين ما قد يوجد من عوائق تعرقل نقل التكنولوجيا ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي واحتياجات بناء القدرة والمجالات ذات الأولوية لاتخاذ التدابير السياسية. وينبغي أيضا أن تتبين الدراسة الخطوات اللازمة، أن وجدت، لتحسين البحث الوطني والاستراتيجيات التكنولوجية والأدوات الأخرى للتخطيط السياسي، تبعا لذلك.

3-2-4 مكرر تبين ومساندة الفرص والمبادرات القائمة على أساس المجتمعات، لايجاد تكنولوجيات لكسب العيش المستدام، تطبق على الصعيد المحلي، وتسهيل السعي الى تلك الفرص على مستوى المجتمعات المحلية.

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف، مع القيام باستعراضات لاحقة اذا اقتضت الحال.

تمشميا مع الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية ذات الصلة، وفي تضافر مع الأنشطة المنظورة في نطاق مجالات البرنامج والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات في ظل الاتفاقية:

3-2-5 تنفيذ تدابير وآليات مؤسسية وادارية وتشريعية وسياسية لتشجيع انشاء بيئات تمكينية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ويكون من شأنها تسهيل الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة وتحويرها وامتصاصها والتي من شأنها أن توفر تعاونا بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب.

3-2-6 اتخاذ أطر قانونية وتنظيمية حيثما يقتضي الأمر وتوفير حوافز لفاعلي القطاع الخاص وكذلك للمؤسسات العامة للبحث في البلدان المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية، بقصد التشجيع على نقل التكنولوجيات الى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي.

3-2-7 تشجيع وتسهيل التقاسم ونقل المعارف والتكنولوجيات، من مجتمع الى مجتمع، من خلال وسائل مثل تبادل العاملين في مجال المجتمعات، والورش والنشرات.

3-2-8 تشجيع وتعزيز حصول الأطراف، من باب الأولوية، على نتائج ومنافع ناشئة عن التكنولوجيات التي تقوم على الموارد الجينية التي توفرها تلك الأطراف، وفقا للمادة 19-2 من الاتفاقية، وتعزيز المشاركة الفعالة في البحث التكنولوجي المتصل بهذا المجال من جانب الأطراف الآنفة الذكر.

3-2-9 تشجيع برامج البحث المشتركة ذات براءات الاختراع التي يحوزها أصحابها حيازة مشتركة أو غير ذلك من الحماية التي توفرها حقوق الملكية الفكرية وكذلك الآليات الأخرى الرامية الى تسهيل نقل التكنولوجيات التي تستعمل الموارد الجينية.

3-2-10 تعزيز التعاون ونقل التكنولوجيا من خلال نهوج ابتكارية مثل الشراكات من النمط 2 أو التحويلات بين الفاعلين.

3-2-11 تعزيز مؤسسات البحث الوطنية في سبيل التكيف ومواصلة تطوير التكنولوجيات المستوردة، بما يتمشى باتفاق النقل الخاص بتلك التكنولوجيات ويتمشى والقانون الدولي، وكذلك استحداث واستعمال تكنولوجيات سليمة من الناحية البيئية.

3-2-12 نشر الخبرات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي.

زمن التنفيذ: الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف ثم بعد ذلك استعراض مستمر حسب مقتضى الحال

العنصر 4 من البرنامج: بناء القدرة وتعزيزها

ان بناء أو تعزيز القدرة التقنية والعلمية والمؤسسية والادارية هي قضية ذات أهمية تشمل مختلف القطاعات في سبيل اجراء تقييمات للتكنولوجيا تكون فعالة وتجري في أوانها الصحيح، في سبيل بناء وتعزيز أنظمة الاعلام الوطنية أو الاقليمية الخاصة بالتكنولوجيا وفي سبيل انشاء بيئات تمكينية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها. والأنشطة التي تجري في نطاق هذا العنصر من البرنامج ينبغي أن تبني على ما يوجد من مبادرات وبرامج، مثلا بموجب اتفاقيات أخرى واتفاقات دولية أخرى، بغرض زيادة تضافر الجهود وتفادي ازدواجية العمل. وينبغي فهم المنافع الطويلة الأجل الناشئة عن نقل التكنولوجيا باعتبارها استثمارات من جانب المؤسسات والمبادرات ذات الصلة.

هدف : أن تكون القدرة التقنية والعلمية والمؤسسية والادارية، قدرة وافية للتعاون الفعال والنقل والنشر والامتصاص للتكنولوجيا، وكذلك للتعاون التقني والعلمي

الهدف التشغيلي 1: أن تكون القدرة التقنية والعلمية والمؤسسية والادارية وافية في سبيل اجراء تقييمات تكنولوجيا وطنية تكون فعالة وفي وقتها الصحيح.

الأنشطة:

4-1 توفير المساندة المالية والتقنية والتدريب من جانب المنظمات والمبادرات الدولية والاقليمية والوطنية على نحو يتمشى وبناء أو تعزيز القدرة على اجراء تقييمات تكنولوجية وطنية فعالة وفي أوانها الصحيح.

الفاعلون الرئيسيون: المنظمات والصناديق الدولية والاقليمية والوطنية حسب مقتضى الحال.

زمن التنفيذ: وقتا جاري ابتداء من الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف

الهدف التشغيلي2 *: أن تكون القدرة التقنية والعلمية والمؤسسية والادارية وافية لاستحداث أو تعزيز وللتشغيل الفعال للانظمة الاعلامية الوطنية والاقليمية والدولية في سبيل نقل التكنولوجيا والتعاون فيها فيما يتصل باتفاقية التنوع البيولوجي.*

الأنشطة :

4-1-2 تقييم احتياجات وفرص استحداث أو تعزيز أو التشغيل الفعال للأنظمة الاعلامية الوطنية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها، بما في ذلك تحليل المخاطر وتقييم الوقع.

الفاعلون الرئيسيون: **الأطراف من البلدان النامية ومن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي في تعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين وبمساندة من المنظمات الدولية ذات الصلة حسب مقتضى الحال وكذلك بمساندة من مرفق البيئة العالمية ومنظمات التمويل الدولية ذات الصلة.**

***زمن التنفيذ*: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.**

4-2-2 توفير المساندة المالية والتقنية والتدريب لتحسين قدرة الأنظمة الوطنية الاعلامية المتعلقة بتجميع ونشر المعلومات بشأن الاحتياجات والفرص في مجال نقل التكنولوجيا، ولا سيما فيما يتعلق بالقدرة على التطبيق الفعال والاستعمال الفعال لتكنولوجيات الاعلام الالكترونية، في تضافر كامل بين الجهود مع ما يوجد من مبادرات وبرامج.

الفاعلون الرئيسيون: مرفق البيئة العالمية والمنظمات والصناديق الدولية والاقليمية والوطنية، حسب مقتضى الحال،

زمن التنفيذ: الزمن جاري ابتداء من الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

الهدف التشغيلي 3: أن تكون القدرة التقنية والعلمية والمؤسسية والادارية وافية لاستعراض السياسات والبرامج الوطنية وتبين الحواجز التي تعرقل نقل التكنولوجيا ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي واحتياجات بناء القدرة والمجالات ذات الأولوية للخطوات السياسية.

الأنشطة:

4-3 قيام المؤسسات والمبادرات الدولية والاقليمية والوطنية ذات الصلة بتوفير المساندة المالية والتقنية والتدريب، حسب مقتضى الحال في سبيل بناء أو تعزيز القدرة على استعراض ما يوجد من سياسات وبرامج وتبين ما قد

يوجد من عوائق تعرقل التعاون ونقل التكنولوجيا المتصلة باتفاقية التنوع البيولوجي وباحتياجات بناء القدرة وبالمجالات ذات الأولوية لاتخاذ الخطوات السياسية.

الفاعلون الرئيسية : الأطراف من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، في تعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين وبمساندة من المنظمات الدولية ذات الصلة، حسب مقتضى الحال، وكذلك بمساندة من مرفق البيئة العالمية ومن منظمات التمويل الدولية ذات الصلة.

زمن التنفيذ: الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف ثم الزمن جاري

الهدف التشغيلي4 : *أن تكون القدرة التقنية والعلمية والمؤسسية والادارية وافية لتنفيذ تدابير وآليات تنشئ بيئة تؤدي الى نقل التكنولوجيا والتعاون فيها على صعيد القطاعين الخاص والعام والى امتصاص التكنولوجيا المنقولة.*

4-4 على أساس الاحتياجات والأولويات التي تبينتها البلدان أن تقوم المنظمات والمبادرات الدولية والاقليمية والوطنية ذات الصلة، حسب مقتضى الحال، بتعزيز البيئات التمكينية لنقل التكنولوجيا والتعاون فيها ، وامتصاصها ولا سيما فيما يتعلق بالأمور الآتية:

4-4-1 – على أساس الإحتياجات والخبرات التي تبينها البلدان تقدم المنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية ما يلزم من مساندة مالية وتقنية وتدريب لتهيئة البيئات التمكينية لنقل التكنولوجيا والتعاون ولاسيما فيما يتعلق بما يلي :

(أ) بناء القدرة السياسية والقانونية والادارية

(ب) تسهيل الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة الموجودة تحت يد مالكين لها، بما يتمشى والمادة 16-2.

(ج) توفير حوافز أخرى مالية وغير مالية لنشر التكنولوجيات ذات الصلة.

(د) بناء قدرات أصحاب المصلحة وتمكينهم خصوصا من ينتمون الى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين، فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات ذات الصلة واستعمالها.

(ه) توفير المساندة المالية والتقنية والتدريب لتحسين قدرة معاهد البحث الوطنية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، في سبيل تنمية التكنولوجيات وتحويرها ونشرها وفي سبيل مواصلة تطوير التكنولوجيات المستوردة بما يتمشى والاتفاق الخاص بنقل تلك التكنولوجيات ومع القانون الدولي، بما في ذلك من خلال الزمالات ومن خلال برامج التبادل الدولي.

(و) مساندة استحداث وتشغيل مبادرات اقليمية أو دولية للمساعدة على نقل التكنولوجيا والتعاون فيها وكذلك على التعاون العلمي والتقني، خصوصا في مجال المبادرات التي ترمي الى تسهيل التعاون بين الجنوب والجنوب واستحداث تكنولوجيات جديدة بجهد مشترك بين الجنوب والجنوب.

الفاعلون الرئيسيون: مرفق البيئة العالمية والمنظمات والصناديق الدولية والاقليمية والوطنية حسب مقتضى الحال.

زمن التنفيذ: الزمن جاري ابتداء من الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف

26- متابعة القمة العامية للتنمية المستدامة وبرنامج العمل المتعدّد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010 والخطة الإستراتيجية وعمليات الإتفاقية لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010

إن مشروع القرار هذا مأخوذ من الفقرات 1-2 و 4-8 من التوصية 3 الصادرة عن اجتماع ما بينالدورات المعني ببرنامج عمل مؤتمر الأطراف حتى عام 2010 (UNEP/CBD/COP/7/5) المرفق .

إن مؤتمر الأطرف يقرر :

1- عند القيام باستعراضات متعمقة لما يوجد من مجالات مواضيعية وقضايا شاملة لعدة قطاعات ، ينبغي أن ينظر في البنود التي بينت القمة العالمية للتنمية المستدامة أنها أولويات ، مثل تخفيف وطأة الفقر ، والصحة البشرية ، والمجتمعات المستدامة

ووسائل العيش ، والنقاط الساخنة والشبكات الإيكولوجية والممرات الإيكولوجية ينبغي أن ينظر فيها في اتصال ببرامج العمل القائمة .*

2- يتبين مؤتمر الأطراف، بالنسبة لكل اجتماع قادم، الطرائق المناسبة لمعالجة القضايا ذات الأهمية الجابّة، بما في ذلك المعالجة داخل القطاع الوزاري، لاسيما القضايا الاجتماعية / الاقتصادية ذات الصلة التي تبينتها القمة العالمية للتنمية المستدامة.

3- *يوصي* بأن يقوم مؤتمر الأطراف شاملا قطاعه الوزاري إن أمكن، في كل اجتماع له حتى عام 2010 ، بتقييم حالة التقدم بما في ذلك العقبات، نحو تحقيق غايات الخطة الاستراتيجية وأهداف الاتفاقية لعام 2010 ، وتحقيق غايات تنمية الألفية، باعتبار تلك الحالة بنداً صريحاً من بنود جدول الأعمال ؛ *يوصي* بأن يقوم مؤتمر الأطراف، عند نظره في التقدم المحرز في الانجاز، باستعراض فعالية عمليات الاتفاقية كذلك في تسهيل ذلك الانجاز.

4- *يوصي* بألاّ تستعرض بتعمق إلا ستة بنود فقط في أي اجتماع من اجتماعات الأطراف، وأن تعالج بطريقة متماسكة القضايا الشاملة عدة قطاعات، على أن تراعي تلك الطريقة المتطلبات والخصائص المختلفة لتلك القضايا.

5- *يوصي* بالحفاظ على بعض المرونة في برنامج العمل المتعدد السنوات لإمكان استيعاب القضايا العاجلة الطارئة .

6- *يعتمد* برنامج العمل يعتمد برنامج العمل المتعدد السنوات المرفق بهذه التوصية.

7- يقرر إنشاء فريق مخصص من الخبراء التقنيين بشأن التنوع البيولوجي الجذري لمساعدة الهيئة الفرعية في عملها بشأن هذا الموضوع . وشروط تكليف فريق الخبراء واردة في المرفق الثاني بالمقرر الحالي .

مرفق

برنامج العمل المتعدد السنوات المقترح لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010

	قضايا جديدة للنظر فيها بتعمق	**الاستعراض المتعمق للعمل الجاري في نطاق المجالات المواضيعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات**	**القضايا الاستراتيجية لتقييم ما يحرز من تقدم أولمساندة التنفيذ***
الاجتماع الثامن للأطراف	1- التنوع البيولوجي الجزُري	1- التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة 2- المبادرة العالمية للتصنيف 3- الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع (ريثما يصدر مقرر عن الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف) 4- التربية وتوعية الجمهور 5- المادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام	1- التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعة التقدم نحو إدراك هدف 2010 وغايات تنمية الألفية (الأهداف العالمية وما يتصل بها من تدابير ، مثل الرصد والمؤشرات واتجاهات التنوع البيولوجي) 2- تنقيح الآليات المساندة للتنفيذ (مثل الآلية المالية ، وغرفة تبادل المعلومات ، ونقل التكنولوجيا ، وبناء القدرة)
الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف		1- التنوع البيولوجي الزراعي 2- الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات 3- الأنواع الغريبة الغازية 4- التنوع البيولوجي للغابات 5- الحوافز 6- نهج الأنظمة الإيكولوجية	1- التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعة التقدم نحو إدراك هدف 2010 وغايات تنمية الألفية (الأهداف العالمية وما يتصل بها من تدابير مثل الرصد والمؤشرات واتجاهات التنوع البيولوجي). 2- تنقيح الآليات المساندة للتنفيذ (مثل الآلية المالية وغرفة تبادل المعلومات ونقل

* عبارة " برنامج العمل " تشمل العمل على القضايا المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات

* سوف ينظر مؤتمر الأطراف في كل اجتماع له في بنود مختارة ذات صلة .

			التكنولوجيا وبناء القدرة)
الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف		1- التنوع البيولوجي للمياه الداخلية 2- التنوع البيولوجي البحري والساحلي 3- الاستعمال المستدام 4- المناطق المحمية 5- التنوع البيولوجي للجبال 6- تغير المناخ (مرتهن بنتيجة الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف)	1- التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعة التقدم نحو إدراك هدف 2010 وغايات تنمية الألفية (الأهداف العالمية وما يتصل بها من تدابير مثل الرصد والمؤشرات واتجاهات التنوع البيولوجي). 2- تنقيح الآليات المساندة للتنفيذ (مثل الآلية المالية وغرفة تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة)

المرفق الثاني

شروط تكليف فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالتنوع البيولوجي الجزري

1- بإرشاد من الخطة التنفيذية وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة وغايات الألفية للتنمية ، ومع مراعاة أمور منها هدف الإتفاقية لعام 2010 وما يتصل به من مقررات ، إن برامج العمل الجارية للإتفاقية بشأن القضايا الموضوعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات والعمل الجاري في إطار برنامج العمل لبربادوس ، وخصائص الجزر بالقياس إلى الأراضي الرئيسية ، سيقوم فريق الخبراء التقنيين المخصص بما يلي :

(أ) سيستعرض الوضع القائم والإتجاهات والتهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي الجزري ، مع إيلاء عناية خاصة بأشد المناطق عرضة لضياع التنوع البيولوجي والخاضعة لأشد تهديد بفعل العوامل الناشئة عن الأنشطة البشرية :

(ب) سيستعرض الكيفية التي يسهم بها العمل الجاري في مختلف المجالات المواضيعية والمشتركة بين عدة قطاعات في ظل إتفاقية التنوع البيولوجي والمتصلة بالعمل الجاري في إطار العمليات الأخرى وخصوصاً برنامج عمل بربادوس – كيف تسهم في تنفيذ أهداف الإتفاقية الثلاثة بشأن الأنظمة الإيكولوجية الجزرية : وسيتبين الفجوات الهامة والمصاعب مع إيلاء عناية خاصة للآليات المستعملة لمساندة التنفيذ (مثلاً : الآلية المالية ، وآلية تبادل المعلومات ، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة) : وسيسلط الضوء على أفضل الممارسات في إدارة الأنظمة الإيكولوجية الجزرية ويتبين فرص التضافر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الجزري .

(ج) سيضع إقتراحات بعمل المستقبل بشأن التنوع البيولوجي الجزري ، في سبيل تعزيز حفظ ذلك التنوع والإستعمال المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستعمال الموارد الجينية من الجزر ، شاملة .. (1) تنمية النتائج العالمية والنتائج الموجهة نحو إيجاد عمليات معينة والمؤشرات ذات الصلة : (2) تبين الفاعلين ذوي الصلة والشركاء في تنفيذ برنامج العمل : (3) مقترحات بشأن كيفية الربط بمبادرة " وهاب" (التي ترمز إلى الماء والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي ، التي وضعها الأمين العام وكيفي تساند إنجاز غايات الألفية للتنمية وغير ذلك من أهداف ذات الصلة التي تبينتها القمة العالمية للتنمية المستدامة .

بـــاء . مدة العمل

1- إن عمل فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالتنوع البيولوجي الجزري ينبغي الشروع فيه فوراً بعد الموافقة على الشروط تكليف الفريق من جانب مؤتمر الأطراف وينبغي أن يتم ذلك العمل في وقت يسمح بأن تنظر فيه الهيئة الفرعية في إجتماعها العاشر وهو الإجتماع الذي تزمع فيه الهيئة أن تنظر بتعمق في موضوع التنوع البيولوجي الجزري . ويمكن أن يرسل تقرير فريق الخبراء ، للعلم ، إلى الإجتماع الدولي للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي ينعقد لإستعراض برنامج عمل بارباروس ، موريشيوس في أغسطس 2004 .

بـــاء . تنفيذ الإتفاقية والخطة الإستراتيجية : التقييم المستقبلي للتقدم المحرز :

إن الفقرات 1-11 مشروع المقرر الآتي مأخوذة من التوصية 2 من إجتماع ما بين الدورات المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام 2010 (UNEP/CBD/COP/7/5annex) . وتم التأليف بين الفقرة 3 (أ) والفقرة 3(ب) وتكييفهما في ضوء التوصية 13/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية . والفقرات الأخرى المأخوذة من الفقرة 47 من مذكرة الأمين التنفيذي عن وضع أهداف ومؤشرات وإطار تبليغي محددة (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.3) وهي مستمدة بدورها من التوصية 13/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية . أما المرفقات الأول والرابع والخامس فهي مأخوذة من المرفقات من الأول إلى الثالث من المذكرة نفسها بينما المرفقان الثاني والثالث آتيان من مرفقات بمذكرات الأمين التنفيذي عن الأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية لبرامج العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.4 and 5) .

ان مؤتمر الأطراف :

التنفيذ الوطني والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي:

1) *يطلب* إلى الأمين التنفيذي مواصلة استكشاف طرق لتوسيع المساندة الفعلية للبدان الأطراف النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، متى كان الأمر مناسبا، في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية تتعلق بالتنوع البيولوجي. والجهد العالمي ينبغي أن يستمد من التزام وموارد المجتمع المدني في وضع وتنفيذ NBSAPs (استراتتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي) .

2) *ينوّه بان* NBSAPs بوصفها الآليات الأولية لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية، ينبغي أن تتضمن الغايات الأربع للخطة الاستراتيجية، (إذا لم تكن تتضمنها فعلا) وذلك للتمكين من تقييم وتقدير أفضل لما يحرز من تقدم في تحقيق هدف 2010.

3) *يدعو* بلدان الأطراف المتقدمة إلى مواصلة تقديم الدعم للبلدان الأطراف النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي حسب الملائم أن تعمل على إعداد مؤشرات على المستوى الوطني.

4) *يطلب* إلى الأمين التنفيذي تبليغ مؤتمر الأطراف، بشكل عاجل، بشأن الأعمال التي يطلبها المقرر 20/5، الفقرة 41، ليسمح بالمزيد من العمل الذي يجب اتخاذه لتحديد طرائق لمساندة قيام الأطراف باستعراض التنفيذ الوطني.

5) *يقرر* إنشاء أهداف وأطر زمينة محددة إضافية (متوسطة) حتى عام 2010 لتعزيز تقييم أفضل للمنجزات والتقدم المحرز نحو الخطة الاستراتيجية وأن يكفل بصفة خاصة في ذلك أن يستعمل الإطار مصادر الإعلام الموجودة بقدر الإمكان .

6) *يقرر* إنشاء جدول زمني لتقييم واستعراض الخطة الاستراتيجية للفترة 2002-2010 وتخصيص الوقت الكافي في الاجتماعات اللاحقة لمؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماعات ما بين الدورات أن تنظر في التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية والمنجزات المؤدية إلى هدف عام 2010 بشكل يتمشى مع برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف.

7) *يطلب* إلى الهيئة الفرعية للمشروة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تقوم بتقييم التغيرات في اتجاهات وحالة التنوع البيولوجي لا سيما في المعدل الجاري لخسارة التنوع البيولوجي على المستوى العالمي، ويطلب إلى الأمين التنفيذي، دعماً لهذا العمل، أن يستخدم بشكل كامل عمليات التقييم والتبليغ العالمية الأخرى مثل النظرة العالمية للبيئة والنظرة العالمية للتنوع البيولوجي والتقيم الألفي للنظم الإيكولوجية إلى جانب الآليات الإقليمية، بعقد اجتماعات لفريق الاتصال بغية تسهيل التنسيق مع تلك العمليات لأغراض الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

8) *يطلب* إلى الأمين التنفيذي الاشتراك في العمليات الناشئة من الدورات العشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالنظر في إعداد وإنشاء خطة استراتيجية حكومية دولية لدعم التنفيذ، المتصل بنتائج العملية الدولية للإدارة البيئية، وذلك لضمان أن يساهم ذلك في تنفيذ الاتفاقية.

9) *يقرر* تناول بشكل موسع الحاجة إلى تقديم المساندة المركزة وتحسين آليات المساندة القائمة عندما يتم تحديد العقبات لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، لا سيما عند النظر في نتائج تقييم العملية في تحقيق الأهداف ومهمة الخطة الاستراتيجية.

10) *يقرر* إعداد آليات لاستعراض وقع وكفاءة العمليات القائمة بموجب الاتفاقية، مثل اجتماعات مؤتمر الأطراف واللجنة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والنقاط الرئيسية الوطنية والأمانة، كجزء من العملية برمتها لتحسين عمليات الاتفاقية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

11) *يعترف بأنه* ، بغية إعداد طرائق أفضل لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، يمكن النظر في الاستعمال الكامل للخبرات المكتسبة من الاتفاقات الأخرى البيئية متعددة الأطراف، مثل الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يبادر بعمل لمتابعة المقرر 20/5، الفقرة 41، وذلك لتقديم نظرة عامة على الآليات والعميات القائمة لاستعراض التنفيذ الوطني لينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع.

12) يقرر *أن ينشئ*، على أساس مؤقت، اطارا لغايات وأهداف محددة اضافية مبينة في المرفق الأول أدناه، في سبيل تقييم ما يحرز من تقدم نحو هدف عام 2010 العالمي بشأن التنوع البيولوجي، الذي تم اقراره بموجب المقرر 26/6. وهذه الأهداف من شأنها أن تستكمل الأهداف الموجودة في الخطة الاستراتيجية؛

13) يقرر *الأخذ* بالاقتراحات المنقحة لادماج الأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية، في برامج العمل الخاصة بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.4&5)؛

14) يقرر *أن تتبين*، على أساس مؤقت، مجموعة المؤشرات العالمية المستوى الواردة في المرفق الثالث أدناه، في سبيل تقييم ما يحرز من تقدم نحو الهدف العالمي للتنوع البيولوجي لعام 2010، الذي تم اقراره بموجب المقرر 26/6 والغايات والأهداف المبينة أعلاه، والابلاغ على نحو فعال عن الاتجاهات في الوضع القائم للتنوع البيولوجي والوقع على السلع والخدمات التي توفرها الأنظمة الايكولوجية، وعلى رفاه البشر خلال العقد الزمني الجاري؛

15) يقرر *أن يركز* على أن الغايات والأهداف المشار اليها في الفقرة (أ) أعلاه ينبغي أن ينظر اليه في ار مرن، يمكن أن توضع فيه الأهداف الوطنية و/أو الاقليمية طبقا للأولويات والقدرات الوطنية، ومع مراعاة فروق التنوع بين البلدان.

16) *ويدعو* الأطراف والحكومات الى وضع غايات وأهداف وطنية و/أو اقليمية، وأن يدمجها حسب مقتضى الحال في الخطط والبرامج والمبادرات ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

17) *أن يركز* على الحاجة الى بناء القدرة، خصوصا في البلدان النامية ولا سيما أقلها نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، في سبيل تمكينها من تنفيذ الأنشطة الرامية الى تحقيق ورصد التقدم الذي يحرز نحو الغايات والأهداف؛

18) *أن يدعو* الآلية المالية وغيرها من المنظمات التمويلية، الى توفير مساندة وافية وفي الوقت المناسب الى تنفيذ الأنشطة الرامية الى تحقيق وصد التقدم المحرز نحو ادراك غايات وأهداف البلدان النامية الأطراف، لا سيما أقلها نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، حسب مقتضى الحال؛

19) *أن يدعو* الاتفاقيات وعمليات التقييم والمنظمات ذات الصلة الى أن تسهم في تقارير ومعلومات من شأنها أن تساعد على رصد ما يحرز من تقدم نحو أهداف 2010؛

20) *أن يطلب* في اجتماعها العاشر أو الحادي عشر، أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تضع مقترحات بادماج الأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية في كل برنامج عمل مواضيعي متبقي، حسب مقتضى الحال، مع استعمال النهج المبين في المرفق الثاني أدناه؛

(ب) أن يستعرض استعمال المجموعة المؤقتة من المؤشرات العالمية؛

وأن يقدم تقريرا عن النتائج الى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.

21) *أن يطلب* من الفريقين العاملين المعنيين على التوالي بالحصول وتقاسم المنافع وبالمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام، أن يستكشفا الخيارات في مجال المؤشرات الدالة على الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها، وفي سبيل حماية ما لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين من معارف وابتكارات وممارسات، وتقديم تقرير عن نتائج ذلك الى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.

22) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي ما يلي:

(أ) أن يقوم، في تعاون مع المنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، ومع مراعاة مزيد من المشورة ستقدمها الهيئة الفرعية، في اجتماعها العاشر أو الحادي عشر، أن يقوم باستعمال هذه الغايات والأهداف والمؤشرات في التقارير التي تتولى تحليل التقديم المحرز نحو هدف 2010، بما في ذلك من خلال النشرات التي تصدر على فترات زمنية من نشرة Global Biodiversity Outlook.

(ب) أن تستعمل استعمالا كاملا آلية تبادل المعلومات في تعزيز التعاون التقني لتحقيق أهداف 2010 وتسهيل تبادل المعلومات بشأن ما يحرز من تقدم.

23) أن يدعو المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لليونيب الى مساندة الأمانة في تسهيل وتنسيق تجميع المعلومات اللازمة للتبليغ عن الانجازات نحو ادراك هدف 2010.

المرفق الأول

اطار مؤقت للغايات والأهداف

حماية مكونات التنوع البيولوجي

الغاية 1 - الحفاظ على تنوع الأنظمة الايكولوجية والموائل والمناطق الأحيائية

الهدف 1-1 تحقيق على الأقل 10 في المائة من الحفظ الفعال لكل منطقة ايكولوجية من مناطق العالم.

الهدف 1-2 حماية المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي.

الغاية 2 - الحفاظ على تنوع الأنواع

الهدف 2-1 استعادة واستبقاء أو تخفيض تناقص الأواهل من الأنواع المنتمية الى مجموعات تصنيفية مختارة.

الهدف 2-2 تحسين الوضع القائم في الأنواع المعرضة للتهديد.

الغاية 3 - الحفاظ على التنوع الجيني

الهدف 3-1 الحفاظ على التنوع الجيني للمحاصيل والمواشي وأنواع الأشجار التي تحصد تجاريا، والأسماك والحياة الآبدة (Wild) وغير ذلك من الأنواع الرئيسية ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية المحسوسة، والحفاظ على ما يتصل بها من معارف لدى المجتمعات الأصلية والمحلية.

معالجة التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي

الغاية 4 - تخفيض الضغوط الناشئة عن ضياع الموائل وتغير استعمال الأرض والاستعمال غير المستدام للمياه

الهدف 4-1 تناقص معدل ضياع وتدهور الموائل الطبيعية

الغاية 5 - التحكم في التهديدات الناشئة عن الأنواع الغريبة الغازية

الهدف 5-1 التحكم في ممرات الأنواع الغريبة الغازية الرئيسية المحتملة

الهدف 5-2 ايجاد خطط ادارة للأنواع الغريبة الرئيسية التي تهدد الأنظمة الايكولوجية أو الموائل أو الأنواع.

الغاية 6 - وقف الاستعمال غير المستدام

الهدف 6-1 أن تصبح المنتجات القائمة على أساس التنوع البيولوجي مستمدة من مصادر تدار ادارة مستدامة.

الهدف 6-2 أن تدار مناطق الانتاج بما يتمشى وحفظ التنوع البيولوجي.

الهدف 6-3 ألا تكون التجارة الدولية خطرا على أنواع النباتات والحيوانات البرية.

الغاية 7 - تخفيض الضغوط الناشئة عن تغير المناخ والتلويث وتآكل التربة

الهدف 7-1 تخفيض الضغوط الناشئة عن تغير المناخ والتلويث وتآكل التربة ووقعها على التنوع البيولوجي والأنظمة الايكولوجية.

استبقاء وتقاسم المنافع الناشئة عن التنوع البيولوجي

الغاية 8 - استبقاء قدرة الأنظمة الايكولوجية على انتاج السلع والخدمات ومساندة سبل العيش

الهدف 8-1 استبقاء قدرة الأنظمة الايكولوجية على انتاج السلع والخدمات.

الهدف 8-2 وقف تناقص الموارد البيولوجية وما يرتبط بها من معارف وابتكارات وممارسات لدى مجتمعات السكان الأصليين والمحليين، التي تساند سبل العيش المستدامة، والأمن الغذائي المحلي والخدمات الصحية.

الغاية 9 - كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الهيلية

الهدف 9 أن تكون جميع تحويلات الموارد الجينية متمشية مع اتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة وغير ذلك من الاتفاقات الواجبة التطبيق.

المرفق الثاني

أهداف عالمية موجهة نحو تحقيق نتائج لبرنامج العمل
بشأن التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية

إن الغايات والأهداف الآتية قائمة على أساس ما يتعلق منها بتنفيذ الخطة الإستراتيجية للإتفاقية كما جاء تفصيلها في تقييم التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.3) . وهذه الأهداف مذكورة هنا ذكراً حرفياً بوصفها أهداف شاملة تطبق بعد ذلك على برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي للأنظمة الإيكولوجية للمياه الداخلية ، مع إدخال التعديلات اللفظية اللازمة لجعلها أكثر ملائمة لسياق الموضوع .

حماية مكونات التنوع البيولوجي

الغاية 1— حفظ تنوع النظم الإيكولوجية والموائل والتكوينات.

هدف شامل 1-1: الحفظ الفعال لما لا يقل عن 10 في المائة على الأقل من المناطق الإيكولوجية في العالم.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***هذا الهدف يمكن تطبيقه مباشرة على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

هذا الهدف موجود بالفعل في الإستراتيجية العالمية لحفظ النبات (الهدف 4)، ويقترح إدماجه في برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. و " المنطقة الإيكولوجية " تعني تجمعات رئيسية من النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية حسب الفئات الإقليمية والبيولوجية الرئيسية (مثل أنهار سهول الفيضانات الاستوائية الجديدة، والبحيرات الأفريقية العظمى، وغيرها). ولكن هذا المصطلح لم يعرّف بعد جيدا بالعلاقة إلى التنوع البيولوجي للمياه الداخلية. وهناك حاجة للقيام بجرد لأنواع ومواقع ومساحات المناطق الإيكولوجية لتلبية متطلبات تحقيق هذا الهدف.

من الصعب إيجاد تعريف لاصطلاح " الحفظ الفعال " والتحقق من ارتباطه بالتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. فالمياه الداخلية والمناطق المحمية معرضة بشدة للتأثيرات التي تأتي من خارج حدود أي منطقة جغرافية. ولذا فإن " الحفظ الفعال " يجب أن يتضمن الإدارة الملاءمة لمستجمع مياه الأمطار أو الحوض. وهذا يعني بصورة فعلية وجوب اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي الشامل في تحقيق هذا الهدف بالعلاقة إلى تنفيذ التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. فالهدف يجب أن ينصب على حفظ النظم الإيكولوجية لمستجمع مياه الأمطار بأكمله (وهو ما يعرف باستعمال نهج النظم الإيكولوجية).

هدف شامل 1-2: حماية المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***تأمين حماية 50 في المائة من معظم المناطق الأكثر أهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

سوف يتطلب ذلك اتباع نهج النظام الإيكولوجي لكفالة " الحماية " التامة للمناطق. ويشير هذا الهدف إلى تحديد وحفظ مواقع/مناطق ذات أهمية خاصة بالنسبة للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية (مثل " النقاط الساخنة " داخل مناطق إيكولوجية). وقدم تقرير إلى الاجتماع الثامن للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية كوثيقة إعلامية، عن صياغة قائمة إرشادية بفئات مكونات التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية، تلك الفئات التي لها أهمية لتحفظ والاستخدام المستدام، وذلك بالعلاقة إلى المرفق الأول من الاتفاقية (UNEP.CBD/SBSTTA/8/INF/4). وأعد أيضا نظام تصنيف عملي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية في إطار اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار). وفي الفقرة 7 (أ) من التوصية 2/8، أوصت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية مؤتمر الأطراف أن يطلب إلى الأطراف التي يهمها الأمر اعتماد تصنيف رامسار للأراضي الرطبة كنظام مؤقت للتصنيف.

وعادة ما يكون من الضروري، اعتمادا على طبيعة وحجم منطقة بعينها، ألا يتم حماية المنطقة ذاتها فحسب، بل الحفاظ على التواصل بين المناطق التي ترتبط بينها صلات إيكولوجية طبيعية. ومثال ذلك، على مستوى حوض النهر، أن شبكة من المناطق المحمية الصغيرة في أماكن إستراتيجية يمكن أن تنطوي على فائدة عظيمة ولكن الوصلات الضرورية بينها (عادة من خلال قنوات نهرية) يجب أن تصان لاستمرار الحفاظ على سلامتها الإيكولوجية. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لأنواع الأسماك المهاجرة، تدعو الضرورة إلى حماية مناطق التغذية (التي عادة ما تكون بالقرب من المسطحات السفلية للنهر) ومناطق التكاثر (التي عادة ما تكون بالقرب من المسطحات العلوية) وقدرة الأسماك على التحرك بحرية بين الاثنين. وبالنسبة للطيور المائية المهاجرة، مثلا، يمكن أن ينطبق هذا المطلب بين قارات في أغلب الأحوال.

الغاية 2 — الحفاظ على تنوع الأنواع

هدف شامل 2-1: استعادة أعداد الأنواع من مجموعات تصنيفية مختارة والحفاظ على هذه الأعداد أو التقليل من انخفاضها.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يمكن تطبيق هذا الهدف مباشرة وبدون تعديل على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.*** **ومن المفترض أن " الأعداد " تعني الأرقام المطلقة (الوفرة) الفردية وعدد الأعداد المميزة (والأعداد الفرعية) الفردية. ويمكن تنقيح هذا الهدف بدرجة أكبر وتحديده كميا بالعلاقة إلى تقنيات محددة. وينبغي أن يكون ذلك ممكنا على الأقل بالنسبة للكثير من الطيور المائية، ومعظم الحيوانات البرمائية والكثير من الزواحف. وربما رغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تواصل تنقيح هذه الأهداف وتحديدها كميا بالتعاون مع المتخصصين في التصنيفات ذات الصلة.**

المبرر التقني

بالرغم من الصعوبة الشديدة في الحصول على البيانات عن الاتجاهات في أنواع النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، وهذه البيانات التي غالبا ما تكون غير دقيقة، فإن هناك بيانات تتراوح بين المعقولة والجيدة لبعض الأنواع. ويمكن أن تستند " عينة الأنواع " على مصادر البيانات القائمة، ولكن يجب ملاحظة أن العينة ستكون متحيزة. فمن المشكلات الخاصة أن البيانات الجيدة عادة ما تكون متاحة بالنسبة للأنواع التي تحظى بشعبية لدى جماعات المصالح الخاصة (وبالأخص الطيور). وبالرغم من فائدة ذلك، فإن المعرفة غالبا ما تكون غائبة بالنسبة للأنواع التي تكون مهمة لكسب العيش لدى فئات معينة، وخصوصا فقراء الريف، ومن ثم تتبع أهمية اعتبارات الاستخدام المستدام. ومن المشاكل أن البيانات العالمية على مستوى الأنواع لمصائد الأسماك في المياه الداخلية فقيرة جدا، كما ونوعا[2\].

هدف شامل 2-2: خفض الأخطار على الأنواع المعروفة المهددة حاليا.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***الحفظ في الموقع الطبيعي [80 في المائة] من الأنواع المهددة المعروفة من النباتات والحيوانات في العالم التي تعتمد على النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

من الملاحظ أن هذا الهدف يشير إلى حالة الأنواع المهددة *المعروفة* — مثل الأنواع المدرجة على القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN). والهدف بالنسبة للنباتات هو 60 في المائة. غير أن عدد الأنواع في المياه الداخلية على القائمة من المرجح أن يمثل جزءا ضئيلا من الأنواع المهددة بالفعل. وهناك أيضا حجة قوية مفادها أنه إذا كان معلوما أن نوعا معينا معرض للتهديد، فينبغي إذن عمل شئ لتحسين حالة حفظه. وبناء عليه، اقترح هنا هدف الـ 80 في المائة، بل أن هناك مبررا لهدف المائة في المائة. وربما رغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تبحث وتحدد الهدف الملائم بعد إجراء المزيد من المشاورات. ومرة أخرى، يمكن أيضا وضع أهداف حسب مجموعات الأنواع.

الإشارات إلى حفظ الأنواع *خارج موقعها* الطبيعي (للنباتات، مثلا) لا تعتبر ممكنة بالنسبة لمعظم التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية (فيما عدا بعض مجموعات النباتات — التي يفترض أنها متضمنة في الاستراتيجية الدولية لحفظ النبات). وبالرغم من أن تقنيات الحفظ *خارج الموقع* الطبيعي لأنواع أخرى (مثل الأسماك) بدأت في الظهور (مثل الحفظ بالتبريد)، فان هذه التكنولوجيا أكثر تعقيدا وليست هناك ثقة كبيرة في أن الحفظ خارج الموقع الطبيعي هو خيار مستدام لأعداد كبيرة من الأنواع.

الغاية 3 — الحفاظ على التنوع الجيني

هدف شامل 3-1: حفظ التنوع الجيني للمحاصيل والماشية، والأنواع التي تحصد على أساس تجاري من الأشجار والأسماك والحياة الآبدة وغيرها من الأنواع الرئيسية ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على ما يرتبط بها من معارف لدى المجتمعات الأصلية والمحلية.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***منع المزيد من الخسائر الكبيرة للتنوع الجيني المعلوم للأنواع التي تحصد على أساس تجاري من أنواع الأسماك وغيرها من الأنواع الرئيسية ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد على النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والحفاظ على ما يرتبط بها من معارف لدى المجتمعات الأصلية والمحلية.***

المبرر التقني

أن المعارف المتعلقة بالتنوع الجيني للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية فقيرة جدا، ولكنها متاحة لعدد محدود من الأنواع. ولذلك، فإن نسبة التنوع الجيني التي تتوفر بيانات بشأنها ضئيلة جدا. وبناء عليه، فالالتزام بمنع الخسارة الكبيرة يسري على عدد ضئيل نسبيا من الأنواع. فبالنسبة للنباتات، يتمثل الالتزام في حفظ 70 في المائة من التنوع الجيني، ولكن الأمر يتعلق بعدد كبير من الأنواع بسبب تطور المعرفة عن التنوع الجيني للمحاصيل وغيرها من مجموعات الأنواع التجارية.

ويشير الهدف إلى " الأنواع التي تحصد على أساس تجاري "، ولكن من المفترض أن ذلك يتضمن أقرباءها البريين أيضا. وهذا أمر مهم. ومثال ذلك أن قدرا كبيرا من التنوع الجيني الآبد لا يحصد مباشرة بل يمكن التأثير عليه بالزراعة وغيرها من الأنشطة باستعمال أصناف تجارية مستأنسة.

ويمكن أيضا إعداد المزيد من الأهداف المحددة ذات المؤشرات الموجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة وتطبيقها على الصعيدين الإقليمي والوطني. وربما تضمنت هذه، على سبيل المثال: بيانات عن حالة واتجاهات الموارد الجينية للسلمونيد الآبد (سلمون وتروتة). وسوف يساعد عدد من مؤشرات العملية في قياس التقدم نحو حفظ التنوع الجيني في المواقف التي يصعب فيها تطبيق أهداف مباشرة موجهة نحو تحقيق نتائج. ومثال ذلك: اعتماد وتنفيذ السياسات والإجراءات لحفظ التنوع البيولوجي من خلال تربية الأحياء المائية وغيرها

[3\] وهذا ما اعترفت به منظمة الأغذية والزراعة نفسها (www.fao.org).

من القطاعات ذات الصلة (بما في ذلك رصد تنفيذ مدونة السلوك لمصائد الأسماك المسؤولة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وتطبيق المبادئ والخطوط التوجيهية الصادرة في أديس أبابا عن الاستخدام المستدام)[3].

التهديدات للتنوع البيولوجي

الغاية 4 — تخفيض الضغوط من خسارة الموائل وتغيير استعمال الأراضي، والاستخدام المستدام للمياه.

هدف شامل 4-1: تخفيض معدل الخسارة في الموائل الطبيعية ووقف تدهورها.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يمكن تطبيق هذا الهدف مباشرة على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.*** **وربما رغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تضع هدفا كميا محددا قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف. ومن شأن ذلك أن يتطلب، ضمن أمور أخرى، النظر في تطبيق هدف مقدر كميا لكل نوع من أنواع الموائل.**

المبرر التقني

من الحيوي إضافة إشارة إلى " الاستعمال غير المستدام " للمياه تحت هذه الغاية. فاستعمال المياه، مثلا، يؤثر في نوعية النظام الإيكولوجي (دون التشجيع على خسائر الموائل)، وفي ديناميكية النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية. ولكن " خسائر الموائل " وحدها لا تشمل بالضرورة جميع التهديدات للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. لذ أن الموائل يمكن أن تظل سليمة من الوجهة المادية ولكن نوعيتها أو ملاءمتها يمكن أن تتآكل بسبب التغيرات في النظام الإيكولوجي التي تنتج عن الاستعمال غير المستدام للمياه (اعتمادا على تعريف "الموئل ". واسترعاء الانتباه للمياه كمجال رئيسي للقلق يجعل عمل البرنامج متوازيا بشكل أفضل مع الشواغل الأخرى في المبادرات ذات الصلة (فالقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية تشير بالتحديد إلى الحاجة لتحسين سياسات المياه وإدارتها). وبالمثل، فإن أهمية " التغير في استعمال الأراضي " لا تعالج عموما التهديدات للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية (لأن الجزء " المائي " من النظم الإيكولوجية المائية ليس أرضا ويمكن أن يعدّل بغض النظر عن التغيرات في استعمال الأراضي).

يشير الهدف الفعلي نفسه إلى " تدهور " الموئل، وهذا ملائم لأنه يتضمن خسائر الموئل (أي انخفاض العدد أو المساحة) وهبوط في نوعية الموئل أو التشغيل الإيكولوجي له (بالرغم من وجود مجال لتقييم هذا الهدف كميا، كما ذكرنا من قبل). وسيكون من المنطقي إلى حد كبير تحديد " أهداف " لاستعمال الأراضي وخسائر الموئل في برامج العمل الخاصة بالمجالات المواضيعية الأخرى. فخسائر الموئل (وغيرها) في النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية تحدث دائما بسبب أنشطة قطاعية (مثل الزراعة والحراجة). والمطلب الرئيسي هنا هو متى يتم النظر في الأنشطة المنفذة في قطاعات أخرى، أما " الاستدامة " فيجب أن تشمل بحث التأثيرات على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. وبذلك فإن " الزراعة المستدامة "، على سبيل المثال، هي الزراعة التي تؤمن ليس مستوى الإنتاج الزراعي فحسب، بل تجعل من الممكن أيضا استمرار مستوى التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية (مثلا من خلال الاستعمال الأكثر كفاءة لمياه الري). ومرة أخرى، فإن اعتماد نهج النظام الإيكولوجي في معالجة هذه القضايا هو الوسيلة المنطقية لتحقيق التقدم.

الغاية 5 — مكافحة الأخطار من الأنواع الغريبة الغازية

هدف شامل 5-1: مراقبة مسارات انتقال الأنواع الغريبة الغازية الرئيسية المحتملة.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يمكن تطبيق هذا الهدف مباشرة على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

تعتبر متطلبات التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية مختلفة بعض الشئ عن متطلبات معظم الأنظمة الإيكولوجية الأخرى. ولكن مسارات الانتقال مماثلة، بالرغم من احتمال وجود اختلافات في الأهمية النسبية لمختلف المسارات المحتملة. وأحد الاعتبارات للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية هو أن العديد من الأنواع الغريبة، حال إدخالها، تشكل صعوبة كبيرة في التحكم فيها بعد ذلك (وخصوصا للأنواع المغمورة في الماء مثل الأسماك واللافقريات). وهذا يعني بالفعل ضرورة إعطاء الأولوية لمنع الدخول، عن طريق مراقبة مسارات الانتقال. ويتعرض التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية لخطر شديد بسبب التوسع السريع لقطاع تربية الأحياء المائية — ولكن هذا الموضوع لم يخضع للتقييم مقارنة بالمجالات المواضيعية الأخرى.

هدف شامل 5-2: وضع خطط لإدارة الأنواع الغريبة الغازية التي تهدد النظم الإيكولوجية أو الموائل أو الأنواع.

[4] UNEP/CBD/SBSTTA/9/9 والوثائق الإعلامية الأخرى ذات الصلة.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يمكن تطبيق هذا الهدف مباشرة على برنامج عمل التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

لدى تقييم التقدم نحو تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.3)، تم إعداد تقديرات كمية للهدف المتعلق بالنباتات " لما لا يقل عن 100 من الأنواع الغريبة الرئيسية ". ولم يقترح هذا الهدف المقرر كميا من أجل أن يطبق على التنوع البيولوجي للمياه الداخلية للأسباب التالية: (1) هناك عدد من الأنواع الغريبة المحتملة يزيد بكثير جدا عن المائة، بما فيها عدد كبير من النباتات (ولكن الرقم غير معلوم حاليا)، و (ب) من الوجهة النظرية، ينبغي وضع " خطط إدارية " لكل الأنواع الغريبة الرئيسية.

الغاية 6 — وقف الاستخدام غير المستدام

هدف شامل 6-1: استغلال مصادر التنوع البيولوجي بشكل يكفل استدامة تنوعها البيولوجي، أي يكفل " إدارتها المستدامة "[4]\.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***استغلال ما لا يقل عن [50/80 في المائة] من منتجات التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية من مصادر مستدامة.***

المبرر التقني

هذا الهدف يشير إلى " استغلال " الموارد الآبدة (التي تشمل أساسا مصائد الأسماك بالوسائل التقليدية ولكن أيضا الصيد العادي وجمع المنتجات الأخرى بخلاف منتجات مصائد الأسماك). وربما رغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تضع هدفا كميا محددا قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

عبارة " الإدارة على أساس الاستدامة " يصعب كثيرا تعريفها في حالة التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية، لأن مشكلتي التدهور البيئي والخسارة الرئيسيتين والاستغلال الزائد يعتمدان على بعضهما البعض.

" المنتجات " ينبغي أن تتضمن كل المنافع ولا تقتصر على أشياء تستهلك مباشرة (تشمل مصائد الأسماك الترفيهية مثلا).

تشكل مدونة السلوك لمصائد الأسماك المسؤولة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أساسا طيبا للإدارة على أساس الاستدامة بالنسبة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على السواء. ويمكن تحديد هدف كمي قائم على أساس عدد الأطراف أو النظم الإيكولوجية التي تنفذ فيها مدونة السلوك بالفعل. وتعد هذه المدونة إطارا جيدا جدا لتحديد منهجيات ملائمة لتحقيق الاستدامة في التنوع البيولوجي لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

هدف شامل 6-2: إدارة مناطق الإنتاج بشكل يتمشى مع حفظ التنوع البيولوجي.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***إدارة [ما لا يقل عن 50 في المائة] من مناطق تربية الأحياء المائية في النظام الإيكولوجي للمياه الداخلية بشكل يتمشى مع حفظ التنوع البيولوجي للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

من المفترض أن " مناطق الإنتاج " في هذا الهدف تشير إلى المناطق التي تدار بالتحديد لأغراض تربية الأحياء المائية (إستزراع الأسماك) أو المناطق التي يشكل فيها هذا النشاط أحد الاستعمالات الرئيسية. وهكذا، فإن الهدف هنا هو النهوض بالاستزراع المستدام (استزراع الأسماك) على عكس صيد الأسماك الذي يعالج تحت الهدف 6-1.

ربما رغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تواصل تطوير هذا الهدف استنادا إلى مشورة الخبراء في هذا المجال.

هدف شامل 6-3: عدم تعريض أنواع الحيوانات أو النباتات الآبدة للخطر من خلال التجارة الدولية.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يطبق مباشرة بدون تحفظ أو تغيير.***

الغاية 7 — تخفيض الضغوط من التغير المناخي والتلوث.

هدف شامل 7-1: تخفيض الضغوط من التغير المناخي والتلوث وآثارها على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

---

[5]\ اصطلاح " الإدارة المستدامة " هنا يعني الإدارة " بشكل يحفظ الاستدامة " — أي أن هدف الإدارة هو استدامة التنوع البيولوجي أو المصادر نفسها.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يطبق هذا الهدف مباشرة على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ويمكن للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تضع هدفا كميا ملائما قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف لما يلي: التلوث، تراكم المواد المغذية، والترسب في النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

للأغراض الراهنة، يتضمن التلوث تراكم المغذيات والترسب. والتلوث بالمعنى التقني يعني دخول عناصر غير طبيعية (مواد كيميائية وغيرها) إلى البيئة. وبالنسبة للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، هناك مشكلة متساوية في الأهمية وهي تراكم المواد المركبة الطبيعية مثل المواد المغذية (تراكم المواد المغذية) أو الرواسب (الترسب). وبالمثل، يمكن لانخفاض مستويات هذه المواد المركبة عن المستويات الطبيعية (مثل المواد المغذية والرواسب) أن يثير مشاكل هو الآخر.

تنشأ مشكلات التلوث (وغيرها) إلى حد كبير عن الأنشطة غير المستدامة على الأرض. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى التأكد من إعطاء الاهتمام الملائم لمتطلبات التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية بالعلاقة إلى جميع الغايات والأهداف التي تنطبق على مجالات مواضيعية أخرى. وهذا يعني أن الغايات والأهداف الضرورية لا يمكن معالجتها من خلال برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية وحده. فالنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية تتأثر بجميع القطاعات، وهي لذلك أقرب إلى مسألة " تشمل عدة قطاعات " أكثر منها مجال عمل مواضيعي. وهذا يجعل من الصعب تطوير غايات وأهداف للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية تعاونية. وربما قدمت النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية أقوى مبرر للتطبيق الفعال لنهج النظام الإيكولوجي.

الحفاظ على المنافع من التنوع البيولوجي وتقاسمها

الغاية 8 — الحفاظ على قدرة النظم الإيكولوجية على إنتاج سلع وخدمات ودعم سبل كسب العيش.

هدف شامل 8-1: الحفاظ على قدرة النظم الإيكولوجية على إنتاج سلع وخدمات.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يمكن تطبيق هذا الهدف مباشرة على برنامج عمل التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ويمكن للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تقوم بصياغة وتطوير أهداف ملائمة قبل الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في ضوء نتائج تقييم الألفية للنظام الإيكولوجي، ضمن أشياء أخرى.***

المبرر التقني

هذه الغاية مهمة جدا من حيث علاقتها بالتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. والواقع أن أهمية السلع والخدمات التي تقدمها حاليا النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية لا تحظى بالتقدير الوافي. ومن المتطلبات الرئيسية اعتماد نهج للإدارة يعتمد على النظام الإيكولوجي، إذ بإمكان ذلك أن يوفر إطارا يمكن التعامل فيه مع مختلف الطلبات المتعارضة على المياه. وبالمثل، فإن نهجا قائما على سبل كسب العيش يوفر أداة مفيدة للغاية لمقارنة المنافع الاجتماعية والاقتصادية لبدائل التنمية وأو الإدارة. ويسير نهجا النظام الإيكولوجي وكسب العيش معا في توافق ممتاز ويقدم آمالا كبيرة في تحقيق أهداف الاتفاقية بالعلاقة إلى التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.

إن كسب العيش مسألة مهمة للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية (وغيرها من المجالات المواضيعية) حتى أنه ربما تم النظر في الحصول على غاية، مع أهداف، مخصصة بالتحديد له. ويعزز ذلك أيضا من وضوح الروابط بين هذه الغايات والأهداف وتلك المتعلقة بغايات التنمية البشرية.

و " استدامة سبل كسب العيش " مفهوم معقد للتنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية وخاصة لأن المياه ذاتها يمكن أن تستعمل بطرائق ربما كانت متعارضة " لتحسين أحوال المعيشة في مختلف المجتمعات أو مجموعات المصالح ". وربما اعتبر أثناء إعداد هذه الأهداف أن الهدف لا يتمثل بالضرورة في الحفاظ على الحالة الراهنة لمنافع كسب العيش لدى أصحاب المصلحة الحاليين، بل النظر في المنافع لجميع أصحاب المصلحة، والتأكد من أن استعمال السلع والخدمات من النظام الإيكولوجي مستقبلا سيتم تقاسمها بشكل منصف. ويجب إعطاء اهتمام خاص لكسب العيش بين السكان الذين يعتمدون حاليا على موارد مشتقة من التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ويعد ذلك مهما بوجه خاص في العديد من البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يمكن لأنشطة إدارة المياه، إذا لم تنفذ بعناية وعلى نحو سليم، أن تعيد تخصيص منافع الموارد المائية بنقلها من المستخدمين الحاليين إلى مستخدمين جدد، مما ينطوي على خسارة صافية في القيمة الاجتماعية والاقتصادية. ويصاحب ذلك دوما خسارة في منافع كسب العيش من التنوع البيولوجي وتقويض استدامة التنوع البيولوجي على المستوى المحلي.

هدف شامل 8-2: وقف تدهور الموارد البيولوجية وما يرتبط بها من معارف تقليدية وابتكارات وممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية تدعم سبل كسب العيش المستدامة والأمن الغذائي والرعاية الصحية المحلية.

كيفية تطبيق الهدف على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية. ***يمكن تطبيق هذا الهدف مباشرة على التنوع البيولوجي للنظام الإيكولوجي للمياه الداخلية.***

المبرر التقني

نفس التعليقات مثل الهدف 8-1.

يتكون الهدف من عنصرين رئيسيين: (1) تدهور الموارد البيولوجية (وهو مشمول على نطاق واسع في أهداف أخرى) و (2) المعارف لدى المجتمعات الأصلية والمحلية، وغيرها. ومن المقترح أن يدعى الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها، للنظر في الحاجة إلى أهداف أخرى متعلقة بحماية المعارف والابتكارات والممارسات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية.

ويحتوى هذا الهدف على العديد من الموضوعات والأغراض التي قد يصعب معها إعداد مؤشرات، ولكن ذلك ليس من ضروب المستحيل بالضرورة.

المرفق الثالث

أهداف عام 2010 الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية ، لبرنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي

ألف- مقدمة

وفقاً للمقرر 9/6 ، أن الأهداف المقدمة هنا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها إطاراً بارزاً يمكن أن توضع فيه الأهداف الوطنية و/أو الإقليمية ، وفقاً للأولويات والقدرات الوطنية ، ومع مراعاة الفروق في التنوع بين مختلف الأقطار . أن الأطراف والحكومات مدعوة إلى أن تضع أهدافاً وطنياً و/أو إقليمية ، حسب مقتضى الحال، لإدماجها في الخطط والبرامج والمبادرات ذات الصلة ، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي .

إن الخطوات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف ينبغي القيام بها في سياق نهج الأنظمة الإيكولوجية ، الذي هو الإطار الأول لتنفيذ الاتفاقية . وأهمية نهج الأنظمة الإيكولوجية في كفالة الانتاجية على المدى الطويل واستدامة الموارد الحية البحرية والساحلية ، وبيئتها ، أمر نوهت به أيضاً القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

أن التنفيذ الفعال للخطوات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف سوف يقتضي بناء القدرة وموارد مالية للأطراف من البلدان النامية ولاسيما أقلها نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة . ولذا فإن الأطراف والحكومات الأخرى والآلية المالية ومنظمات التمويل مدعوة إلى أن تقدم مساندة وافية وفي الآوان اللازم ، لشد أزر العمل الرامي إلى تحقيق هذه الأهداف . وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة إلى التعاون داخل وبين المناطق والإقاليم ، لتوفير خيارات بديلة لسبل العيش للمجتمعات الساحلية التي تعتمد إلى حد بعيد على موارد مصائد الأسماك ولكفالة تقاسمها العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية البحرية والساحلية .

الغاية 1- صون تنوع الأنظمة الإيكولوجية والموائل والمناطق الأحيائية

الهدف الجامع 1-1 : أن يتم الحفظ الفعلي لما لا يقل عن 10 % من كل من المناطق الإيكولوجية في العالم

الهدف المحدد 1-1 : (تطبيقه على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية) : ***يمكن تطبيق هذا الهدف مباشرة على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية بالطريقة الآتية : 10في المائة على الأقل من كل منطقة بحرية وساحلية ، يكون قد تم حفظها بفعالية على النطاق العالمي***

الأساس المنطقي التقني

وفقاً للفقرة 6 من التوصية 3/8 باء الصادرة عن الهيئة الفرعية ، أن المناطق المحمية البحرية والساحلية هي عنصر جوهري في الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي . بيد أن البيانات الحالية تبين أن أقل من 0.5 % من محيطات العالم متمتعة بحماية . والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ، في الفقرة 31 (ج) من خطة التنفيذ الصادرة عنها ، قد أقرت هدف إيجاد شبكة ذات صفة تمثيلية من المناطق المحمية البحرية والساحلية بحلول عام 2012 ، وقد ساندت هذا الهدف الفقرة 9 من التوصية 3/8 باء . والهدف الحالي والهدف 1-2 ينبغي أن ينظر إليهما في سياق هدف عام 2012 هذا .

أن الغرض من هدف الحالى هو : (1) زيادة مساحة البيئة البحرية الداخلة في المناطق المحمية البحرية والساحلية ؛ (2) زيادة الصفة التمثيلية لمختلف الموائل في المناطق المحمية البحرية والساحلية بما فيها الأنظمة الإيكولوجية الممثلة حتى

اليوم تمثيلاً غير واف ، مثل الأنظمة الموجودة في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الـوطنية ، والتي ينبغي أن تنشأ فيها هذه المناطق تمشيا مع القانون الدولي ، وعلى أساس المعلومات العلمية ؛ (3) زيادة فعالية المناطق المحمية البحرية والساحلية . أن الحفظ الفعال في هذا السياق يشير إلى ما يلي : (1) إما المناطق ذات الصفة التمثيلية التي تستبعد منها الاستعمالات الاستخراجية ، وتقلل فيها الضغوط البشرية ، (2) وأما المناطق التي تدار فيها التهديدات لأغراض حفظ التنوع البيولوجي و/أو الاستعمال المستدام (أنظر التوصية 3/8 باء ، الفقرة 11) الصادرة عن الهيئة الفرعية . وفي سبيل أن تكون المناطق المحمية البحرية والساحلية فعالة فعلاً ، ووفقاً للتوصية 3/8 باء الصادرة عن الهيئة الفرعية ، ينبغي لتلك المناطق أن تكون مندرجة في إطار من الممارسات الإدارية المستدامة والخطوات الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي على نطاق البيئة البحرية والساحلية الواسعة .

أن الغرض يتمشى مع التوصية 4/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي للمراتع ، التي تذكر أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات لمعالجة التمثيل غير الكاف للأنظمة الإيكولوجية البحرية في النظام العالمي للمناطق المحمية . والتوصية 5-22 لعام 2003 الصادرة عن المؤتمر العالمي للمراتع وكذلك النتائج التي أسفرت عنها البحوث الحديثة العهد [5]/ تبين أن حوالي 20-30% من كل نمط من أنماط الموائل البحرية ينبغي أن تكون محمية في سبيل تحقيق الاستعمال المستدام للموارد الحية . ويمكن النظر إلى رقم 20-30 % باعتباره الهدف الطويل الأجل ، وهو هدف ينبغي تصحيحه كما ينبغي في سياق الإدارة التواؤمية . وينبغي عدم تأخير التدابير الإدارية بأمل الحصول على معرفة كاملة وتفهم علمي . بل على العكس ، يمكن استعمال ما يوجد من معارف على نحو أفضل في عملية التصميم ونهوج الإدارة التي يتم تصحيحها في ضوء جهود الرصد والبحث ، الموجهة نحو توفير التغذية المرتدة اللازمة للإدارة .

أن هذا الهدف يرمى إلى تنفيذ النهج التحوطي من خلال حماية امثلة ذات صفة تمثيلية لأنماط الأنظمة الإيكولوجية التي لا يعرف عنها إلا القليل نسبيا في الوقت الحاضر . والهدف ينطوي أيضا على زيادة كبيرة في الحماية التي توفر للنظم الإيكولوجية التي لم تحظ حتى الآن إلا بتمثيل غير كاف . وبالنسبة للمناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية ، فقد أوصى المؤتمر العالمي للمراتع في توصيته 23/5 برقم مستهدف بالنسبة لخمس مناطق محمية في أعالي البحار ، بحلول عام 2008 . أن هذه المناطق البحرية المحمية ينبغي أن تكون ذات أهمية علمية وذات صفة تمثيلية عالمية ، ووفقاً لتوصيات الهيئة الفرعية 3/8 و 4/9 ، أن تكون مقامة بما يتمشى مع القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار . وينبغي تنفيذ رصد وتطبيق وافيين .

أن الهدف ينبغي تنفيذه في سياق واسع من نهج الأنظمة الإيكولوجية ، الذي ينبغي بموجبه تطبيق نهوج فعالة متكاملة من إدارة المناطق البحرية والساحلية (IMCAM) أو نهوج مماثلة ، على البيئة البحرية والساحلية كلها . وبالإضافة إلى ذلك فإن الأمر يقتضي تنفيذ أنشطة لإدراك هذا الهدف إلى جانب الأنشطة المرتبطة بالغايات 4و 6 و 7 و8 التي تركز على الحاجة إلى إطار للإدارة المستدامة لجميع الأنشطة البشرية . وأنشطة الاتصال والتثقيف والإرشاد هي أيضا أنشطة هامة لنجاح هذا الهدف .

الهدف الإجمالي 1-2 : أن تتم حماية المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي

التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : **أن الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية المعرضة بصفة خاصة للمخاطر ، ينبغي أن تتم حمايتها الفعالية بما في ذلك 30% على الأقل من الأرصفة المرجانية والجبال البحرية المعروفة في المياه الساخنة والمياه الباردة و[60%] من مناطق الحضانة المعروفة وتجمعات التفريغ**

السبب المنطقي التقني

[5]/ مثلا : Roberts, C.M., B.S. Halpern, Rr. Warner, and S. Palumbia (2002) Designing marine reserve networks: why small, isolated protected areas are not enough. Conservation Biology in Practice 2: 9-17: J.A. Bohnsack[5] B. Causey, M.P. Crosby, R.B. Griffis, M.A. Hixon, T.F. Hourigan, K.H. Koltes, J.E. Maragos, A. Simons and J.T. Tilmant (2000) A rationale for minimum 20-30% no-take protection. Proceedings of the 9th International Coral Reef Symposium, Bali, Indonesia, 2000; Botsford, L.W. and S.D. Gaines (2001) Dependence of sustainability on configuration of marine reserves and larval dispersal distance. Ecol,ogy Letters. 4: 144-150; Mangle. M. (2000) On the fraction of habitat allocated to marine reserves. Ecology Letters 3(1): 15-22.; Lindholm, J.P., P.J. Auster, M. Ruth, and L. Kaufman (2000) Modeling the effects of fishing and implications for the design of marine protected areas: Juvenile fish responses to variations in seafloor habitat. Conservation Biology 15: 424-437; Bohnsack, J.A. (2000) A comparison of the short term impacts of no-take marine reserves and minimum size limits. Bulletin of Marine Science 66: 615-650.

أن مؤتمر الأطراف طالما نوه بأهمية الأرصفة المرجانية وبتعرضها للمخاطر ، كما هو واضح من اللغة المستعملة في المقررات 5/4 و 3/5 و 3/6 . وتمشياً مع تلك المقررات يرمى هذا الهدف إلى زيادة الحماية للأنظمة الإيكولوجية المعرضة للمخاطر ، مثل الأرصفة المرجانية والجبال البحرية ومناطق الحضانة وتجمعات التفريغ. وعلى الرغم من أن الهدف يحدد هذه الأنظمة والمناطق الإيكولوجية الخاصة ، إلا أنه يعترف أيضاً أن هناك كثيراً من الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية المعرضة للمخاطر ، ويقتضي الأمر أن تتخذ أيضاً تدابير لحمايتها في سياق هذا الهدف .

يعكس هذا الهدف البيانات الحديثة العهد المستمدة من الشبكة العالمية لرصد الأرصفة المرجـــانية (GCRMN) وتدهور الأرصفة المرجانية في المحيط الهندي (CORDIO) وهي بيانات تستخلص أن الأرصفة التي تتمتع بحماية عالية ولا تخضع للضغوط تستطيع على نحو أفضل أن تنتعش بعد الاحداث التي أدت إلى تبيضها . وهدف الـ 30% يقوم على أساس نتائج بحث حديث العهد [6]. ويعكس أيضا التوصية 3/8 باء ، الفقرة 19 ، التي وافقت فيها الهيئة الفرعية على الحاجة إلى حماية الجبال البحرية وأرصفة المرجان في المياه البارزة . وينبغي أن يلاحظ أن الحماية الفعلية فيما يتعلق بالجبال البحرية وأرصفة المرجان في المياه البارزة يمكن تحقيقها من خلال تطبيق الأدوات مثل المناطق البحرية المحمية ، أو من خلال حظر بعض الأنشطة الضارة بتنوعها البيولوجي ، مثل التجريف القاعي . أن الحاجة الفورية والعاجلة إلى إدارة المخاطر الواقعة على التنوع البيولوجي البحري للجبال البحرية والأرصفة المرجانية في المياه الباردة ، من خلال مثلاً إزالة الممارسات التدميرية في صيد الأسماك ، أمر نوه به عدد من المحافل الدولية ، شاملة الاجتماع الرابع الحديث العهد الذي عقدته العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية التابعة للأمم المتحدة ، بشأن المحيطات وقانون البحار ، والمؤتمر العالمي للمراتع ، (التوصية 5-2-3 و وثيقة مؤتمر المراتع بشأن القضايا الصاعدة (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/21/Add.4)) ، ومؤتمر 2003 Defying Ocean's End Conference والندوة العاشرة لبيولوجيا البحار العميقة والندوة الدولية الثانية بشأن المرجان في البحار العميقة . وبالإضافة إلى ذلك أن تنفيذ الرصد الفعال وتطبيق الأنظمة أمر هام لكفالة التنفيذ الفعال لهذا الهدف .

ويرمى الهدف أيضا إلى زيادة حماية مناطق الحضانة والتفريغ ، بتنفيذ إغلاقات زمنية ومكانية وغير ذلك من تدابير الحماية الفعالة لأراضي الحضانة وفترات الحضانة ، شاملة إزالة الممارسات والأدوات المستعملة في الصيد المدمر للأسماك . ويعترف هذا بأن حماية أراضي الحضانة والتفريغ إنما هي خطوة حرجة في إنشاء مصائد الأسماك المستدامة وإيجاد مناطق محمية بحرية ، قابلة للتشغيل من الناحية الإيكولوجية ، وتربطها بالهدف الشامل 7-1) . وتم تبين حماية مناطق الحضانة والتفريغ باعتبارها نشاطاً ذا أولوية ، بموجب المقرر 5/4 الصادر عن مؤتمر الأطراف وفي الفقرة 32 (ج) من خطة تنفيذ القمة العالمية . وقد يرغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الهيئة الفرعية القيام بمزيد من العمل لتحديد نسبة علمية سليمة تستهدف حماية مناطق الحضانة والتفريغ .

الغاية 2- الحفاظ على تنوع الأنواع

الهدف الجامع 2-1 : الحفاظ والاستعادة أو التخفيض لتناقص أواهل الأنواع الداخلة في مجموعات تصنيفية مختارة

الهدف الجامع 2-2 : تخفيض المخاطر التي تحيق في الوقت الحاضر بالأنواع الخاضعة للتهديد

التطبيق المشترك على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : أن يتم إنشاء وتشغيل برامج فعالة للحفظ داخل الموقع الطبيعي [90%] من الأنواع البحرية المعروفة عالمياً الخاضعة لتهديد أو مخاطر .

الاساس المنطقي التقني

أن أدراك الهدف الجامع لإحداث تخفيض محسوس في المعدل الحالي لضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي بحلول عام 2010 أمر سيقتضي الصون ولإنعاش الفعاليين للأنواع المهددة ، بما فيها الأنواع الواردة في القوائم الحمراء للـ IUCN الخاضعة للتهديدات (يوجد حالياً 737 نوعاً بحرياً) في شبكات المناطق المحمية أو من خلال تدابير إدارية أخرى مناسبة وفعالة على نطاق المناظر البحرية الواسعة . وسيقتضي الأمر كذلك أن تبذل جهود متزايدة ومستعجلة لتبين الأنواع البحرية التي يمكن لتاريخها الطبيعي أو متطلباتها من حيث الموائل أن يجعلها خاضعة لتهديد بالإنقراض ، وإضافة هذه الأنواع إلى القوائم العالمية للأنواع المعرضة للتهديدات أو مخاطر ، حيثما يقتضي الأمر ، وكذلك تكثيف الجهود الرامية إلى الحيلولة دون أن تصبح هذه الأنواع المهددة خاضعة لتهديدات أو مخاطر عالمية . وينبغي أن يلاحظ أنه بينما يتزايد الوعي بالأنواع البحرية والساحلية الخاضعة للتهديدات أو للمخاطر ، فمن المرجح أن المزيد منها سيدخل في القوائم ، كما أن الجهود الجارية

[6] E.g. Hughes, T.P., Baird, A.H., Bellwood, D.R., Card, M., Connolly, S.R., Folke, C., Grosberg, R., Hoegh-Guldberg, O., Jackson, J.B.C., Kleypas, J., Lough, J.M., Marshall, P., Nyström, M., Palumbi. S.R., Pandolfi, J.M., Rosen, B. and J. Roughgarden (2003) Climate Change, Human Impacts, and the Resilience of Coral Reefs. Science, vol. 301: 929-933

مثل " تعداد الحياة البحرية " سيزيد على الأرجح من معرفتنا بالأنواع البحرية الموجودة وكذلك بتعرضها للمخاطر . وبسبب ذلك يشير الهدف إلى جميع الأنواع " المعروفة " .

أن الأنشطة المبذولة لإدراك هذا الهدف ينبغي أن تكون مشفوعة بأنشطة لتبين جميع الأنواع الخاضعة للتهديدات أو للمخاطر ، بحلول عام 2010 . أن حماية هذه الأنواع التي لم يتم تبينها بعد ، إنما تكون الطريقة المثلى للقيام بها هي استعمال أدوات التحوط مثل مناطق MCPAs المتمتعة بحماية عالية (أنظر الأهداف تحت الغاية 1) . وقد تم تكييف هذا الهدف باستمداده من التوصية 5-04 الصادرة عن المؤتمر العالمي للمراتع في عام 2003 . أن النسبة (90%) قد تقتضي مزيداً من التشاور ، ولهذه الغاية ، قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن يطلب من الهيئة الفرعية القيام بمزيد من العمل لتحديد نسبة مئوية مستهدفة سليمة من الناحية العلمية . ومن الناحية المثلى ينبغي اتخاذ تدابير لإجراء الحماية في الموقع الطبيعي لـ 100% من الأنواع المعرضة للتهديدات والمخاطر . والأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف ينبغي أن تنفذ إلى جانب الأنشطة المرتبطة بالغايات 1 و 4 و 6 و 7 و 8 ، في سبيل التركيز على الحاجة إلى تطبيق إدارة للأنواع ، في سياق الأنظمة الإيكولوجية .

الغاية 3- الحفاظ على التنوع الجيني

الهدف الجامع 3-1 : الحفاظ على التنوع الجيني للمحاصيل والمواشي وأنواع الأشجار التي تحصد تجارياً والأسماك والحياة البرية وغيرها من الأنواع ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية العالية ، وأن يتم استبقاء ما يرتبط بذلك من معارف لدى المجتمعات الأصليين والمحليين .

التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : ***منع المزيد من الضياع المحسوس للتنوع البيولوجي المعروف للأسماك وغيرها من الأنواع البحرية والساحلية ذات القيمة الاجتماعية الاقتصادية العالية ، التي يجرى حصادها تجارياً***

الأساس المنطقي التقني

أن التنوع الجيني يضيع من خلال تخفيض حجم الأواهل الذي يسببه مثلاً الافراط في الحصاد (كما هي الحال بالنسبة للأنواع المستهدفة في العمليات غير المستدامة لصيد الأسماك) وتغير الموائل وتدميرها ، والمواد السمية والأنواع الغازية . وضياع التنوع البيولوجي في البحار والمناطق الساحلية لا تتوفر بالنسبة له الوثائق الوافية ، غير أن هذا الضياع يظن كبيرا، بسبب أن الإفراط في صيد الأسماك من الناحية التاريخية قد أدى إلى تخفيضات جسيمة جداً في وفرة الأنواع السمكية ذات الاستهلاك الكبير [7]/ . أن الأواهل الصغيرة الحجم تحتوى على قدر أقل من التباين الجيني بالقياس إلى الأواهل الكبيرة ، مما يخفض من قدرتها على التواؤم ، مثلاً لتغير المناخ وقدرتها على أن تسترد من عملية الافراط في الحصاد ، كما يظن أن هذه الحالة بالنسبة لحتيان الشمال السوية (northern right whale) . أن هذا الهدف يرمى إلى حفظ التنوع الجيني بين وداخل الأواهل في سبيل زيادة قدرة الأواهل والأنواع الفردية على التكييف مع التغيرات البيئية السريعة . وبسبب عدم المعرفة الجيدة للتنوع البيولوجي للأنواع البحرية والساحلية ، فإن الهدف نفسه يركز فقط على الأسماك وغيرها من الأنواع ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحصد تجارياً والتي لها تنوع جيني معروف ، مثل مثلاً أسماك السلمون والسلاحف البحرية . والأنشطة الرامية إلى أدراك هذا الهدف (بما فيه حفظ الطابع العام للموئل وإزالة الضغوط الانتقائية الشديدة ومنع أفلات الأنواع الغريبة) هي أنشطة ينبغي تنفيذها مع الأنشطة المرتبطة بالغايات 1 و 2 و 4 و 5 و 6 و7 و 8.

الغاية 4- تخفيض الضغوط بسبب ضياع الموائل والتغير في استعمال الأراضي والاستعمال غير المستدام للمياه

الهدف العام 4-1 : تناقص معدل ضياع وتدهور الموائل الطبيعية

التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : ***تناقص معدل ضياع وتدهور الموائل الطبيعية البحرية والساحلية ، مثل المنغروف والأراضي الرطبة الساحلية والأعشاب المائية والأرصفة المرجانية***

الأساس المنطقي التقني

أن تدهور الموائل هو سبب رئيسي لضياع التنوع البيولوجي في البيئة البحرية والساحلية . وطبقاً الوثيقة *the third Global Environment Outlook (GEO-3)* أن القوة الدافعة للتغير الفيزيقي للموائل هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية

/[7] Jackson, J.B.C., Kirby, M.X., Berger, W.H., Bjorndal, K.A., Botsford, L.W., Bourque, B.J., Bradbury, R.H., Cooke, R., Erlandson, J., Estes, J.A., Hughes, T.P., Kidwell, S., Lange, C.B., Lenihan, H.S., Pandolfi, J.M., Peterson, C.H., Steneck, R.S., Tegner, M.J. and R.R. Warner (2001) Historical overfishing and the recent collapse of coastal ecosystems. Science, Vol 293, pp. 629-638

السيئة التخطيط والمتعاجلة في المناطق البحرية التي هي بدورها نتيجة لتزايد الضغوط التي من قبيل تزايد السكان والإعمار الحضري (إعمار المدن) والصناعي ، والنقل البحري والسياحة . وتبين التقديرات أن حوالي 50% من سواحل العالم مهددة في الوقت الحاضر بأنشطة تتعلق بالتنمية . وهناك حوالي 66% من السكان البشرين ، أي ما يقرب من 4 مليارات ، يعيشون الآن على مسافة 80 كيلو متر من الساحل ، ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم إلى 75 % بحلول عام 2020 . وتزايد السكان الساحليين والأنشطة الاقتصادية في منطقة السواحل يؤدي إلى توسع الاستعمال المباشر للموارد الساحلية وإلى تغيرات سلبية في الأنظمة الإيكولوجية، بفعل البشر . والمنغروف وغيرها من الأراضي الرطبة الساحلية ، والأعشاب البحرية والأرصفة المرجانية هي مجالات يقع عليها تهديد خاص . وطبقاً لتقرير 2001 *A Sea of Troubles* ، الصادر عن الفريق المشترك من الخبراء بشأن الجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية (GESAMP) فإن نصف الأراضي الرطبة وأكثر من نصف غابات المنغروف في العالم قد ضاعت خلال القرن العشرين . وضياع المنغروف يؤدي إلى زيادة تآكل السواحل وإلى ضياع مناطق الحضانة ويسبب آثار ضارة واسعة الانتشار في التنوع البيولوجي .

أن الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف تشمل تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية . وقد يرغب مؤتمر الأطراف في أن ينظر في أن يطلب من الهيئة الفرعية أن تقوم بمزيد من العمل لتحديد رقم يمثل النسبة المئوية الصحيحة لهذا الهدف .

الغاية 5: مكافحة التهديدات الناشئة عن الأنواع الغريبة الغازية

الهدف الجامع 5-1: مكافحة أو مراقبة ممرات الأنواع الغازية الرئيسية التي يحتمل وجودها

*التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : **إتمام الرقابة على جميع الممرات الرئيسية المحتمل أن تسلكها الأنواع الغريبة الغازية في البيئة البحرية والساحلية***

الأساس المنطقي التقني

أن المصادر الرئيسية للإدخال غير المقصود للأنواع الغريبة الغازية في البيئة البحرية هي مياه أثقال السفن ، والتلويثات الناشئة عن أجسام السفن وغير ذلك من هياكل السفنية وعن تربية الأحياء البحرية. ولذا فإن التحكم في هذه الوسائل الناقلة يمكن أن يكون له أكبر التأثير لتخفيض عدد وجسامة الغزوات . غير أن هذا الهدف يعترف أيضا بأن بعض المصادر الأخرى للإدخال موجودة (مثلاً الاتجار في الأنواع البحرية، وعمليات الافلات أو الإفراج التي تتم من أحواض التربية المائية) وأنه من المهم التحكم في هذه الممرات عن طريق لوائح فعالة .

أن التنفيذ الفعال لمشروع الاتفاقية الدولية التابعة للمنظمة البحرية الدولية بشأن التحكم والإدارة في مياه أثقال السفن والرواسب ، بعد إقرارها ، ستكون إسهاماً رئيسياً في تحقيق هذا الهدف . أن وضع تكنولوجيات جديدة لمعالجة مياه أثقال السفن والتنفيذ الفعال لتلك التكنولوجيات ، لإزالة الحاجة إلى التصريفات التي تتم في عرض المحيط ، ستكون أيضاً لازمة [8]/. وسيكون من الجوهري كذلك تبين وإزالة الممرات الاحتمالية الأخرى التي تدخل منها الأنواع الغريبة ، مثل إيجاد نظام دولي لمعالجة التلويث الناشئ عن أجسام السفن كوسط ناقل ، ووضع برامج لاستئصال الأنواع الغريبة الغازية واتخاذ تدابير أخرى مناسبة .

أن التحكم في الممرات يعتبر هو الطريق الأشد فعالية لمعالجة مشكلة الأنواع الغريبة الغازية في البيئة البحرية ، ولاستئصال ما استقر فعلاً من أنواع ، وهو أمر غاية في الصعوبة إن لم يكن متعذراً . وهذا الهدف مستمد مع تكييفه من الفقرة 34 ب من خطة تنفيذ القمة العالمية .

الغاية 6- وقف الاستعمال غير المستدام

الهدف 6-1: الإدارة المستدامة للمصادر التي تستمد منها المنتجات القائمة على أساس التنوع البيولوجي

*التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : **أن يكون ما لا يقل عن [80%] من منتجات مصائد الأسماك كلها ناشئة عن أواهل آبدة (Wild) مستمدة من مصادر خاضعة لإدارة مستدامة***

---

[8]/ أن مشروع اتفاقية مياه الاثقال لا تزال تتسامح في تصريف مياه الاثقال غير المعالجة بطرحها في المحيط المفتوح . وآثار العلميون قلقاً من أي بعض الأنواع الساحلية قد تزعزع في المحيط المفتوح عند ارتفاع درجة الحرارة وعندما تتيح النفايات البحرية – ولاسيما البلاستك – توفير مأوي لهم , ولذا لا يزال من الجوهري إيجاد تكنولوجيات جديدة أو نهوج أخرى للمعالجة في الموضع الطبيعي لإزالة الحاجة إلى تصريف مياه الاثقال غير المعالجة في عرض المحيط .

الأساس المنطقي التقني

طبقاً للأحصاءات الحديثة العهد الصادرة عن الفاو ، هناك 47% من مصائد الأسماك في العالم تصاد منها الأسماك صيد كاملاً ، بينما هناك 18% فيها صيد مفرط و9% تناقصت أرصدة الأسماك فيها . وبالإضافة إلى ذلك هناك 90% من الكتلة الحيوية للأسماك المفترسة الكبيرة على النطاق العالمي قد ضاعت منذ الأزمنة السابقة للعهد الصناعي [9]/ وتناقص معدل التغذية بالأسماك التي تصاد عالمياً بنسبة 1ر0 تقريباً في كل عقد من الزمان [10]/ أن الإفراط في صيد الأسماك يؤثر في الموائل وفي شبكات الغذاء وفي الأنواع غير المستهدفة ، غير أن الوقع على التنوع البيولوجي على مستوى الأنظمة الإيكولوجية والأنواع والجينات لم يحظ إلا بالقليل من البحث. بيد أننا نعرف أن الأمساك الجانبي للأسماك يبلغ ما يقرب 30 مليون طن من الحياة البحرية كل عام ، ومن المقدر أن 25% من الامساكات على النطاق العالمي يتم استبعادها . وصيد الأسماك ذي الوقع الشديد (شاملاً تجريف القاع والصنانير الطويل المدى والشباك الخيشومية والصيد بالديناميت) تسبب أضراراً للتنوع البيولوجي في الموائل الحساسة ، مثل الأرصفة المرجانية في المياه الباردة والجبال البحرية .

أن هذا الهدف ينبغي أن ينظر إليه باعتباره خطوة نحو تحقيق الهدف الوارد في الفقرة 31(أ) من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة . وهدف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة يرمى إلى إنجاز 100% من الاستدامة بحلول عام 2015 ، من خلال استبقاء واستعادة الأرصدة السمكية إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى حصيلة قابلة للاستدامة . أن ذلك سيستبع أن يبلغ مستوى استدامة يناهز 70 إلى 80% بحلول عام 2010 ، إذا أريد أدراك غاية عام 2015 .

ان الاستدامة في هذا السياق يمكن تعريفها من خلال المبادئ والمعايير التي وضعها مجلس الإشراف البحري (http://www.msc.org/) ، القائمة على أساس مدونة السلوك في مصائد الأسماك المسؤولة ، الصادرة عن الفاو . أن المبادئ والمعايير تعكس الاعتراف بأن مصائد الأسماك المستدامة تقوم على أساس ما يلي : (1) استبقاء وإعادة إنشاء الأواهل الصحية من الأنواع المستهدفة ؛ (2) صيانة سلامة الأنظمة الإيكولوجية ؛(3) وضع وحفظ أنظمة فعالة لإدارة مصائد الأسماك ، مع مراعاة جميع الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية المتصلة بالموضوع ؛ (4) الامتثال للقوانين والمعايير الوطنية والمحلية ذات الصلة، و(4) الامتثال للقوانين والمعايير المحلية والوطنية ذات الصلة وللتفاهمات والاتفاقات الدولية . وباستهداف درجة عاليا من الاستدامة ، يعالج الهدف أيضا الممارسات التدميرية في صيد الأسماك ، وإقلال الامساكات الجانبية وحماية الموائل من ادوات صيد الأسماك الضارة . وينبغي أن يلاحظ أن أجزاء من الصناعة آخذة فعلاً في التحول إلى هذا الاتجاه . فمثلاً إلتزمت شركة Unilever ، التي هي المورد العالمي الأول لأغذية الاستهلاك السريع الحركة ، قد إلتزمت بأن تشترى الأسماك من الأرصدة المستدامة فقط بحلول عام 2005 .

وهذا الهدف مرتبط بالأهداف الداخلة تحت الغاية 1 ، إذ أن المناطق المحمية البحرية والساحلية هي أداة رئيسية لتحقيق مصائد الأسماك المستدامة . بيد أنه من المبين ، تحت الاساس المنطقى الخاص بالهدف 8 –1 ، أن تحقيق مصائد الأسماك المستدامة وإزالة الوقع التدميري هما أمر يقتضي جهوداً أوسع مدى لوضع وتنفيذ أطر لإدارة مصائد الأسماك القابلة للاستدامة ، في سياق من الأنظمة الإيكولوجية التي تضم حماية التنوع البيولوجي البحري . فمثلاً أن اتفاق الأمم المتحدة بشأن ارصدة الأسماك يتضمن مبادئ من ذلك القبيل ، غير أنه يحتاج إلى تصديق وتنفيذ أوسع مدى . وينبغي أيضاً أن يطبق ذلك على جميع الأرصدة السمكية في أعالي البحار وليس فقط على الأرصدة الشديدة المهاجرة أو التراكب . والفقرة 31(د) من خطة تنفيذ القمة العالمية تقترح أيضاً عدداً من الخطوات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق هذا الهدف .

الهدف 6-2 : أن تتم إدارة مناطق الانتاج بما يتمشى وحفظ التنوع البيولوجي

*التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : **أن يتم تشغيل [60-80%] من مرافق تربية الأحياء البحرية ، بما يتمشى وحفظ التنوع البيولوجي***

الاساس المنطقي التقني:

[9]/ Myers, R.A. and B. Worm (2003) Rapid Worldwide Depletion of Predatory Fish Communities. *Nature*, vol 423: 280-283.

[10]/ Pauly, D, Christensen, V., Dalsgaard, J., Froese, R., and F. Torres (1998) Fishing Down Marine Food Webs. *Science*, vol 279: 860-863

طبقاً لفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتربية الأحياء البحرية ، أن جميع أشكال تربية الأحياء البحرية تؤثر في التنوع البيولوجي على المستوى الجيني ومستوى الأنواع والأنظمة الإيكولوجية . والآثار الرئيسية تشمل تدهور الموائل ، وتزعزع أنظمة التغذية ، واستنفاد ارصدة زرع البذور الطبيعية ، ونقل الأمراض ، وتخفيض التباين الجيني . وتأثير المواد الملوثة مثل الكيماويات والعقاقير ، على التنوع البيولوجي لم تدرس دراسة طيبة جداً غير من أنه من المتوقع بصفة عامة أن تكون تلك الآثار سلبية . وبينما مخرجات تربية الأحياء البحرية لا تزال ضئيلة بالقياس إلى الأطنان من الكائنات الحية التي تزرع في المياه العذبة ، إلا أن هذه المخرجات تتزايد على النطاق العالمي وأصبحت من عوامل الإسهام الهامة في توفير الأغذية العالمية . ولم تضع بعد معايير متفق عليها تتعلق بالتحديد باللوائح البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية ، غير أن كثيراً من اللوائح والقوانين الوطنية والإقليمية تقوم إلى حد بعيد على أساس معايير بيئية مقبولة علمياً ، وتم إقرارها . والمادة 9 من مدونة السلوك الخاصة بمصائد الأسماك المسؤولة الصادرة عن الفاو تتضمن مجموعة من المبادئ والمعايير الطوعية التي ، إذا ما طبقت ، سوف تكفل المعالجة السوية للمشكلات الاحتمالية من اجتماعية وبيئية ، المرتبطة بإيجاد وتطوير تربية الأحياء المائية ، وتكفل أن تتطور على نحو قابل للاستدامة تربية الأحياء المائية . ولذا فإن هذا الهدف يعترف بإسهام تربية الأحياء البحرية في كفالة الأغذية ، بينما يسعى إلى كفالة إجراء عمليات تربية الأحياء البحرية على نحو مستدام . وقد يرغب مؤتمر الأطراف في أن ينظر في أن يطلب من الهيئة الفرعية القيام بمزيد من العمل لتحديد عنصر كمي سليم من الناحية العلمية لهذا الهدف .

الهدف 6-3 : عدم وجود أنواع من النبات والحيوان البرية معرضة للأخطار بفعل الاتجار الدولي

التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : **أن يمكن التطبيق المباشر على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية لهذا الهدف والاساس المنطقي التقني الكامن وراءه**

الغاية 7- تخفيض الضغوط الناشئة عن تغير المناخ والتلويث وتآكل التربة

الهدف 7-1: تخفيض الضغوط الناشئة عن تغير المناخ والتلويث وتآكل التربة ووقعها على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية

التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : ***إحداث تحسينات محسوسة في صحة الأنظمة الإيكولوجية البحرية وفي جودة المياه الساحلية ، على أن يتم ذلك بحماية البيئة البحرية من الأنشطة التي تبذل على اليابسة***

الاساس المنطقي التقني

ان الأنشطة التي تبذل على اليابسة هي مصدر رئيسي للتهديدات للصحة والانتاجية والتنوع البيولوجي للبيئة البحرية . ولفظ " الصحة " في هذا السياق ينبغي تفسيره بأنه مقدرة كل نظام إيكولوجي أو طائفة من الأواهل على إعادة الانتعاش بعد خضوعها لأضرار وضغوط ، ويمكن اعتبار هذا اللفظ مرادفاً للفظ " البقاء " . والتهديدات الناشئة عن الأنشطة التي تبذل على اليابسة تشمل التلويث (بالمصادر الإدارية والصناعية وبنفايات الزراعة وبالانسياب على السطح ، وكذلك بالرواسب التي يرسبها الجو) والتغير الفيزيقي والتدمير للموائل . وتطبيق هذا الهدف يتمشى والفقرة 33 من خطة التنفيذ ، والتقدم نحو هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال التطبيق الفعلي للبرنامج العالمي من العمل الرامي إلى حماية البيئة البحرية من الأنشطة التي تبذل على اليابسة ، والأدوات والصكوك والبرامج والعمليات الإقليمية وغير ذلك من الوسائل المناسبة . وعلى نحو أشد تحديداً ، أن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ، بموجب خطة التنفيذ الصادرة عنها ، تضع قائمة بعدد من الخطوات المتصلة بالموضوع ، تشمل الاستعمال السوي للأراضي الساحلية وتخطيط أحواض المياه وإدماج الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية في القطاعات الرئيسية . ومن الأدوات القوية التي تساعد على إدراك هذا الهدف الأحكام الواردة في البرامج الإقليمية الموجودة و/أو الاتفاقيات (مثل OSPAR ، والمؤتمرات الدولية لبحر الشمال ، والحماية الثلاثية لبحر وادن ، وHELCOM ، واتفاقية برشلونة ، واتفاقية اسطنبول ، واتفاقية قرطاجنة) أو التشريع (مثل التشريعات داخل الجماعة الأوروبية) وكذلك الاتفاقات العالمية النطاق (مثل اتفاقية لندن) .

أن البيانات الرصدية الحديثة العهد [57]/تدل على الأرصفة المرجانية المحمية من عوامل خارجية أخرى للضغط تكون في موقف أفضل يسمح لها بإعادة الانتعاش من أحداث تبيض المرجان الناشئة عن تغير المناخ ، وربط تنفيذ هذا الهدف بالأهداف المبينة تحت الغاية 1. وهذا الهدف ، المستمد مع تكييفه من الفقرتين 33 و 32(ج) من خطة تنفيذ القمة العالمية ،

[57]/ Wilkinson, C. (Ed) (2002) Status of Coral Reefs of the World: 2002; Linden, O., Souter, D., Wilhelmsson, D and D. Obura (Eds) (2002) Coral Reef Degradation in the Indian Ocean – Status Report 2002.

يسعى إلى تخفيض وإزالة (بقدر الإمكان)الوقع الناشئ على اليابسة على البيئة البحرية ، مما يزيد ايضا قدرة الموائل البحرية على إعادة الانتعاش بعد خضوعها لآثار تغير المناخ مثل تبيض المرجان .

أن مؤتمر الأطراف قد يرغب في أن ينظر في أن يطلب من الهيئة الفرعية القيام بمزيد من العمل لتحديد عنصر كمي سليم من الناحية العلمية لهذا الهدف .

الهدف 7-2

التطبيقات على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية : ***إدارة الوقع الرئيسي على الأنظمة الإيكولوجية أو على الأنواع المعرضة للمخاطر للأحداث المناخية غير العادية ، بحيث تزداد إلى أقصى حد معدلات الانتعاش ويقل إلى أبعد حد الوقع على المجتمعات المعتمدة على تلك الأنظمة أو الأنواع***

الاساس المنطقي التقني

أن الأنظمة الإيكولوجية الصحية لها قدرة هامة على المقاومة وعلى الانتعاش من فترات الاضطراب الدولية ، مثل أحداث تبيض المرجان أو أنهيارات الأواهل بسبب تغيرات في التيارات البحرية وفي درجة حرارة مياه البحر . والأنظمة الإيكولوجية ، في حالة الأخذ بحلول وسط ، لها مقدرة محدودة على تحقيق ذلك . وفي حالة الأرصفة المرجانية ، أن تدمير الموائل المرتبطة بها مثل المنغروف وأحواض الأعشاب البحرية ، التي تقوم بوظيفة مناطق حضانة لكثير من الأنواع الرصيفية ، أمر يسهم في القدرة المحدودة لأنظمة أرصفة المرجان الإيكولوجية على الانتعاش من الآثار الناشئة عن الأحداث الطبيعية أو الأنشطة البشرية . وكما لوحظ ذلك في المقرر 3/5 الصادر عن مؤتمر الأطراف ، أن معظم الأرصفة المرجانية كائنة في البلدان النامية ، ومعظم الناس الذين يعيشون بالقرب من الأرصفة المرجانية هم في المعتاد من أفقر الناس . وبذلك فحتى التناقص الطفيف في إنتاجية الأنظمة الإيكولوجية للأرصفة المرجانية نتيجة تبيض المرجان ، هو أمر يمكن أن يكون له عواقب اجتماعية واقتصادية مأساوية على السكان المحليين الذين يعتمدون على خدمات الأرصفة المرجانية . وهناك قضية مماثلة تنطبق على المناطق التي من قبيل ساحل المحيط الهادئ أو ساحل أمريكا الجنوبية ، بحيث كان لدورات أعصار النينو /لانينيا آثار رئيسية على مصائد الأسماك ، التي يعتمد عليها كثير من المجتمعات الفقيرة وكثير من الطيور البحرية والثدييات البحرية . وهناك آثار أخرى على الأنواع المتضررة مثل Humboldt penguins ، يمكن أن تزيد قدرتها على الانتعاش من تلك الأحداث المناخية التي تحدث على فترات منتظمة ، خصوصاً إذا دخلت في الموضوع تغيرات مناخية بفعل الأنشطة البشرية ، تغير من تلك الدورات .

أن هذا الهدف يسعى إلى الحفاظ على مقاومة الأنظمة الإيكولوجية وقدرتها الاستعادية إزاء تغير المناخ ، من خلال الرقابة والتحكم والاقلال من الوقع البيئي الناشئ عن أنشطة بشرية أخرى رئيسية ، على الأنظمة الإيكولوجية الساحلية وعلى الأنواع ، الناتجة عن طائفة من الأسباب التي تشمل الافراط في الاستغلال ، وفي التنمية الساحلية ، وعن الممارسات التدميرية في صيد الأسماك ، وعن التلويث الناشئ على اليابسة ، وعن تعدين المرجان (coral mining) وعن التلويث الناشئ في البحر ، وعن سوء الاستعمال الترفيهي . ويهدف الأمر كذلك إلى الاقلال من الوقع الناشئ عن الأحداث المناخية مثل تبيض المرجان ، على المجتمعات الساحلية التي تعتمد على الموارد البحرية والساحلية لعيشها . والأنشطة المتصلة بهذا الموضوع يمكن أن تتضمن تبين وإنشاء تدابير إضافية وبديلة لكفالة سبل العيش للناس الذين يعتمدون مباشرة على الخدمات التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية المتأثرة . وتطبيق الممارسات السليمة في الإدارة ، شاملة المناطق المحمية البحرية والساحلية ، والإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية ، هي أمور تعد جزءاً لا يتجزأ لتحقيق هذا الهدف . والشبكات ذات القيمة التمثيلية للمناطق المحمية البحرية والساحلية ينبغي تصميمها بحيث تكون قابلة للانتعاش من أثر التهديدات الناشئة عن تغير المناخ ، بما في ذلك من خلال الحفاظ على التوصيلية بين المناطق المحمية ذات الحماية الأشد ، وإيجاد نسخ تكرارية للموائل وأنماط الأنظمة الإيكولوجية . أن الأنشطة الرامية إلى إدراك هذا الهدف ينبغي أن تنفذ مع الأنشطة المتصلة بالغايات 1 و 2 و 3 و4 و6 و 8 . وقد من المناسب كذلك إنشاء برنامج محدد لإعادة الانتعاش لمساعدة بعض الأنواع المتأثرة ، مثلاً ، عن طريق الخفض المحسوس للافتراسات أو للامساكات الجانبية من أواهل طائر البنغوان ، خلال فترة إعادة الانتعاش .

أن مؤتمر الأطراف قد يرغب في أن ينظر في أن يطلب من الهيئة الفرعية أن تقوم بمزيد من العمل لتحديد عنصر كمي سليم على أساس علمي لهذا الهدف .

الغاية 8 – الحفاظ على قدرة الأنظمة الإيكولوجية على إنتاج السلع والخدمات وعلى مساندة سبل العيش

الغاية 8-1 الحفاظ على قدرة الأنظمة الإيكولوجية على إنتاج السلع والخدمات

التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : ***يمكن التطبيق المباشر لهذا الهدف على الأنظمة الإيكولوجية***

البحرية والساحلية

أن الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية تنتج طائفة من السلع والخدمات . وهذه الطائفة تشمل (1) توفير البروتين من خلال الأسماك لـ 6.2 مليار من البشر على النطاق العالمي ؛ (2) كفالة الأداء الوظيفي للأنظمة الإيكولوجية البحرية الصحية التي تحقق دورة المواد الغذائية ، بما في ذلك من الانسياب على السطح إلى السلاسل الغذائية التي توفر في خاتمة المطاف في أسماك الاستهلاك ؛ (3) توليد إيرادات محسوسة عن السياحة ، ومساندة التجارة الدولية ؛ (4) العمل كعنصر رئيسي في تنظيم الجو العالمي . ان المؤتمر العالمي للمراتع الذي انعقد مؤخراً قد استخلص أنه على أساس المستوى العالمي للتهديدات الواقعة على الأنظمة الإيكولوجية البحرية ، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات لحماية أو إعادة انعاش صحة المحيطات وإنتاجيتها . ويعزز ذلك تزايد الدلائل على تناقص مصائد الأسماك وانهيارها ، وعلى تزايد الضغوط على الموارد الساحلية ، نتيجة لأن أكثر من 50 % من سكان العالم يعيشون في مساحات تقع ضمن مسافة 100 ميل من الساحل . وبالإضافة إلى ذلك فإن تزايد آثار التكنولوجيا معناه أن الملاجئ الطبيعية الأخيرة أصبح من الميسور التوصل إليها .

أن إدارة الموارد البحرية والساحلية هي أمر يجرى دائما في سياق شكوك إيكولوجية ، وبسبب هذه الشكوك ، فإن خطوات الإدارة الآخذة بالتحوط طبيعيا ، والتي تقوم على أفضل علم متاح ، وتتطبق على طائفة واسعة من الأنظمة الإيكولوجية ، هي التي يمكن ان تحفظ على أفضل وجه قدرة الأنظمة الإيكولوجية على توفير السلع والخدمات . ويمكن رؤية هذا الهدف باعتباره تطبيقا للهدف الوارد في الفقرة 30(د) من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ، التي دعت إلى تنفيذ نهج الأنظمة الإيكولوجية بحلول عام 2010 .ونهج الأنظمة الإيكولوجية هو الإطار الأول لتنفيذ الاتفاقية واهميته في كفالة الانتاجية والاستدامة على المدى الطويل للموارد الحية البحرية والساحلية وبيئتها ، أمر سلط الضوء عليه ، مثلاً ، إعلان Reykjavik بشأن مصائد الأسماك المسؤولة في الأنظمة الإيكولوجية البحرية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ، والاجتماع الرابع الذي عقد أخيرا للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية التابعة للأمم المتحدة ، المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار .

أن مؤتمر الأطراف قد يرغب في أن ينظر في أن يطلب من الهيئة الفرعية القيام بمزيد من العمل لتحديد رقم للنسبة المئوية السليمة من الناحية العلمية لهذا الهدف .

الهدف 8-2 : أن يتم وقف تناقص الموارد البيولوجية وما يرتبط بها من معارف وابتكارات وممارسات لدى المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين ، التي تساند سبل العيش المستدامة والأمن الغذائي المحلي والعناية الصحية

*التطبيق على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية : **وقف التناقص في الموارد البيولوجية التي تعتمد عليها مجتمعات السكان الساحليين والأصليين وغيرهم في سبل عيشهم ، وللأمن الغذائي وللصحة ، وتعزيز حماية المعارف التقليدية والمحلية المتصلة بهذا الموضوع ، وإدماجها في صياغة السياسة والإدارة ، بحيث يؤدي هذا الادماج إلى تحقيق هذا الهدف***

الاساس المنطقي التقني

أن المجتمعات الأصلية والمحلية التقليدية لديها ثروة من المعارف بشأن التنوع البيولوجي وإدارتها على نحو مستدام ، وفي كثير من البلدان يكون التنوع البيولوجي البحري والساحلي ركيزة لسبل العيش والأمن الغذائي . وتطبيق المعارف المحلية والتقليدية في إدارة الموارد البيولوجية يمكن أيضا أن يعزز حفظ الأنظمة من المعارف التقليدية والمحلية . وهذا الهدف يتمشى مع الهدف 9 من غايات الألفية للتنمية (أدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية لعكس الاتجاه المؤدي إلى ضياع الموارد البيئية) . وينبغي تنفيذ التدابير التي تتصدى للتناقص في المعارف التي لدى المجتمعات الأصلية والمحلية المترتبطة بالموضوع ، بما يتمشى وبرنامج عمل الاتفاقية بشأن المادة 8(ي) ما يتصل بها من أحكام .

الغاية 9- كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية

الهدف 9-1 : أن تكون جميع تحويلات الموارد الجينية متمشية مع اتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة وغير ذلك من الاتفاقات الواجبة على التطبيق

التطبيقات على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية ***يمكن أن يطبق هذا الهدف مباشرة على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية***

الاساس المنطقي التقني

في سبيل مساعدة الأطراف والحكومات وأصحاب المصلحة على تنفيذ أحكام الحصول وتقاسم المنافع الواردة في الاتفاقية ، أقر مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس خطوط بون الإرشادية المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وبالتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها . وهذه الخطوط الإرشادية الطوعية مقصود منها أن تساعد الأطراف وأصحاب المصلحة عند إنشاء تدابير تشريعية وإدارية وسياسية بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع و/أو عند التفاوض في ترتيبات تعاقدية للحصول وتقاسم المنافع . وعلى أساس هذه الخلفية ، يرمى هذا الهدف إلى كفالة أن تغطي الأنظمة الوطنية التي أنشئت لتنفيذ أحكام الحصول وتقاسم المنافع الواردة في الاتفاقية ، أن تغطي أيضا الحصول على الموارد الجينية البحرية والساحلية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال تلك الموارد ، وفقاً للاتفاقية .

وينبغي أن يلاحظ مع ذلك أن الموارد الجينية في قاع البحر العميق في المناطق الخارجة عن الولاية الوطنية ، لا تغطيها أحكام الاتفاقية المتصلة بالحصول وبتقاسم المنافع ، وأن هذه القضية يمكن أن تكون جديرة بمزيد من النظر فيها في سياق توصية الهيئة الفرعية 3/8 دال .

المرفق الرابع

نهج عام لادماج الأهداف في برامج عمل الاتفاقية

ستتخذ الخطوات الآتية بالنسبة لكل برنامج عمل مواضيعي، ولبرامج العمل الأخرى حسب مقتضى الحال:

(أ) *الرؤية والمهمة والأهداف الموجهة نحو الحصول على نتائج فعلية:*

(1) تبين الرؤية الشاملة (أو الغاية الطويلة الأجل) التي ينبغي ادراكها في خاتمة المطاف بالنسبة للمنطقة الأحيائية/القضية التي يغطيها برنامج العمل، بما يتمشى وغرض الخطة الاستراتيجية؛

(2) تبين هدف عالمي موجه نحو الحصول على نتائج فعلية، بحلول عام 2010، ويكون محددا لمدى برنامج العمل ومتمشيا مع مهمة الخطة الاستراتيجية؛

(3) تبين عدد محدود من الأهداف الموجهة نحو الحصول على نتائج فعلية، تتصل بالوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي ومكوناته، والتهديدات للتنوع البيولوجي والسلع والخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي والأنظمة الايكولوجية في نطاق برنامج العمل. وحسب مقتضى الحال يمكن تخصيص الأهداف لعدد من الغايات طبقا للترويسات المقترحة في المرفق الأول، والاستمداد من النهج المستعمل لوضع الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات GSPC. بيد أن هذه العملية لا تنطوي على ان جميع الأهداف الواردة في المرفق الأول، والـGSPC ينبغي تكرارها بالنسبة لكل برنامج عمل. بل أن الأهداف قد تسلط الضوء على تدابير استراتيجية واسعة النطاق و/أو غاية ذات أولوية ولها صفة استعجال خاص، وينبغي أن يكون كل هدف مرتبطا بواحد أو أكثر من المؤشرات، التي يمكن أن تستمد من البيانات المتوفرة.

(ب) *العلاقة بين برنامج العمل وأهدافه والعمليات الأخرى*

(1) النظر في الكيفية التي يسهم بها برنامج العمل في تحقيق غايات معينة من غايات الألفية للتنمية، وما يرتبط بها من أهداف.

(2) تحليل موجز عن الكيفية التي يتصل بها برنامج العمل وأهدافه بعناصر خطة التنفيذ التي وضعتها القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة، مع ادخال هذه العناصر في فئات على النحو الآتي:

- العناصر التي يجب ادخالها في برنامج العمل (هذه العناصر ينبغي أن تكون تماما منحصرة في اطار برنامج العمل) مع تحديد ما هي العناصر منها التي تمثل أهدافا متصلة بالحصول على نتائج فعلية في مجال التنوع البيولوجي.
- العناصر التي تستكمل غايات برنامج العمل.
- العناصر التي تمثل غايات يسهم برنامج العمل في تحقيقها.

(3) تحليل موجز للكيفية التي يتصل بها برنامج العمل وأهدافه بمقاصد وخطط وأهداف الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف وغير ذلك من الاتفاقات ذات الصلة، باستعمال نفس التقسيم الى فئات المبين في ب(2).

(ج) مخرج وسيط أو عملية موجهة نحو أهداف ومراحل ومواعيد قصوى لأنشطة برنامج العمل: تبين عدد كبير من الأهداف الموجهة نحو العمليات أو نحو المخرجات، والمراحل والمواعيد القصوى المتصلة بأهداف وعناصر برامج و/أو أنشطة في برنامج العمل محددة، طبقا لهيكلة واحتياجات كل برنامج عمل.

المرفق الخامس

مؤشرات عالمية مؤقتة لتقييم التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010

المؤشر العالمي 1 - اتجاهات تتعلق بالمدى، في مناطق أحيائية وأنظمة ايكولوجية وموائل مختارة

يوفر هذا مؤشرا مباشرا للكمية في النظام الايكولوجي. والبيانات متاحة بصفة منتظمة للمناطق الأحيائية والأنظمة الايكولوجية والموائل المختارة مثل الغابات الطبيعية ونصف الطبيعية، والأراضي الرطبة والأرصفة المرجانية المختارة. والأرقام المجمعة لمؤشرات الأنظمة الايكولوجية الطبيعية متاحة لبعض البلدان فقط، وتواجه مشكلات من ناحية التعاريف.

المؤشر العالمي 2 - اتجاهات تتعلق بالوفرة وتوزيع أنواع مختارة.

يوفر هذا مؤشرا مباشرا على الوضع القائم في الأنواع بالنسبة لمجموعات تصنيفية موصوفة وصفا جيدا. والبيانات الخاصة بالمناطق الأحيائية توفر أيضا مؤشرا على جودة النظام الايكولوجي وتستكمل المؤشر العالمي 1. وأرقام مؤشرات تجميع الأنواع متاحة بالنسبة للأنظمة الخاصة بالبحار والمياه العذبة والغابات (وهي مجمعة تحت عبارة "فهرس الأحياء على الكرة الأرضية"). والأرقام الخاصة بمؤشرات أوهل الطيور تغطي أيضا الأنظمة الايكولوجية الزراعية. والبيانات متوفرة على نحو أكثر اكتمالا بالنسبة لمناطق البلدان المتقدمة النمو.

المؤشر العالمي 3 - التغيير في الوضع القائم في الأنواع المهددة

ان القوائم الحمراء تبين الأنواع المهددة طبقا لمعايير متفق عليها عالميا. وبالنسبة للمجموعات التي خضعت لتقييم جيد في تغييرات الأنواع من حيث الوضع القائم فيها، والأنواع الكائنة بين عدة فئات، يمكن تقييمها ويجري في الوقت الحاضر وضع قائمة حمراء تتضمن المؤشرات التي تقوم على مثل تلك البيانات. وبالنسبة لمجموعات أخرى من الأنواع، تدل التغييرات في فئة التهديد على تحسينات للمعارف وليس على تغيير في الوضع القائم نفسه، بالنسبة للأنواع نفسها. وبموجب الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات ان جميع النباتات العالية المستوى سيجري تقييمها على أساس تمهيدي بحلول عام 2010. وتدابير الحفظ التي تقام بالنسبة للأنواع الواردة في القوائم (مثلا ادخالها في منطقة محمية فعالة) توفر مؤشرا اضافيا.

المؤشر العالمي 4 - الاتجاهات في التنوع البيولوجي للحيوانات المستأنسة والنباتات المستزرعة وأنواع الأسماك ذات الأهمية الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية.

من المتاح بيانات شاملة عن التنوع الهيلي للحيوانات المستأنسة وكثير من النباتات المستزرعة ومجموعاتها الجينية (genepools) وكذلك بعض أنواع الأشجار والأسماك، ويمكن استعمالها لتوفير مؤشر مباشر على التنوع البيولوجي لتلك الأنواع.

المؤشر العالمي 5 - تغطية المناطق المحمية

هذا مؤشر استجابي. ان البيانات الشاملة عن المناطق المحمية المعترف بها رسميا يتم تجميعها بانتظام. وباستعمال أنظمة الاعلام الجغرافية يمكن تخصيص هذه البيانات على وجه التقريب لمناطق أحيائية مختلفة أو مناطق ايكولوجية مختلفة، تسمح بتحليل الغطاء وتحليل ما يوجد من فجوات. وتسمح البيانات أيضا بتحليل حماية المواقع المحددة الهامة لأنواع بعينها وموائل ذات أهمية. وهناك بيانات أفضل ومزيد من التنمية المنهجية لابد منها لتتضمن المعايير الخاصة بفعالية المناطق المحمية.

المؤشر العالمي 6 - المعايير والمؤشرات للادارة المستدامة للأنظمة الايكولوجية

ان هذا هو مؤشر على الحصاد المستدام للأنواع البرية، وعلى الادارة المستدامة لأنظمة الانتاج. ومن المتاح طائفة متنوعة من الأنظمة للمعايير والمؤشرات، تتعلق على التوالي بالزراعة وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك وادارة الغابات. وهذه أمور تستكملها في بعض الحالات خطط أشد صرامة في مجال اصدار الشهادات. أما موثوقية البيانات ودرجة الاعتماد المأمون عليها، فهي متباينة.

المؤشر العالمي 7 - التنوع البيولوجي المستعمل في الأغذية والأدوية

هذا مؤشر مباشر يستعمل في التنوع البيولوجي. وهو يرتبط بالسلع والخدمات الرئيسية التي يوفرها التنوع البيولوجي ويرتبط ارتباطا مباشرا بغذاء الانسان وصحته. وفي بعض المناطق يمكن أيضا أن يستعمل كبديل لاستعمال المعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين. ويمكن أن تستمد مؤشرات تقريبية، من عالمية ووطنية، يمكن استمدادها من بيانات توازن الأغذية، وهي متاحة على فترات منتظمة بالنسبة لمعظم البلدان. وتوجد بيانات أشد تفصيلا متعلقة بالسلسلة الزمنية متاحة بالنسبة لحالات مختارة، تشمل مفردات حسب الفصائل وحسب الأنواع المستعملة.

المؤشر العالمي 8 - جودة الماء في الأنظمة الايكولوجية المائية

هذا مؤشر على جودة الماء الداخلي والأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية. ويبين أيضا الضغط الواقع على التنوع البيولوجي (من حيث التلويث) ويرتبط ارتباطا وثيقا بخدمة رئيسية تتعلق بالنظام الايكولوجي: وهي توفير الماء النظيف. وبيانات جودة الماء متاحة بصفة روتينية بالنسبة لمعظم المجاري المائية في عدد كبير من البلدان.

المؤشر العالمي 9 - سلامة الأغذية في الأنظمة الايكولوجية

هذا مؤشر على سلامة الأنظمة الايكولوجية. وقد أيدت دراسات كثيرة أهمية وموثوقية هذا المؤشر للنظام الايكولوجي البحري، وفي هذه الحالة هو أيضا مؤشر على استدامة مصائد الأسماك . ويمكن أن يحسب على النطاق العالمي والنطاق الاقليمي، من البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك.

المؤشر العالمي 10 - ترسيب النيتروجين

هذا مؤشر على ضغط. فالنتروجين الذي تم ترسيبه في الأنظمة الايكولوجية العالمية قد زاد الى أكثر من الضعف بسبب اضافات بفعل الانسان، مما كان له عواقب على التنوع البيولوجي وسلامة الأنظمة الايكولوجية الأرضية والمائية والبحرية. واضافات النيتروجين يمكن حسابها على أساس عالمي، ويمكن تقديرها أيضا بالنسبة لبعض البلدان وأحواض المياه. وهناك بعض البيانات متاحة كذلك بالنسبة لشحنات النيتروجين في الأنظمة الايكولوجية المائية.

المؤشر العالمي 11 - أعداد وتكلفة الغزوات الغريبة

هذا مؤشر يدل على احدى وجوه الضغط الرئيسية على التنوع البيولوجي. فالبيانات بشأن عدد وجسامة الغزوات الغريبة متاحة بالنسبة لبعض البلدان، ولكنها غير متاحة الا بشكل متقطع جدا بالنسبة لبلدان أخرى. والتكلفة الاقتصادية لوقع الغزوات من الأنواع الغريبة أو تكلفة تدابير المكافحة يمكن حسابها في بعض الحالات.

وبالاضافة الى هذه المؤشرات، يمكن استعمال بيانات اضافية حسب مقتضى الحال، ويمكن تجميع مؤشرات بصفة روتينية من خلال اتفاقيات ومنظمات دولية. ويمكن أن تتضمن هذه البيانات مؤشرات على الضغط مثل انبعاثات غازات الصوبة ومؤشرات على السلع والخدمات مثل انتاج الأغذية.

وتوجد معلومات أشد تفصيلا بشأن أهمية المؤشر وامكان استعماله، على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني، شاملا المعلومات عن اتاحة بعض مصادر البيانات، وهي ستكون متاحة كوثيقة اعلامية مطروحة أمام الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف.

جيم . برنامج عمل الإتفاقية وغايات الألفية للتنمية

إن مشروع القرار الآتي مأخوذ من التوصيات الواردة في الفقرة 63 من مذكرة الأمين التنفيذي عن برنامج عمل الإتفاقية ومن غايات الألفية للتنمية (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.1) التي تضم الفقرة 2 وكذلك الفقرة 2 من التوصية 13/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية .

ان مؤتمر الأطراف،

إدراكا منه بأن قادة العالم في قمة الألفية قد وضعوا الغايات الإنمائية للألفية كركيزة للجهود العالمية لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة، وأن الغايات الإنمائية للألفية تقدم إطارا لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها للعمل في تجانس نحو تحقيق هذه الأغراض المشتركة؛

وإذ يلاحظ أن بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، وخصوصا الغاية الأولى (مكافحة الفقر والجوع) والغاية السابعة (كفالة الاستدامة البيئية) يعتمد على الحفظ الفعال للتنوع البيولوجي، والاستعمال المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية؛

وإذ ينكر بأن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي هي الأداة الدولية الرئيسية لإدماج القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في جدول الأعمال الإنمائي للألفية؛

وإذ يشعر بالقلق لأن عدم اتساق الأنشطة الإنمائية مع أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك برنامج عملها، ربما أدى فورا إلى تردي التنوع البيولوجي وتقويض استدامته، ومن ثم يحد من بلوغ الغايات الإنمائية للألفية؛

1- *يحث* الأطراف، والحكومات، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، كإسهام منها نحو بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، على تنفيذ الأنشطة الإنمائية بشكل يتسق مع تحقيق أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وهدف عام 2010، وبشكل لا يضر بها، وذلك بتحسين السياسات البيئية في الوكالات والقطاعات الإنمائية ذات الصلة، مثل إدماج الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية مباشرة في تقييمات التأثير البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية وغيرها من الأدوات المماثلة؛

2- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي (تمشيا مع التوصية 13/9 الصادرة عن الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية) القيام بما يلي:

(أ) أن يعمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومشروع الألفية التابع للأمين العام للأمم المتحدة، وآخرين، لإيجاد الوسائل الفعالة لإبراز أهمية التنوع البيولوجي في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، وتحديد وإبراز العلاقة بين التنوع البيولوجي وأهداف التنمية البشرية على جميع المستويات؛

(ب) أن يستكشف، مع أمين عام الأمم المتحدة، فرصة اعتبار هدف 2010 كعلامة مؤقتة على الطريق نحو بلوغ الغاية السابعة من الغايات الإنمائية للألفية، ألا وهي كفالة الاستدامة البيئية، بحلول عام 2015؛

(ج) أن يعمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشروع الألفية التابع للأمين العام للأمم المتحدة وآخرين، لإيجاد السبل لاستعمال أهداف ومؤشرات 2010 للمساعدة في تحقيق الالهدف 9 المتفرع من الغاية (انحسار فقدان الموارد البيئية) السابعة من الغايات الإنمائية للألفية (كفالة الاستدامة البيئية) وغيرها من الأهداف الملائمة من الغايات الإنمائية للألفية؛

3- *يحث* الأطراف على الإبلاغ عن جهودهم على المستوى الوطني لتشجيع الروابط بين العملية المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تقريرهم الثاني القادم؛

4- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يأخذ ذلك في الحسبان عند تنقيح نموذج التقارير الوطنية؛

5- *إذ يحيط علما* مع التقدير بالمبادرات الجارية التي يقوم بها الأمين التنفيذي، *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن ينشر النتائج الكاملة للدراسة وأن يواصل الترويج لأهمية التنوع البيولوجي للتنمية المستدامة، وسبل كسب العيش، والأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر والقضاء عليه، وذلك في جميع المحافل المناسبة، واستخدام وسائل الإعلام الملائمة بما فيها،على سبيل المثال لا الحصر، الاستعمال الكامل لآلية غرفة تبادل المعلومات، وإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة ذات الصلة في اطار برنامج العمل للتنفيذ والتواصل، شاملا الاتصال والتثقيف والتوعية الجماهيرية.

دال . عمليات الإتفاقية

إن مشروع المقرر الآتي مأخوذ من الفقرات 11(أ) و(د)-(هـ) من مذكرة الأمين التنفيذي بشأن إستعراض وتجميع مقررات مؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/7/20/Add.2) . كما أقترح ذلك في الفقرتين 11 (ب) (ج) من المذكرة نفسها قد يرغب مؤتمر الأطراف أيضاً في ما يلي :

(أ) أن يستعرض ويقوم بتصحيح الفقرة 1 من الوثيقة 17/4 ومرفقها كي تتمشى وسياسات واجراءات وممارسات الأمم المتحدة المعمول بها بالنسبة لتعيينات المستويات الرفيعة في الأمم المتحدة (D-2, ASG و USG) والتطورات الحديثة العهد بشأن تعيين وترقية موظفي الأمم المتحدة،

(ب) يقرر الأخذ بعملية تدريجية في تجميع أو توحيد مقرراته بقصد اتمام عملية التجميع أو التوحيد لجميع مقرراته بحلول عام 2010،

(1) أن يسحب المقررات الصادرة عن اجتماعيه الثالث والرابع ، الواردة قائمة بها في العمود الثاني من المرفق أدناه .

(2) أن يطلب من الأمين التنفيذي، بتوجيه من المكتب، أن يقترح مشروع تجميع أو توحيد المقررات في مجالات التنوع البيولوجي للغابات، والحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، وارشاد للآلية المالية، ينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن،

(3) أن يطلب أيضا من الأمين التنفيذي ارسال مشروع المقررات المجمعة أو الموحدة المشار اليها في الفقرة السابقة الى الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة كي تستعرضها وتدلي بتعليقات عليها، وأن ينقح المقترحات في ضوء تلك التعليقات قبل عرضها على مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن.

المرفق

استعراض المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اجتماعيه الثالث والرابع

مقررات مؤتمر الأطراف	المقررات أو عناصر المقررات التي يمكن سحبها[58]		
	كامل التنفيذ لم يعد له أهمية أو أثر، أو ليس له الا قيمة تاريخية	تم تنفيذها ولكن أهميتها أو آثارها مستمرة	يجري تنفيذها
المؤتمر الثالث			
III/1			**X**
III/2	**X**		
III/3	الفقرات 1و2 و4 و5	الفقرة 3	
III/4	الفقرات 1و2و3و5و8 و10و14		قد يرغب مؤتمر الأطراف في توحيد الفقرة 2 مع مقررات أخرى تتصل بارشاد للآلية المالية، الفقرات 4 و6 و7 و 11 إلى 13 و 9 و15 و 16 لا تزال جارية
III/5	الفقرة 7		الفقرات من 1 الى 6 من المقرر ينبغي تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى تتعلق بارشاد للآلية المالية
III/6	الفقرات 2(ب) و 6		الفقرات 2(أ) و3 و5 يمكن تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى ذات صلة بالموارد المالية. الفقرتان 1 و4 ساريتان
III/7	**X**		
III/8	الفقرة 2		المقرر ومذكرة التفاهم هما الاطار التشغيلي بشأن تنفيذ المادة 21 من الاتفاقية المتعلقة بالآلية المالية. والفقرة 1 ينبغي توحيدها أو تجميعها مع مقررات أخرى بشأن الآلية المالية.
III/9	الفقرتان 8 و11	الفقرة 3	الفقرات 1 و2 ومن 4 الى 7 و9 سارية
III/10			ان مؤتمر الأطراف قد يرغب في توحيد أو تجميع هذا المقرر مع مقررات أخرى تتعلق بتحديد الهوية والرصد والتقييم
III/11	الفقرات من 1 الى 12 و16 و23 و24		الفقرات من 13 الى 15 و17 ومن 18 الى 22 سارية
III/12	X		
III/13	X		
III/14	الفقرات 3 و6 و8 الى 10		الفقرات 1 و2 و4 و5 و7 سارية
III/15	الفقرات 1 و2 و7		الفقرات 3 الى 6 و8 و9 سارية
III/16	X		

[58] "X" تعني المقرر كله.

III/17	الفقرات من 3 الى 6		الفقرات 1 و2 و7 و8 ينبغي ادماجها في نص موحد بشأن IPRs
III/18	الفقرات 1 و5 و7 و8		الفقرات 2 و3 و4 و6 و9 و10 يمكن تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى بشأن التدابير الحافزة
III/19	**X**		

مقررات مؤتمر الأطراف	المقررات أو عناصر المقررات التي يمكن سحبها		
	كامل التنفيذ لم يعد له أهمية أو أثر، أو ليس له الا قيمة تاريخية	تم تنفيذها ولكن أهميتها أو آثارها مستمرة	يجري تنفيذها
III/20	X		
III/21	الفقرتان 1 و4 الى 7 و9 و11		الفقرات 3 و8 و10 و12 سارية، الفقرة 2 يمكن تجميعها أو توحيدها مع قرارات لاحقة تتعلق بالتعاون.
III\22	**X**		
III/23			قد يرغب مؤتمر الأطراف في جمع أو توحيد المقررين 23/3 و1/3
III/24	الفقرات من 1 الى 4	الفقرتان 5(أ)و 5 (ب) يمكن تجميعها أو توحيدهما بمقررات أخرى ذات صلة	الفقرات 5 (ج) و5 (د) و5 (هـ) و5 (و) ومن 6 الى 11 سارية
III/25	X		
III/26	**X**		
III/27	**X**		
المؤتمر الرابع			
IV/1 A	الفقرات 1 و2 و3 و5		الفقرتان 4 و6 يمكن تجميعهما أو توحيدهما مع مقررات أخرى ذات صلة
IV/1.B	الفقرتان 1 و2		
IV/1 C	الفقرات 2 و5 و6		الفقرات 1 و3 و4 يمكن تجميعها أو توحيدها.
IV/1 D	الفقرتان 1 و3		الفقرتان 2 و4 يمكن تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى ذات صلة. الفقرات من 5 الى 9 سارية
IV/2	الفقرات 7 و9(د) و10(أ) و10(ج) و10(و) و10(ي) و10(ك)		الفقرات من 1 الى 6 و8 و9(أ) و9(ب) و9(ج) و10 (ب) و10(د) و10(هـ) و10(ز) و10(ح) و10(ط) سارية
IV/3			
IV/4	الفقرة 1 و4 الى 5 و8 و10 والمرفق 1	الفقرة 11	الفقرة 3 و6 ساريتان الفقرات 2 و7 و9 يمكن تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى
IV5	الفقرة 1(1) و1(2) و2 (1) إلى 2(3) والمرفق		الفقرات 1(3) و1(4) و2(4) سارية الفقرة 3 لا تزال صالحة وينبغي تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى ذات صلة.
IV/6	الفقرات 1 و2 و5 و7 الى 13		الفقرات 3 و4 و6
IV/7	**X**		
IV/8	الفقرات 1 و2 و3 و6(د)		الفقرة 4 يمكن توحيدها أو ادماجها. الفقرات 5، 6(أ)، 6(ب) و6(ج) سارية.
IV/9	الفقرات 5 و6 و8 الى 11 و14 و16	الفقرة 2	الفقرات 1 و3 و4 و7 و12 و13 و15 و17
IV/10, Part A	الفقرات 1(1ب) و1(د) و1(هـ) و1(ز) و5(أ) و5(ج)		الفقرات 1(أ) و1(ج) و1(و) و1(ح) و3 و4 يمكن تجميعها أو توحيدها الفقرة 2 سارية
IV/10, Part B	الفقرة 6		الفقرات من 1 الى 5 ومن 7 الى 10
IV/10,Part C	الفقرات 2 الى 4 و8 الى 11		الفقرات 1 ومن 5 الى 7
IV/11	الفقرة 3		الفقرات 1 و2 و4 والمرفق
مقررات مؤتمر الأطراف	المقررات أو عناصر المقررات التي يمكن سحبها[11]		
	كامل التنفيذ لم يعد له أهمية أو أثر، أو ليس له الا قيمة تاريخية	تم تنفيذها ولكن أهميتها أو آثارها مستمرة	يجري تنفيذها
IV/12	**X**		

[11] "X" تعني المقرر كله.

IV/13			ان المقرر كله قيد التنفيذ وقد يرغب مؤتمر الأطراف في توحيد أو تجميع هذا المقرر مع مقررات أخرى ذات صلة
IV/14	الفقرات من 1 الى 3		الفقرتان 4 و5 ساريتان
IV/15	الفقرات من 1 الى 3 و7 و11 الى 17		الفقرات من 4 الى 6 سارية الفقرات من 8 الى 10 لا تزال ذات صلة بقضايا متعلقة بمنظمة التجارة العالمية، ويمكن تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى ذات صلة بتلك المنظمة
IV/16	الفقرات من 1 الى 4 و10 و16 و17 و19 الى 21	.....	الفقرات 5 و6 و7 و8 و9 ومن 12 الى 15 و18 والفقرة 11 يمكن تجميعها أو توحيدها مع مقررات أخرى بشأن عمليات الهيئة الفرعية
IV/17	الفقرات من 2 الى 7 ومن 10 الى 15		الفقرات 1 و8 و9 سارية . وقد يحتاج مؤتمر الأطراف الى أن يستعرض ويصحح الفقرة 1 والمرفق بالمقرر 17/4 نظرا لما يوجد من سياسات واجراءات وممارسات لدى الأمم المتحدة لتعيينات المستوى الرفيع داخل الأمم المتحدة (D-2, ASG and USG) والتطورات الحديثة العهد بشأن تعيينات وترقيات موظفي الأمم المتحدة.
IV/18	**X**		
IV/19	**X**		